



مركز دراسات الدكتوراه : "اللغات والتراث والتهيئة المجالية"
تكوين الدكتوراه : اللغات والآداب والتواصل
محور : الدراسات العربية
مختبر : اللغة والتواصل وتقنيات التعبير

أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية

في موضوع :

المعجم العربي الحديث في ضوء النظرية المعجمية

إشراف الأستاذ:
د. عبد الرحمان يجوي

إعداد الطالب الباحث:
أيت مدان عبد اللطيف
رقم التسجيل: 181CED/14
الرقم الوطني للطالب: 2220986284

تاريخ المناقشة : الثلاثاء فاتح دجنبر 2020م
لجنة المناقشة :

الدكتورة زهور حوتي / رئيسة
الدكتور عبد الواحد دكيكي / عضوا
الدكتور سعيد كفايتي / عضوا
الدكتور عبد الرحمان يجوي / مشرفا ومقررا

السنة الجامعية :
2020-2019م
1441-1440هـ

المقدمة

تعيش اللغة العربية اليوم على إيقاع تحديات لغوية وعلمية كبيرة، تشبه إلى حد ما تلك التحديات التي واجهت البحث اللغوي العربي في بداية عصر النهضة العربية في أوائل القرن التاسع عشر. إذ أمام التطور العلمي الذي تشهده مختلف الحقول العلمية وأمام انفتاح المجتمع على كافة العلوم والتخصصات الدقيقة التي زودت مخزون اللغة العربية بآلاف المفردات والمصطلحات الحديثة، أصبح الفرد في حاجة ماسة، ليس إلى لغة التواصل اليومي فقط، وإنما في حاجة كذلك إلى اللغة التي تنسجم مع كيانه وثقافته وتعبّر عن وحدته واستقلاله، وتلبي طموحاته ورغباته. والأكد أن تحقيق مثل هذه الأهداف المهمة يتأسس بدرجة كبيرة على تطوير البحث العلمي، وتأليف المعاجم اللغوية والمختصة ومراكمة الأبحاث اللغوية، وجعل اللغة العربية لغة العلم والدراسة. بمعنى أنه لا يمكن عزل اللغة عن المجالات التي تستعمل فيها، كما أنه من غير الممكن بأي حال من الأحوال حبسها داخل أسوار المعجم العربي وقبرها فيه.

من هنا ندرك أن اللغة تتطور عندما تكون قريبة من الاستعمال في مجالات البحث والتواصل، وتموت عندما نضعها في مداخل المعجم، وعندما نهمل تطورها، ولا نواكب ألفاظها ومصطلحاتها الجديدة. لذلك بات من اللازم على المعاجم العربية مواكبة الاستعمال الحي للغة العربية، والعمل على تجديده وتطويره. ومادامت المعاجم العربية القديمة بعيدة عن مواكبة التطور اللغوي، فإن مهمة الحفاظ على اللغة العربية متطورة ومواكبة لروح العصر قد أنيطت بالبحث المعجمي الحديث، وبالمعجم العربي الحديث. وبالفعل، فقد انبرى مجموعة من العلماء اللغويين العرب في بداية عصر النهضة العربية إلى تأليف عدد من المعاجم العربية الحديثة المحترمة لأسس المعجمية الحديثة، لتتكفل بعد ذلك عدة مجامع لغوية بإصدار مجموعة من المعاجم اللغوية والعلمية الحديثة. وفي السياق نفسه، أسهم العديد من الدارسين المعجميين واللسانيين في مرحلة تحديث المعجم العربي، من خلال تأليفهم العديد من الدراسات المعجمية واللسانية التي حاولت مواكبة الصناعة المعجمية العربية في العصر الحديث تنظيراً وتطبيقاً.

انطلاقاً من هذا السياق؛ أي سياق تحديث المعجم العربي بناء على أسس البحث المعجمي الحديث يأتي بحثنا **"المعجم العربي الحديث في ضوء النظرية المعجمية"** ليوضح دور النظرية المعجمية في تطوير المعجم العربي الحديث من الناحية المنهجية واللغوية والمصطلحية أي إن بحثنا يدخل ضمن إطار المحاولات المعجمية التحديثية التي تخوض في موضوع النظرية المعجمية ودورها في تحديث المعجم العربي من خلال البحث في عناصر النظرية المعجمية انطلاقاً من خصائص التأليف المعجمي العربي، وإبراز أثر تلك العناصر النظرية والتطبيقية في تطوير محتوى المعجم العربي الحديث ومنهجيته. من هنا تتضح أهمية البحث في الكشف عن الأسس المعجمية واللسانية التي تقوم عليها الصناعة المعجمية العربية الحديثة، وفي توضيح كيفية استثمار تلك الأسس في تطوير معالم المعجم العربي، حيث لا يمكن الحديث عن محاولة تحديث المعاجم العربية، وجعلها مسايرة للغة العصر، ومنضبطة لمنهجية التأليف المعجمي الحديث من حيث الجمع والوضع والشرح، ما لم نحدد أولاً الإطار النظري والتطبيقي الذي يؤطر جميع مراحل الصناعة المعجمية وخطواتها.

لذلك تكمن أهمية البحث من الناحية النظرية، في استقراء الأسس النظرية التي تتحكم في التأليف المعجمي واستنباط قواعدها، وتحديد الجوانب المعجمية التي تحتاج إلى تجديد، وتمكن أهميته من الناحية التطبيقية، في توضيح كيفية تعامل النظرية المعجمية مع قضايا المعجم العربي المختلفة. كل ذلك من أجل تجاوز الإشكاليات المعجمية التي ما تزال تعترض تقدم البحث المعجمي العربي، وتؤثر على أداء المعجم العربي، ووظيفته في المجتمع.

ولما كان موضوع بحثنا هو: **"المعجم العربي الحديث في ضوء النظرية المعجمية"** فإن أسباب اختيار هذا الموضوع لن تخرج عن الرغبة العلمية في البحث في مجال المعجمية باعتباره من المجالات اللسانية الحديثة التي تعتمد على النظريات والمناهج العلمية الحديثة التي تستطيع تطوير البحث اللغوي، والوصول إلى أعماق المعجم العربي، وملامسة جوانبه الشاسعة. كما تتلخص أسباب اختيارنا موضوع الأطروحة في إشباع فضولنا العلمي، وكسب رهان التحدي العلمي من خلال خوض غمار البحث في

المجال المعجمي الذي يعد من أصعب المجالات العلمية دراسةً وبحثاً، نظراً لاتساع موضوعه، وتداخل جوانبه وحدوده مع العلوم اللسانية والمعرفية المختلفة. لذلك فإن اختيار موضوع البحث مبني بالأساس على الأسباب العلمية؛ لأننا نود معرفة أهم خصائص البحث المعجمي العربي، والوقوف عند أهم التطورات التي بلغتها الأبحاث المعجمية في مجال تطوير المعجم العربي، ثم معرفة الآفاق المعجمية والدوائر التي ما تزال حلقاتها لم تفتح بعد أمام الدرس المعجمي العربي. كل ذلك من أجل تحقيق الأهداف المنتظرة من البحث، وهي تحديث المعجم العربي، وتجديد محتواه ومنهجيته وتطوير وظائفه ومهامه، وملاءمة معطياته مع تحولات العصر، والدفع به نحو ملائمة الحداثة اللغوية والعلمية التي تسعى النظرية المعجمية إلى تحقيقها في كافة المعاجم العربية الحديثة، وذلك حتى لا يجد مستعمل اللغة أي صعوبة كيفما كان نوعها عند استعماله المعجم العربي.

ومادام أن الهدف الأهم من وراء اختيارنا موضوع البحث هو جعل المعجم العربي الحديث خاضعاً لخصائص النظرية المعجمية ومواكبا للغة العصر، فإن تحقيق هذه الأهداف يمر حتماً عبر الإجابة عن الإشكال الآتي: كيف يمكن للنظرية المعجمية تطوير المعجم العربي الحديث؟ بمعنى، ما هي المنهجية العلمية التي تستطيع من خلالها النظرية المعجمية تحديث عناصر المعجم العربي الحديث؟ وما هي الإضافات والمستجدات المعجمية التي جاءت بها النظرية المعجمية لتجويد الصناعة المعجمية الحديثة؟ هل بإمكانها استثمار النظريات والمناهج اللسانية في البحث المعجمي، والارتقاء بالمعجم العربي الحديث إلى مصاف المعاجم الحديثة والمعاصرة؟ وهل هي قادرة على استيعاب التطور اللغوي والعلمي الذي يشهده العصر، واستثماره في تطوير محتوى المعجم العربي الحديث؟ ثم هل تملك النظرية المعجمية الأجوبة الكافية عن الأسئلة والقضايا المعجمية القديمة والمستجدة في البحث المعجمي؟.

ولما كان من أساسيات البحث العلمي الانطلاق من فرضيات علمية، ثم اختبارها لإثباتها أو التحقق منها، فإن محاولة الإجابة عن إشكالية البحث، تجعلنا نفترض أن النظرية المعجمية علم يملك من النظريات والوسائل العلمية الحديثة ما يساعده على

النجاح في مهمة تطوير البحث المعجمي، وتجديد منطلقاته وأسس العلمية، وذلك بناء على التطور الكبير الذي تعرفه مختلف العلوم اللسانية والتطبيقية التي قطعت أشواطاً كبيرة في مسألة دراسة اللغة. لذلك فإننا نفترض أن تكون النظرية المعجمية قادرة على معالجة قضايا المعجم العربي الحديث وفق خصائص البحث المعجمي الحديث. كما نفترض أن تكون اللغة العربية قد وصلت إلى مستوى معين من التطور اللغوي والعلمي الذي يمكنها من أداء وظائفها المنوطة بها في المجتمع، استناداً إلى حضورها اللافت في مختلف المجالات الإنسانية، واستناداً إلى ما تملكه من رصيد لغوي ومصطلحي في كل مجال وحقل، وبناء على ما راكمته تجربتها المعجمية من معاجم لغوية وقواميس علمية. ومن ثم، فإننا نفترض أن تكون اللغة الحديثة موضوع المعجم العربي الحديث، وأن تكون قضية مواكبة استعمالها اللغوي الحديث والمعاصر أهم القضايا المعجمية. وبما أن الأمر كذلك، فإننا نفترض أن تكون المعاجم العربية الحديثة متطورة في متنها، وقادرة على التجاوب مع متطلبات البحث المعجمي الحديث، تأسيساً على التنوع اللغوي الملاحظ في موادها المعجمية، وبناء على التجديد اللغوي الذي يلحقها من حين إلى آخر.

وعلى هذا الأساس، فإن معالجة إشكالية البحث بناء على الفرضيات السابقة تتطلب منا الاعتماد على أكثر من منهج في الدراسة والتحليل. بمعنى أننا نحتاج إلى المنهجين الوصفي والتحليلي، ونحتاج كذلك إلى المنهجين الاستقرائي والاستنباطي؛ فالمنهجان: الوصفي والتحليلي يساعدان على وصف وتحليل مختلف الظواهر اللغوية والقضايا المعجمية التي يتناولها البحث، وذلك قصد تحديد العناصر المتحركة فيها، ودراستها وتفسيرها، ثم استخلاص نتائجها. أما المنهجان الاستقرائي والاستنباطي، فإنهما يمكنان من استقراء واستنباط كل ما له علاقة بمكونات النظرية المعجمية، انطلاقاً مما هو موجود في التراث المعجمي القديم من مصادر لغوية، ومما هو موجود في العصر الحديث من نظريات لسانية حديثة، وذلك على أساس استنباط الأسس العامة التي سارت عليها الصناعة المعجمية العربية القديمة، ثم استقراء خصائصها الحديثة في المعجم العربي الحديث. والهدف من وراء كل ذلك، هو تكوين تصور عام عن أسس النظرية المعجمية التي تستطيع تطوير الصناعة المعجمية الحديثة. كما أن المنهج الاستقرائي

يمكننا من استقراء نسب حضور أصناف اللغة العربية الحديثة في مداخل المعجم العربي الحديث، ومن معرفة نسب تفاعل المعاجم العربية الحديثة مع مصطلحات العصر. ومن الواضح أن قيمة أي بحث علمي تكمن في عرضه أهم الجهود التي سبقته في مجال الدراسة التي يشتغل عليها ثم مناقشتها. لذلك فإن بحثنا لا يختلف عن باقي البحوث العلمية في هذه المسألة؛ حيث اقتضى منا الأمر التطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي خاضت غمار البحث في مجال المعجمية العربية وتحديث المعجم العربي، وذلك من خلال عرض نماذج من تلك الدراسات، وتوضيح نقاط الالتقاء معها أو الاستفادة منها، ثم لم لا، تقديم بعض التصورات والإضافات الجديدة التي نرى أن من شأنها إثراء البحث المعجمي، ومنحه دفعة جديدة ونفسا جديدا. وهكذا، فقد وقع اختيارنا على الدراسات المعجمية التي لها اتصال مباشر بموضوع بحثنا لسببين اثنين: الأول، أن هذه الدراسات تطرح مجموعة من الإشكاليات النظرية والمنهجية المتعلقة بالنظرية المعجمية ودورها في تطوير المعجم العربي الحديث، وجعله مواكبا لروح العصر. والثاني، أن هذه الدراسات تناقش موضوعها في ضوء ما استجد في الساحة المعجمية واللسانية الحديثة من تطورات علمية. ومن بين هذه الدراسات المعجمية:

1- دراسة محمد رشاد الحمزاوي (المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة) المنشورة بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م78، ج4، سنة 2003م. فقد ناقشت هذه الدراسة، بعض القضايا المعجمية التي ما تزال تشكل عائقا أمام تطور المعجم العربي الحديث، مثل قضايا التوقيفية اللغوية، وقضية الفصاحة اللغوية وقضية بنية المعجم. كما تبرز قيمة هذه الدراسة المعجمية في توضيح دور النظرية المعجمية في معالجة تلك القضايا والإشكاليات المعجمية. ويظهر من خلال انشغالات هذه الدراسة، أن دراستنا تتصل بدراسة الباحث اتصالا مباشرا؛ ذلك أننا نسعى إلى دراسة قضايا المعجم العربي الحديث في ضوء النظرية المعجمية. لذا فإن عمل الحمزاوي شكل لنا نقطة انطلاق نحو معالجة بعض القضايا المعجمية التي تعتبر حاسمة في تطور المعجم العربي؛ حيث توصلنا إلى نتيجة مفادها، أن مظاهر التوقيفية في المعجم العربي الحديث

لا تشمل فقط الجوانب اللغوية، وإنما تشمل كذلك الجوانب الدلالية والمنهجية. لذلك فإن معالجة هذه القضية بالذات تعتبر بداية نحو تحديث المعجم العربي.

2- دراسة محمد عبد العزيز عبد الدايم، بعنوان (النظرية اللغوية في التراث العربي) الصادرة عن دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر ط1 2006م. وقد تناولت هذه الدراسة موضوع النظريات اللغوية، ومفاهيمها وأنظمتها العامة والخاصة في التراث اللغوي العربي. بمعنى أن عمل عبد الدايم ركز على شقين: الأول، استنباط النظرية اللغوية العامة في التراث اللغوي العربي، والثاني، تقديم جملة من النظريات الخاصة بمختلف فروع الدرس اللغوي في التراث العربي. ومن النظريات الأساسية التي تطرق إليه عبد الدايم، النظرية الصرفية والنظرية النحوية والنظرية المعجمية. ويتضح من خلال محاور هذا العمل، أن دراستنا تلتقي مع دراسة الباحث في مسألة البحث عن معالم النظرية المعجمية في التراث المعجمي، وإبراز مختلف عناصرها الفرعية: كالجمع والتصنيف والترتيب والتحليل الدلالي. لكن الاختلاف بين دراستنا ودراسة عبد الدايم تكمن في أن محاولته للبحث عن النظرية المعجمية انطلقت من عناصر الصناعة المعجمية، أما نحن فقد تطلبت منا المسألة البحث في مقدمات المعاجم العربية، والكشف عن الأسس العامة التي تحكم في صناعة أي معجم على حدة، ثم تجميع الخلاصات والاستنتاجات التي أكدت وجود الفكر المعجمي النظري في التراث اللغوي. كما أننا لم نكتف بالحديث عن النظرية المعجمية في التراث القديم، بل إننا تطرقنا كذلك إلى خصائصها ومميزاتها في العصر الحديث.

3- دراسة عبد الغني أبو العزم بعنوان: مقدمات المعاجم العربية القديمة رؤية معجمية أم مذهبية؟ المنشورة بمجلة (الدراسات المعجمية) العدد السادس 06 الرباط، المغرب، سنة 2007م. اشتغلت هذه الدراسة على موضوع البحث عن أنساق ورؤى النظرية المعجمية في التراث المعجمي، وذلك من خلال مقارنة مقدمات بعض المعاجم العربية التراثية على غرار مقدمة العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) ومقدمة الجمهرة لابن دريد (ت321هـ). ويظهر من خلال موضوع هذه الدراسة، أن دراستنا تلتقي معها في مسألة البحث عن إرهاصات النظرية المعجمية في الموروث المعجمي

القديم. لذلك فقد شكلت هذه الدراسة بالنسبة لبحثنا نقطة إضاءة على محور النظرية المعجمية في التراث اللغوي القديم الذي اشتغلنا عليه، مع اختلاف فيما بيننا في منهجية الاستقراء والاستنباط، وفي طريقة عرض النتائج.

4- دراسة حسن حمائر تحت عنوان: (التنظير المعجمي والتنمية المعجمية في اللسانيات المعاصرة: مفاهيم ونماذج تمثيلية) المنشورة بعالم الكتب الحديث، اردب، عمان الأردن ط1، سنة 2012م. حيث تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى موضوعين منفصلين: موضوع بناء الكلمة من منظور النظريات اللسانيات الحديثة، وموضوع التنمية المعجمية؛ فتناول في الموضوع الأول مختلف النماذج النظرية التي قاربت إشكالية بناء الكلمة، ثم تحدث في الموضوع الثاني عن مفهوم التنمية المعجمية وعواملها الداخلية والخارجية، ودور الظواهر الدلالية في تنمية دلالات وألفاظ المعجم. ويتضح من خلال هذه المحاور، أن نقطة الالتقاء الوحيدة بين دراستنا ودراسة حسن حمائر، هي مسألة البحث في نظرية الكلمة التي حاول فيها الباحث الاعتماد فقط على المقاربة اللسانية، أما نحن فقد حاولنا التطرق إلى الكلمة من منظور الدراسات النحوية والمعجمية القديمة، ومن منظور الدراسات اللسانية والمعجمية الحديثة. وعلى ضوء ذلك، استنتجنا أن الكلمة شكلت مأزقا للدراسات اللسانية الحديثة نظرا لاختلاف طبيعتها من لغة إلى أخرى. لهذا وجدنا الدراسات المعجمية تستعويض عن مفهومها بمفهوم آخر، وهو مفهوم المفردة المعجمية التي تملك استقلالها التام في المعجم. وبناء على هذا المعطى، فقد قمنا بتحليل العناصر النظرية التي تملكها المفردات المعجمية داخل المعجم، ثم بيّنا دور نظرية المفردات في بناء نظرية المعجم.

5- دراسة يجيوي عبد الرحمان بعنوان: (المعجمية الحديثة وإعادة قراءة التراث اللغوي العربي) المنشورة ضمن كتاب بحوث الندوة الدولية الثانية: قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة، التي نظمها قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب جامعة الملك سعود، سنة 2014م. حيث تناول الباحث في هذه الدراسة موضوع المعجمية العربية الحديثة، ودورها في إعادة استكشاف التراث اللغوي، وإعادة إنتاجه وفق متطلبات العصر انطلاقا من الإشكالية الآتية: ما مدى قدرة المعجمية على سبر

أغوار المعجم العربي، واستكشاف مكامن القوة فيه، وإعادة قراءته قراءة تجعله يواكب مستجدات العصر ومقتضياته، ويعبر عن مضامينه؟. أما محاور الدراسة، فقد قسّمها الباحث إلى ثلاثة محاور رئيسية: خصص المحور الأول، للحديث عن المعجم العربي المنجز والمعطّل، وقد تناول فيه مفهومي المعجم والمعجمية، وبعض تصورات اللغويين حول المعجمية وموضوعها. كما تطرق كذلك في المحور الأول، إلى المنجز والمؤجل في مجال المعجميات. أما المحور الثاني، فقد خصصه للحديث عن المعجمية العربية وقراءة التراث المعجمي؛ حيث شرح فيه كيفية استفادة المعجم العربي من المعجمية وقدّم فيه أيضا قراءة في متنين من المتون المعجمية الحديثة. ثم أفرد المحور الثالث من الدراسة للقراءة في الهامش؛ وقف فيه عند بعض الدراسات المعجمية الحديثة التي تدور حول المعاجم: موضوعا ومنهجيا وظواهر وقضايا. ويظهر من خلال موضوع هذه الدراسة ومحاورها أن دراستنا تتصل بدراسة يجيوي عبد الرحمان في عدة نقاط أهمها: الحديث عن دور المعجمية في إعادة قراءة التراث المعجمي، وإعادة إحيائه وتطويره، والحديث عن كيفية استفادة المعجم العربي من المعجمية العربية، ثم قراءة قضايا المعجم العربي الحديث في ضوء النظرية المعجمية. لذلك فقد شكلت دراسة يجيوي عبد الرحمان بالنسبة لدراستنا نقطة ضوء كبيرة؛ حيث استفدنا منها كثيرا في معالجة محاور البحث التي تدور حول موضوع النظرية المعجمية، ودورها في تطوير المعجم العربي.

6- دراسة عبد العلي الودغيري التي تحمل عنوان: (القاموسية العربية الحديثة: بين تنمية الفصحى وتحديث القاموس، والتأريخ للمعجم) الصادرة عن سلسلة "دراسات معجمية ولسانية" والمنشورة بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ببيروت، لبنان ط1 سنة 2019م. حيث تناول الباحث في دراسته موضوع مواكبة اللغة العربية الفصحى في العصر الحديث والمعاصر، ورصد حركيتها وخطوات نهضتها في حاضرها واستشراف آفاق مستقبلها، وما يتعلق بتجديدها وتنميتها وتطورها والتأريخ لها كل ذلك من زاوية النظرية المعجمية، ومن مدخل الصناعة المعجمية الحديثة والمعاصرة ومن أجل معالجة جوانب هذا الموضوع المركب، انطلق الودغيري من الأسئلة التالية هل استطاعت المعاجم العربية الحديثة متابعة تطور الفصحى في عصر النهضة الحديثة؟

وهل استطاعت القواميس العربية الحديثة تجاوز المشاكل التقنية والمنهجية التي عرفتھا القواميس القديمة؟ ثم كيف يمكن وضع تصور واضح المعالم والأهداف وقابل للتطبيق من أجل إنجاز مشروع معجمي مهم، وهو كتابة تاريخ دقيق وشامل للغة الفصحى وللمعجم العربي بجميع مراحلہ ومساراتہ المختلفة؟. أما محاور الدراسة، فقد قسّمها الباحث إلى عدة أبواب كبرى، وهي: تنمية المعجم ومواكبة الفصحى، والقاموسية قبل العصر الحديث، والقاموسية العربية الحديثة والمعاصرة، وفي القاموسية العربية التاريخية. ويتضح من خلال موضوع الدراسة ومحاورها والأسئلة التي طرحت، أننا نلتقي مع دراسة الودغيري في عدة نقاط، أهمها: مسألة رصد حركة التأليف المعجمي من مرحلة التأسيس إلى مرحلة العصر الحديث، كما نلتقي معه، في مسألة التعرف على مدى مواكبة المعاجم العربية الحديثة اللغة العربية المعاصرة، وكيفية تفاعلها مع مظاهرها ومستجداتها المختلفة.

كانت هذه بعض الدراسات المعجمية السابقة التي اتصلت بموضوع بحثنا، وقد ساعدتنا كثيرا على بناء مجموعة من التصورات حول منهجية معالجة الموضوع الذي نشتغل عليه. وبناء على ذلك كله، اخترنا أن نتبع خطة البحث الآتية:

- أولا: تقديم نظرة شاملة عن حركة التأليف المعجمي في العصر الحديث، وإبراز أهم الجهود الفردية والجماعية في مجال تطوير البحث المعجمي.
- ثانيا: البحث عن معالم النظرية المعجمية في التراث المعجمي العربي القديم وتحديد عناصرها النظرية والتطبيقية في ضوء البحث المعجمي الحديث.
- ثالثا: دراسة قضايا المعجم العربي الحديث في ضوء مستجدات النظرية المعجمية.
- خاتمة: تقديم أهم الخلاصات والنتائج.

انطلاقا من هذه الخطة المنهجية التي اخترنا معالجة موضوع البحث على ضوءها وانطلاقا مما توافر لدينا من مصادر ومراجع، ارتأينا تقسيم أبواب البحث، وترتيبها على النحو الآتي:

- الباب الأول: المعجم العربي الحديث موضوعه وخصائصه.
- الباب الثاني: المعجم العربي في ضوء النظرية المعجمية.

- **الباب الثالث:** قضايا المعجم العربي الحديث في ضوء النظرية المعجمية.

خصصنا **الباب الأول** من البحث، للحديث عن المعجم العربي الحديث وخصائصاته الحديثة، حيث قدمنا في **الفصل الأول**، لمحة تاريخية عن حركة التأليف المعجمي في العصر الحديث أبرزنا فيها مختلف الجهود الفردية والجماعية التي بذلت في مجال تحديث المعجم العربي. وتناولنا في **الفصل الثاني**، بعض مظاهر التقليد المعجمي التي ما تزال موجودة في المعجم العربي الحديث، وبعض أوجه التحديث المعجمي التي صاحبت مرحلة الصناعة المعجمية الحديثة، خاصة ما يتعلق منها بالمادة والشرح والترتيب.

ودرسنا في **الباب الثاني**، موضوع المعجم العربي في ضوء النظرية المعجمية فبحثنا في **الفصل الأول** منه عن معالم النظرية المعجمية في التراث اللغوي القديم عن طريق استقراء جميع الإشارات الدالة على النظرية المعجمية سواء من خلال دراسة مقدمات المعاجم العربية القديمة أو من خلال تحليل مكونات الصناعة المعجمية القديمة كل ذلك من أجل تكوين نظرة شاملة عن طبيعة التفكير المعجمي لدى المعجميين القدماء وإبراز دور المعجم العربي القديم في تشكيل معالم النظرية المعجمية. أما في **الفصل الثاني**، فإننا شرحنا فيه مكونات النظرية المعجمية وخصائصها الحديثة، وقمنا بتحليل قضاياها الدلالية والمعجمية، كما أوضحنا أوجه استفادة المعجم العربي الحديث من مختلف النظرية الدلالية والمعجمية، كنظرية التطور الدلالي والحقول الدلالية، ونظرية النص المعجمي.

وتطرقنا في **الباب الثالث** إلى قضايا المعجم العربي الحديث في ضوء النظرية المعجمية. فدرسنا في **الفصل الأول**، قضية التوقيفية اللغوية، حيث أبرزنا مظاهرها المختلفة في المعجم العربي الحديث، وبيّنا انعكاساتها السلبية على تطور محتواه ومنهجيته. كما أوضحنا الكيفية التي عالجت بها النظرية المعجمية هذه القضية المعجمية الشائكة من خلال انفتاحها على مختلف مناهج البحث اللسانية، كاللسانيات الجغرافية واللسانيات الاجتماعية واللسانيات الإحصائية، والاستفادة من نتائجها في مجال تطوير المعجم العربي الحديث. ثم ناقشنا في **الفصل الثاني** قضية محتوى المعجم العربي الحديث ومواكبة لغة العصر؛ حيث قمنا بجمع مدونة معجمية من لغة الصحافة الإلكترونية

المكتوبة مصنفة حسب المجالات المختلفة، ثم عرضنا ألفاظها على مداخل المعاجم العربية الحديثة قصد معرفة مدى مواكبة هذه المعاجم أصناف اللغة العربية الحديثة واستعمالاتها المتنوعة. وتحدثنا في **الفصل الثالث** عن المعجم العربي الحديث ومواكبة مصطلحات العصر، حيث انشغلنا في المحور الأول، بمسألة إيراد المصطلحات العلمية وترتيبها وشرحها في المعاجم العامة انطلاقاً من شرح قيود ورود المصطلح في مداخل المعاجم العربية الحديثة، ثم تفسير منهجية ترتيبه وشرحه داخلها. كما اشتغلنا في المحور الثاني، على مدونة من المصطلحات العلمية التي جمعناها من مختلف المجالات المعاصرة: المجال اللساني والمجال الطبي والمجال الصناعي والمجال المهني، ثم قمنا بعرض مصطلحاتها على المعاجم العربية الحديثة بهدف معرفة مدى تفاعل هذه المعاجم مع مصطلحات العصر.

وقد مهّدنا لأبواب هذا البحث بتمهيد حاولنا فيه توضيح بعض المصطلحات المعجمية التي استدعتها طبيعة هذا البحث. ثم ختمنا البحث بخاتمة عامة وقفنا فيها عند أهم الخلاصات والاستنتاجات التي خلّص إليها البحث. وهي ليست خلاصات نهائية في الموضوع، بقدر ما هي أجوبة عن إشكالية البحث التي انطلقنا منها. كما أنها خلاصات لا تقفل أبواب البحث في موضوع النظرية المعجمية ودورها في تطوير المعجم العربي بل إنها تفتح آفاقاً أخرى واسعة لاستمرار البحث والنقاش فيه.

ومن المؤكد أن أي بحث علمي كيفما كان نوعه، لا يخلو من صعوبات، لذلك فإن بحثنا لا يشكل استثناء من هذه الناحية، حيث واجهتنا أثناء البحث صعوبات علمية متعلقة أولاً بمسألة جمع المادة العلمية؛ إذ على الرغم من غزارة الدراسات في مجال المعجم والمعجمية، فإنه كان من الصعب علينا اختيار الأنسب والأفصح منها، نظراً لكثرتها وسقوطها في التكرار والعمومية في الدراسة، واقتقادها للمنهج العلمي، زيادة على تضاربها في مسألة استخدام المصطلحات المعجمية. لذلك فقد شكلت مهمة البحث في المصادر والمراجع وجمع مادتها اللغوية أولى الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد البحث.

كما واجهتنا صعوبة متعلقة بإشكالية البحث التي تتساءل عن كيفية تطوير النظرية المعجمية جوانب المعجم العربي الحديث، فكانت الصعوبة تتلخص في السؤال التالي: هل نختزل إشكالية البحث في الحديث عن دور النظرية المعجمية في تطوير المعجم العربي أم يجب أن نوسع من مجالها لتشمل الخوض في طبيعة النظرية المعجمية، وتحديد خصائصها وعناصرها القديمة والحديثة؟ أي إن الصعوبة تكمن في البحث عن النظرية المعجمية التي لم تكن معطى معجميا ولسانيا جاهزا وواضح المعالم في التراث، بل إنها كانت موضوع بحثٍ انطلقا من مؤلفات المعجميين العرب القدماء، وانطلاقا من خصائص البحث المعجمي الحديث. لذلك كانت الصعوبة الثانية التي واجهتنا تتمثل في تحديد الإطار النظري الذي تتم في ضوئه عملية تحديث المعجم العربي.

كما جاءت صعوبة البحث من خلال استحالة تناولنا قضايا المعجم العربي الحديث دون أن نكون مطلعين على خبايا المعجم العربي القديم. ذلك أن معالجة موضوع بحثنا لا تنطلق من حدود المعجم العربي الحديث، بل إنها تبدأ بالأساس من معرفة طبيعة المعجم القديم، وخصوصياته الفكرية والمعجمية. لذلك كنا نجد أنفسنا في الكثير من المرات في حاجة إلى العودة إلى المعاجم القديمة لفهم جذور معظم النظريات والقضايا المعجمية التي تطرق إليها البحث. لهذا كانت منهجية الدراسة تقتضي منا مزاجية البحث في الحقلين معا؛ حقل المعجم العربي القديم وحقل المعجم العربي الحديث. أما الصعوبة الأخيرة التي واجهتنا في هذا البحث، فتمثلت في منهج الدراسة الذي تطلبنا منا توظيف أكثر من منهج، سواء في دراسة النصوص المعجمية القديمة أو في استقراء الظواهر اللغوية وتحديد عناصرها أو في إحصاء حضور اللغة العربية الحديثة والمصطلحات العلمية في المعجم العربي الحديث.

كانت هذه أبرز الصعوبات التي واجهتنا في مراحل إنجاز البحث، وهي في الحقيقة صعوبات نابعة من موضوع البحث وإشكاليته ومجاله الذي يتسم بالصعوبات الكثيرة التي استطعنا بفضل الله، وبفضل المساعدات والتوجيهات التي أسداها لنا الأستاذ المشرف على البحث: فضيلة الدكتور عبد الرحمان يجيوي التغلب عليها والخروج منها. فقد كانت أفضل الأستاذ المشرف على البحث كثيرة، سواء من خلال حرصه الشديد

على تتبع جميع مراحل خطوة خطوة أو من خلال تقديم التوجيهات اللازمة والتقويمات والتصويبات المفيدة أو من خلال مساعدتنا على تذليل الصعوبات التي واجهتنا في البحث. لهذا لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الفاضل: الدكتور عبد الرحمان يجيوي على المساعدة الكريمة التي قدمها لنا من أجل إنجاز هذا البحث. كما نعبر عن صادق شكرنا لكل من أسهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود.

تمهيد

لا جدال حول أهمية اللغة في حياة الفرد والمجتمع؛ فهي بغض النظر عن كونها لسان التخاطب والتفاهم تعتبر أساس التقدم العلمي الذي تطمح إليه كافة المجتمعات الإنسانية منذ نشأتها. لذلك لم تكن اللغة عند أغلب الأمم مرتبطة فقط بالتعبير عن الحاجيات النفسية لأفرادها وجماعاتها، بل كانت مرتبطة أساساً بالبحث عن سبل البناء الثقافي، والنماء الاقتصادي للمجتمع، ومرتبطة كذلك بإنتاج المعارف العلمية وتعميق البحث فيها. بناء على هذا الأساس، لم تعد قضايا اللغة محدودة المعالم أو ضيقة المجال بل إنها غدت مفتوحة على عدة مسارات بحثية جديدة تفرض على المشتغلين في الحقل المعجمي ضرورة الانفتاح على أحدث النظريات والمناهج العلمية من أجل استيعاب التطور العميق الذي تعرفه مختلف جوانب حياة الإنسان، ثم العمل على إيجاد تفسير ملائم للتطور الذي يطرأ على استعمال اللغة في المجتمع. لذلك لا يمكننا أن نتصور جموداً لغوياً في مجتمع نابض بالحركة والتغيير، ثم إنه من غير الممكن أن نجد تنوعاً في تأليف المعاجم، وتجديداً في محتواها، وذيوعاً في استعمالها دون أن يعكس ذلك تطور المجتمع وحيوية لغته. كل هذه الدلائل تثبت جدلية العلاقة بين الإنسان ولغته، وتؤكد على ضرورة الاهتمام باللغة وتقويتها في مختلف المراحل بهدف ضمان استمراريتها في العطاء العلمي.

وفي هذا المنحى، حرص اللغويون العرب منذ القرون الأولى الهجرية على صيانة لغتهم وحفظها من الضياع والخطأ واللحن. فكان أهم ما ابتكروه للحفاظ عليها حية ومتطورة تأليف العديد من المعاجم اللغوية التي عملت على حفظ مفردات اللغة وتفسيرها فكانت النتيجة أن زحرت المكتبة العربية بطائفة قيّمة من المعاجم التي بقيت شاهدةً على عظمة العمل المعجمي الذي تركه المعجميون القدماء. كما بقيت تلك المعاجم حاملةً للموروث اللغوي الذي زحرت به العصور الأدبية والفكرية. فقد كان لتلك العصور الفضل الكبير في تطور رصيد اللغة العربية، وفي تجدد قضايا البحث المعجمي التي لم تعد تنفع معها التصورات القديمة ولا وسائل البحث التقليدية، وإنما النظريات اللسانية

التي أحدثت نقلة نوعية في وسائل البحث المعجمي عند العرب، فانعكس كل ذلك على عناصر النظرية المعجمية العربية، فانتقلت صناعة المعجم العربي إلى عهد جديد من التجديد اللغوي، وإلى مرحلة جديدة من العصرنة التي كان من اللازم أن تجسدها كل المعاجم العربية الحديثة التي تلت مرحلة المعاجم العربية القديمة.

انطلاقاً من هذا الدور الكبير الذي لعبته المعاجم العربية في تشكيل ملامح التجربة المعجمية العربية بخصوصيتها اللغوية والحضارية، فإننا نعتقد أن هذه التجربة الحافلة بالتأليف والتنظير المعجميين قد أفرزت مجموعة من القضايا المعجمية والمصطلحية التي اعترضت عمل المعجميين العرب، فحظيت باهتمام الباحثين في الحقلين المعجمي واللساني. لذلك لا يمكننا أن نتصور أن الإنجاز المعجمي العربي لم يترك وراءه العديد من القضايا المعجمية، نحو: قضايا الجمع والوضع في المعاجم القديمة، وقضايا المواكبة اللغوية والمصطلحية في المعاجم العربية الحديثة، وقضايا المعجم التاريخي للغة العربية وقضايا المعاجم المدرسية والقطاعية والاصطلاحية، وغيرها من القضايا المعجمية التي تحتاج إلى النقاش من جديد قصد ملاءمة معطياتها مع مستجدات العصر، وتكييفها مع ما تعرفه نظريات العلوم من تجديد. ولعل أولى القضايا التي يجب الخوض فيها، هي قضية ضبط استعمال المصطلح في مجال البحث المعجمي من خلال تحديد مفاهيم المصطلحات المعجمية وخصائصها واستعمالاتها المحددة؛ لأن عدم توحيد استعمال المصطلحات في الحقل المعجمي يسهم في إعاقة تقدم الأبحاث وتطورها.

ولما كان موضوع بحثنا يخوض في النظرية المعجمية ودورها في تطوير المعجم العربي الحديث كان من اللازم علينا الوقوف عند تعاريف بعض المصطلحات المعجمية الضرورية التي تستدعيها طبيعة هذا البحث، نحو مصطلح: المعجم والقاموس والنظرية المعجمية وعلم المعجم وصناعة المعجم. والهدف من تناول هذه المصطلحات المعجمية هو التفريق بين استعمالاتها في الحقل المعجمي، ورسم الحدود الخاصة بكل مصطلح على حدة؛ لأنه ببساطة لا يمكن أن يتطور البحث المعجمي إلا إذ تم ضبط مصطلحاته ومفاهيمه.

بناء على هذه الأهمية التي يضطلع بها المصطلح في الحقل المعجمي، فإننا نتساءل إلى أي حد استطاع المعجميون العرب الاستفادة من نتائج علم المصطلح للتفريق بين مصطلحي المعجم والقاموس من جهة، والاتفاق على مفهوم محدد للنظرية المعجمية وموضوعها من جهة أخرى؟.

1- المعجم

1-1- المعجم لغة

كلمة معجم (Lexique) مشتقة من مادة (عجم) وتعني عدم الإفصاح في القول وعدم البيان. وهذا المعنى نجده عند ابن جني؛ حيث يقول: "اعلم أن (ع ج م) إنما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء وضد البيان والإفصاح. من ذلك قولهم رجل أعجم وامرأة عجماء، إذا كانا لا يفصحان ولا يبينان كلامهما"⁽¹⁾. كما نجد معنى الإبهام والغموض حاضرا كذلك في مادة (عجم) في معجم (لسان العرب): "العُجْم والعَجَم خلاف العُزْب والعَرَب. قال أبو إسحق: الأعجم: الذي لا يفصح ولا يبين كلامه، وإن كان عربي النسب، والأنثى عجماء، فأما العجمي فهو الذي من جنس العجم أفصح أو لم يفصح والأعجم الذي في لسانه عُجمة"⁽²⁾.

يتضح أن استعمال الجذر اللغوي (ع ج م) وما يشتق منه يحيل في مجمله على معاني الإبهام والغموض. لكن هذه المعاني لا تتفق مع معنى المعجم الذي أجمع العلماء على أنه كتاب يضم مفردات اللغة مرتبة ومشروحة شرحا يزيل إبهامها. وللتوفيق بين المَعْنِيَيْن، فإن إدخال الهمزة على الفعل (عجم) ليصير (أعجم) يكسب الفعل معنى جديدا يفيد السلب والإزالة. يقول ابن جني في كتابه الخصائص في (باب السلب): "اعلم أن كل فعل أو اسم مأخوذ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإن وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبه إياه... ثم إنهم مع هذا استعملوا ألفاظا من كلامهم من الأفعال، ومن الأسماء الضامنة لمعانيها، في سلب تلك المعاني لا إثباتها. ألا ترى أن تصريف (ع ج م) أين وقعت في كلامهم إنما (هو الإبهام) وضد البيان. من ذلك العَجَم لأنهم لا يفصحون... ثم

¹ ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندواي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، (2000م)، ج1، ص:36.
² ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، محمد بن مكرم الإفريقي: لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، ط1، بيروت، مادة: (عجم).

إنهم قالوا أعجمت الكتاب إذا بَيَّنَّتْه وأوضَحَّتْه. فهو إذن لسلب معنى الاستبهام لا إثباته. ومثاله تصريح (ش ك و) فأين وقع ذلك فمعناه إثبات الشكوى والشكوى، فالباب فيه كما تراه لإثبات هذا المعنى، ثم إنهم قالوا: أشكيت الرجل (إذا زُلَّتْ له عما يشكوه) فهو إذن لسلب معنى الشكوى، لا لإثباته⁽¹⁾.

ويقول عبد العلي الودغيري عن معنى المعجم: "لفظ معجم من حيث صيغته الصرفية هو مصدر ميمي بمعنى الإعجام، كما يقال مُدْخِلٌ ومُخْرَجٌ بمعنى إدخال وإخراج. والإعجام معناه إزالة العُجْمة أي اللَّبْس والغموض، فالهمزة في أعجم وإعجام همزة إزالة أو سلب، كما أشكيتُهُ، أي أزلت ما كان يشكوه. من هنا سميت حروف الهجاء بحروف المعجم؛ لأنها أزيل ما كان فيها من لبس وغموض بعد أن أُضيف إليها نقط الإعجام وكانت خالية منها قبل ذلك... ويمكن اعتبار لفظ المعجم اسم مفعول، فيكون المقصود به حين إطلاقه على المُصنَّف المشتمل على قائمة الألفاظ المرتبة والمشروحة الكتاب الذي أزيلت العجمة عن ألفاظه ومداخله بضبطها وتعريفها وتوضيح معناها"⁽²⁾. وهذا المعنى الأخير للمعجم، هو ما نجده كذلك عند محمد رشاد الحمزاوي، حيث يقول: "وَمُعْجَمٌ اسم مفعول يفيد كتاب اللغة الذي أزيلت عجمته، وإيهامه بالنقط والعلامات والشكل، والمرتب عموماً حسب حروف الهجاء"⁽³⁾.

نستنتج من التعاريف السابقة أن مادة (عجم) في اللغة تفيد الغموض، وأن صيغة (أعجم) تفيد إزالة هذا الغموض وسلبه، وأن لفظ المعجم يدل على معنى الإعجام الذي يعني إزالة العجمة عن ألفاظ المعجم. كما أن الإعجام لا يفيد فقط التنقيط والعلامة والشكل، بل إنه يفيد كذلك التمييز بين المفردات والمعاني المعجمية، واختيار نوع الترتيب الذي يكون غالباً على أساس الحروف الهجائية. من هنا ارتبط لفظ المعجم بالمعنى اللغوي الذي يفيد الكتاب الذي يزيل العجمة عن المفردات اللغوية التي ترد في مداخله المعجمية.

¹ - ابن جني، أبو الفتح عثمان : الخصائص، تحقيق: علي النجار، دار الكتب المصرية القديمة، ط1، القاهرة (1952م) ج3، ص: 75-77

² - الودغيري، عبد العلي (2019): القاموسية العربية الحديثة، بين تنمية الفصحى وتحديث القاموس والتأريخ للمعجم، المركز العربي

للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، لبنان، ص: 9

³ - الحمزاوي، محمد رشاد (1986): المعجم، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، تونس، ع: 2، ص: 9

1-2- المعجم اصطلاحا

المعجم هو: "مرجع يشتمل على كلمات لغة ما، أو مصطلحات علم ما، مرتبة ترتيبا خاصا، مع تعريف كل كلمة أو ذكر مرادفها أو نظيرها في لغة أخرى، أو بيان اشتقاقها أو استعمالها أو معانيها المتعددة أو تاريخها أو لفظها، وقد يكون المعجم عاما أو متخصصا، وقد يكون وصفيا أو تاريخيا، وقد يكون معجم مفردات أو مصطلحات كما قد يكون ترجمات أو تعاريف"⁽¹⁾.

ويعرف علي القاسمي المعجم، بقوله: "المعجم هو المجموع المفترض واللامحدود من الألفاظ التي تملكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها"⁽²⁾.

والمعجم عند إبراهيم بن مراد، هو "مجموع الوحدات المعجمية التي تكون لغة جماعة لغوية ما، تتكلم لغة طبيعية واحدة، فهو إذن رصيد الوحدات المعجمية المشترك بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة المستعمل في التعبير عن أغراضهم. وهو بهذا المفهوم يعبر عما يسمى بالفرنسية (Lexique)"⁽³⁾.

يبدو أن التعريفات السابقة غير متفقة حول تحديد المفهوم الاصطلاحي للمعجم فالتعريف الأول، تخطى تعريف المعجم وماهيته إلى الحديث عن عملية الجمع والوضع وأنواع المعاجم، فذكر العام منها والخاص. بينما يشير التعريف الثاني والثالث إلى أن جميع مفردات اللغة تدخل في المعجم، المفترضة والمتداولة منها، مما يدل على أن متن المعجم مفتوح لدخول مفردات جديدة، وخروج مفردات أخرى. كما أن هذين التعريفين يشيان بأن استقصاء مفردات اللغة بشكل تام يبقى أمرا نسبيا، بل إنه يستحيل تحقيقه لأن اللغة عادة ما تعرف تحولا في مفرداتها ودلالاتها، نظرا لأنها تملك القدرة على توليد عدد غير محدود من المفردات الجديدة. وهذا ما دفع الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) في محاولته حصر ألفاظ اللغة العربية إلى ابتكار منهجية رياضية إحصائية،

¹ - رياض، زكي قاسم: معجم علم اللغة النظري، دار المعرفة، ط1، بيروت، (د.ت)، ص:74

² - القاسمي، علي (1999) : المعجم والقاموس دراسة تطبيقية في علم المصطلح، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع:48، ص:25

³ - بن مراد، إبراهيم (2010) : من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، ص:1

تقوم على نظام التقاليبات، وذلك حتى يبقى معجمه قريبا من الشمول والجمع الكامل للمادة اللغوية.

أما عبد العلي الودغيري، فقد لخص لنا تعاريف المعجم في العصر الحديث، بقوله "المعجم إذا أطلق في الاصطلاح التخصصي الحديث يكون المراد به واحد من عنصرين اثنين:

- الوحدات اللفظية الدالة التي تكونُ موضوعَ الدرس المعجمي نظريا وتطبيقيا، سواء منها ما تحقق بالفعل وأمكن جمعه وحصره في قائمة محدودة ووضعه بين دفتي كتاب من أي نوع أو حجم (اصطلاحي خاص، عام، فردي، جماعي) ورُتِبَتْ مداخله وشرحت بطريقة معينة، أم لم يكن كذلك (أي غير مجموع ولا مكتوب ولا مرتب أو مشروح ولا معروف معرفة حصرية أو إحصائية) فظلَّ عبارة عن ثروة لفظية مكونة من وحدات معجمية مثبتة في ذاكرة كل أفراد الجماعة اللغوية، وما لديهم من نصوص مكتوبة أو مَرويات شفوية متنوعة قديمة وحديثة يمكن الأخذ منها بقدر الحاجة والاستطاعة. أي عبارة عن المجموع الكلي التصوري اللانهائي لهذه الألفاظ والوحدات التي يمتلكها أو يمكن أن يمتلكها مجتمع لغوي بأكمله، وتصعب الإحاطة به، أو عبارة عن معجم ذهني أو قدرة معجمية لدى السامع المتكلم المثالي.

- علم الدراسة المعجمية (أو علم المعجم) بكل فروع وأصنافه ومجالاته الشاملة لما هو نظري (دراسات وبحوث وتنظيرات) وما هو تطبيقي (صناعة القواميس)⁽¹⁾.

يظهر أن هذا التعريف الأخير أشمل من التعاريف السابقة، لأنه أتى على ذكر جل مفاهيم المعجم، حيث يدل مفهومه على الوحدات المعجمية التي تعتبر الموضوع الأساس للدرس المعجمي سواء كانت محققة بالفعل ومرتبة ومشروحة في كتاب أو كانت مخزونة في ذاكرة الجماعة اللغوية أو كانت عبارة عن معجم ذهني. كما يدل مفهوم المعجم على العلم الذي يدرس الوحدات المعجمية دراسة نظرية وتطبيقية، ويهتم بجوانب الصناعة المعجمية. وبهذه المفاهيم، يكون عبد العلي الودغيري قد غطى مفهوم المعجم بشكل شامل، وذلك عندما جمع بين مفاهيمه القديمة والحديثة، وعندما نقل مفهومه من المفهوم

¹ - الودغيري، عبد العلي (2019): القاموسية العربية الحديثة: بين تنمية الفُصحى وتحديث القاموس والتأريخ للمعجم، ص: 17 و 18

الضيق المرتبط بالكتاب أو المدونة إلى مفهوم العلم الذي يهتم بدراسة المفردات المعجمية وصناعة المعاجم.

ومن حيث استعمال مصطلح (معجم) نشير إلى أن له استعمالاً في التراث العربي حيث إنه كان متداولاً قديماً عند رجال الحديث النبوي. فكانوا يطلقون كلمة معجم على الكتاب المرتب هجائياً، والذي يجمع (أسماء الصحابة) و(رواد الحديث) نحو: (معجم الصحابة) لأبي يعلى أحمد بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي الحافظ مُحدث الجزيرة (ت307هـ) و(المعجم الكبير والمعجم الصغير في أسماء الصحابة) لعبد الله بن محمد بن عبد العزيز البَغوي أبي القاسم (ت315هـ) و(المعجم الكبير والأوسط والصغير في قراءات القرآن وأسمائه) لأبي بكر محمد بن الحسن النفاش الموصلي (ت351هـ) و(المعجم الكبير والأوسط والصغير) للطبراني (ت360هـ) و(معجم الشيوخ) لعمر بن عثمان البغدادي المعروف بابن شاهين (ت385هـ) و(معجم الصحابة) لأحمد بن علي الهمداني (398هـ) وغيرها. أما بخصوص استعمال لفظ المعجم في عناوين المعاجم العربية، فإن هذا الأمر لم يكن معروفاً قبل العصر الحديث حيث لم يكن اللغويون القدماء يطلقون على كتبهم لفظ (معجم) وإنما كان كل واحد منهم يطلق على كتابه اسماً خاصاً به، نحو: العين والصحاح والجمهرة و التهذيب و المقاييس.

2- القاموس

هناك نوع من العلاقة بين مصطلح (معجم) (Lexique) ومصطلح (قاموس) (Dictionnaire) يعبر عنها أحياناً بعلاقة الترادف؛ فقد يطلق مصطلح قاموس على المعجم، وقد يغلب عليه في الاستعمال. لذلك نحاول في هذه الفقرة توضيح العلاقة القائمة بين المصطلحين، والحدود الفاصلة بينهما.

جاء في لسان العرب، في مادة (قمس): "قمس في الماء يقمس قموساً، انغط ثم ارتفع، وغمسه فانغمس، أي غمسه فيه فانغمس، والقاموس، والقومس قعر البحر، وقيل وسطه ومعظمه، وهو أبعد موضع غورا في البحر، وأصل القمس الغوص...وقمس

الرجل في الماء إذا غاب فيه، وقمست الدلو في الماء إذا غابت فيه"⁽¹⁾. وجاء في القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت817هـ) في مادة (قمس) "قمس غاص، والقموس: بئر تغيب فيها الدلاء من كثرة مائها، والقاموس: معظم ماء البحر"⁽²⁾.

ندرك من خلال هذه الشروح اللغوية أن لفظ قاموس نعت من نعوت البحر، حيث يدل على معنى البحر الواسع. وهذا التقارب في المعنى أو التشبيه بين القاموس والبحر هو ما جعل الفيروزآبادي (ت817هـ) يتخذ اسم (القاموس) لمؤلفه (القاموس المحيط) تعبيراً منه عن سعته وضخامته. فقد لقي هذا القاموس بعد ظهوره إقبالا كبيرا، وذاع صيته في كل مكان، وتناقلته ألسن العامة والخاصة، وألفت حوله العديد من الكتابات والشروح والمؤلفات، لدرجة أن اسم القاموس صار مرادفاً في وعي الناس للفظ المعجم نظراً لكثرة تداوله بينهم. كما سار الزبيدي (ت1205هـ) على نهج الفيروزآبادي في إطلاق نعوت البحر على المعجم، فاختار اسم (تاج العروس من جواهر القاموس) لمؤلفه. وكذلك فعل بطرس البستاني (ت1238هـ) عندما أطلق اسم (محيط المحيط) على معجمه.

نستنتج من استعمال المعجميين لفظ (القاموس) وباقي نعوت البحر محاولتهم الانفراد بخاصتي التميز والإحصاء التام لمفردات اللغة بداية من اختيار كل معجمي اسماً مختلفاً لمعجمه، تمييزاً له عن باقي المعاجم العربية الأخرى.

وكادت ظاهرة إطلاق لفظ القاموس على المعجم أن تتكرر مع صدور معجم (المنجد في اللغة والأعلام) للويس المعلوف، "فبان انتشار المنجد في أوساط الطلبة والمتعلمين التبس هذا اللفظ على أفهام الناس بسبب شهرته، فصار مثله مثل لفظ القاموس، الذي يرادف المعجم في الاستعمال، إلى درجة أضحي معجم المنجد ظاهرة العصر الحديث بحيث نجده في مكتبة الأديب والباحث والمدرس والتلميذ، في أحجام كبيرة ومتوسطة وصغيرة"⁽³⁾.

¹ - ابن منظور: لسان العرب، مادة: (قمس)

² - الفيروزآبادي: القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط8 (2005م)، مادة: (قمس)

³ - الصوري، عباس (1998): في الممارسة المعجمية للمتن اللغوي، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، العدد: 45، ص: 16

وإذا تصفحنا الدراسات المعجمية الحديثة، فإننا نجد شبه إجماع على ضرورة الفصل بين مصطلحي (المعجم) و(القاموس). فعبد العلي الودغيري يقول: "يستعمل القاموس للدلالة على كل كتاب أو تأليف له هدف تربوي وثقافي، يجمع بين دفتيه قائمة من الوحدات المعجمية (المدخل) التي تحقق وجودها بالفعل في لسان من الألسنة، ويخضعها لترتيب وشرح معين، ويقابله في الفرنسية (Dictionnaire) أما مصطلح (معجم) فإنه أنسب للدلالة على المجموع المفترض واللامحدود من الوحدات المعجمية التي تمتلكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها، بفعل القدرة التوليدية الهائلة للغة، ويقابله في الفرنسية (Lexique)"⁽¹⁾.

ودعا عبد القادر الفاسي الفهري من جهته إلى التمييز بين مصطلحي المعجم والقاموس. لذلك، فهو يقول عن مصطلح (القاموس): "إنه الصناعة التي تتوق إلى حصر المفردات ومعانيها"، ويقول عن مصطلح (معجم): "إنه المخزون المفرداتي الذي يمثل جزءاً من قدرة المتكلم- المستمع اللغوي"⁽²⁾.

يظهر من التعريفين السابقين أنهما متفقان على أن المعجم والقاموس لا يدلان على المفهوم نفسه، لذلك فهما يجعلان مفهوم الأول؛ أي المعجم مرتبطاً بالمخزون المفرداتي الشامل الذي تملكه الجماعة اللغوية، كما أنه يمثل القدرة المعجمية المخزنة في ذهن المتكلم، ومن ثم، فإن المعجم أكبر من القاموس، من حيث المخزون المفرداتي الذي يملكه وأضخم منه، من حيث اتساع نطاقه. بينما يجعلان مفهوم الثاني أي القاموس مرتبطاً بالرصيد اللغوي المحقق بالفعل، لذلك فهو يمثل المعجم المدون الذي يضم قائمة من الكلمة المرتبة والمشروحة.

ولعل هذا الفرق بين المعجم والقاموس الذي تحدثنا عنه، هو ما قصده علي القاسمي عندما استخدم هذين المصطلحين في أبحاثه، حيث يقول: "لقد قادت البحوث اللغوية الحديثة إلى التفريق بين مفهومين: الأول، المجموع المفترض واللامحدود من الألفاظ

¹ - الودغيري، عبد العلي (1989): قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي، مجلة: اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب بالرباط ع: 33، ص: 130

² - الفاسي الفهري، عبد القادر (1985): تعريب اللغة وتعريب الثقافة، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخطوط الدولي للغة العربية عدد أغسطس (1985)، ص: 73

التي تملكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها، وهو ما اصطلح اللسانيون على تسميته بالفرنسية (Lexique) والمفهوم الثاني، هو مجموعة من الألفاظ المختارة المرتبة في كتاب ترتيباً معيناً، مع معلومات لغوية أو موسوعية عنها، وهو ما اصطلح عليه بالفرنسية (Dictionnaire)"(1).

ويعرف إبراهيم بن مراد القاموس بأنه "مدونة الوحدات المعجمية في كتاب قد يكبر أو يصغر، مرتبة ومعرفة بنوع ما من الترتيب والتعريف، وهو بهذا المفهوم الثاني للمعجم، يعبر عما يسمى بالفرنسية (Dictionnaire) ويمكن تسميته المعجم المدون ولكن نفضل تسميته قاموساً"(2).

من الواضح أن الباحثين استندوا في التفريق بين مصطلحي معجم وقاموس إلى مبادئ مصطلحية متفق عليها، أهمها المبدأ المصطلحي القاضي "بالتخلص من الاشتراك اللفظي" و"مبدأ الاقتصاد" الذي يؤكد أن المصطلح الواحد يكون أكثر أداءً وفعاليةً من المصطلحين المترادفين في الاستعمال. وينضاف إلى هذه المبادئ "مبدأ الاستعمال والشيوع" الذي يشترط ألا يتعارض المصطلح الجديد ومفهومه مع مصطلح مستعمل وشائع بين الناس أو بين المشتغلين في ذلك الحقل العلمي. وهذا ما يوضحه عز الدين البوشيخي بقوله: "ولا نغالي إذا قلنا إن مبدأ الاستعمال والشيوع هو من أهم المبادئ المصطلحية إن لم يكن أهمها على الإطلاق، لأن الغاية من استعمال المصطلحات هي تحقيق التواصل وتيسيره وعدم تعرض الرسالة إلى أي تشويش أو ضوضاء"(3).

ومبدأ الشيوع نفسه، نجده كذلك حاضراً عند عبد العلي الودغيري، حيث يقول: "إن معيار كثرة الاستعمال هو ما يجب أن يحكم تطور وتحول دلالات الألفاظ. أما ما لم يشع ولم يكثر استعماله وتداوله، وظل أمره مقصوراً على كاتب بعينه أو شاعر بذاته أو متكلم وحيد من متكلمي اللغة، فهو ما ينبغي إهماله وعدم الالتفات إليه"(4). لهذا فمن المفروض

1- القاسمي، علي (1999): المعجم والقاموس، ص: 26

2- بن مراد، إبراهيم (2010) : من المعجم إلى القاموس، ص: 1

3- البوشيخي، عز الدين (1998): خصائص الصناعة المعجمية العربية، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع: 46، ص: 22-27

4- الودغيري، عبد العلي (1989) : قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي، ص: 223 و 224

في أي معجم رسمي أن يدرس المصطلحات وأن يختار الشائع منها ليتم تعميمها، وتوحيد اللسانيين العرب حول استعمالها"⁽¹⁾.

إن علماء اللغة العرب القدماء كانوا يدركون الفرق بين مصطلحي (المعجم) و(القاموس) وإن كانوا لم يطلقوا على أعمالهم أياً من المصطلحين؛ حيث نستنتج من منهجية تصنيفهم المعاجم اللغوية محاولة الإلمام بجميع المفردات الموجودة في اللغة العربية المحققة والممكنة. وقد تجلت هذه المحاولة فيما صممه الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه (العين)؛ إذ يقول في مقدمته أنه أراد أن يصنف كتاباً يكون: "مدار كلام العرب وألفاظهم لا يخرج منها عنه شيئاً"⁽²⁾ يتضح من خلال هذا الكلام أن مفهوم المعجم حاضر في تصور الخليل من خلال سعيه إلى حصر جميع مفردات اللغة المستعملة والمهملة والمحظورة بناء على المنهج الرياضي والإحصائي الذي طبقه في عمله المعجمي. لذلك نستنتج أن مصطلح معجم أكثر تناسبا مع أعمال المعجميين العرب القدماء.

وعليه، فإذا كان مصطلحا المعجم والقاموس مترادفين في الاستعمال الشائع، فإن اللغويين يفضلون إطلاق مصطلح (المعجم) على مصنفاتهم المعجمية إدراكاً منهم أنه المصطلح الأصلي والأصح والأكثر شيوعاً، وأن كلمة قاموس تطلق من باب المجاز والتوسع اللغوي. وهذا ما يؤكد تعريف المعجم الوسيط للفظ القاموس، حيث جاء فيه أن "القاموس: البحر العظيم، والقاموس علّم على مُعْجَم الفِروزيّ آبادي، والقاموس كل معجم لغوي على التوسع"⁽³⁾. كما أن إحصاء نسب استعمال مصطلحي المعجم والقاموس في الحقل المعجمي يؤكد أن لفظ المعجم ما يزال المصطلح المفضل لدى غالبية المعجميين العرب؛ "فقد أكدت دراسة إحصائية أجريت على ست مائة وأربعة وعشرين (624)

¹ - غلفان، مصطفى (1998): المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أي مصطلح لأي لسانيات، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع: 46، ص: 146-163

² - الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، (د.ط) بغداد (1980م) المقدمة، ص: 18

³ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مطبعة الشروق الدولية، ط4، القاهرة (2004م) مادة: (قمس)

عملا معجميا، أن ثلاثمائة واثنين وستين (362) منها يحمل اسم (معجم) بنسبة 58% وأن مائتين واثنين وستين (262) منها يحمل اسم (قاموس) بنسبة 30%⁽¹⁾.

تشير هذه المعطيات الإحصائية إلى تفضيل المعجميين استعمال مصطلح (المعجم) على استعمال مصطلح (القاموس) في الحقل المعجمي. لكن على الرغم من ذلك، فإننا نعتقد أن الدراسة الإحصائية لن تحل مشكل الترادف المرتبط باستعمال المصطلحات المعجمية، كما أنها لن تسعفنا في معرفة مدى أحقية استعمال مصطلح على آخر، بقدر ما تزيد من ترادف المصطلحات المعجمية وتداخلها. فعلى الرغم من الأهمية العلمية التي تكتسبها المصطلحات في مجال تقدم العلوم، فإن تضاربها في الاستعمال يشكل عائقا أمام تحقيق أهدافها العلمية. لذلك يجب العودة إلى الضوابط المنهجية في وضع المصطلحات واستعمالها في مجالاتها الخاصة. كما لا يجب أن نترك للزمن أو للاستعمال مسألة الاختيار والإبقاء على المصطلح الأصلح، لأن اللغة العربية قادرة على استيعاب المفاهيم الجديدة، وتحديدتها وفق الضوابط العلمية المعمول بها في مجالي المعجمية والمصطلحية. ونود أن نشير في ختام في هذه الفقرة إلى أن ما قدمناه هنا من آراء وتعريفات عن مصطلحي المعجم والقاموس لا يعدو أن يكون سوى محاولة مقتضبة لرسم الحدود الفاصلة أو المتداخلة بين المصطلحين، ومحاولة بسيطة لاستقراء الاستعمال والشيوع المتعلق بمصطلحين مهمين في الحقلين المعجمي والمصطلحي.

3- النظرية

للتنظيرية تعريف لغوي واصطلاحي نبيينهما كما يلي:

3-1- النظرية لغة

إذا بحثنا عن لفظ النظرية (La Théorie) في المعاجم العربية القديمة، فإننا لن نجد لها ذكرا أو حضورا في مداخل المعجم. فقد جاء في (لسان العرب) في مادة (نظر) "النظر حس العين، نَظَرَهُ يَنْظُرُ نظرا ومنظرا ومنظرة، ونقول نظرت إلى كذا وكذا من نظر العين ونظر القلب، والنَّظَرُ تأمل الشيء بالعين"⁽²⁾. وجاء في معجم (القاموس

¹ - القاسمي، علي (1999): المعجم والقاموس، ص: 30

² - ابن منظور: لسان العرب، مادة: (نظر)

(المحيط) "نظّره ونظّره ونظر إليه نظرا ومنظرا: تأمله بعينه"⁽¹⁾. نستنتج من خلال هذين التعريفين اللغويين غياب لفظ النظرية عن مداخل المعجم العربي القديم؛ حيث اكتفى كلا التعريفين بذكر دلالة الفعل (نظّر) الذي له جانب مادي، وهو ما تراه العين المجردة من أشياء محسوسة، وجانب معنوي، وهو ما يتعلق بالبصيرة أو القلب لدى الإنسان.

أما فيما يخص ورود لفظ (النظرية) في المعاجم العربية الحديثة، فإننا وجدناه في المعجم الوسيط يقصد به "قضية تثبت ببرهان، والنظرية في الفلسفة طائفة من الآراء تفسر بها بعض الوقائع العلمية والفنية"⁽²⁾. كما جاء في تعريف النظرية في المعجم العربي الأساسي أنها "قضية تثبت بحجة ودليل، وهي فرض علمي يربط بين عدة قوانين بعضها ببعض ويردها إلى مبدأ واحد يمكن أن نستنبط منه أحكاما وقواعد"⁽³⁾. نستنتج من خلال هذين التعريفين أن النظرية مرتبطة بتفسير الظواهر والعلوم والفنون بناء على الحجج والبراهين العقلية والفلسفية، وذلك بهدف استنباط القواعد المتحكمة في كل ظاهرة أو علم.

3-2- النظرية اصطلاحا

يحمل مصطلح النظرية الكثير من التعريفات التي تتفق على أن النظرية هي مجموع الآراء والافتراضات العلمية المؤسسة على المنطق العقلي حول ظاهرة ما في مختلف المجالات الإنسانية. يقول محمد عبد العزيز عبد الدايم في تعريف النظرية: "إن النظرية في حقيقة الأمر، هي الفروض التي تقدم لبيان النظام الموجود في ظاهرة ما أو لوصفه أو تفسيره بالنظرية، فالنظرية إذن، هي تلك الفروض الذهنية والعقلية التي يقدمها العلماء في استنباطهم للأنظمة التي يدرسونها"⁽⁴⁾. كما يشرح عبد الدايم شروط النظرية اللغوية فيقول: "ومن شروط النظرية اللغوية: العموم، والتجريد، والاكتمال والبساطة والاقتصاد

¹ - الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مادة: (نظر)

² - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (نظر)

³ - المنظمة العربية للثقافة والعلوم: المعجم العربي الأساسي، لاروس، تونس (2003م)، مادة: (نظر)

⁴ - عبد الدايم، محمد عبد العزيز (2006): النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، القاهرة مصر، ص: 17

والاتساق العام، والكفاية في وصف اللغات، وصلاحياتها للتطبيق على أكبر قطاع من اللغات"⁽¹⁾.

ويرى جورج مونان (Georges Mounin) "أن النظرية تكوين فرضي استنتاجي، وتتمثل عناصر هذا التكوين في عدد قليل من الكلمات التي لا تتبدل، وفي كون هذه الكلمات تجتمع حسب نظام يتألف من عدد قليل من القواعد التي لا يمكن خرقها"⁽²⁾.

أما لويس هيلمسلف (Louis Hjelmslev) فيرى أن النظرية اللغوية هي البحث عن النظام أو الأنظمة التي تشتمل عليها الظواهر، من خلال تقديم مجموعة من الفروض التي تصف هذه الأنظمة، يقول هيلمسلف: "النظرية اللغوية هي إجراءات قادرة على وصف أشياء معينة ذات طبيعة محددة وصفا غير متناقض وشامل، بمعنى أن تضع في متناولنا مجموعة أدوات تتيح تمييز شيء محدد أو شيء سبق أن أخضعناه للتجربة، إنها نظام استنتاجي يستخدم لتقدير الاحتمالات التي تنتج من مقدماتها"⁽³⁾.

نستنتج من التعريفات السابقة أنها تحاول تحديد مفهوم النظرية من خلال توضيح علاقتها بالنظام؛ أي إن النظرية لا يهتمها في اللغة أو النص أو الخطاب أو في ظاهرة من الظواهر سوى النظام الذي يحكم أفرادها وعناصرها. وبذلك تكون النظرية اللغوية متسمة بالخصائص التالية:

- فرضية استنتاجية تفسر الظاهرة اللغوية.
- يجب أن يكون التفسير كلياً ومطرداً، ويتسم بالشمول.
- يجب ألا يكون ثمة تناقض بين معطيات الفرضية، بل يجب أن يحكم عناصرها الاتساق.
- أن تلتزم بالبساطة في مبادئها النظرية، وفي إجراءاتها التطبيقية.

¹ - عبد الدايم، محمد عبد العزيز (2006) :النظرية اللغوية في التراث العربي، ص:22
² - مونان، جورج (1982) : علم اللغة في القرن العشرين ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، ص: 212
³ - Hjelmslev. L (1961) : Prolegomena to a Theory of Language ,translated by Francis J. Whitfield
Madison :the university of Wisconsin press, p:136

- أن تكون ملائمة للغة التي وضعت لها، وهذا مظهر أساسي لقياس كفاءة النظرية وإمكانية التحقيق من صحة الفرضية.

وإذا كانت النظرية اللغوية تتميز بالعديد من الخصائص والمواصفات العلمية، فإننا نتساءل عن مفهوم النظرية المعجمية وعناصرها، ونقول: ما هو مفهوم النظرية المعجمية؟ وما هي عناصرها النظرية والتطبيقية؟ وما هي علاقتها بعناصر المعجم العربي؟.

4- النظرية المعجمية

ما يزال مفهوم النظرية المعجمية وموضوعها يثيران العديد من التساؤلات بين الدارسين في الحقل المعجمي، من قبيل: ما المقصود بالنظرية المعجمية؟ هل يقصد بها صناعة المعاجم أم يقصد بها التنظير والتأسيس العلمي للبحث المعجمي؟ وهل النظرية المعجمية علم قديم أم هي علم حديث؟ وما هي عناصرها النظامية التي تتشكل منها؟ وما علاقة النظرية المعجمية بالمعجم العربي؟ وغيرها من الأسئلة التي ما تزال مطروحة إلى اليوم. وبمنظرة على واقع التأليف المعجمي، فإننا نجد أن النظرية المعجمية إما أنها مقتصرة على تأليف المعاجم العربية، فلا تتجاوز وضع كتاب مشتمل على قوائم من الألفاظ مرتبة ومعرفة حسب أنواع الترتيب والتعريف المعروفة، وإما أنها مقتصرة على دراسة المعجم العربي؛ حيث يتناول المُعجمي المعجم العربي ويقصر دراسته على عنصر من عناصره، إما الترتيب أو الجمع أو الشرح، أو يقصر مجهوده على وصف المعاجم العربية وصفا تاريخيا، فيقوم بتحديد مدارسها، ثم يضع كل معجم داخل مدرسته المعجمية. ونماذج هذه الدراسات المعجمية تدخل ضمن الدراسات التاريخية والوصفية للمعجم العربي؛ حيث نجد منهجها قائما على تصنيف المعاجم إلى مدارس بحسب أنواع الترتيب الذي اتبعه المعجميون في معاجمهم.

وطبيعي أن تغيب في كتابات هؤلاء الدارسين النظرية المعجمية وتحضر النظرة الثقافية العامة، وطبيعي كذلك أن تُعد النظرية المعجمية في ضوء ذلك، فنا صناعيا يراد منه تحقيق غاية حضارية أو تعليمية. فهي في نظر هؤلاء المعجميين عمل تطبيقي لا

يقوم على أسس نظرية وعلمية قوية. وفي هذا الشأن يقول محمد رشاد الحمزاوي، عندما كان يبحث عن أسس النظرية المعجمية العربية: "يمكن أن نعتمد الدراسات العربية القديمة فنبدأ بكتاب العين للخليل (175هـ) وننتهي بتاج العروس للزبيدي (1205هـ) إن هذه الدراسات لم تكن دراسات نظرية عميقة ومستقلة، بل إنها تنحصر في المقدمات التي وضعها المعجميون لمتون معاجمهم، والملاحظ في هذا الصدد أن أصحاب المعاجم لم يعتنوا بالنظريات بقدر ما اعتنوا بالتطبيقات"⁽¹⁾.

ويصف أحد الدارسين واقع النشاط المعجمي العربي، فيقول: "يكاد النشاط المعجمي عند العرب يقتصر على تأليف المعاجم أو دراستها، فليس عجيباً أن ينصب النشاط المعجمي في العمل التطبيقي، لاسيما أن الحاجة الاجتماعية داعية إليه، وغرضنا أن نبين أن التطبيق المعجمي يستوجب نظرية لغوية عامة ذات مستويات تجريدية متدرجة تحتوي في درجة من درجاتها نظرية معجمية لا تناقض النظرية النحوية الشاملة للأصوات والصيغ والتراكيب، بل تكملها على وجه من التنسيق يجمع بين الأشكال اللغوية ومعانيها في الوحدة اللغوية الكبرى أي الجملة"⁽²⁾.

وإذا نظرنا إلى الدراسات المعجمية الحديثة، فإننا نجدها تعمقت في دراسة المعجم لكن ليس وفق طبيعة معجم اللغة العربية، وخصائصه اللغوية، وإنما بناء على نظريات لسانية جلها مستمد من منظور اللسانيات الغربية الحديثة. ووفقاً لنتائجها اعتُبر المعجم مبحثاً تابعاً للنحو أو مكوناً من مكوناته، لأنه صعب الإخضاع للنظام أو لأنه يفتقد للبنية التي تتأسس عليها النظرية، وبدون هذه البنية لا يمكن الحديث عن مفهوم النظرية، وليس ثمة نظرية للمعجم ما لم يكن هناك نظام له. ومن هنا اعتبرت نظرية النحو والصرف قائمة نظراً لتوافرها على عناصر ثابتة ومنتظمة.

ويعلق إبراهيم بن مراد على واقع الدراسات الحديثة وما وصلت إليه من نتائج بخصوص دراستها للمعجم بالقول: "وتلك النتائج مستخلصة من تطبيقات قِيم بها على معاجم اللغات الأوروبية، وهي لغات هندية أوروبية ذات خصائص لا يمكن بحال أن

¹ - الحمزاوي، محمد رشاد (1986): من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، ص: 40
² - الشريف، محمد صلاح الدين (1986): المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، تونس ع: 2، ص: 7

يقال إنها تتفق الاتفاق كله أو جله وخصائص اللغة العربية، وقد كان يمكن تعميق النظر في التجربة المعجمية العربية للبحث فيما يمكن أن تسهم به في بناء النظرية المعجمية الحديثة، لكن ذلك لم يحدث⁽¹⁾.

واعتبارا لكل ما قدّمه المعجميون القدماء من معاجم لغوية، واستنادا إلى تصورات الدراسات المعجمية الحديثة، ونتائجها حول المعجم، فهل يمكن أن نقر بوجود نظرية معجمية عربية من خلال ما أُلّف من معاجم عربية، وما تَبَعَتْها من دراسات معجمية؟ إن الجواب عن هذا السؤال، يقتضي منا أولا أن نُقدّم تعريفات للنظرية المعجمية كما جاءت عند الدارسين المحدثين، بعدها نرى مدى انسحاب هذه التعريفات على أعمال المعجميين العرب القدماء.

يقول محمد عبد العزيز عبد الدايم عن النظرية المعجمية: "الحقيقة أن النظرية المعجمية تقوم في عدد من الإجراءات الضرورية لإنجاز معجم اللغة تبدأ هذه الإجراءات بالجمع المعجمي اللازم لمفردات اللغة وتراكيبها، واستعمالات كل من المفردات والتراكيب، ويتبع ذلك إجراء الوصف والتصنيف للمادة المجموعة، كما يلزم تمام العمل المعجمي أن يكون ثمة تحليل دلالي للمادة المعجمية يكشف عن الأنظمة الدلالية التي تحكمها، وأخيرا تقديم التركيب (الترتيب) أو البنية التي يمكن أن تقدم المادة المعجمية في إطارها"⁽²⁾.

ويتحدث إبراهيم بن مراد عن النظرية المعجمية، فيقول: "ونحن نريد أن نذهب بعد هذا إلى أن المعجمية العربية لم تكن مجرد فن صناعي يمارس في وضع ضروب من الكتب المشتملة على قوائم من المداخل التي رتبت وعرفت بحسب أنواع من الترتيب والتعريف، بل كانت هذه الكتب تطبيقا عمليا لقواعد نظرية محكمة: أصواتا وصرفا ونحوا ومعجما كان قد وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي، وطبقها في كتاب العين"⁽³⁾. ويضيف في موضع آخر "إن نظرية المعجم هي نظرية المفردات بمكوناتها إذ إن المفردة

¹ - بن مراد، إبراهيم (1991): في النظرية المعجمية العربية، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، تونس، ع:7، ص:6.

² - عبد الدايم، محمد عبد العزيز (2006): النظرية اللغوية في التراث العربي، ص:252.

³ - بن مراد، إبراهيم (1991): في النظرية المعجمية العربية، مرجع سابق، ص:6.

أو الوحدة المعجمية في جوهرها أصوات مع بنية صرفية مع دلالة، لذا فإن علم الأصوات وعلم الصرف وعلم الدلالة يصبحون كلهم من مكونات النظرية المعجمية"⁽¹⁾. ويقول محمد رشاد الحمزاوي عن النظرية المعجمية: "المعجمية عندنا علم نظري حديث وظاهرة لسانية عصرية متميزة، لأنها تطرح قضايا وتوحي بمقاربات ومبادرات نظرية جديدة ومجددة، ولم تحظ على أهميتها وأبعادها بما فيه الكفاية من الدرس والجدل على غرار الظواهر اللسانية النجومية، مثل: الأصوات، وتطبيقاته التربوية، والكلينيكية وعلم المصطلح، وصلته بنقل العلوم والتكنولوجيا، وعلم الأسلوب وعلاقته المتنوعة بالأدب وجمالية النص الشعري والنثري، وما وراء ذلك من نظريات حافزة ومشوقة استبدت بالفكر اللساني الغربي، والعربي على السواء، فكان لها السبق على المعجمية التي تعتبر اليوم آخر ما ظهر من العلوم اللسانية الحديثة لما توفر لها من آليات التنظير والتطبيق التي تستحق العناية"⁽²⁾.

فإذا كانت النظرية المعجمية علماً حديثاً حسب تعبير محمد رشاد الحمزاوي، وعلماً مرتبطاً بالعلوم اللسانية، "فإن التفكير اللساني يعد أساساً في بناء النظرية المعجمية التي تنقسم إلى قسمين كبيرين، كل قسم منها قائم بذاته، أحدهما، يدرس معجم اللغة، أي المفردات التي يستعملها أبناؤها الناطقون بها، ويدرس التطورات التي لحقت بهذه المفردات أو بعضها، ويدرس المعاني المتعددة للفظ الواحد، والمترادفات والأضداد وغيرها من قضايا مفردات اللغة، ويسمى هذا العلم، علم المفردات (Lexicologie) أما الآخر، فيدرس قضايا الصناعة المعجمية، وتحديد طريقة جمع البيانات اللغوية اللازمة لبناء المعجم وكيفية اختيار المداخل وترتيبها، وإعداد التعريفات والحدود والشروح، وغير ذلك مما تحتاج إليه صناعة المعجم، ويسمى هذا العلم علم الصناعة المعجمية (Lexicographie)⁽³⁾.

¹ - بن مراد، إبراهيم (1994): مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، تونس، ع: 9 و 10، ص: 59.
² - الحمزاوي، محمد رشاد (1996): ظاهرة المعجمية وسبلها إلى الإحاطة بالخطاب الإنساني والعربي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة مصر، ص: 9.
³ - استيتية، سمير شريف (2008): اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث، ط2، اربد، الأردن، ص: 299.

إن النظرية المعجمية "هي التي تفرض على الدارسين تمييز صناعة المعجم من علم المعجم، فصناعة المعجم، وإن كانت عريقة فإنها ليست سوى مجرد تقنية تعتمد مناهج مختلفة في جمع مادة اللغة وترتيبها، أما علم المعجم، فيهدف إلى دراسة المعجم دراسة علمية، وتعد المعجم تطبيقاً من تطبيقاتها، لما يتطلبه من معرفة بالنظريات اللغوية"⁽¹⁾.

نستنتج من خلال ما جاء في تعريفات الباحثين أن النظرية المعجمية علم يهتم بالتأليف المعجمي تنظيراً وتطبيقاً من خلال وضع النظريات والمناهج المستمدة من النظريات اللسانية الحديثة للصناعة المعجمية. وهي بهذا المعنى تؤكد أن الصناعة المعجمية قائمة على خلفية نظرية معجمية ولسانية، وإن شئنا القول لا يمكن تأليف أي معجم إلا إذا كانت هناك دراسة علمية شاملة عن خصائص مفردات اللغة، وكيفية تصنيفها وتحليلها وترتيبها وشرحها. وقد كان المعجميون العرب على علم بهذه الأسس ولنا في عمل الخليل بن أحمد الفراهيدي ما يبين كيف أنه استطاع بناء معجمه (العين) انطلاقاً من نظرية لسانية متكاملة في الصوت والصرف والنحو والدلالة، وذلك وفق طبيعة اللغة العربية، وخصائصها الاشتقاقية. لذلك فلا غرابة إن قلنا إن التطبيق المعجمي عند العرب كان أسبق من التنظير المعجمي. وهذا ما يشير إليه أحمد مختار عمر بقوله: "ولأن علم اللغة التطبيقي أسبق في الوجود من علم اللغة النظري، فقد اعتبر اللغويون صناعة المعجم أسبق في الوجود من وضع نظرية له، وعدوها المحركة لتفكير العلماء في وضع مواصفات قياسية له"⁽²⁾.

يؤكد هذا الكلام أن المعجميين العرب كانوا سباقين إلى مجال التأليف المعجمي وسباقين كذلك إلى التنظير له من خلال ما بثوه في مقدمات معاجمهم من رؤى معجمية نظرية وتطبيقية، لكن دون أن يفرّدوا لذلك كتباً ومصنفات إلى أن جاءت الدراسات اللسانية الحديثة، فحاولت التأسيس العلمي للنظريات والمناهج المعجمية.

ولعل قضية أسبقية التطبيق على التنظير لم تحدث مع المعجميين وحدهم، بل إنها حدثت كذلك مع اللغويين القدماء عندما وجدوا العربي يتحدث بالسليقة دون معرفة قواعد

¹ - عطية، لواء عبد الحق (2010): المصاحبة المعجمية، المفهوم والأنماط والوظائف بين الموروث العربي والمنجز اللساني، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، ص: 24

² - عمر، أحمد مختار (2009): صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، القاهرة، مصر، ص: 31

النحو. ونلمح هنا إلى ما ذهب إليه ابن جني في الخصائص في (باب أغلاط العرب) حيث يقول: "إنما دخل هذا النحو في كلامهم، لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاعخوا عن القصد"⁽¹⁾. فالمتكلم يستعمل ضمناً قواعد لغته ويلتزم بها، مع أنه لم يسبق له أن تعلمها. فهو لا ينتظر التأسيس النظري والنحوي لهذه القواعد حتى يستطيع التحدث بها دون أغلاط.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن النظرية المعجمية العربية متأصلة في التراث اللغوي القديم، كما أن بذورها منثورة في كتب ومصنفات المعجميين العرب، وما على المعجمية العربية الحديثة التي أضحت مفتحة على المناهج الحديثة سوى محاولة استقراء عناصرها واستنباط بنيتها، والبناء عليها من أجل نظرية معجمية عربية تُظهر طبيعة المعجم العربي وخصائصه.

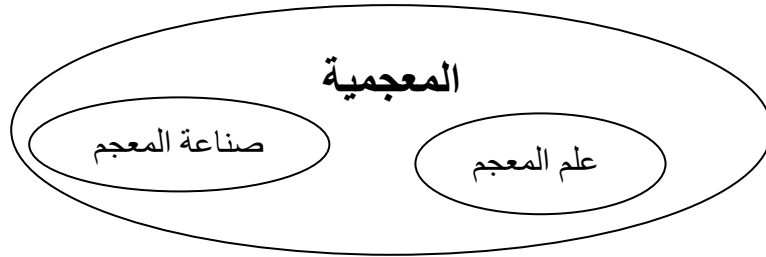
ومهما يكن من أمر اختلاف الدارسين حول قِدم أو حداثة النظرية المعجمية، فإنهم متفقون على أنها علم يشمل شقين: شق نظري: هو علم المعجم، وشق تطبيقي: هو صناعة المعجم. وبناء على هذا التقسيم، فإننا نتساءل عن مفهوم وموضوع هذين الشقين ونقول: ما مفهوم علم المعجم وصناعة المعجم؟ وما موضوعهما؟ وكيف يسهم علم المعجم وصناعة المعجم في تطوير النظرية المعجمية، وطرق التأليف المعجمي؟.

5- علم المعجم و صناعة المعجم

إن أول ما يلفت انتباه الباحث وهو بإزاء تحديد مصطلحي علم المعجم (Lexicologie) وصناعة المعجم (Lexicographie) هو كثرة المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي. ليس هذا فقط، بل أيضاً تعريف هذين المصطلحين واختلاف الآراء حول معالهما وموضوعهما. لذلك يُستحسن بنا أن ننطلق من نموذج تعريفي مشهور لهذين العلمين، ثم نقوم بعد ذلك بإيراد النماذج الأخرى، في محاولة لرصد الاختلافات الممكنة بين الدارسين في تحديد مفهوم المصطلحين و تحديد موضوعهما.

¹ - ابن جني: الخصائص، ج3، ص: 273

يشير علي القاسمي إلى أن (علم المعجم) (Lexicologie) "علم المفردات الذي يهتم بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها وأبنيتها ودلالاتها وكذلك بالمتراادات والمشتركات اللفظية، والتعبير الاصطلاحية والسياقية. وهكذا فعلم المفردات يهيئ المعلومات الوافية عن المواد التي تدخل في المعجم"⁽¹⁾. أما (صناعة المعجم) (Lexicographie) فيرى أنها "تشتمل على خمس خطوات رئيسية، هي: جمع المعلومات والحقائق، واختيار المداخل، وترتيبها طبقاً لنظام معين، وكتابة المواد، ثم نشر النتائج النهائي. وبالإطلاع على المصطلحات العربية المستعملة في الميدان المعجمي نستطيع القول إن مصطلح (المعجمية) (La Lexicologie) يستعمل لتغطية كلا المجالين، وأما الدراسات المتعلقة بعلم المفردات فتتصب على البحث في معجم اللغة العربية أو متنها. ولهذا يمكن أن تسمى هذه الدراسات بـ (علم المعجم)، أما مصطلح (صناعة المعجم) فهو مختص دائماً بالشق الثاني من الثنائية المذكورة. وهكذا يمكن أن نستعمل الشكل التالي:



... (2)

ويرى عبد العلي الودغيري أن علم المعجم أو علم دراسة الألفاظ، "علم يهتم بدراسة البنية الشكلية للوحدات المعجمية من حيث صيغتها أو أصلها الاشتقاقي أو عناصرها المكونة لها من ناحية، ويهتم من ناحية أخرى، بالجانب الدلالي فيدرس هذه الوحدات من حيث دلالتها المعجمية العامة، ودلالاتها الخاصة التي تكتسبها بالتطور أو بالاستخدام في المجالات والحقول المختلفة، ويهتم بالخصوص بدراسة اللفظ في علاقته بغيره من الألفاظ، كعلاقة الترادف أو التضاد أو الاشتراك وغير ذلك من الموضوعات الشبيهة بما ذكر"⁽³⁾.

¹ - القاسمي، علي (1991): علم اللغة وصناعة المعجم، مكتبة لبنان ناشرون، ط:3، بيروت، ص:3

² - المرجع نفسه، ص:3

³ - الودغيري، عبد العلي (1989): قضايا المعجم العربي في كتاب ابن الطيب الشرقي، منشورات عكاظ، ط1، الرباط، المغرب، ص:5

أما حلمي خليل، فيرى أن علم المعجم أحد فروع علم اللغة الذي يهتم بدراسة الكلمات بالبحث عن معانيها ودلالاتها المعجمية استعداداً لعمل المعجم. وهذا ما يشير إليه بالقول: "يهتم علم المعاجم النظري بدراسة المفردات أو الكلمات في لغة معينة أو عدة لغات، من حيث المبنى والمعنى، أما من حيث المبنى فهو يدرس طرق الاشتقاق والصيغ المختلفة، ودلالة هذه الصيغ من حيث وظائفها الصرفية والنحوية، وكذا العبارات الاصطلاحية وطرق تركيبها. أما من حيث المعنى، فهو يدرس العلاقات الدلالية بين الكلمات، مثل الترادف والمشتراك اللفظي وتعدد المعنى، وغير ذلك. ولا بد أن نفرق بين هذا العلم وبين الفرع التطبيقي له وهو صناعة المعجم (Lexicographie) أي علم المعجم التطبيقي، والذي يختص بدراسة صناعة المعجم والأسس التي يقوم عليها وأنواع المعاجم"⁽¹⁾.

ويفرق محمد رشاد الحمزاوي بين المصطلحين (علم المعجم) و(صناعة المعجم) بقوله: "ولقد ميزت اللسانيات المعجمية الرائدة الحديثة بين المعجمية والمعجمية فخصصت الأولى، لدراسة الرصيد اللغوي دراسة نظرية ومنهجية نقدية مجددة بالاعتماد على رؤى كلية، مثل البنيوية والتوزيعية والتوليدية دون الالتحام بها جملة وتفصيلاً... أما المعجمية، فإنها خصصتها لتطبيق رؤاها النظرية التجريبية على علم المعجم في مداخله ونصوصه وتعريفاته، ويطلق عليها بعضهم صناعة المعجم"⁽²⁾.

أما إبراهيم بن مراد فيميز بين "المعجمية النظرية (Lexicologie) التي موضوعها البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها وتوليدها ودلالاتها، والمعجمية التطبيقية التي موضوعها البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية (Entrées Lexicales) تجمع من مصادر ومن مستويات لغوية ما، ومن حيث هي مادة كتاب قد ألف بحسب منهج معين في الترتيب والتعريف"⁽³⁾.

يتضح من التعريفات السابقة أن المعجميين يفرقون بين (علم المعجم) و(صناعة المعجم)، فيجعلون موضوع علم المعجم دراسة المفردات أو الوحدات المعجمية دراسة

¹- خليل، حلمي (1998): الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص: 18 و19
²- الحمزاوي، محمد رشاد (1996): ظاهرة المعجمية وسبيلها إلى الإحاطة بالخطاب الإنساني والعربي، ص: 9 و10
³- بن مراد، إبراهيم (1997): مقدمة لنظرية المعجم، ص: 7 و8

نظرية تبين معالم المفردات وحدودها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية. وبناء على هذا الأساس يكون المعجم كما قال عبد الرحمان يجيوي: "قد تجاوز مفهومه التقليدي وتجاوز موضوعه الذي كان حبيسه إلى عهد قريب الكلمات المفردة إلى دراسة المفردات والعلاقات التي تدخل فيها، وتبيان هيئات هذه المفردات، والمعاني التي تتولد عن هذه الألفاظ بعدما تلحقها اللواحق الصرفية، أو تدخل في عمليات تركيبية. إن الانتقال من المعجم إلى المعجمية، أي من المفردات إلى دراسة نسق العلائق النحوية والدلالية بين الوحدات اللغوية سيكون بمثابة المشروع العلمي الجديد الذي فتحت المعجمية، وهو إعادة قراءة المعجم العربي"⁽¹⁾.

أما العلم الثاني (صناعة المعجم) فقد اتضح لنا من خلال التعريفات التي أعطيت له أن الباحثين متفقون على تحديد مفهومه وموضوعه؛ إذ يتعلق بتلك الأدوات والإجراءات المؤدية إلى إنتاج المعاجم، بدءاً بجمع المعلومات عن المفردات واختيار المداخل المعجمية وترتيبها وتقديم الشروح ونشر الناتج. وهذا العلم يتداخل مع علم المعجم ويعتمد عليه.

كما اتضح من تلك التعريفات ارتباط النظرية المعجمية بالعلوم اللسانية الأخرى وتقاطعها مع مناهجها، مما يبرز أن مجال المعجمية واسع ومتشعب، ولا يمكن حصره في دراسة المفردات، وما يتعلق بها من حيث الشكل والمعنى، بل إنه يتعدى ذلك إلى دراسة ارتباط هذه المفردات بالسياق الاجتماعي والتاريخي والجغرافي. وفي هذا الصدد يقول جورج ماطوري عن المعجمية بأنها: "علم مجتمعي يستخدم الأدوات اللسانية التي هي الكلمات"⁽²⁾. وعلى ضوء ذلك، تكون المعجمية هي "دراسة المعجم في علاقته بالمستويات اللغوية من تركيب ونحو وصرف، وبخاصة المستوى الفونولوجي لأي لغة وعلاقة ذلك بالحياة الاجتماعية والثقافية والنفسية"⁽³⁾.

¹ - يجيوي، عبد الرحمان (2014): المعجمية الحديثة وإعادة قراءة التراث اللغوي العربي، في كتاب "قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة" وقائع الندوة الدولية الثانية: قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، ص: 584

² - ماطوري، جورج (1993): منهج المعجمية، ترجمة عبد العلي الودغيري، منشورات كلية الآداب، ط1، الرباط، ص: 8

³ - Dubois Jean et autre (1994) : Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Larousse éd : Paris, P:284

كذلك استنتجنا من تعريفات النظرية المعجمية، أن دراسة الألفاظ اللغوية في ضوء المعجمية لا تتم وفق الدراسة السانكرونية الآنية فقط، بل تتم كذلك وفق الدراسة الدياكرونية التطورية. وهذا الجانب من الدراسات مهم في الأبحاث المعجمية؛ لأن من شأنه فتح متن المعجم، وخطابه أمام دخول مفردات جديدة مواكبة لمستجدات العصر ومن شأنه كذلك أن يجعل المعجم مسائرا لتطور دلالات الألفاظ واستعمالاتها المختلفة.

فإذا كانت النظرية المعجمية بهذه المفاهيم والتصورات الحديثة، فإن موضوع بحثنا "المعجم العربي الحديث في ضوء النظرية المعجمية" يفرض علينا التساؤلات التالية: بما الجديد الذي ستقدمه النظرية المعجمية للمعجم العربي الحديث؟ هل تستطيع معالجة الإشكاليات والقضايا المعجمية التي شغلت بال المعجميين منذ القدم؟ وهل النظرية المعجمية علم قديم أم هي علم حديث؟ فإذا اعتبرناها علما قديما، فما معالمها ونظرياتها في التراث اللغوي العربي القديم؟ وإذا اعتبرناها علما حديثا، فما موقفها من المعجم العربي القديم؟ هل يمكن اعتبار النظرية المعجمية قطيعة معرفية مع البحث اللغوي القديم أم هي امتداد طبيعي له وتطوير لعمله؟ بمعنى، هل النظرية المعجمية إعادة للتصورات المعجمية القديمة أم هي نفس جديد وآفاق جديدة من الأبحاث المعجمية القادرة على الوصول بالمعجم العربي إلى الحداثة المعجمية والمواكبة اللغوية والعلمية؟ وإذا كان المعجميون القدماء استطاعوا تطبيق أفكارهم وتصوراتهم المعجمية في معاجمهم القديمة فهل استطاع المعجميون في العصر الحديث استيعاب عناصر النظرية المعجمية الحديثة واستثمار نظرياتها ومناهجها من أجل تطوير المعجم العربي؟ ثم هل استطاع المعجم العربي الحديث إعادة بلورة تصوره ونظريته حول موضوعه وطبيعته ومنهجيته لمواصلة المسيرة المتميزة للمعجم العربي القديم أم إنه اكتفى فقط بتكرار القضايا المعجمية القديمة؟ هل تعتبر اللغة الفصيحة موضوع المعجم العربي الحديث كما كانت في المعجم العربي القديم أم إن موضوعه اللغة بمستوياتها، وأصنافها المختلفة؟ وهل مادة المعجم العربي القديم ما تزال متحكمة في صناعة المعجم العربي الحديث أم إنه تحرر من قيودها، فأصبح صورة حقيقية لواقعه اللغوي والحضاري؟. هذه أسئلة من أخرى نجيب عنها في الفصول القادمة من هذا البحث.

الباب الأول

المعجم العربي الحديث موضوعه وخصائصه

مدخل

قطع النشاط المعجمي العربي مسيرة طويلة من الإبداع والتجديد في مجال صناعة المعجم ودراسته؛ حيث لا يخفى على أحد من الدارسين أن معالم الدرس المعجمي العربي لم تتبلور بشكل واضح إلا في منتصف القرن الثاني الهجري، مع ظهور كتاب (العين) الذي وضع فيه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) مجموعة من الأسس النظرية والمنهجية التي انطلقت على ضوئها الصناعة المعجمية العربية، وتواصلت حركتها بالكتب التي جاءت بعده، ثم امتدت فصولها، لتصل إلى مرحلة تأليف المعاجم العربية الحديثة والمعاصرة. والأکید أن خلال كل مرحلة مر منها المعجم العربي كانت أساليب الصناعة المعجمية تعرف نوعا من التجديد، وتحمل في طياتها الكثير من التحديث سواء تعلق الأمر بالجانب اللغوي، من خلال تسجيل ما تزخر به اللغة العربية من ألفاظ ومصطلحات مستحدثة أو تعلق الأمر بالجانب المنهجي من خلال اتباع منهجية محددة في الترتيب والشرح.

كما لم يكف المعجميون العرب عن البحث في عناصر المعجم العربي بهدف تطوير جوانب الصناعة المعجمية حتى تكون أساليبها منسجمة مع متطلبات البحث المعجمي الحديث، وتكون عناصرها مستوعبة لمختلف التطورات التي تعرفها اللغة العربية. إذ مع تراكم الدراسات المعجمية في الحقل المعجمي تولد لدى المعجميين المحدثين اقتناع بضرورة توجيه مسار البحث المعجمي نحو مساهمة التطورات العلمية الجديدة، كما ترسخ لديهم يقين أن الساحة المعجمية العربية في حاجة ماسة إلى معاجم عربية حديثة مساهمة للغة العصر. تعتمد في مسألة جمع اللغة، على أصالة المعاجم العربية القديمة وعلى الروافد المختلفة للغة العربية المعاصرة، وما تفرزه استعمالاتها الجديدة من مفردات وتراكيب جديدة. وتعتمد في مسألة الوضع، على منهجية موحدة في الترتيب والشرح تتجاوز بها اضطراب التصنيف الملاحظ في المعاجم القديمة. كل هذه التحديثات المعجمية من شأنها تجويد محتوى المعجم العربي، وتحسين وظائفه في الحياة. ومن شأنها كذلك الرفع من درجة الإقبال عليه من طرف جميع فئات المجتمع. لذلك، فإننا

نعتقد أن مسألة تحديث المعجم العربي وفق المنطلقات المعجمية الحديثة خطوة مهمة في طريق تطوير البحث المعجمي العربي، وتجديد نظرياته ومناهجه، وخطوة أهم -كذلك- في اتجاه البحث عن الآفاق المعجمية الرحبة التي لم تصل إليها الأبحاث المعجمية من قبل. كل ذلك، من أجل تطوير البحث المعجمي، وجعله قادراً على مواجهة التحديات الكبيرة التي تُطرح أمامه في الساحة العلمية.

يتضح -إذاً- أن مسألة تحديث المعجم العربي فرضت نفسها بقوة في الساحة المعجمية العربية على كل القضايا المعجمية القديمة، وذلك بعدما اجتاحت تيار الحداثة جميع بنيات المجتمع العربي، فلم يعد بإمكان المعاجم العربية القديمة، ولا الأبحاث المعجمية التقليدية الاستجابة لمتطلبات البحث اللغوي الحديث. لهذا لم يكن من السهل على المعجميين المحدثين استيعاب هذه المرحلة الفارقة من تاريخ المعجم العربي نظراً لسياقها الصعب، وخصوصياتها الفكرية والثقافية. فإذا كانت بدايات التأليف المعجمي عند العرب صعبة وتحدياتها كبيرة، نظراً لمحدودية وسائل البحث اللغوي، وخلو البيئة العربية آنذاك من البحوث النظرية والتطبيقية المؤطرة لمراحل الصناعة المعجمية، فإن مرحلة تحديث المعجم العربي لا تقل عنها صعوبة؛ حيث جاءت الحداثة المعجمية ضمن سياق ثقافي عرف تراجعاً كبيراً في مختلف المجالات، وشهد الواقع العربي عدة أزمات وإخفاقات سياسية وثقافية واجتماعية عجلت بتبني أفكار الحداثة.

ولم يكن الهدف من وراء تبني أفكار الحداثة سوى الخروج من حالة الركود التي خيمت على التفكير العربي في ذلك الوقت. وبناء عليه، حاول المثقفون العرب تحريك الواقع العربي بطرح أسئلة فكرية من قبيل: ما أسباب تراجع الحضارة العربية؟ ولماذا تأخر العرب وتقدم الغرب؟ ألم تكن الحضارة العربية الإسلامية متقدمة على غيرها من الحضارات؟ وكيف السبيل إلى تحقيق النهضة العربية؟. هذه النهضة التي جاءت متأخرة شيئاً ما، حيث "لم تظهر إلا مع بداية القرن التاسع عشر، ولعل أهم الدوافع التي كانت وراء ظهور النهضة في الوطن العربي، وتنشيط حركة اللغة بصفة عامة، وحركة التأليف المعجمي بصفة خاصة، ظهور الطباعة. ومن أهم المطابع التي ظهرت في

الوطن العربي مطبعة حلب بسوريا سنة (1706م) ومطبعة بولاق بمصر سنة (1820م) بالإضافة إلى المطبعة الأمريكية في بيروت سنة (1834م)⁽¹⁾.

ولما كان من أولويات النهضة العربية إحياء اللغة العربية وآدابها، كان من الضروري على الإنسان العربي أن يستعين على ذلك، بإحياء المعاجم العربية، "فانطلق الإحياء في بداية الأمر من المعاجم القديمة، فأعيد طبع المعروف منها لتسهيل تداولها بين الناس. وبذلك طبع كتاب (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري (ت393هـ) سنة (1865م) وفي سنة (1870م) ظهرت طبعة (مختار الصحاح) للرازي (ت660هـ) كما طبع كتاب (القاموس المحيط) (للفيروزآبادي) (ت817هـ) سنة (1872م) فيما ظهرت طبعة (المصباح المنير) للفيومي (ت770هـ) سنة (1876م) أما في سنة (1882م) ظهرت طبعة لكتاب (لسان العرب) لابن منظور (ت711هـ). وفي السنة نفسها ظهرت طبعة (أساس البلاغة) للزمخشري (ت538هـ) وفي سنة (1889م) أخرجت طبعة كتاب (تاج العروس) (للزبيدي) (ت1205هـ)⁽²⁾. يتضح من خلال هذا النص أن ظهور الطباعة في الوطن العربي كان له الأثر البارز في إحياء الحركة الثقافية والأدبية واللغوية خاصة بعد طباعة المعاجم القديمة وجعلها متداولة بين العامة من الناس ولولا حركة الطباعة لما وصلتنا هذه المعاجم العربية المهمة.

ومن العوامل التي ساعدت كذلك على النهضة العربية ظهور الصحافة والتعليم ومن السهل إدراك أن ظهور الصحافة والتعليم كانا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بظهور الطباعة؛ حيث إننا نجد من حسنات الطباعة انتشار الصحف والكتب واتساع القراءة الشيء الذي ساهم في تطوير اللغة العربية. أما إسهام التعليم في النهضة العربية فتمثل في إنشاء المدارس الجديدة التي اعتمدت على أحدث الطرق في تدريس العلوم القديمة والحديثة؛ "فقد كان للصحافة الدور الهام في تعزيز حركة التأليف المعجمي خاصة من خلال انتشار الصحف والمجلات في أقطار الوطن العربي، كما أسهم انتشار التعليم على نطاق واسع في البلدان العربية في ازدهار حركة التأليف المعجمي في العصر الحديث

¹ - انظر: الملاح محمد سعيد (2007): تاريخ الطباعة العربية في العالم العربي حتى نهاية القرن التاسع عشر، دار ناشري للنشر الإلكتروني.

² - الخطيب، عدنان (1994): المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، ص: 47.

من خلال ظهور المدارس بعد أن كان التعليم يقتصر على الكتاتيب والمساجد، وكان لهذه المدارس الأثر الكبير في نشر اللسان العربي الفصيح بأساليب ومناهج علمية حديثة، كما تعرّف العرب على علوم ولغات أخرى، واتجه الطلاب إلى المعاجم بحثاً عما تتطلب دراستهم من مصطلحات علمية. ولما كانت المعاجم القديمة صعبة التداول وتتطلب جهداً ووقتاً كبيراً، نظراً لتعقيد مناهجها، توجب على الباحثين العرب تأليف معاجم تتناسب ومتطلبات العصر⁽¹⁾.

وقد أسهمت حركة الاستشراق بدورها في النهضة المعجمية العربية، وفي اتساع حركة التأليف المعجمي. ذلك أن اللغة العربية لم تلق اهتماماً من أبنائها فقط، بل إنها وجدت اهتماماً من لدن علماء آخرين من بلدان أجنبية. ومن أشهر المحاولات المعجمية الأجنبية التي اهتمت بالتأليف المعجمي العربي⁽²⁾:

- 1- محاولة إدوارد وليم لين (Edward William Lynne) (1801-1876م) الذي ألف معجماً اختار له اسم (مد القاموس) وهو معجم عربي إنجليزي ضخماً في ثمانية أجزاء، نشر خمسة منها في حياة المؤلف، وثلاثة بعد مماته.
- 2- محاولة رينهارت دوزي (Rinhart Dozy): (1820م-1883م): الذي صنّف معجماً تحت عنوان (تكملة المعاجم العربية) ذكر فيه ما لم يجد له ذكراً في المعاجم العربية، طُبع في مجلدين ضخمين باللغة العربية والفرنسية سنة (1881م) و(1927م).
- 3- محاولة أوجيست فيشر (August Phisher): (ت1947م): الذي أسندت إليه مهمة تأليف المعجم التاريخي للغة العربية، ف قضى زمناً طويلاً في جمع النصوص، وتتبع فيه ألفاظ اللغة من أول نص وردت فيه، مسجلاً ما طرأ عليها من تغيير وتبديل. فتوجه جهوده العظيمة بإعداد مقدمة أوضح فيها منهجيته وخطته في المعجم، وقد أمده المجمع اللغوي بالقاهرة بوسائل العون المختلفة، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية، فأوقفت كل شيء، وباعدت بين فيشر ومصر. وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى أقعده المرض وحال بينه وبين العودة إلى مصر حتى مات سنة (1949م).

¹- كشلي، حكمت (2002): تطور المعجم العربي من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام (1950 م)، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ط1، بيروت، ص:46

²- انظر: الخويسكي، زين كامل (2007): المعاجم العرب قديماً وحديثاً، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، ص:125 و126

هكذا أسهمت عدة عوامل كالطباعة والصحافة والتعليم والاستشراق في تجديد ملامح المعجم العربي الحديث التي ازدادت تطوراً بظهور الدراسات النقدية التي عملت على تهذيب المعجم العربي، وإخراجه من دوامة التقليد التي كان يدور فيها "فالذين تحدثوا في نقد المعجم العربي كثيرون، ومنهم علماء اللغة اللبنانيين الذين كانوا من أوائل من تناولوا أمهات المعاجم العربية بالنقد والتمحيص متبعين مناهج حديثة فحققوا بذلك إنجازات لامعة شاهدة على نزعة الحداثة والتجديد. ورغم ما واجهوه من مشاكل، فقد حاولوا أن يقدموا نماذج متنوعة لشكل المعجم الحديث"⁽¹⁾.

ومن اللغويين الذين قدّموا دراسة نقدية للمعجم العربي، اللغوي أحمد فارس الشدياق (1804م-1887م) الذي ألف كتاباً سماه (الjasوس على القاموس) انتقد فيه المعاجم العربية مبيناً عيوب الوضع فيها، معتبراً (القاموس المحيط) نموذجاً لتلك المعاجم العربية المخلة بالترتيب. يقول أحمد فارس الشدياق: "ويشهد الله تعالى المطلع على ما تكنه الصدور، المجازي كل إنسان بحسب عمله من باد ومستور، أني لم ينشطني للتأليف سوى الرغبة في حثّ أهل العربية على حب لغتهم الشريفة، والرتوع في ساحتها المنيفة وحثّ أهل العلم على تحرير كتاب فيها خال من الإخلال، مقرب لما يطلبه الطالب منها من دون كلال، فإني رأيت جميع كتب اللغة مشوشة الترتيب، كثر ذلك أو قلّ وخصوصاً كتاب القاموس الذي عليه المعول"⁽²⁾. ويضيف في موضع آخر: "فإني لما رأيت في تعاريف القاموس للإمام القاضي مجد الدين الفيروزأبادي قصوراً وإبهاماً وإيجاراً أو إيهاماً، وترتيب الأفعال ومشتقاتها فيه محوج إلى تعب في المراجعة ونصب في المطالعة، والناس راوون منه وراضون عنه، أحببت أن أبين في هذا الكتاب من الأسباب ما يحض أهل العربية في عصرنا هذا على تأليف كتاب في اللغة، يكون سهل الترتيب واضح التعاريف، شاملاً للألفاظ التي استعملها الأدباء والكتاب وكل من اشتهر بالتأليف سهل المجتنى، داني الفوائد، بين العبارة، وافي المقاصد"⁽³⁾.

¹- ابن حويلي، الأخضر ميدني (2010): المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة، دار هومة للطباعة والنشر، ط1، الجزائر ص:55

²- الشدياق، أحمد فارس (1881): الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوانب، ط1، القسطنطينية، المقدمة، ص:5

³- المرجع نفسه، ص:2و3

إن أسس المعجم الحديث عند فارس الشدياق تتمثل في مراعاة سهولة الترتيب ووضوح الشرح، مع ضرورة اشتمال المعجم على الألفاظ التي يوظفها الأدباء والكتاب وكل من اشتهر بالتأليف.

ولم تقف جهود فارس الشدياق عند تسطير ما ينبغي أن يكون عليه الترتيب والشرح في المعجم الحديث، بل إن جهوده تخطت كل ذلك، إلى تسطير نظرة خاصة تتعلق بمادة المعجم العربي؛ حيث دعا إلى تحرير مادة المعجم من قيود نظرية الاحتجاج التي كانت لها أولوية حفظ اللغة من الاختلاط بلغة المولدين واللعن، بدل أولوية تطوير اللغة العربية واستعمالاتها. وفي هذا الصدد يقول (الشدياق) في خاتمة كتابه: "اعلم هداك الله ووفقك لما ارتضاه، أني كنت نويت أن أجعل مكان هذه الخاتمة نقدًا يشتمل على ما فات (صاحب القاموس) من الألفاظ اللغوية الاصطلاحية الفصيحة، وكنت جمعت منها نحو خمسة كرايس مع مقدمة وازنت فيها بين العرب العاربة والعرب المولدين. والغرض من ذلك الاحتجاج بكلام هؤلاء، إذ كانوا مضلعي في العربية، كجبرير والفرزدق والأخطل، وبشار بن برد، ومهيار الديلمي، وأبي نواس، وأبي تمام، والبحري، والمتنبي وأبي فراس، وأضرابهم. وأقمت عدة بيانات من جملتها أن المولدين راعوا حق اللغة والتزموا قواعدها أكثر من العرب في الجاهلية، لأنهم اعتقدوا أن اللغة وسيلة إلى فهم التنزيل والحديث الشريف، فبالغوا في ضبطها ما أمكن، وهذا الأمر لم يخطر ببال العرب قط"⁽¹⁾.

نستنتج من هذا النص أن الشدياق يقر بأحقية المولدين في الاستشهاد بلغتهم. كيف لا وهم الذين أحسنوا - حسب رأيه - ضبط اللغة، واستعمالها على قواعدها. لذلك فهو محق فيما ذهب إليه، إذ لا يعقل أن يتم تقبل دراسة المولدين اللغوية وروايتهم للشعر، ولا يعتد بلغتهم في الشواهد اللغوية. فكما يتقبل شعرهم، فيجب أن يعتد بهذا الشعر في مادة المعجم العربي.

¹ - الشدياق، أحمد فارس (1881): الجاسوس على القاموس، الخاتمة، ص: 520

بناء على ما سبق يمكن اعتبار كتاب (الجاسوس على القاموس) بمثابة البداية الحقيقية نحو التجديد المعجمي في القرن التاسع عشر، نظرا لما حمله هذا الكتاب من تصورات معجمية جديدة متعلقة بمنهجية تصنيف المعاجم العربية وفق المواصفات المعجمية الحديثة، ونظرا لما تضمنه كذلك من تصورات متعلقة بمادة المعجم من خلال الدعوة إلى تأليف المعاجم العربية المواكبة للغة العصر. وبهذه التصورات المعجمية الحديثة يكون (أحمد فارس الشدياق) قد أسهم في وضع اللبنة الأولى للصناعة المعجمية الحديثة تنظيرا وتطبيقا من خلال تبيان هفوات المعاجم القديمة، واقتراح مجموعة من التحديثات المعجمية القادرة على نقل المعجم العربي نحو التجديد والعصرنة.

لقد اتضح من خلال تقديم فقرات هذا المدخل أن مرحلة تحديث المعجم العربي شكلت مرحلة شائكة في تاريخ المعجمية العربية، لأنها جاءت ضمن سياق تاريخي كبير اتسمت معالمه بالتحول الذي شمل مختلف جوانب الحياة في المجتمع العربي، وأسهمت في تشكيل خصائصه الجديدة عدة عوامل متداخلة ومتزامنة، وعدة جهود مثمرة. وبفضل تلك العوامل والجهود المسهمة في النهضة العربية توافرت لدى المعجميين المحدثين الأرضية الصالحة والشروط المناسبة لإطلاق مبادرات تحديث المعجم العربي، وذلك بعدما تخلصوا من قيود التقليد والركود اللغوي التي سادت لعقود من الزمن، فابتدعوا أساليب البحث والاشتغال الجديدة التي تتماشى مع مظاهر الحداثة والنهضة الثقافية، وتتناسب مع متغيرات الحياة الجديدة. ومن هذا المنطلق انطلقت لدى المعجميين العرب النزعة التحديثية للمعجم العربي، وقادتهم إلى وضع معاجم عربية حديثة تعكس حيوية اللغة وتطورها.

الفصل الأول

محاولات تحديث المعجم العربي

تمهيد

تميزت محاولات تحديث المعجم العربي في القرن التاسع عشر بالتنوع والتجديد كماً وكيفاً؛ حيث عمل المعجميون العرب إما في إطار الجهود الفردية أو الجهود الجماعية على تقديم مجموعة من المساهمات القيمة في مجال تطوير المعاجم العربية. بناء على ذلك، انقسمت محاولاتهم في تحديث المعجم العربي في العصر الحديث إلى نوعين من المحاولات:

(أ)- المحاولات الفردية، التي جسدتها تلك الجهود الفردية التي قام بها العديد من العلماء، مثل جهود (أحمد فارس الشدياق) الذي حاول في مقدمة كتابه (الjasوس على القاموس) أن ينتقد مناهج تصنيف المعاجم العربية من خلال تسليط الضوء على عيوب تأليف معجم (القاموس المحيط) للفيروزآبادي. كما جسدتها جهود بعض المعجميين الذين حاولوا إدخال تعديلات أكثر حداثة على المعجم العربي من خلال تجديد مادته المعجمية وتيسير ترتيبها وشرحها. ويعتبر معجم (محيط المحيط) للبستاني و(أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد) للشرتوني، و(المنجد) للويس معلوف و(متن اللغة) لأحمد رضا العاملي، من المعاجم العربية الحديثة التي مثلت مرحلة الجهود الفردية في مجال تطوير المعجم العربي.

(ب)- المحاولات الجماعية، التي مثلتها جهود المجامع اللغوية؛ حيث كان لها الدور الكبير في تجديد مسار البحث المعجمي من خلال الإشراف المادي والمعنوي على تسلسل ظهور المعاجم في العصر الحديث. ومن "أهم هذه المجامع، المجمع العلمي العربي بدمشق الذي أسس سنة (1918م) ومجمع اللغة العربية بالقاهرة (1939م) والمجمع العلمي العراقي (1947م) إضافة إلى المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط (1961م) ومجمع اللغة العربية بالأردن (1976م) والمجمع العلمي اللغوي السعودي (1983م) ومجمع اللغة العربية بالجزائر (1986م). وقد كان لهذه المجامع دور كبير في النهوض باللغة العربية، حيث كانت تهدف إلى وضع المصطلحات

والاهتمام باللغة، وإيجاد الألفاظ المناسبة والمصطلحات المرتبطة بالشؤون الهندسية والآلية والطبية والكيمائية والطبيعية، وغيرها مما أنشأته الحضارة الحديثة"⁽¹⁾.

ويبقى دور مجمع اللغة العربية بالقاهرة أبرز من غيره في مجال تأليف المعاجم، لما له من إسهامات معجمية متنوعة، تمثلت بداية في: "وضع معجم خاص بألفاظ القرآن الكريم سنة (1959م) تلاه بعد ذلك المعجم الوسيط الذي أصدر سنة (1961م) كما أصدر أيضا المعجم الوجيز (1980م) الذي كان بمثابة اختصار للمعجم الوسيط بالإضافة إلى تجربة المجمع في مشروع المعجم الكبير سنة (1956م)"⁽²⁾.

يظهر -إذاً- أنه من أجل مواكبة الحداثة المعجمية ظهرت في العصر الحديث عدة محاولات معجمية كان الهدف منها تطوير البحث المعجمي، وتجاوز بعض المشاكل التقنية التي شابت منهجية تأليف المعجم العربي القديم. لذلك نحاول في هذا الفصل التطرق إلى تلك المحاولات المعجمية، والوقوف عند أهم نتائجها.

¹ - كشلي، حكمت (2002): تطور المعجم العربي من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام (1950م)، ص: 377

² - فتح الله، سليمان (2013): دراسات في علم اللغة، دار الحرم للتراث، ط1، القاهرة، مصر، ص: 92 و93

1- محاولات الأفراد في تحديث المعجم العربي

حاول مؤلفو المعاجم العربية الحديثة في القرن التاسع عشر أن يجسدوا خصائص التجديد في مجال الصناعة المعجمية مادة وترتيباً وشرحاً. ومن أهم المعاجم العربية التي مثلت ملامح التجديد المعجمي في العصر الحديث، نجد: معجم (محيط المحيط) لبطرس البستاني (ت1883م) ومعجم (أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد) للشرتوني (ت1915م) ومعجم (المنجد في اللغة والأعلام) لأب لويس معلوف (ت1947م) ومعجم (متن اللغة) لأحمد رضا العاملي (ت1953م). ومن أجل استقصاء مواطن التجديد التي تضمنتها هذه المعاجم، خاصة ما يتعلق منها بالمحتوى والمنهجية فإننا نعتمد على تحليل النصوص المعجمية التي وردت في مقدمة كل معجم على حدة.

1-1- معجم (محيط المحيط) لبطرس البستاني

ألف بطرس البستاني (1819م-1883م) معجم (محيط المحيط) ليكون أكثر شمولاً من نظيره (القاموس المحيط) للفيروزآبادي. وعلى الرغم من اتخاذ البستاني (القاموس المحيط) منطلقاً لمعجمه، فإنه استطاع أن يزيد عليه مما استحدث من ألفاظ ومصطلحات في عصره. يقول البستاني في مقدمة معجمه: "أما بعد؛ فهذا المؤلف يحتوي على ما في محيط الفيروزآبادي الذي هو أشهر قاموس للعربية من مفردات اللغة، وعلى زيادات كثيرة. فقد أضفت إلى أصول الأركان فيه فروعاً كثيرة وتفصيل شتى، وألحقت بذلك اصطلاحات العلوم والفنون، وكثيراً من المسائل والقواعد والشوارد، وغير ذلك مما لا يتعلق بمتن اللغة. وذكرت كثيراً من كلام المولدين وألفاظ العامة، منبهاً في أماكنها على أنها خارجة عن أصل اللغة، وذلك لكي يكون هذا الكتاب كاملاً شاملاً يجد فيه كل طالب مطلوبه من هذا القبيل. وعلى هذا الأسلوب كان هذا الكتاب قيد الأوابد ومحط الشوارد فاستحق أن يسمى محيط المحيط لأنه جمع ما ذهب في كتب اللغة شماطي⁽¹⁾".

يظهر من خلال هذا النص، أن بطرس البستاني:

- جعل مداخل معجمه تراثية؛ لأنها تستند إلى ما ورد من مواد في القاموس المحيط.

¹ - البستاني، بطرس: محيط المحيط، مكتبة لبنان، (د.ط) بيروت (1987م) فاتحة الكتاب.

- أضاف زيادات كثيرة عثر عليها في كتب القوم. ومن الواضح أن الهدف من ذلك إنما هو مد جسور التواصل اللغوي بين مختلف عصور اللغة العربية.

- أدرج مصطلحات العلوم والفنون ضمن مداخل المعجم، وبهذا يكون قد ساهم في تجديد مداخل المعجم ومحتواه.

- قام بتنويع المداخل بإدراج مستويات لغوية مختلفة من فصيح ومولد ودخيل وعامي من الألفاظ. وهذا ما يقصده بطرس البستاني في مقدمته حينما قال: "وقد أضفت فيه فروعاً كثيرة، وكثيراً من المسائل... وذكّرت كثيراً من كلام المولدين وألفاظ العامة"⁽¹⁾.

نستنتج من هذه الإضافات المعجمية التي جاءت في معجم (محيط المحيط) أن بطرس البستاني اعتمد في معجمه على اللغة العامية إلى جانب اللغة الفصحى والمعرب والدخيل. وهذا الأمر يعتبر في حد ذاته ابتكاراً جديداً في مجال التأليف المعجمي؛ إذ من شأنه أن ينوع من مصادر جمع اللغة، وأن يقرب المعجم العربي من لغة التداول والعصر. أضف إلى ذلك، أن البستاني جاء بطريقة جديدة في تصنيف المعجم تمثلت في تذييل المعجم بملحق الأعلام وأسماء الأماكن. من هنا نستنتج البعد اللغوي والموسوعي لمعجم (محيط المحيط).

ومن حيث ترتيب مواد المعجم، فإن البستاني اعتمد على الترتيب الخارجي المعتمد على الترتيب الألفبائي حسب الأصول. أما الترتيب الداخلي، فقد راعى فيه البستاني التفريق بين الأفعال والأسماء، والتفريق بين المجرد والمزيد. يقول البستاني عن ترتيب معجمه: "وقد اخترت في ترتيبه اعتبار أول حرف من الكلمة دون الأخير منها، بخلاف اصطلاح الجمهور؛ لأن ذلك أيسر في التفتيش عليها. ولأجل التسهيل على الطالب ميزت بين الأفعال والأسماء، وبين المجرد والمزيد من الفريقين، كل نوع على حدته مندرجا مع نظيره من الأبينة"⁽²⁾.

وقد أضاف البستاني في فاتحة الكتاب (فائدة) بيّن فيها طريقة البحث عن الكلمات في معجمه، يقول فيها: "وإذا شئت كشف لفظة، فإذا كانت مجردة فاطلبها في باب أول

¹ - البستاني، بطرس: محيط المحيط، فاتحة الكتاب.

² - المرجع نفسه، فاتحة الكتاب.

حرف منها، وإذا كانت مزيدة فجردها أولاً من الزوائد، ثم أطلبها من باب الحرف الأول ممّا بقي، وإذا كان في الكلمة حرف مقلوب عن آخر، فاطلب تلك الكلمة في مكان الحرف الأصلي المقلوب عنه وكل ذلك يسهله الاستعمال والممارسة واعلم أن ج مقطوعة من جمع⁽¹⁾.

يتضح مما سبق أن البستاني سعى إلى التجديد في مادة معجمه من خلال إضافة ما فات (الفيروزآبادي) من ألفاظ جديدة عثر عليها في عدة مصادر مختلفة. كما أنه عمل على إغناء متن معجمه بتسجيل الألفاظ المعربة والعامية إلى جانب المصطلحات العلمية والفلسفية، وذلك لكي يكون معجمه ملائماً لروح عصره ومنسجماً مع دوافع تأليفه.

1-2- أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد لسعيد الشرتوني

نقرأ من عنوان المعجم (أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد) أن مؤلفه سعيد الشرتوني أراد تيسير البحث على الطلاب والباحثين، وتقريب اللغة منهم، وتوفير الجهد عليهم. يقول الشرتوني في مقدمة معجمه: "وألفت كتاباً... كافلاً بإدناء القصي لأنفس الطلاب، فجاء بفضل الله أقرب المعاجم منالاً وأسهلها مجالاً، فسميته أقرب الموارد في فصّح العربية والشوارد"⁽²⁾. وقد بدأ المؤلف في وضع معجمه سنة (1889م) وقسمه إلى قسمين: "الأول في مفردات اللغة الصرفية، والثاني، في المصطلحات العلمية والكلم المولد والأعلام. كما أتبعه بذيّل طبع سنة (1893م) استدرك فيه ما تركه عمداً أو سقط منه سهواً أو ما استدركه على (اللسان) و(التاج) أو ما وقع في المعجم من خطأ. وقد صدر المعجم بمقدمة وسبعة مقاصد، وجاء في جزأين: الجزء الأول من الهمزة إلى الطاء، والجزء الثاني من الطاء إلى الياء، وختم المعجم بذيّل"⁽³⁾.

ولعل الدافع الرئيس الذي دفع الشرتوني إلى تأليفه معجمه ما لاحظته من صعوبة البحث في المعاجم القديمة؛ إذ يقول: "إن أئمة المسلمين والحق يقال، انتجعوا من الاشتغال باللغة كل منتج، على أن خطتهم في جمع اللغة تجلي الظماء عن مواردهم وإن عذبت وتنمو ممارسي كتبهم بضيق الصدر وإن رحبت. فقد جاؤوا بمعاني الكلمة الواحدة شتات

¹ - البستاني، بطرس: محيط المحيط، فاتحة الكتاب. (فائدة)

² - الشرتوني، سعيد، أقرب الموارد في فصّح العربية والشوارد، مطبعة مرسل، (د.ط) بيروت (1893م)، المقدمة، ص: 6

³ - انظر: الشرتوني، سعيد، أقرب الموارد في فصّح العربية والشوارد، المقدمة، ص: 7 و 8 (بتصرف)

شتات كأنها أزماع نبات"⁽¹⁾. وعلى الرغم من انتقاد الشرطوني عمل المعجميين القدماء في مسألة جمع اللغة، فإنه لم ينس فضلهم الكبير عليه، لذلك وجدناه ينوه بأعمالهم، ويصرح بأنه اعتمد على كتبهم عندما أراد تأليف معجمه. يقول الشرطوني: "وأقبلت على كتب الأئمة الثقات واللغويين الأفذاذ من مثل: ابن منظور صاحب (لسان العرب) والزمخشري مصباح البلاغة والأدب، وابن فارس مؤلف (المجمل)، وألفت كتابا آخذاً من تلك المصنفات باللباب"⁽²⁾.

أما من ناحية الترتيب، فقد رتب الشرطوني الكلمات داخل معجمه حسب أوائل أصولها. وهي الطريقة نفسها التي اتبعها البستاني في ترتيب معجميه (محيط المحيط) و(قطر المحيط) وكذلك ابن فارس في معجمه (المجمل). جاء في مقدمة المعجم "وأما ترتيبه فاتبعت فيه طريقة (المجمل) وما شاكله من حيث إيراد الألفاظ باعتبار أوائل أصولها، وهي الطريقة نفسها التي سلكها مترجمو العربية باللاتينية، وتابعهم عليها من كان نموذج الجد والإقدام، العالم الفاضل المرحوم المعلم بطرس البستاني في محيط محيطه، وقطر محيطه"⁽³⁾.

ومن ناحية أخرى، فقد أثار الشرطوني في مقدمة معجمه عدداً من القضايا المعجمية ذات الأهمية البالغة والمتسمة بنوع من التجديد. منها مسألة التعريف؛ إذ أشار في هذا الصدد إلى نوعين منه، هما التعريف الدوري والتعريف المنطقي. يقول عن التعريف الدوري: "هو أن يعرف الشيء بشيء، ثم يعرف هو أيضاً بالذي عرف به، وهو لا يفيد الإيضاح المقصود من التعريف، لهذا كان معيباً عند المنطقة"⁽⁴⁾. أما التعريف المنطقي الذي أطلق عليه تعريف النبات والحيوان، فيعتبره قاصراً؛ لأنه لا يضع المدخل ضمن سياق لغوي، وهو ما يُستفاد من قوله: "أما تعريف صنوف النبات والحيوان فجعله تعريف بالأعم، وهو دون أن يفيد تمام التعبير المقصود من التعريف"⁽⁵⁾.

1- الشرطوني، سعيد، أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، المقدمة، ص:6

2- المرجع نفسه، المقدمة، ص:6

3- المرجع نفسه، المقدمة، ص:8

4- المرجع نفسه، المقدمة، ص:9

5- المرجع نفسه، المقدمة، ص:9

ولم يقف الشرطوني عند انتقاد أنواع التعريفات المعجمية بل إنه اتجه إلى اقتراح طريقة جديدة في التعريف. وعن مميزات هذه الطريقة، يقول: "واعلم أن أقرب طريقة عندي لتعريف كل نوع من النبات والحيوان هي أن يفسر اسمه في الفصيح بما يعرف به من الأسماء العامية، في كل طرف من أطراف البلاد العربية، مع ذكر اسمه بالفرنسية وإذا ذكر النبات أو الحيوان توضع له صورته وفصيلته وعدد أوصافه وخاصياته ومنافعه"⁽¹⁾.

ومن القضايا الأخرى التي تحدث عنها (الشرطوني) في مقدمة معجمه قضية الحقيقة والمجاز؛ إذ أشار إلى الفرق بين مدلوليهما، فقال: "الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما علقه عليه واضع اللغة، والمجاز هو اللفظ المستعمل لغير ما وضع له مع قرينة تنفي إرادة المعنى الحقيقي، وهو متأخر عن الحقيقة وفرع عنها"⁽²⁾.

كما تحدث عن الفرق بين الاشتراك والترادف، فقال عنهما: "المشترك هو اللفظ الواحد الدال على معنيين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة، والسبب في ذلك تعدد القبائل... والمترادف هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"⁽³⁾.

وواصل الشرطوني تقديم آرائه حول بعض القضايا اللغوية والمعجمية؛ فأكد ضرورة تنويع مداخل المعجم العربي بتسجيل المولد والدخيل خاصة اللفظ المعرب الذي دعا إلى توظيفه ليسد ثغرات المعاجم العربية في ميدان العلوم والفنون، وما يتعلق بالاستعمال اللغوي للألفاظ التي لا يُوجد لها مقابل في اللغة العربية. وفي هذا الشأن يقول "والمعرب هو ما استعمله العرب من كلام أهل اللغات الأعجمية كالدرهم والإبريسم وهنا أقول: إن الضرورة تقضي باستعمال المعرب عند خلو اللغة من لفظ يؤدي مؤداه... وإذا يسر الله أعقد له فصلاً أذكر فيه كل معربة ومفرداتها العربية وردت في الجرائد تعميماً للفائدة"⁽⁴⁾. لقد حاول الشرطوني من خلال هذه الآراء أن يلفت نظر المعجميين إلى قضية مهمة، وهي أن تسجيل الألفاظ في المعجم العربي لا يكون بناء على معياري الصحة

¹ - الشرطوني، سعيد، أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، المقدمة، ص: 9

² - المرجع نفسه، المقدمة، ص: 13

³ - المرجع نفسه، المقدمة، ص: 13

⁴ - المرجع نفسه، المقدمة، ص: 13

والفصاحة، وإنما يكون بناء على قوة الاستعمال من خلال الرجوع إلى ما يرد في كتب المؤلفين، وما ينشر في وسائل الإعلام التي كان لها الدور الكبير في استحداث ألفاظ وعبارات جديدة لم تعرفها اللغة العربية من قبل.

ويشير الشرتوني في موضع آخر من مقدمة معجمه إلى قضية أخرى ذات صلة بالقيم الروحية والأخلاقية؛ حيث دعا إلى طرح الألفاظ الفاضحة والمخلة بالحياء من المعجم المرحلي إلى الطلاب. وفي هذا الصدد يقول: "ومن تلك الألفاظ مما حُضِر إدخالها في كتب المتعلمين ألفاظ السوءات، وما يضاف إليها من الألفاظ المبذوءة رعاية لحرمة الأدب"⁽¹⁾.

هكذا يتضح أن الشرتوني صاحب (معجم أقرب الموارد) أراد أن تكون محاولته في تحديث المعجم العربي محاولة ذات بعد معرفي وتربوي، ومحاولة موصولة بالتراث ومثيرة لقضايا لغوية تنسم بالحدثة المعجمية.

1-3- المنجد في اللغة والأعلام للويس معلوف

قصد لويس معلوف من وراء تأليفه معجمه (المنجد في اللغة والأعلام) تيسير استعمال المعجم على جميع مستعمليه؛ أدباء وطلاب ومبتدئين من خلال تيسير طريقة البحث عن الكلمات، وتيسير سبل الوصول إلى استيعاب معاني الألفاظ دون إطالة في الشرح. يقول لويس معلوف عن دوافع تأليف معجمه، وسبب تسميته: "فإن أدباء اللغة العربية، وأئمتها العاملين في إعلاء شأنها بمسيس الحاجة إلى معجم مدرسي ليس بالمخل المعوز، ولا بالطويل الممل المعجز، يكون قريب المأخذ، ممتازا بما عرفت به المعجمات المدرسية في اللغات الأجنبية من إحكام الوضع ووضوح الدلالة... ليجد فيه المتأدب أو الكاتب عونا حسنا، وتجده وافيا في البحث والتنقيب"⁽²⁾. نقرأ من هذا النص أن لويس معلوف اتبع منهجية معجمية بسيطة في تأليف معجمه، أراد من خلالها تسهيل استعمال المعجم على جميع المستعملين. وبفضل هذه البساطة المعجمية اكتسب المعجم

¹ - الشرتوني، سعيد، أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد، المقدمة، ص: 14

² - معلوف، لويس: المنجد في اللغة والأعلام، المطبعة الكاثوليكية، ط9، بيروت، لبنان (د.ت) المقدمة، ص: 1

شهرة واسعة، وبلغت شهرته بين مستعملي اللغة حدًا أصبح معه لفظ (المنجد) مرادفا لمصطلحي المعجم والقاموس.

أما عن منهجية الترتيب في معجم المنجد، فقد رُتبت مواد المعجم بحسب أوائل الحروف الأصلية حسب تسلسل حروف الهجاء. جاء في مقدمة المعجم "واختيار المواد وترتيبها على نسق سهل المراس، متوخيا في ذلك الغاية المقصودة، عادلين عن طريقة التطويل والتضمين، مدققين في إيراد المعاني، وتحرير العبارة، والأخذ بما يتبادر إلى الأذهان من شرح وتفسير"⁽¹⁾. وجاء أيضا في تنبيهات المعجم "إذا شئت البحث عن كلمة فإذا كانت مجردة، فاطلبها في باب أول حرف منها، وإن كانت مزيدة أو فيها حرف مقلوب عن آخر، فجردها أو ردها إلى الأصل، ثم اطلبها في باب الحرف الأول من حروفها الأصلية"⁽²⁾. نستنتج من هذه النصوص أن معجم (المنجد) اعتمد على المنهجية الحديثة في الترتيب والشرح. وتعتبر هذه المنهجية من الإضافات المهمة التي قدمتها المعاجم العربية الحديثة كخطوة أولى نحو تجسيد مظاهر التحديث المعجمي. ويمكن إجمال بعض مظاهر الحداثة المعجمية في معجم المنجد فيما يلي:

أ)- تجديد متن المعجم، حيث نجد في كل طبعة إضافات وتنقيحات. فقد جاء في مقدمة الطبعة الأولى: "وقد تحررنا ما أمكن المحافظة على عبارات الأقدمين. وجاء في الطبعة السابعة عشر، "أما مواد المعجم اليوم قد زيد عليها مئات المفردات والمعاني المستحدثة من لغة المعاصرين، فضلا عن ألف ونيف من اصطلاحات ذوي العلم والاختصاص بمختلف ميادين المعرفة"⁽³⁾. وجاء في مقدمة الطبعة الحادية والعشرين "كان لا بد من التوسع بإضافة طائفة أخرى من المفردات التي لم ترد حتى اليوم في متن (المنجد في اللغة) لئلا نحرّم القارئ طويلا من بعض المفردات الحديثة التي يحتاج إليها"⁽⁴⁾. نفهم من هذه النصوص، أن معجم المنجد عمل على إضافة الجديد إلى مداخله

¹ - معلوف، لويس: المنجد في اللغة والأعلام، المقدمة، ص: 1

² - المرجع نفسه، المقدمة، تنبيهات المعجم، ص: (أ)

³ - انظر: معلوف، لويس، المنجد، المقدمة، مقدمة الطبعة الأولى والطبعة السابعة عشر.

⁴ - انظر: معلوف، لويس، المنجد، المقدمة، مقدمة الطبعة الحادية والعشرين.

المعجمية كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وهذا ما يبرر كثرة طبعاته التي تجاوزت ثمانا وثلاثين طبعة، حيث نجد في كل طبعة زيادات لغوية مهمة.

ب)- اهتمام المعجم بدقة الشروح، وتدعيم المعاني بالصور والرسوم. جاء في مقدمة المعجم "وقد عولنا في سرد المعاني وتنسيقها على بعض الاصطلاحات والطرق التي يتيسر معها الاقتصاد في المكان، وقد زينه بصور عديدة تمثل للعين بعض الأوصاف وتقوم مقام الشروح الطويلة، وتخفف عن الفكرة بعض العناء في تفهم الأشياء وإثباتها أما الرسوم، فقد صرفنا جل العناية في انتقائها، وإتقانها وحسن إبرازها، وجعلناها أضعاف ما كانت في الطبعة الأولى، فبلغ عددها ما فوق الألف، وتوفر النفع المقصود منها توفرا عظيما"⁽¹⁾.

ج)- إدراك لويس معلوف أن تأليف المعاجم عمل جماعي لا يستطيع المعجمي بمفرده إنجازه مهما أوتي من علم ومعرفة. وعلى هذا الأساس، فقد شكل معجم (المنجد) نهاية مرحلة التأليف المعجمي الفردي الذي ساد قديما، وبداية مرحلة العمل المعجمي الجماعي، حيث شارك في إخراجه مجموعة من اللغويين ذوي الاختصاص الفني والمهني، وهذا ما نجد له إشارة في مقدمة المعجم، إذ جاء فيها "لقد اقتضى هذا العمل سبع سنوات من الكد والجلد والأناة، واشترك فيه عشرات الأصدقاء، والمعاونين من ذوي الاختصاص اللغوي والفني والمهني"⁽²⁾.

1-4- معجم متن اللغة لأحمد رضا العاملي

ألف الشيخ أحمد رضا العاملي -عضو المجمع العربي في دمشق سابقاً- معجم (متن اللغة) بتكليف من مُجمعه اللغوي. ويبدو من خلال مقدمة المعجم أنه أخذ بتوجيهات المجمع عند تأليف كتابه، حيث يقول: "وضع الكتاب باقتراح المجمع العلمي العربي بدمشق لمكان الحاجة إليه، وقد وضعته على النسق الذي رآه المجمع، وابتدأت في جمعه في أول سنة (1351هـ-1930م) وأتممته في آخر سنة (1939م) ومنذ ذلك الحين لا

¹ - انظر: معلوف، لويس، المنجد، المقدمة، مقدمة الطبعة الأولى والطبعة الخامسة.

² - المرجع نفسه، المقدمة، ص: 1

يزال الكتاب قيد المراجعة والتنقيح على الأمهات من كتب الأئمة المتقدمين حتى سنة (1947م) تاريخ اتفاقي مع المجمع المذكور على البدء بطبعه سنة (1948م)⁽¹⁾.

وعول رضا العاملي في مادة معجمه على مواد المعاجم العربية القديمة بادئا بمعجم لسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، وتاج العروس للزبيدي، ثم بعد ذلك، معجم أساس البلاغة للزمخشري، ومختار الصحاح للرازي، والمصباح المنير للفيومي. أما فيما يتعلق بمواد المعاجم العربية الحديثة، فإنه أعرض عنها، لكيلا تتسرب أخطاؤها إلى معجمه، مكتفيا فقط بالاستفادة مما فيها من مظاهر التنظيم. يقول أحمد رضا العاملي: "رأيت منذ شرعت في كتابي هذا، أن الاعتماد على كتب الأئمة السالفين، وهم الذين أوتوا حظا وافرا من العلم باللغة... رأيت أن الاعتماد عليهم هو الذي يجب علينا أن نهتم له، لأن كتب المتأخرين المعاصرين غير مأمونة الخطأ، فوضعت أمامي تاج العروس، إلى جانب القاموس المحيط، إلى جانب لسان العرب، ثم أنظر بعد ذلك في كتاب أساس اللغة للزمخشري"⁽²⁾. ويضيف في موضع آخر، "حرصت أن لا تفوت كتابي هذا مادة ذكرت في لسان العرب وتاج العروس، وهما أكثر كتب الأمة المعروفة لدينا جمعا لمواد اللغة، فكان كتابي هذا جامعا لكل ما يمكن أن يطلبه طالب اللغة"⁽³⁾.

ولم تكن مواد المعاجم القديمة المصدر الوحيد الذي استقى منه رضا العاملي مادة معجمه، بل إنه أضاف إلى معجمه ما أقره المجمعان اللغويان بدمشق والقاهرة من ألفاظ ومصطلحات مستحدثة، بالإضافة إلى رصيد مهم من اللغة العامية والدخيلة. يقول رضا العاملي في مقدمة الكتاب: "ذكرت ما وضعه أو صحح إطلاقه مجمعا اللغة في عصرنا هذا من الأسماء الجديدة للمسميات الحديثة، منذ أنشئ المجمعان إلى يومنا هذا... وكنت وما زلت أجد كثيرا من العامي الذي يمكن رده إلى الفصح، فتتوق نفسي إلى ولوج باب البحث فيه، وقد تكون الكلمة دخيلة من الأرامية أو الفارسية أو غيرها، ومهما تيسر لي ردها إلى أصل عربي، كان عندي أولى من حملها على أصل غير عربي، واعتبارها

¹ - العاملي، أحمد رضا: متن اللغة، دار مكتبة الحياة، (د.ط) بيروت (1958م) المقدمة، ص: 72.

² - المرجع نفسه، المقدمة، ص: 76.

³ - المرجع نفسه، المقدمة، ص: 76.

دخيلة...ولكن خشيت أن يختلط الصحيح الفصيح بالعامي في متن الكتاب، فجعلت مكان العامي هامش الكتاب"(1).

ومن ناحية الترتيب، فقد رُتب معجم (متن اللغة) ترتيباً دقيقاً؛ فمن حيث الترتيب الخارجي، اعتمد رضا العامي على الترتيب الألفبائي، أما الترتيب الداخلي، فقد قدّم فيه الأفعال على الأسماء والمجرد على المزيد. وعن ترتيب المعجم يقول المصنف: "رتبته على أصل المادة المجردة من الزيادات في الحروف، وبدأت بالترتيب على نسق: فالألف قبل الباء، والألف مع الباء قبل الألف مع التاء، وهكذا في ثالث الحروف منها، وأول ما أذكر من المادة الفعل الثلاثي المجرد على ترتيب أبوابه الستة، ثم أذكر بعد المجرد المعدى بالتضعيف من الثلاثي، ثم المعدى بالهمزة، ثم افتعل وتفعّل وهكذا وآخرها استفعّل، ثم في الأسماء أبدأ بالثلاثي المجرد ثم صفة فاعل وفاعلة والمفعول والفعل والفعل، ثم يتبع المادة المضعف الرباعي، كززل، ثم أختتم المادة بما جاء في أسماء العرب منها، ثم بأسماء الأمكنة والبلدان من بلاد العرب"(2).

لقد كانت هذه أبرز المحاولات المعجمية التي سعت إلى تقديم الإضافة النوعية في مجال تحديث المعجم العربي. فعلى الرغم من تصنيف تلك المحاولات ضمن المحاولات الفردية المتسمة بالاجتهاد المعجمي الذي يفتقد إلى التنسيق العلمي، فإنها استطاعت بفضل إضافاتها المعجمية تطوير عناصر الصناعة المعجمية، من خلال الاهتمام إلى منهجية موحدة في ترتيب مواد المعجم، والاهتمام بتسجيل الرصيد اللغوي المتداول إلى جانب المصطلحات العلمية والألفاظ المولدة والمعربة والعامية. لذلك يعتبر التغيير المعجمي الذي أحدثته المعاجم العربية الحديثة خلال عصر النهضة العربية تغييراً عظيماً؛ إذ ليس من السهل إيجاد الطريقة المناسبة لإحياء البحث المعجمي، وتطويره بعدما كان غارقاً في التقليد وفي اجترار مواد المعاجم القديمة. لهذا تعتبر إسهامات المعجميين المحدثين في مجال تحديث المعجم العربي مهمة، فعلى الأقل لم يقوموا

¹ - العامي، أحمد رضا: متن اللغة، المقدمة، ص: 75

² - المرجع نفسه، المقدمة، ص: 73

باستنساخ التجربة المعجمية القديمة وإنما حاولوا على قدر المستطاع إضفاء الحداثة المعجمية على معاجمهم اللغوية، وتوجيه مسار البحث المعجمي نحو التجديد.

لكن على الرغم من إشادتنا بأهمية المحاولات الفردية في مجال تحديث المعجم العربي، فإننا لا بد أن نشير إلى مسألة مهمة، وهي أن الجهد الفردي في مجال التأليف المعجمي العربي مهما قَدَّم من معاجم نعتبرها حديثة، فإنه يبقى قاصراً عن مواكبة كل مظاهر استعمال اللغة العربية. لذلك يحتاج تأليف المعاجم إلى عمل مؤسساتي سواء أكان ضمن المجامع اللغوية أم ضمن المختبرات العلمية، ومراكز البحث المتخصصة. من هنا فإننا نتساءل عن دور المجامع اللغوية في تطوير العمل المعجمي.

2- دور المجامع اللغوية في تحديث المعجم العربي

بعد أن تطرقنا في المحور السابق إلى مختلف الجهود المعجمية الفردية التي عملت على تطوير عناصر المعجم العربي، يجدر بنا أن نتوقف عند الدور الذي قامت به المجامع اللغوية في مجال التنظير والتأليف المعجمي من خلال الوقوف عند دواعي إنشاء هذه المجامع، وسلسلة القرارات التي توجت أعمالها، والإنجازات التي حققتها على مستوى التأليف المعجمي.

2-1- نشأة المجامع اللغوية

تعود فكرة ظهور المجامع اللغوية في العالم العربي إلى الاتصال الثقافي للعرب بالحضارة الغربية مع بداية القرن التاسع عشر، وإلى ما أحدثته الطباعة والصحافة والتعليم من نقلة نوعية في مجال نشر الثقافة والعلوم المختلفة. ونتيجة لذلك دعا كثير من اللغويين العرب إلى ضرورة إنشاء مجمع لغوي يضطلع بمهمة تنمية اللغة العربية وترقيتها لمواكبة تحولات العصر. وفي طليعة هؤلاء اللغويين، نجد: الشيخ إبراهيم اليازجي، وأحمد فارس الشدياق، ومصطفى الشهابي، وغيرهم، ممن شعروا بأن الجهود الفردية مهما ارتقت، فإنها لا تكفي بسبب ضخامة المشروع المعجمي، واختلاف الآراء والأفكار في مناهج إعداد المعاجم وتطوير اللغة.

ولعل من بين الأسباب التي دفعت اللغويين إلى التفكير في إنشاء المجامع اللغوية في العصر الحديث، هو تقوية اللغة العربية وحمايتها من التدفق اللغوي الأجنبي الذي زاحم استعمالها في المجتمع؛" إذ واجهت اللغة العربية سيلا من الأفكار والمفاهيم الحضارية ممّا استوجب ضرورة التكيف مع المعطيات الجديدة خاصة وأن احتكاك العرب بالعالم الغربي أدى إلى تلقّي سلبى لألفاظ وعبارات دخيلة على اللغة العربية، ممّا ولد شعورا بالتهديد المهدق بالهوية العربية الإسلامية في جميع أبعادها"⁽¹⁾. وهذا التحدي، هو الذي دفع القائمين على هذه المؤسسات اللغوية إلى التعاون والتعامل بإيجابية مع هذا الواقع الجديد، وتكثيف الجهود في اتجاه تعريب تلك العلوم والثقافات الأجنبية الوافدة، والعمل على وضع مصطلحات عربية موحدة لها.

هكذا بدأت فكرة المؤسسات الثقافية والمجامع العلمية تعرف طريقها إلى التجسيد على أرض الواقع منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فكان أن بدأت المؤسسات الرسمية بالظهور إلى الوجود، فجاءت البداية من دمشق التي سبقت جميع الأقطار العربية. وفي هذا الصدد، "يعد المجمع العلمي العربي بدمشق الذي تأسس سنة (1913م) أول مجمع رسمي يمثل محاولة جديدة وجدية لخدمة اللغة العربية والارتقاء بمستواها. فقد كان من مهامه إصلاح اللغة، ووضع ألفاظ للمستجدات، وإحلال المصطلحات العربية بدلا من الألفاظ الأعجمية، وإصدار قوائم لنقد لغة الصحافة والكتابة والمحادثة وتنقيحها من الشوائب. ثم تلاه مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة (1932م) والمجمع العلمي العراقي سنة (1944م) بالإضافة إلى ذلك، ظهرت مؤسسات أخرى كالمكتب الدائم لتنسيق التعريب (1961م) والذي ألحق بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة (1972م) من منشوراته دورية اللسان العربي التي يخصص جزء من أجزائها لمشاريع المعاجم المنسقة"⁽²⁾. ومادامت تجربة المجمع اللغوي بالقاهرة متميزة عن غيرها من التجارب المجمعية في مجال تطوير المعجم العربي، فإننا سنخصص

¹ - انظر: مذكور، إبراهيم (1964)، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما (1932م-1962م)، المكتبة العامة للشؤون الأميرية، القاهرة، ص: 14

² - انظر: عمر، أحمد مختار (2003): البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط: 8، القاهرة، مصر، ص: 328

الفقرة التالية للتعرف على أهداف هذا المجمع وموضوعه، ثم التطرق إلى أعماله المعجمية.

2-2- المجمع اللغوي بالقاهرة

لفظ المجمع في اللغة لفظ محدث، وهو مشتق من الجذر اللغوي (ج م ع) ليدل على مكان الاجتماع، وعلى المؤسسة التي تهتم بتطوير اللغة والعلوم. جاء في المعجم الوسيط "المَجْمَعُ مَوْضِعُ الإِجْتِمَاعِ والمَجْتَمِعُونَ والمُلْتَقَى وَمِنْهُ مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ، وَمُؤَسَّسَةُ النَّهْوضِ بِاللُّغَةِ أَوْ الْعُلُومِ أَوْ الْفُنُونِ وَنَحْوَهَا (ج) مجامع (محدثة)" (1).

وفي الاصطلاح، فهو "مؤسسة علمية ثقافية يجتمع فيها جماعة من العلماء للنظر في ترقية الفنون أو العلوم أو الآداب، وتهدف إلى الحفاظ على اللغة وسلامة بنائها وتراكيبها وقواعدها من الدخيل وتأثيرات اللغة الوافدة بشتى أسبابها، وذلك وفق خطوات علمية منظمة ومدرسة مسبقاً" (2).

هذا ما يتعلق بالمعنى اللغوي والاصطلاح للفظ المجمع، أما نشأة المجمع اللغوي بالقاهرة، فإنها جاءت بناء على "مرسوم ملكي صدر يوم (14) من شعبان سنة (1351هـ) الموافق (13) دجنبر (1932م)، وسمي في الأول (مجمع اللغة العربية الملكي) ثم صار اسمه (مجمع فؤاد الأول للغة العربية) بعدها أصبح (مجمع اللغة العربية) واتخذ مدينة القاهرة مركزاً له" (3). وقد حدد مجمع اللغة في القاهرة في مرسوم إنشائه مجموعة من الأهداف اللغوية والمعجمية والمصطلحية، وهي كالآتي (4):

1- المحافظة على سلامة اللغة العربية، وجعلها وافية بمطالب العلوم والآداب والفنون وملائمة لحاجات الحياة المتطورة.

2- النظر في أصول اللغة العربية وأساليبها، لاختيار ما يوسع أقيستها وضوابطها ويبسط تعليم نحوها وصرفها، ويبسر طريقة إملائها وكتابتها.

1- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (جمع)

2- مجدي وهبة، وكامل المهندس (1984): معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، ص: 337

3- انظر: مجمع اللغة العربية: المرسوم الملكي لإنشاء المجمع، المادة رقم (1)، مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة بولاق، القاهرة

(1935م) ع1، ص: 6

4- مجمع اللغة العربية: المرسوم الملكي لإنشاء المجمع، المادة رقم: (2)، ص: 796

- 3- دراسة المصطلحات العلمية والأدبية والفنية والحضارية وتوحيدها، وكذلك دراسة الأعلام الأجنبية، والعمل على توحيدها بين المتكلمين بالعربية.
 - 4- أن يقوم المجمع بوضع معجم تاريخي للغة العربية، وأن ينشر أبحاثاً دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها.
 - 5- أن ينظم دراسة علمية اللهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.
 - 6- بحث كل ما له شأن في تطوير اللغة العربية والعمل على نشرها.
 - 7- بحث ما يُرد للمجمع من موضوعات تتصل بأغراضه السابقة.
- وقد اتخذ المجمع اللغوي بالقاهرة منهجية مضبوطة لتحقيق هذه الأهداف، تتلخص في الخطوات التالية⁽¹⁾:
- 1- وضع معاجم لغوية محررة على النمط الحديث في العرض والترتيب، ومعاجم علمية اصطلاحية خاصة أو عامة ذوات تعريفات محددة.
 - 2- بيان ما يجوز استعماله لغوياً، وما يجب تجنبه من الألفاظ والتراكيب في التعبير.
 - 3- الإسهام في إحياء التراث العربي في اللغة والآداب والفنون، وسائر فروع المعرفة الماثورة.
 - 4- دراسة اللهجات العربية قديمها وحديثها دراسة علمية لخدمة الفصحى، والبحث العلمي.
 - 5- دراسة قضايا الأدب ونقده، وتشجيع الإنتاج الأدبي، بالتنويه به أو بعقد ندوات ومسابقات فيه ذوات جوائز أو بأية وسيلة أخرى.
 - 6- إصدار مجلات أو نشرات أو كتب تتضمن قرارات المجمع وأعماله وبحوث أعضائه، وغيرهم مما يتصل بأغراض المجمع.
 - 7- توصية الجهات المختصة باتخاذ ما يكفل الانتفاع بما ينتهي إليه المجمع لخدمة سلامة اللغة، وتيسير تعميمها وانتشارها، وتوحيد ما فيها من مصطلحات.
 - 8- الدعوة إلى عقد المؤتمرات والندوات التي تتصل بأغراض المجمع، والاشتراك فيما يدعو إليه المجمع من مؤتمرات وندوات تتصل بأغراضه.

¹ - مجمع اللغة العربية : المرسوم الملكي لإنشاء المجمع، ص: 22

9- توثيق الصلات بالمجامع والهيئات اللغوية والعلمية في مصر وفي خارجها.

10- اتخاذ أية وسائل لتحقيق أغراض المجمع.

أما فيما يتعلق بلجان المجمع اللغوي بالقاهرة، فإنها جاءت على الشكل التالي⁽¹⁾:

- 1-** لجنة المعجم الكبير **2-** لجنة أصول اللغة **3-** لجنة الألفاظ والأساليب **4-** لجنة اللهجات والبحوث اللغوية **5-** لجنة تيسير الكتابة العربية **6-** لجنة الأدب **7-** لجنة إحياء التراث العربي **8-** لجنة المعجم الوسيط **9-** لجنة علم النفس والتربية **10-** لجنة الفلسفة والعلوم الاجتماعية **11-** لجنة التاريخ **12-** لجنة الجغرافيا **13-** لجنة القانون **14-** لجنة المصطلحات الطبية **15-** لجنة الكيمياء والصيدلة **16-** لجنة علوم الأحياء والزراعة **17-** لجنة الاقتصاد **18-** لجنة الجيولوجية **17-** لجنة النفط **20-** لجنة الفيزيكا **21-** لجنة الهندسة **22-** لجنة الرياضيات **23-** لجنة المعالجة الإلكترونية **24-** لجنة ألفاظ الحضارة والفنون **25-** لجنة الشريعة **26-** لجنة علم الاجتماع والأنثروبولوجية **27-** لجنة الهيدرولوجيا **28-** لجنة المساحة والعمارة **29-** لجنة الترشيح للجوائز **30-** اللجنة الثقافية **31-** لجنة اللغة العربية والتعليم **32-** لجنة اللغة العربية في وسائل الإعلام **33 -** لجنة الحاسوب.

ندرك من خلال التمعن في أهداف المجمع اللغوي المتنوعة، وفي المنهجية المتبعة لتحقيق أهدافه، وفي عدد اللجان الوظيفية فيه، حجم المشروع اللغوي الذي يشرف عليه هذا المجمع، ومدى كبر حجم مسؤولياته في تقوية اللغة العربية وتنميتها، وجعلها مواكبة لروح العصر، وقادرة على أداء دورها التنموي والحضاري. كما اتضح كذلك من خلال الجانب النظري للمجمع اللغوي مدى تعدد مهامه التي تجمع بين المهمة اللغوية والمعمية والاصطلاحية والحاسوبية، الشيء الذي يستوجب تعدد الخبراء، ويفرض ضرورة التنسيق بينهم، وتفعيل كل اللجان وفق الأهداف المتوخاة. والأكد أن هذه الجوانب النظرية يلزمها التفعيل على أرض الواقع. لذلك كانت للمجمع اللغوي بالقاهرة عدة أعمال تطبيقية تُترجم الأهداف التي أعلن عنها في مرسوم إنشائه.

¹ - انظر: مجمع اللغة العربية، المرسوم الملكي لإنشاء المجمع، ص: 29 و 33

2-3- الأعمال التطبيقية للمجمع اللغوي بالقاهرة

استطاع المجمع اللغوي المصري أن يجسد جهوده النظرية بإصدار معاجم جمعت بين الخبرة اللغوية والعلمية بغرض جعل اللغة العربية قادرة على استيعاب حاجات العصر ومتطلباته. ومن المشاريع المعجمية المهمة التي عمل عليها المجمع نجد:

2-3-1- مشروع المعجم التاريخي للغة العربية

أسس المجمع اللغوي بالقاهرة "لجنة لوضع معجم لغوي تاريخي للغة العربية مكونة من كبار اللغويين العرب وبعض المستشرقين، وفي هذا المقام بادرت اللجنة إلى رسم معالم خطة حديثة لما ينبغي أن يكون عليه المعجم العربي في القرن العشرين"⁽¹⁾. وكان من بين أعضائها الألماني (أوجيست فيشر) الذي عكف على إعداد المعجم التاريخي للغة العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر. وكان هدفه أن يخرج هذا المعجم على منوال (أكسفورد) التاريخي. وذلك واضح من خلال تركيزه على احتواء المعجم على جميع كلمات اللغة العربية عبر تاريخها الطويل.

وقد حدد (فيشر) الزمن الذي يدور فيه البحث عن اللغة بقوله: "فالمعجم يتناول قدر الإمكان بحث تاريخ الكلمات التي جاءت في الآداب العربية مبتدئاً بالكتابة المنقوشة المعروفة بكتابة النمار في القرن الرابع ميلادي (ق 4 م) ومنتهاً بالعهد السابق ذكره نهاية القرن الثالث الهجري، أي حتى منتهى ما وصلت إليه اللغة العربية الفصحى من كمال"⁽²⁾. ويضيف في موضع آخر: "يجب احتواء المعجم على كل كلمة وجدت في اللغة بلا استثناء، وأن تعرض حسب وجهات النظر السبع التالية التاريخية والاشتقاقية والتصريفية والتعبيرية والنحوية والبيانبة والأسلوبية"⁽³⁾.

يتضح من خلال ما جاء في المقدمة أن منهج (فيشر) في وضع المعجم التاريخي للغة العربية قائم على المنهج التاريخي في تتبع دلالة الكلمة ورصد تطورها الدلالي عبر التاريخ من خلال العودة إلى مصادر اللغة المختلفة والبحث فيها. وبذلك يكون (فيشر) قد اتبع منهجية جديدة في جمع المادة اللغوية تجسدت في الاعتماد على عدة مصادر متنوعة

¹ - انظر: مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، المقدمة، ص: 12.

² - مجمع اللغة العربية: المعجم اللغوي التاريخي لفيشر، ط1، القاهرة، مصر، (1998م) القسم: الأول، المقدمة، ص: 26.

³ - المرجع نفسه، المقدمة، ص: 22.

في استقصاء اللغة بدل الاقتصار على مصدر بعينه في جمعها. ومن المصادر التي بحث فيها (فيشر) عن مفردات اللغة العربية ودلالاتها التاريخية، نجد: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والمعاجم اللغوية والشعر والأمثال والمؤلفات التاريخية والجغرافية وكتب الآداب والكتابات المنقوشة ومخطوطات البردي والنقود.

بناء على هذه المنهجية الاستقصائية في جمع اللغة يكون (فيشر) قد خالف منهجية المعجميين القدماء عندما اعتمدوا على مصدر محدد في جمع اللغة، وركزوا على صنف بعينه من اللغة، وهو اللفظ الفصيح. وقد شرح (فيشر) في مقدمته النقص الظاهر في المعاجم العربية القديمة، بالقول: "المعاجم التي صنّفها العرب لم تجمع كل كلمات اللغة العربية، بل جمعت الفصيح منها فقط"⁽¹⁾.

وبالمقابل فإن مشروع المعجم التاريخي يضم كل كلمة وجدت في اللغة العربية بلا استثناء؛ أي إنه يتضمن الكلمات الفصيحة والمولدة والحوشية والمستكثرة والغريبة والعامية والدخيلة والمعرّبة، ويرصد هذه الكلمات منذ أول ظهور واستعمال لها، بداية من فترة (نقوش النمارة) (ق4م) (إلى القرن الثالث الهجري). ولعل الفترة الأولى المتعلقة بمرحلة ما قبل القرن الثالث الهجري، هي التي يصعب الإحاطة بها لما تحتاجه من بحوث علمية في مجال علم التاريخ وعلم الآثار والكتابات القديمة والنقوش، حيث بإمكان هذه العلوم مساعدة اللغويين على اكتشاف أسرار اللغة العربية القديمة.

ومن حيث تنظيم المداخل المعجمية في المعجم التاريخي، فقد فرّق (فيشر) بين المداخل العربية والمعرّبة؛ "ففي المداخل العربية اعتمد على طريقة المعجميين العرب بجعل المادة المجردة من الزوائد مدخلا، ومشتقاتها تحتها، وكذا الكلمات الأعجمية التي تصرف بها العرب بالاشتقاق مثل: (إبريق ودكان وديباج وسراويل). فهذه المواد نجدها في (برق) و(دكن) و(دبج) و(سرول). أما المداخل الأعجمية التي لم يتصرف فيها العرب، فتعتبر حروفها أصلية، نحو: (إبرسم) و(استبرق) و(بنفسج) و(سفرجل) و(شطرنج) فقد جعل لكل كلمة مدخلا خاصا بها على الصورة التي هي عليها"⁽²⁾.

¹- مجمع اللغة العربية: المعجم اللغوي التاريخي لفيشر، ص: 8

²- المرجع نفسه، المقدمة، ص: 27

أما فيما يخص الترتيب في المعجم التاريخي للغة العربية، فقد اعتمد (فيشر) في الترتيب الخارجي على الترتيب الألفبائي الهجائي حسب أصول الكلمة. وهذا الترتيب من وجهة نظره أحسن بكثير من الترتيب وفق أواخر الكلمات الذي سارت عليه معظم المعاجم العربية. يقول (فيشر) عن منهجية الترتيب الأكبر في مشروعه المعجمي: "وقد رُتبت الكلمات على حسب المواد على الترتيب المألوف لحروف الهجاء العربية على اعتبار الحرف الأول والثاني والثالث أساساً؛ أي على حسب الطريقة التي وردت في كتاب الجيم للشيباني، وأساس البلاغة للزمخشري... أما ترتيب المواد على حسب أواخر الأصول كما هو موجود في أغلب المعاجم العربية، مثل: الصحاح ولسان العرب... فليس بحسن"⁽¹⁾.

وبخصوص الترتيب الداخلي، فقد جاء في مقدمة المعجم أن (فيشر): "بدأ بإيراد بالفعل المجرد، ثم المزيد بحرف، ثم بحرفين، ثم بثلاثة أحرف. وتكون أبنية الأفعال على الترتيب التالي: فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ، فَعُلْ، فَعَلْ، فاعِلْ، أَفْعَلَ، تَفَعَّلَ، تَفَاعَلَ، انْفَعَلَ، افْتَعَلَ، افْعَلَّ استفعل أفعالً، افْعَوْعَلَ، افْعَوَّلَ، افْعَنَّ، افْعَنَّي. ثم بعد الأفعال ترتب الأسماء على ترتيب الأفعال: المجرد ثم المزيد، وهكذا. وتكون أبنية الأسماء على الترتيب التالي: (فَعَلَ، فَعُلْ فَعُلْ، فَعَلَ، فَعِلْ، فَعُلْ، فَعُلْ، فَعُلْ، فاعِلْ، فاعِلْ، فَعَالٌ"⁽²⁾.

أما فيما يتعلق بترتيب المعاني، "فيجب تقديم المعنى العام على الخاص، والمعنى الحسي على العقلي، والمعنى الحقيقي على المجازي، وذلك وفق تطور الفكر البشري كما يجب مراعاة علم المجاز، ومراعاة الكلمة اصطلاحياً، ويراعى أيضاً علم الترادف"⁽³⁾.

ومن أمثلة الترتيب الداخلي للمعجم التاريخي للغة العربية، ما جاء في باب الهمزة مادة (أبد): "أَبَدَ بالمكان: أقام به ولم يبرحه، وَأَبَدَ الرجل: تَوَحَّشَ وَأَبَدَ الرجل عليه: غَضِبَ وَأَبَدَ البهيمة: نَفَرَهَا، وَأَبَدَ الشيء: خَلَدَهُ وَتَأَبَّدَ المنزل: أَقْفَرُ، وَتَأَبَّدَ الناس: عاشوا في القفار، وَتَأَبَّدَ الوجه: كَلَفَ ونَمَشَ، وَأَبَدَ: الدهر الطويل غير المحدود، والأَبَدُ: الدهر

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم اللغوي التاريخي لفيشر، المقدمة، ص: 28

² - المرجع نفسه، المقدمة، ص: 28 و 29

³ - المرجع نفسه، المقدمة، ص: 24

مطلقاً، والأَبْدُ: القديم الأزلي، والأَبْدُ: الولد الذي أتت عليه سنة، وأَبَدًا: أي دائم، وأَبَدُ متوحش، وإِبْدُ: ولود، وأَتَانِ إِبْدُ: تلد كل عام، وأَبْدِيّ: دائم لا ينقطع، وأَبْدِيَّة: ديمومة لا تنقطع، وأَبْدُ: مقيم بالمكان غير بارح له، ج أَوَاد: الطير المقيمة بالأرض شتاءها وصيفها وأَبْدَةُ: أمر غريب، أو فعلة يُنْفَر منها، وأَبُودُ: مبالغ في الوحشية، وأَيْبُدُ: نبات مثل زرع الشعير، و مؤبَّد: مخلد وهو ضد مؤقت، ومُتَأَبَّدُ: الراهب العزْبُ، فهو مُتَأَبَّدٌ⁽¹⁾.

ومن الأمثلة كذلك، ما ورد في مادة (أَب) "أَبَ لشيء: تجهز وتهيا له، وأَبَّ: قصد وأَبَّ فلاناً: قصده، وأَبَّ إلى الشيء أو الشخص: نزع إليه واشتاق إليه، وأَبَّ يده: حركها وإِيْتَبَ لشيء تجهز واستأَبَّ، والأَبُّ: المرعى والكَلأ، وأَبَابُ الماء: عبابه، والأَبَابُ: السراب وإِيَانُ: الوقت والحين"⁽²⁾.

وعلى منوال هذه الأسس المعجمية، "أمضى (فيشر) نحو أربعين سنة في جمع المادة وتنسيقها، وحينها عرض مشروعه هذا على مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ووجد تزكية من المجمع. فقررت الحكومة المصرية سنة (1932م) التمكين لهذا المشروع الضخم بدعوة (فيشر) إلى القاهرة لإتمام مشروعه، غير أن سوء الحظ حال دون إنجاز هذا المشروع كلياً"⁽³⁾.

ومع ذلك، فقد "أخرج المجمع اللغوي الجزء الأول من هذا المعجم التاريخي سنة (1980م) مقتصرًا على المقدمة وحرفي الألف والباء، ثم صدر منه سنة (2000م) ثلاثة أجزاء يضم الجزء الأول حرف الهمزة، والثاني حرف الباء، والثالث حرف التاء والثاء، وقد أوكل هذا العمل مؤخرًا إلى اتحاد المجامع اللغوية العربية، وقد بدأ العمل فيه من خلال لجنة رباعية تضم مصر والعراق وتونس والسعودية، وهي تقوم بعملها في المغرب"⁽⁴⁾.

¹- مجمع اللغة العربية: المعجم اللغوي التاريخي لفيشر، مادة: (أبد)

²- المرجع نفسه، مادة: (أبب)

³- مذكور إبراهيم (1964): مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، ص: 127

⁴- بلعيد، صالح (1993): دور المؤسسات الثقافية العربية في تنمية اللغة العربية بحث لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تيزي وزو، الجزائر

2-3-2- مشروع المعجم الكبير للغة العربية

على الرغم من تبني مجمع اللغة العربية معجم (فيشر) ورغبته في نشره، فإن ذلك لم يصرفه عن التفكير في وضع معجم كبير للغة العربية. يقول إبراهيم مذكور في مقدمة المعجم الكبير: "منذ ربع قرن تقريبا أخذ المجمع على نفسه بوضع معجم كبير يسائر الزمن، ويتمشى مع فن التأليف المعجمي الحديث...وفي عام (1956م) استطاع أن ينشر من معجمه الكبير جزءا في نحو خمسمائة صفحة"⁽¹⁾.

وبعد ذلك تمكن المجمع من إصدار تسعة أجزاء من المعجم الكبير، جاءت على الشكل الآتي:

- 1- الجزء الأول، سنة (1970م) فيه حرف الهمزة في (700) صفحة.
- 2- الجزء الثاني، سنة (1982م) يضم حرف الباء، في أكثر من (700) صفحة.
- 3- الجزء الثالث، سنة (1992م) خصص لحرفي التاء والتاء، في (400) صفحة.
- 4- الجزء الرابع، سنة (2000م) ضم حرف الجيم، في (750) صفحة.
- 5- الجزء الخامس، سنة (2000م) خصص لحرف الحاء، في (1000) صفحة.
- 6- الجزء السادس، سنة (2004م) ضم حرف الخاء، في (1187) صفحة.
- 7- الجزء السابع، سنة (2006م) ضم حرف الدال، في (734) صفحة.
- 8- الجزء الثامن، سنة (2008م) ضم حرف الذال، في (283) صفحة.
- 9- الجزء التاسع، سنة (2012م) ضم حرف الراء، في (1600) صفحة.

إن المطلع على أجزاء المعجم الكبير، يدرك أن المجمع اللغوي طَبَّقَ المنهجية العلمية الموحدة في كل أجزائه. وهذا الأمر، نجد له إشارة في مقدمة الجزء الخامس. ومما جاء فيها "وفي أثناء طبع المجمع اللغوي لمعاجمه السابقة ونشرها، رأى أن يضع للأمة العربية معجما كبيرا، وقد أنفق في رسم منهجه سنوات طوالا، وأخذ يصدر أجزاءه منذ سنة (1970م). وأصدر منها أربعة أجزاء تشمل حروف الألف والباء والتاء والتاء والجيم واليوم يصدر المجمع هذا الجزء الخامس، وبه مثل الأجزاء السابقة ثلاثة جوانب أساسية الجانب الأساسي الأول منها منهجي، يقوم على تطبيق المنهج الذي وضعه المجمع للمعجم

¹ - مجمع اللغة العربية : المعجم الكبير، مطبعة دار الكتب، القاهرة، (1970م) الجزء: الأول، حرف: الهمزة، المقدمة، ص (ز)

الكبير تطبيقاً دقيقاً، والجانب الأساسي الثاني لغوي، يقوم على جمع المواد اللغوية جمعاً مستقصياً من معاجمها القديمة، ومن مظانها اللغوية الكثيرة. والجانب الأساسي الثالث جانب موسوعي، يقوم على ما ذكر من أسماء الأماكن والدول والأعلام المشهورة في التاريخ والعلوم والآداب⁽¹⁾.

نستنتج من هذا النص أن المجمع اللغوي التزم في معجمه (الكبير) بتحقيق المنهجية العلمية الآتية⁽²⁾:

(أ) - دقة الترتيب

أول ما يلاحظ على المواد في المعجم الكبير أنها مرتبة ترتيباً خارجياً على حسب أصولها وفق الحرف الأول فالثاني فالثالث على نحو ما صنع الزمخشري في معجمه (أساس البلاغة). أما الألفاظ الدخيلة غير العربية التي لم يشتق العرب منها، فقد اعتُبرت جميعاً أحرفها أصيلةً. فلفظ مثل (إستبرق) وضع في الهمزة وما تلاها من أحرف اللفظ بحسب ترتيبها. أما الكلمات المعربة، فترُدُّ إلى أصولها الثلاثية. ولقد رتبت كل مادة ترتيباً دقيقاً شاملاً: لنظائرها في اللغات السامية، وتكتب الكلمات السامية بحروف لاتينية متلوة بالنطق العربي، وتذكر المعاني الكلية، وترتب متدرجة من الأصلي إلى الفرعي ومن الحسي إلى المعنوي، ومن الحقيقي إلى المجازي، ومن المألوف إلى الغريب.

أما الترتيب الداخلي؛ فقد تم فيه تقديم الأفعال في المواد على الأسماء، وتقديم الثلاثي منها على الرباعي، والمجرد على المزيد واللازم على المتعدي، فمثلاً (نَصَرَ يَنْصُرُ) قبل (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، وصيغة (أَفْعَل) قبل (فَاعِل)، والمزيد بحرفين مثل (افْتَعَلَ) قبل (انْفَعَلَ) و(اسْتَفْعَلَ) قبل (افْعَوْعَل)، ثم يلي ذلك الرباعي المجرد وترتب أفعاله، والمزيد بحرف أو حرفين، ثم المبني للمجهول، وتذكر الأسماء بعد الأفعال، وترتب ترتيباً هجائياً، أما الأسماء المعربة المشتقة، فتذكر في مادتها الثلاثية مثل (لجام) توضع في (ل ج م)، و(جصّ) في (ج ص ص)، أما الأسماء المعربة التي لم تتصرف فيها العرب فيذكرها في ترتيبها الحرفي، ويشار إلى أصلها غير العربي مثل (إستبرق) و(إبريسم)

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم الكبير، ج: 5، المقدمة، ص: 1.

² - انظر: مجمع اللغة العربية: المعجم الكبير، ج: 1، المقدمة، ص: (ح) و(ك) و(س) و(ف) و(ص).

وإذا عربت الكلمة قديماً وحديثاً، ذكر التعريب القديم، واقتصر في الجموع على جمع التكسير ولا يذكر إلا ما نصت عليه المعاجم ويسبق برمز (ج) بين قوسين.

(ب)- الإحاطة اللغوية

اعتمد المعجم الكبير في الإحاطة اللغوية على استيعاب وتسجيل المادة اللغوية تسجيلاً كاملاً في جميع الأزمنة والأمكنة التي عاشت فيها، وقد استمدت المادة اللغوية من المعاجم المطبوعة والمخطوطة ومن كتب الأدب والعلوم والتاريخ، كما أكمل المجمع اشتقاقات بعض المواد التي سمعت طائفة من اشتقاقاتها، كالتوسع في اشتقاق الجامد فقل (أكسد) من (الأكسيد) و(أين) من (الأيونات)، وأقرّ تعريب المحدثين؛ فجاء المعجم شاملاً لما يريده الباحث من ألفاظ القدماء والمحدثين ودلالاتها إلى عصرنا الحاضر، وسلك في الشواهد مسلك القدماء، ورتبت عند تعددها على التوالي: القرآن الكريم والحديث والنص الأدبي المنثور، ومنه الأمثال والشواهد الشعرية التي رتبت ترتيباً زمنياً.

(ج)- موسوعية التأليف المعجمي

تأتي المصطلحات العلمية والحضارية في مقدمة المادة الموسوعية في المعجم الكبير؛ إذ تذكر مصطلحات العلوم اللغوية والإسلامية والمنطق، كما تذكر المصطلحات العلمية، والألفاظ الحضارية التي أقرها المجمع مما شاع استعماله في الأوساط العلمية والحياة العامة، أو كان وثيقاً بالاستعمال الأدبي واللغوي. وذكرت في المعجم طائفة كبيرة من أعلام الأماكن والبلدان، خاصة ما كان كانت له قيمة تاريخية واستعين بالصور والرسوم ولاسيما مع الحيوانات والنباتات غير المألوفة.

ومن نماذج منهجية الترتيب في المعجم الكبير، ما نجده في مادة: (أدب) "أدب: راض نفسه، وأدب: فهو أديب، وآدب: صنع مأدبة، وأدّب: الحيوان راضه، وتأدّب: تعلم الأدب واستأدّب: صار أديباً، والآدّب: العَجَب، والآدّب: كل رياضة يتخرج بها الإنسان والتأديب: إجراء يرمي إلى معاقبة المقصر، والمأدبة: الوليمة، والمؤدّب: المعلم والمأدوبة: العرس، والأدبة: الطعام... والأدبي... والأدبية... والأديب: ج. أدباء"⁽¹⁾.

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم الكبير، مادة: (أدب)

ومنها ما جاء كذلك في مادة: (أسد) "أسد بين القوم: أفسد، وأسِدَ: شجع، وآسَدَ: أغرى، وأسَد وتأسد الرجل: شجع، واستأسد: صار كالأسد، والآسِد: المبالغ في الشجاعة، والآسَدُ: نوع من السباع، والآسَدَة: الحظيرة، والآسدي: نوع من الثياب، والآسيد: شديد الجراة، والمأسدة المكان الذي تكثر فيه الأسود"⁽¹⁾.

يتضح أن المواد المعجمية في المعجم الكبير مرتبة ترتيباً داخلياً وفق منهجية مضبوطة، تبدأ بترتيب الأفعال الثلاثية ثم الرباعية ثم ترتيب الأسماء. كما ترتب المعاني الحسية قبل المعنوية والمعاني الحقيقية قبل المجازية.

ومن نماذج مقابلة (المعجم الكبير) المواد العربية بنظائرها السامية، ما نجده في مادة (أخ و) "الأخ: كلمة سامية مشتركة: أخ في العربية، وإخو في الحبشية، وأخ في العبرية وأخا في الأرامية اليهودية و السريانية، وأخ في الأكديّة"⁽²⁾.

ومنها كذلك ما نجده في مادة (أذن): "الأذن في العربية عضو السمع، وفي الحبشية إزْن، وفي العبرية أزن، وأذن في الأرامية اليهودية، وأدنا في السريانية، وأزْنُ في الأكديّة"⁽³⁾.

يظهر من خلال هذه المنهجية المتبعة في المعجم الكبير أن المجمع اللغوي أراد أن يمثل معجمه (الكبير) طريقة التأليف المعجمي الحديث، وذلك من خلال دقة الترتيب والإحاطة اللغوية والموسوعية. جاء في مقدمة المعجم الكبير، "ففي هذا المعجم جوانب ثلاثة أساسية: جانب منهجي، هدفه الأول دقة الترتيب ووضوح التبويب، وجانب لغوي عني بتصوير اللغة تصويراً كاملاً، فيجد فيها طلاب القديم حاجتهم، ويقف عشاق الحديث على ضالتهم، وفيه أخيراً جانب موسوعي، يقدم ألواناً من العلوم والمعارف تحت أسماء المصطلحات أو الأعلام، ورعي في هذا الجانب الجمع بين القديم والحديث، فذكرت معطيات العلم العربي، وأضيف إليها ما جاء به العلم الحديث، وفي هذا كله عمق ودقة وأصالة وتجديد ويسر وتيسير"⁽⁴⁾.

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم الكبير، مادة: (أسد)

² - المرجع نفسه، مادة: (أخو)

³ - المرجع نفسه، مادة: (أذن)

⁴ - المرجع نفسه، المقدمة، ص: (و)

لقد تأكد -إذاً- أن المعجم الكبير مثل المنهجية الحديثة في التأليف المعجمي من خلال تجسيده ثلاثة جوانب مهمة في مداخله المعجمية، وهي: الجانب المنهجي واللغوي والموسوعي.

2-3-3- وضع معجم لغوي وسيط

طلبت وزارة المعارف المصرية سنة (1936م) من المجمع اللغوي وضع معجم سهل التناول، ومحكم الترتيب، ومزود بالصور وبمصطلحات العلوم والفنون. واستجابة لهذا الطلب،"قام المجمع بإنجاز معجم لغوي يحاكي نظام المعاجم الأجنبية من حيث إحكام الترتيب ووضوح الأسلوب والمنهج وسهولة التناول، واشتماله على صور لكل ما يحتاج شرحه إلى تصوير، وعلى مصطلحات العلوم والفنون"⁽¹⁾. واستمر المجمع في تفعيل هذا المشروع، واستطاع سنة (1961م) أن يصدر الطبعة الأولى منه تحت تسمية (المعجم الوسيط) ثم أتبعه بطبعة ثانية سنة (1972م) وأخرى سنة (1985م) وطبعة رابعة سنة (2005م).

ومن بين ما وُضع في مقدمة المعجم الوسيط من أسس لغوية، أن يشتمل على المصطلحات العلمية والفنية مع وضع تعريفات دقيقة لها، وأن يتضمن الألفاظ الحضارية المستحدثة التي أقرها المجمع، وأن تلغى عن مادته القيود الزمانية والمكانية، بحيث يستوعب ما تدعو إليه الضرورة من الألفاظ المولدة والمعربة والدخيلة والمحدثة خاصة ما أقره المجمع وتداوله الأدباء. كما رُوعي ألا يُثبت في مداخل المعجم إلا السهل المأنوس من الكلمات والصيغ الحية، على أساس أن تُهمل فيه الألفاظ الحوشية والجافية. كل هذه الأسس المعجمية وجدنا (إبراهيم مذكور) يشير إليها في تصديره مقدمة الطبعة الأولى، حيث يقول: "إن المجمع قصر همه على اللغة قديمها وحديثها، وتوسع في المصطلحات العلمية الشائعة، ودعا إلى الأخذ بما استقر من ألفاظ الحياة العامة، وخطا في سبيل التجديد اللغوي خطوات فسيحة، ففتح باب الوضع للمحدثين، شأنهم في ذلك

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، المقدمة، ص: 12

شأن القدماء سواءً بسواء، وعمّ القياس فيما لم يقس من قبل، وأقر كثيراً من الألفاظ المولدة والمعرّبة الحديثة، وشدّد في هجر الحوشي والغريب"⁽¹⁾.

ومن الأسس اللغوية الأخرى التي اعتمدها المجمع اللغوي في مادة المعجم الوسيط الجمع بين الألفاظ القديمة والحديثة. وفي هذا المنحى، يقول إبراهيم مدكور عن المعجم الوسيط: "وهو فوق كل هذا مجدد ومعاصر، يضع ألفاظ القرن العشرين إلى جانب ألفاظ الجاهلية وصدر الإسلام، ويهدم الحدود الزمانية والمكانية التي أقيمت خطأ بين عصور اللغة المختلفة، ويثبت أن في العربية وحدة تضم أطرافها، وحيوية تستوعب كل ما اتصل بها وتصوغه في قالبها"⁽²⁾.

وفيما يتعلق بالشرح، "فقد طبقته اللجنة أحسن تطبيق، فيسرت الشرح، وضبطت التعريف، وصورت ما يحتاج توضيحه إلى تصوير، واكتفت من الشواهد ما تدعو إليه الضرورة في غير ما غموض ولا تعقيد"⁽³⁾.

وإجمالاً، ففيما يتعلق بمادة المعجم الوسيط، فإنها كانت على مقاس جميع مستعملي اللغة، كما أنها جاءت مشتملة على ألفاظ اللغة العربية القديمة والحديثة؛ حيث أكدت لجنة المعجم الوسيط أن "مادة المعجم كانت مفترقا لأذواق الدارسين والنقاد وجمهورهم وأن المجمع أراد لهذا المعجم أن يفي بالحاجة إلى معرفة ألفاظ العربية ودلالاتها المختلفة، فكان همّ لجان الإعداد والتحرير أن تجسد ما يمكن أن يتسع له مثل هذا المعجم من الألفاظ لتحقيق غرضين: أحدهما، أن يرجع إليه القارئ المثقف ليسعفه بما يسد الحاجة إلى تحرير الدلالة للفظ شائع أو مصطلح متعارف عليه، والغرض الآخر أن يرجع إليه الباحث والدارس لإسعافهما بما تمس الحاجة إليه من فهم نص قديم من المنثور أو المنظوم"⁽⁴⁾.

واعتمد المجمع في الترتيب الخارجي للمعجم الوسيط على الترتيب الأبجائي الجذري حسب الحروف الأصلية للمفردة. جاء في مقدمة الوسيط "وفي حدود المادة يجب أن

1- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، المقدمة، ص: 23

2- المرجع نفسه، المقدمة، ص: 24

3- المرجع نفسه، المقدمة، ص: 24

4- المرجع نفسه، المقدمة، ص: 17 و 18

نبوب في عناية، وأن نلتزم الترتيب الأبجدي في دقة...ولا أدل على هذا من أن المجمع التزم في منهجه بوضع الكلمات المعربة في ترتيبها الهجائي، لأنها ليس لها في العربية أسر تنتمي إليها⁽¹⁾. نقرأ من خلال هذا الكلام، أن ترتيب المداخل العربية في المعجم الوسيط قائم على الترتيب الألفبائي حسب الجذر اللغوي؛ أي وفق الحروف الأصول. أما الكلمات المعربة، فإنها ترتب بحسب حرفها الأول، لأنها غير مشتقة، ولا يمكن أن توضع تحت الجذور العربية. لذلك فإنها توضع في مداخل رئيسة، وتعتبر جميع حروفها أصلية.

وعلى ضوء هذا المنهج، تم تقسيم أبواب المعجم الوسيط إلى ثمانية وعشرين (28) باباً بحسب عدد الحروف الهجائية؛ حيث يبدأ الجزء الأول من حرف (الهمزة) إلى حرف (الضاد) في حين أن الجزء الثاني يبدأ من حرف (الطاء) إلى حرف (الياء) مع تتابع الصفحات في الجزأين.

أما الترتيب الداخلي للمعجم الوسيط، فقد لخصته لجنة المعجم في المنهجية الآتية:⁽²⁾

- 1- تقديم الأفعال على الأسماء.
- 2- تقديم المجرد على المزيد من الأفعال.
- 3- تقديم ما يدل على المعنى الحسي على ما يدل على المعنى العقلي، والحققي على المجازي.
- 4- تقديم الفعل اللازم على الفعل المتعدي
- 5- ترتيب الفعل المزيد بحسب الزيادة: الثلاثي المزيد بحرف، فالمزيد بحرفين فالمزيد بثلاثة أحرف، ثم الرباعي المزيد بحرف.
- 6- ترتب الأسماء ترتيباً هجائياً.

وعلى إبراهيم مذكور سبب اختيار لجنة المعجم الوسيط هذا المنهج في الترتيب بقوله: "وفي وسعنا أن نقرر أنه استقام لمجمعنا منهج في التأليف المعجمي يتمشى مع طبيعة اللغة العربية، ويحقق ما ننشد من يسر ووضوح. فهي لغة اشتقاقية تقوم على أسر

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، المقدمة، ص: 14

² - المرجع نفسه، المقدمة، ص: 29

من الكلمات وليس من الملائم أن نفرق شمل هذه الأسرة، وأن نوزع أفرادها بين جنابات المعجم⁽¹⁾.

ومن أجل توضيح منهجية الترتيب في المعجم الوسيط، نقدم أمثلة من مواد المعجمية؛ فقد جاء في مادة (ذكر): "ذَكَرَ الشيء ذكراً حفظه، أَذَكَرَ فلان الشيء جعله يذكره، وذَكَرَهُ في الأمر: كلمه فيه، وخاض معه في حديثه، وذَكَرَ الناس: وعظهم وتذاكروا في الأمر تفاوضوا فيه، وتذَكَرَ الشيء: ذكره، واستذكر فلان: ربط في إصبعه خيطاً، والذاكرة: قدرة النفس على الاحتفاظ بالتجارب، والتذكُّرة: ما تستذكر به الحاجة والذِّكْرُ: الصيت والصلاة، والذُّكْرَةُ: قطعة من الفولاذ تزداد في رأس السيف، والذِّكْرُ: خلاف الأنثى والذُّكُورَة: خلاف الأنوثة، والذِّكِير: جيد الذكر، والمذكَّار: من اعتاد ولادة الذكور والمذكَّر: ضد المؤنث، والمذكِّرة: دفتر صغير يدون فيه ما يراد تذكره والمذكَّور: يقال رجل مذكور له صيت وثناء"⁽²⁾.

وجاء أيضاً في مادة (بهج): "بهج الشيء بهجا: حسن ونضر، وأبهجت الأرض: حسن نباتها، وباهجه: سره، وابتهج بالشيء: امتلاً سروراً به، وتباهج الروض: نضر وكثر نواره، واستبهج به: استبشر به وسر، والمبهاج: الناضر السار"⁽³⁾.

بهذه المنهجية العلمية المتبعة في المعجم الوسيط يكون المجمع اللغوي قد تجاوز بعض المشاكل المنهجية والتقنية التي ارتبطت بالمعجم العربي القديم، خاصة تلك المتعلقة بمنهجية ترتيب مواد المعجم وشرحها؛ فالمعجم العربي القديم على غزارة مادته وتنوع أساليبه أضحى لا يواجه تماماً حاجة العصر ومقتضياته، ففي شروحه غموض، وفي بعض تعاريفه خطأ، وفي تبويبه لبس، وأبى أصحاب المعاجم إلا أن يقفوا باللغة عند حدود زمانية ومكانية ضيقة، ففقدت كثيراً من معالم الحياة والتطور"⁽⁴⁾.

واضح أن هذه المشاكل المنهجية التي ظهرت على المعجم العربي القديم، هي ما دفعت المعجميين في العصر الحديث إلى اتباع المنهجية الحديثة في التأليف المعجمي

1- مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، المقدمة، ص:14

2- المرجع نفسه، مادة: (ذكر)

3- المرجع نفسه، مادة: (بهج)

4- المرجع نفسه، المقدمة، ص:21

حيث مكنتهم هذه الأساليب الجديدة في التأليف من التغلب على صعوبات ترتيب المادة اللغوية وتفسيرها.

2-3-4- وضع معجم وجيز

تلبية لحاجة الناشئة إلى معجم وظيفي سهل الترتيب وخال من التعقيد، أصدر المجمع اللغوي بالقاهرة سنة (1980م) معجماً مختصراً أطلق عليه اسم (المعجم الوجيز). وعن الهدف من إصدار هذا النوع من المعاجم نقراً في مقدمة المعجم ما يلي: "أن الأوان لإخراج معجم مدرسي وجيز يكتب بروح العصر ولغته، ويتلاءم مع مراحل التعليم العام، لاسيما وأن (مختار الصحاح) و(المصباح المنير) المتداولين بين أيدي التلاميذ ألفا في القرن الثامن الهجري وأصبحا لا يفيان بحاجتهم"⁽¹⁾. وعن الغاية التعليمية نفسها يضيف القائمون على المعجم الوجيز: "ومنذ عشرين عاماً ظهر المعجم الوسيط في طبعته الأولى، فتقبله الناس بقبول حسن، وجعل المثقفون - ولاسيما رجال التربية والتعليم - يتطلعون إلى معجم أخصر منه، ويستنجزون المجمع وعده بالمعجم الوجيز الذي يلبي حاجة أبنائنا طلبة العلم بالمدارس في مرحلة التعليم العام - أسوة بنظرائهم من أبناء اللغات الأخرى - والذي يسهل على الطالب اصطحابه، ويخف عليه حمله، وتسعفه مراجعته، فيجد فيه حاجته في أقصر وقت، ومن أقرب طريق"⁽²⁾.

نقرأ من خلال هذا النص البعد المدرسي للمعجم الوجيز؛ حيث إن مواده بُنيت على أساس تلبية حاجيات المتعلمين، ومراعاة مستواهم الثقافي. لذلك فما أحوجنا في العصر الحديث إلى مثل هذه المعاجم التي تستحضر البعد التعليمي في التأليف المعجمي، لاسيما وأن هذا البعد لم يكن حاضراً بتاتاً في المعاجم العربية القديمة. لذلك لم تعد المعاجم التراثية قادرة على تلبية حاجة الطلاب في معرفة معاني المفردات الجديدة، وما يدرسونه من آداب وعلوم حديثة. بناء على هذه الحاجة، عمل المشرفون على المعجم الوجيز على تضمين مادة المعجم كل ما دعت إليه الحاجة من الألفاظ المولدة والمستحدثة والمعربة والدخيلة والمصطلحات الشائعة التي يحتاجها إليها الطلاب. جاء في مقدمة المعجم

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، دار التحرير للطبع والنشر (1979م)، ص: 6

² - المرجع نفسه، المقدمة، ص: 10

الوجيز" ولم يقف (المعجم الوجيز) عند المادة اللغوية التقليدية بل أضاف إليها ما دعت إليه الضرورة من الألفاظ المولدة أو المحدثّة أو المعربة الدخيلة، ففتح باباً لألفاظ الحضارة والحياة العامة مما أقره المجمع وارتضاه الكتاب والأدباء، كما أورد أيضاً طائفة من المصطلحات العلمية الشائعة التي يستخدمها التلاميذ في درسه وحديثهم، لأن لغة العلم جزء هام من الثروة اللغوية التي يستخدمها الإنسان المعاصر اليوم⁽¹⁾.

وفيما يخص جانب الشرح في المعجم الوجيز، فإن القائمين على المعجم اعتمدوا على البساطة في الشرح، والتقليل من الشواهد اللغوية، وعوّضوا ذلك بكثرة الصور والأشكال. وهذه المنهجية الحديثة في الشرح، نجد لها شرحاً في مقدمة المعجم الوجيز ومما جاء فيها؛ "ويسر المجمع ما استطاع الشرح والتفسير في هذا المعجم، وضبط التعريفات، وقدمها بلغة سهلة وواضحة، وابتعد عن الحوشي والغريب والرموز والألغاز، وما كان له أن يتوسع هنا في النصوص والشواهد التي تجد مكانها في المعاجم المطولة، واستعان بالصور والأشكال وهي وسيلة هامة من وسائل الإيضاح لصغار التلاميذ، وكان ما وعاه من مادة اللغة زهاء خمسة آلاف (5000) مادة، صوّر منها ما يحتاج إلى تصوير من نحو نبات أو حيوان أو آلة، فاشتمل على أكثر من ستمائة (600) صورة"⁽²⁾.

أما فيما يتعلق بالترتيب، فقد رُتبت مواد المعجم الوجيز ترتيباً خارجياً وفق أصول الكلمات، ورُتبت الأصول حسب أوائلها، الحرف الأول، فالثاني، فالثالث. وهذه المنهجية في الترتيب، هي نفسها في المعجم (الكبير) والمعجم (الوسيط). جاء في مقدمة المعجم الوجيز "أما منهجه في ترتيب مواده، فهو المنهج الذي ارتضاه المجمع في معجميه الكبير والوسيط: صنفت اللغة أصولاً أو كما يسميها المحدثون جذوراً ومداخل، ورتبت هذه الأصول على حسب أوائلها، وفق الحرف الأول فالثاني فالثالث من حروف الهجاء"⁽³⁾.

أما فيما يخص الترتيب الداخلي للمعجم الوجيز، فقد التزمت فيه (اللجنة) بالمنهجية التالية: "قُدم المعنى الحسي على المعنى العقلي، والحقيقي على المجازي. كما قُدمت

¹ - مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز، المقدمة، ص:6

² - المرجع نفسه، المقدمة، ص:7

³ - المرجع نفسه، المقدمة، ص:14

الأفعال على الأسماء، وقُدِّم الثلاثي منها على الرباعي، والمجرد على المزيد، واللازم على المتعدي... فجاء ترتيب الأفعال على الشكل التالي: الثلاثي المجرد، فالثلاثي المزيد بحرف، فالمزيد بحرفين، ثم المزيد بثلاثة أحرف، ثم الرباعي، فالرباعي المزيد بحرف فالمزيد بحرفين. أما الأسماء، فقد رُتِبَ الترتيب الهجائي المؤلف⁽¹⁾.

ومن نماذج المواد اللغوية التي تشرح منهجية الترتيب في المعجم الوجيز، نموذج ما ورد في مادة (أَخَذَ): "أَخَذَ الشيء: حازه وحصله، وأَخَذَ اللبن: حمض، وأَخَذَهُ بذنبه: عاقبه واتَّخَذَهُ: أَخَذَهُ، والإِخَادَةُ: أرض يأخذها الإنسان لنفسه، والأَخْذُ: السيرة والهدي والأُخْذَةُ: المصيدة والأَخِيْذُ: الأسير، والأَخِيْذَةُ: ما اغتصب من شيء، والمَأْخِذُ: ما يعاب على العمل"⁽²⁾.

ومن النماذج اللغوية كذلك ما ورد في مادة (بَحَرَ): "بَحَرَ الأرض بحرا شقها وأَبَحَرَتِ الأرض: كَثُرَتْ مناقع المياه فيها، وتَبَحَّرَ المكان: اتسع وانبسط، واستَبَحَّرَ فلان اتسع وانبسط في العلم والباحور: القمر، والباحوراء: شدة الحر في الصيف، والبَحَارَةُ مهنة البحار، والبَحَّارُ: المَلَّاحُ، والبَحْرُ: الماء الواسع الكثير، والبَحْرُ: السُّلُّ، والبُحْرَانِ التغير الذي يحدث للعليل في أمراض الحمى الشديدة، والبَحْرِيَّة: عدة الدولة في البحر من السفن، والبُحَيْرَةُ: مجتمع الماء"⁽³⁾.

يظهر من خلال هذه الأمثلة وغيرها، أن المعجم الوجيز يلتزم بمنهجية مضبوطة في ترتيب المواد وشرحها داخل المعجم، وذلك تماشيا مع البعد التعليمي الذي يظهر جليا من خلال عدة خصائص، منها: الدقة والوضوح في شرح المفردات، والابتعاد عن الشروحات الطويلة، واختيار المواد الملائمة للفئات المتعلمة، وإهمال المفردات الغريبة والحوشية. وبهذه المنهجية الحديثة في الترتيب والشرح، يمكن القول إن المعجم الوجيز يدخل ضمن المعاجم المدرسية التي تعبر عن روح العصر ومتطلباته العلمية والتعليمية.

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، المقدمة، ص: 12 و 13

² - المرجع نفسه، مادة: (أَخَذَ)

³ - المرجع نفسه، مادة: (بحر)

لقد بُذلت خلال القرن التاسع عشر جهود معجمية كبيرة سعت إلى تطوير المعجم العربي وإلى تحريره من قيود التقليد، ثم الارتقاء به إلى مصاف المعاجم الحديثة. وقد أثمرت تلك الجهود مجموعة من المعاجم العربية الحديثة التي لامسنا فيها الكثير من ملامح التجديد كمعجم (أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد) ومعجم (المنجد في اللغة والأعلام) اللذين عكسا مظاهر التحديث المعجمي من خلال رؤية معجمية حديثة للتأليف المعجمي. لكن على الرغم مما حققته هذه المحاولات المعجمية الفردية من تطور في جوانب الصناعة المعجمية، فإنها تبقى - من وجهة نظرنا - غير كافية لتطوير المعجم العربي الحديث، نظرا لثقل التحديات العلمية التي تواجه البحث المعجمي العربي. لهذا يتطلب التغلب على تلك العوائق ضرورة الاشتغال على تطوير الجوانب المعجمية بشكل متواصل، خاصة ما يتعلق منها بطبيعة المادة اللغوية التي يتضمن المعجم العربي، كما يتطلب الأمر كذلك ضرورة تجميع الجهود وتكثيفها. لذلك يبقى عمل المجامع اللغوية في مجال المعجمية العربية أبرز خطوة نحو تطوير المعجم العربي، لما تملكه هذه المجامع اللغوية من تصورات نظرية وأدوات تطبيقية تستطيع بها التأسيس النظري والتطبيقي للعمل المعجمي.

إن المجامع اللغوية بوصفها هيئة لغوية تستطيع أن تفتح آفاق جديدة للمعجم العربي من خلال كسر قيود الاحتجاج اللغوي، وفتح باب الوضع والاشتقاق أمام المحدثين. ولعل هذا ما يفتقر إليه المعجم العربي ليتيسر له الالتحاق بركب الحداثة ومواكبة لغة العصر وذلك لكي يستطيع مستعملو المعجم العربي التعبير عن حاجاتهم اللغوية الراهنة والمستقبلية. ولهذا الغرض، اجتهد المجمع اللغوي المصري في تأليف عدد من المعاجم اللغوية التي تعد مهمة في سبيل خدمة اللغة العربية، وإثراء مادتها؛ حيث جمعت بين الخبرة اللغوية والعلمية في مجال التأليف المعجمي.

إن من أبرز التحديات المعجمية التي تواجه البحث المعجمي العربي اليوم، في ظل الوضع اللغوي الذي يتسم بالتنوع والنمو السريع لمفردات اللغة وتعابيرها، هو كيفية مواكبة المعاجم العربية الحديثة اللغة العربية الحديثة، وتمظراتها المختلفة في كل المجالات العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية، وكيفية إيجاد طريق لكل ما يعبر عن

الحياة العصرية، وتسجيله في المعجم، وجعله رصيذا مهما في متون المعاجم العربية
ثم كيفية نقل كل العلوم بلغة علمية قوامها المصطلح الدقيق، والعبارة الدالة. كل هذه
التحديات تسائل المعجم العربي الحديث، وتدفعه إلى تحديث جوانبه المعجمية من أجل
ملاحقة التطور اللغوي الحديث والمعاصر.

الفصل الثاني

مظاهر التقليد والتجديد في المعجم العربي الحديث

قبل التطرق إلى مظاهر التقليد والتجديد في المعجم العربي الحديث، نحاول في البداية استقراء التعاريف اللغوية والاصطلاحية لكلمتي التقليد والتجديد في المعاجم اللغوية والاصطلاحية من أجل الوقوف عند دلالتيهما وخصائصهما، ثم بعد ذلك نبحت عن مظاهريهما في المعاجم العربية الحديثة.

1- التقليد والتجديد: تعريف وتحديد

1-1- تعريف التقليد

التقليد في اللغة، لفظ مشتق من الجذر اللغوي (ق ل د) على وزن (تفعيل) للدلالة على القلادة أو تقلد أمر ما. جاء في معجم مختار الصحاح للرازي "قلد القلادة التي في العنق وقلده فتقلد، ومنه التقليد في الدين، وتقليد الولاية الأعمال، وتقليد البذن، أن يعلق في عنقها شيء ليعلم أنها هدي" (1). وجاء في تاج العروس للزبيدي "وقلد فلان عملا تقليدا فتقلده وقلده الأمر ألزمه إياه، وتقلد الأمر احتمله، وكذلك تقلد السيف" (2).

فمن خلال استقراء الشروح المعجمية التي أعطيت للفظ التقليد في المعاجم التراثية فإننا نجد أن معناه لا يخرج عن المعاني التالية: تقلد شيء أو تعليق قلادة أو تولي منصب أو إلزام شخص بعمل ما. لكننا نتساءل، هل هذه الدلالات هي نفسها في المعاجم العربية الحديثة؟ للإجابة عن هذا السؤال، يجدر بنا تقديم تعريف للتقليد في المعجم العربي الحديث. فقد جاء في معجم اللغة المعاصرة، "قلد يقلد تقليدا، فهو مقلد والمفعول مقلد، قلد فلانا اتبعه فيما يقول أو يفعل من غير تأمل ولا دليل، حاكاه واقتد به" (3).

نستنتج من هذا التعريف أن دلالة التقليد تطورت من الدلالة على القلادة وتقلد المهام في المعاجم القديمة إلى الدلالة في المعاجم الحديثة على الاتباع والمحاكاة في القول والفعل دون تفكير أو تدبر.

أما كلمة التقليد في الاصطلاح، فتعني "اتباع الإنسان غيره فيما يقول أو يفعل معتقدا للحقية فيه من غير نظر وتأمل في الدليل، كأن هذا المتبّع جعل قول الغير أو فعله قلادة في

¹ - الرازي، محمد بن أبي بكر: مختار الصحاح، تحقيق: عصام فارس الحرساني، دار عمار، ط9، عمان، الأردن، (1996م)، مادة: (قلد)

² - الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: إبراهيم التريزي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ط1، الكويت (2000م) مادة: (قلد)

³ - عمر، أحمد مختار (2008): معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، القاهرة، مادة (قلد)

عنقه"⁽¹⁾. والتقليد كذلك "عبارة عن سلوك أو تصرف يقوم به الشخص من أجل إعادة فكرة أو سلوك أو مشهد عن طريق الأداء الذي يعتمد على الفعل الواعي أو غير الواعي"⁽²⁾.

إن التقليد بهذه المعاني الاصطلاحية يعني السير على سيرة الأولين، واتباع مناهجهم، وطرق كلامهم دون تفكير أو إبداع. وإذا كان التقليد بهذا المعنى، فإن اللغوي المقلّد، هو الذي يتمسك بالمبادئ الآتية⁽³⁾:

- المحافظة على الأصل من الثروة اللفظية والمسموع من القبائل العربية التي حددها الاحتجاج.

- الإبقاء على مبدأ التحديد الزمني للغة التي يستشهد بها بنهاية القرن الثاني للهجرة في الحواضر، ومنتصف القرن الرابع للهجرة في البوادي، فلا يستشهد بشعر لبشار بن برد، ولا للمتنبّي أو لأبي تمام وأبي العلاء المعري وغيرهم من المتأخرين.

- إقصاء وطرح كل جديد بعد عصر الاحتجاج، وكل ما نطق به المولدون.

- عدم قبول الكلمات المعربة والدخيلة إلا العربية من لغات أخرى حتى ولو اقتضتها الضرورة والحياة المتطورة، والشيء نفسه بالنسبة للمحدثة منها التي ذاع صيتها على يد الكتاب.

- الالتزام بإحدى منهجيات الترتيب المعجمي المتوارثة في وضع المعاجم اللغوية مع المحافظة على أسلوب القدماء وطريقتهم في الشرح، والالتزام بنقل الثروة اللفظية بفصيحتها وغريبها ونادرها ومترادفها ومتضادها ومشتركها.

1-2- تعريف التجديد

التجديد في اللغة، لفظ مشتق من الجذر اللغوي (ج د د) على وزن (تفعيل) للدلالة على الجديد المبتكر وغير المألوف. جاء في معجم لسان العرب: "جَدَّدَ يَجِدِّدُ الشيء صار جديداً، وأجَدَّهُ وجَدَّدَهُ واستجَدَّهُ أي صيَّرَهُ جديداً"⁽⁴⁾. وجاء في المعجم الوسيط "جَدَّدَ العهد

¹ - الشريف، الجرجاني محمد علي بن محمد: معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص: 658

² - حجازي، سعيد سمير (2003): قاموس مصطلحات النقد الأدبي المعاصر، دار الآفاق العربية، ط1، القاهرة، مصر، ص: 71

³ - مطر، عبد العزيز (1991): المعجم الوسيط بين المحافظة والتجديد، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ع: 69، ص: 97

⁴ - ابن منظور: لسان العرب، مادة: (جدد)

وجدّد ثوبا لبسه جديدا"⁽¹⁾. ولفظ التجديد في معجم اللغة العربية المعاصرة، "الإتيان بما ليس مألّوفا أو شائعا كابتكار موضوعات أو أساليب تخرج عن النمط المعروف والمتفق عليه جماعيا، أو إعادة النظر في الموضوعات الرائجة، وإدخال تعديل عليها، بحيث تبدو مبتكرة لدى المتلقي"⁽²⁾.

نستنتج من هذه الشروح اللغوية أن هناك شبه توافق على دلالة التجديد التي تدل على معنى الجدة، وتحويل الأشياء من صورتها القديمة إلى صورتها الجديدة، والإتيان بأشياء غير مألوفة ومتداولة من قبل.

أما التجديد في الاصطلاح، فإنه "إنشاء شيء جديد أو تبديل شيء قديم، وهو مادي كتجديد الملابس والمسكن، أو معنوي كتجديد مناهج التفكير، وطرق التعليم. ويغلب على التجديد أن يكون مذموما في المجتمعات الزراعية الشديدة التمسك بتقاليدها، وأن يكون محموداً في المجتمعات الصناعية التي تقدر روح الاختراع"⁽³⁾.

ويُعرف أندريه لالاند (Andre , Lalande) التجديد بقوله: "هو إنتاج شيء جديد والشئ الجديد قد يكون مادياً كالهاتف والطائرة والمذياع والتلفاز، أو معنوياً كالعلوم والأبحاث والمناهج العقلية. وهذا التجديد غير مرتبط بالإنتاجات المادية والفكرية، وإنما بتبديل الشئ القديم الذي وجب استبداله"⁽⁴⁾. ويورد مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دلالة لفظ (التجديد) التعريف التالي: "نزعة تأخذ بأساليب جديدة في نواحي الحياة الفكرية والعلمية"⁽⁵⁾.

يتضح من التعريفات الاصطلاحية -أعلاه- أن التجديد لا يعني فقط تجديد الأشياء والأفكار، وتجديد القديم ووضعه في ثوب جديد، بل إنه يعني كذلك الابتكار والخلق. ذلك أن التجديد لا يتعلق بإنتاج الأشياء والأفكار الجديدة فقط، وإنما كذلك تبديل الأشياء القديمة. وهذه الأشياء القديمة التي يجري عليها التبديل قد تكون مادية أو معنوية.

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (جدد)

² - عمر، أحمد مختار (2008): معجم اللغة العربية المعاصرة، مادة (جدد)

³ - صليبا، جميل (1982): المعجم الفلسفي بالألفاظ والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، ج1 ص: 242

⁴ - Andre , Lalande(1980) : Vocabulaire Technique et critique de la philosophie, Presses universitaire de France, 13eme édition. Paris, P : 516 - 517.

⁵ - مجمع اللغة العربية: المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر (1983م) ص: 38.

وإذا كان التجديد بهذه المعاني التي تدل على الإبداع واستبدال الوسائل القديمة بأخرى جديدة، فإن التجديد اللغوي في المعجم العربي لن يخرج عن دلالة بث الأفكار الجديدة في مختلف جوانب التفكير المعجمي العربي. فنحن لا يمكننا أن نظل تابعين للأفكار والتصورات القديمة، ومعتمدين على الوسائل نفسها التي اعتمد عليها من سبقونا في مجال البحث اللغوي. إن الإرث المعجمي الذي خلفه القدماء كان أصيلاً وغنياً، لأن أصحابه أبدعوا فيه، وجددوا في مناهجه، ولم يقلدوا غيرهم في أي جانب من جوانب التأليف المعجمي.

لذلك يقتضي المنطق أن يستمر المعجميون المحدثون في تطوير التجربة المعجمية العربية القديمة، وأن يعملوا على تأصيل الفكر المعجمي العربي واستيعاب معطياته وخصائصه، ثم الانطلاق به نحو النظريات والمناهج الجديدة بهدف إحداث تغييرات مناسبة عليه، ووضعها في سياق التطور والحدثة العلمية، وملاءمة عناصره مع متطلبات العصر. إذ إنه بالإمكان القيام بكل التحديثات الممكنة على التراث اللغوي لكن دون إقصاء أو قطيعة، ودون تجاوز لثوابته. لذلك، فإن التحديث المعجمي لا يتطلب منا سوى الدخول في حوار مع تراثنا المعجمي، وتأصيل نظرياته، وتجديد معطياته، وذلك وفق ما نطمح إليه في حياتنا ومستقبلنا. ولعل هذا المعنى، هو ما قصده طه حسين حينما قال: "نحب أن يظل أدبنا القديم غذاء لعقول الشباب لأن فيه كنوزاً قيمة تصلح غذاء لعقول الشباب، فليس التجديد في إمارة القديم، وإنما التجديد في إحياء القديم، وأخذ ما يصلح منه للبقاء"⁽¹⁾.

كانت هذه أبرز معالم التجديد كما يتصورها الدارسون، أما خصائصه في المعجم العربي، فإنها تتمثل في الجوانب الآتية⁽²⁾:

(أ)- التجديد في المادة اللغوية

إن التجديد في المادة اللغوية يتم من خلال قبول الألفاظ والصيغ التي اجتهد اللغويون المحدثون في وضعها، والأخذ بما تُقرّه الهيئات اللغوية في أصول اللغة وأقيستها، وعدم

¹- طه، حسين (2014): حديث الأربعاء، مؤسسة هنداوي للتربية والثقافة، ط1، القاهرة، مصر، ص: 21

²- انظر: مطر، عبد العزيز (1991): المعجم الوسيط بين المحافظة والتجديد، ص: 98 و99

التقيّد بالتحديد الزماني والمكاني لمن يُستشهد بكلامهم، وقبول المولد الذي استخدمه العرب بعد عصر الاحتجاج، وما عرّبه المحدثون من الكلام الأعجمي، والاعتداد بالألفاظ والأساليب التي شاعت على ألسنة الكتاب والشعراء المعاصرين، وقبول المصطلحات العلمية والفنية وألفاظ الحضارة الملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر.

ب)- التجديد في طريقة الشرح

يتمثل التجديد في الشرح، في شرح معاني الكلمات بأسلوب سهل ومختصر، وتجنب الاستطراد والتكرار، والالتزام بالتعريف العلمي الدقيق لما يحتاج إلى تدقيق، وتحديد نوع الكلمة من حيث الجمود والاشتقاق، والإفراد والجمع، والتذكير والتأنيث، والتوضيح بالصور، والرسوم لغير الشائع من النبات والحيوان، والمبتكر من الأجهزة الحديثة وأدوات الحضارة.

ج)- التجديد في الترتيب

يعتبر الترتيب من أهم عناصر المعجم العربي التي تتطلب تجديدا في طريقتها وخصائصها، لذلك فالتجديد في الترتيب يتطلب ترتيب أبواب المعجم ومواده وكلماته ترتيبا دقيقا، والتزام طريقة موحدة في الترتيب داخل المعجم، كتقديم الأفعال على الأسماء، والمجرد على المزيد، واللازم على المتعدي، والثلاثي على الرباعي، والمعنى الحسي على العقلي، والحقيقي على المجازي.

د)- التجديد في الإخراج

تحرص الكثير من المعاجم العربية على الاهتمام بجوانب المادة اللغوية، والشرح والترتيب، ولكنها في الإخراج النهائي للمعجم تجدها تهمل ضوابطه ومميزاته. لذلك فإن التجديد في الإخراج المعجمي يتم من خلال الاعتناء بشكل الصفحات، وما فيه من أعمدة، ووضع الأقواس، وطباعة أوائل المواد بالحبر المشبع، ووضع الصور بالألوان وطبع المعجم وفق الفن الطباعي الذي يراعي حجم الحروف ونوع الورق.

لقد كانت هذه نظرة عامة عن دلالة التقليد والتجديد، وخصائصهما اللغوية. فماذا عن ملامحهما في المعجم العربي الحديث؟ وما هي العناصر المعجمية التي بقي المعجم العربي الحديث محافظا عليها؟ وما هي العناصر المعجمية التي عكست مظاهر التجديد في المعجم العربي الحديث؟

2- مظاهر التقليد في المعجم العربي الحديث

2-1- التقليد في المادة المعجمية

اهتم المعجميون القدماء بتدوين الألفاظ الفصيحة، فقيّدوا أنفسهم بهذا الأمر في مسألة جمع اللغة، لذلك لم يتجاوزوا حدودا جغرافية بعينها (شبه الجزيرة العربية) ولا عصرا محددا (عصر الاحتجاج). "لكن الغريب أن المحدثين اقتفوا في الغالب آثار المعجميين القدماء، ووقفوا على نقل المادة التي جاءت في معاجمهم، ولم يضيفوا إليها إلا النزر القليل من الألفاظ المستحدثة بعد عصر الاحتجاج، فكانت معاجمهم إذن مجرد مرآة عاكسة لها"⁽¹⁾. ولو لم يكن هذا التقصير من طرف المعجميين المحدثين لما كانت هذه المعاناة التي نعيشها اليوم في إعطاء مسميات للمفاهيم الجديدة، وفي إيجاد بدائل للمصطلحات الأجنبية. غير أن إعراض المعجميين عن اللغة الحديثة، تسبب في تجميد لغة المعجم، كما تسبب كذلك في إهمال الألفاظ التي استحدثت خلال العصور الفكرية والأدبية.

لقد كان لزاما على المعاجم العربية أن تسجل تلك الألفاظ، لا أن تعرض عنها وتكسر قانون التطور اللغوي. وحتى وإن افترضنا أن المعاجم العربية القديمة خالفت قانون التطور اللغوي، وأنها أوقفت تسجيل الألفاظ الجديدة، فإنه لم يكن من المسموح للمعجميين المحدثين أن يستمروا على ذلك الوضع، وأن تتشابه دراساتهم المعجمية وتأليفهم المعجمي مع الدراسات المعجمية القديمة في حصر اللغة، وانتقاء فصيحتها وصحيحها، بشكل حوّل المادة اللغوية في المعجم العربي من مادة حية يلتقطها اللغوي من أفواه الناطقين بها إلى مادة ساكنة مروية عن العرب القدماء منذ عصر التدوين.

¹ - بن مراد، إبراهيم (1987): دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي، ط2، تونس، ص: 202

بناء على ذلك، أصبحت المعاجم الحديثة لا تختلف كثيرا عن المعاجم القديمة إلا في حسن التنسيق والترتيب، واستخدام وسائل الإيضاح. لهذا قيل عنها: "إنها مجرد محاولات لإظهار القديم في ثوب جديد من دون أن تضيف شيئا جوهريا إلى تلك القاعدة"⁽¹⁾. إن ما خلفه المعجميون القدماء من موروث لغوي، وإن كان ضخما وغنيا إلا أن جزءا كبيرا منه لم يعد صالحا للاستعمال؛ لأن الواقع الاجتماعي الذي عاشته الأمة العربية في عصورها الأولى يختلف تماما عما تعيشه اليوم. حيث تغيرت أشياء كثيرة في المجتمع العربي من حيث نمط الحياة ومظاهرها المختلفة، ومن حيث طريقة التفكير واستعمال اللغة. فبينما كانت العرب في الماضي تستعمل لغتها العربية في أغلب مناسباتها ومواقفها، وتضع مسميات للسيف والأسد والحجر والنجوم والناقة، أضحي الإنسان العربي في العصر الحديث يستعمل لغة عربية فحصى حديثة ومعاصرة وأصبح مضطر إلى وضع مسميات جديدة لمجموعة من العلوم والوسائل الحديثة. لذلك بات الكثير من المفردات اللغوية القديمة في حكم المهمل وغير المستعمل. ولهذا كان من الحكمة أن تظل تلك الألفاظ القديمة مخزونة في المعاجم العربية الكبيرة، وكان من الأفضل أن تسقط من المعاجم الحديثة والمعاصرة، وأن يتم تعويضها بالألفاظ الجديدة لكل عصر لغته، ولكل زمان بيانه وتعبيره.

ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في هذا الجانب، وتبين التقليد في المادة المعجمية تصريح الشرتوني في مقدمة كتابه بأنه "اعتمد على المصادر التالية (لسان العرب) لابن منظور و(أساس البلاغة) للزمخشري و(الصاح) للجوهري و(المصباح المنير) للفيومي و(القاموس المحيط) للفيروزآبادي و(مختار الصحاح) للرازي و(المجمل) لأبي فارس"⁽²⁾. وتصريح البستاني في مقدمة معجم (محيط المحيط) أنه اعتمد على ما ورد من مادة في معجم القاموس المحيط للفيروزآبادي. ومما جاء في مقدمته "أما بعد، فهذا المؤلف يحتوي على ما في محيط الفيروزآبادي، -الذي هو أشهر قاموس للعربية- من مفردات اللغة"⁽³⁾. ومن الأمثلة التي تبين كذلك اعتماد المعجميين المحدثين على مواد

¹ - الرديني، محمد علي عبد الكريم (2006): المعجمات العربية، دراسة منهجية، دار الهدى، ط: 2، عين مليلة، الجزائر، ص: 186

² - انظر: الشرتوني، سعيد : أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، المقدمة، ص: 3

³ - البستاني، بطرس: محيط المحيط، فاتحة الكتاب.

المعاجم العربية القديمة، ما ورد في مقدمة معجم المنجد في اللغة والأعلام، حيث جاء فيها "وقد تحرينا ما أمكنا المحافظة على عبارات الأقدمين"⁽¹⁾.

وقد علّق إبراهيم مذكور على اعتماد أصحاب المعاجم العربية الحديثة على مواد المعاجم القديمة؛ بقوله: "ولقد حاول بعض اللغويين منذ أخريات القرن الماضي تدارك هذا النقص (أي المعاجم القديمة) فوضع البستاني (محيط المحيط) والشرطوني (أقرب الموارد) والأب لويس المعلوف (المنجد) وهم فيما يبدو متأثرون بالمعاجم العربية الحديثة. ولكنهم لم يستطيعوا التخلص من قيود الماضي، ولم يجروا على أن يسجلوا شيئاً من لغة القرن العشرين، وما كان لهم أن يفعلوا، والأمر يتطلب سلطة أعظم وحجة لغوية أقوى"⁽²⁾. ولعل إبراهيم مذكور يقصد بالسلطة الأعظم (المجمع اللغوي) ويقصد بالحجة اللغوية (المعجم الوسيط) على أساس أن هذا المعجم قد سجّل لغة القرن العشرين، واهتم بالألفاظ الحديثة، وأعمل القياس والاشتقاق في مسألة وضع الألفاظ والمصطلحات الجديدة، وحرر اللغة من قيود عصر الاحتجاج.

2-2- مظاهر التقليد في ترتيب المعجم العربي الحديث

إن الترتيب السائد في المعاجم اللغوية الحديثة، هو الترتيب الألفبائي العادي بحسب الحرف الأول من الكلمة مع مراعاة الحرف الثاني فالثالث. وهذا الترتيب تقليدي قديم "فقد دخل هذا الترتيب في المعاجم العربية لأول مرة على يد أبي عمرو الشيباني (ت206هـ) وذلك في معجمه (الجيم) لما اختار له الترتيب الألفبائي بالنظر إلى الحرف الأول فقط، ثم أحكم الزمخشري بهذا الترتيب كتابه (أساس البلاغة)"⁽³⁾. ومن المعجميين المحدثين الذي استعانوا بهذا الترتيب بطرس البستاني في معجمه (محيط المحيط) ومختصره (قطر المحيط). حيث يقول في مقدمة المعجم الأول: "وقد اخترت في ترتيبه اعتبار أول حرف من الكلمة دون الأخير منها بخلاف اصطلاح الجمهور لأن ذلك أيسر في التفتيش عنها"⁽⁴⁾. كما اعتمد الشرطوني على الترتيب نفسه في كتابه (أقرب الموارد

¹ - معلوف، لويس: المنجد في اللغة والأعلام، المقدمة، ص:1

² - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، المقدمة، ص:1

³ - الريديني، محمد علي عبد الكريم (2006): المعجمات العربية، دراسة منهجية، ص:112

⁴ - البستاني، بطرس: محيط المحيط، المقدمة، ص:2

في فصح العربية والشوارد) وكذلك فعل الأب لويس معلوف في معجمه (المنجد). كما اختار المجمع اللغوي بالقاهرة الترتيب الألفبائي لسلسلة معاجمه: (المعجم الكبير) و(المعجم الوسيط) و(المعجم الوجيز). وانطلاقاً من هذه المعطيات، يمكننا القول إن معظم المعاجم العربية الحديثة كانت مقلدة للمعاجم القديمة في الترتيب الخارجي المعتمد على الترتيب الألفبائي.

3- معالم التجديد في المعجم العربي الحديث

3-1- التجديد في المادة اللغوية

إن التجديد في مادة المعجم العربي يعني إثبات الألفاظ الجديدة التي قد تكون مولدة استخدمت بعد عصر الاحتجاج أو معركة عربت من لغة أجنبية من قبل المحدثين أو دخيلة اقتضتها الضرورة، وقد تكون أيضاً عبارة عن مصطلحات علمية من المفروض أن تكون حاضرة في اللغة العربية حتى تكون لغة حضارية، وملائمة لمتطلبات العلم كما قد تكون هذه الصيغ اللغوية الجديدة ناتجة عن أعمال اللغويين المحدثين، والهيئات العلمية كمجمع اللغة العربية بالقاهرة أو دمشق أو مكتب تنسيق التعريب بالرباط أدوات القياس والاشتقاق والنحت من أجل تنمية اللغة العربية. إضافة إلى هذا، يقتضي التجديد في مادة المعجم العربي تجاوز الحدود الزمانية والمكانية التي شكلت سورا منيعاً أمام دخول الألفاظ الحديثة إلى متن المعجم. لذلك يتطلب التغلب على قيود الاحتجاج اللغوي فتح المجال للاستشهاد بالألفاظ والأساليب التي استعملها المبدعون في جميع العصور الأدبية.

إن هذا التجديد اللغوي الذي تحدثنا عنه، نجد له إشارة في مقدمة المعجم الوسيط التي جاء فيها، "إن اللغة ماضياً وحاضراً، ولها قديمها وموروث وحاضرها الحي الناطق فلا بد أن يلاحظ ذلك في وضع معجم جديد للغة العربية، فيستشهد فيه بالشعر والنثر، مهما يكن العصر الذي أنشئ فيه، وتثبت الألفاظ الطارئة التي دعت إليها ضرورات التطور وفرضتها الحضارة والرقى العلمي"⁽¹⁾. كما جاء كذلك في المقدمة أن المعجم الوسيط

¹ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، المقدمة، ص: 10

"قصر همه على اللغة قديمها وحديثها، وتوسع في المصطلحات العلمية الحديثة، ودعا إلى الأخذ بما استقر من ألفاظ الحياة العامة وخطا في سبيل التجديد اللغوي خطوات فسيحة ففتح باب الوضع للمحدثين شأنهم في ذلك شأن القدماء سواء بسواء وعمم القياس فيما لم يقس من قبل، وأقر كثيرا من الألفاظ الحديثة والمولدة والمعرّبة وشدد في هجر الحوشي والغريب"⁽¹⁾. يتضح مما جاء في مقدمة المعجم الوسيط أن مظاهر التجديد اللغوي تتجلى في أعمال طرق الاشتقاق في وضع الألفاظ الحديثة، وتسجيلها في مداخل المعجم بهدف تطوير محتواه المعجمي.

وإذا كان لوضع الألفاظ الجديدة أهمية كبيرة في تطور محتوى المعجم العربي، فإن غلق هذا المجال يعتبر حاجزا أمام تطوره. وفي هذا الصدد يشير محمد رشاد الحمزاوي إلى قضية التوقيفية اللغوية وتأثيرها السلبي على تطور محتوى المعجم العربي الحديث من خلال "تفضيل المتن القديم ونفي مستويات الآداب العربية المعاصرة والإبداعية التي زودتنا برصيد لغوي معرفي ونفساني واجتماعي وثقافي وجمالي وحضاري. فكل هذه المستويات ما تزال واقفة على الحدود تنتظر تأشيرة دخولها إلى رحاب اللغة العربية وخطابها ومعجمها"⁽²⁾.

وبالعودة إلى المعاجم العربية الحديثة، فإننا وجدنا مؤلفي المعجم الوسيط اتخذوا مجموعة من القرارات التي تهم تجديد المادة اللغوية وتحديث المداخل المعجمية منها على سبيل المثال:

أ)- القرار الأول: "فتح باب الوضع للمحدثين بوسائله المعروفة من اشتقاق وتجوز وارتجال"⁽³⁾. ويتضح من خلال هذا القرار أن المجمع اللغوي يعتد بلغة العرب المحدثين ويقر بحقهم في الوضع اللغوي. لذلك يرى محمد رشاد الحمزاوي أن هذا القرار من "أكثر القرارات ثورية، وذلك بفتحه باب الارتجال في اللغة الذي عدّه اللغويون القدماء

¹ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، المقدمة، ص: 23

² - الحمزاوي، محمد رشاد (2003): المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 78، ج4 ص: 1030

³ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، المقدمة، ص: 12

أمرًا قد انقضى زمنه، علاوة على الاشتقاق والمجاز"⁽¹⁾. واستنادا إلى هذا القرار أصبح ممكنا ربط الصلة بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، وتسجيل المصطلحات العلمية الجديدة وإدراجها في مداخل المعجم العربي.

ومن المصطلحات العلمية التي وضعها المجمع اللغوي مصطلح (الأثير والبؤرة والمدرّعة والمنظار والمهندس والهوية...). فهذه مصطلحات من بين آلاف المصطلحات التي وضعها المجمع اللغوي وأدخلها إلى متن المعجم الوسيط. ومن الألفاظ التي اشتقها المجمع من المعرب: (ممغطس، وممغطس من (المغناطيسية) وبستر من (بستور) وتلفن من (التليفون) وكهرب من (الكهرباء).

ب)- القرار الثاني: "قرار المجمع إطلاق القياس ليشمل ما قيس من قبل، وما لم يقس"⁽²⁾. ومن أمثلة الصيغ القياسية التي قبلها المجمع صيغ اسم الآلة: (مفعّل، ومفعال ومفعلة، وفَعَّالة) وصيغة (فعليل) التي تدل على المشاركة، مثل: (نديم، وجليس، وخصيم) وإلحاق التاء بصيغة فعّال (مثل غضبانه وعطشانه) وقياس صيغة (مَفْعَلَة) على للمكان الذي تكثر فيه الأشياء المحسوسة مثل (مأسدة، و مطبخة).

ج)- القرار الثالث: "تحرير السماع من قيود الزمان والمكان، ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع، كالحدادين والنجارين والبنائين، وغيرهم من أرباب الحرف والصناعات"⁽³⁾. ومن الكلمات التي لا تجري على القياس ولم تسمع عن العرب وأدخلها المعجم الوسيط (التقييم إلى جانب التقويم، والرئيسي إلى جانب الرئيس، والمتحف إلى جانب المتحف والمنتزّه إلى جانب المتنزه والمنطقة إلى جانب المنطقة، وأبحاث إلى جانب بحوث، والوحدوي إلى جانب الوحدوي...). وعليه، فقد تم تحرير اللغة من قيودها القديمة، لتصبح لغة شاملة لكل ميادين الحياة، ومرآة عاكسة للواقع اللغوي المعيش.

¹ - الحمزاوي، محمد رشاد (1999): النظريات المعجمية العربية، وسبلها إلى استيعاب الخطاب العربي، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر، مطبعة كوتيب الشرقية، (د.ط) تونس، ص: 183

² - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، المقدمة، ص: 12

³ - المرجع نفسه، المقدمة، ص: 12

(د- القرار الرابع): "الاعتداد بالألفاظ المولدة والمعربة دون ربطها بعصر الاحتجاج وتسويتها بالألفاظ المأثورة عند القدماء"⁽¹⁾. فقد أصبح ممكناً مع هذا القرار إدخال كل ما ولدته العصور التالية لعصر الاحتجاج، وما جاء في عصر النهضة العربية الحديثة من ألفاظ جديدة إلى حيز الفصاحة.

بناء على هذه القرارات يكون المجمع اللغوي قد أعدَّ أرضية نظرية واضحة للمعجم الوسيط تقوده نحو التجديد اللغوي. كما كان لهذه القرارات اللغوية جانبها التطبيقي في متن المعجم. لذلك كانت جل القرارات التي اتخذها المجمع اللغوي تجمع بين التنظير والتطبيق.

أما فيما يتعلق بالمداخل المعجمية، فقد أسقط المؤلفون المداخل المهملة من متن المعجم الوسيط، وذلك على غرار ما تقوم به المعاجم الحديثة، مثل معجم (لاروس) الفرنسي الذي يُراجع كل عشر سنوات، فيسقط من متنه كمًّا من المداخل القديمة ويعوضها بالمداخل الحديثة. وفي هذا السياق، "فقد أهملت اللجنة كثيرًا من الألفاظ الحوشية الجافية أو التي هجرها الاستعمال لعدم الحاجة إليها، أو لقلة الفائدة منها كبعض أسماء الإبل وصفاتها وأدائها وطرق علاجها، كما أهملت الألفاظ التي أجمعت المعاجم على شرحها بعبارات تكاد تكون واحدة"⁽²⁾. وعوّضت اللجنة العلمية هذه المداخل المعجمية المستغنى عنها بمداخل ذات المفاهيم المعاصرة، كالمداخل العلمية والفنية والحضارية، والمداخل العامة التي تضيف على المعجم طابع المعاصرة. لذلك فقد "عنيت اللجنة بإثبات الحي السهل المأنوس من الكلمات والصيغ وبخاصة ما يشعر الطالب والمترجم بالحاجة إليه"⁽³⁾.

وقُسمت المداخل المعجمية بحسب الكلمة إلى مداخل بسيطة مثل: (الأرنب) و(الأثاث) ومداخل مركبة، نحو: (حبة البركة، وثابر على الأمر، على رغم أنفه) ومداخل معقدة نحو: (بادل الشيء بغيره، وأين الدم في الجرح). كما قام المعجم الوسيط بتنويع محتوى المداخل المعجمية، بإدخال "ما دعت الضرورة إلى إدخاله من الألفاظ المولدة أو المحدثّة

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، المقدمة، ص: 12

² - المرجع نفسه، المقدمة، ص: 16

³ - المرجع نفسه، المقدمة، ص: 16

أو المعربة أو الدخيلة التي أقرها المجمع وارتضاها الأدباء، فتحركت بها ألسنتهم وجرت بها أقلامهم⁽¹⁾.

كما أشار المعجم الوسيط إلى أنواع المداخل المعجمية الجديدة، وقام "بوضع رموز لها أثبتتها في المقدمة، كما عمل على إثباتها في متن المعجم"⁽²⁾. ومن أمثلة المداخل المعجمية ورموزها:

أ- المدخل **(المولد)** الذي رمز له بالرمز (مو) للدلالة على المداخل المولدة قديماً.
ب- المدخل **(المحدث)** الذي رمز له ب (محدث) وقد خصص لرسم المداخل الحديثة المأخوذة عن مشاهير الكتاب، والمستعملة حديثاً، والشائعة في لغة الحياة العامة على غرار: (الطائرة) و(المطار) و(المنطاد) و(الطاولة).

ج- المدخل **(المعرب)** الذي رمز له ب (مع)، وهو يخص المداخل الأعجمية المعربة التي تخضع لأوزان العربية بالنقص أو الزيادة أو القلب، نحو: (فلم) و(أفلام) و(تلفن) يتلفن تلفنة) و(بستر يبستر بستره ومبستر).

د- المدخل **(الدخيل)** الذي رُمز له ب (د) وهو متعلق بالمداخل الأعجمية الدخيلة التي لا تخضع لأوزان العربية، نحو: (أكسجين) و(هيدروجين) و(بيسكويت).

هـ- المدخل **(المجمعي)** الذي رمز له ب (مج)، وهو اللفظ الذي أقره مجمع اللغة العربية، نحو (الإيثار) و(المأذون) و(بؤرة العدسة) و(البازلت) و(الباسور).

وهذا النوع الأخير من المداخل؛ أي (المجمعية) ترد في المعجم بكثرة؛ حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد المداخل الفصيحة القديمة، مما يدل على الجهد الكبير الذي بذله المجمع لإثراء المعجم الوسيط بألفاظ حديثة من وضعه.

كما كانت لدى المنظمة العربية للثقافة والعلوم الرؤية التجديدية نفسها في مواكبة مفردات اللغة الحديثة عندما قامت بإصدار (المعجم العربي الأساسي). حيث وجدنا في مقدمة المعجم ما يلخص مظاهر التجديد اللغوي، ومما جاء فيها: "ويضم هذا المعجم (المعجم العربي الأساسي) نحواً من خمسة وعشرين ألف مدخل وهو لا يستتكم أن

¹ - مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، المقدمة، ص:13
² - انظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، المقدمة، ص:31

يورد الكلمات المولدة والمعربة والدخيلة التي دخلت إلى الحياة، واستعملها رجال الفكر والثقافة، وأقرتها المجامع اللغوية العربية، على أنه يتجنب الحوشي والغريب، ويتجنب المهمل والمهجور من الألفاظ، فلا يورد إلا ما هو معروف شائع أو ما هو جدير بأن يعرف من مفردات اللغة الحية الجارية على ألسنة العلماء والأدباء والمتقنين والصحفيين والمبسوطة في المؤلفات والبحوث والدراسات العربية، بالإضافة إلى أن المعجم يملك سمة موسوعية محددة، فهو يتناول عددا من المصطلحات الجديدة الحضارية والعلمية والتقنية، ويتعرض في إيجاز إلى طائفة كبيرة من أسماء الأعلام، كأسماء القارات والبلدان والمدن والأنهار، وأسماء النابغين في التاريخ العربي من خلفاء وقادة وفقهاء وعلماء وشعراء وأدباء وفنانين...فهو معجم يضم كل ما يحتاج إليه مستعمل اللغة"⁽¹⁾.

يظهر أن مادة (المعجم العربي الأساسي) تضم إلى جانب الألفاظ العربية الصحيحة الألفاظ المولدة (مو) والمعربة (مع) والألفاظ التي أقرتها المجامع اللغوية (مج) والألفاظ المحدث (محدث) بالإضافة إلى أسماء الأعلام والبلدان. وبهذا الشكل يكون المعجم العربي الأساسي قد سار على نهج المعجم الوسيط في تنويع مصادر مادته اللغوية وتنويع مداخله المعجمية.

3-2- مظاهر التجديد في التعريف المعجمي

يعرف رشاد الحمزاوي التعريف المعجمي (Définition Lexicographique) بقوله: "التعريف المعجمي هو تلك الألفاظ أو الشروح أو التفسيرات التي يذكرها المعجمي أمام أي مدخل من مداخل معجمه، للدلالة على معانيها، أو هو نوع من التعليقات عن اللفظ أو العبارة، يذكر على يسار أي مدخل من مداخل المعجم، ويفترض أن يكون لكل لفظة أو عبارة مقابل"⁽²⁾.

نستنتج من هذا النص أهمية التعريف في صناعة المعجم. ذلك أن دور المعجم لا يقف عند جمع المادة المعجمية وترتيبها فقط، بل إن دوره يتحدد أساسا في شرح المفردات وضبط دلالاتها ومعرفة الفروق الدقيقة بين معانيها.

¹ - المنظمة العربية للثقافة والعلوم: المعجم العربي الأساسي، المقدمة، ص:9
² - الحمزاوي، محمد رشاد (1986): من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، ص:165

ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها قضية التعريف في المعاجم العربية، فإن المجمع اللغوي المصري عمل على تسطير مجموعة من القرارات التي تخص التجديد في وسائل الشرح. فقد جاء في مقدمة (المعجم الوسيط) أن اللجنة "تحرّت الدقة والوضوح في شرح الألفاظ أو تعريفها، واجتهدت في مراجعة الشروح والتفسيرات، وذلك بأن جعلت عباراتها أيسر منالاً، وأدنى إلى الدقة والإحكام. كما عملت على مراجعة التعريف بكل مصطلح علمي ورد له ذكر في المعجم، بالإضافة إلى استكمال الشواهد القرآنية، وإدخال ما يرفع اللبس في عبارات الشروح والتفسيرات"⁽¹⁾.

كما استعانت اللجنة على إيراد التعريفات "بالنصوص والمعاجم التي يعتمد عليها وعززته بالاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والأمثال العربية، والتراكيب البلاغية الماثورة عن فصحاء الكتاب والشعراء، وصورت ما يحتاج توضيحه إلى التصوير، من حيوان أو نبات أو آلة أو نحو ذلك، وآثرت في الشرح الأساليب الحية على الأساليب الميتة"⁽²⁾. بناء على هذه القرارات المجمعية، يمكن استخلاص مجموعة من الملامح التجديدية التي تتعلق بجانب التعريف المعجمي في المعجم الوسيط، نوضحها كما يلي:

1- الشرح بأسلوب واضح وسهل؛ بحيث يستطيع القارئ- مهما كان مستواه- أن يصل إلى المقصود ببساطة. ومن نماذج الشرح المبسط في المعجم الوسيط، الاعتماد على التعريف التمثيلي الذي يستمد الأمثلة من العالم الخارجي لتوضيح معاني بعض الكلمات، خاصة إذا ما عجزت الطرق الأساسية في الشرح عن تقريب المعنى إلى ذهن القارئ، فيضطر المُعجمي إلى استخدام هذه الطريقة؛ "ففي حالات خاصة يجد المُعجمي نفسه عاجزاً عن توضيح معنى الكلمة بإحدى الوسائل الأساسية أو المساعدة المعتادة فيلجأ إلى استخدام ما يعرف بالنموذج الأصلي أو التعريف الظاهري الذي يعطي مثلاً أو أكثر من العالم الخارجي، مثل تعريف الأبيض: بأنه ما كان بلون الثلج النقي، أو ملح المائدة المعروف"⁽³⁾.

¹- انظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، المقدمة، ص:7

²- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، المقدمة، ص:17

³- عمر، أحمد مختار (2008): صناعة المعجم الحديث، ص:146

ومن نماذج التعريف التمثيلي في المعجم الوسيط، تعريف القوس، حيث ذكر في تعريفه: "آلة على هيئة هلال ترمى بها السهام"⁽¹⁾. وتعريف الطَّبْر، بأنه "نوع قديم من السلاح يشبه الفأس"⁽²⁾. ومن المؤكد، أن هذه الطريقة في الشرح مناسبة لبعض المداخل التي يصعب تعريفها بالطرق الأساسية للشرح. كما أن تدعيم هذه الطريقة في الشرح بالصور التوضيحية يسهم في إدراك المعنى بسهولة وبساطة.

2- اتباع القائمين على المعجم الوسيط طريقة الاختصار أثناء الشرح، مع تجنب التكرار والاستطراد في التعليقات والتفسيرات. وقد اختار المعجم الوسيط الاعتماد على طريقة الشرح بالمرادف، لأنها مختصرة وموجزة. لذلك يمكن القول إن هذه الطريقة "تحقق ما تسعى إليه المعاجم الحديثة عامة، وهو الإيجاز والاقتصاد. كما أن هذه الطريقة صالحة وحدها لوضع المقابلات للمصطلحات الأجنبية"⁽³⁾. ومن نماذج التعريفات المختصرة في المعجم الوسيط، تعريف: (الأغلبية بالكثرة، وتعريف الفرحة بالمسرة والبشرى، وتعريف ارتفع بعلا)⁽⁴⁾.

كما اعتمد المعجم الوسيط في شرح مداخله المعجمية على الشرح بالضد الذي أطلق عليه محمد رشاد الحمزاوي اسم التعريف "بالمخالفة"⁽⁵⁾. وقد وجدنا أن المعجم يستخدم بعض المصطلحات، نحو: ضد وعكس ونقيض وخلاف ومقابل، لشرح بعض الألفاظ والمصطلحات. ومن أمثلة ذلك، (تعريف الموت بأنه ضد الحياة، وتعريف الدفء بأنه نقيض البرد، وتعريف الذكر بأنه خلاف الأنثى، وتحت مقابل فوق، والحرّة خلاف الأمّة وتعريف الغالي بأنه خلاف الرخيص)⁽⁶⁾.

نستنتج من هذه النماذج أن المعجم الوسيط اعتمد على طريقة الشرح بالمرادف وبالضد بشكل مطرد داخل مداخله المعجمية بغرض الاختصار والإيجاز.

3- اعتماد المعجم الوسيط على التعريف المنطقي الذي يركز على طبيعة المعرف ووظيفته. وهذا النوع من التعريف يصلح غالباً لشرح المداخل العلمية، والمداخل المتعلقة

¹ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، مادة: (قوس)

² - المرجع نفسه، مادة: (طبر)

³ - الودغيري، عبد العلي (1989): قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص: 301

⁴ - انظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مواد: (غلب) و(فرح) و(رفع)

⁵ - الحمزاوي، محمد رشاد (1986): من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، ص: 166

⁶ - انظر: مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مواد: (مات) و(دفئ) و(ذكر) و(تحت) و(حر) و(غلا).

بالحيوانات. ومن نماذجه في المعجم الوسيط، تعريف البازلت: "البازلت صخر بركاني دقيق الحبيبات، لونه إلى السواد، يكثر في الهضبة الحبشية، ويوجد في مصر بمنطقة أبي زعل، ويستعمل في رصف الطريق لقوة تحمله"⁽¹⁾.

ومن نماذج التعريف المنطقي كذلك، تعريف البجعة: "البجعة طائر مائي شاطئي من الفصيلة البجعية، طويل الساقين والعنق والمنقار، له كيس ضخيم في عنقه يستخدمه كشبكة غاطسة، يغترف بها الأسماك خارج الماء، صبور على الطيران، وهو أنواع أشهرها الأبيض"⁽²⁾.

يتضح من خلال هذين المثالين أن التعريف المنطقي في المعجم الوسيط "يعتمد على أبنية السمات (Structures de Traits) حيث تظهر فيه تجزئة المعنى المعجمي على شكل مجموعة من السمات، منها السمات التي تعتمد على إظهار الخصائص الضرورية للشيء المعروف، فتعين أولا ماهية الشيء، ثم تعين جنسه القريب الذي يحيل عليه مرجع الاسم المعروف. ومنها السمات التي تعتبر متممات ضرورية تسمح وتجعل المعروف مصنفا ومنفردا عن غيره من المصنفات التي تنتمي، وتشترك معه في الحقل الدلالي نفسه"⁽³⁾.

يعني هذا الكلام أن دور السمات الأولى تحديد صنف المفردة وانتمائها المقولي (الجنس والنوع...) وأن دور السمات الثانية تدقيق دلالة المفردة، بتخصيص الاختلافات التي تفصلها عن بقية الأصناف المنتمية إلى التصنيف نفسه.

ولتوضيح قيمة هذا النوع من التعريف وأهميته، نقدم نموذجا آخر للتعريف بالسمات وقفنا عنده في معجم الغني (الزاهر) الإلكتروني. فقد جاء في تعريف لفظ (الكلب): كَلْبٌ ج: كِلَابٌ. (حو): مِنْ فَصِيلَةِ الْكَلْبِيَّاتِ، مِنَ الضَّوَارِي، يُوجَدُ مِنْهُ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ مُخْتَلِفَةٌ الطَّبَاعِ وَالْمُهَمَّاتِ 1- "كَلْبُ الصَّيْدِ"، "كَلْبُ الْحُقُولِ"، "كَلْبُ الرُّعَاةِ"، "كَلْبُ الْحِرَاسَةِ" "كَلْبُ بُولَيْسِيٍّ" 2- "كَلْبُ الزَّلَاقَاتِ": أَيِ الْكَلْبِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ لِجَرِّ الْعَرَبَاتِ عَلَى الْجَلِيدِ.

¹ - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة: (بازلت)

² - المرجع نفسه، مادة: (بجعة)

³ - النصاروي الحبيب (2014): المكون الدلالي في تعريف المصطلح العلمي في القاموس اللغوي العام، مجلة اللسانيات، عدد مزدوج 20 و19، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، ص: 338

3- "كَلْبُ الْبَحْرِ": نَوْعٌ مِنْ سَمَكِ الْقِرْشِ. 4- "كَلْبُ الْمَاءِ": حَيَوَانٌ مِنْ فَصِيلَةِ السَّرْعُوبِيَّاتِ مِنْ رُتْبَةِ اللَّوَاخِمِ، أَيْ تَدْيِيٍّ لَاجِمٍ. "الْجَرَّاسَةُ مِنْ طِبَاعِ الْكَلْبِ"⁽¹⁾.

نلاحظ أن العناصر المميزة المكونة من الفصيلة الكلبية والنوع الضواري والوظائف (كلب صيد وحقول ورعاة وحراسة وبولييسي وزلاقات وبحر وماء) قد سمحت بتحديد الكلب بشكل واضح ومميز عن بقية الحيوانات الأخرى. كما أن هذه السمات المميزة ساهمت في تمييز الكلب عن جميع الحيوانات الأهلية، نحو: (قط وحصان وجمل) وتمييزه أيضا عن جميع الحيوانات اللاحمة، نحو: (ذئب وثعلب وأسد).

هكذا نستنتج أن المفردة المعجمية تفرض على المُعْجَمِي اختيار السمات المميزة التي تدخل في التعريف، بحيث تجعل هذه المفردة مميزة عن باقي المفردات الأخرى التي قد تكون لها الخصائص نفسها مع تمييز دقيق بينها وبين تلك المفردات.

وقد عرف التعريف المنطقي المبني على السمات أو العناصر التكوينية تطورا كبيرا مع ظهور نظرية الحقول الدلالية والنظرية التحليلية. حيث تقوم فكرة العناصر التكوينية على تحليل المحتوى الدلالي للكلمة إلى عدد من العناصر أو الملامح التمييزية التي من المفترض ألا تكون إلا في الكلمة المشروحة، ولا نجدها في أي كلمة أخرى، وإلا كانت تلك الكلمات مترادفة. لذلك، فإن هذه النظرية التحليلية تساعد على تحليل المترادفات والمشارك اللفظي، حيث "تمكن هذه النظرية صانع المعجم أن يحدد العناصر التي سيتضمنها تعريفه للفظ، والتي تميزه عن غيره من الكلمات الواردة معه في المجال نفسه ومثال ذلك التمييز بين مقاعد الجلوس في العربية (مقعد ودكة وأريكة وكنبة...) فمن الممكن التفريق بين هذه المفردات من خلال الملامح التي تميز نوعا من آخر، من حيث الشكل أو الوظيفة أو صفات أخرى"⁽²⁾.

4- اعتماد المعجم الوسيط في الشواهد اللغوية على الاحتجاج بالحديث النبوي، وهو مستوى لغوي أهملته بعض المعاجم العربية الحديثة، كمعجم المنجد الذي اقتصر على الاستشهاد بالأمثال والأقوال المأثورة والمثال السياقي، وعدل عن الاستشهاد بالقرآن

¹- أبو العزم، عبد الغني (2013): معجم الغني، معجم إلكتروني، فهرسة وتنسيق فواز زكارنة، مارس، (2013م)، مادة: (كلب)

²- عمر، أحمد مختار (2008): صناعة المعجم الحديث، ص: 126

الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي. من هنا، تتضح لنا النزعة الأيديولوجية والعقدية في تأليف هذا المعجم، والتي لا تخفى على القارئ العربي. ذلك أن أغلب مصنفيه من أتباع الديانة المسيحية. لذلك، فإننا نتساءل: كيف يعقل ألا يستشهد معجم (المنجد) بالقرآن الكريم، وهو المصدر الأول للغة العربية؟ وفي المقابل يستشهد بالأمثال والأقوال المأثورة، ومعظمها من التراث العربي القديم؟.

ومن أمثلة التعريف بالشاهد الحاضرة في مداخل المعجم (الوسيط) تعريف المُحْكَم بأنه "الظاهر الذي لا شبهة فيه، ولا يحتاج إلى تأويل، وفي التنزيل العزيز: (منه آيات محكمات هن أم الكتاب وآخر متشابهات)"⁽¹⁾. وتعريف المُشْط بأنه "آلة يمشط بها، وفي الحديث (الناس كأسنان المشط)"⁽²⁾. وتعريف النَعْش حيث ذكر في تعريف هذا المدخل "سرير يحمل عليه المريض أو الميت، قال النابغة:

ألم أقسم عليك لتخبرني أمحمول على النعش الهمام"⁽³⁾.

فمن الواضح أن مؤلفي المعجم الوسيط اعتمدوا في شرح معاني المداخل المعجمية على تدعيم تلك الشروح بالعديد من الأمثلة والشواهد التوضيحية من القرآن الكريم والسنة والأمثال والشعر. والملاحظ كذلك أن التعريف بالشاهد مطرد في مداخل المعجم إلا في حالات المفردات المعروفة والبسيطة.

5- اهتم المعجم الوسيط بإدراج الصور في الشروحات المعجمية. حيث تعتبر الصورة شاهداً من الشواهد غير اللغوية التي تدعم المعنى. فإذا كانت الأمثلة والشواهد اللغوية أهم الوسائل التي استعان بها المعجم العربي القديم والحديث على السواء في شرح دلالات المفردات، فإن الصور والرسوم التوضيحية تعتبر وسائل إيضاح غير لغوية، كما تعتبر علامة من علامات المعجم الحديث. وبمقتضى هذا المعطى، أضحت الصورة في المعجم نصاً معجمياً في حد ذاته يتكامل مع باقي النصوص اللغوية والنحوية التي تأتي في التعريف، كما قد يقوم مقامها في بعض الأحيان.

¹ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، مادة: (حكم)

² - المرجع نفسه، مادة: (مشط)

³ - المرجع نفسه، مادة: (نعش)

ويُعرف المعجم الوسيط الصورة بأنها "الشكل والتمثال والمجسم"⁽¹⁾. فانطلاقاً من هذا التعريف ندرك أهمية الصورة في تقريب المعنى إلى ذهن القارئ. ذلك أن الاستعانة بالأشكال والصور التوضيحية يساعد على إيصال المعنى إلى ذهن القارئ بشكل واضح خاصة الفئات المتعلمة. وبحسب ما جاء في مقدمة المعجم الوسيط، فقد وظفت ست مائة صورة في مداخل المعجم، وجاءت باللون الأسود مع الأبيض، ومعظمها كان واضحاً ومفهوماً وبسيطاً ويعبر عن المعنى دون قراءة الشرح الذي يتبع الكلمة. جاء في مقدمة المعجم الوسيط "وظّف المعجم الوسيط حوالي ستمائة (600) صورة لتقريب المعنى وجاءت هذه الصور باللون الأبيض والأسود"⁽²⁾.

ومن أمثلة الصور التي وردت في المعجم الوسيط صور النباتات والحيوانات النادرة والمألوفة، وصور الأجهزة والأدوات الحضارية، على غرار: (الإبريق والبطيخ والإجاص والأرنب والبطة والثلاجة والجرس والحبل والقرش والطربوش...) ⁽³⁾.

يتضح مما سبق أن الشرح المعتمد على الصور والرسوم له أهمية بالغة في تفسير معنى اللفظ في المعجم؛ حيث يشكل منهجية سريعة، وبسيطة في الشرح، إذ تختصر الوقت على الباحث في طيات المعجم، وتمكنه من التعرف على المعنى بمجرد النظر إلى الصورة المرفقة للمدخل. كما أنها تكسب المعجم طابعاً حديثاً، ومواكبا للتطور الحضاري خاصة عندما يضم صوراً للأشياء والمخترعات الحديثة.

إن توظيف الصورة في المعجم العربي الحديث يخضع لشروط، أهمها: أن تغطي الصورة الجوانب المهمة في الحياة، وليست المعروفة والبسيطة فقط، وألا تقتصر على الأدوات والآلات والحيوانات والنباتات لوحدها، بل يجب أن تحيل كذلك على المعاني المجردة، مثل: الحرية والعدل والسلام. كما يجب أن تكون الصور مدعومة بالألوان وملقطة فوتوغرافياً، لأن اللون الأسود وحده غير كاف لصناعة المعجم وإخراجه. ذلك أن اللون الأبيض والأسود في بعض الصور يجعلها غامضة وغير واضحة، مثل صور (القنفذ، والورد، والزبيب، والرمل..) في المعجم الوسيط.

¹ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط ، مادة: (صور)

² - المرجع نفسه، المقدمة، ص: 7

³ - انظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط،

3-3- منهجية الترتيب في المعاجم العربية الحديثة

يتفق علماء المعاجم على أن الترتيب هو "المنهج الذي يسلكه واضع المعجم في تصنيف مواد ومداخل معجمه"⁽¹⁾ وينقسم إلى ترتيب داخلي وترتيب خارجي. فالداخلي هو ترتيب المشتقات تحت مدخل ما، ولا بد أن يخضع لنظام عام في المعجم اللغوي بأكمله؛ حيث ترتب الأسماء والأفعال والصفات وبقية المشتقات الفعلية أو الاسمية وفق منهج محدد. يقول حلمي خليل في هذا الشأن: "إن المعاني أو الدلالات الحسية تأتي قبل المعاني أو الدلالات المجردة، وأن الكلمات ذات المعنى الحقيقي تأتي قبل الكلمات المجازية، كما أن الأفعال المجردة والمزيدة تأتي قبل الأسماء، والصفات بعد الأسماء وفي جميع الأحوال، لا بد أن يخضع الترتيب تحت المدخل الواحد لنظام ثابت، مما يسهل على المستعمل للمعجم أن يعثر على ما يريد بسهولة ويسر"⁽²⁾.

أما الترتيب الخارجي، فيقصد به "الترتيب الأكبر"⁽³⁾ وهو إتباع طريقة من الطرائق القائمة على الحروف الهجائية في ترتيب مواد المعجم. وقد أولى العرب عناية كبيرة لهذا النوع من الترتيب، وعلى ضوء مناهجه برزت عدة مدارس معجمية مختلفة من حيث الترتيب الخارجي؛ حيث اتبعت كل مدرسة منهجا خاصا في ترتيب معاجمها، مما جعل الباحث في المعجم العربي القديم أمام صعوبة في الوصول إلى حاجته وإدراك مطلوبه لهذا نعتقد أن التجديد في الترتيب يتحقق من خلال الأمور الآتية:

- الاعتماد على ترتيب خارجي سهل يكون القصد منه تيسير طريقة البحث عن المفردات اللغوية والوصول إليها.

- الالتزام بمنهجية موحدة في ترتيب المواد ترتيبا داخليا، تبتدئ بالفعل قبل الاسم والمجرد قبل المزيد، واللازم قبل المتعدي، والثلاثي قبل الرباعي، والمعنى الحسي قبل العقلي والحقيقي قبل المجازي.

وقد طبّقت المعاجم العربية الحديثة هذه الطريقة الحديثة في ترتيب مواد المعجم خارجيا وداخليا. فمثلاً، في المعجم العربي الأساسي، نصّت اللجنة على تنظيم مواد

¹ - القاسمي، علي (2003): المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، ص:164
² - خليل، حلمي (1997): مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، ص:22 و23
³ - عمر، أحمد مختار (2008): صناعة المعجم الحديث، ص:98

المعجم خارجيا وفق الترتيب الأببائي مع مراعاة الحرف الثاني والثالث، فهكذا، انطلاقا من جذر الكلمة، حيث "رتبت مواد المعجم أو الجذور التي يشتمل عليها في أبوابه بعدد حروف الهجاء حسب حرفها الأول، ثم رتبت مواد كل باب وفقا للحرف الثاني فالثالث فالرابع"(1).

هكذا، يتضح أن أصحاب المعجم العربي الأساسي اعتمدوا على ترتيب الحروف الأصول (الجذور) في ترتيب الكلمات، باستثناء مداخل الأسماء والأعلام (المعربة والدخيلة) التي نُظر إليها على أن مُجملها حروف أصلية، ورُتبت دون الرجوع إلى الجذر. وهذا ما جاء في مقدمة المعجم، حيث "رتبت الأسماء المعربة من مصادر ومشتقات، وغيرها حسب تسلسل حرفها الأول فحروفها الأخرى..."(2).

ومن أمثلة ترتيب الأسماء المعربة، ما جاء في باب (الكاف) مدخل (ك ر ك د ي ة) "كركية نبات موطنه الأصلي السنغال وغينيا. ويزرع في السودان، ويستخرج من أزهاره شراب منعش"(3).

ومنها كذلك ما جاء في باب (السين) مدخل (س ر ي ا ن): "السريان: كلمة أطلقت على العناصر الأرامية التي اعتنقت المسيحية، وهي تسمية أطلقها عليهم اليونان بعد اتصالهم بهم في سورية"(4).

فهذه الألفاظ المعربة مرتبة داخل المعجم العربي على أساس أن حروفها كلها أصلية؛ حيث لم يتم تجريدها من الحروف الزائدة مثلما يحدث مع المداخل العربية، بل إنها ترد كمداخل مستقلة دون اشتقاق، ويتم إدراجها في مداخل المعجم بناء على حرفها الأول فالثاني وهكذا.

ومن أمثلة ترتيب المداخل الدخيلة ما ورد في باب (الكاف) مدخل (ك ت ل و ج) "كتلوج: فهرس بأسماء مفردات بعض الأنواع مع صورها أحيانا (كتلوج الكتب)"(5).

1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : المعجم العربي الأساسي، المقدمة، ص:59

2- المرجع نفسه، المقدمة، ص:60

3- المرجع نفسه، مادة: (كركية)

4- المرجع نفسه، مادة: (سريان)

5- المرجع نفسه، مادة: (كتلوج)

وفيما يتعلق بالترتيب الداخلي الخاص بمواد المعجم العربي الأساسي، فقد اتبع أصحاب المعجم منهجية حديثة في ترتيب المشتقات؛ إذ جاء في مقدمة المعجم أنه "أدرج الفعل الثلاثي المجرد حسب الترتيب التالي: فعل، فعُل، فعل، ثم تلتها الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف، فالمزيدة بحرفين، فالمزيدة بثلاثة أحرف، وأدرجت على التوالي الأفعال المزيدة بالتضعيف، فالمزيدة بالألف، ثم المزيدة بالهمزة: وقى، وافي، أوفى. أما الرباعي المجرد، فأدرج حسب تسلسل أحرفه، ثم تلاه المزيد بحرف، فحرفين، وبعد الأفعال تأتي الأسماء" (2)

ولتوضيح معالم الترتيب الذي اتبعه (المعجم العربي الأساسي) من أجل تنظيم مواد مداخله المعجمية نسوق ثلاثة أمثلة من أبوابه؛ المثال الأول من باب (الكاف) والثاني من باب (الغين) والثالث من باب (النون).

فقد جاء في باب الكاف مادة (كحل): "كَحَلَ... كَحِلَّ... أَكْحَلَ... أَكْحَلَّ... أَكْتَحَلَ... أَكْتَحَلَّ... إِكْحَالَ... أَكْحَلُ... كَاكِحٌ... كَحَّالٌ... كَحَلَّ... كَحَلَ... كُحِلَّ... كُحِلِي... كُحُولٌ... كُحُولِي... مُحْكَلَانِ مُحْكَلٌ... مُحْكَلَةٌ (3)

يتضح من خلال هذا المثال، أن الترتيب في مادة (كحل) بدأ بالفعل المجرد (فَعَلَ) ثم فَعِلَ، ومنه إلى الفعل المزيد بحرف (أفعل) ثم المزيد بحرفين (افتعل) والمزيد بثلاثة أحرف (افتعال)، وبعد ترتيب الأفعال أتى ترتيب الأسماء.

3- المرجع نفسه، مادة: (كجل)

وجاء في باب (الغين) مادة (غمذ): "غَمَذَ... غَمَذَ... أَغَمَذَ... تَغَمَذَ... إِغَمَذَ..."⁽¹⁾. فقد بدأ المعجم العربي الأساسي في مادة (غمذ) بالفعل الثلاثي المجرد (غمذ) ثم تلاه الفعل المزيد بالتضعيف، ثم المزيد بالهمزة، ومنه المزيد بحرفين (التاء) و(التضعيف) ثم (الهمزة) و(الألف).

والمنهجية نفسها المتبعة في ترتيب مواد المداخل المعجمية، نجدها كذلك في باب (النون) مادة (نَعَم): "نَعِمَ... ونَعِمَ... ونَعِمَ... وأنْعَمَ... وتَنَعَّمَ... وتَنَاعَمَ... وإنْعَامَ... وتَنَعَّمُ وتَنَعِّمُ... ومُنْعَمَ... ومُنْعِمُ... ونَاعِمُ... ونَعَامَةٌ... ونَعَمَ... ونَعِمَ... ونَعْمَاء... ونُعْمَان"⁽²⁾.

هكذا نستنتج أن المعجم العربي الأساسي يتبع نظاماً موحداً في ترتيب معظم موادها إذ يبدأ في كل مداخله بترتيب الأفعال الثلاثية المجردة، ومن ثم المزيدة، وبعدها ينتقل إلى الأفعال الرباعية المجردة، ومنها إلى المزيدة، وبعد الانتهاء من الأفعال، يرتب الأسماء المجردة ثم المزيدة.

والملاحظ أن منهجية المعجم العربي الأساسي في ترتيبه الداخلي لمداخل المفردات سارت على طريقة الترتيب بالتجنيس؛ حيث ترتب كل دلالة في مدخل مستقل عن باقي المداخل، ويتكرر المدخل تبعاً لتغير دلالة المفردة. ومن أمثلة هذا الترتيب ما جاء في باب (الهمزة) مادة (أ ث ر): "(1) - أثير: مفضل على غيره (من الأعمال الأثيرة عندي مساعدة المحتاجين) و(2) - أثير في الكيمياء: سائل بلا لون..."⁽³⁾.

ومن أمثله كذلك ما جاء في باب (السين) مادة (س د ذ): "سَدَّ1: يسد سَدَدْتُ سداداً فهو سديد(1) - الشخص: استقام وأصاب في قوله وفعله، (2) - القول أو الفعل: كان صواباً سَدَّ2: سَدَدْتُ يَسُدُّ سَدًّا فهو سَادٌّ (1) - الشيء: أغلقه (سد الباب)..."⁽⁴⁾.

¹ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : المعجم العربي الأساسي، مادة: (غمذ)

² - المرجع نفسه، مادة: (نعم)

³ - المرجع نفسه، مادة: (أثر)

⁴ - المرجع نفسه، مادة: (سد)

ومن الأمثلة أيضا ما جاء في باب (الواو) مادة (ول ي): "وَلِيَ1: يلي وليا والٍ، (الوالي) مَوْلِيٌّ: (1)-هُدُ قربه منه، (2)-هُدُ تبعه بعد قليل، وَلِيَ2: يلي وليا والٍ (الوالي) مَوْلِيٌّ (1)-الشيء وعليه: ملك أمره وقام به، (2)-البلد: حكمه وتسلط عليه..."(1).

ومنها كذلك ما جاء في باب (الحاء) مادة (ح د د): حَدَّ1: حَدَّدْتُ يَحْدُ حَدًا (1)-السيف شحذه، (2)-الأرض: وضع فاصلاً بينها وبين ما يجاورها، (3)-الشيء من غيره: ميزه منه (4)-ه عن الأمر: صرفه، (5)-الجاني: أقام عليه الحد. حَدَّ2 حَدَّدْتُ يَحْدُ حِدَّةً (1)-السيف: صار قاطعاً (2)-الرائحة: زكت واشتدت (3)-على غيره: غضب وأغلظ القول"(2).

يظهر من خلال هذه الأمثلة، أن مداخل المعجم تتكرر تبعا لتكرار دلالة المفردة، أي إن الجذر يتكرر مع كل دلالة جديدة، ومن ثم، فإن المداخل المعجمية تتعدد تبعا لتعدد أحرف الزيادة في الجذر الواحد، وهذا يعتبر من أساسيات الترتيب بالتجنيس.

وإلى جانب الاعتماد على الترتيب بالتجنيس نجد كذلك المعجم العربي الأساسي يعتمد على الترتيب بالاشتراك، الذي يورد دلالات المفردة تحت المدخل نفسه. ومن أمثلة ذلك في المعجم، ما جاء في باب (الذال) تحت مادة (ذ ر ر): "ذَرَّ1: مص ذَرَّ2-النَّسْل والخلق، 3-من ذَرَّةٍ الْمُنْبَتُّ في الهواء من الهباء...4-صغار النمل..."(3).

إن المدخل (ذرر) ضم ثلاثة معاني مختلفة. وبالمناطق، كان يجب أن تكون هنالك ثلاثة مداخل عوض مدخل واحد، لكن المعجم قام بجمعها في مدخل واحد. ومن ثم، فقد تجنب المعجم العربي الأساسي التكرار الذي سيكون إذا ما أفرد لكل دلالة مدخلا خاصا بها. كما نجد الترتيب بالاشتراك حاضرا كذلك في باب (الصاد) مادة (ص و ر) "صورة: ج صُور:1-كل ما يصور 2-شكل وتمثال مجسم...3-نوع...4-صفة...5-نسخة من الشيء...6-صورة الشيء: خياله في الذهن..."(4). فكل هذه الدلالات يوردها

¹ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : المعجم العربي الأساسي، مادة: (ولي)

² - المرجع نفسه، مادة: (حدد)

³ - المرجع نفسه، مادة: (ذرر)

⁴ - المرجع نفسه، مادة: (صور)

المعجم العربي الأساسي في مدخل واحد، فلو أفرد لكل دلالة مدخلا خاصا بها، لحصل على ستة مداخل بدل مدخل واحد.

هكذا يتضح أن المعجم العربي الأساسي التزم -إلى حد بعيد- بمنهجية الترتيب الحديثة في ترتيب مواده، حيث ساعدته هذه المنهجية على تجاوز الصعوبات التي ظهرت على ترتيب المواد في المعجم العربي القديم. وبهذه المنهجية الحديثة يكون البحث المعجمي الحديث قد وجّه المعاجم العربية نحو الصناعة المعجمية الحديثة التي تطمح إلى مسايرة متطلبات العصر، والاستجابة لحاجات مستعملي اللغة، اللغوية والعلمية، خاصة وأن المعجم العربي الأساسي موجه لأبناء اللغة العربية، وموجه بالأساس للأجانب الذين يحاولون تعلم اللغة العربية، وتعلم علومها المختلفة.

وبخصوص ترتيب (المعجم الوسيط) فإنه تميز عن ترتيب المعاجم العربية الحديثة التي سارت على الترتيب الأبجائي، مثل: معجم (المنجد في اللغة والأعلام) ومعجم (الرائد) بمراعاة الأصول الاشتقاقية العربية. وفي هذا الصدد يقول إبراهيم مذكور حول مبدأ التأليف الذي اهتدى إليه المجمع اللغوي: "في وسعنا أن نقرر أنه استقام لمعجمنا منهج في التأليف المعجمي يتمشى مع طبيعة اللغة العربية، ويحقق ما ننشد من يسر ووضوح، فهي لغة اشتقاقية تقوم على أسر من الكلمات، وليس من الملائم أن نفرق شمل هذه الأسر، وأن نوزع أفرادها بين جنبات المعجم، لا لشيء، اللهم إلا محاكاة لترتيب أبجدي صرف يلائم بعض اللغات الأخرى وفي هذا التوزيع ما يهدم وحدة المادة، وما يقضي على أصول الدلالات وفقه اللغة... وفي حدود المادة يجب أن نبوب في عناية، وأن نلتزم الترتيب الأبجدي في دقة، فنُيسّر في غير بلبلّة، ونجدّد في غير شطط" (1).

فالملاحظ أن ترتيب الكلمات يخضع للجزر (الأصول) باستثناء مداخل الأسماء والأعلام المعربة، فهي ترتب وفق ترتيبها الأبجدي. يقول إبراهيم مذكور عن ترتيب الكلمات المعربة في المعجم الوسيط: "ولا أدل على هذا من أن المجمع التزم في منهجه بوضع الكلمات المعربة في ترتيبها الهجائي، لأنها ليست في العربية في أسر تنتمي إليها

¹ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، المقدمة، ص: 14

وهو لا يمانع أن تذكر بعض الكلمات المعربة غير الواضحة الأصل في ترتيبها الأبجدي على أن يحال شرحها إلى مادتها الحقيقية⁽¹⁾.

ومن أمثلة ترتيب المعجم الوسيط للمداخل الأعجمية ما ورد في باب (القاف) مادة (قيثارة) "القيثار والقيثارة: آلة طرب ذات ستة أوتار"⁽²⁾ وما ورد -أيضا- في باب (الفاء) مادة (فستان) "الفستان: ثوب مختلف الأشكال، والألوان من ملابس النساء، ج: فساتين"⁽³⁾ ومن الأمثلة كذلك، ما جاء في مادة (فيتامين): "الفيتامين مادة عضوية متنوعة توجد بقلّة في كثير من الأطعمة، وهي ضرورية لإتمام التغذية، وتنشيط الحيوية، ج: فيتامينات"⁽⁴⁾ فهذه المفردات الأعجمية ترد في مداخل المعجم الوسيط مرتبة بحسب حروفها الأولى دون العودة إلى الجذر أو إلى الحروف الأصول.

بشكل عام، فقد اعتمد المجمع اللغوي في الترتيب الخارجي في (المعجم الوسيط) على الترتيب الألفبائي الجذري وفق الحروف الأصلية للكلمة. وقسم أبواب المعجم إلى ثمانية وعشرين بابا، بدءا بباب الهمزة وانتهاء بباب الياء. ثم "يرتب مواد كل باب حسب الحرف الثاني"⁽⁵⁾. لو أخذنا -مثلا- كلمات مثل: (أبد وأبق وأبن) فإننا نجد هذه الكلمات الثلاثية مرتبة حسب الحرف الثاني وهو الباء مع مراعاة الحرف الثالث أيضا، لأن الباء مع الدال أسبق من الباء مع القاف وهكذا. كما يعمل المعجم الوسيط على إرجاع المادة إلى حروفها الأصلية، حيث نجد كلمات مثل: (الهمة) من الفعل (وهم) و(التؤدة) من الفعل (وَأد) في باب الواو.

أما فيما يخص الترتيب الداخلي للمعجم الوسيط، فقد أوردت اللجنة في مقدمة المعجم المنهج الذي التزمت به في ترتيب مواد المعجم داخليا، ويتجلى فيما يلي⁽⁶⁾:

- تقديم الأفعال على الأسماء.

- تقديم المجرد على المزيد من الأفعال.

- تقديم المعنى الحسي على المعنى العقلي، والحققي على المجازي.

¹ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، المقدمة، ص: 14

² - المرجع نفسه، مادة: (قيثارة)

³ - المرجع نفسه، مادة: (فستان)

⁴ - المرجع نفسه، مادة: (فيتامين)

⁵ - الرديني، محمد علي عبد الكريم (2006): المعجمات العربية: دراسة منهجية، ص: 132

⁶ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، المقدمة، ص: 29-31

- تقديم الفعل اللازم على الفعل المتعدي.

- ترتيب الأفعال على النحو الآتي:

1- الفعل الثلاثي المجرد:

1- فَعَلَ يَفْعُلُ (كنصر ينصُر) 2- فَعَلَ يَفْعِلُ (كضرب يضرب)

3- فَعَلَ يَفْعَلُ (كفتح يفتح) 4- فَعَلَ يَفْعَلُ (كعلم يعلم)

5- فَعَلَ يَفْعُلُ (كشرف يشرف) 6- فَعَلَ يَفْعِلُ (حسب يحسب).

ورتب الفعل المزيد ترتيباً هجائياً على الوجه الآتي:

أ- الثلاثي المزيد بحرف:

1- أَفْعَلُ (أكرم) 2- فاعِل (قاتل) 3- فَعَلَ (كرم)

ب- الثلاثي المزيد بحرفين:

1- افْتَعَلَ (انتصر) 2- انْفَعَلَ (انكسر) 3- تفاعل (تشاور) 4- تَفَعَّلَ (تعلم) 5- افْعَلَّ (احمر).

ج- الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف:

1- اسْتَفْعَلَ (استغفر) 2- افْعَوْعَلَ (اعشوشب) 3- افْعَالَّ (احمار) 4- افْعَوَّلَ (اجلود).

2- الرباعي المجرد: (دحرج)، ثم الرباعي المزيد بحرف: تَفَعَّلَ (تدحرج).

- أما الأسماء فقد رتب ترتيباً هجائياً.

ونقدم فيما يلي أمثلة، توضح منهجية ترتيب المواد داخل المعجم الوسيط:

فقد جاء في باب (السين) مادة (سعد): "سَعَدَ يَسْعَدُ سَعْدًا وَسُعُودًا، فهو سعيد، سَعَدَ

الولد: فرح، سَعَدَ: نقيض شَقِيَ، وَسَعِدَ يَسْعُدُ سَعَادَةً: فهو سعيد، ج: سُعْدَاء، وأسعده الله

وفقه: فهو مُسْعَد ومَسْعُود، وساعده على الأمر: عاونه، واستسعد برويته: عدها سعاداً له

والساعِدُ: ما بين المرفق، والكتف من أعلى (مذكر) والساعدة: الخشبة، وساعدة الساق

شظيتها والسَّعادة: معاونة الله للإنسان على نيل الخير، والسَّعدان: شوك النخل

والسَّعدانة: الحمامة، والعقدة في أسفل كفة الميزان، وسَعْدِيكَ: يقال في الدعاء لبيك

وسعديك إسعاداً لك والسَّعُود: النجوم، والسَّعِيد: النهر الصغير، السَّعِيدَة: سعيدة القميص لبنته"(1).

وجاء في مادة (سَفَر): "سَفَرٌ يَسْفِرُ سَفْراً وسُفُوراً، سَفَرُ الشيء: وضعه وانكشف وأسْفَر: وضعه وانكشف، يقال أسْفَر الصبح: أضاء وأشرق، وسَافَر مُسَافِرةً وسِفاراً: خرج للارتحال، وسَفَره: أرسله، وجعله يُسَافِر، وأنسَفَر الشيء: انحسر وانكشف، وتسَفَّر أتى في وقت السفر، واستَسَفَّره: جعله سفيراً، والسَّافِر: المُسَافِر، والسَّافِرة: مؤنث السَّافِر والسَّافِير: الياقوت الأزرق، والسِّفَار: حديدة أو جلدة توضع على أنف البعير، والسِّفارة عمل السفير ومقامه، والسِّفَر: الكتاب، والسِّفَرَة: الملائكة، والسِّفَر: قَطْع المسافة والسِّفَرَة: المائدة أو ما عليها من طعام، والسِّفِير: الرسول والمصلح بين قومين، والسِّفيرة مؤنث السِّفِير، والمِسْفَار: القوي على السفر، والكثير الأسفار"(2).

هكذا يتضح أن المعجم الوسيط التزم بمنهجية ترتيب المواد داخلياً؛ حيث يبدأ بالأفعال المجرة ثم المزيدة، وبعد الانتهاء من الأفعال يرتب الأسماء.

والملاحظ أن منهجية الترتيب الداخلي في المعجم الوسيط سارت على طريقة الترتيب بالاشتراك. إذ من خلال استقراءنا عدة مداخل معجمية اتضح أن المعجم يورد جميع دلالات الكلمة تحت مدخل واحد دون أن يفرد لكل دلالة مدخلا خاصاً بها. وهذا ما يظهر من خلال عدة أمثلة، منها على سبيل المثال، تعريف الكريك: "الكريك: الخشبة التي يدفع بها الخباز الأُرغفة ويجذبها (تركية). وأداة ذات خشبة طويلة تنتهي بسلاح من الحديد منبسط ومفلطح وعريض يحفر بها حفراً خفيفاً، وينقل بها التراب (مع). وآلة حديدية ترفع عجلة السيارة (محدثه)"(3). ومنها كذلك ما جاء في مادة (بان): "بان منه وعنه بينا وبيونا وبيونة: بعد وانفصل، ويقال بانّت المرأة عن زوجها، ومنه انفصلت بطلاق: فهي بائن، والفتاة تزوجت، وفلان رحل والنخلة ونحوها: طالت طولاً ظاهراً والولد بالبائنة بيونا انفرد بها واختص، والشيء بياناً: ظهر واتضح، والشيء أوضحه

1- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط ، مادة: (سعد)

2- المرجع نفسه، مادة: (سفر)

3- المرجع نفسه، مادة: (كرك)

وأفصح عنه، فهو بائن وبين، والشيء بينا فصله وقطعه، ويقال بان صاحبه: فارقه وهجره فهو بائن⁽¹⁾.

يظهر من خلال هذه النماذج، وغيرها طريقة الترتيب بالاشتراك التي اعتمدها المعجم الوسيط في ترتيب مداخله المعجمية. وقد تحدث محمد رشاد الحمزاوي عن نقائص هذا النوع من الترتيب، حيث علّق على مثال (الكريك) ومادة (بان) بقوله: "اعتبار معنى الكريك موجودا في كل المعاني الثانوية الأخرى، وليس ذلك واضحا، حيث لا يوجد ربط معنوي واحد بين معاني الآلات المختلفة التي لها وظائف ومعان متباينة، لأنها مأخوذة من لغات مختلفة، ولقد خلطت الطريقة بينها كأن معناها الأساسي واحد، كذلك الخلط بين سياقات لغوية مختلفة في المستوى الدلالي والنحوي، مما لا يساعد المتعلم على إدراك مختلف التراكيب والسياقات لاستخراج مختلف المعاني، كما أن هناك خلطا بين فترات مختلفة من اللغة، فلا نعلم متى استعملت هذه المعاني، وكيف تطورت"⁽²⁾.

لقد عكست مظاهر التجديد في المعجم العربي الحديث مدى التطور الذي وصلت إليه المعاجم العربية، ومدى الحاجة إلى الاشتغال أكثر على الجوانب المتعلقة بالمادة والشرح والترتيب، لأنها تمثل أهم عناصر النظرية المعجمية، وأهم قضاياها النظرية والتطبيقية لذلك فإن مهمة المعجمية العربية تتمثل في إعادة قراءة هذه الجوانب القديمة الحديثة وفق مقتضيات العصر ومتطلباته. وهذا ما قصده إبراهيم مذكور في مقدمة المعجم الوسيط بقوله: "فجاء المعجم دقيقا في وضوح، غزيرا في يسر، يمت إلى الماضي بصلة وثيقة ويعبر عن الحاضر أصدق تعبير، ويبرهن أن باب الاجتهاد مفتوح في اللغة... وهو فوق هذا مجدد ومعاصر يضع ألفاظ القرن العشرين إلى جانب ألفاظ الجاهلية وصدر الإسلام ويهدم الحدود الزمانية والمكانية التي أقيمت خطأ بين عصور اللغة المختلفة"⁽³⁾.

¹ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط ، مادة: (بان)

² - الحمزاوي، محمد رشاد(1986): من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، ص:163

³ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، المقدمة، ص:24

خاتمة

قدّمنا في الباب الأول من البحث رؤية مقتضبة عن النشاط المعجمي العربي الحديث كان الهدف منها الوقوف عند بعض الجهود الفردية والجماعية التي أسهمت في تطوير المعجم العربي من خلال تطوير طرائق التأليف، والاهتمام بجوانب الجمع والوضع. فلا خلاف حول القيمة التاريخية للمعاجم العربية القديمة؛ فقد شهدت تنوعا في طرائق تأليفها كما شهدت موادها تنوعا من حيث الجمع والتصنيف. لكن تطور مفردات اللغة فرض على المعجميين العرب إنتاج معاجم متطورة في موادها، وفي ترتيبها وشرحها، وذلك تلبية لاحتياجات المجتمع، خاصة مع التطور العلمي، والانفتاح الثقافي الذي شهدته البلدان العربية في بداية القرن التاسع عشر. فقد تولد لدى المعجميين في العصر الحديث اقتناع راسخ بأن اللغة العربية في حاجة ماسة إلى معاجم مسايرة ومواكبة للتطور اللغوي. لذلك ظهرت الجهود الفردية والجماعية التي بذل فيها المعجميون مجهودات كبيرة من أجل تحقيق ما كانوا يطمحون إليه من مواكبة التطور اللغوي الحاصل وتسجيل ما استقرت عليه اللغة العربية الحديثة من ألفاظ وتعابير لغوية حديثة معتمدين في ذلك تقنيات الصناعة المعجمية الحديثة.

وقد استنتجنا من خلال دراسة نماذج من المعاجم العربية الحديثة أن غالبيتها تركز على تطوير الجوانب المعجمية المتعلقة بالمادة والشرح والترتيب. فمن حيث المادة حاولت المعاجم العربية الحديثة الجمع بين المداخل التراثية والمداخل الحديثة بوضع المصطلحات الجديدة والألفاظ المولدة والمحدثّة والمعرّبة والدخيلة إلى جانب الرصيد اللغوي القديم. وبهذه الطريقة استطاع المعجميون في العصر الحديث تحرير لغة المعجم من قيود نظرية الاحتجاج التي أوقفت تطور محتوى المعاجم العربية.

وبخصوص الشرح، لاحظنا أن المعاجم العربية الحديثة سعت إلى تيسيره، وضبطه وتنويع طرائقه، والاعتماد فيه على الشواهد اللغوية المناسبة. أما فيما يخص جانب الترتيب في المعاجم العربية الحديثة، فقد سار وفق منهجية مضبوطة في ترتيب المواد اللغوية. ففي الترتيب الخارجي، اعتمد الترتيب الألفبائي حسب تتابع أصول الكلمات

العربية. واعتمد في الترتيب الداخلي لمواد المعجم، على ترتيب الفعل قبل الاسم، والفعل المجرد قبل المزيد، واللازم قبل المتعدي، والثلاثي قبل الرباعي. كما رُتبت المعاني الحسية قبل العقلية، والحقيقية قبل المجازية. والأکید أن ما جعل معظم المعاجم العربية الحديثة تختار هذه المنهجية المضبوطة في الترتيب المعجمي، هو ما شهدته الترتيب في المعاجم العربية القديمة من اضطراب واضح، خاصة الترتيب الداخلي الذي عرف اختلافاً من معجم إلى آخر؛ حيث يُقدم معجم من المعاجم الاسم على الفعل أو يقدم المزيد على المجرد أو يقدم المعنى المجازي على الحقيقي، بينما قد يبدأ معجم آخر بالفعل المزيد قبل المجرد، أو بالرباعي قبل الثلاثي، وبالمعنى العقلي قبل الحسي.

وعليه، فبقدر ما عكست المنهجية المتبعة في تأليف المعجم العربي الحديث التطور الذي وصلت إليه مناهج التأليف المعجمي بقدر ما عكست كذلك هذه الجوانب حقيقة مهمة؛ وهي أن مؤلفي المعاجم العربية الحديثة ما يزالون يعتقدون أن النظرية المعجمية هي تأليف معاجم بقوائم من الألفاظ مرتبة ومعرفة بنوع من التعريف. فلا يعقل أن تكون النظرية المعجمية مقتصرة فقط على تطوير جوانب المادة والشرح والترتيب؛ لأنها بهذا المقاس ستكون بكل بساطة فناً صناعياً أو عملاً تطبيقياً، في حين أنها علم يجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية للمعجم، وعلم متشعب ومتعدد التخصصات يتجاوز دائرة اللغويين والمعجميين.

ولا أدل على قصر المعجميين العرب النظرية المعجمية على التأليف دون التنظير هو أن يكون طموح البحث المعجمي العربي تأليف معاجم عربية تمثل ثقافة العصر ولغته، وتستجيب للأهداف المتوخاة منها؛ العلمية والمعرفية والثقافية والحضارية. فهذه الأهداف تبقى مقبولة وطموحة، لكن أمر تحقيقها لا يحتاج فقط، إلى تطبيق مراحل الصناعة المعجمية، وإنما يحتاج كذلك إلى بناء النظرية المعجمية التي تتكامل مع النظريات اللسانية من أجل وضع الرؤى والمنهجيات المناسبة القادرة على تأصيل النظرية المعجمية العربية، وتأليف المعاجم التي تخدم اللغة العربية، وتساعد على أداء وظائفها العلمية والتقنية. لذلك فواقع التحديات اللغوية يخبرنا بحجم العمل الذي ينتظرنا لتحقيق ما نصبو إليه من أهداف وغايات."إن ما يعوزنا في المجال المعجمي أكثر مما

أنجز، والمؤجل في أسئلته أكثر بكثير من الذي سبق تناوله، ولذلك فأفق المعجمية واسع، والأبواب التي فتحتها في البحث المعجمي واللساني رحبة، وآفاق البحث فيها واعدة، وما قراءة التراث اللغوي قراءة جديدة إلا وجه من أوجه هذا النشاط الفكري، وضرب من ضروب الاجتهاد الذي لا يقفل، وسبيل من سبل المعرفة التي لا نهاية لأسرارها، ولا قرار لغرائبها وعجائبها"⁽¹⁾.

إن هذا التراث اللغوي، وهذا المؤجل سيكون محورا من بين محاور أخرى نتناولها بالدراسة والتحليل في الفصول القادمة من هذا البحث، وستكون كل النقاشات دائرة حول موضوع النظرية المعجمية العربية، ودورها في رسم معالم البحث المعجمي العربي وكيفية تناولها لقضايا المعجم العربي وإشكالياته.

¹ - يجيوي، عبد الرحمان (2014): المعجمية الحديثة وإعادة قراءة التراث اللغوي العربي، ص: 591

الباب الثاني

المعجم العربي في ضوء النظرية المعجمية

مدخل

ترك المعجميون العرب في مجال البحث المعجمي إرثا معجميا زاخرا بالمعاجم والدراسات المعجمية التي استطاعوا من خلالها إظهار أصالة المعجم العربي وهويته اللغوية، وإظهار خصوصياته الحضارية. إن الذي ميّز التأليف المعجمي العربي عن باقي التجارب المعجمية الأخرى، هو قدرته على رسم معالم النظرية المعجمية من خلال التفنن في طرائق جمع المادة اللغوية وتصنيفها وترتيبها، وتحليلها الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، مع وضع ضوابط نظرية لكل ذلك. لهذا كان المعجم العربي لدى العرب مجالا حيويا للتطبيق العملي للنظرية المعجمية المستنبطة من خصائص مفردات اللغة العربية، والمنسجمة مع النظرة الفلسفية للمعجميين القدماء الذين تمكنوا من تأليف العديد من المعاجم المحكمة بناء على ما وضعوه في مقدماتها من أسس نظرية وتطبيقية. وطبيعي أن يختلف الدارسون حول هذه النقطة المتعلقة بمسألة أين يُصنّف عمل المعجميين العرب القدماء؟ هل في الصناعة المعجمية أم في علم المعجم؟

إن تصنيف أعمال المعجميين العرب ضمن الصناعة المعجمية مبني على معطى حداثة النظرية المعجمية، وإسهام مختلف النظريات اللسانية في التأسيس النظري لهذا العلم الجديد من خلال وضع قواعد نظرية وأخرى تطبيقية، يتم بموجبها تطوير علم المعجم والصناعة المعجمية. وفي هذا الاتجاه عبّر محمد رشاد الحمزاوي عن حداثة النظرية المعجمية، واعتبرها علما من علوم اللسانيات الحديثة؛ حيث قال: "وهذا العلم (المعجمية) آخر ما ظهر في العلوم اللسانية الحديثة، لما توافر لها من آليات التنظير والتطبيق التي تستحق العناية"⁽¹⁾. وبما أن العرب وضعوا معاجمهم قبل أن يعرفوا النظرية المعجمية بمناهجها ونظرياتها اللسانية، فإن "الصناعة المعجمية عند العرب سبقت التنظير لهذه الصناعة؛ إذ كان همهم في بداية التأليف المعجمي جمع فصيح اللغة بين دفتي الكتاب لخدمة القرآن الكريم والتشريع، وهي غاية جعلت كل مصنف يبتدع وسيلته الخاصة لجمع اللغة، وترتيبها ترتيبا مختلفا أو متفقا مع سابقه أو لاحقيه، لأنه لم

¹ - الحمزاوي، محمد رشاد (2004): المعجمية مقارنة نظرية ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها، مركز النشر الجامعي، تونس، ص: 18

يكن بين أيديهم معايير منهجية موحدة لصناعة معجمية عربية⁽¹⁾. كما أن "المعاجم العربية القديمة التي وصلتنا لا تخضع في نهجها إلى المواصفات المنهجية والعلمية التي توفرها الدراسات اللغوية الحديثة خضوعاً وافياً، لذا فإننا نصنف هذه الجهود التي بين أيدينا في خانة الأعمال المعجمية التطبيقية، ونسـمي منشئها مؤلفي معاجم لا لسانيين معجميين بالمفهوم الحديث"⁽²⁾. فهذه الآراء تصنف التأليف المعجمي العربي في خانة الصناعة المعجمية لسببين: الأول، لأن المعاجم العربية لا تخضع لمواصفات النظريات اللسانية الحديثة. والثاني، لأن المعجميين القدماء لم يجدوا نظريات لسانية يستندون إليها في تأليف معاجمهم. وهنا نتساءل، هل من المنطقي والمعقول أن يكون كل هذا التراث الزاخر بالتأليف المعجمي دون نظرية معجمية أو تفكير معجمي؟ ألم تكن للمعجميين معايير تحدد اللغة التي يريدونها في معاجمهم حينما أرادوا جمع اللغة؟ ألم يصنف المعجميون العرب اللغة إلى أصناف (المقبولة والمهملة والمحظورة) بناء على خصائص الصوت والصرف والدلالة، ويستعملوا في هذا التصنيف مصطلحات معجمية، نحو: المقبول والغلط والمردود والمهمل؟ ألم يرتبوا مفردات اللغة في مداخل المعجم وفق نظام الجذر اللغوي، ويشرحوها وفق شروحات عديدة، ثم يقدموا لها تحليلاً صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً؟ كل هذه الدلائل تبين أن التراث المعجمي العربي زاخر بنوع من التنظير المعجمي الذي يحتاج إلى استنطاق نصوصه المعجمية قصد الكشف عن إرغاصات النظرية المعجمية فيها.

ويعتقد إبراهيم بن مراد أن تصنيف أعمال المعجميين العرب ضمن دائرة الصناعة المعجمية، يعود إلى اعتبار الدارسين النظرية المعجمية علماً حديثاً لاحقاً في الظهور للمعجمية التطبيقية، ويعود كذلك إلى أن الدراسات اللسانية الغربية الحديثة كانت تركز على دراسة النحو والتركيب بدل دراسة مكونات المعجم. يقول بن مراد: "إن القول بحداثة علم المعجمية مرده إلى النظر في اللغات الغربية، حيث غلب على دراستهم للغة وخاصة البنيوية والتوليديّة، الانطلاق من الجملة أي من التركيب باعتباره الوحدة اللغوية

¹- مرداوي، مجاهد عبد الكريم(2010): مناهج التأليف المعجمية عند العرب: معاجم المعاني والمفردات، دار الثقافة، ط1، عمان، الأردن ص:24

²- ابن حويلي، الأخضر ميداني (2009): المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية، ص:73

الأساسية إلى المفردة أو الوحدة المعجمية، فنزّل بذلك النحو في اللسانيات الحديثة المنزلة العليا، ونزل المعجم المنزلة الدنيا، ونُسب ما بينهما، أي المكون الصرفي والمكون الصوتي إلى النحو، بل نُسب المعجم نفسه إلى النحو وعُدَّ مكوناً من مكوناته، فهو تابع له وكأن النحو هو اللغة كلها⁽¹⁾. وهذه المكانة الاعتبارية التي يحظى بها النحو بالمقارنة مع مكانة المعجم، هي ما تتضح لنا من خلال قول بلومفيلد (Bloomfield): "إن المعجم في الواقع ذيل للنحو، وقائمة من الشواذ الأساسية، وهذا يتضح أكثر إذا اعتبرنا دلالات الوحدات المعجمية، إذ إن لكل منها دلالة قد أسندت إليها بحكم الاعتبار"⁽²⁾. كما نجد صدى هذه النظرية التي تصف المعجم بالقائمة في درسنا العربي المعاصر من خلال حديث تمام حسام عن "غياب النظام عن المعجم، وافتقاده للعلاقات العضوية بين كلماته وعدم صلاحيته للجدولة"⁽³⁾.

فهذا كله مخالف لما عرفه البحث اللغوي في اللغة العربية؛ لأن الاهتمام بالمعجم فيها سابق للاهتمام به في اللغات الأوروبية بتسعة قرون. كما كان المعجم في الدراسات العربية مستقلاً عن النحو؛ أي إن المعجم في العربية لم يكن ذيلاً للنحو ولا فرعاً من فروعها، ولم يكن مفهوم المعجم في العربية محصوراً في المعجم المدون الذي ارتبط في أذهان المحدثين بمفهوم القائمة، بل إنه كان علماً قائماً على نظرية المفردات أو الوحدات المعجمية الدالة التي تعتبر موضوعه الأساس.

والخلاصة أن النظرية المعجمية -على نحو ما سنبينه في هذا الباب- مبحث قديم في البحث المعجمي العربي، وقد بدأت معالمه في القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي) مع الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) "الذي كان ذا رؤية لسانية شاملة لنظم اللغة العربية أصواتاً وصرفاً ونحواً ومعجماً، وأما دوره في وضع المعجمية العربية، فيُستخلص من كتاب العين، وخاصة من مقدمته، وقد كان كتاب العين نفسه تطبيقاً لتلك النظرية"⁽⁴⁾.

¹ - بن مراد، إبراهيم (1997): مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، ص:10

² - L. Bloomfield (1984) : Language, the university of Chicago, press, p :274

³ - حسان، تمام (2006): اللغة العربية معناها ومبناها، دار عالم الكتب، ط5، القاهرة، مصر، ص: 314 و315

⁴ - بن مراد، إبراهيم (1997): مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، ص: 11 و12

يتضح -إذاً- أن موضوع النظرية المعجمية ما يزال يثير الكثير من النقاشات بين الباحثين في الحقل المعجمي، خاصة النقاش الدائر حول قضية تأصيل النظرية المعجمية العربية في التراث اللغوي القديم، وقضية كيفية إعادة قراءة معطيات الموروث المعجمي القديم، وتطوير مستوياته وجوانبه، ودمجها في إطار البحث المعجمي الحديث.

بناءً على هذه القضايا المعجمية المطروحة للنقاش، سنبحث - في هذا الباب- عن معالم النظرية المعجمية في الموروث المعجمي القديم من خلال استقراء مقدمات المعاجم العربية القديمة، واستعراض مختلف عناصر الصناعة المعجمية القديمة، كما نتتبع تطور النظرية المعجمية العربية وفق التطور العلمي الحديث من خلال دراسة مكوناتها الأساسية وإبراز خصائصها المعجمية الحديثة، ثم النظر في أوجه تطبيق تلك الخصائص الجديدة على المعجم العربي الحديث قصد تطوير المعاجم العربية، وجعلها مواكبة لروح العصر وقادرة على مواجهة تحديات المرحلة العلمية والتقنية.

الفصل الأول

معالم النظرية المعجمية في التراث اللغوي

تمهيد

إن البحث عن معالم النظرية المعجمية العربية في التراث اللغوي يعتبر مسألة ذات صعوبة بالغة، نظرا لثلاثة أسباب:

أ- الأول: عدم وجود نصوص معجمية تنظيرية في تراثنا المعجمي، ما عدا تلك المقدمات المعجمية التي يَفْتَتَحُ بها المؤلف معجمه، ويُبَيِّنُ فيها منهجه في التعامل مع المادة المعجمية والترتيب والشرح، ويشرح فيها دواعي التأليف، وسبب اختيار اسم معين لمعجمه. وهذا الأمر شكّل بالفعل مشكلة وتحديا قائما أمام الدارسين في بحثهم عن النظرية المعجمية في المعجم العربي القديم.

ب- الثاني: صعوبة منهج دراسة هذه المعاجم، وطريقة استقراء النظرية المعجمية منها، واستنباط أسسها. هل نعتمد على منهج الوصف والتحليل في قراءة المعطيات اللغوية أم نعتمد على منهج التفسير والتأويل؟ ثم هل نقرأ مقدمات المعاجم القديمة بناء على معطيات النظرية المعجمية الحديثة أم نقرأها بناء على معطيات الصناعة المعجمية القديمة؟

ج- الثالث: صعوبة ما نعثر عليه في هذه المعاجم، وما نقف عليه من تصورات ومفاهيم ونتائج. إلى أي حد سيكون كل ذلك خاضعا لمبادئ النظرية؟ التي من أساسياتها النظام الذي تحاول كل النظريات العلمية تقديم فروض على وجوده، والبرهنة عليه من خلال كشف عناصره وخصائصه؛ لأن النظام يقوم على العناصر الثابتة التي تتكرر كلما خضع هذا النظام للتجربة. يقول محمد عبد الدايم عن علاقة النظرية بالنظام في المعجم "فالحديث عن النظرية يستلزم التسليم بقيام النظام؛ إذ ليست النظرية إلا تلك الفروض التي يقدمها العلماء لتحديد نظام ما أو وصفه أو تفسيره، وليس ثمة نظرية للمعجم ما لم يكن هناك نظام له، ويعني ذلك ببساطة أن محاولات البحث عن النظرية في المعجم لا تتم على نحو كامل وناضج ما لم تصدر عن وعي دقيق بأبعاد النظام الذي تقوم عليه النظرية ضبطا له ووصفا وبيانا وتفسيراً"⁽¹⁾.

¹ - عبد الدايم، محمد عبد العزيز (2006): النظرية اللغوية في التراث العربي، ص: 249

يتضح من خلال هذا الكلام أن البنية والنظرية والمنهج من العناصر المتصلة بالنظرية المعجمية، وهي من الركائز الأساس التي تقوم عليها أي نظرية كيفما كانت لذلك كان من بين التساؤلات التي كان المعجميون يحاولون الإجابة عنها في دراساتهم للمعجم العربي هي: هل ثمة بنية للمعجم العربي ونظام لمفرداته؟ وهل هناك نظرية تقوم برصد هذا النظام؟

وانطلاقاً من أهمية معرفة طبيعة التفكير المعجمي لدى المعجميين القدماء، فإننا نحاول في هذا الفصل الأول، دراسة ما قدّمه اللغويون العرب القدماء من تصورات تتصل بكلّ من جمع المادة المعجمية وتصنيفها وترتيبها وتحليلها الدلالي؛ أي البحث في مختلف معالم النظرية المعجمية العربية في التراث المعجمي من خلال تحليل النصوص المعجمية الواردة في مقدمات المعاجم العربية القديمة والكشف فيها عن مختلف العناصر النظرية والتطبيقية التي اعتمدها كل معجمي في صناعة معجمه.

1- بذور النظرية المعجمية في المعاجم العربية القديمة

1-1- الفكر المعجمي في مقدمات المعاجم العربية: دراسة وتحليل

من المؤكد أن محاولة استقراء العمق النظري للنظرية المعجمية العربية تستوجب العودة إلى أهم مرحلة من مراحل المعجم العربي، وهي مرحلة المعاجم الأولى، نظراً لما شكلته هذه المرحلة من دلالة عميقة تمثلت في محاولة التفكير في المنهجية الصحيحة لأنجاز أول معجم لغوي يحاول الإحاطة بمفردات اللغة العربية، ويحاول التأسيس النظري والمنهجي للعمل المعجمي من العمق، بشكل يضمن استمرارية الإنتاج المعجمي، واستمرارية تطور اللغة العربية.

ولما كانت مسألة الوقوف عند الخلفية النظرية التي قادت المعجميين إلى وضع معاجمهم اللغوية مهمة في استيعاب خصائص التجربة المعجمية القديمة، فإنه كان من اللازم الانطلاق من التصور النظري الأولي الذي وضعه الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه (العين) قصد استقراء الأسس المعجمية التي سطرّها في مقدمة معجمه، لأن الوقوف عند التصور المنهجي الخليلي يعد مفتاحاً لفهم منطلقات النظرية المعجمية

العربية. كما أن تحليل جوانب نظرية الخليل المعجمية من شأنه أن يضعنا أمام الآفاق المعجمية التي فتحها معجم (العين) للمعاجم العربية التي أتت من بعده، والتي عرفت تطوراً ملحوظاً في مناهج تصنيفها، مما يعكس نجاعة الأسس التي بُني عليها التفكير المعجمي العربي منذ نشأته.

1-1-1- مقدمة كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي

لم يكن وضع أول معجم لغوي محكم يضم مفردات اللغة العربية أمراً سهلاً ولا مألوفاً في البيئة المعجمية العربية القديمة؛ حيث لم تكن في المرحلة الأولى لبداية التأليف المعجمي سوى نماذج من الكتب والرسائل اللغوية المتفرقة. لذلك فقد شكّل تصنيف أول معجم للغة العربية في تلك المرحلة تحدياً كبيراً بالنسبة للخليل بن أحمد الفراهيدي، لما تطلبه منه من جهد علمي فريد وتفكير مضبوط، مكّنه في الأخير من تطبيق فكره اللغوي والعلمي في معجمه، وأعاناه على وضع الأنساق النظرية والمنهجية التي استطاع بها مقارنة المنظومة اللغوية برمتها، والإحاطة الشاملة بالتراث اللغوي المتنوع. كما أنه "لم يكن إنجاز أول مقدمة لأول معجم عربي بالأمر الهين، لما يحيط بها من مخاطرة ولكونها إما أن تشق الطريق لإبداع جديد، أو أن تستمر في خط ما أُلّف من محاولات لغوية شبه معجمية، ولاشك أن الخليل بن أحمد الفراهيدي كان واعياً بما يريد الإقدام عليه، لشعوره بأنه مبتكر ومجدد لذا نجده يتصدى لهذه الريادة، لا لكي يضع مقدمة توضيحية أو تفسيرية، بل ليرسم الخطوط العامة لنظرية معجمية جديدة"⁽¹⁾.

بناءً على ذلك، فقد شكّل معجم (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) في القرن الثاني الهجري بداية التأسيس الفعلي للتفكير المعجمي. وهذا ما عبّر عنه محمد رشاد الحمزاوي بالقول: "إنه أول من بادر في تاريخ الثقافة الإنسانية العامة إلى اقتحام مصاعب تلك المغامرة الرامية إلى سبر كنه الخطاب الإنساني من منطلق عربي

¹ - أبو العزم، عبد الغني (2007): مقدمات المعاجم العربية القديمة، رؤية معجمية أم مذهبية؟ مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، منشورات مؤسسة عبد الغني للنشر، العدد: 6، يناير، الرباط، المغرب، ص: 24

سخرت فيه العربية لتكون مثالا به يقاس، وعلى شواهدا يقنن، وينتظم في نطاق نظرية معجمية عربية دولية شاملة⁽¹⁾.

لقد انطلق الخليل في مقدمته من الأساس الصوتي لبناء نظريته المعجمية، وقد اعتبر الحروف العربية "مدار كلام العرب وألفاظهم، فلا يخرج منها منه شيء"⁽²⁾. لكنه لم يكن ليقنتع بترتيبها الألفبائي المتعارف عليه، لأنه لن يسعفه في تصوره الذي أراد تطبيقه واعتماده في معجمه. لذلك نجده يبعد الألف وما تلاه من حروف. وبعد تأمل في أصوات اللغة العربية، ومن منطلق العلم بها، اهتدى الخليل إلى طريقة جديدة في ترتيب حروف العربية لم تعهدها العربية من قبل معتمدا في ذلك على خبرته في تذوق الأصوات والحروف العربية. فقد عرض حروف الهجاء على أعضاء جهاز النطق لديه، وقاسها حرفا حرفا، فعرف مدارجها وأحيازها ورأى أنها تبدأ من أقصى الحلق صاعدة إلى الأعلى حتى الشفتين، ثم جعل الحروف في مجموعات بناء على ما بين كل مجموعة من تقارب وتشابه. فجاء ترتيب الحروف عند الخليل على النحو التالي: "(العين والحاء والهاء). فهذه ثلاثة أحرف في حيز واحد، بعضها أرفع من بعض، ثم (الخاء والغين) في حيز واحد، وكلها حلقيّة، ثم (القاف والكاف) لهويتان والكاف أرفع، ثم (الجيم والشين والضاد) في حيز واحد، ثم (الصاد والسين والزاي) في حيز واحد، ثم (الطاء والذال والتاء) في حيز واحد، ثم (الظاء والذال والتاء) في حيز واحد، ثم (الراء واللام والنون) في حيز واحد، ثم (الفاء والباء والميم) في حيز واحد، ثم (الألف والواو والياء) في حيز واحد، و(الهمزة) في الهواء لم يكن لها حيز تنسب إليه"⁽³⁾.

يتضح من هذا التفصيل أن الخليل وزّع حروف اللغة العربية على مخارجها ونسب كلا منها إلى حيز معين في جهاز النطق. لكنه لم يفعل ذلك مع الألف والياء والواو والهمزة؛ حيث لم يربط هذه الحروف بمخرج من المخارج، ولم ينسبها إلى أي من الأحياز، وإنما نسبها إلى الهواء. وفي ذلك يقول الخليل: "في العربية تسعة وعشرون

¹ - الحمزاوي، محمد رشاد (1989): النظريات المعجمية وسبلها إلى الإحاطة بالخطاب العربي، ص: 20.
² - الفراهيدي، الخليل بن أحمد : كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السمراني، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق (1980م) ج: 1، المقدمة، ص: 47.
³ - المصدر نفسه، ص: 57 و 58.

حرفاً صحاحاً لها أحياز ومدارج، وأربعة أحرف جوف، وهي: الواو، والياء، والألف اللينة والهمزة وسميت جوفاً لأنها تخرج من الجوف، فلا تقع على مدرجة من مدارج اللسان ولا مدارج الحلق، ولا من مدرج اللهاة، وإنما هي هالوية في الهواء، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف"⁽¹⁾.

وقد بدأ الخليل بحرف (العين) في ترتيب كتابه من دون الألف وما سواها من أصوات الحلق، لأنه "لا يمكن أن يبتدئ التأليف من أول (ا ب ت ث) وهو الألف، لأن الألف حرف معتل، فلما قاتته الحرف الأول كرهه الابتداء بالحرف الثاني، وهو الباء. إلا بعد حجة واستقصاء النظر فدبر وتتنظر إلى الحروف كلها، وذاقها فوجد مخرج الكلام كله من الحلق، فصير أولها بالابتداء، فوجد العين أدخل الحروف في الحلق فجعلها أول الكتاب، ثم ما قُرب منها الأرفع فالأرفع، حتى أتى على آخرها وهو الميم"⁽²⁾.

بهذه التعليقات الصوتية، يمكن القول إن الخليل لم يكن يحاول فقط تأسيس نظرية معجمه، بل إنه كان أيضاً يحاول وضع الأسس الأولى لنظرية الأصوات العربية انطلاقاً من معرفته العميقة بها. أي إنه لم يكن همه فقط حصر ألفاظ اللغة العربية، ومعرفة المستعمل منها والمهم، بل إنه كان يسعى أيضاً إلى وضع نظرية علمية نابغة من أصوات اللغة العربية ليؤسس بها نظام المعجم العربي. لذلك يعتبر الأساس الصوتي المدخل المحوري في نظرية الخليل المعجمية. وقد شرح محمد يوسف حبلى خصوصية نظرية الخليل بالقول: "إن هذه الرؤية النظرية كانت لها خلفية ذات بعد شمولي، تسعى للإحاطة بمفردات اللغة العربية في كلياتها. كما أن الخليل لم يكن يروم من وراء دراسة الحروف العربية دراسة صوتية استغلال ثقافته الصوتية للتوغل والتعمق من أجل إنجاز دراسة خاصة بالأصوات، بل كان همه هو كيفية التوصل لمعالجة إشكالية وضع نظام خاص بالمعجم العربي في محاولة جادة وهادفة لفهم أسرار البنية المعجمية للمفردة العربية، أو التعرف على خصائصها التركيبية أو نسيجها الصوتي"⁽³⁾.

¹ - الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، المقدمة، ص: 57.

² - المصدر نفسه، ص: 47.

³ - حبلى، محمد يوسف (1992): نظرية الخليل المعجمية، دار الثقافة العربية، ط1، القاهرة، مصر، ص: 31.

ولم يتوقف الخليل عند رصد مخارج الحروف، وتحديد أحيازها، بل إنه قام كذلك باستقصاء أبنية الكلام عند العرب، فوجد أن البنية الصرفية الأصلية للكلمة العربية لا تقل عن حرفين اثنين ولا تزيد عن خمسة أحرف؛ "فكلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي. فالثنائي على حرفين، نحو: قَدْ وَلَمْ والثلاثي من الأفعال، نحو قولك: ضَرَبَ وَحَرَجَ، ومن الأسماء، نحو: عَمَرُ وَجَمَلُ والرباعي من الأفعال، نحو: دَحْرَجَ وَقَرَطَسَ، ومن الأسماء، نحو: عَبَقَرُ وَعَقْرَبُ والخماسي من الأفعال، نحو: اسْحَنُكْ وَأَفْشَعَرَّ، ومن الأسماء، نحو: سَفَرَجَلُ وَهَمَرَجَلُ"⁽¹⁾ أما ما زاد عن ذلك، فلا علاقة له بالحروف الأصول للغة العربية وإنما هو زائد فيها يقول الخليل الفراهيدي: "وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف. فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنها زائدة في البناء، وليست من أصل الكلمة، مثل عنكبوت، فأصلها عَنُكَبٌ"⁽²⁾.

يظهر أن الخليل حصر البنية الصغرى للكلمة العربية في حرفين والبنية الكبرى في خمسة أحرف. وهذه الخاصية مهمة بالنسبة لعمله المعجمي؛ لأنها تحصر عدد الصوامت الأصول المكونة للجزر في اللغة العربية. وعلى الرغم من تحدث الخليل عن الجذور الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية، فإننا نجد معظم أبنية الكلام في اللغة العربية تكاد تنحصر في الجزر الثلاثي، وذلك لعدة قرائن قدّمها الخليل بنفسه في مقدمته. فالقرينة الأولى، هي أن الاسم كما يقول: "لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يُبتدأ به وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليها، فهذه ثلاثة أحرف مثل سَعْدُ وَعُمَرُ ونحوهما من الأسماء"⁽³⁾ والقرينة الثانية، هي "أن الكلمات الثنائية أكثرها حروف، مثل: (قد ولم وهل ولو) التي تتصرف فقط على وجهين وغالبا ما يضيف اللغويون حرفا ثالثا عن طريق التضعيف ليسهل التعامل معها، مثل قولهم (هذه لَوُ حَسَنَةُ الْكِتَابَةِ) أو أنها أسماء لفظها على حرفين وتماها على ثلاثة أحرف، نحو: (يد ودم وفم) التي أصلها: (يَدَيَّ وَدَمَيَّ

¹ - الفراهيدي الخليل بن أحمد: كتاب العين: ج 1، المقدمة، ص: 48.

² - المصدر نفسه، ص: 49.

³ - المصدر نفسه، ص: 49.

وَفَوْهٌ⁽¹⁾ والقريئة الثالثة، هي أن "الكلمات الثنائية تتصرف على وجهين نحو: (قد ودَقْ وشَدَّ ودَشْ) والكلمات الثلاثية، تتصرف على ستة أوجه وتسمى مسدوسة. والكلمات الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجهاً، يكتب مستعملها ويلغى مهملها، وذلك نحو: عقرب وعقبر وبرقع. والكلمات الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجهاً يستعمل أقله ويلغى أكثره"⁽²⁾. يتضح من خلال هذه القرائن أن الجذر الثلاثي أكثر الجذور استعمالاً في اللغة العربية، وأن الرباعي والخماسي أكثره مهمل، وغير مستعمل بكثرة.

ولم تكن نظرية الخليل المعجمية منحصرة فقط في إبراز الجانب الصوتي والصرفي للمفردات المعجمية بل إن نظريته امتدت كذلك إلى إبراز جانب فريد في المفردة، وهو الجانب الدلالي. فالخليل يدرك تمام الإدراك أن البنية اللغوية بمكوناتها الصوتية والصرفية غير كافية لوحدها لتكوين المفردة اللغوية. لذلك رأى أنه لا بد من اقتران المكون الصوتي والصرفي بوجه ثالث، وهو الوجه الدلالي الذي يمثل محتوى المفردة الدلالي. فكان رابط الاقتران الثلاثي بين الصوت والصرف والدلالة يتجسد عند الخليل في تقليب أحرف الكلمة على أوجه بنيتها الصرفية ليس لمعرفة عدد المفردات في كل بنية فقط، وإنما لمعرفة المستعمل والمهمل منها. أي إن الخليل لم يكن قصده من وراء الاعتماد على نظام (التقليبات) إحصاء مفردات اللغة العربية إحصاء رياضياً محضاً، بل كان قصده معالجة الألفاظ العربية في شموليتها وخصوصيتها في نطاق أهداف واضحة الدلالة، أي حصرها حصراً دلالياً للوصول لما هو مستعمل ومهمل منها.

فحسب الخليل، كل جذر صوتي ولو توافرت فيه الخاصية الصرفية، ليس ذا قيمة ما لم يصير (جذعاً)، أي مفردة لغوية قائمة في الاستعمال اللغوي. أي لها امتداد في استعمال أفراد الجماعة اللغوية وتحمل مغزى معجمياً. فهذه الخاصية تعتبر جد مهمة في تمييز المنجز (المستعمل) وغير المنجز (المهمل) من الأبنية الصوتية الصامتة. والغاية من ذلك حصر كلام العرب، حتى لا يخرج منه شيء عن دائرة استقصاء اللغة.

¹ - الفراهيدي الخليل بن أحمد: كتاب العين: ج 1، المقدمة، ص: 50

² - المصدر نفسه، المقدمة، ص: 59

يقول عبد العزيز الدايم عن ثنائية المستعمل والمهمل عند الخليل: "والحقيقة أن جمع الخليل بين المستعمل والمهمل بناء على البنية الصوتية والصرفية يكشف عن تصور خاص للكلمة العربية يتمثل في أنه يريد في معجمه الجمع بين تفسير البنية الصوتية والدلالية للكلمات. والحق أن المهمل عند الخليل نوعان: مهمل استعمالاً، وهو الذي اكتفى العرب بغيره دون أن يكون ثمة مانع من استخدامه، والمحذور صوتياً، وهو ما يمكن التمثيل له بامتناع ائتلاف العين مع الحاء، واجتماع بعض الحروف، مثل: د عشوة وجلاهين⁽¹⁾.

لقد تمكن الخليل من دمج الأنظمة الصوتية والصرفية والدلالية في نظريته المعجمية للوصول إلى الأهداف المسطرة والنتائج المنتظرة، والمتمثلة في رصد كمية هائلة من المفردات اللغوية ومعرفة المستعمل والمهمل منها. وبذلك تكون المنهجية المعجمية التي اعتمدها الخليل من منطلق الأنظمة الصرفية والصوتية والدلالية قد مكنته من استخلاص مفاهيم وتطبيقات معجمية أهمها:

- 1- الاعتماد على الترتيب الصوتي العام للمعجم؛ حيث خصص الخليل لكل حرف من حروف الهجاء كتاباً داخل المعجم بحسب مخرج الحرف من الحلق إلى الشفتين.
 - 2- اعتماد مفهوم البنى؛ حيث يضم كل حرف من حروف الهجاء أبواباً للبنى الثنائية (الصحيحة، والمضعفة) والبنى الثلاثية (الصحيحة، والمعتلة، واللفيفة) والبنى الرباعية (الصحيحة) والبنى الخماسية (الصحيحة) والبنى الرباعية والخماسية (المعتلة).
 - 3- اعتماد مفهوم التقليبات؛ حيث كان الخليل يأخذ داخل كل باب الحرف فيركبه مع الحرف الذي يليه مع تنقل موضع الحرف مع كل بنية من الأبنية. فمثلاً في باب الثنائي يركب العين مع الحاء، ثم العين مع الهاء، ثم العين مع الغين، وهكذا إلى آخر حرف.
- لقد شكلت هذه المنهجية المعجمية المشبعة بالفكر النظري والتطبيقي المدخل العملي لإنجاز أول معجم عربي مبني على تفكير معجمي قائم على الإحصاء الرياضي، ومدعم بالفكر اللغوي الذي استثمر فيه الخليل علومًا مترابطة، نحو: علم الأصوات والصرف

¹ - عبد الدايم، محمد عبد العزيز (2007): جهات النظرية المعجمية في التراث العربي، مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، منشورات مؤسسة عبد الغني للنشر، ع6، الرباط، المغرب، ص: 242

والنحو. وبذلك يمكن القول، إن الخليل استطاع أن ينشئ نظرية معجمية تحكمت فيها رؤية معجمية نظرية ومنهجية لها ارتباط وثيق بطبيعة العمل المعجمي الذي كان الخليل يريده في معجمه، من حيث إحصاء المادة اللغوية، وتحديد أصنافها وطبيعتها وترتيبها وتفسيرها. كما كان لنظرية الخليل المعجمية تأثير بالغ وامتداد واسع في باقي المعاجم العربية التي أتت بعد معجمه (العين).

1-1-2- مقدمة جمهرة اللغة لابن دريد

يعتبر ابن دريد (ت321هـ) من أهم أعلام البحث المعجمي العربي القديم الذين طوّروا منهجية التأليف المعجمي من حيث الجمع والتصنيف والوضع. فقد قدّم في كتابه (جمهرة اللغة) نظرية منهجية متطورة عن نظرية الخليل، حاول فيها أن يكون معجمه ملائماً لعصره وميسراً على طالبيه ومستعمله. لذلك مثّل كتابه (الجمهرة) قفزة نوعية في تاريخ الصناعة المعجمية العربية، نظراً للنظام الجديد الذي سطره في معجمه. فقد استطاع بفضل نظريته المعجمية تغيير بعض الأسس المعجمية التي جاءت في نظرية الخليل. لذلك كانت لابن دريد بصمته البارزة في مجال صناعة المعجم العربي.

استهل ابن دريد كتابه (الجمهرة) بمقدمتين؛ عرض في الأولى، نظام ترتيب معجمه بالمقارنة مع المعاجم الأخرى، وعالج في الثانية، أهم القضايا التي يركز عليها كتابه. ومن خلال استقراءنا المقدمتين معاً، فإننا وجدنا أن ابن دريد أسس نظريته المعجمية بناء على الأسس الآتية:

أ- تسجيل الرصيد اللغوي الشائع

اهتم ابن دريد في مسألة جمع المادة اللغوية بإثبات الشائع من اللغة والآنبي والمستقر، وفي المقابل، عمل على إبعاد المهجور والحوشي والمستنكر والغريب عن معجمه. وهذا التركيز على اللغة الشائعة يظهر لنا من خلال إطلاقه اسم (الجمهرة) على كتابه؛ حيث يقول في المقدمة: "وإنما أعرناه هذا الاسم، لأننا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الوحشي المستنكر"⁽¹⁾. فقد أراد ابن دريد من وراء جمعه الألفاظ الشائعة

¹ ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان (1987م) ج1 المقدمة، ص:4.

والمألوفة بطريقة ميسرة، ومن وراء الابتعاد عن الحوشي المستنكر من الألفاظ أن يكون معجمه (الجمهرة) مختلفا عن معجم (العين) الذي حاول فيه الخليل حصر جميع ألفاظ اللغة وأدخل المهجور والغريب في صلب المواد المعجمية دون أن يفرق بينه وبين المستعمل. والأهمية البالغة نفسها التي أعطاها ابن دريد للغة الشائعة أعطاها كذلك المعرب والدخيل من الألفاظ، حيث إنه أوردتهما في معجمه، كما أنه أباح الاشتقاق منهما. ومن أمثلة ذلك ما جاء في مادة (بطط): "أما الطائر الذي يسمى البط فهو أعجمي معرب"⁽¹⁾. ومنها ما جاء كذلك في مادة (تكك): "التكة لا أحسبها عربية محضة ولا أحسبها إلا دخيلا وإن كانوا قد تكلموا بها قديما"⁽²⁾. ومنها ما ورد في مادة (قمقم) "القمقم: قنينة لماء الزهر ونحوه أو ما يستقى به، مصنوع من النحاس، وهي رومية أصلها كمكم، وليست فارسية"⁽³⁾. وعلى خلفية إدخال ابن دريد المعرب والدخيل إلى مداخل معجمه اتهمه بعض المعجميين بالوضع والخروج عن كلام العرب، منهم الأزهري الذي قال عنه: "وممن ألف في عصرنا الكتب، فوسم بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التي ليست لها أصول وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم أبو بكر بن الحسن بن دريد الأزدي، صاحب كتاب الجمهرة"⁽⁴⁾. واضح -إذا- أن الأزهري يدافع عن نظرية الصحة اللغوية في جمع اللغة، وقد اتضح ذلك من خلال رفضه تسجيل ابن دريد الألفاظ المعربة والدخيلة في معجمه (الجمهرة).

ب- الاعتماد على الترتيب الهجائي

عَوَّض ابن دريد الترتيب الصوتي الذي اتبعه الخليل في معجمه (العين) بالترتيب الهجائي. وتتجلى أهمية هذا التصور النظري الجديد الذي اعتمده ابن دريد في ترتيب معجمه من خلال قوله: "إن الحروف المعجمية كانت بالقلوب أعلق وبالأسماع أنفذ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة، وطالبها من هذه الجهة بعيدا عن الحيرة مشفيا على

¹ - ابن دريد: جمهرة اللغة، مادة: (بطط)

² - المصدر نفسه، مادة: (تكك)

³ - المصدر نفسه، مادة: (قمقم)

⁴ - الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تح: عبد السلام هارون، مراجعة محمد النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة ط1، القاهرة (1964م) المقدمة، ص: 31

المراد"⁽¹⁾. نفهم من كلام ابن دريد أنه أراد الاعتماد على الترتيب الهجائي؛ لأنه ترتيب مشهور، وفي تناول العامة كما الخاصة. وبهذه الطريقة يكون ابن دريد قد خالف جزءا مهما من نظرية الخليل في معجمه (العين) التي اعتمد فيها على طريقة الترتيب الصوتي فهذه الطريقة بالنسبة لابن دريد طريقة متعبة، لأنها لا تساعد الباحث على الاهتداء إلى مظان الألفاظ إلا بعد جهد كبير. يقول ابن دريد عن صعوبة منهجية الترتيب لدى الخليل "وقد ألف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي كتاب العين، فأتعب من تصدى لغايته، وعنى من سما إلى نهايته، فالمنصف له بالغلب معترف، والمعاند متكلف، وكل من بعده له تبع أقر بذلك أم جدد، ولكنه - رحمه الله - ألف كتابا مشاكلا لثقوب فهمه وذكاء فطنته، وحدة أذهان أهل دهره"⁽²⁾. يبدو من هذا القول، أن ابن دريد لم يشرع في تأليف معجمه إلا بعدما تكونت لديه تصورات نظرية حديثة في ضوء تجربة الخليل في معجم (العين) حيث مكنته تلك التصورات المعجمية الجديدة من تأسيس نظريته المعجمية على قاعدة "الابتداء بذكر الحروف المعجمية التي هي أصل تفرع منها جميع كلام العرب وعليها مدار تأليفه، وإليها مآل أبنيته، وبها معرفة مقاربه من متباينه، ومنقاده من جامحه"⁽³⁾. فقد اختار ابن دريد بناء نظريته المعجمية على أساس الترتيب الهجائي للحروف العربية، لأنه يساعد المتكلم على معرفة كلام العرب بسهولة بخلاف ترتيب سلفه الخليل الذي يتميز بالصعوبة والمشقة، على الرغم من أهميته العلمية في معرفة مخارج الحروف العربية.

(ج)- الاعتماد على الأبنية والتقاليب

لئن كان ابن دريد قد اتبع طريقة أسهل في ترتيب حروف معجمه، إلا أنه في تقسيم مواد معجمه اعتمد على الأبنية التي تقع تحت كل منها الحروف على الترتيب الهجائي على أن تجيء كل مادة مع تقليباتها المستعملة. وقد اقتضى نظام التقليلات عند ابن دريد أن يبدأ في كل باب بالحرف الذي يلي الحرف المخصص له الباب. فباب حرف (الخاء) مثلا، نجده يبدأ (بالخاء والذال) ف(الخاء والذال) ف(الخاء والراء) لأن الخاء والأحرف

¹- ابن دريد: جمهرة اللغة، المقدمة، ص:3

²- المصدر نفسه، المقدمة، ص:3

³- المصدر نفسه، المقدمة، ص:3

التي تسبقها كان قد مر ذكرها في الأبواب السابقة. وهكذا يجب على طالب مواد معجم ابن دريد أن ينظر إلى أول حروفها ترتيباً سواء أكان ذلك الحرف في أول المادة أو في وسطها أو آخرها. فمادة (ر ج ع) تطلب في الجيم لأن الجيم أسبق من الراء في الترتيب الهجائي. وعن نظام الأبنية، يقول ابن دريد في مقدمته: "فمن نظر في كتابنا هذا فأنثر التماس حرف ثنائي فيبدأ بالهمزة والباء... وأما الثلاثي فإنا بدأنا بالسالم، ومن أراد بناء يلحق بالثلاثي بحرف من الحروف الزوائد، فإنا قد أفردنا له باباً في آخر الثلاثي، أما الرباعي فإن أبوابه مجمهرة، ثم جعلنا ما لحق بالرباعي بحرف من الزوائد أبواباً، مثل كوثر. أما الخماسي، فنبوب له أبواباً لم تحوج فيه إلى طلب لقرب تناولها، وكذلك الملحق بالسداسي بحرف من الزوائد، وجمعنا النوادر في باب اشتمل عليها، وسميناه النوادر لقلة ما جاء على وزن ألفاظها، على أن الغينا المستنكر واستعملنا المعروف"⁽¹⁾.

وعلى الرغم من اتخاذ نظرية ابن دريد المعجمية منحى مغايراً لنظرية الخليل من خلال اعتمادها منهجية النظام الهجائي فإنها ارتبطت بشكل من الأشكال بنظام الأبنية والتقليبات الذي اعتمده الخليل في معجم (العين) مما يوضح امتداد نظرية الخليل المعجمية وتأثيرها على التفكير المعجمي العربي. لذلك نجد ابن دريد لم ينكر فضل السبق للخليل في مجال التأليف المعجمي؛ حيث يقول في مقدمة الجمهرة: "ولم أجز في إنشاء هذا الكتاب إلى الإزراء في علمائنا ولا الطعن في أسلافنا... وإنما على مثالهم نحتذي"⁽²⁾.

إن المطلع على مقدمة كتاب الجمهرة يدرك أن ابن دريد لم يقتصر فقط في مقدمته على تفسير منهجه في التأليف المعجمي، بل إنه عمل كذلك على تقديم آرائه حول بعض القضايا الصوتية والصرفية. منها على سبيل المثال، إشارته إلى بعض الحروف التي لا توجد إلا في اللغة العربية، نحو: (الحاء والظاء). يقول ابن دريد: "حرفان مختص بهما العرب دون الخلق، وهما الحاء والظاء، وزعم آخرون أن الحاء في السريانية والعبرانية والحبشية كثيرة، وأن الظاء وحدها مقصورة على العرب، ومنها ستة أحرف للعرب

¹ - ابن دريد: جمهرة اللغة، المقدمة، ص: 3 و 4

² - المصدر نفسه، المقدمة، ص: 3

ولقليل من العجم وهن (العين والصاد والضاد والقاف والظاء والتاء) وما سوى ذلك فلخلق كلهم من العرب والعجم... وهذه الحروف تزيد على هذا إذا استعملت فيها حروف لا تتكلم بها العرب إلا ضرورة، فإذا اضطروا إليها حوّلوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من خارجها، فمن تلك الحروف الحرف الذي بين (الباء والفاء) مثل (بور) إذا اضطروا إليه قالوا (فور) ومثل الحرف الذي بين الجيم والكاف مثل (جمل) إذا اضطروا قالوا (كمل)⁽¹⁾. كما تحدث ابن دريد في مقدمة معجمه الثانية عن (صفات الحروف وأجناسها والحروف المذقة ومخارج الحروف وأجناسها وائتلافها ومعرفة الزوائد ومواقعها والفرقة بين العربي والعجمي)⁽²⁾.

الخلاصة أن تصور ابن دريد لمعجمه كان مبنيًا على نظرية مختلفة في الجمع، حيث اهتم بتسجيل الرصيد اللغوي الوظيفي والمستعمل. والقصد من وراء ذلك، هو جعل اللغة نامية ومتطورة وجعل المعجم العربي مسايرًا لعصره. كما أن تصور ابن دريد لمعجمه بُني على نظرية مغايرة لسلفه (الخليل) في الوضع، من خلال تعويض النظام الصوتي بالنظام الهجائي الذي يدركه الخاصة والعامة. فبهذه الإضافات المعجمية يكون ابن دريد قد وجّه دعوة صريحة إلى معاصريه بضرورة تطوير منهجية التأليف المعجمي. فهو لا يرى أن هناك معجمًا مثاليًا يصلح لكل الأزمنة والعصور، لكنه يرى أن هناك المعجم الميسر والمسائر لتطور العصر، والمتعدد الوظائف والمستويات اللغوية. كما يرى أنه من المفروض دائمًا أن يكون المعجم بعيدًا عن الحيرة والتعب والعناء، وأن يلبي متطلبات وحاجات المتكلمين. بمعنى أن تكون لغة المعجم مستعملة ومتداولة وقريبة من الشائع والمعروف، وهذا واضح من خلال تسمية كتابه (الجمهرة) واصطلاحه على المستعمل بالجمهور. هكذا ندرك جميعًا أن المعجم العربي أصبح مع ابن دريد أداة معرفية محكمة في صناعتها بما توفر لها من وسائل وآليات منهجية سهلت على الطالب إدراك منهج المعجم، ومكنته من الاستفادة من لغته المتنوعة.

¹ - ابن دريد: جمهرة اللغة، المقدمة، ص: 4 و 5
² - انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، المقدمة، ص: 6-10

بهذه المفاهيم النظرية والتصورات الجديدة التي جاءت في كتاب الجمهرة، يكون ابن دريد قد طوّر من جوانب نظرية الخليل المعجمية، وذلك بإعادة توظيفها توظيفاً جديداً بالاعتماد على الرصيد اللغوي المستعمل من كلام العرب، ثم العناية بتدوين المعرب والدخيل. لذلك فلا غرابة أن نجد مادة الجمهرة ماثورة في المعاجم العربية اللاحقة، نظراً لما قدّمه المعجم من إسهامات بارزة في مجال التأليف المعجمي العربي. بناءً على ذلك، فإننا نعتقد أن ابن دريد لم يكن مقلداً لنظرية الخليل في معجمه، وإنما كان متفرداً في بناء نظرية معجمه، وكان مبدعاً، خاصة في الجانب المتعلق بتطوير مادة المعجم العربي. والأكد أن نظريته التجديدية تتماشى مع أهداف المعجمية العربية الحديثة التي تسعى دائماً إلى جعل المعجم العربي مواكباً للغة العصر، وحافلاً بالأصناف اللغوية المختلفة.

1-1-3- معجم ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق الفارابي

يعتبر معجم (ديوان الأدب) لأبي إبراهيم إسحاق الفارابي (ت350هـ) من المعاجم العربية المهمة التي لم تحظ بالإشادة من لدن الدراسين العرب على الرغم مما حققه من نقلة نوعية في معالم النظرية المعجمية العربية، وعلى الرغم مما أحدثه من تغيير كبير في مجموعة من الأسس المعجمية النظرية والتطبيقية التي سارت عليها النظرية المعجمية انطلاقاً من معجم (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ). لذلك فقد مثّل معجم (ديوان الأدب) للفارابي مرحلة جديدة في تاريخ النظرية المعجمية، نظراً للتوجهات المعجمية الجديدة التي حملها هذا المعجم، ونظراً كذلك للتأثير البالغ الذي أحدثه في منهجية التأليف المعجمي التي خالفت فيها مجموعة من المعاجم العربية التي سبقته أو التي عاصرتة.

ومن خلال استقراءنا معطيات مقدمة المعجم استطعنا أن ندرك طبيعة المنهجية النظرية التي أسسها الفارابي في معجمه (ديوان الأدب) حيث وجدناها تتميز بالأهداف والأسس المعجمية الآتية:

(أ)- التفرد بمنهجية التأليف

لقد اختار الفارابي أن ينشئ منهجية معجمية جديدة في التأليف المعجمي لم يسبقه إليها أحد، ولن يتبع فيها أحدا. يقول الفارابي: "وقد أنشأت بتوفيق الله، وبه الحول والقوة في ذلك لجماعة المسلمين كتاباً عملت فيه عمل من طب لمن حب، مشتملاً على تأليف لم أسبق إليه، وسابقاً بتصنيف لم أراحم عليه⁽¹⁾."

إن الفارابي بهذا الكلام يؤكد تفرد في منهجية تأليف معجمه؛ إذ على الرغم من اطلاعه على مختلف منهجيات التأليف المتبعة في المؤلفات المعجمية التي سبقته أو عاصرتها، فإنه لم يختار أي واحدة منها، بل إنه عمل على انتقادها، وكأنه بذلك يلمح إلى أسباب عدم الاعتماد عليها، ويبين مسوغات التفكير في منهجية جديدة تلائم نظريته المعجمية. وفي هذا الصدد، يقول الفارابي: "وقد ألف السلف- رحمهم الله- في جمع هذا اللسان كتباً كثيرة تفاضلوا فيها، وقيدوا منه فيها ما قيدوا من موجز، وغير موجز، ومعتدل بين المذهبين من غير أن يأتوا عليه، ومحسن ما ألف فعمّ بنفعه، ومشير فيما صنف فخص به الطبقة العليا، ومقصر فيما جمع، فلم يغدُ بذلك أن عادهم في مذهبهم وهو شيء إلهي لا يتقصاه الإحصاء بأقصى مجهود، ولا يحاط به من ورائه باستفراغ الوسع"⁽²⁾. يظهر أن الفارابي أسس نظريته المعجمية بناء على معرفة عميقة بالتراث اللغوي العربي، حتى أنه صنّف المؤلفات المعجمية تصنيفاً بحسب طرق تأليفها وغاياتها، مما يوضح أنه كان على معرفة مسبقة بمناهج التأليف قبل اختياره المنهجية التي تلائم معجمه.

(ب)- تجديد المادة اللغوية

من المصطلحات النظرية التي أُنْتُ بها نظرية الفارابي المعجمية مصطلح الاستعمال فمسألة جمع اللغة واستقصائها عند الفارابي لا تقتصر فقط على جمع الألفاظ الفصيحة التي استعملها متكلمو القرنين الهجريين الأول والثاني، بل إن رؤيته لمفهوم اللغة مبنية أساساً على تدوين اللغة المستعملة والمستحدثة وتسجيل استعمالاتها المختلفة والجديدة.

¹ - الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين: ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة إبراهيم أنيس، دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة (2003م)، المقدمة، ص: 72 و 73

² - المصدر نفسه، المقدمة، ص: 72

كل ذلك، يدل على أن الفارابي لم يتفرد فقط بمنهجية التأليف، بل إنه تفرد كذلك بمنهجية جمع المادة. يقول الفارابي: "أودعته ما استُعمل من هذه اللغة وذكره النحارير من علماء أهل الأدب في كتبهم مما وافق الأمثلة التي مثلت والأبنية التي أوردت فيما جرى في القرآن أو أتى في سنة أو حديث أو شعر أو رجز أو حكمة أو سجع أو مثل أو نادرة"⁽¹⁾. فإذا أمعنا النظر في كلام الفارابي ندرك أن معجمه ساير التطور اللغوي من خلال انفتاح نظريته المعجمية على المعارف والمفاهيم الجديدة في مختلف سياقاتها، وانفتاحها على المناهج اللغوية المرتبطة بعصره. لهذا فقد شكّل الاحتفال بالجديد الذي جاءت به مختلف الروافد اللغوية سببا مباشرا في تجدد المادة المعجمية لمعجم ديوان الأدب. لذلك لا غرابة أن يشكل هذا المعجم الوجهة الأولى لمصادر اللغويين والمعجميين معا. فكان أن اعتمد عليه الجوهري في معجمه (الصاح)، ومثله فعل الصغاني في معجمه (العباب الزاخر). كما نجد كذلك ابن منظور يذكره في مقدمة معجمه (لسان العرب) كمصدر من مصادر مادته اللغوية، بالإضافة إلى الفيروزآبادي الذي اعتمد عليه في معجمه (القاموس المحيط). كل هذه المعاجم لم تكتف بتقليد منهجية معجم الفارابي، بل إنها اتجهت نحو الشمولية والاستقصاء في محاولة للإحاطة بمفردات اللغة وأساليبها البلاغية والمجازية دون إلغاء للتراث اللغوي المعجمي. ولهذا لم يشكل معجم (ديوان الأدب) للفارابي مجرد مصدر لغوي فحسب، بل إنه شكل أيضا تحولا جذريا في الرؤية النظرية لمن يريد أن يتصدى للصناعة المعجمية. وهذا ما تحقق بالفعل حيث تم الاقتناع بإنجازه المعجمي المتفرد، فكان مصدرا للمعاجم العربية التي تلتها.

(ج)- طريقة الشرح في المعجم

تميز معجم ديوان الأدب بطريقة مختصرة في شرح المواد المعجمية. فقد تفادى الفارابي الإطالة في الشرح والتوسع، واكتفى بالمهم والمفيد. ومن الأمثلة التي تبين طريقة الشرح المختصر، ما جاء في شرح "الجذب: نقيض الخصب، وفي شرح (الخطب): يقال هو سبب الأمر، يقال ما خطبك؟ ثم ما جاء في شرح (الرحب): الواسع يقال بلد رحب: أي

¹ - الفارابي: ديوان الأدب، المقدمة، المقدمة، ص: 72 و 73

واسع"⁽¹⁾. فقد كان الفارابي مقتصدا في شرح مواد معجمه، وذلك واضح من خلال تقليله من النص الشارح، وعدم خوضه في الاختلافات النحوية أو الفقهية. وبهذه الطريقة المختصرة في الشرح يكون معجم (ديوان الأدب) في مقدمة المعاجم العربية التي تعتمد على الشروحات المختصرة في مداخلها المعجمية. وهذا المستجد المعجمي الذي جاء به (الفارابي) يشكل نوعا من التجديد في منهجية الشرح التي عرفت في المعاجم العربية القديمة إطالة وإطنابا في موادها ونصوصها.

(د)- التجديد في الترتيب

لا شك أن روح الابتكار والميل إلى السبق، وإرادة التفرد بمنهج جديد، والرغبة في التأليف على نظام غير مألوف، كل ذلك قاد الفارابي إلى ترتيب معجمه على الأبنية حسب الحروف الهجائية، مع الأخذ بالحرف الأخير والأول. يقول الفارابي: "ورتب كل كلمة، فجعلتها أولى بموضعها مما يقدمها ويعقبها ليجدها المرتاد لها في بقعتها بعينها رابضة من غير نص مطية أو إداًب (تعب) نفس، وجعلته ستة كتب: أولهن كتاب السالم والثاني: كتاب المضاعف، والثالث: كتاب المثل، والرابع: كتاب ذوات الثلاث والخامس كتاب: كتاب ذوات الأربع، والسادس: كتاب الهمز، وجعلت كل كتاب من هذه الكتب شطرين: أسماء وأفعال وقدمت الأسماء في أمثلتها وأبوابها على الأفعال ثم تلوتها بالأفعال مبوبة على مراتبها ومدارجها مقدما الأحق فالأحق منها حتى أتيت على آخرها"⁽²⁾.

اتضح أن الفارابي قسّم معجمه إلى أبنية، ورتب هذه الأبنية وفق ترتيب الباب والفصل. فكلّما، مثل: (جذب وجنب وحرب وخطب ودرب) نجدها في كتاب السالم من الأسماء مرتبة وفق الحرف الأخير والأول وفق الترتيب الهجائي المعروف.

لقد تبين من خلال الترتيب المعتمد على الأبنية المرتبة وفق الباب والفصل ترتيبا هجائيا أن الفارابي أتى بمنهجية جديدة في الترتيب لم يقلد فيها أحدا من المعجميين الذين سبقوه أو عاصروه؛ ذلك أن ترتيب الكلمات وفق الحرف الأخير لم يرد في أي معجم عربي، على عكس الترتيب بحسب أوائل الحروف الذي كان معروفا ومشهورا، مما

¹ - انظر: الفارابي، ديوان الأدب، مواد: (جذب) و(خطب) و(رحب)

² - الفارابي: ديوان الأدب، المقدمة، ص: 74 و75

يوضح أن الفارابي كان يريد الابتكار والتفرد بنظام خاص بمعجمه. وفي ذلك يقول أحمد مختار عمر: "كان (ديوان الأدب) فتحاً جديداً في تاريخ المعاجم العربية، ودفعة موفقة إلى الأمام في ميدان البحث اللغوي. وترجع قيمته إلى ترتيب كلماته على الترتيب الهجائي المعروف، وسيره على نظام الباب والفصل، وهو أول معجم سلك هذا النظام، وأخذ عنه أصحاب المعاجم من بعده"⁽¹⁾.

كما يشرح (أحمد مختار عمر) ترتيب الأبنية الذي سار عليه (ديوان الأدب) فيقول "أما المادة اللغوية فقد رتبها الفارابي على النحور التالي: قسم كتابه على ستة كتب كتاب السالم، وكتاب التضعيف، وكتاب المثال، وكتاب ذوات الثلاثة (الأجوف) وكتاب ذوات الأربع (الناقص) وكتاب المهموز. وبدأ في كل قسم بالأسماء ثم الأفعال المجرد ثم المزيد"⁽²⁾. وهذا الترتيب القائم على نظام الأبنية الذي اختاره الفارابي لمعجمه مهم من الناحية الصرفية والبلاغية، حيث من شأنه أن يجمع الألفاظ التي على شاكلة واحدة مما يساعد الصرفيين كثيراً في إمكانية التعرف على خصائص هذه الأبنية الصرفية والدلالية كما يساعد نظام الترتيب على الأبنية على الفصل بين السالم والمضعف وأنواع المعتل والفصل بين الأسماء والأفعال. علاوة على ذلك، فإن جمع الكلمات على آخر الحرف يساعد على سجع الكلمات، ومن ثم يستطيع علماء البلاغة خاصة في علم البديع العثور على الكلمات المسجوعة. كما يُمكن الترتيب على آخر حرف علماء القوافي من إيجاد الكلمات التي تنساب مع قصائد الشعراء.

انطلاقاً من هذه الخصائص المعجمية يمكن القول إن الفارابي استطاع أن يجمع في معجمه بين القضايا الصرفية والنحوية والمعجمية والبلاغية. وقلما تجد معجماً عربياً يجمع بين هذه المزايا المتعددة. لذلك، فقد شكلت نظرية الفارابي المعجمية تحولا هاما في مجال البحث المعجمي العربي، وفي مجال الصناعة المعجمية العربية.

¹ - عمر، أحمد مختار، ديوان الأدب للفارابي، مقدمة المحقق، ص: 40

² - الفارابي: ديوان الأدب، المقدمة، ص: 11

1-1-4- مقدمة تهذيب اللغة للأزهري

أسس الأزهري (ت370هـ) نظريته المعجمية بناء على مجموعة من الركائز المعجمية التي وضعها في كتابه (تهذيب اللغة) من أهمها:

(أ)- الالتزام بالصحيح من الألفاظ، وتهذيب اللغة من الغريب

لاحظ الأزهري أن لغة العرب بدأت تتسرب إليها ظاهرتا التصحيف واللحن، وأن مفرداتها بدأت تتأثر بالغريب والدخيل، ومن ثم، فإن الأمر بات يستدعي ضرورة التحرك من أجل تنقية اللغة وتهذيبها من الشوائب، والحفاظ على نسقها الفصيح، وعدم خلطه بالمعرب والدخيل. ومن الواضح أن هذا التصور التهذيبي للغة جاء كي يطلب من المعجميين العرب التزام الفصيح والصحيح من اللغة، كما جاء كي يدعوهم إلى إغلاق باب الوضع والتوليد والاجتهاد في اللغة، وإلى رسم الحدود المكانية والزمانية عند أخذ اللغة الفصيحة من العرب. لذلك فلا غرابة أن نجد الأزهري في مقدمة المعجميين الذين التزموا بمبدأ صحاح العربية وأخذوا بضوابطه. فقد حرص منذ البداية على أخذ ما صحَّ من لغة العرب، وما سلم منها من الخطأ، لذلك سمَّى كتابه (التهذيب). يقول الأزهري في مقدمة كتابه "وقد سميتُ كتابي هذا تهذيب اللغة لأنني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغها وغيرها العُتُم عن سننها فهذبت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذي لم أعرف أصله والغريب الذي لم يسنده الثقات إلى العرب"⁽¹⁾.

واضح من هذا النص أن الأزهري اختار الفصيح والصحيح من كلام العرب، وابتعد عن كل ما هو غريب وحوشي، وعمل على تصحيح اللغة من التصحيف والخطأ فاستطاع بفضل ذلك كله أن يتحرى الدقة والصواب في انتقائه مادة معجمه اللغوية.

(ب)- الاعتماد على مصادر متنوعة للصحة اللغوية

كانت مصادر الأزهري في جمع مادة معجمه متنوعة، تجمع بين المشافهة والسماع والراوية والاطلاع على متون أمهات الكتب اللغوية التي كانت متداولة منذ القرن الأول

¹ - الأزهري: تهذيب اللغة، المقدمة، ص:16

الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري. وقد تحدث الأزهري في مقدمة كتابه عن طريقته في أخذ اللغة عن العرب، يقول عنها: "ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صح لي سماعا منهم، أو رواية عن ثقة، أو حكاية عن خط ذي معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتي، اللهم إلا حروفا وجدتها لابن دريد، وابن المظفر في كتابيهما، فبينت شكي فيها وارتيابي"⁽¹⁾.

فالأزهري بتحريه الصحيح من اللغة، اعتمد إما على المشافهة أو السماع أو الرواية من الرواة الثقات أو الاطلاع على الكتب. وقد ذكر في مقدمته لغات العرب الذين اتصل بهم، نحو: (هوازن) و(تميم) و(أسد)، ومما قاله عنهم أنهم "نشأوا في البادية يتبعون مساقط الغيث... فبقيت في إسارهم دهرا طويلا، واستفدت من مخاطبتهم، ومحاورة بعضهم بعضا ألفاظا جمّة، ونوادير كثيرة، أوقعت أكثرها في مواقعها من الكتاب"⁽²⁾.

كما ذكر الأزهري في مقدمته المعجمية المصادر التي اعتمد عليها في مادته اللغوية حيث صنّفها وفق التصنيف المتداول في عصره؛ أي وفق الطبقات. وكان يقدم عنها معلومات وأخبارا، ويتحرى الصدق في إصدار الأحكام عنها. فقد اعتمد الأزهري -مثلا- من طبقات الرواة وعلماء اللغة على (أبي عمرو بن العلاء، وخلف الأحمر، والخليل بن أحمد الفراهيدي، والمفضل بن محمد الضبي، وأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري وعمرو إسحاق بن مرار الشيباني، وأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، وأبي الحسن بن حمزة الكسائي، وأبي الحسن سعيد الأخفش، وأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء...) ⁽³⁾. ويقول الأزهري عن سبب اختيار هذه الطبقة من الرواة: "عرفوا بالصدق في الرواية والمعرفة الثاقبة، وحفظ الشعر، وأيام العرب"⁽⁴⁾.

هكذا يكون كتاب الأزهري مرجعا معجميا للغات العرب، نظرا لما يحتوي عليه من مادة لغوية غزيرة، ولما يتميز به من دقة ونقاء لغوي، حتى أنه عدّ من أوثق المعاجم العربية وأهمها في تاريخ التأليف المعجمي؛ لأنه يعتمد في شواهد اللغوية على المصدر

¹ - الأزهري: تهذيب اللغة، المقدمة، ص: 16

² - المصدر نفسه، المقدمة، ص: 7

³ - انظر: الأزهري، تهذيب اللغة، المقدمة، ص: 8-18

⁴ - الأزهري، تهذيب اللغة، المقدمة، ص: 11

اللغوي الأول؛ القرآن الكريم، وما يؤيده من الحديث النبوي الشريف، خاصة وأن القرآن الكريم لا يمثل بالنسبة للمعجميين مساعداً على تعريف الكلمة وضبط دلالتها فحسب وإنما كذلك مؤكداً على صحتها وشاهاً عليها. ومن كثرة استعمال الأزهرى للشواهد من القرآن والحديث النبوي الشريف، قال عنه حسين نصار: "ومن الظواهر الهامة في كتاب (الأزهرى) عناية المؤلف بالشواهد القرآنية والحديثية عناية كبيرة فاق فيها غيره من اللغويين الذين رأينا آثارهم، والسبب في ذلك قريب واضح يدل على عناية المؤلف نفسه بربط القرآن والدين باللغة" (1).

إن حرص الأزهرى على الاعتماد على الشاهد الديني يتلاءم مع الهدف الذي كان يرمي إليه، وهو إثبات الصحيح من اللغة فحسب دون غيره من المستويات اللغوية الأخرى. وبهذه المميزات المعجمية يكون الأزهرى قد خالف طريقة الخليل في جمع المادة، لأنه لم يكن همّه حصر اللغة كيفما كانت. كما أنه خالف ابن دريد في طريقة جمع مادته، لأنه لم يقدّم الشائع من اللغة وإن لم يصح. لذلك فإن معيار الصحة عند الأزهرى مقدّم على أي معيار آخر في مسألة جمع اللغة. من هنا نستنتج أن الأزهرى لم يكن مقلداً لأي أحد في جمع مادة معجمه، بل إنه كان متفرداً في طريقة جمعها، حيث جمع اللغة النقية بناءً على المشافهة والرواية، وبناءً على المصادر اللغوية الموثوقة.

ج- التزام منهجية الترتيب الصوتي مع الأبنية والتقاليب

لم يخرج الأزهرى في ترتيب معجمه عن منهجية الخليل في ترتيب معجمه (العين) وفي هذا الصدد يقول في مقدمة المعجم: "ولم أر خلافاً بين اللغويين أن التأسيس المجمل في أول كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد، وعلمت أنه لا يتقدم أحد الخليل فيما أسسه ورسّمه، فرأيت أن أحاكى بهينه، لتتأمله، وتتردّد فكرك فيه، وتستفيد منه ما بك الحاجة إليه" (2). نستنتج من هذا القول أن منهجية الترتيب في معجم (تهذيب اللغة) جاءت محافظة على منهجية الخليل التي تأسست على الترتيب الصوتي والأبنية والتقاليب. وبناءً على هذه الأسس، قسّم الأزهرى معجمه إلى كُتُب بحسب مخارج الحروف، وقسّم كل

1- نصار، حسين (1988): المعجم العربي، نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط: 4، ج: 1، ص: 275.

2- الأزهرى: تهذيب اللغة، المقدمة، ص: 41.

كتاب إلى ستة أبواب بحسب عدد الأبنية، وقَلَّب كلَّ حرفٍ مع الذي يليه في المخرج بحسب الأبنية الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية مع مراعاة عدم التكرار. وقد شرح عبد السلام هارون المنهجية العامة لترتيب معجم الأزهري، حيث جاءت وفق الشكل الآتي⁽¹⁾:

أ- الترتيب الصوتي

نظام حروف الهجائي الذي سار عليه الأزهري، يتبع مخارج الحروف، يبدأ بأقصاها في الحلق وأدخلها وهو العين، ثم ما قُرِب مخرجه منها الأرفع فالأرفع، إلى آخر الحروف وهو الياء: (ع ح ه خ غ / ق ك / ج ش ض / ص س ز / ط د ت / ظ ذ ث / ر ل ن / ف ب م / و ا ي).

ب- أبواب الكتاب

1- الثنائي المضاعف: وتبدأ أبوابه بحرف مع كل من الحروف التي تليها مثل (العين) مع (الحاء) و(العين) مع (الهاء)... وهكذا إلى آخر الحروف مع تقلبيها إن كان المقلوب مستعملاً، مثل: (عق) و(قع)، وفي هذه الحال لا يعاد التقلب عند ورود الحرف الثاني في موضعه اكتفاء بما تقدم.

2- أبواب الثلاثي الصحيح: وتبدأ (بالعين) مع (الحاء) وما يثلاثهما بترتيب الحروف ثم (العين) مع (الهاء) وما يثلاثهما، ثم (العين) مع (الحاء) ثم مع (الغين)... إلخ. مع تقلب كل مجموعة، ومراعاة عدم التكرار.

3- أبواب الثلاثي المعتل: وتجري على غرار ما سبق مع إلحاق المهموز بالمعتل بالالف.

4- أبواب اللفيف، وهو من الثلاثي أيضاً، فمن لفيف (العين): (عوى)... (وعى)... ويتلوه لفيف (الحاء)، (فالهاء) إلى آخر الحروف.

5- أبواب الرباعي، وتبدأ (بالعين) مع سائر الحروف على النسق المتقدم.

¹ - عبد السلام هارون: تهذيب اللغة للأزهري، تقديم، ص: 21 و 22

ومن أمثلة العين مع الخاء: (خضارع) (خرعوبة)، ومن أمثلة العين مع القاف: (قعضب) و(قعضم).

6- الخماسي: بدون أبواب. وإن كان هذا البناء في معجم العين يحتوي على كلمات مثل: (هبنقع) و(خنثعبة) و(عشنزر)...

يتضح من خلال هذه المنهجية التي سار عليها الأزهري في معجمه (تهذيب اللغة) أنه اتبع منهجية الخليل بحذافيرها، لكنه خالفه في بعض الأبنية والأبواب؛ ذلك أن الخليل وضع المعتل بحرف أو حرفين مع المهموز دون التفريق بينهما في باب اللفيف، أما الأزهري فإنه فرّق بين المعتل والمهموز، وعزل المعتل بحرف عن اللفيف، وسمّاه الثلاثي المعتل.

وبهذه المنهجية المعجمية، يكون الأزهري قد أسس نظريته المعجمية التي تعتمد على الصحة اللغوية من خلال الالتزام بالمنهجية العلمية في ضبط مصادر اللغة وتصحيحها وتنقيتها وضبطها. ففي هذا الجانب كان الأزهري مستوعبا للمادة اللغوية، وبدا ذلك من خلال تنوع مصادر مادته وغناها، وقدرته على معرفة الصحيح منها من غيره. كما تميزت نظرية الأزهري المعجمية بتطبيق أسس الترتيب الصوتي، لاقتناعه بهذا الترتيب الذي ساعده على البقاء في نسق اللغة العربية، دون الخروج عنه، بالإضافة إلى أن هذا النظام الترتيبي يساعد كثيرا على استقصاء مفردات اللغة العربية بشكل أفضل وأدق علاوة على ذلك، فإن الأزهري أدرك أنه قادر على تطوير وتهذيب هذا الترتيب، وهذا واضح من خلال تعليقه على ترتيب الخليل بقوله: "ثم أتبعه (ترتيب الخليل) بما قاله بعض النحويين مما يزيد في بيانه وإيضاحه"⁽¹⁾.

ويظهر أن الأزهري لم يكن مقلدا في نظريته المعجمية لعمل الخليل، بل إنه كان مضيفا وموضحا ومهذبا، وهذا ما نفهمه من قوله: "وَعُنِيْتُ بِتَتَبِيعِ مَا صُجِّفَ وَغُيِّرَ مِنْهُ فَأَخْرَجْتَهُ فِي مَوَاقِعِهِ مِنَ الْكِتَابِ، وَأَخْبَرْتُ بِوَجْهِ الصَّحَةِ فِيهِ، وَبَيَّنْتُ وَجْهَ الْخَطَأِ، وَدَلَلْتُ عَلَى مَوْضِعِ الصَّوَابِ مِنْهُ"⁽²⁾.

¹ - الأزهري: تهذيب اللغة، المقدمة، ص: 41

² - المصدر نفسه، ص: 29

هكذا استطاع الأزهري الإسهام في بناء نظرية معجمية تركز على الصحة اللغوية وتهذيب اللغة، وهذه النظرية هي التي جعلت من معجمه (تهذيب اللغة) مصدرا مهما من المصادر اللغوية في معظم المعاجم العربية، في مقدمتها معجم (لسان العرب) لابن منظور.

1-1-5- مقدمة تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري

إذا كانت نظرية اعتماد الصحيح في اللغة قد بدأت بوادرها مع معجم (تهذيب اللغة) للأزهري، فإن أسس هذه النظرية اكتملت وتوطدت مع الجوهري (ت395هـ) في كتابه (تاج اللغة وصحاح العربية) وهذا الأمر يؤكد كلام السيوطي في (المزهر)، حيث اعتبر الجوهري أول من التزم الصحيح، ونَبَّه إلى مفهوم الصحة اللغوية. يقول السيوطي "وأول من التزم الصحيح مقتصرًا عليه الإمام أبو منصور إسماعيل بن حماد الجوهري ولهذا أسمى كتابه بالصحاح، وقال في خطبته: قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة التي شرف الله منزلتها"⁽¹⁾.

ومن خلال العودة إلى كتاب (تاج اللغة وصحاح العربية) فإننا وجدنا الجوهري يمهّد لمعجمه بمقدمة موجزة يعرض فيها تصوره ورؤيته المعجمية التي جاءت متضمنة لبعض المفاهيم التي يمكن أن تحيلنا على مجموعة من الأسس المعجمية التي بنى عليها نظريته المعجمية. حيث يمكن إجمالها في العناصر الآتية:

أ)- اعتماد الصحة والفصاحة اللغوية

اكتفى الجوهري في مسألة جمع اللغة بإثبات الصحيح والفصيح منها، وألزم نفسه بهذا المبدأ في تأليف معجمه. لذلك كان واضحا منذ البداية أنه لن يهتم بتدوين الألفاظ المولدة والمعرّبة والدخيلة في معجمه، ولن يلتفت إلى تسجيل المفردات المتداولة في عصره يقول الجوهري في مقدمة كتابه: "فإنّي قد أودعتُ في هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللغة التي شرف الله منزلتها، وجعل علم الدين والدنيا منوطًا بمعرفتها"⁽²⁾. فقد دَوَّن الجوهري في معجمه اللغة الصحيحة، وجعل لغة المعجم مرتبطة بعلوم الدين والدنيا

¹- السيوطي، جلال الدين: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت (1998م) ج:1، ص:97.
²- الجوهري، إسماعيل بن حماد: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط 4، بيروت، (1990م) المقدمة.

لذلك كانت نظرية الصحاح عنده مرتبطة أشد الارتباط بفكرة اللغة النقية والصفافية التي نزل بها القرآن الكريم، والتي من الواجب معرفتها والحفاظ عليها.

ولعل نظرية الصحاح هذه لم تسيطر على فكر الجوهري وحده، بل إنها سيطرت كذلك على فكر معظم مؤلفي المعاجم العربية في القرنين الهجريين الثالث والرابع. فهذا ابن فارس يتحدث عن استحالة الخروج عمّا قاله المتقدمون، وما وضعوه من مقاييس أي اشتقاقات يقول ابن فارس: "ليس لنا أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان بقائها، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن"⁽¹⁾.

فإذا كانت نظرية الصحاح تحاول بناء المعجم العربي المثالي من خلال الاعتماد فقط على اللغة العربية الفصيحة والاعتماد على الجذور العربية ومشتقاتها، فإنها من جانب آخر فوتت على المعجم العربي ألفاظاً كان من الممكن تسجيلها في المعجم، خاصة وأن القرنين الهجريين الثالث والرابع مثلاً أهم عصور الازدهار الأدبي والفكري. لذلك فقد ضاعت على المعجم العربي مجموعة من المفردات والمصطلحات التي أنتجتها الثقافة العربية في تلك الفترة المهمة. من هنا نستنتج أن نظرية الصحاح لم تكن لها نتائج إيجابية كبيرة على معجمنا العربي، بقدر ما كانت لها نتائج عكسية على تطوره.

ب- تحصيل اللغة بالرواية والدراية والمشافهة

إذا كان الجوهري قد أوضح في مقدمة معجمه (تاج اللغة وصحاح العربية) منهجه في المادة اللغوية الذي اختصره في التزام الصحة اللغوية، فإن هذا المنهج تطلب منه الاعتماد على مجموعة من الدّعائم العلمية في جمع اللغة، منها: الرواية والدراية والمشافهة. يقول الجوهري في المقدمة: "فإني قد أودعتُ في هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللّغة... بعد تحصيلها بالعراق رواية وإتقانها دراية، ومُشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية، ولم آلُ في ذلك نصحاً ولا ادّخرت وسعاً"⁽²⁾. يظهر أن الجوهري اقتفى اللغة الصحيحة وأخذها بالسماع والرواية عن العلماء واللغويين وثقاتهم، أمثال أبي

¹ - ابن فارس، أحمد بن زكريا أبو الحسين: الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت (1997م) ص: 67

² - الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، المقدمة، ص: 1

علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي ببغداد، وخاله أبي إبراهيم الفارابي صاحب ديوان الأدب. يقول ابن الأنباري عن مصادر الجوهرى في جمع اللغة: "وقد أخذ العربية عن أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي وخاله صاحب كتاب ديوان الأدب أبي إبراهيم الفارابي"⁽¹⁾. كما اعتمد الجوهرى في قضية أخذ اللغة على مشافهة العرب في البادية فقد ذهب إلى البدو وشافه مجموعة من القبائل، خصوصا أعراب الحجاز وبلاد ربيعة ومضر، ممن سمّاهم العرب العاربة. يقول الثعالبي عن القبائل التي شافهها الجوهرى: "كان يؤثر السفر على الوطن والغربة على السكن والمسكن، ويخترق البدو والحضر، ويدخل ديار ربيعة ومضر في طلب العلم، وإتقان لغة العرب"⁽²⁾.

هكذا نلاحظ أن الجوهرى أخذ اللغة عن العرب الذين يعتد بعربيّتهم من أهل البوادي في القرن الهجري الثالث، ومن أهل المدن والأصوار في القرن الهجري الثاني. والأكيد أن الجوهرى أراد من وراء التزامه هذه الدعائم اللغوية في جمع اللغة أن يبعد معجمه من التصحيف والخطأ. وهذا التصور النظري يبرز الانتقال الذي عرفه المعجم العربي بناء على نظرية الصحاح التي أسسها الجوهرى في معجمه؛ حيث اعتمد في مسألة جمع اللغة على مفهوم المدونة المعجمية الحية التي كانت جل مصادرها منطوقة وموثوقة. يقول محمد رشاد الحمزاوي عن نظرية الجمع عند الجوهرى: "وجدير بالذكر أن الصحة والرواية والدراية والمشافهة كلها مفاهيم تصب في مفهوم الجمع، أو بعبارة أخرى في مفهوم المدونة المعجمية، وما يتعلق بها من مصادر منطوقة ومكتوبة اعتمدها الجوهرى لضبط حقله المعجمي زمانياً ومكانياً حتى يحيط بالصحيح دون إهمال أو إسقاط"⁽³⁾.

ج- الاعتماد على الترتيب الهجائي وفق آخر الكلمة

لا شك أن الجوهرى تأثر بمعجم خاله الفارابي (ديوان الأدب) وقد بدا ذلك واضحاً من خلال اعتماده على الترتيب الهجائي وفق الباب والفصل. فهذا الترتيب ابتكره الفارابي، ولم يبتكره الجوهرى، وإن كان يدّعي في مقدمة معجمه (تاج اللغة وصحاح

¹ - ابن الأنباري، أبو البركات محمد: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط:3، الأردن (1985م) ص:252

² - الثعالبي، أبو منصور: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط:2، بيروت (1973م)، ج:1 ص:406

³ - الحمزاوي، محمد رشاد (1986): من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، ص:139 و140

العربية) أنه أول من اهتدى إليه؛ حيث يقول: "على ترتيب لم أسبق إليه وتهذيب لم أغلب عليه في ثمانية وعشرين باباً، وكلّ باب منها ثمانية وعشرون فصلاً على عدد حروف المعجم وترتيبها، إلا أن يُهمل من الأبواب جنس من الفصول"⁽¹⁾. يظهر من كلام الجوهري أن منهجية الترتيب في معجمه (تاج اللغة وصحاح العربية) تعتمد على تقسيم المعجم إلى ثمانية وعشرين باباً، وكل باب من هذه الأبواب ينقسم إلى ثمانية وعشرين فصلاً، وهكذا. فعلى سبيل المثال كلمة (بسط) نبحت عنها في معجم (تاج اللغة) في باب (الطاء) فصل (الباء).

بهذه المنهجية المعجمية، يكون الجوهري قد أسس لنظرية معجمية جديدة من حيث الجمع والوضع ساعدت على تطور أسس النظرية المعجمية العربية. يقول عبد العلي الودغيري متحدثاً عن قيمة معجم (تاج اللغة وصحاح العربية): "فهذا هو المعجم الذي تمكّن لأول مرة أن يحطم أغلب الأسس التي وضعها الخليل، ويقيم بعدها أسساً منهجية جديدة ظلت هي الأسس المعمول بها طوال القرون المتعاقبة"⁽²⁾. لذلك فقد امتدت جذور هذه النظرية إلى معاجم ما بعد القرن الهجري الرابع، مثل معجم المحكم لابن سيده (ت458هـ) ومعجم لسان العرب لابن منظور (ت711هـ).

1-1-6- مقدمة لسان العرب لابن منظور

يعتبر معجم لسان العرب لابن منظور (ت711هـ) من بين المعاجم العربية التي تملك تنوعاً وغزارة في مادتها اللغوية. والأکید أن جمع تلك المادة المعجمية الضخمة لم يكن أمراً سهلاً على ابن منظور، فقد تطلب منه الأمر الاعتماد على منهج خاص في الاستقصاء والبحث، والاعتماد على منهج مضبوط في التصنيف والترتيب. لذلك كانت نظرية ابن منظور المعجمية متميزة في جانبي الجمع والوضع. وهي تهدف إلى تحقيق غاية قصوى تحدث عنها ابن منظور في مقدمة معجمه، ومما قاله عنها: "فإنني لم أقصد سوى حفظ أصول هذه اللغة النبوية... وذلك لِمَا رأيته قد غلب في هذا الأوان، من اختلاف الألسنة والألوان حتى لقد أصبح اللحن في الكلام يعد لحناً مردوداً، وصار النطق

¹ - الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، المقدمة، ص: 1

² - الودغيري، عبد العلي (1989): قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص: 98

بالعربية من المعايير معدودا، وتنافس الناس في تصانيف الترجمات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوها في غير اللغة العربية، فجمعتُ هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغته يفخرون، وصنعتُه كما صنع نوح الفلك، وقومه منه يسخرون، وسميته لسان العرب⁽¹⁾. يظهر -إذاً- أن نظرية ابن منظور المعجمية جاءت لتهتم بالصحة اللغوية وأصولها وتحفظ اللغة العربية من الخطأ والغريب واللحن. وإذا تأملنا في هذه المبادئ النظرية فإننا نجد أنها تشبه إلى حد بعيد المبادئ التي جاءت في نظرية الأزهري في معجمه (تهذيب اللغة) وتشبه الأسس التي وردت في نظرية الجوهري في معجمه (تاج اللغة وصحاح العربية) لكن مع تميز واضح في نظرية ابن منظور التي اهتمت كثيرا بمنهج استقصاء المادة، ومنهج الوضع والتصنيف.

أ)- منهج استقصاء المادة اللغوية

اعتمد ابن منظور في مسألة استقصاء اللغة على منهج علمي ينبني على مطالعة الكتب والمصنفات المعجمية وتمحيصها قصد أخذ المادة اللغوية منها، والاستقرار على نوع محدد من المواد اللغوية التي يريدونها في معجمه. لكن هذه المهمة لم تكن سهلة أمامه، لأن معظم المصنفات التي اطلع عليها وجد فيها مشكلتين: إما مشكلة الوضع أو مشكلة الجمع. يقول ابن منظور في هذا الصدد: "وإني لم أزل مشغولاً بمطالعة كتب اللغات والاطلاع على تصانيفها، وعلل تصاريفها، ورأيت علماءها بين رجلين: أما من أحسن جمعه، فإنه لم يحسن وضعه، وأما من أجاد وضعه، فإنه لم يجد جمعه، فلم يُفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعَت إجادَةُ الوضع مع رداءة الجمع"⁽²⁾.

يضعنا هذا النص أمام حقيقة هامة، وهي أن ابن منظور لم يبين نظريته المعجمية إلا بعدما اكتملت لديه صورة واضحة عن مناهج التأليف المعجمي التي سادت من قبل حيث كانت تلك المناهج من وجهة نظره مقصرة إما من جهة الجمع أو من جهة الوضع مما صعب عليه مسألة الاختيار، فاشتراط أن يكون مصدر مادته مشتملا على حسن التأليف جمعا وترتيباً. لذلك استقر اختياره على معجم (تهذيب اللغة) للأزهري ومعجم

¹- ابن منظور: لسان العرب، خطبة المؤلف، ص:13

²- المصدر نفسه، خطبة المؤلف، ص:11

(المحكم) لابن سيده. يقول ابن منظور عن سبب اختياره هذين المعجمين دون غيرهما "ولم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ولا أكمل من المحكم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي، رحمهما الله وهما من أمهات كتب اللغة على التحقيق"⁽¹⁾. يظهر أن ابن منظور لم يكن ليعتمد على هذين المعجمين اللذين ذكرهما في مقدمته ما لم يتأكد أنهما اعتمدا على المنهج العلمي في التصنيف المعجمي، أي الاعتماد على الصحة اللغوية وإحكام التصنيف.

ب)- منهج الوضع

بعد أن اطلع ابن منظور على مختلف مناهج الوضع التي سارت عليها معظم المعاجم العربية، استقر اختياره على ترتيب الجوهري في (تاج اللغة وصحاح العربية) وذلك بناء على عدة أسباب، أهمها: التبويب الميسر والواضح الذي يتميز به ترتيب الجوهري؛ حيث يرتب المادة وفق الباب والفصل، مما يسهّل - حسب رأيه - على الباحث مهمة العثور على المفردة دون مشقة ولا عناء. يقول ابن منظور عن سبب اختياره هذا الترتيب: "فاستخرتُ الله سبحانه وتعالى في جمع هذا الكتاب المبارك، الذي لا يساهم في سعة فضله ولا يشارك، ولم أخرج فيه عما في هذه الأصول، ورتبته ترتيب (الصحاح) في الأبواب والفصول، وقصدتُ توشيعه بجليل الأخبار، وجميل الآثار مضافاً إلى ما فيه من آيات القرآن الكريم، والكلام على معجزات الذكر الحكيم، ليتحلى بترصيع دررها عقده، ويكون على مدار الآيات والأخبار والأمثال، والأشعار، حلّه وعقده... فجاء هذا الكتاب، بحمد الله، واضح المنهج سهل السلوك، آمناً بمنّة الله من أن يصبح مثل غيره"⁽²⁾. نفهم من كلام ابن منظور أنه تفادى الوقوع فيما وقع فيه غيره من المعجميين، أي حسن الجمع مع إخلال في الترتيب، أو حسن الترتيب مع اضطراب في الجمع. لذلك فقد حاول أن يجمع بين حسن الجمع وحسن الوضع. لهذا لم يخرج عن ترتيب الجوهري بعدما تأكد أن هذا المنهج يصلح لمادته الغزيرة والكبيرة.

¹ - ابن منظور: لسان العرب، خطبة المؤلف، ص: 11

² - المصدر نفسه، خطبة المؤلف، ص: 12

يتضح من خلال تحليل مقدمة (لسان العرب) أن ابن منظور استطاع بناء نظريته المعجمية التي اهتمت كثيرا بالوضع والجمع واستقصاء مصادر اللغة. لهذا، فإننا نعتقد أن عمله المعجمي جمع بين الأصالة اللغوية والحدثة المنهجية. لذلك لا غرابة أن يثني الباحثون المحدثون على نظريته المعجمية. فقد تحدث (محمد رشاد الحمزاوي) عن هذه النظرية فقال: "لقد تميز ابن منظور في قضية الجمع بمبادرات ثلاث لم يسبقه إليها أحد: أولها مبدأ اعتماد ما يسمى بالمرجع اللغوي المكتوب الذي صحت روايته وثبتت، فهو أول من أنشأ معنى المدونة المكتوبة... أما المبادرة الثانية فهي تدخل فيما يسمى بعلم اللغة الجغرافي الذي يقر بمفهوم المساحة اللغوية التي يجب أن يشملها الجمع، وعلى هذا الأساس لم يقصر ابن منظور جمع مادته على معاجم الشرق فحسب، بل اعتمد معجما أندلسيا مغربيا وهو محكم ابن سيده الأندلسي، فشمّل معجمه مساحتين لغويتين متكاملتين هما المشرق والمغرب العربيين... أما المبادرة الثالثة فهي اعتماد الحديث الشريف لغة من اللغات التي يجب أن يركز عليها المعجم... أما من حيث قضية الوضع أو الترتيب فيكفي أن نشير إلى أن ابن منظور كان أول من وفر لنا في مقدمته نظرة نقدية إجمالية موجزة عن وجوه ذلك الوضع كما تصورهما سابقوه"⁽¹⁾.

يتأكد من خلال ما جاء في مقدمة (لسان العرب) من أسس معجمية ومعطيات لغوية أن ابن منظور لم يكن معجميا مقلدا بل كان مبدعا، لأنه بنى معجمه انطلاقا من اطلاع واسع على الكتب والمصنفات اللغوية التي قام بتمحيصها وتدقيقها. بمعنى أنه احتكم في مسألة الجمع إلى مفهوم المدونة المعجمية ومصادرهما المختلفة. كما أنه التزم بضوابطها من ناحية الجمع والتصنيف. لذلك يعتبر ابن منظور أول من ابتكر هذا المنهج وجعله بمثابة النظرية المعجمية في صناعة المعجم العربي.

وخلاصة القول فيما يتعلق بتحليل مقدمات المعاجم العربية، فإننا نعتقد أن جوانب النظرية المعجمية كانت حاضرة في كل المعاجم التي أوردناها دون استثناء؛ إذ تميز كل معجم عن الآخر بالتفرد والتنوع، لذلك يصعب إنكار التجديد المعجمي عن أي معجم من المعاجم العربية القديمة. وحتى المعاجم التي لم نأت على ذكرها في دراستنا لا تخلو هي

¹ - الحمزاوي، محمد رشاد (1986): من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، ص: 141 و142

أيضا من نظرية معجمية معينة في التأليف المعجمي. لهذا، فقد كانت جوانب النظرية المعجمية واضحة وشاملة في جل المعاجم العربية التي درسنا؛ إذ لم تكن متعلقة فقط بمنهجية الجمع والترتيب، وإنما كانت كذلك متعلقة بكيفية الاشتغال على المادة اللغوية وكيفية تحليلها وتفسيرها وترتيبها. لذلك يمكن القول، إن مؤلفي المعاجم العربية كانوا يشتغلون في ضوء نظرية معجمية محددة، بدءا من وضع الأسس الأولى لموضوع المعجم، ثم البحث عن السبل الممكنة لضبط ألفاظ اللغة العربية وحصرها، إلى اختيار الترتيب والشرح المناسبين للذين يسمحان بإبراز الاستعمال اللغوي بمستوياته المتعددة الصحيحة والمولدة والأعجمية. وبهذه التصورات النظرية الجديدة لم يعد مسموحا للمعجميين تصنيف المعاجم العربية تصنيفا قديما؛ أي تصنيفها ضمن مدارس معجمية بحسب الترتيب فقط، بل يجب أن يخضع تصنيفها لضوابط النظرية المعجمية، وعلى ضوءها يجب أن تُدرّس وتُعرّف.

لقد تميزت المنهجيات المعجمية القديمة بالخلق والتجديد في كل المراحل التي مر منها المعجم العربي. وحتى المنهجيات التي قد تعتبر مقلّدة يصعب من حيث مرحلتها التاريخية إنكار اجتهاداتها وإضافاتها. فما يُميز المعاجم العربية القديمة هو أن كل معجم منها حاول أن يكون منسجما مع رؤية مؤلفه، ومتميزا عن المعاجم الأخرى، ومساهما بنصيبه في تطوير جوانب التأليف المعجمي، ومنفتحا على مضامين عصره الذي أنتج فيه. لذا لِكَي نفهم أي معجم يجب أن نربط لغته بالسياق التاريخي الذي أُنتجت وتُدوِّلت فيه. والأكيد أنه سياق لغوي واسع وتاريخي. لذلك، فإن استقراء مقدمات المعاجم العربية كان اختيارا ضروريا لاستخلاص الرؤية النظرية للمعجميين العرب، وإن كان ذلك بشكل مقتضب، إلا أنه أوضح لنا البذور الأولى للنظرية المعجمية في انتظار تجميعها وتركيبها من أجل الوصول إلى استنباط عناصر النظرية المعجمية العربية التي تحكمت في التأليف المعجمي العربي القديم. وهذا ما سنتناوله في المحور التالي من هذا البحث.

2- مكونات الصناعة المعجمية القديمة

2-1- جمع المادة اللغوية

ارتبطت بقضية جمع اللغة عدة قضايا لغوية؛ منها على الأساس مسألة خلط اللغويين العرب بين اللغة الخاصة بالقبائل؛ أي اللهجات العربية واللغة المشتركة العامة الفصيحة. فقد بادر الكثير من الباحثين إلى نفي وعي اللغويين العرب بالمستوى اللغوي الذي تنقسم إليه اللغة، والمقصود هنا بالطبع الفرق بين اللغة المشتركة واللغة الخاصة. وفي هذا الجانب علّق بعض الدارسين على عمل اللغويين العرب، وقال إنهم خلطوا بين (اللغة) و(لغة الرواية) و(لغة الدراسة) لذلك "كان ينبغي للعلماء ألا يخلطوا بين اللغة، ووسيلتها في الرواية أو الدراسة، لكنهم لم ينتبهوا لهذا التحرز، فخلطوا بين اللغات المتعددة وانعكس ذلك على الدراسة بصورة ضارة نتيجة هذا المبدأ الخطير، اختلاف اللغات وكلها حجة. ويمكن التحقق من مظاهر ذلك بتصفح كتاب ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان، وهو أحد المطولات التي عنيت باللغات في مسائل النحو، حيث تضطرب الأفكار وتتعدد الوجوه، وكل منها يجد سنده من اللغات التي تتدافع وتختلط"⁽¹⁾. فإذا كان هذا الرأي يرى أن اللغويين لم يفرقوا بين مستويات اللغة، فإن محمد عبد الدايم يرى عكس ذلك، حيث يقول: "إن اضطراب اللغويين وخلطهم بين اللغة المشتركة واللغة الخاصة أمر غير قائم، وإن كان ما يمكن أن يؤخذ على اللغويين العرب هو عدم تخصيص مباحث اللغة المشتركة، وأخرى خاصة باللغة الخاصة، وهو أمر شائع في درسنا اللغوي الذي لم يفصل بين العلوم نفسها، فأورد بين دفتي نفس الكتاب علوما شتى كالأصوات والصرف، والنحو"⁽²⁾.

ومن الأدلة التي تدل على وعي اللغويين بطبيعة اللغة التي يريدون جمعها، هو وضع المعجميين تحديدا لغويا ونظريا لأصناف اللغة. حيث ميزوا بين اللغة المقبولة واللغة المحظورة؛ فاللغة المقبولة نوعان: الأول، ما استعمله العرب (اللغة المستعملة)

¹ - عيد، محمد (1988): الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط: 3 القاهرة، ص: 166

² - عبد الدايم، محمد عبد العزيز: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص: 267

والثاني، كان يمكن أن يستعملوه (اللغة المهملة). وهذا التصور ينطبق على تصور الخليل بن أحمد الفراهيدي للغة التي اشتغل عليها؛ حيث حدد المستعمل والمهمل، وقسم المهمل، إلى مهمل استعمالاً ومحذور صوتياً. وعن هذه المسألة، يقول محمد عبد الدايم "الحقيقة أن جمع الخليل بين المستعمل والمهمل بناء على البنية الصوتية والصرفية والدلالية يكشف عن تصور خاص للكلمة العربية يتمثل في أنه يريد في معجمه الجمع بين تفسير البنية الصوتية والدلالية للكلمات؛ إذ أراد أن يضع المستعمل في مقابله المهمل لبيان حدود البنية الصوتية للغة مثلما يتم في المعجم بيان البنية الدلالية لها"⁽¹⁾.

كما نجد عند معظم المعجميين العرب القدماء حرصاً شديداً على جمع اللغة الفصيحة الجارية على أصولها. فهذا الأزهري يقول في معجمه: "ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صح لي سماعاً منهم أو رواية عن ثقة أو حكاية عن خط ذي معرفة ثاقبة"⁽²⁾. كما يقول الجوهري في كتابه (تاج اللغة وصحاح العربية): "فإني قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة التي شرف الله منزلتها"⁽³⁾. ويقول كذلك ابن فارس في مقدمة كتابه (مقاييس اللغة): "إن للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولاً تتفرع منها. وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول"⁽⁴⁾.

يتضح من خلال هذه النصوص أن اللغويين العرب، قبل انطلاقهم إلى جمع اللغة كان عندهم وعي بالمستوى اللغوي المطلوب، وهو (الفصاحة)، أما اللغات الخاصة (اللهجات) فقد جمعوها وميزوها عن اللغة المطلوبة. لذلك لم يهمل اللغويون الفرق بين اللغة الفصيحة ولهجات العرب.

ويوضح بدر الدين الزركشي (ت794هـ) في كتابه (البحر المحيط في أصول الفقه) خمسة شروط لقبول اللغة، فيقول: "لا تلزم اللغة إلا خمس شرائط، أحدها: ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل، والثاني: عدالة الناقلين، كما تعتبر عدالتهم في

1- عبد الدايم، محمد عبد العزيز: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص: 269

2- الأزهري: تهذيب اللغة، المقدمة، ص: 40

3- الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، المقدمة، ص: 1

4- ابن فارس، أحمد بن زكريا أبو الحسين: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (1979م) المقدمة، ص: 1

الشرعيات، والثالث: أن يكون النقل عمّن قوله حجة في أصل اللغة، كالعرب العاربة مثل (قحطان) و(معد) و(عدنان). فأما إذا نقلوا عمّن بعدهم، بعد فساد لسانهم واختلاف المولدين فلا. والرابع: أن يكون الناقل قد سمع منهم حساً، وأما بغيره فلا. والخامس: أن يسمع من الناقل حساً⁽¹⁾.

ونقل السيوطي عن أبي نصر الفارابي (ت339هـ) قائمة القبائل التي يحتج بها في الأخذ باللغة والقبائل التي لا يُحتج بها مع ذكر السبب، فقال: "كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس. والذين نقلت عنهم العربية، وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم: (قيس) و(تميم) و(أسد) فإن هؤلاء هم الذين عنهم أخذ أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليه اتكل في الغريب، وفي الإعراب، وفي التصريف، ثم (هذيل) وبعض (كنانة) وبعض (الطائيين). ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجمل، فلم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري، ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من (لخم)، ولا من (جذام) لمجاورتهم أهل (مصر) و(القيبط) ولا من (قضاة) و(غسان) و(إياد) لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا من (ثعلب) و(النمر) فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من (بكر) لمجاورتهم للقيبط والفرس، ولا من (عبد القيس) و(أزد عمان)، لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من (أهل اليمن) لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من (بني حنيفة) و (سكان اليمامة) ولا من (ثقيف) و(أهل الطائف) لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من (حاضرة الحجاز) لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم، والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب، فصيرها علماً وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب"⁽²⁾.

¹ - الزركشي، بدر الدين، محمد بن بهادر بن عبد الله: البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق عبد القادر عبد الله العاني، مراجعة عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط2، الكويت، (1992م) ج2، ص: 22 و23

² - السيوطي، جلال الدين: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ص: 211 و212

هكذا نلاحظ أن اللغويين العرب ربطوا في عملية جمع اللغة بين الإطار المكاني وفكرة الفصاحة؛ فكلما كانت القبيلة موعلة في البداوة كانت أفصح من غيرها وأكثر وثوقا بكلامها من سواها، وكلما كانت أقرب إلى البيئات الحضرية كانت لغتها في موضع ارتياب. ولعل هذا التوجه اللغوي مردّه إلى أن عادة العرب قديما كانت تقتضي إرسال صبيانها إلى البوادي لنهل اللغة من معينها الصافي حتى تستقيم ألسنتهم بالفصاحة. لذلك كان الانعزال في وسط الصحراء، والبعد عن الاختلاط عاملا مهما في حفظ صفاء اللغة ونقاوتها.

فإذا كان اللغويون العرب قد حددوا المستوى اللغوي المطلوب وخصصوا لذلك المستوى حيزا جغرافيا وقبليا بعينه، فإنهم لم يغفلوا كذلك عن تحديد الدعائم الأساسية لتحصيل اللغة وجمعها من العرب كالرواية والسماع والمشافهة. ومن المعجميين القدماء الذين عوّلوا على السماع والمشافهة نجد الأزهري في (التهذيب) فقد ذكر في مقدمته أن من دواعي تأليفه "تقييد نكت حفظها ووعاها عن العرب الذين شاهدتهم وأقام بين ظهرانيهم سُنَيَات" (1). ويقول في موضع آخر: "ولم أُودِعْ كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صحّ لي سماعاً منهم، أو رواية عن ثقة أو حكاية عن خطّ ذي معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتي" (2). كما نجد الجوهري في معجمه (الصاح) يُلزم نفسه بما صحّ عنده رواية ودراية ومشافهة للعرب في البادية خاصة في (الحجاز) و(ربيعة) و(مضر)، إذ يقول: "فإني قد أودعت هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللغة بعد تحصيلها بالعراق رواية وإتقانها دراية ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية، ولم آل في ذلك نصحاً ولا ادخرت وسعاً" (3).

من هنا نستنتج أن اللغويين العرب اعتمدوا على عدة معايير لضبط مسألة جمع اللغة منها (4):

¹ - الأزهري: تهذيب اللغة، المقدمة ص:7

² - المصدر نفسه، ج1، ص:34

³ - الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، المقدمة

⁴ - عيد، محمد (1988): الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص:104

(أ)- **معيّار المكان:** الذي كان بمثابة الفيصل الذي تم بمقتضاه تحديد مواطن الفصاحة في وسط الجزيرة العربية من دون بقية أطرافها التي كانت على صلة بالأمم الأخرى وفي بواديها من دون الحواضر التي كانت تعجّ بحركة الوافدين عليها من خارج الجزيرة أو من أطرافها بقصد التجارة ونحوها.

(ب)- **معيّار الزمان:** الذي تم بمقتضاه تحديد عصر الفصاحة عند منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة للاحتجاج باللغة الأدبية، وخاصة لغة الشعر، ونهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة للاحتجاج باللغة الشفوية المنقولة عن الأعراب.

(ج)- **معيّار الفصاحة:** وهو الشرط الذي تم بمقتضاه الحكم على فصاحة اللفظ إذا ثبتت نسبته إلى عربيّ قحّ سواء بالمشافهة أو الرواية الصحيحة، وذلك العربي القحّ هو من انطبق عليه شرط الزمان والمكان السابقين.

إن هذه المعايير والمقاييس المحددة في جمع اللغة كانت معيارية إلى درجة أصبحت بمثابة النظرية، حيث سُمّيت بعد ذلك بنظرية الجمع عند العرب.

يتضح -إذاً- أن العرب ضبطوا مسألة جمع اللغة بقيود زمانية ومكانية، واصطلحوا على هذه القيود فيما بعد بنظرية الاحتجاج التي ساهمت من جهة، في معرفة اللغة التي تكلمت بها العرب، لكنها من جهة أخرى، ساهمت في تعطيل تطور اللغة العربية وذلك بإهمال مفرداتها ومصطلحاتها الجديدة، بشكل جعل اللغة بعيدة عن كل تطور وجِدَّة. لذلك فإن تجديد محتوى المعجم العربي يبدأ من معالجة هذه النظرية بالذات، وذلك بإعادة طرحها من جديد للنقاش، وتصحيح منطلقاتها، ثم وضع أسس معجمية جديدة تهتم كيفية جمع اللغة. كل ذلك، من أجل توجيه مسار البحث المعجمي العربي نحو التطور اللغوي. من هنا ندرك أن قضية الفصاحة كانت من أبرز القضايا المعجمية التي ارتبطت بمسألة جمع اللغة. حيث وضع علماء اللغة جملة من الضوابط التي يتم بموجبها جمع اللغة من أفواه العرب، متخذين من معياري الزمان والمكان شرطين أساسيين لا بد وأن تخضع لمبادئهما أية عملية لجمع اللغة.

لقد كانت تلك الضوابط بمثابة الإطار المرجعي أو النظرية التي جُمعت من خلالها اللغة الفصيحة التي لم تتأثر باللحن والخطأ والمولد والأعجمي. ولمّا كانت لنظرية جمع

اللغة نتائج سلبية على طبيعة المادة المعجمية التي بُنيت عليها المعاجم العربية القديمة والحديثة، كان من اللازم، أن تستوقف هذه النظرية العديد من الدارسين المحدثين، فحاولوا إبراز أبعادها وآثارها العكسية على تطور محتوى المعجم العربي. والسؤال الذي ظل يدور في خلد كل باحث، هو: ما مدى تأثير هذه النظرية التوقيفية للغة على مادة المعجم العربي عامة، وعلى نشأة المعجم التاريخي للغة العربية خاصة؟

وفي هذا الصدد، أشار الفاسي الفهري في كتابه (المعجم العربي) إلى مسألة جمع اللغة وتأثير ضوابطها المعيارية على تطور محتوى المعاجم العربية، حيث قال: "ومهما كان من أمر الفصيح والصحيح أو الحوشي أو المبتذل وغير اللائق من الألفاظ، فإن اللغويين في القرون الأربعة الأولى على الخصوص تقيّدوا بجمع اللغة عن طريق المشافهة، وفضلوا ما فاه به البدو دون الحضرة، وما نطقت به قبائل معينة دون أخرى ثم دخلت المعاجم مع المتأخرين في فترة صار اللاحق يقلد فيها السابق، ولم تعد المادة المعتمدة مادة حية يجمعها اللغوي من الناطقين بلسانها بل عاد ينقل من غيره من الأسلاف في عصر التدوين، ويتجاهل ما جد من ألفاظ المظاهر الحياتية ومصطلحات العلوم التي ابتكرت وسرت على يد علماء كبار في الطب والنبات والرياضيات والفلك والتاريخ والجغرافية تلك فترة المعاجم الضخمة مثل القاموس المحيط ولسان العرب وهي معاجم استخلصت مادتها من مؤلفات سبقتها، وضمنها تهذيب اللغة للأزهري ومحكم ابن سيده وصحاح الجوهري"⁽¹⁾.

يوضح لنا الفاسي الفهري أن منهجية جمع اللغة عند اللغويين العرب شابته عدة نقائص، الشيء الذي أثر سلباً على تطور المعجم العربي، حيث لم تكن عملية جمع اللغة تشمل اللغة المستعملة التي تكلمت بها جميع قبائل العرب، بل كانت مقتصرة فقط على لغة معينة، وهي لغة البدو. من هنا نستنتج أن أي تحديث للمعجم العربي يجب أن يبدأ من هذه المرحلة بالذات، أي مرحلة جمع اللغة، وليس من مرحلة الوضع أو الشرح، لأن المعجم المطلوب من وجهة نظرنا هو المعجم الذي يعكس الواقع الحي للغة العربية بكل مستوياتها: العامة والخاصة والتقنية.

¹ - الفاسي الفهري، عبد القادر (1999): المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، ط2، الدار البيضاء، ص: 18

2-2- التصنيف المعجمي للمادة اللغوية

اهتم المعجميون العرب القدماء بتصنيف المادة اللغوية التي جمعوها إلى عدة أصناف، وذلك بناء على أسس معجمية مضبوطة، تحدث عنها محمد عبد العزيز الدايم ورتبها على النحو الآتي⁽¹⁾:

(أ)- يرفضون بضعا مما جمعه من المادة اللغوية، ويردونه بسبب من التصحيف والتحريف، واللحن، والخطأ، والغلط، والسهو... وهذا ما يشكل اللغة المردودة التي تبقى خارج دائرة اللغة المستعملة والمقبولة.

(ب)- يقسمون اللغة المقبولة إلى صنفين: الصنف الأول اللغة الخاصة بالشعر أو اللهجة التي تبقى على هامش دائرة اللغة المستعملة، والصنف الثاني اللغة المشتركة التي تبقى داخل دائرة اللغة المستعملة.

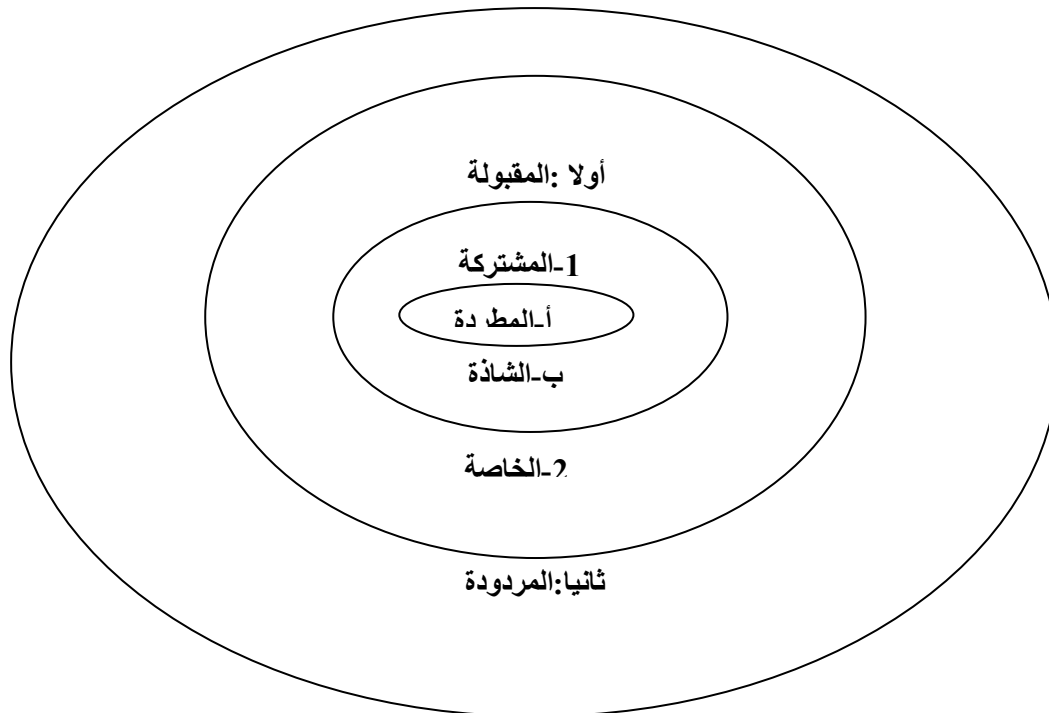
(ج)- يصنفون اللغة المشتركة إلى شاذ ومطرد.

يظهر من خلال هذا التصنيف المعجمي أن اللغويين القدماء امتلكوا منهاجا محددا في التعامل مع المادة اللغوية التي جمعوها. ويتضح ذلك من خلال تحديدهم الدقيق لمختلف أصنافها، الشيء الذي يؤكد أن تصنيف اللغة لديهم لم يكن عشوائيا أو انتقائيا بل كان مبنيا على الدقة اللغوية والضبط المعجمي. فاللغة وفق تصور اللغويين لها صنفان كبيران:

- الأول، اللغة (المردودة) أو (المرفوضة) وهذا الرد أو الرفض راجع إلى سبب من الأسباب إما التصحيف أو الخطأ أو اللحن أو السهو أو الغلط.

- الثاني، اللغة (المقبولة) وداخل هذه اللغة نجد اللغة (الخاصة) التي تضم (اللهجات) التي تتحدث بها العرب بما في ذلك الشعر، كما نجد داخلها كذلك اللغة (المشتركة) التي تنقسم إلى اللغة (المطرودة) التي تمثل مستوى الفصاحة اللغوية والقواعد المعيارية، واللغة (الشاذة) التي تخرج عن المقاييس اللغوية المضبوطة. ويوضح الرسم الآتي دوائر اللغة حسب تصنيف المعجميين لها:

¹ - عبد الدايم، محمد عبد العزيز (2006): النظرية اللغوية في التراث العربي، ص: 270



- رسم يوضح التصنيف المعجمي للغة المقبولة والمردودة حسب المعجميين العرب⁽¹⁾

إن اللغة حسب المعجميين العرب دوائر؛ والدوائر التي تحتل المراتب الأولى هي اللغة (المقبولة) و(المشتركة) و(المطرودة) والباقي هوامش؛ ف(الشاذة) هامش (المطرودة) و(الخاصة) هامش (المشتركة) و(المردودة) هامش (المقبولة).

فكما نلاحظ فإن هذه المفاهيم والمصطلحات التي استعملها المعجميون في تصنيف اللغة ذات بعد معجمي وليست ذات بعد نحوي أو صرفي. لهذا يمكن القول إن المعجميين العرب كانت عندهم مبادئ نظرية في عملية تصنيف اللغة، وما أحوج المعجميين المحدثين إلى هذا النوع التصنيف، لأنه يبين طبيعة العمل المعجمي بدقة، كما أنه يزودهم بالأصناف الكبرى للمادة اللغوية التي يمكن أن تكون داخل المعجم العرب الحديث. لذلك يبقى هذا التصنيف المعجمي مهما في النظرية المعجمية.

2-3- الترتيب المعجمي

يُقصد بالترتيب المعجمي "الطريقة التي عالج بها المعجميون القدماء تنظيم مادّتهم المعجمية"⁽²⁾. وينقسم إلى ترتيب داخلي وترتيب خارجي؛ فالخارجي، هو ما يطلق عليه

¹ - انظر: عبد الدايم، محمد عبد العزيز، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص: 271

² - عيدان، حيدر جبّار (2008): المتن اللغوي في المعجم العربي، دراسة في كيفية المعالجة، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة الكوفة، كلية الآداب، العدد: 6، ص: 168

"الترتيب الأكبر"⁽¹⁾، حيث يقوم المعجمي باتباع طريقة من طرق الترتيب القائمة على الحروف الهجائية أو غيرها. وهذا النوع من الترتيب يعد شرطاً ضرورياً لوجود المعجم وبدونه يفقد العمل المعجمي قيمته المرجعية. لذلك إذا عدنا إلى المعاجم العربية القديمة فإننا نجد المعجميين القدماء يولون أهمية كبيرة لترتيبها الخارجي، ويعتبرونه الأساس الأول في تنظيمها، لذا نجدهم بيرعون في ضبطه. ولو لم يكن الترتيب الخارجي مهماً في المعاجم العربية لما كان محدداً رئيساً في تصنيف المعاجم التي تتبع نفس الترتيب في مدرسة واحدة. لذلك، فقد جاء تصنيف المعاجم العربية ضمن مدارسها بناءً على مناهج الترتيب الخارجي الآتية⁽²⁾:

(أ)- منهج الترتيب الهجائي الصوتي مع تقلبيات الجذر، ويضم المعاجم التالية:

- معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)

- معجم (البارع): القالي (ت356هـ)

- معجم (التهذيب في اللغة): أبو منصور الأزهرى (ت370هـ)

- معجم (مختصر العين): محمد بن الحسن الزبيدي (ت379هـ)

- معجم (المحيط): صاحب بن عباد (ت385هـ)

- معجم (المحكم): ابن سيده (ت458هـ)

(ب)- منهج الترتيب الهجائي مع التقلبيات، ويضم المعاجم التالية:

- معجم (جمهرة اللغة): ابن دريد (ت321هـ)

- معجم (مقاييس اللغة) و(المجمل): ابن فارس (ت395هـ)

(ج)- منهج الترتيب الهجائي بحسب الأواخر، ويضم المعاجم التالية:

- معجم (ديوان الأدب) للفارابي (ت350هـ)

- معجم (تاج اللغة وصحاح العربية): للجوهري (ت395هـ)

- معجم (لسان العرب) الذي يضم عشرين مجلداً: ابن منظور (ت711هـ).

¹- انظر: عمر، أحمد مختار (2008): صناعة المعجم الحديث، ص: 98

²- انظر: المعتوق محمد أحمد (1999): الحصيلة اللغوية أهميتها مصادرها ووسائل تنميتها، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع: 212، ص: 234-241

- معجم (القاموس المحيط): الفيروز آبادي (ت817هـ).

- معجم (تاج العروس): للزبيدي (ت1205هـ).

(د)- الترتيب الهجائي العادي، ويضم المعاجم التالية:

- معجم (أساس البلاغة) للزمخشري (ت538هـ)

- معجم (محيط المحيط) لبطرس البستاني(1849م-1912م)

- معجم (المنجد في اللغة والأعلام) للويس معلوف(1849م-1945م).

وإذا انتقلنا إلى الترتيب الداخلي الذي أطلق عليه أحمد مختار عمر اسم (الترتيب الأصغر) لأنه يأتي بعد الترتيب الأكبر ويتعلق بترتيب المشتقات تحت المدخل المعجمي فإننا نجد تطبيقه في أغلب المعاجم العربية القديمة يعرف اضطراباً كبيراً؛ حيث إن "أكبر قضية تصادف الباحث في معاجمنا اللغوية عدم ترتيب المواد ترتيباً داخلياً؛ ففيها خلط الأسماء بالأفعال، والثلاثي بالرباعي، والمجرد بالمزيد وخلط المشتقات ببعضها ببعض فربما رأيت الفعل الخماسي، والسداسي قبل الثلاثي والرباعي"⁽¹⁾.

إن المتتبع للترتيب الداخلي للمداخل في المعاجم العربية القديمة، يلاحظ أن القدماء اعتمدوا على أصل المادة اللغوية أي (الجذر) كمنهجية واضحة في ترتيب المداخل فجعلوه أساس البحث عن كل الكلمات التي تشتق من ذلك الأصل. فكلمات، نحو: ضرب وتضارب ومضروب وضروب، وغيرها من مشتقات المادة تأتي تحت مدخل واحد لكن دون ترتيب. يقول محمد أحمد أبو الفرج: "من المتفق عليه في المعاجم العربية اتخاذها أصل الكلمة أساساً تُورد تحته باقي المشتقات، كأعرب، واستعرب وعربي، التي توجد تحت جذر (ع ر ب) لكنها تختلف بعد ذلك في كيفية ترتيب ألفاظها"⁽²⁾.

نفهم من هذا الكلام أن المعجميين القدماء افتقدوا إلى الدقة في الترتيب الداخلي؛ فهناك خلط بين ترتيب الأسماء وترتيب الأفعال وترتيب المجرد والمزيد، فمنهم من يبدأ ترتيب مادته بالفعل، ومنهم من يبدأ مادته بالاسم، ومنهم من يبدأ بالمجرد، ومنهم من يبدأ بالمزيد.

¹- عمر، أحمد مختار(2008): صناعة المعجم الحديث، ص:98

²- أبو الفرج، أحمد محمد(1996): المعاجم اللغوية الحديثة في ضوء علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، ص:40

ومن الأمثلة الدالة على الاضطراب في الترتيب الداخلي في المعجم العربي القديم ما أورده الخليل في معجم (العين) في مادة (جمع): "امرأة جَعَمَاء: أنكر عقلها هراً، ولا يقال رجل أجعم، وناق جَعَمَاء: مسنة، ورجل جَعِم، وامرأة جَعَمَةً، وجَعِم الرَّجُل جَعَمًا أي: قرم إلى اللحم، وهو في ذلك أكل"⁽¹⁾. فقد قدّم الخليل في هذا المثال ترتيب الاسم على ترتيب الفعل، كما قدّم المزيد على المجرد.

ومن الأمثلة كذلك التي تدل على اضطراب الترتيب الداخلي، ما أورده الجوهري في معجمه (الصاح) في مادة (وجب): "وجب الشيء: أي لزم يجب وجوباً، وأوجب الله واستوجه: أي استحقه. ووجب البيع يجب جبّة، وأوجب البيع فوجب، والوجيبة: أن توجب البيع، ثم تأخذه أولاً فأولاً، ووجب القلب وجبياً اضطرب، وأوجب الرجل: إذا عمل عملاً يوجب له الجنة أو النار، والوجب: الحبان والوجب السقطة مع الهدّة، ووجب الميت: إذا سقط ومات، ووجب الشمس: أي غابت"⁽²⁾.

إن الملاحظ في هذا المثال أن الجوهري قدّم في المشتقات وأخر، حيث ذكر الفعل (وجب) في أول المادة وفي آخرها. لذلك كان يجب ترتيب هذه المادة على الشكل الآتي: (وجب الشيء، ووجب البيع، ووجب القلب، ووجب الميت، ووجب الشمس وأوجب الرجل، واستوجب الشيء، والوجب، والوجبة، والوجب، والوجيبة) حيث يظهر تقديم الفعل على الاسم، وتقديم المجرد على المزيد.

لقد دفع هذا الاضطراب الموجود في الترتيب الداخلي في المعجم العربي القديم المعجميين المحدثين إلى التفكير في وضع منهجية مضبوطة لترتيب المواد داخلياً. ولعل أبرزها المنهجية التي وضعتها لجنة تأليف معجم (الوسيط)، حيث تم بمقتضاها ترتيب المواد المعجمية داخلياً على النحو الآتي⁽³⁾:

1- تقديم الأفعال على الأسماء.

2- تقديم المجرد على المزيد من الأفعال.

¹- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، مادة: (جمع)
²- انظر: الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، مادة: (وجب)
³- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، المقدمة، ص: 29

3- تقديم ما يدل على المعنى الحسي على ما يدل على المعنى العقلي، والحققي على المجازي.

4- تقديم الفعل اللازم على الفعل المتعدي

5- ترتيب الفعل المزيد بحسب الزيادة: الثلاثي المزيد بحرف فالمزيد بحرفين، فالمزيد بثلاثة أحرف، ثم الرباعي المزيد بحرف.

6- الأسماء رتبت ترتيباً هجائياً.

ولتوضيح هذه المنهجية الحديثة في الترتيب الداخلي، نقدم مثالا من مواد المعجم الوسيط؛ فقد جاء في مادة (بَجَر): "بَجْرٌ يبجر بجرا عظم بطنه، وبجر عن الأمر استرخى وتثاقل، فهو بَجْرٌ، وباجر، وأبجر، وهي بجراء: ج بُجْرٌ، وبُجْران، وبُجْرَةٌ السرة، والعقدة في البطن والوجه والعنق وذَكَرٌ عُجْرَةٌ وبُجْرَةٌ: ذكر عيوبه"⁽¹⁾. فمن الملاحظ أن المعجم الوسيط التزم في هذه المادة بمنهجية ترتيب المواد ترتيبا داخليا.

هذا، وقد رأى العديد من الباحثين أن ترتيب المواد المعجمية ترتيبا داخليا يكون وفق نوعين من الترتيب، وهما: الترتيب بالاشتراك والترتيب بالتجنيس؛ فالترتيب بالاشتراك يقصد به أن يكون الشكل واحد والمعاني مختلفة؛ أي إن المُعجمي يرجع العديد من الدلالات إلى جذر واحد يجمعها في مدخل واحد. يقول محمد رشاد الحمزاوي عن الترتيب بالاشتراك: "يتطلب أن تدرج تحت المدخل الواحد مفاهيم أو معان كثيرة متداخلة إلى حد الخطأ، لأنه يوهم أن كل المعاني ترجع إلى أصل أساسي"⁽²⁾. ويمكن أن نمثل لهذه الطريقة بمثال من المعجم الوسيط:

فقد جاء في مدخل (بان) "بان منه، وعنه: بينا وبيونا، وبينونة، بَعُدَ وانفصل، ويقال: بانّت المرأة عن زوجها، ومنه انفصلت بطلاق فهي بائن، و- الفتاة: تزوجت، و- فلان: رحل، و- النخلة ونحوها: طالت طولاً ظاهراً"⁽³⁾. فقد أورد المعجم الوسيط تحت المدخل

¹- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة: (بجر)

²- الحمزاوي، محمد رشاد (2003): المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد: 78، ج: 4 ص: 1046

³- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، مادة: (بان)

(بان) جميع معاني المداخل الأخرى المتفرعة عنه، دون أن يخصص لها مداخل مستقلة حيث يستعمل رمز الاختصار (و-) للدلالة على تكرار هذه الكلمة.

أما الترتيب بالتجنيس، فهو على عكس سابقه، فهو يسمح بتعدد المداخل ذات الشكل الواحد مع تعدد المعاني، إنه "يجعل لكل دلالة مدخلا خاصا، على الرغم من تكرار المدخل نفسه، وهو يهدف إلى غايات تربوية تاريخية وحضارية، فضلا على أنه يميز بين المداخل البسيطة والمركبة والمعقدة"⁽¹⁾. ومن المعاجم العربية الحديثة التي طبقت هذا الترتيب نجد معجم (المنجد في اللغة والأعلام) للويس معلوف؛ حيث يفرد لكل معنى من معاني مدخلا مستقلا. ومن ذلك مثلا مادة (فَقَسَ):

"فقس: 1- فقس فقسا البيضة: كسرها بيده و2-فقس فقسا الرجل: جذبه بشعره إلى الأسفل، و3- فقس فقسا الحيوان: قتله"⁽²⁾.

ويمكن الفرق بين الترتيب بالاشتراك والترتيب بالتجنيس في "أن أصحاب الترتيب بالاشتراك يرون الكلمة وحدة لغوية لها أصل دلالي ثابت لا يتغير مع وجود مدلولات ثانوية تستنبط من الاستعمال، في حين ينظر أصحاب الترتيب بالتجنيس للكلمة على أنها وحدة كلامية مستقلة بحسب سياقها"⁽³⁾.

هكذا نرى أن أصحاب الترتيب بالاشتراك يسعون إلى الإيجاز، في حين أن أصحاب الترتيب بالتجنيس يسعون إلى الإطناب، وإلى استقلال الكلمة في سياقها.

2-4- الدلالة في المعجم العربي القديم

اهتم المعجميون العرب القدماء بقضايا الدلالة في المعجم العربي بشكل كبير، وذلك واضح من خلال أعمالهم مختلف مناهج التفسير والتحليل المختلفة. ومادامت تلك القضايا الدلالية التي تطرق إليها المعجميون متعددة ومتشعبة، فإننا سنقتصر في هذا المحور على أهم قضية دلالية في المعجم العربي، وهي قضية التعريف المعجمي.

¹ - الحمزاوي، محمد رشاد (2003): المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد 78، ج:4، ص:1046

² - لويس، معلوف: المنجد في اللغة والأعلام، مادة (فقس)

³ - ابن حويلي، الأخضر ميداني (2009): المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة، ص:159

وبالرجوع إلى عددٍ من المعاجم العربية القديمة، يتبين أن "رواد المعجمية العربية اختاروا اتباع مقاربة شمولية، فقد رموا إلى تزويد القارئ بمعلومات دلالية عن اللفظ في مختلف استعمالاته، وتباين حالاته" (1). نفهم من هذا القول أن المعجميين العرب اهتموا بطرق تفسير معاني الألفاظ. لذلك، فَمَنْ تصفَّح المعاجم العربية القديمة، يخرج باقتناع مفاده أن الهدف من وراء تصنيف تلك المعاجم، هو بدون شك الوصول إلى تفسير معاني الألفاظ المنتقاة فيها، وتقديم الشواهد والأمثلة المناسبة عليها. وبناء على هذه الأهمية التي يحظى بها المعنى وطرق الوصول إليه في المعجم، فإننا نحاول في هذا المحور، التطرق إلى مفهوم التعريف المعجمي وأنواعه وطرائقه في المعجم العربي.

2-4-1- التعريف المعجمي

يرد التعريف (La Définition) في اللغة مترادفاً مع (الحد)، لذلك وجب توضيح أن المُسمَّيَّين لا يدلان على الشيء نفسه؛ فالتعريف من مادة (عرف) ويحمل عدة معاني تفيد التوضيح والشرح. أما الحد فهو من (حدَّ) وهو ذكر خصائص الشيء وماهيته. فقد جاء في كتاب التعريفات للشريف الجرجاني أن التعريف "عبارة عن ذكر شيء يستلزم معرفته معرفة شيء آخر" (2). والحد عنده "هو قول دال على ماهية الشيء" (3). أما (الحد) عند (ابن سينا) فهو "قول دال على ماهية الشيء" (4).

يتضح من خلال هذه التعاريف أن هناك فرقاً واضحاً بين مصطلح (التعريف) ومصطلح (الحد)، حيث إن الحد أقرب إلى مفهوم الشيء منه إلى شرحه وتعريفه. أما التعريف فهو معرفة دلالة الشيء من خلال معرفة خصائصه وعناصره. جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة "عرّف يعرف تعريفاً، فهو معرّف والمفعول معرّف، وعرّف الشيء حدد معناه بتعيين جنسه ونوعه وصفاته" (5). وجاء في المعجم الوسيط "حدد معنى اللفظ أو العبارة وضحه وبينه، وتحديد الشيء بذكر خواصه المميزة" (6) فعلى الرغم من

1- القاسمي، علي (1998): إشكالية الدلالة في المعجم العربي، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، ع46، ص: 65

2- الشريف، محمد علي بن محمد الجرجاني: التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، ط1، القاهرة، (1973) ص: 56

3- المصدر نفسه ص: 74

4- ابن سينا، أبو علي: الإشارات والتنبيهات، تحقيق سليمان دينا، دائرة المعارف، ط1، القاهرة (1960م)، ص: 250

5- عمر، أحمد مختار: معجم اللغة العربية المعاصرة: مادة (عرف)

6- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، مادة: (عرف)

عدم استعمال المعجم (الوسيط) مصطلح التعريف، واستعماله مصطلح التحديد بدلا منه، فإنه لم يخرج عن دلالة التعريف التي تعني توضيح معنى الشيء، بتحديد خصائصه المميزة.

هذا عن التعريف في اللغة والفرق بينه وبين الحد، أما التعريف في المعجم، فهو عند (أحمد مختار عمر) "نوع من التعليق على اللفظ أو العبارة، وهو كذلك شرح نص وهو في الصناعة المعجمية إعادة تمثيل معاني الكلمات بكلمات أخرى"⁽¹⁾.

وترى جوزيت راي دوبوف (Jossette Reydebove) أن التعريف المعجمي عبارة عن "كل ملفوظ مترادف مع المدخل، والذي يريد الإخبار عن محتواه، وقد يكون هذا الملفوظ مرادفا"⁽²⁾.

ويقول جون دبوا (Jean Dubois) عن التعريف في المعجم وصعوبته: "النشاط الأساس للمُعجمي هو التعريف، لكن تعريف المدخل يشكل نشاطا معقدا. إن التعريف إجابة عن الأسئلة المفترضة عند القارئ، واحترام لمتطلبات حجم المعجم. فلا يمكن أن تعرف كل الكلمات بتعاريف طويلة، وإلا حصلنا على مجلدات لا يسع المُعجمي حصرها. فالتعريف بشكل عام، هو الإتيان بلفظ أو جملة أو مجموعة من الوحدات التي تساعد القارئ على الوصول إلى تصور مفهوم المدخل، وتميزه عن المداخل الأخرى"⁽³⁾.

لقد اتضح أن التعريفات السابقة تحاول قصر التعريف في المعجم على الجوانب الدلالية، إذ تعتبره نوعا من الكلمات أو العبارات التي تشرح المدخل وتبين دلالاته المختلفة. غير أن هناك من الباحثين من يرى أن التعريف المعجمي لا يقتصر فقط على تقديم المعلومات الدلالية عن الألفاظ، وإنما يتعدى ذلك، إلى تقديم المعلومات الشكلية عنها "فالتعريف هو النص المحض، أي المتن الذي يتكون من أبنية: صوتية وصرفية ودلالية وتركيبية ودلالية. ويتفرع التعريف إلى قسمين: تعريف شكلي، يهتم بالكتابة الصوتية

¹ - عمر، أحمد مختار (2008): صناعة المعجم العربي الحديث، ص: 121

² - Josette Rey Debove (1970) : " le domaine du dictionnaire", in Langage, (la lexicographie) N°19 Paris, didier, Larousse, p:19.

³ - Jean Dubois et Claude Dubois(1971) : Introduction à la Lexicographie :Le Dictionnaire Paris Libraire, Larousse, p :84

(النطق) وبالانتماء المقولي المعجمي، وبالمقولات التصريفية والإعرابية. وتعريف دلالي مضموني، يخص الشرح، وذكر السياقات الوضعية والنقلية، وتدعيم المعنى بالشواهد فالتعريف بهذا المفهوم، مرادف للنص الذي هو عبارة عن تشارح يقرب المعنى أو المفهوم من مستعملي المعجم، باستخدام اللغة الوصفة (La Métalangue) لوصف عنصر من اللغة، أي أنه كلام حول كلام بواسطة لغة واصفة موازية قائمة على الشرح الشكلي والدلالي والشاهد أو المثال⁽¹⁾.

إن هذا النوع من التعريف الذي يجمع بين المعلومات الشكلية والدلالية، هو ما يشير إليه كذلك عبد العلي الودغيري، وذلك حينما ذكر أن التعريف المعجمي هو الباب "الذي تعالج بداخله القضايا المتعلقة بكيفية تعريف المدخل، وتفسير معناه، واللغة الخاصة المستعملة في الشروح، والمعلومات التي ينبغي أن يشتمل عليها كل تعريف والجوانب الضرورية التي ينبغي أن تراعى للإحاطة بالمعرف، والوسائل المستعان بها للتوضيح والتمثيل والإفهام، وكيف يعالج تعدد المعنى للفظ الواحد، وما ينبغي تقديمه أو تأخيرته من المعاني المتعددة"⁽²⁾. ويضيف في موضع آخر، أن المعلومات التي يقدمها التعريف في المعجم اللغوي صنفان: "معلومات خاصة باللفظ من حيث هو لفظ، أي من حيث صورته الشكلية الخارجية، ومعلومات حول ما يدل عليه هذا اللفظ"⁽³⁾.

إن كل التعاريف التي أتينا على ذكرها، تؤكد على أهمية التعريف في المعجم، وعلى شموليته. فكل مدخل قابل للتعريف بمجموعة من الألفاظ أو الجمل أو الأمثلة. ومادام الأمر كذلك، فإننا نعتبر التعريف من الكليات اللسانية. بمعنى، أنه يمكننا دائما إيجاد تعريف لأي كلمة في أي لغة. وعلى ضوء هذه الحقيقة، فإن موضوع التعريف لم يشغل بال المعجميين فقط، بل إنه شغل كذلك علماء الدلالة والمصطلح والنحو والمنطق واللسانيات، وذلك في جميع أبحاثهم ودراساتهم العلمية. أما في مجال علم المعجم، فإن التعريف يشكل جزءا هاما من بنية النص المعجمي، حيث لا يمكننا أن نتصور مدخلا

¹ - دحماني، زكية السانح(2014): النص القاموسي بين القاموس العام والقاموس الأسامي، دراسة مقارنة، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر عدد مزدوج: 19 و 20 ص: 267

² - الودغيري، عبد العلي(1989): قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشريقي، ص: 121 و 122

³ - المرجع نفسه، ص: 295

معجميا دون وجود التعريف، الذي لا يقتصر على تقديم الجوانب الدلالية دون الجوانب الشكلية. مما يُبين أن المدخل المعجمي في المعجم العربي مؤسس على علاقات صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية. كما أن التعريف في المعجم العربي يُغطي الدلالة المركزية والسياقية، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالجانب الثقافي والجانب التأثيلي، والجانب التاريخي.

ويُشترط في التعريف المعجمي عدة مواصفات، تحدث عنها أحمد مختار عمر وحددها في الشروط الآتية⁽¹⁾:

(أ) - الاختصار والإيجاز؛ فإنه ينبغي أن تكون تعريفات المعجم مختصرة وموجزة حيث تستغني عن ذكر كل ما يمكن الاستغناء عنه، فإن كل تعريف يجب أن يقول أكثر ما يمكن بأقل عدد من الكلمات.

(ب) - السهولة والوضوح؛ فلا تفسر اللفظ بلفظ غامض، ولا يعرف بما لا يعرف به.

(ج) - تجنب الإحالة إلى مجهول، أو إلى شيء لم يعرف في مكانه.

(د) - أن يكون التعريف جامعا شاملا لكل أفراد المعرف، ومانعا دالا على المعرف وحده.

بناء على هذه الشروط، يظهر أن صياغة التعريف من أصعب المراحل والمهام التي تواجه المعجميين أثناء تأليف معاجمهم، نظرا لكونه أهم ما يحتاج إليه القارئ والباحث عن المعلومة. من هنا كانت طريقة شرح المفردات من أكبر الصعوبات التي تواجه مصنفي المعاجم. ولعل السبب في ذلك، يعود بالأساس إلى طبيعة المفردة المعجمية. وفي هذا الجانب، يقول الحبيب النصراوي: "إن المُعجمي بسبب رغبته في أن يكون التعريف أداة تفكير حول طبيعة المعنى المعجمي يسعى إلى إبراز مختلف مكونات المعنى بالاعتماد على خصائص المفردة، فيتخذها منطلقا للتعريف، لكن ذلك ليس بالأمر الهين، فإن المفردة ليست دائما معطى بسيطا وذلك ما يعقد مناهج التعامل معها، ويجعل من عملية التعريف على جانب كبير من الدقة والتعقيد"⁽²⁾.

¹ - عمر، أحمد مختار (2008): صناعة المعجم الحديث، ص: 126

² - النصراوي، الحبيب (2014): المكون الدلالي في تعريف المصطلح العلمي في القاموس اللغوي العام، مجلة اللسانيات، مركز البحث علمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ع: 19 و 20، ص: 331

يتضح -إذاً- أن طبيعة المفردة في المعجم تطرح إشكالية بالنسبة للمعجميين أثناء عملية التعريف، لذلك يحاولون تنويع سبل بيان دلالتها ويستعملون أكثر من طريقة من أجل الكشف عن معانيها المختلفة.

2-4-2- أنواع التعريف المعجمي

تعددت أنواع التعريفات المعجمية عند المعجميين العرب، حيث حاولوا مقارنة معاني الألفاظ التي تضمها معاجمهم مقارنة شاملة. فكان كل معجمي حريصاً على أن يكون التعريف في مداخل معجمه شاملاً لجميع جوانب المعرف، وألا يغيب عنه شيء من المعلومات. بناء على ذلك، فإننا نحاول في الفقرة الآتية رصد أنواع التعريفات الشائعة في المعجم العربي القديم والحديث.

2-4-2-1- الشرح بالتعريف

إن المقصود بمصطلح الشرح بالتعريف، هو تمثيل المعنى بواسطة ألفاظ أو جمل أخرى أكثر وضوحاً وفهماً، أي تقديم أمام أي مدخل من مداخل المعجم معلومات عن اللفظ بغرض توضيح معناه وإجلائه وتقريبه إلى ذهن القارئ. لذلك فهو يعد "تمثيلاً للمعنى بواسطة كلمات أخرى بمعنى أنه يعيد التعبير عن اللفظ بألفاظ أخرى"⁽¹⁾. وبالعودة إلى المعاجم العربية القديمة، فإننا نجد الشرح بالتعريف يتم بالألفاظ واضحة ومحددة. ومن أمثلة ذلك، قول الخليل في كتابه (العين) "خَبَعَ الصَّبِي خُبُوعاً: أي فُجِمَ من شدة البكاء حتى انقطع نفسه"⁽²⁾. فقد شرح المعنى بالألفاظ واضحة، وحدد معنى الخبوع بأنه حالة تكون من شدة البكاء المؤدي إلى انقطاع النفس.

ومن أمثلة الشرح بالتعريف، قول الأزهري في كتابه (تهذيب اللغة): "الهُبَع: الحوار الذي ينتج في الصيف في آخر النتائج، والأنثى هبعة، وسمي هبعاً، لأنه يهْبَع إذا مشى أي يمدّ عنقه ويتكأه ليدرك أمه"⁽³⁾. فقد شَرَحَ الأزهري معنى (الهُبَع) بالألفاظ واضحة وحدد معناه بأنه الحوار، ثم خَصَصَهُ بزمان معين، وهو الصيف، ثم حدده بآخر النتائج وبيّن علة تسميته، وهي كونه يمدّ عنقه متكأها ليلحق بأمه.

¹ - عمر، أحمد مختار (2008): صناعة المعجم العربي الحديث، ص: 121

² - الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، مادة: (خبع)

³ - الأزهري: تهذيب اللغة، مادة: (هبع)

ومن الأمثلة كذلك، قول الجوهري في كتابه الصحاح: "الغَبَّ: أن ترد الإبل الماء يوماً وتدعه يوماً"⁽¹⁾. فقد حدد الجوهري معنى الغَبَّ بأنه ورود الإبل للماء في زمن معين وهو يوم بعد يوم.

كما اعتمدت أيضاً المعاجم العربية الحديثة على طريقة الشرح بالتعريف في تفسير معاني مداخلها. فمن ذلك مثلاً: تعريف المعجم الوسيط بعض أصناف الحيوانات؛ حيث عرّف العصفور بأنه "جنس طير من الجواثيم المخروطيات المناقير"⁽²⁾. وعرّف الذئب بأنه "حيوان من الفصيلة الكلبية، ورتبة اللواحم"⁽³⁾. وعرّف القط بأنه "الهر، وهو جنس من فصيلة السنورية، ورتبة اللواحم"⁽⁴⁾.

وفي مقابل هذا الوضوح في الشرح، فإننا وجدنا في المعاجم العربية القديمة بعض الشروح التي جاءت بألفاظ غامضة وغير محددة. ومن ذلك مثلاً:

2-2-4-2- التعريف بالنقيض أو الضد

يطلق محمد رشاد الحمزاوي على التعريف بالضد اسم التعريف "بالمخالفة"⁽⁵⁾. نفهم من هذا التحديد أن (التعريف بالنقيض) يعني شرح المفردة بما يخالفها ويناقضها في المعنى. ومن نماذج هذا النوع من التعريف في المعجم العربي القديم، ما جاء في كتاب (العين) في مادة (عقل): "العَقْل نقيض الجهل، ومنه عَقْل يعقل عقلاً، فهو عاقل"⁽⁶⁾.

ومن الأمثلة كذلك، قول ابن دريد في (جمهرة اللغة): "الحَقَّ ضَدُّ الباطل"⁽⁷⁾. ومنها أيضاً قول ابن سيده في (المحكم): "العرض: خلاف الطول، والجمع أعراض"⁽⁸⁾.

يبدو من خلال الأمثلة أن التعريف بالنقيض يصلح لتعريف المفردات ذات المعاني المجردة نحو: العدل والظلم والعلم والحياة. أي إن المفردات التي تحتاج غالباً إلى هذا الأسلوب من التعريف، هي تلك المفردات التي نجهل شكلها، والتي لا نملك لها صورة في الواقع فهي تدل على أشياء معنوية مجردة، وغير محسوسة.

¹ - الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، مادة: (هيب)

² - مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، مادة: (عصفور)

³ - المرجع نفسه، مادة: (ذأب)

⁴ - المرجع نفسه، مادة: (قطط)

⁵ - الحمزاوي، محمد رشاد (1986): من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، ص: 166

⁶ - الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، مادة: (عقل)

⁷ - ابن دريد: جمهرة اللغة، مادة: (حقق)

⁸ - ابن سيده: المحكم، مادة: (عرض)

ونظرا لميزة التعريف بالضد في اختصار الشروحات، فإننا وجدنا جل المعاجم العربية الحديثة تعتمد عليه في شروحاتها. فقد اعتمد عليه المعجم الوسيط في شرح مداخله، وذلك عن طريق استخدام بعض المصطلحات، نحو: ضد وعكس ونقيض وخلاف ومقابل. ومن أمثلة ذلك، ما ورد في تعريف: (الموت بأنه ضد الحياة، والدفء نقيض البرد، والذكر خلاف الأنثى، وتحت مقابل فوق، والحررة خلاف الأمة، والغالي خلاف الرخيص)⁽¹⁾. فالملاحظ أن المعجم الوسيط اعتمد على طريقة الشرح بالضد بشكل مطرد، وذلك بغرض اختصار التعريفات في مداخل المعجم.

2-4-2-3- التعريف بالمعروف

أطلق خالد فهمي على التعريف بالمعروف مصطلح "الشرح الموهوم، وهي طريقة اعتمد فيها أصحاب المعاجم على لفظ واحد في شرحهم للمداخل، والاكتفاء بقولهم أنه معروف أو مشهور. وهي على هذا الأساس، ليست طريقة للشرح والتفسير"⁽²⁾. ومن أمثلة الشرح بالمعروف، ما جاء في لسان العرب في مادة (أسد) "الأسد من السباع معروف، والجمع آساد وآسد مثل: أجبال وأجبل"⁽³⁾. ومن الأمثلة كذلك، ما ورد في معجم (الصاح) "الخبيص معروف، والخبيسة أخص منه، والمخبصة: الملعقة يعمل بها الخبيص"⁽⁴⁾.

فعوض أن يقدم (ابن منظور) لمفردة (الأسد) تعريفا واضحا، ويقدم (الجوهري) لمفردة (الخبيص) شرحا وافيا، فإننا وجدناهما يستعملان كلمة (معروف) التي تعتبر من الألفاظ المبهمة التي ترد في شروحات المعجم العربي القديم، والتي تتضاف إلى طائفة من العبارات الغامضة المستعملة في معاجمنا العربية، وذلك نحو: وإد لبني فلان، ومكان معروف، وماء لبني فلان، ونبات في الصحراء، ودويبة، أو طائر، أو موضع، ونحو قولهم: البياض لون الأبيض، والسواد لون الأسود، وغيرها من الألفاظ والعبارات

1- انظر: مجمع اللغة العربي، المعجم الوسيط: مواد: (مات) و(دفئ) و(ذكر) و(تحت) و(حرر) و(غلا).
2- فهمي، خالد (2005): المعاجم الأصولية في العربية، دراسة لغوية في النشأة والصناعة والمعجمية، دار إيتراك للنشر، ط1، القاهرة مصر، ص: 231
3- ابن منظور: لسان العرب، مادة: (أسد)
4- الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، مادة: (حبص)

المبهمة. ومن الأمثلة على ذلك، ما جاء في (لسان العرب) في مادة (بيض) "البياض ضد السواد والبياض: لون البياض، وقد قالوا بياض وبياضة"⁽¹⁾.

إن ورود مثل هذه الشروحات المبهمة في المعجم العربي القديم، هو ما دفع بعض الدارسين المحدثين إلى القول إن المعاجم العربية القديمة تفتقد لصفات المعجم الجيد ومن هؤلاء الدارسين، إبراهيم أنيس الذي علّق على منهجية الشرح في المعجم القديم حيث قال عنها: "في الحق أن كثيراً من الألفاظ في المعاجم قد أهمل شرحها إهمالاً فجاءت دلالتها غامضة أو مبتورة، وبعدت عن الدقة التي هي من أهم صفات المعجم الجيد"⁽²⁾.

فالمُعجمي باستخدامه التعريف بالمعروف يكون قد تجاهل التطور اللغوي الذي يحدث عادة لمفردات اللغة التي تمر بعصور لغوية متعاقبة. فما هو معروف في هذا العصر، قد يكون غير معروف في عصر آخر. كما أن دلالة المفردة غالباً ما تكون عرضة للانتقال أو التحول من دلالة إلى أخرى. علاوة على ذلك، فإن التعريف بالمعروف يفقد المعجم العربي إحدى أهم وظائفه الأساسية، وهي الوظيفة العلمية والتعليمية التي من المفروض أن يقدمها المعجم للقارئ والباحث عن المعلومة. لذلك يجب الاستغناء عن هذا النوع من الشرح، وتعويضه بنماذج من التعريفات اللغوية الوافية والمضبوطة.

2-4-2-4- التعريف بالمرادف

المراد بالتعريف بالمرادف وضع كلمة أخرى مساوية لكلمة المدخل بغرض بيان معناها وتوضيحه. وقد يكون التعريف بالمرادف لفظة واحدة أو أكثر من لفظة، وذلك بأن يذكر المُعجمي عدة ألفاظ لها معنى واحد. ومن أمثلة هذا النوع من التعريف، قول ابن منظور في مادة (سهر): "السهر: الأرق"⁽³⁾. وقول الجوهري في معجم (الصاح) في مادة (فقه) "الفقه: الفهم"⁽⁴⁾.

¹- ابن منظور: لسان العرب، مادة (بيض)

²- أنيس، إبراهيم (1984): دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، القاهرة، ص: 249

³- ابن منظور: لسان العرب، مادة: (سهر)

⁴- الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، مادة: (فقه)

وقد اعتمد المعجم الوسيط على التعريف بالمرادف الذي يمكن القول عنه، "أنه يحقق ما تسعى إليه المعاجم الحديثة عامة، وهو الإيجاز والاقتصاد. كما أنه صالح وحده لوضع مقابلات للمصطلحات الأجنبية"⁽¹⁾. لذلك فقد عرّف المعجم الوسيط (الأغلبية بالكثر) و (الفرحة بالمسرة والبشرى) كما عرّف (ارتفع بعلا)⁽²⁾.

2-4-2-5- التعريف بالشاهد

يعني الشاهد في المجال المعجمي "كل عبارة أو جملة أو خطاب مقتبس يؤتى به ضمن التعريف لتأكيد استعمال لغوي معين أو توضيحه أو إتمام المعلومات المتصلة بالمدخل"⁽³⁾. وقد أدرك معظم المعجميين العرب القدماء أهمية الشاهد في شرح المعنى لذلك جاءت معاجمهم غنية بأنواع مختلفة من الشواهد اللغوية. منها على سبيل المثال:

أ)- القرآن الكريم

من أمثلة الاحتجاج بالقرآن الكريم في المعجم العربي القديم قول الخليل: "عددت الشيء عدًّا: حَسَبْتُهُ وأَحْصَيْتُهُ. قال عز وجل: (نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا)"⁽⁴⁾ يعني أن الأنفاس تُحصى إحصاءً، ولها عدد معلوم"⁽⁵⁾. وقول الجوهري "هششت الورق أَهْشُهُ هَشًّا: خبطته بعصا لِيَتَحَاتَّ، ومنه قوله تعالى: (أَهْشُ بِهَا عَلَى غَمِّي)"⁽⁶⁾ والهشاشة: الارتياح والخفة للمعروف"⁽⁷⁾. وقول ابن منظور: "الَهَزُّ: تحريك الشيء، كما تهز القناة فتضطرب وتهتز وفي التنزيل العزيز: (وهزي إليك بجدع النخلة)"⁽⁸⁾ أي حركي"⁽⁹⁾. وقول الفيروزآبادي "الْحَرْفُ من كل شيء: طرفه، وشفيره وحده، (ومن الناس من يعبد الله على حرف)"⁽¹⁰⁾ أي على وجه واحد"⁽¹¹⁾.

¹ - الودغيري، عبدعلي (1989): قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص: 301

² - انظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: مواد: (غلب) و(فرح) و(رفع)

³ - الجليلي، حلام (1999): تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص: 205

⁴ - القرآن الكريم، سورة مريم، الآية: 84

⁵ - ابن دريد: جمهرة اللغة، مادة: (عدد)

⁶ - القرآن الكريم، سورة القمر، الآية: 20

⁷ - الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، مادة: (هشش)

⁸ - القرآن الكريم، سورة مريم، الآية: 25

⁹ - ابن منظور: لسان العرب، مادة: (هز)

¹⁰ - القرآن الكريم، سورة الحج، الآية: (11)

¹¹ - الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: (حرف)

ب)- الحديث النبوي

من أمثلة الاحتجاج بالحديث النبوي ما جاء في (لسان العرب) في مادة (قصد) "القصد: استقامة الطريق، وفي الحديث (القصدُ القصدُ تبلغوا) أي عليكم القصد من الأمور بالقول والفعل"⁽¹⁾. ومنه ما جاء في (مقاييس اللغة) في مادة (بوح) "الباء والواو والحاء أصل واحد، وهو سعة الشيء وبروزه وظهوره، فالْبُوحُ جمع باحة، هي عرضة الدار، وفي الحديث: (نظفوا أفئيتكم ولا تدعوها كباحة اليهود) ومن هذا الباب إباحة الشيء، وذلك أنه ليس بمحظور عليه"⁽²⁾.

ج)- الشعر العربي

يمثل الاستشهاد بالشعر أسلوباً جيداً من أساليب الاحتجاج اللغوي، حيث استعملته العرب كثيراً في الاستشهاد على ما أشكل من غريب القرآن الكريم والحديث النبوي. وقد تحدث ابن فارس (ت395هـ) عن قيمته، حيث قال: "الشعر ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر ومنه تعلمت اللغة وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وآله، وحديث صحابته رضي الله عنهم"⁽³⁾. انطلاقاً من هذه الأهمية البارزة للشعر كشاهد من الشواهد اللغوية، فإننا وجدنا المعجميين العرب، أمثال: الخليل والجوهري، يستشهدون به في معاجمهم. فقد استشهد الخليل بشعر (جرير)، جاء في مادة (عق): "...وقال جرير (ت110هـ):
فهيها هيهات العقيق وأهله وهيها خلّ بالعقيق نواصله
أي بُعد العقيق"⁽⁴⁾.

كما استشهد الجوهري بشعر (ذي الرمة) (ت117هـ) في مادة (رمح): "الرمح جمع رماح وأرماح، ورجل رَامِح، أي ذو رمح، وثور رامح : له قرنان. قال ذو الرمة:
وكاننْ دَعَرْنَا من مَهَاةٍ ورَامِحٍ بلاد العدى ليست له ببلاد"⁽⁵⁾.

1- ابن منظور: لسان العرب، مادة: (قصد)

2- ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة: (بوح)

3- ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص: 467

4- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، مادة: (عق) (بتصرف)

5- الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، مادة: (رمح)

لقد اعتمد المعجميون العرب القدماء على التعريف المدعوم بالشواهد اللغوية في معاجمهم، وذلك إيماناً منهم أن الشواهد تغني المعنى المطلوب بوضوح وجلاء. لذلك فقد عملوا على جمع الكثير من الشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي، ومن الأشعار العربية والأمثال والحكم وغيرها، من أجل إضفاء المصداقية على شواهدهم وشروحاتهم المعجمية، ومن ثم تعميق الصلة بين علم المعجم وباقي العلوم الشرعية واللغوية.

لقد قدّم المعجميون العرب مجموعة من التصورات النظرية والمناهج التطبيقية المتصلة بجمع المادة المعجمية وتصنيفها وترتيبها وتحليلها الدلالي؛ بمعنى أن الصناعة المعجمية العربية كانت عند العرب مؤسسة على خلفية معجمية ورؤية محددة في مختلف مراحلها ومحطاتها. الشيء الذي يؤكد بالملمس أن التفكير المعجمي كان موجوداً في التراث اللغوي العربي، وأن اللغويين قد بنوا فكرة أو تصوراً في تصنيف المعجم وتركيبه تركيباً متماسكاً، يبدأ بوحدات مختلفة المستوى، وينتهي بوحدة المعجم نفسه. كل هذه المعطيات، تدفعنا إلى إعادة النظر في العديد من التصورات الخاطئة عن المعجم العربي، كطبيعته المعقدة وبنيته المفككة، وغيرها من المسائل التي جعلت العديد من الدارسين يقفزون على التراث اللغوي العربي القديم وتصويره بأنه غير صالح للدراسة والبحث. لذلك فقد دفعتنا في هذا الفصل الأول، الرغبة في قراءة التصورات المعجمية التي حركت رواد المعجم العربي. وحاولنا تعميق النقاش فيها على نحو يتناسب مع الهدف الذي انطلقنا منه، وهو البحث عن بذور النظرية المعجمية العربية واتجاهاتها التي لم تكن مقتصرة على جهة واحدة دون أخرى.

وإيماناً منا بفكرة تطور البحث المعجمي بموازاة مع تطور علم اللغة، فإنه بات من الضروري التطرق لآفاق النظرية المعجمية الحديثة، ودورها في إعادة قراءة التراث اللغوي العربي، وذلك على ضوء ما توافر لديها من أدوات نظرية وإجرائية تستطيع بها كسب رهانات المرحلة وتحدياتها، والمتمثلة في تطوير المعاجم العربية العامة والخاصة ومن ثم ربح مطلب التنمية اللغوية التي تساهم في تنمية المجالات المرتبطة بحياة المجتمع ومحيطه العالمي.

الفصل الثاني

النظرية المعجمية الحديثة، موضوعها وخصائصها

تمهيد

لقد كان المعجم العربي في ضوء التفكير المعجمي القديم واضحاً من حيث الموضوع والطبيعة والمنهجية. فمن حيث الموضوع اهتم المعجميون العرب بتحصيل اللغة التي تمثل مستوى الفصاحة والصحة اللغوية. لذلك رأينا أن مؤلفي المعاجم العربية يشددون على جمع اللغة التي نطقت بها العرب على أصولها؛ أي اللغة الصحيحة والبعيدة عن اللحن والخطأ والمولد والأعجمي. وقد وضعوا لذلك، مجموعة من المعايير: (الزمان والمكان والفصاحة) والدعائم: (الراويّة والسماع والمشافهة) للوصول إلى المستوى اللغوي المطلوب. وحتى المعاجم التي جاءت بعد عصر الاحتجاج لم يستطع أصحابها الخروج عن الضوابط التي وضعها اللغويون القدماء في مسألة جمع اللغة. لذلك لم يختلف الجميع حول ضرورة الاهتمام باللغة الفصحى مع الالتفات الحذر والناذر إلى اللفظ المولد والمحدث والمعرب الذي جاء مع التطور اللغوي.

وعلى هذا الأساس، فقد جاءت معظم المعاجم العربية حافلة بالرصيد اللغوي الفصيح، بالإضافة إلى عدد من الألفاظ المولدة والأعجمية التي أتت مع التحولات المختلفة التي عرفتتها الحضارة العربية الإسلامية في عصورها الذهبية. من هنا نستنتج أن المعجميين العرب امتثلوا لجوانب التفكير المعجمي التي تهتم جانب الموضوع. فجاءت معاجمهم اللغوية مطردة في أبنية اللغة العربية واشتقاقاتها، ومحافظة على أصولها ومقاييسها اللغوية.

ومن حيث الطبيعة، لم تكن المعاجم العربية معاجم اصطلاحية بل كانت معاجم لغوية تحاول إيجاد تفسير لعلاقة اللفظ بالمعنى؛ أي معاجم مهمتها الأولى والأساسية، هي شرح مفردات اللغة وتفسير دلالتها، وبيان سياقاتها واستعمالاتها، خدمة للغة العربية وحفاظاً على أنظمتها وأنساقها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية. وقد عمل المعجميون العرب على هذا الجانب اللغوي المهم، من خلال حرصهم على احتواء جميع المداخل المعجمية على المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والسياقية، بالإضافة إلى الشواهد اللغوية المأخوذة من القرآن الكريم والسنة النبوية والشعر، ومن مختلف مصادر

الاستشهاد اللغوية. الشيء الذي أكسب المعجم العربي بعده اللغوي والحضاري. ذلك أننا لا نقرأ من خلال مواد المعجم العربي اللغة فقط، وإنما نقرأ كذلك الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع العربي، كما نقرأ من خلالها طريقة تفكير الإنسان في مختلف جوانب حياته وعيشه.

ومن حيث المنهجية العامة لبناء المعجم العربي اهتم المعجميون العرب بترتيب المادة اللغوية وتبويبها؛ فكان اختيار منهج الترتيب متناسبا مع طبيعة اللغة العربية، حيث لم يخرج الترتيب الخارجي عن الترتيب الصوتي أو الهجائي حسب الأوائل أو الأواخر أما الترتيب الداخلي للمواد المعجمية، فإنه سار وفق الجذر اللغوي وتحتة مشتقاته التي قد تبدأ بالاسم أو الفعل أو بالمجرد أو المزيد أو بالمعنى الأصلي أو المعنى المجازي. ومن المؤكد أن مجرد التفكير في منهجية التأليف المعجمي في ضوء النظرية المعجمية القديمة يعطينا إحساسا بأن المعجميين العرب ألفوا معاجمهم بناء على التقيد بضوابط التأليف وقواعده. وإلا لما وجدنا هذه القواعد المعجمية تتكرر عند كل المعجميين، ولما وجدنا لها أهمية عند دارسي المعاجم العربية. فكل من أراد دراسة المعجم العربي ليقف على خلفيته النظرية والفكرية، كان يركز على جوانب التأليف المعجمي إما الجمع أو الوضع. وإذا كان التفكير المعجمي العربي القديم قد قاد المعجميين إلى إنتاج معاجم لغوية محترمة لضوابط التأليف من حيث الجمع والوضع، وملائمة لسياق إنتاجها وتداولها، فإن النظرية المعجمية الحديثة لا تنظر إلى المعجم العربي نظرة اختزال من خلال اختزال المنظومة المعجمية في جانب التأليف المعجمي فقط، بل إنها تنظر كذلك إلى الجانب النظري والتطبيقي للعملية المعجمية، وتعتبر أي دراسة للغة أو لمعاجمها يجب أن تستند على معطيات العلم الذي يتطلب نظريات معجمية ولسانية، ومناهج التحليل والتفسير والمقارنة والاستنتاج.

ثم إذا كان موضوع المعاجم العربية القديمة هو اللغة الفصيحة تحديدا لغة المتكلم في القرنين الهجريين الأول والثاني أو الثالث والرابع على أبعد تقدير، فإن موضوع النظرية المعجمية هو المفردة أو الوحدات المعجمية مهما كان مصدرها ومستوياتها: فصحى أو مولدة أو معربة أو أعجمية أو عامية. بمعنى أن النظرية المعجمية لا تنظر إلى اللغة

نظرة توقيفية ومعيارية، بل إنها تنتظر إليها نظرة آنية وتطورية، سانكرونية ودياكرونية والأكد أن هذه المنهجية العلمية الجديدة تتطلب من النظرية المعجمية الانفتاح على النظريات اللسانية: التاريخية والوصفية والتوليدية والوظيفية، واستثمار مناهجها العلمية من أجل التعامل مع المعطيات اللغوية تعاملًا علميًا. وهذا ما لم يكن متوافرا لدى المعجميين القدماء في بداية التأليف. لذلك فإن النظرية المعجمية الحديثة لم تعد مجرد تصورات معجمية غير مؤسسة على نظرية أو منهج محدد في البحث، بل إنها أضحت علما لسانيا محاطا بزخم كبير من العلوم والمعارف التي يستطيع الاعتماد عليها في عملية استقصاء اللغة وجمعها من مصادرها المختلفة، ثم تصنيفها تصنيفا معجميا ولسانيا.

وقد تحدث إبراهيم بن مراد عن أهمية جمع اللغة في ضوء النظرية المعجمية الحديثة بقوله: "وركن الجمع سابق لركن الوضع، وهما مثيران لقضايا ينبغي لمؤلف المعجم العناية بها، إذ ينبغي له أن يحدد المصادر التي سيعتمدها في تكوين مدونته المعجمية هل يعتمد على المعاجم السائرة في الاستعمال وخاصة المعاجم القديمة أم يعتمد النصوص الحية المتداولة بين الناس ثم يحدد المستويات اللغوية التي تنتمي إليها الوحدات المعجمية: (الفصح والمولد والأعجمي المقترض والعامي) ويصنفها بحسب التعميم والتخصيص فإذا كانت وحدات معجمية عامة، فهي ألفاظ اللغة العامة، وإذا كانت وحدات معجمية مخصصة فهي مصطلحات علمية وفنية، وهذا الاشتراك في التعميم والتخصيص يهم خاصة الأسماء، مثل أسماء النبات، والحيوان، والمعادن، حيث ممكن أن تستعمل ألفاظا خاصة وعامة، وهذا كله يوجب على المعجمي أن يكون ذا معرفة دقيقة بالفروق بين الوحدات المعجمية"⁽¹⁾.

وتحدث محمد رشاد الحمزاوي - في السياق نفسه - عن مفهوم المدونة المعجمية وخصائصها الحديثة بالقول: "وتفترض المدونة أن تعتمد على الجمع على مستويات لغوية مبررة دون أحكام إقصائية أو تحقيرية، بل تقر خيارات لغوية لها أهدافها ومقاصدها

¹ - بن مراد، إبراهيم (2009): صلة التأليف المعجمي العربي الحديث بالنظرية المعجمية، مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، مؤسسة عبد الغني للنشر، الرباط، المغرب، عدد مزدوج: 7 و8، ص: 59 و60

وهي تستوجب أن يربط الجمع بزمان ومكان أو أزمنة أو أمكنة معينة، مما يدعو إلى جمع اللغة في حالة استقرار ومزامنة (Synchrony/Synchronie) أو في حالة استنفار أو تطور وتغير (Diachrony/Diachronie) مما يدعو إلى وضع معاجم مختلفة لها نصوص مجموعة متنوعة⁽¹⁾.

يتضح أن النظرية المعجمية تنظر إلى التأليف المعجمي نظرة لسانية تجمع بين التنظير والتطبيق، وذلك ما يؤكد إبراهيم بن مراد بقوله: "ومسائل الجمع التي ذكرنا جوهرية كلها، ويتطلب جميعها مقاربات لسانية نظرية ومنهجية يتخذها مؤلف المعجم أو مؤلفوه من منطلقات تكوين المدونة المعجمية"⁽²⁾.

فإذا كانت النظرية المعجمية تعتبر المفردات أو الوحدات المعجمية موضوعها، فإنها ترى أن دراستها وتحليلها لن يكون بمعزل عن المعجم. بمعنى آخر أن النظرية المعجمية ترفض أن تكون المفردات داخل المعجم مجرد قائمة من الألفاظ مرتبة بحسب ترتيب الحروف، ومفسرة بنوع من الشرح دون ترابط بين عناصرها ومكوناتها. لذلك تعتبر النظرية المعجمية نظرية المفردات المعجمية من نظرية المعجم، ومن ثم، فإن المفردات داخل المعجم تخضع في وضعها إلى نظام عام يجمع عدة أنظمة صغرى تجمع بينها عدة علاقات لغوية ثابتة.

ويشير إبراهيم بن مراد إلى جوانب نظرية المفردات التي تتألف من التأليف الصوتي والبنية الصرفية والانتماء المقولي والمغزى المعجمي فيقول: "فليست المداخل في المعجم مجرد عناصر مكونة من قائمة ما من المفردات ليس لها من قيمة في اللغة إلا من حيث انتمائها إلى هذه القائمة، بل هي - قبل أن تنتمي إلى قائمة المداخل في القاموس - عناصر لسانية تنتمي من حيث مكوناتها الصوتية إلى الصوتية المعجمية (Phonologie Lexicale) ومن حيث مكوناتها الصرفية إلى الصرفي المعجمي (Morphologie Lexicale) ومن حيث مكوناتها الدلالية إلى الدلالة المعجمية (Sémantique Lexicale) وينبغي أن تكون لمؤلف المعجم دراية بهذه المباحث - أو العلوم فهي علوم

¹ - الحمزاوي، محمد رشاد (2007): مقترح لوضع نموذج للمعجم العربي الحديث، ص: 71

² - بن مراد، إبراهيم (2009): صلة التأليف المعجمي العربي الحديث بالنظرية المعجمية، (مرجع سابق) ص: 61

معجمية- حتى يستطيع معالجة المدخل المعجمي معالجة لسانية، وبذلك يكون تأليف المعجم تطبيقاً لنظرية المعجم⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس، فإن ترتيب الوحدات المعجمية وتعريفها في ضوء النظرية المعجمية يكون خاضعاً للمقاربة المعجمية واللسانية، وذلك بناء على الدور الذي تلعبه مكونات المفردة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية في ترتيب المفردات داخل المداخل وتعريفها؛ لأن وضع المفردة المعجمية في المدخل يتأثر وجوباً ببنيتها الصرفية (الجزر واشتقاقاته) كما أن تعريفها بالضرورة يجب أن يشتمل على جملة من الأركان التي لها علاقة بالمكونات الشكلية والمكونات الدلالية.

انطلاقاً من هذه الأهمية البارزة للنظرية المعجمية ولموضوعها، فإننا نعتقد أنه من الاستحالة قيام صناعة معجمية مستقلة عن نظريتها المعجمية. كما أنه من غير الممكن عدم اعتماد النظرية المعجمية على الأسس العلمية المستمدة من النظريات اللسانية وفروعها المختلفة، ومن مختلف العلوم الاجتماعية والجغرافية والإحصائية. كل هذا يؤكد أن النظرية المعجمية "علم متميز عن غيره، وله أهميته ولكن نؤمن أيضاً بأنه العلم الذي يمكن أن يجد مكانه داخل مجموعة أوسع من العلوم"⁽²⁾.

بناء على أهمية المفردات المعجمية في النظرية المعجمية، فإننا نحاول في هذا الفصل إبراز الطبيعة الإشكالية للكلمة في النظرية المعجمية من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية: ما مفهوم الكلمة؟ هل الكلمة معطى معجمي يتم بناؤه داخل المعجم أم هي معطى تركيبى يأخذ صورته ودلالته داخل التركيب؟ وما هي العناصر البنائية التي تتداخل في تكوينها؟ وكيف تساهم الكلمة في بناء المعجم العربي بناء متماسكاً؟ وكيف يتم تفسير الكلمات داخل المعجم؟ وما دور نظرية النص المعجمي في ضبط بنية المداخل المعجمية وتفسيرها؟ وإلى أي حد تشكل دلالة الكلمات وتطورها أهم القضايا الدلالية التي تهتم بها النظرية المعجمية؟ إلى أي حد استثمرت النظرية المعجمية نتائج نظرية الحقول الدلالية لمحاولة ترتيب كلمات المعجم وفق نظرية الحقول الدلالية؟.

¹- بن مراد، إبراهيم (2009): صلة التأليف المعجمي العربي الحديث بالنظرية المعجمية، (مرجع سابق) ص: 58 و 59

²- ماطوري، جورج (1993): منهج المعجمية، ص: 111

تلك أسئلة من أخرى، نحاول الإجابة عنها، ثم البناء على نتائجها لإدراك مدى تطور المعجم العربي في ضوء ما جاءت به النظرية المعجمية من مقاربات معجمية ولسانية. فليس من السهل ملامسة جوانب المعجم العربي المتشعبة، وتجديد التصورات والمفاهيم فيها؛ لأن الحقل المعجمي العربي يملك رصيда معجميا تراثيا جديرا بالاهتمام ويعرف غزارة في الإنتاج والدراسة. لذلك فإن أي محاولة تنظيرية أو تطبيقية يجب أن تجد منهاجها يزواج بين مخرجات التراث المعجمي القديم، ومفرزات اللسانيات الحديثة لتأسيس نظرية معجمية عربية أصيلة ومتجددة.

1- موضوع النظرية المعجمية الحديثة

1-1- الكلمة

يعتبر المعجم (Lexique) من أكثر الفروع اللسانية حاجة إلى الاهتمام بطبيعة الكلمة وبنيتها؛ لأنها لا تشكل المادة الأساسية التي يقوم عليها المعجم فحسب، وإنما تشكل كذلك الموضوع الرئيس الذي دارت حوله جل الدراسات المعجمية واللسانية. لكن ما يميز وضعية الكلمة في المعجم عن وضعيتها في باقي العلوم اللسانية الأخرى، هو كونها وحدة مستقلة الجوانب والمستويات. فإذا كانت الكلمة تتحدد هويتها في بعض الحقول العلمية بالتركيز إما على بنيتها أو صيغتها أو على جانبها الصوتي أو التركيبي "فإنها في المعجم تكتسب هذه الهوية باستقلالها باعتبارها وحدة معجمية (Lexical) Unité" (1). لذلك فإن الأبحاث المعجمية العربية في العصر الحديث "انطلقت من الكلمة أو بالأحرى من أزمة الكلمة التي حظيت إلى عهد قريب بمكانة كادت أن تكون مقدسة، مما استوجب ضرورة مراجعة بنياتها ووظيفتها المعجمية" (2). يتضح أن الكلمة مثلت الموضوع الرئيس في الدراسة المعجمية، لهذا كانت مرحلة جمع الألفاظ، ثم ترتيبها وتفسيرها في البحث المعجمي العربي من المراحل المؤسسة للدراسة المعجمية منذ الخليل إلى يومنا هذا. من هنا ندرك أن نظرية الكلمة تشكل منطلقا عاما لجل الدراسات المعجمية التي

¹ - عبد الواحد، عبد الحميد (2009): الكلمة وحدة لسانية، في كتاب الوحدات اللسانية والتحليل اللساني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، تونس، ص: 96

² - الحمزاوي، محمد رشاد (2004): المعجمية مقدمة نظرية ومطبقة مصطلحات ومفاهيم، ص: 26

اشتغل عليها المعجميون. ومن المؤكد أن الكلمة لم تكن محط اهتمام الدرس المعجمي القديم وحده، بل إنها كانت موضوع الدرس النحوي القديم، وموضوع الدراسات اللسانية الحديثة. لذلك يمكن القول إن الكلمة هي الموضوع المشترك بين مختلف النظريات اللغوية واللسانية، وهي محور اهتمام الدارسين ومتكلمي اللغة. ولما كانت الكلمة المفهوم الأساسي في النظرية النحوية، وفي النظرية المعجمية، فإننا نحاول في هذا المحور تقديم تعريفات للكلمة عند النحاة والمعجميين بهدف معرفة وجهة نظر كل منهم حول ماهية الكلمة، وسبب الاعتماد عليها في دراساتهم النحوية والمعجمية. كما نحاول أن ننظر إلى مفهوماها في الدراسات اللسانية الحديثة وإلى خصائصها في ضوء النظرية المعجمية الحديثة.

1-1-1- الكلمة في الدراسات النحوية القديمة

اهتم الدرس اللغوي العربي القديم بموضوع الكلمة، وأفرد لها دراسات كثيرة حاولت مقارنة مفهوماها وقضاياها المختلفة. وقد اعتمد الباحثون في ذلك عدة مناهج ومفاهيم في تحليل جوانبها المتعددة: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والمعجمية. ومن الواضح أن إدراك النحاة لخصائص الكلمة لم يكن بالأمر السهل عليهم؛ حيث إن المطلع على الكتب النحوية يدرك أن النحاة واجهوا صعوبة كبيرة في تعريف الكلمة، بل إن منهم من تحاشى تعريفها، نظرا لطبيعتها المتعددة واختلاف صورها. لذلك وجدنا معظم النحاة يركزون على تعريف الكلام بدل تعريف الكلمة. فهذا سيبويه (ت180هـ) يعرف الكلم بقوله: "فالكَلِمُ: اسم وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل، وفرس وحائط. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن ولم ينقطع... وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو: ثم وسوف واو القسم ولام الإضافة، ونحوها"⁽¹⁾. أما مصطلح الكلمة، فقد ورد في كتاب سيبويه في باب (عدّة ما يكون عليه الكلم) لكننا لم نجد فيه تعريفا للكلمة، وإنما وجدنا

¹ - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الجانجي، ط3، القاهرة (1988م) ج1، ص:12

تحديدا لعدد حروفها، حيث يقول: "وأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد"⁽¹⁾. فكما هو ملاحظ في هذا الباب، فإن سيبويه قام باستعراض الحروف والأسماء والأفعال التي جاءت على حرف وحرفين وثلاثة حروف، وتحاشى الخوض في تعريف الكلمة واكتفى فقط بالحديث عن دورها في الكلام، وذلك من خلال تحديد دورها النحوي والوظيفي فيه. وعلى غرار سيبويه الذي تفادى تعريف الكلمة، فإننا وجدنا المبرد (ت285هـ) يبتعد كذلك عن تعريف الكلمة، ويكتفي فقط بتعريف الكلم. يقول المبرد: "فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"⁽²⁾. أما مصطلح الكلمة، فإنه ورد في كتابه في باب (ما يكون عليه الكلم بمعانيه). يقول المبرد عن عدد حروف (الكلمة): "أقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد، ولا يجوز لحرف واحد أن ينفصل بنفسه لأنه مستحيل"⁽³⁾.

يتضح من هذين التعريفين النحويين أنهما لا يحاولان وضع تعريف للكلمة نظرا لما يكتنف هذا المصطلح من إبهام وإبهام. لذلك فقد بدأ سيبويه والمبرد بتقسيم أجزاء الكلام مباشرة دون الخوض في تعريف الكلمة.

أما ابن هشام (ت761هـ) فإنه -على خلاف سيبويه والمبرد- لم يقدم تعريفا موجزا للكلمة، وإنما عمل على تقديم تعريف مفصل لها، قال فيه: "الكلمة قول مفرد. والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس، بخلاف الخط مثلا، فإنه وإن دل على معنى لكنه ليس بلفظ، وبخلاف المهمل نحو (ديز) مقلوب (زيد) فإنه وإن كان لفظا لكنه لا يدل على معنى، والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، كما مثلنا من قولنا رجل وفرس، ألا ترى أن أجزاء كل منها، وهي حروفه الثلاثة، إذا انفرد شيء منها لا يدل على شيء مما دلت عليه جملته، بخلاف قولنا (غلام زيد) فإنه مركب لأن كلا من جزأيه وهما غلام وزيد دال على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة غلام زيد"⁽⁴⁾. الملاحظ في هذا التعريف أن الكلمة هي كل لفظ مفرد دال على معنى. لذلك فإن الأفراد صفة متعلقة باللفظ لا بالمعنى. ويعرف الزمخشري (ت538هـ) الكلمة بقوله: "الكلمة هي اللفظ الدال

¹ - سيبويه: الكتاب، ج4، ص:216

² - المبرد، أبو العباس: المقتضب: تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط1، القاهرة (1994م)، ج1، ص:141

³ - المصدر نفسه، ج1، ص:174

⁴ - الأنصاري، جمال الدين بن هشام: شرح شذور الذهب، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، الشركة المتحدة للتوزيع، ط1، دمشق، (1984م) ص:16

على معنى مفرد بالوضع"⁽¹⁾. وتناول ابن يعيش (ت643هـ) هذا التعريف بالشرح والتحليل، وقال: "اللفظة جنس للكلمة، وذلك أنها تشتمل على المهمل والمستعمل فالمهمل ما يمكن انثلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو (صص) و(كق) ونحوهما، فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة، لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع، ويسمى لفظة...و(الدالة على معنى) فصل فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى، وقوله مفرد فصل عن المركب نحو (الرجل والغلام) ونحوهما مما هو معرف بالألف واللام، فإنه يدل على معنيين، التعريف والمعرف، فهو من جهة اللفظ لفظة واحدة، وكلمتان إذ كان مركباً من الألف واللام الدالة على التعريف فهي كلمة لأنها حرف معنى، والمعرف كلمة أخرى، واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى ولا يدل جزؤه على شيء من معناه"⁽²⁾.

نستنتج من تعريف ابن هشام والزمخشري وشرح ابن يعيش أن الكلمة هي كل لفظ مفرد وضع بجانبه معنى، وأصبح ذلك المعنى مقترناً به. والمقصود باللفظ المفرد كل لفظ لا يدل جزؤه على معناه مثل (زيد) و(دار) والمقصود بالمركب كل لفظ متكون من كلمتين مثل: (الغلام) و(ضربن) فلفظ (الغلام) يتكون من كلمتين (أل) و(غلام) ولفظ (ضربن) يتكون من كلمتين (ضرب) و(ن).

يمكن القول إن الكلمة باعتبارها أصغر وحدة دالة تتحدّد داخل التفاعل بين اللفظ والمعنى، فكلاهما وجهان لمفهوم واحد. وحتى تصبح الكلمة وحدة دنيا، ولا يوجد ما هو أصغر منها، يجب أن تكون ملفوظة، وأن يتوفر فيها أفراد المعنى، أي أن أجزاء اللفظة الواحدة لا يمكن تجزيئها إلى أجزاء أخرى، بحيث يحمل كل جزء معنى. ولا يهم الشكل أي عدد حروف الكلمة، بل إن الأهم هو عدم قابليتها للتجزئة لتحقق أصغر وحدة دالة فالكلمة يجب أن تكون دالة على المعنى المفرد الذي لا يمكن تجزيئه.

¹-الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: المفصل في علم العربية، تحقيق، فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر، ط1، عمان (2004م)، ص:6

²- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين الموصل: شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت (2001م) ج1، ص:20

1-1-2- الكلمة في الدراسات المعجمية القديمة

إذا اتجهنا إلى الدراسات المعجمية، فإننا نجد علماء المعاجم القدماء انطلقوا من وجهة نظر مخالفة لوجهة نظر علماء النحو في تناول قضية الكلمة. فمن المعروف أن المهمة الأولى للمعجم اللغوي هي بيان معاني الكلمات، لذلك فإن ماهية الكلمة لم تكن موضوع اهتمام المعجمي، ولا تسبب له الاضطراب الذي سببته لعلماء اللغة، حيث "لم يتورط علماء المعجم كثيرا في محاولة البحث عن تعريف نظري للكلمة، كما فعل علماء اللغة، وإنما انصرفوا إلى تحديد ماهيتها من الناحية العملية؛ لأن علم المعجم علم يهتم بدراسة الكلمات في أكثر من جانب. لذلك انطلقوا من مفهوم الكلمة كما يتصورها كل شخص قادر على التحكم في لغته، وقالوا إن كل إنسان يعرف على الأقل من الناحية العملية ماهية الكلمة، وماهية الجملة، حتى ولو لم يكن في مقدوره وضع تعريف نظري وعلمي لها"⁽¹⁾.

إن هذا الرأي لا يعني أن مهمة المعجميين كانت سهلة في دراسة الكلمة، بل بالعكس كانت مهمة صعبة؛ فَمَا أَنَّ الكلمة هي الموضوع الرئيس للمعجم، فإن ضبط دلالة الكلمات تعتبر من أهم الصعوبات التي تواجه عمل المعجميين. كما أن علم المعجم لا يقتصر اهتمامه على دراسة جانب واحد من جوانب الكلمة، بل إنه يولي أهمية خاصة لدراسة الكلمة سواء من ناحية المبنى أو من ناحية المعنى، وذلك نظرا لأهميتها الكبيرة في العمل المعجمي العربي. وخير دليل على ذلك، هو أن معظم المعاجم العربية رُتبت على أساس الكلمات؛ فقد "أدرك المعجميون جانبين هامين في طبيعة الكلمة، وهما الجانب الصوتي والجانب الدلالي، ومن ثم رتبوا معاجمهم إما على اللفظ، وإما على المعنى، ولذلك وجد قسمان من المعاجم هما: معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني"⁽²⁾. ومن الأمثلة الدالة كذلك على اهتمام المعجميين بالكلمة من الناحية الدلالية والصوتية والصرفية دون تقديم تعريف نظري لها، ما سطره الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه العين. فقد لاحظ أن الكلمة العربية كما ذكر في مقدمته "تكون ثنائية، وقد تكون ثلاثية،

¹ - خليل، حلمي (1998): الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، ص: 18

² - عمر، أحمد مختار (2003): البحث اللغوي عند العرب، ص: 136

وقد تكون رباعية أو خماسية⁽¹⁾ ثم بيّن منهجه في تقليب حروف الكلمة، فقال: "اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو قد ودق، شد ودش، والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه وتسمى مسدوسة، وهي نحو ضرب، وضبر وبرض، ورضب، ربض، والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها... والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجها"⁽²⁾.

لقد انطلق الخليل من الكلمة تحديدا من ناحيتها الصوتية والصرفية للوصول إلى جوانبها الدلالية، ومن ثم معرفة مستعملها ومهملها. من هنا يتأكد أن الخليل لم ينطلق من تعريف نظري للكلمة بقدر ما انطلق من دراسة علمية للكلمة، وذلك على أساس إدراك ماهيتها وجوانبها المتعددة.

هكذا نلاحظ أن اللغويين القدماء أدركوا الجانب الصرفي للكلمة من خلال الاعتماد على الجذر في الترتيب المعجمي الداخلي الذي نجده ممثلا في الاشتقاق الصغير الذي أشار إليه ابن جني: "فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو: سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمي والسلامة والسليم"⁽³⁾. إن المبدأ الذي يقوم عليه نظام المعجم العربي هو أصول الكلمة المجردة من حروف الزيادة، حيث يتحدد وفق قواعد الاشتقاق الصغير من الجذر المكون عادة من ثلاثة أو أربعة حروف أصول.

لهذا كانت نظرية الجذر أكثر النظريات استخداما في تمثيل التركيب المعجمي للمعجم العربي، حيث إن الجذر يمثل وحدة وسطى بين المعجم كله والكلمات، فلا تستقل كل كلمة بمدخل معجمي، وإنما ترد عدة كلمات تحت الجذر الواحد. يعني أن التركيب المعجمي في هذه النظرية يتشكل من مجموعة من الجذور تتركب بدورها من مجموعة من المفردات التي تمثل بدورها وحدات معجمية أصغر من الجذر. من هنا نستنتج أن العلاقة الدلالية بين مفردات الجذر تنبني على أسس لغوية صرفية ودلالية.

¹ - الفراهيدي، الخليل بن أحمد: معجم العين، المقدمة، ص: 53

² - المصدر نفسه، المقدمة، ص: 66

³ - ابن جني: الخصائص، ج: 1، ص: 124

وما تزال مسألة اعتماد الجذر الثلاثي في مداخل المعجم تثير نقاشا كبيرا بين المعجميين؛ حيث إننا نجد من يعتبر الجذر الثنائي أصل الجذور في اللغة العربية، وعليه بُني المعجم العربي ليس من حيث اللفظ فقط، وإنما من حيث المعنى كذلك. وهذا ما تقصده نظرية الجذر الثنائي التي تقوم على "افتراض أن الأصل الثنائي ذو دلالة عامة تخصصها الحروف التي تأتي بعد ذلك. وعليه فإن الكلمات التي تشترك في الحرفين الأولين يكون بينهم قدر مشترك من الدلالة"⁽¹⁾. وهذه الفكرة أشار إليها ابن فارس في معجمه (مقاييس اللغة) حيث أفضت طريقته في تصنيف معجمه إلى إبراز فكرة الثنائية فقد جاء في جذر (ق ط) : "القاف والطاء أصل صحيح يدل على قطع الشيء بسرعة عرضا"⁽²⁾. وورد في جذر (ق ط ع) : "القاف والطاء والعين أصل واحد يدل على صرم وإبانة عن شيء"⁽³⁾. وثبت في جذر (ق ط ف) : "القاف والطاء والفاء أصل صحيح يدل على أخذ ثمرة من شجرة"⁽⁴⁾. وجاء في جذر (ق ط ل) : "القاف والطاء واللام أصل صحيح يدل على قطع الشيء"⁽⁵⁾. كما ورد في جذر (ق ط م) : "القاف والطاء والميم أصل صحيح يدل على قطع الشيء"⁽⁶⁾.

ومن الأمثلة كذلك ما جاء في جذر (ف ق) : "الفاء والقاف في المضعف يدل على تفتح وانفراج"⁽⁷⁾. ومنها ما ورد في جذر (ف ق أ) : "الفاء والقاف والهمزة يدل على فتح الشيء وتفتحه يقال تَفَقَّأت السحابة عن مائها، إذا أرسلته، كأنها تفتح عنه"⁽⁸⁾ ومنها كذلك ما جاء في جذر (ف ق ح) "الفاء والقاف والحاء يدل على مثل ما ذكرناه قبله من التفتح، ومن ذلك الفُحَّاح، نور الإذخر سمي بذلك لتفتحه"⁽⁹⁾.

يتضح من خلال هذه الأمثلة، أن تفسير ابن فارس لمسألة الأصل الثنائي في الجذور الثلاثية في معجمه يعتمد على اشتراك الجذر الثلاثي في المعنى اعتمادا على الحرفين

¹ - البعلبكي، رمزي (1986): نظرية الاشتقاقية عند الشدياق: أصولها وتقويمها وعرضها على المعجمية الشامية المقارنة، في المعجمية العربية المعاصرة، دار الغرب الإسلامي، تونس، ص: 27

² - ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة: (ق ط)

³ - المصدر نفسه، مادة: (قطع)

⁴ - المصدر نفسه، مادة: (قطف)

⁵ - المصدر نفسه، مادة: (قطل)

⁶ - المصدر نفسه، مادة: (قطم)

⁷ - المصدر نفسه، مادة: (فق)

⁸ - المصدر نفسه، مادة: (فقا)

⁹ - المصدر نفسه، مادة: (ففتح)

الأول والثاني من الجذر. وذلك كما هو الشأن في اشتراك (القاف) و(الطاء) وما يثلاثهما في دلالة أصلية واحدة هي القطع، واشتراك (الفاء) و(القاف) وما يثلاثهما في دلالة فتح الشيء وتفتحه.

وهذه النظرية الثنائية في الجذور نجد لها إشارة كذلك عند ابن جني، حيث يقول "ومنه تركيب (ق ر د) و (ق ر ت) قالوا للأرض قردد، وتلك نباك تكون في الأرض فهو من قرد الشيء، وتقرّد إذا اجتمع، وقرت الدم عليه أي جمد، والتاء أخت الدال كما ترى"⁽¹⁾ ومن الأمثلة كذلك قوله: "ومنه تركيب جذر (ع ل ب) و (ع ل م) العلب: الأثر والعلم: الشق في الشفة العليا، فذلك من (ع ل ب) وهذا من (ع ل م) والباء أخت الميم"⁽²⁾ "ومنه كذلك تركيب (ع ل ز) و(ع ل ص) العلز: خفة وطيش وقلق يعرض للإنسان، وقالوا العُلوص لوجع في الجوف يلتوي له الإنسان ويقلق منه، فذاك من (ع ل ز) وهذا من (ع ل ص) والزاي أخت الصاد"⁽³⁾.

يبين ابن جني من خلال هذه الأمثلة التي ساقها أن اشتراك الجذور في أول الحرفين يرجع دلالتها إلى أصل واحد، أي إلى دلالة محورية، وهي التجمع في المثال الأول، والأثر في المثال الثاني، والقلق والوجع في المثال الثالث، مما يدل على فكرة الجذر الثنائي.

وقد توقف محمد المبارك في كتابه (فقه اللغة وخصائص العربية) عند نماذج من الجذور الثنائية مبرزاً دلالتها المحورية والأصلية. ومن ذلك "جذر(ف ل) فيه خمس كلمات تتضمن كلها معنى الشق: فلج، وفلح، وفلع، وفلق، وفلّ، ومنه جذر (غ م) فيه ست كلمات تتضمن كلها معنى الإخفاء: غمر، وغمس، وغمص، وغمض، وغمط، وغمّ ومنه جذر (ق ط) فيه أربع كلمات كلها تفيد القطع: قطّ، وقطع، وقطف، وقطل"⁽⁴⁾.

إن هذا النقاش الدائر بين اللغويين حول الكلمة وبنيتها الجذرية، لمن الأدلة الكافية على اهتمام المعجميين بجوانب الكلمة: الصوتية والصرفية والدلالية، والتي تدخل ضمن

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص: 148

² - المصدر نفسه، ص: 148

³ - المصدر نفسه، ص: 148

⁴ - المبارك، محمد (1960): فقه اللغة وخصائص العربية، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، ط1 دمشق، ص: 90 و90

أسس بناء الكلمة العربية في المعجم العربي. والأكيد أن هدفنا من وراء تقديم آراء اللغويين حول مسألة الجذور في المعجم العربي، ليس هو الفصل في أصل الجذور العربية: هل يكون الجذر الثنائي أم الجذر الثلاثي؟ وما هو الجذر الأكثر استعمالاً في المعجم العربي؟. بل إننا سعيينا من وراء ذلك كله، إلى بيان أن بنية الكلمة وطبيعتها الصرفية والدلالية كانت محور انشغال المعجميين. كما سعيينا إلى توضيح أن من نتائج هذه الدراسات المعجمية أن اعتبر الجذر أساس تركيب المعجم، أي بنائه.

ومن مظاهر اهتمام المعجميين القدماء بجوانب الكلمة خاصة جانب الدلالة، محاولة المعجميين جمع اشتقاقات الجذر الواحد تحت دلالة جامعة. وهذا المبدأ هو لب منهج ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة. حيث نجده يؤسس معجمه كاملاً على نظرية الدلالة المحورية للجذور العربية، التي تعني أن "المعنى يتحقق تحققاً علمياً في كل الاستعمالات المصوغة من جذر واحد"⁽¹⁾. ويظهر منهج ابن فارس في الدلالة المحورية في مقدمة معجمه، حيث يقول: "إن للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولاً تنفرع منها فروع"⁽²⁾. إن المتتبع لنظرية الدلالة المحورية في كتاب مقاييس اللغة، يجد أن ابن فارس يطبق قاعدة دلالية معيارية مضمونها، أن مشتقات أي جذر عربي صحيح مهما تعددت معانيها يمكن إرجاعها إلى أصل دلالي واحد. والمقصود بالأصل الدلالي هنا، هو الدلالة الجامعة لتفرعات هذا الجذر. ومن الأمثلة على ذلك، قول ابن فارس في دلالات (أ ك ل): "الهمزة والكاف واللام باب تكثر فروعه، والأصل كلمة واحدة ومعناها التنقص"⁽³⁾. وقوله في دلالات (ض ر ب): "الضاد والراء والباء أصل واحد، ثم يستعار، ويحمل عليه، ومن ذلك ضربت ضرباً، إذا أوقعت بغير ضرباً، ويستعار منه ويشبه به بالضرب في الأرض تجارة وغيرها من السفر"⁽⁴⁾. وقوله في جذر (ص ف ر): "الصاد والفاء والراء ستة أوجه: فالأصل الأول: لون من الألوان، والثاني الشيء الخالي، والثالث جوهر من جواهر الأرض، والرابع: صوت، والخامس زمان، والسادس نبت"⁽⁵⁾.

1- ابن جني: الخصائص، ج2، ص: 134

2- ابن فارس: مقاييس اللغة، المقدمة، ص: 3

3- المصدر نفسه، مادة (أكل)

4- المصدر نفسه، مادة: (ضرب)

5- المصدر نفسه، مادة: (صفر)

ندرك من خلال منهج ابن فارس في معجمه، أنه يقدم الجذور بدلالاتها الأصلية، ثم يوجه ما تفرع عن دلالة هذا الأصل، فإن خرج منها شيء، ولم يدرك بالتأويل والنظر يصفه بالشذوذ؛ فمثلا قد لا يكون للجذر الثنائي أو الثلاثي دلالة محورية جامعة، فيتجاوزه، وذلك مثل قوله في جذر (ط ث): "الطاء والثاء ليس بشيء"⁽¹⁾. وقوله في جذر (ط ج ن) "الطاء والجيم والنون ليس بشيء"⁽²⁾. فابن فارس لا يطبق نظريته في الدلالة المحورية على الجذور التي تكون إما منقلبة عن أصول أخرى أو قليلة الاستعمال أو تفتقر للقياس.

هكذا يكون ابن فارس من خلال نظرية محورية دلالة الجذور، قد قدّم تطبيقات عملية للدراسات الدلالية الحديثة من خلال جمع الدلالات المتفرقة، وإيجاد الروابط الصرفية والدلالية بينها، وتحديد الدلالات الجامعة لها، وترتيب الدلالات من خلال تقديم بعض أنواع الدلالة على بعضها الآخر، نظرا لأهمية التقديم. ومن ذلك، تقديم الدلالة الأصلية على الفرعية، وتقديم الدلالة على الموجودات (المحسوسة) على الدلالة على المجردات وتقديم الدلالة الكلية على الدلالة الجزئية، وتقديم الحقيقة على المجاز. وهذا الترتيب يعتبر من أساسيات الترتيب الداخلي في المعاجم العربية الحديثة.

ويضاف إلى هذه الدراسة الدلالية للجذور العربية دراسة ابن جني للدلالة الصوتية لبعض الحروف؛ حيث يرى أن هناك أصواتا أقوى في المعنى من غيرها، ولها دلالة تميزها عن قسيمتها في معظم الأصوات، "ومن ذلك قولهم: خضم وقضم، فالخضم لأكل الرطب كبطيخ والقتاء، وما كان نحو من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس نحو: قضمت الدابة شعيرها، ونحو ذلك، فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس، حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث"⁽³⁾. والفكرة نفسها نلمحها لمحا في قوله: "ومن ذلك قرّت الدّم ، وقرّد الشيء، وتقرّد، وقرط، يقرط، فالتاء أخفت الثلاثة، فاستعملوها في الدم إذا جف؛ لأنه قصد ومستخف في الحس عن القرّد الذي هو النباك

¹ - ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة: (طث)

² - المصدر نفسه، مادة: (طجن)

³ - ابن جني: الخصائص، ج 2، ص: 65

في الأرض ونحوها، وجعلوا الطاء التي هي أعلى الثلاثة صوتا للقرط الذي يسمع"⁽¹⁾. ومثال ذلك أيضا "صعد، وسعد، فصعد لصعود الأشياء المحسوسة مثل صعد الجبل والحائط، وسعد في الأشياء المعنوية، مثل سعيد الجد أي عالي القدر، وذلك لقوة الصاد وضعف السين، والمحسوسات أقوى من المعنويات، والدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية"⁽²⁾. نستنتج من هذه الأمثلة أن ابن جني يبين أثر وتأثير صوت الحرف في المعنى.

أما الدراسة الصرفية لأبنية الكلمة ومشتقاتها، فقد اهتم بها اللغويون اهتماما كبيرا خاصة فيما يتعلق بدلالاتها الصرفية. فمثلا من خلال الجذر اللغوي (ض ر ب) يمكن أن نشق مجموعات من الصيغ الصرفية بدلالات مختلفة نحو: (ضَرَبَ) و(ضَرْبَ) و(ضَارَبَ) و(مَضْرُوبَ) و(مِضْرَبَ) و(ضَرْبَ) و(تضارب) و(مضاربة) و(التضارب) إلى غير ذلك من المعاني الدلالية للصيغ الصرفية.

وتنقسم الوحدات الصرفية ذات الدلالة إلى نوعين⁽³⁾:

- الأول: الأوزان الصرفية، مثل أوزان الأفعال والمصادر والمشتقات (اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة) وأوزان جمع التكسير والتصغير.

- الثاني: اللواصق، وهي السوابق (Prefixes) واللواحق (Suffixes) والدواخل (Infixes) التي تدخل في وسط بنية الكلمة لتحقيق دلالية.

وقد خصص ابن جني في كتابه الخصائص بابا كبيرا للحديث عن المعاني الناتجة عن اللواصق الصرفية، يقول فيه: "واعلم أن هذا الباب من أثرى فصول العربية، وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها، فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها، ويدلك عن تمكن المعنى في أنفسهم، وتقدمه للفظ عندهم، تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة وذلك لقوة العناية به، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل، إذ كن دلائل على الفاعلين: من هم، وما هم، وكم عدتهم، نحو أفعَل، ونفعل، وتفعل، ويفعل، وعلى هذا

¹ - ابن جني: الخصائص، ج 2، ص: 160

² - المصدر نفسه، ج 2، ص: 161

³ - عكاشة، محمود (2011): التحليل الدلالي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، ط2، القاهرة، ص: 61

حشوا بحروف المعاني، وذلك كآلف التكسير وياء التصغير، نحو: قماطر وقميطر فإن قلت: فقد نجد حرف المعنى آخرًا كما نجد أولًا ووسطًا، وذلك: تاء التأنيث، وألف التثنية، وواو الجمع على حده، والألف والتاء في المؤنث، وألفا التأنيث في حمراء وبابها، وسكرى وبابها، وياء الإضافة كهني⁽¹⁾.

ندرك من خلال هذا النص، أن ابن جني أتى على ذكر السوابق والدواخل واللواحق التي أطلق عليها حروف المعاني، لأنها تدخل على بنية الكلمة وتكسبها معنى من المعاني الناتجة عن بنيتها الصرفية.

أما دراسة ابن جني للصيغ الاشتقاقية، ففيها إسهام كبير في كتابه الخصائص. ومن أمثلة ذلك، قوله في تذكير صفة المؤنث على وزن (فَعُول): "...ولأجل ذلك ما قالوا امرأة صابرة وغادرة، فالحقوا علم التأنيث، فإذا تناهوا في ذلك قالوا: صبور، وغدور فذكر⁽²⁾". وقوله أيضا "العَدْلُ عن صيغة فَعِيل إلى فُعَال للمبالغة في المعنى مثل طُوال أبلغ من طويل وعُرَاض أبلغ من عريض، وكذلك خفاف من خفيف، وقلال من قليل، وسُرَاع من سريع"⁽³⁾.

ومن الأمثلة كذلك، زيادة (الواو) و(التاء) في صيغة (فعلوت) للتعظيم. يقول ابن جني: "الملكوت فَعْلُوت، زادوا الواو، والتاء للمبالغة بزيادة اللفظ، ولا يطلق ملكوت إلا على الأمر العظيم، ونظيره الجبروت، والرغبوت، والرهبوت"⁽⁴⁾. ومن الصيغ الصرفية أيضا، زيادة تاء التأنيث للصفة للدلالة على المبالغة، نحو: رجل علامة وامرأة علامة ورجل نسابة، وامرأة نسابة. فالتاء في هذا الموضع، ليس للتأنيث في وصف المرأة، لأن الوصف في هذا الموضع بالتذكير، بل للمبالغة. يقول ابن جني "وذلك أن الهاء (التاء) في نحو رجل علامة، وامرأة فهامة لم تلحق التأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت

¹ - ابن جني: الخصائص، ج 2، ص: 198 و 199

² - المصدر نفسه، ج 2، ص: 243

³ - المصدر نفسه، ج 2، ص: 267

⁴ - ابن جني: المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر (1994م) ج 2، ص: 62

لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه، وقد بلغ الغاية والنهية فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة⁽¹⁾.

إن من شأن الدراسات الصرفية القديمة للكلمة أن تفيد النظرية المعجمية من خلال إدراك أبنية الكلمة وجذورها، ومعرفة الفروق الدقيقة بين صيغها الصرفية ومعانيها فإذا كان المعنى يتغير تبعاً لتغير الحركات، فما بالك بتغير الحروف وتداخلها في بنية الجذر. ومن الأدلة التي تؤكد على صلة الصرف العربي بالمعجم، هو ذلك الكم الكبير من المسائل الصرفية التي تحتوي عليها المعاجم العربية، ولو جُمع كل ما هو موجود في المعجم العربي من نقاشات ومسائل صرفية، لحصلنا على إضافات صرفية مهمة تغني الدراسات الصرفية المنثورة في كتب الصرف المتخصصة.

وليست الدراسات الصرفية وحدها، هي كل ما تحتاجه إليه النظرية المعجمية من أجل تحديد طبيعة الكلمة، بل إنها تحتاج كذلك إلى الدراسات الدلالية، خاصة وأن تحديد معنى المفردة يعد من أصعب المسائل التي تواجه المعجميين في تأليف معاجمهم، وتقف في وجه المهتمين بقضايا النظرية الدلالية. لذلك فقد شاهدنا محاولات عديدة من المعجميين العرب لضبط دلالة الجذور بناء على الدلالة المحورية. ذلك أنه من شأن هذه النظرية التأصيلية للجذور العربية ولدلالاتها أن تساعد النظرية المعجمية في تحديد مختلف دلالة المفردات، منذ دلالتها الأولى إلى دلالتها المستحدثة. الشيء الذي سيمكن الباحثين من بناء مشروع المعجم العربي الكبير، ومشروع المعجم التاريخي للغة العربية.

1-1-3- الكلمة في اللسانيات الحديثة

ما يزال تحديد مفهوم الكلمة في الدراسات اللسانية الحديثة يثير جدلاً واسعاً بين الدارسين، نظراً لبحثهم عن تعريف دقيق وشامل للكلمة ينطبق على جميع أنظمة اللغات الطبيعية، ويأخذ بعين الاعتبار مختلف جوانب الكلمة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والمعجمية. وهذا الأمر من الناحية النظرية والعملية صعب؛ لأنه يتطلب بناء نظرية شاملة وكونية للكلمة، ويستوجب الاتفاق حول الوحدة الدنيا للتحليل الدلالي

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص: 201

والمعجمي. وفي هذا الشأن يقول تمام حسام: "وإذا استعرضنا تعريفات مختلفة للكلمة شرقية وغربية، سنجد في النهاية أن فكرة الكلمة لا يمكن أن تُعرّف تعريفاً ينطبق عليها في كل اللغات، وإنما تستقل في كل لغة بتعريف خاص بها، مستمد من طبيعة اللغة ووسائلها الخاصة في التركيب"⁽¹⁾. والفكرة نفسها التي وجدناها عند تمام حسام التي تؤكد على صعوبة تعريف الكلمة تعريفاً موحداً، نجدها كذلك عند جوسيف فندريس (Joseph Vendryes) حيث يرى أن البنية الصرفية للكلمات متنوعة من لغة إلى أخرى. وفي هذا الصدد، يقول "وبالنظر إلى هذا التنوع في طرق البناء الصرفي، فلا بد أن تعرف الكلمة تعريفاً مختلفاً لكل لغة"⁽²⁾. يتضح أن الأنظمة اللغوية مختلفة في جميع اللغات، خاصة النظام الصرفي. لذلك نجد أغلب الدارسين يعتبرون هذا النظام من أكثر الأنظمة اللغوية تميزاً للغات الطبيعية.

فلو عقدنا مثلاً مقارنة بين النظام الصرفي في اللغة العربية والنظام الصرفي في اللغة الفرنسية أو اللغة الإنجليزية لوجدنا أن نظام الاشتقاق في اللغة العربية جذري داخلي غير سلسلي، في حين أنه سلسلي خطي في الفرنسية والإنجليزية، بالإضافة إلى أن النظام الصوتي في اللغة العربية يتميز بتواجد صوامت وصوائت لا نجدها في اللغات الأخرى. لذلك تعتبر اللغة العربية من أقرب اللغات إلى اللغة السامية الأم، ومن أكثرها محافظة على نظامها الصرفي. من هنا نستنتج أن النظام الصرفي من أشد الأنظمة محافظة في كل اللغات الطبيعية.

وما يزيد من صعوبة تعريف الكلمة، هو عدم اتفاق العلماء كذلك على طول الكلمة وشكلها. ولتوضيح هذا الجدل الدائر بينهم، نقدم التعريفين التاليين للكلمة. يقول بلومفيلد (Bloomfield) في تعريف الكلمة: "الكلمة هي أصغر صيغة حرة"⁽³⁾. ويقول ميشال لوغويرن (M. Le Guern) في تعريف الكلمة: "إن طول الوحدات المعجمية يختلف اختلافاً كبيراً بين وحدة وأخرى، وسيكون في منتهى السذاجة الاعتقاد بأن الوحدة

¹ - حسان، تمام (1990): مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ص: 225

² - Joseph, Vendryes (1996): Language , A Linguistic Introduction to History, Translated by Paul Radin, London, Routledge, p:87

³ - Leonard, Bloomfield : Langage, p :178.

المعجمية هي الكلمة"⁽¹⁾.

فلو قمنا بتحليل تعريف (بلومفيلد) لوجدنا أن الكلمة عنده، هي أصغر وحدة لغوية لا تقبل التجزيء، يمكننا النطق بها معزولة؛ أي مستقلة، ويمكننا استعمالها في الجملة أو التركيب. لكننا إذا دققنا جيدا في هذا التعريف، فإننا نجده يتناقض بشكل واضح مع واقع أنظمة بعض اللغات الطبيعية. ففي اللغة العربية مثلا، وبحسب تعريف (بلومفيلد) فإننا نعتبر (في الدار) و(هذا البلب) كلمة واحدة؛ لأنها لا تقبل التجزيء، في حين أنهما كلمتان في تحليل النحويين. ومن الأدلة التي توضح ابتعاد تعريف بلومفيلد للكلمة عن النسق النحوي العربي، هو أن هناك أنواعا من الكلمات في اللغة العربية لا تملك استقلالاً حراً في الجملة، نحو: حروف الجر، والضمائر المتصلة، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة وغيرها. وعلى الرغم من ذلك، فإنها تعتبر كلمات بحسب التقسيم النحوي لأصناف الكلمة في اللغة العربية. لكن بلومفيلد لا يعتبرها كذلك لأنها ليست حرة، ولا تأتي مستقلة في الجملة ومن ثم، فإن معيار الحكم على استقلال الكلمة من عدمه عند (بلومفيلد) هو استعمال الكلمات في الجمل مستقلة.

ونلاحظ الشيء نفسه في اللغة الإنجليزية، حيث نجد فيها أدوات تعريف، مثل: (the) و (a) لا تملك استقلالاً بذاتها. لذلك لا تعتبر كلمات من وجهة نظر بلومفيلد. فمن الواضح أن تعريف (بلومفيلد) للكلمة مبني على تمييزه بين الأشكال الحرة والأشكال المقيدة. فالشكل المقيد، هو الشكل الذي لا يمكن أن يظهر حراً في التركيب، نحو: (في المنزل)، فحرف الجر لا يملك الاستقلال لذلك فهو ليس شكلاً حراً، ولا يمكن أن يظهر في الجملة إلا مقيداً. أما الأشكال الحرة فهي التي ترد في الجملة مستقلة، مثل (زيد) في جوابك عن سؤال، من ضربك؟ فتقول (زيد) أو عند جوابك عن سؤال، ما الطائر المغرد؟ فتقول: البلب.

أما تعريف (ميشال لوغويرن) للكلمة، فإنه لا يحصر الكلمات بالجملة ولا بالتركيب لأن تحديدها داخله يطرح مشكلة استقلالية الكلمة وعلاقتها بالكلمات الأخرى، "فالباحثون

1- Michel Le Guern, Alain Berrendonner, Gilbert Puech(1983): Principes de grammaire polylectale, Presses universitaires de Lyon, P: 120

المحدثون يرون أن للكلمة جوانب متعددة يمكن النظر إليها، فمن الجائز مثلا النظر على أنها سلسلة من الأصوات، أو على أنها عنصر نحوي، أو وحدة من وحدات المعنى. فهنا تبرز مشكلة استقلالية الكلمة في صور مختلفة، وذلك تبعا للحالة التي تكون عليها⁽¹⁾.

لذلك وجدنا (ميشال لوغووين) ينطلق في تحديد الكلمة، من تحديد أبعاد الوحدات المعجمية المتعددة؛ فما دامت الوحدة المعجمية متميزة بلامحها: الصوتية الصرفية والتركيبية والدلالية والمعجمية، فإن أي تعريف للكلمة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى. أي أن الكلمة داخل المعجم، تأخذ استقلاليتها ومفهومها الواسع. وهذا ما يؤكد عبد القادر الفاسي الفهري بقوله: "إن ماهية الكلمة متعددة الأبعاد والجوانب؛ فالكلمة ذات متميزة بلامحها: الصرفية والتركيبية والدلالية والمعجمية والصوتية"⁽²⁾.

إن استقلالية الكلمة داخل المعجم ووحدتها، من الأسباب الرئيسة التي دفعت جورج ماطوري⁽³⁾ إلى الدفاع عن الكلمة باعتبارها الوحدة الدلالية الصغرى التي تبنى عليها الدراسة المعجمية وإلى مناهضة المحاولات التي قام بها علماء اللغة في تفتيت هذه الوحدة إلى (مونيمات) أو (مورفييمات) بحسب المدارس اللغوية⁽³⁾.

فإذا كانت الكلمة في الدراسات الغربية قد أثارت عددا من الإشكاليات المتعلقة بطبيعتها في التركيب واستقلاليتها في المعجم، وصعوبة إيجاد تعريف جامع لها ينسحب عليها في جميع اللغات، فإنها على خلاف ذلك في الدراسات اللسانية العربية، حيث انشغل الدارسون بالنظر في طبيعة الكلمة لكن دون الاهتمام المتزايد بالبحث عن تعريف لها يتطابق مع جميع اللغات البشرية. لذلك، فقد وجدنا بعض الباحثين في العصر الحديث يحاولون وضع تعريف للكلمة يتماشى مع طبيعتها في اللغة العربية، ودورها في بناء المعجم العربي. ومن أولئك الباحثين على سبيل المثال: تمام حسان، وعبد القادر الفاسي الفهري، وعبد القادر المهيري، وعبد الواحد عبد الحميد، ومحمد رشاد الحمزاوي .

¹ - حلمي، خليل: الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص: 14

² - الفاسي الفهري، عبد القادر (1990): البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال، ط1، الدار البيضاء، المغرب

ص: 37

³ - انظر: ماطوري، جورج (1993): منهج المعجمية، (مرجع سابق)، ص: 33

أ)- تمام حسان

عرّف تمام حسان الكلمة بالقول: "الكلمة هي صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تحشى أو يغير موضعها أو يستبدل بها غيرها في السياق، وترجع في مادتها غالبا إلى أصول ثلاثة، وقد يلحق بها زوائد"⁽¹⁾. نستنتج من خلال هذا التعريف، أن تمام حسان حاول أن يكون تعريفه للكلمة شاملا ودقيقا، وذلك من خلال حديثه عن دور الكلمة في التركيب والمعجم، وإشارته إلى خصائصها المختلفة. لكن تعريفه يبقى من وجهة نظرنا ناقص وغير دقيق؛ حيث يغيب في تعريفه الإشارة إلى الجانب الصوتي والجانب الدلالي للكلمة، وذلك حينما قال (الكلمة صيغة)، فكأننا به يقصر بحثه على الكلمات الصرفية. كما أنه اعتمد في تعريفه على الكلمة داخل السياق، وذلك حينما قال: الكلمة تفرد وتحذف وتستبدل في السياق، وكأنه يتحدث هنا عن الكلمة المكتوبة أكثر من تحدثه عن الكلمة المعزولة عن السياق؛ حيث يقتضي المنهج العلمي البنيوي - الذي يتبناه- دراسة الكلمة لذاتها، وذلك بعزلها عن سياقها وتجريدها منه، ثم تفكيكها لمعرفة خصائصها، ومحاولة الظفر بوحدها الدنيا التي يتم على ضوءها تحليل بنيتها.

ب)- عبد القادر الفاسي الفهري

يقترح عبد القادر الفاسي نظرية لبناء الكلمة الهدف منها رصد بناء الكلمة العربية ليس من الأساس الذي هو المعجم، وإنما من التركيب. لذلك فإن بناء الكلمة عنده "ينطلق من وجهة النظر التركيبية القائلة بعدم وجود مكون صرفي مستقل عن التركيب. وبنية الكلمة في جوهرها، بنية تركيبية تخضع للمبادئ التركيبية بوجه عام"⁽²⁾ وللوصول إلى دليل واضح على صحة نظريته اعتمد الفهري صنفا من أصناف الكلمة وهو الفعل، لأنه يرى أن القواعد التي تتركب الجملة هي التي تتركب الكلمات. وفي هذا الصدد يقول: "وقد اخترنا نموذجا لبناء الكلمة في هذا الفصل، بناء الفعل، والذي يبرز من خلال تفحص خصائص بناء هذا الصنف من الكلمات أن الفعل يعكس كثيرا من خصائص الجملة سواء

¹ - حسان، تمام (1990): مناهج البحث في اللغة، ص: 232

² - الفاسي الفهري، عبد القادر: البناء الموازي، ص: 37

أُتعلق الأمر بطبيعة المكونات التي تقوم عليها الجملة أو بتركيب هذه المكونات، مما يوجب بأن بعض القواعد التركيبية التي تولد المركبات والجمال قد تضطلع أيضا ببناء الكلمات⁽¹⁾.

وللتدليل على صحة نظريته القائلة بأن قواعد بناء الجملة هي نفسها في بناء الفعل قام الفاسي الفهري (بتحليل بنية الفعل) (سيضربونه) حيث يتضح أنه بصدد تحليل الجملة وليس الفعل. مما سهّل عليه الأمر في تطبيق القواعد النحوية على البنية الصرفية للكلمة ومن ثم، فإن هذه الكلمة مثل غيرها، قابلة للتفكيك والتحليل إلى عناصر؛ فالسين تدل على الزمن المستقبل، والضمة الطويلة (واو الجماعة) تدل على الفاعل الجمع المذكر الغائب (هم) والنون تدل على الوجه البياني التعيني، والهاء ضمير المفعول، أما (يضرب) فهي تدل على جذر الكلمة مقرونا ببناء جهي هو البناء للمعلوم. ولاحظ الفهري أن العناصر التي تدخل في تكوين (الكلمة الجملة) كلها سلسلية تراكمية باستثناء عناصر الزمن والجهة والجذر⁽²⁾.

بناء على هذا التحليل التركيبي للكلمة العربية يصل الفاسي الفهري إلى اقتراح نموذج عام لتكوين الكلمة "ينطلق فيه من المعجم أي من الجذور (أو الجذوع) والواصل بالإضافة إلى قواعد معجمية لتكوين الكلمات، التي تطبق عليها قواعد مقولية للوصول إلى البنية العميقة، والتي بدورها تطبق عليها قواعد تحويلية لبلوغ البنية السطحية، حيث تطبق عليها قواعد صرفية للوصول إلى الصورة الصرفية، وأخيرا تطبق قواعد صوتية لبلوغ صورة الكلمة الصوتية (المحققة)"⁽³⁾.

وقد لخص الفاسي الفهري نظريته حول بناء الكلمة (الفعل) في اللغة العربية، في خاتمة الفصل الأول من كتابه (البناء الموازي)، حيث يقول: "بيّنا في هذا الفصل أن بناء الكلمة يمكن من بناء الجملة، وكذلك العكس، وقد اقترحنا نموذجا عاما للمراحل التي يمر بها بناء الكلمة في المعجم، والتركيب، والصرف، والصواتة، وهذا النموذج يتلافى المآخذ النظرية التي تجسدت في نماذج أخرى، كما أنه يأخذ بخصائص الكلمة

¹ - الفاسي الفهري، عبد القادر: البناء الموازي، ص: 38

² - انظر: الفاسي الفهري، عبد القادر: البناء الموازي، ص: 44

³ - المرجع نفسه، ص: 89

إن من الملاحظات الأساسية التي يمكن أن توجه إلى هذه النظرية، على الرغم من قوة وجهة نظر عبد القادر الفاسي، واجتهاده في إخضاع بناء الكلمة إلى طريقة بناء الجملة، أنه اعتمد صنفا واحدا من الكلمة، وهو الفعل، ومعروف أن "الكلمة جنس لأنواع الكلام الثلاثة: الاسم والفعل والحرف"⁽²⁾. وأن لكل قسم من أقسام الكلمة في اللغة العربية خصائصه التي يتميز بها. لذلك فإن النتائج التي توصل إليها الفاسي الفهري خاصة وليست عامة، ولا تنطبق على مختلف الأصناف اللغوية. زيادة على أن اختيار الفاسي الفهري دراسة الفعل، هو في حد ذاته اختيار لدراسة الجملة، لأن الفعل لا يكون مفردا، ولا يمكن أن يستقل بمفرده عن مكونات الجملة، فهو كلمة جملة. ثم إن الفهري حلّل الفعل اعتمادا على ما يتميز به من مرونة في التصريف والاشتقاق والتركيب وطرق البناء. كما أنه من الملاحظات التي يمكن تسجيلها على محاولة الفاسي الفهري، أنه اعتمد المقارنة بين الكلمة في العربية والكلمة في اللغة الإنجليزية، وهذا المنهج غير سليم؛ نظرا إلى أن لكل لغة خصائصها التي تتميز بها.

وإجمالا، يمكن تصنيف نظرية عبد القادر الفاسي الفهري في بناء الكلمة ضمن النظرية التركيبية وليس ضمن النظرية المعجمية.

ج- عبد القادر المهيري

يعرف عبد القادر المهيري الكلمة بقوله: "كل وحدة يمكن وزنها بواسطة أحد الموازين الصرفية التي ضبطها النحاة العرب انطلاقا من الفاء والعين واللام، يمكن اعتبارها كلمة، وتحليلها على هذا الأساس. فكل وحدة ذات معنى يمكن قياسها بشكل من أشكال بهذا الميزان"⁽³⁾. الملاحظ أن عبد القادر المهيري اعتمد في تعريفه للكلمة على قابليتها للوزن على إحدى أوزان الميزان الصرفي؛ أي إن الكلمة لا بد أن تتكون من

¹ - الفاسي الفهري، عبد القادر: البناء الموازي، ص: 92

² - ابن السراج أبو بكر محمد: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط4، بيروت، لبنان (1999م)، ج1، ص: 229

³ - المهيري، عبد القادر (1983): رأي في بنية الكلمة العربية، في كتاب اللسانيات في خدمة اللغة العربية، وقائع ندوة (اللسانيات في خدمة اللغة العربية) تونس أيام: 23-28 نونبر (1981م) سلسلة اللسانيات عدد5، الناشر: مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية الجامعة التونسية، تونس، ص: 186

ثلاثة حروف أصول على الأقل. وهذا الشرط الذي حدده المهيري لقبول الكلمة، من الواضح أنه يقصي الحروف والأدوات في اللغة العربية. كما يقصي كذلك الكلمات الدخيلة والكلمات السماعية، نظرا لعدم خضوعها لهذا القياس. لذلك فإن تعريف المهيري للكلمة يبقى تعريفا جزئيا، وغير شامل لجميع أصناف الكلمة وخصائصها في اللغة العربية.

(د)- عبد الواحد عبد الحميد

من الباحثين الذين اعتمدوا مقياسا واحدا في تعريف الكلمة، الباحث عبد الواحد عبد الحميد الذي اعتمد على مقياس المكتوب في تحديد الكلمة، حيث يقول: "تعرف الكلمة عادة باعتبارها كتلة صوتية يحدها فراغان أو بياضان في السلسلة المكتوبة. وبهذا العرف الشائع، وبالاكتفاء على المكتوب، تعتبر الكلمة حقيقة لسانية تعامل معها النحاة القدماء على أنها الوحدة الأساسية في التحليل النحوي. وظلت الكلمة قائمة الذات وحاضرة ضمن جملة من المفاهيم والمصطلحات القديمة، بالرغم من تطور البحث اللساني"⁽¹⁾. نفهم من خلال هذا التعريف أن الكلمة تحدد من خلال ما هو مكتوب بالدرجة الأولى؛ بمعنى أنها قابلة للعزل والاستقلال عن السياق، كما أنها معطى لساني قديم في التراث اللغوي العربي؛ إذ على الرغم من ظهور مجموعة من المصطلحات والمفاهيم الجديدة، فإن الكلمة ظلت وحدة التحليل النحوي واللساني، لذلك فهي حقيقة لسانية ثابتة.

ويتحدث عبد الواحد عبد الحميد عن صعوبة تعريف الكلمة في اللسانيات الحديثة ويقول: "وصعوبة تحديد الكلمة متأدية من الخلط بين المنطوق والمكتوب. ولا ننسى أن الكلمة جاءت في الأصل ملازمة للكتابة، وهي خاضعة لمتطلباتها، ولمتطلبات الطباعة وبالرغم من أن اللسانيات اليوم تنطلق من المنطوق، إلا أن تأثير الكتابة ما يزال قائما وهذا له انعكاسات على النتائج المترتبة على التحليل اللساني، وإلا كيف نعتبر (Le) أو (The) كلمة، وهما كما نعلم تفيدان التعريف، في الوقت الذي نعد فيه التعريف في السن أخرى كالعربية والرومانية والفنلندية ملازما للكلمة غير منفصل عليها، فهل يحق لنا أن

¹ - عبد الواحد، عبد الحميد (2007): الكلمة في اللسانيات الحديثة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، بصفافس، ط1، تونس، ص: 14

نعتبر (Le Chien) أو (The Dog) كلا منهما كلمتين، في الوقت الذي نعتبر فيه (الكلب) في العربية كلمة واحدة؟⁽¹⁾. نستنتج من خلال هذا النص أن تحديد الكلمة بناء على المكتوب أو المنطوق يشكل صعوبة في اللسانيات الحديثة، الشيء الذي دفع بالعديد من اللسانيين إلى محاولة تجاوز إطار الكلمة وتعويضها ببديل آخر يكون صالحا للتحليل اللساني؛ فمادامت الكلمة كملفوظ قابلة للتجزئة ولمزيد من التحليل، فإن هناك إمكانية للوصول إلى أصغر وحدة غير قابلة للتحليل، وتكون في الوقت نفس حاملة للمعنى، مثل: (المونيمات) أو (المورفيمات).

هـ- محمد رشاد الحمزاوي

يعرف محمد رشاد الحمزاوي الكلمة بالقول: "الكلمة تساوي عند أغلب المعجميين ومنهم العرب الرسم المكتوب، فهي سواد يسبقه بياض، ويتبعه بياض آخر"⁽²⁾. يتضح أن تعريف محمد رشاد الحمزاوي للكلمة لا يختلف كثيرا عن تعريف عبد الواحد عبد الحميد لها؛ حيث إن تحديد الكلمة عند كليهما يعتمد بالأساس على ما هو مكتوب ومدون؛ بمعنى أن الكلمة قد تأخذ صورا مختلفة في الجملة أو التركيب؛ فقد تكون حرفا أو أداة أو كلمة بسيطة أو مركبة أو معقدة. فجميع هذه الأنواع متساوية وتعتبر كلها كلمات. فمادام هناك بياض أو فراغ يفصل بينها، فلا يهم طول أو حجم الكلمة، بل إن الأهم هو أن تكون الكلمات منفصلة عن بعضها البعض. لهذا فإن تحديد الكلمة عند محمد رشاد الحمزاوي لا يستند إلى الخصائص الشكلية أو الدلالية للكلمة، بل إنه يعتمد على الفاصل الذي يفصل بين الكلمات في الجملة والسياق، وهو الفراغ أو البياض الذي يكون بين الكلمات في الجملة المكتوبة. ومن الواضح أن هذا التعريف يتناقض مع التعاريف اللغوية والنحوية للكلمة التي تعتمد بالدرجة الأولى على المنطوق المفرد، حيث يعرف المعجم الوسيط الكلمة بأنها "اللفظة الواحدة وعند النحاة اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"⁽³⁾. ويعرفها ابن هشام بقوله: "الكلمة قول مفرد"⁽⁴⁾.

¹ - عبد الواحد، عبد الحميد (2007): الكلمة في اللسانيات الحديثة، مرجع سابق، ص: 25.

² - الحمزاوي، محمد رشاد: من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، ص: 157.

³ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (كلم).

⁴ - الأنصاري، جمال الدين بن هشام: شرح شذور الذهب، ص: 16.

هكذا نستنتج، أنه على الرغم من تعدد تعريفات الكلمة على النحو الذي شاهدناه، فإن كل تعريف منها غالبا ما يعمل على الإشارة إلى بعض الخصائص والوظائف اللغوية للكلمة لكنه في مقابل ذلك، يقوم بإهمال الخصائص والوظائف الأخرى. من هنا ندرك أن صعوبة تحديد طبيعة الكلمة تعود إلى تعدد الوجوه التي يمكن أن تُدرس من خلالها الكلمات. كما تعود كذلك إلى كون ماهية الكلمة متعددة الأبعاد وصعبة التحديد؛ "لأنها من جهة مفهوم بديهي، ومن جهة أخرى، مفهوم صعب التحديد، وموضوع خلاف بين اللسانيين منذ القديم"⁽¹⁾. لذلك تعددت وجهات نظرهم حول جوانب الكلمة المعجمية والصرفية والصوتية والتركيبية. كما أننا لاحظنا أنه كلما تعمق العلماء أكثر في مبحث الكلمة، كلما ازداد مفهومها تشعبا، وقصورا عن مدّهم بوحدة تحليل الكلام. فإذا كانت هذه صورة الكلمة عند العلماء والدارسين، فما هي طبيعتها ومكوناتها في ضوء النظرية المعجمية؟ وما دورها في بناء المعجم العربي الحديث؟.

1-2- مكونات المفردات المعجمية وخصائصها في ضوء نظرية المعجم

يختلف وضع الكلمة في النظرية المعجمية، حيث تأخذ مفهوم المفردة أو الوحدة المعجمية المتميزة باستقلاليتها وبخصائصها؛ الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والمعجمية. فبما أن مفهوم الكلمة مفهوم فضفاض، ولا يستقيم على حد معين، فإن المعجميين وجدوا حاجتهم في المفردة باعتبارها الوحدة الدنيا للتحليل الدلالي والمعجمي أي إن النظرية المعجمية تهتم بالكلمة باعتبارها مفردة أو وحدة معجمية. وفي هذا الصدد، يقول إبراهيم بن مراد: "إن من الحقائق لدى اللسانيين المحدثين جميعا هو أن قوام المعجم هو المفردات سواء أكان معجما مدونا أو كان رصيذا عاما مشتركا من المفردات التي تستعملها جماعة لغوية ما"⁽²⁾. يظهر أن المعجميين استعاضوا عن مفهوم الكلمة بمفهوم المفردة المعجمية التي تملك أنظمة صغرى أو دنيا داخل النظام العام للمعجم؛ "فالمعجم بمفهومه الواسع يعتبر نظاما عاما وجامعا لأنظمة صغرى أو دنيا، ومخبرا عن حالات، وعلاقات لغوية ثابتة، وتتوزع على أكثر من نظام أصغر، وعلى أكثر من

¹ البكوش، الطيب، والماجري، صالح (1999): في الكلمة، في النحو العربي وفي اللسانيات الحديثة، دار الجنوب للنشر، تونس، ص: 9

² بن مراد، إبراهيم (1996): مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، مجلة المعجمية العربية، عدد مزدوج: 10 و 9، تونس، ص: 58

مستوى لغوي، وعليه فإن الظاهرة اللغوية سترد إلى المعجم كافة أنظمتها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، وبالتالي ستكون نظرية المعجم مفتوحة، ومتنامية، وستبين كيف يتحكم المعجم تحكما ذاتيا في أنظمة اللغة من داخل مستوياتها⁽¹⁾.

من هنا نستنتج أن نظام المفردات من نظام المعجم، "وسيترتب على هذه المسلمة أن تكون نظرية المعجم هي نظرية المفردات ليس باعتبارها (لساتم) في قائمة أو كلمات صامتة دقيقة في ذاكرة جماعة لغوية أو بين دفتي كتاب، بل باعتبارها أفرادا لغوية، أو دليلا لغويا تتكون ثنائياته من وجهين: الدال الذي يمثل الشكل والمدلول الذي يمثل المحتوى، والدال يتكون من تأليف صوتي عناصره الأصوات، ومن بنية صرفية عناصرها الوحدات الصرفية، والمدلول متكون من المعنى أو المفهوم الذي يربط الدال بمرجع ما خارج اللغة، وهذه المكونات الثلاثة الصوتية، والصرفية، والدلالية، أساسية في اكتساب المفردة أو الوحدة المعجمية ما نسميه فرديتها في نظام اللغة، وإذ إن نظرية المعجم هي نظرية المفردات، فإن مكونات المفردات تصبح من عناصر النظرية المعجمية، وإذ إن المفردة أو الوحدة المعجمية في جوهرها أصوات، مع بنية صرفية مع دلالة، فإن علم الأصوات، وعلم الصرف، وعلم الدلالة تصبح من مكونات النظرية المعجمية⁽²⁾. نستنتج من خلال هذا النص، أن نظام المفردات المعجمية داخل المعجم له علاقة بنظرية المعجم. لذلك، فإنه من الطبيعي أن نتساءل عن خصائص الأنظمة الفرعية التي تملكها الوحدات المعجمية داخل المعجم، وعن علاقة هذه الأنظمة بنظام المعجم ككل.

1-2-1- النظام الصوتي

لقد ميّز العلماء المحدثون بين علم الأصوات (Phonétique) الذي يدرس الأصوات من حيث مخارجها وانتقالها في الهواء، وكأجزاء مجردة ومستقلة، أي غير مركبة في الكلام، وبين علم الصواتة أو علم وظائف الأصوات (Phonologie) الذي يأخذ بعين الاعتبار علاقة الأصوات بعضها ببعض داخل السياق، إما في مستوى التأليف

¹ - الدريسي، فرحات (1996): حول نظامية المعجم، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، عدد مزدوج: 9 و10، تونس، ص: 142.

² - بن مراد، إبراهيم (1996): مقدمة لنظرية المعجم، (مرجع سابق)، ص: 59.

الخطي الأفقي وما يرتبط بهذا المستوى من ظواهر صوتية، أو في المستوى العمودي عند المقارنة بين الأصوات، واستخراج السمات المميزة. "فعلم الأصوات: يهتم بالوجه المادي لأصوات اللغة البشرية، أي دراسة العناصر الصوتية للسلسلة الكلامية المعتبرة في تحقيقها الملموس، وبمعزل عن وظيفتها اللغوية، أي عن استخدامها في التواصل وهو بذلك يعنى بمادة الأصوات لا بقوانينها أو تنظيماتها، وهو علم يتألف من الفروع التالية: علم الأصوات النطقي، الذي يدرس جهاز النطق من منظار التشريح والفيزيولوجيا وعلم الأصوات السمعي، الذي يحلل الصوت اللغوي تحليلًا فيزيائيًا من حيث بثه وانتشاره والتقاطه، وعلم الأصوات الآلي أو التجريبي، الذي يساند الدراسات الصوتية بتجارب تتم على أجهزة أو آلات حديثة"⁽¹⁾.

أما الفونولوجيا، فهي العلم الذي يدرس الصوت اللغوي في سياقه أو في بنيته اللغوية؛ أي "إنه علم يتعامل مع الأصوات من خلال وجودها في سياق صوتي أو لغوي معين، فهو يدرس وظيفة الأصوات التي تتميز بها داخل بنية لغوية كالكلمة مثالاً"⁽²⁾. ويذهب حلمي خليل إلى القول: "إن وظيفة الصوت داخل البنية، وعلاقته بغيره من الأصوات هي مدار التحليل الفونولوجي"⁽³⁾.

ولما كانت الفونولوجيا تدرس الأصوات التي تدخل في تأليف البنيات اللغوية في كلام أي لسان معين، وتحللها داخل سياقاتها المختلفة لمعرفة وظائفها في تحديد المعنى وكيفية تفاعلها فيما بينها، وتأثرها بما يجاورها من أصوات أخرى لتكوين البنيات الصوتية، فإننا نتساءل عن خصائص التأليف الصوتي للمفردات المعجمية، وعن دور الأصوات اللغوية في هذا التأليف.

يدخل النظام الصوتي في تكوين المفردات المعجمية ليس من أجل تأليف اللفظ أو تركيب أصواته وإكسابه شكلًا معينًا فقط، وإنما من أجل منح هذا اللفظ دلالة ليصبح وحدة معجمية دالة يدركها الحس ويرتبها العقل بناء على قواعد، هي في الأصل قبل أن

¹- بركة، بسام: علم الأصوات العام، مركز الإنماء القومي، (د.ط) (د.ت) بيروت، لبنان، ص: 6 و 7
²- الخوالدة، مشعل سليمان (2000): الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب الزيات، دراسة فونولوجيا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ص: 72.
³- خليل، حلمي (1988): التفكير الصوتي عند الخليل، دار المعرفة الجامعية، ط1، مصر، ص: 12

تكون مبنية على أسس النظام الصوتي كانت مبنية على المعرفة الصوتية لمتكلم اللغة فهذا ابن جني يعرف اللغة بقوله: "أما حدها: فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"⁽¹⁾. فاللغة حسب ابن جني، نظام من الأصوات يتم بها تحقيق التواصل وتبليغ الأفكار بين الجماعة اللغوية. ولن يتم هذا التواصل إلا بادراك معرفي لأول نظام تتشكل منه مفردات اللغة، وهو النظام الصوتي الذي يُميز بين ما يدخل في اللغة، وما يخرج عنها. لذلك فإن النظام الصوتي، يشكل بداية المعرفة اللغوية بالفصح والغريب والمولد والدخيل عند العرب. لهذا "فإن الوحدات الصوتية مكون واجب الوجود في الوحدة المعجمية، لأنها لا تنجز في اللغة لذاتها، بل تنجز لتؤلف الوحدات المعجمية الدالة، فإن الوحدة المعجمية (أسدٌ) قد وجدت في اللغة لأن التأليف الصوتي /أسدن/ قد اشترك في تكوينها، على أن التأليف الصوتي/أسدن/ قد وجد في اللغة أيضا لأن الجماعة اللغوية قد ألفت بين وحداته الصوتية لتستعمله في الوحدة المعجمية (أسدٌ) الدالة على الحيوان المفترس، ولو عوضت الجماعة اللغوية الوحدة الصوتية /ء/ بوحدة أخرى مثل /م/ لكان التأليف الصوتي غير التأليف، والوحدة المعجمية غير الوحدة المعجمية، والدلالة غير الدلالة، وإذن فإن الوحدات الصوتية إنما تنجز لتستعمل في تأليف الوحدات الدالة والبحث في كيفية إنجازها ذو صلة وثيقة بالنظرية المعجمية، لصلته الوثيقة بنظرية الوحدات المعجمية"⁽²⁾.

من هنا نستنتج أن البناء الصوتي في الوحدات المعجمية محكوم بالقوانين الصوتية المتعارف عليها، كالإبدال والتجانس والتنافر والتقارب والتباعد والإدغام والقلب؛ فهذه القواعد تضبط أحوال تعاقب الأصوات وتجاورها وتجانسها وتنافرها وانقلاب بعضها عن بعض، مما يساعد على توضيح مواقع الحروف وكيفية توزيعها، ومن ثم إنتاج بنيات معجمية صوتية مستعملة ومقبولة صوتيا، سواء أكانت ثنائية (عف وعز وعش) أم ثلاثية (سفر وقرب وملك) أم رباعية (عرب وعربن ودحرج) و(جعفر ودرهم وبلبل) أم خماسية (تزلزل تدهور) و(سفرجل وفرزدق). فهذه البنيات اللغوية خاضعة لقواعد

¹ - ابن جني: الخصائص، ج 1، ص: 33

² - بن مراد، إبراهيم (1996): مقدمة لنظرية المعجم، (مرجع سابق)، ص: 60

التأليف الصوتي التي منها قاعدة المجاورة بين الحروف، حيث نجد من أهم قيودها قيد اللاتجانس الذي يمنع تجاور الحروف من المخرج نفسه أو من مخارج متقاربة في الكلمة، حيث "تخضع اللغة العربية كباقي اللغات السامية إلى تقييد المتجانس من الحروف في الجذور، لأنه غير مستساغ في التأليف"⁽¹⁾.

إن قيد اللاتجانس يمنع الجمع بين الحروف من المخرج نفسه في الكلمة نفسها، خاصة الأحرف الخلفية المنطوقة في أقصى اللسان وفي منطقة الحلق. وهذه الحروف ستة: (الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء) ومتى اجتمعت هذه الحروف يكون بينها فاصل. يقول ابن جني عن تأليف الحروف: "واعلم أن الحروف كلما تباعدت في التأليف كانت أحسن، وإذا تقارب الحرفان في مخرجيهما قُبِح اجتماعهما، ولاسيما حروف الحلق، ألا ترى إلى قِلَّتْها بحيث يكثر غيرها، وذلك نحو: الضغينة والمهة والفهة. وليس هذا ونحوه في كثرة: حديد وجديد وسديد وشديد"⁽²⁾. ويضيف في موضع آخر "اعلم أن أقل الحروف تألفا بلا فاصل حروف الحلق، وهي ستة (الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء) فسيبيل هذه الحروف متى اجتمع منها في كلمة اثنان أن يكون بينهما فاصل، وذلك نحو هدأت وخبأت وعبء وخيعل وغيهب"⁽³⁾.

وتبعا لقيد قرب المخرج، يُمنع تأليف الأسنانيات (الดาล والتاء والطاء) إلا بتقديم الأقوى: الطاء والتاء على الدال مثل: (وتد) و(محتد) و(وطد). كما منع تأليف الحروف الشفوية (الباء) و(الفاء) و(الميم) إلا في حالات قليلة، كما قيّد القدماء تأليف (الشين) و(الضاد) لما بينها من تجاور في النطق، وتماثل في صفة الاستطالة.

وتجدر الإشارة إلى أن القيود التأليفية المذكورة تهتم بالدرجة الأولى حروف الجذر ولا تنطبق على الجذوع، أي الجذر مع اللواحق. فمثلا كلمة (نرمي) لا تخضع لقيد منع تجاور النون والراء، لأن النون لا تنتمي إلى الجذر (ر م ي) وإنما هي لاصقة صرفية تمثل ضمير المتكلم الجمع. لذلك لا نجد في اللغة العربية جذر (ن ر م) وأيضا في كلمة (مبني) لا تمنع قيد تجاور الميم والباء، لأن الميم لا تنتمي إلى الجذر (ب ن ي) وإنما

¹ - السغروشني، إدريس (1987): مدخل إلى الصوارة التوليدية، دار توبقال للنشر، ط1، الدار البيضاء، المغرب، ص: 102.

² - ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هندائي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت (2000م)، ج1، ص: 79.

³ - المصدر نفسه، ص: 812.

هي لاصقة صيغة اسم المفعول.

وبالإضافة إلى قيد اللاتجانس بين الحروف، يخضع تأليف الجذور العربية إلى قيد اللاتماثل الذي يمنع تجاور حرفين متماثلين في بداية الجذر؛ إذ لا نجد في المعجم العربي جذورا من قبيل: (ففر) أو (ححر) أو (ممر). مع الإشارة إلى أن قيد اللاتماثل لا يخص تأليف الحرفين الأخيرين من الجذر، نحو: (م رر) أو (م د د) أو (ك ف ف).

وإذا تأملنا قيود التجاور، نجد أنها تتماشى مع المبدأ الذي عبّر عنه اللغويون القدماء باجتنباب الثقل، وكراهية الخروج من ضم إلى كسر، أو الخروج من كسر إلى ضم. لذلك فالمتكلم العربي يجد صعوبة في الجمع بين الحركات والحروف نفسها في المتوالية نفسها، فهو يميل إلى التأليف بين الحروف المتباعدة لتنويع الحركة العضوية أثناء عملية النطق.

كما تجعل قاعدة المجاورة بعض حروف الجذور المرققة مثل: (الراء واللام) حروفا مفخمة، وذلك إذا ما جاورت الحروف المفخمة، نحو: (لحظ) / (لحم) و(مرض) / (مرن) حيث إن (اللام) في اللفظة الأولى مفخمة، وفي الثانية مرققة، و(الراء) في اللفظة الأولى مفخمة، وفي الثانية مرققة. والشيء نفسه، عندما يجاور الحرف المجهور الحرف المهموس، فإنه يماثله في الهمس أو العكس، وذلك مثل (أخذت) فالتاء أثرت في الذال المجهورة، وعكسها في (اذكر) التي أصلها اذتكر، حيث أثرت الذال المجهورة في التاء المهموسة. والأکید أن التفخيم والترقيق لا يلحقان فقط الحروف، إذا ما جاورت الحرف المفخم أو الحرف المرقق، بل إنهما يلحقان كذلك الحركات. وذلك حينما تصاحب الحركات الحروف المجهورة أو الحروف المهموسة. فعلى سبيل المثال، فإن الفتحة في (تَاب) مرققة، وفي (طَاب) مفخمة، وكذلك الأمر في (ضَرَب) و(طَرَب) و(سَرَب).

ولو أخذنا أيضا قاعدة الإبدال الصوتية في اللغة العربية، فإننا نجد لها دورا في بناء الجذور، حيث تسمح هذه القاعدة "بإقامة حرف مكان حرف آخر في بعض الكلمات مع بقاء الحروف الأخرى"⁽¹⁾. يتضح أن الإبدال بشكل عام هو إبدال الحروف وإقامة بعضها مكان بعض. ومن الواضح أن إبدال حرف مكان حرف آخر يستلزم تبديل المعنى

¹ - المبارك، محمد: فقه اللغة وخصائص اللغة العربية، (مرجع سابق) ص: 66

والانتقال من دلالة إلى أخرى، وذلك نحو: دب/صب وذل/ظل وفرّ/قَرَّ. كما أن قاعدة الإبدال لا تخص الصوامت فقط بل إنها تخص كذلك الصوائت، وذلك نحو: (بِرُّ) و(بَرُّ) و(بُرُّ). من هنا يتضح أن الصوامت والصوائت حاملة للمعنى؛ حيث لاحظنا أن الكلمات لا تختلف عن بعضها البعض إلا في الحركة، لكن معنى كل كلمة لا يشبه معنى الأخرى لذلك فكلما تغيرت الحركة تغير معناها.

هكذا نستنتج أن النظام الصوتي له ارتباط وثيق بنظرية المعجم، من حيث التمييز بين الوحدات المعجمية، بناء على علاقة الإبدال أو المجاورة أو التقابل في السمات المميزة (Traits Distinctifs) التي تميز بين (فونيم) وآخر. فعلى سبيل المثال، إذا ما قارنا بين سمات حرف (الضاد) وسمات حرف (الحاء)، فإننا نجد لكل حرف سمات تميزه عن الحرف الآخر؛ فالضاد مجهورة ومستعلية ومطبقة، أما (الحاء) فهي مهموسة ومستقلة. والشيء نفسه، عند مقارنة سمات حرف (الباء) وسمات حرف (الفاء)، فالباء شفوية و(+) انسدادية)، والفاء شفوية أسنانية و(-) انسدادية). والملاحظة نفسها، نجدها عندما نقارن بين حرف (الميم) وحرف (الفاء) حيث إن الميم (+أنفي) بينما الفاء (-أنفي). لهذا فإن السمات المميزة لا تميز بين الأصوات من حيث هي كذلك، بل إنها تميز بينها من أجل إبراز أدائها ووظيفتها داخل النظام الصوتي الذي يكسب الوحدات المعجمية في تأليفها الصوتي خاصية صوتية تتميز بها عن غيرها من الوحدات المعجمية. هكذا يتضح أن البناء الصوتي بناء معجمي في أصله وسابق على باقي الأنظمة الأخرى ليس في تأليف المفردات المعجمية فقط، وإنما كذلك في تحديد معانيها. وعلى هذا الأساس، يعد النظام الصوتي مكونا من مكونات الوحدات المعجمية.

1-2-2- النظام الصرفي

نشير إلى أن الدارسين المحدثين يميزون داخل علم الصرف بين الصرف الاشتقاقي الذي يدخل ضمن نظام الصرف المعجمي، وعلم التصريف الذي يدخل في تكوين المفردات والكلمات داخل التركيب، "فعلم الصرف الاشتقاقي (Morphologie Dérivationnelle) من مكونات النظرية المعجمية لأن مجال بحثه الوحدات الصرفية

المعجمية (Morphèmes Lexicaux) سواء كانت تامة، وهي المنتمية إلى المقولات المعجمية التامة الأربع؛ أي الاسم والفعل والصفة والظرف، أو كانت وحدات معجمية غير تامة، وهي المنتمية إلى مقولة الأداة. وهذا الفرع من علم الصرف، يبحث في بنية الوحدة المعجمية، وفي قواعد توليد الوحدات المعجمية توليدا صرفيا. والفرع الثاني من علم الصرف، هو علم التصريف (Morphologie Flexionnelle) وهو من مكونات النظرية النحوية، لأنه في نظرنا من توابع علم التركيب (Syntaxe) فإن مجال بحثه الوحدات المعجمية في حال تصريفها إذا كانت مستعملة في الجملة؛ أي إذا أضيفت إليها اللواصق التصريفية (Affixes Flexionnelle) وهذه اللواصق تختلف من حيث الوظيفة عن اللواصق الاشتقاقية (Affixes Dérivationnels) التي تنتمي إلى علم الصرف الاشتقاقي، وتؤدي وظيفة معجمية؛ لأنها تضاف إلى الجذور لتوليد الجذوع، وعلى الجذوع لتوليد جذوع أخرى منها. أما اللواصق التصريفية، فتضاف إلى الجذوع للدلالة على المقولات التصريفية (Catégories Flexionnelle) مثل مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة الشخص، ومقولة الزمن، وهي مقولات نحوية⁽¹⁾.

يظهر من خلال هذا الشرح الذي قدمه إبراهيم بن مراد الفرق بين الصرف الاشتقاقي والصرف التصرفي. لذلك فإننا بحثنا عن النظام الصرفي داخل المعجم يندرج ضمن الشق الأول؛ أي علم الصرف الاشتقاقي الذي يطلق عليه كذلك علم الصرف المعجمي (Morphologie Lexicale) حيث يبحث هذا الفرع في جانبيين مهمين من جوانب المفردات المعجمية: جانب بنية الوحدة المعجمية، وما يتبعه من توليد واشتقاق وجانب تمييز المفردات المعجمية بعضها عن بعض، وتصنيفها ضمن مقولات معجمية مخصصة بسمات مميزة.

من هنا نجد أن النظام الصرفي وثيق الصلة بنظرية المعجم، وهو مؤسس على معطيات النظام الصوتي، مما يبين أن الأنظمة الصوتية والصرفية تتداخل وتتفاعل فيما بينها داخل النظام المعجمي العام. وتتضح الصلة بين النظام الصوتي والنظام الصرفي

¹- بن مراد، إبراهيم (1997): الصيغية المعجمية، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، عدد مزدوج: 12 و13، تونس، ص: 121 و122

من خلال أن بنية الوحدات المعجمية تتكون من وحدات صوتية دنيا متجانسة ومميزة تستطيع تحديد المعنى المعجمي، وتحديد الحروف الأصول للوحدات المعجمية وتمييزها عن الزوائد واللاحق، وذلك من أجل الوصول إلى البنيات الصرفية الأساسية في النظام المعجمي: الأسماء والأفعال والصفات والظروف والأدوات. وهذا الترابط بين الجانب الصوتي والصرفي في المعجم يشكل جوهر العمل المعجمي الذي قام به الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه (العين). فقد انطلق الفراهيدي من البناء الصوتي، أي الحروف العربية التي عليها مدار كلام العرب ليؤلف بها البنيات الصرفية في العربية الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية، ويحدد عدد الحروف الأصول في الاسم والفعل، وينظم أنواع البنيات الصرفية من خلال نظام التقاليبات للوصول المستعمل والمهمل من الألفاظ.

ومن الأدلة التي تبين الترابط القوي بين النظام الصوتي والصرفي في نظرية المعجم هو ورود حروف الذلاقة (ر ل ن) والحروف الشفوية (ب ف م) في البناء الرباعي والخماسي صوتيا وصرفيا. وهذا الأمر يؤكد الخليل بقوله: "فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرارة من حروف الذلق أو الشفوية، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب، لأنك لست واحدا من يسمع في كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا وفيها من حروف الذلق، والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر"⁽¹⁾.

ومما يدل كذلك على صلة النظام الصوتي بالنظام الصرفي، هو أنه لكل وحدة معجمية تأليف صوتي يجعلها مختلفة عن الوحدات المعجمية الأخرى على الرغم من اشتراكها مع باقي الوحدات المعجمية في البنية الصرفية، "فإذا كان لكل وحدة معجمية تأليف صوتي يجعلها مختلف عن غيرها من الوحدات المعجمية، فليس لكل وحدة معجمية بنية صرفية تختلف بها عن غيرها من الوحدات المعجمية، لأن البنية الصرفية الواحدة لا تستقل بذاتها بل تنتمي إلى جدول يمثل نمطها الصيغي: ولذلك فإن /كاتبين/ و/كاذبين/ تختلفان من حيث التأليف الصوتي، لأن /ت/ في الأولى تختلف عن /ذ/ في الثانية، لكن (كاتب) و(كاذب) لا تختلفان من حيث البنية الصرفية، لأنهما تنتميان إلى

¹ - الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، المقدمة، ص: 58

النمط الصيغي (فاعل) " (1).

كما يتضح دور الوحدات الصوتية في بناء الوحدات الصرفية من خلال بناء الفعل مثلاً للمعلوم أو المجهول، وذلك نحو: (فَعَلَ) و(فُعِلَ) حيث لا يمكنك أن تفرق بين صياغة الفعلين إلا بواسطة الوحدات الصوتية، وهي الصوائت القصيرة. إن كل هذه المعطيات تعكس حقيقة تكامل الأنظمة الصوتية مع الأنظمة الصرفية في تحديد دلالة الوحدات المعجمية وتمايزها، مما يبرز نظامية الأنساق الصوتية والصرفية والدلالية داخل النظام المعجمي.

أما مظاهر اشتغال النظام الصرفي في المعجم، فتتضح من خلال بناء الوحدات المعجمية صرفياً في اللغة العربية، انطلاقاً من "الجزر" (racine) وهو مركب صوتي صامتي، والذي تُزاد إليه الصوائت، فيتولد الجذع الأول، ثم تتولد عن الجذع الأول جذوع أخرى توالداً غير سلسلي، بزيادة السوابق والدواخل واللاحق " (2). نستنتج من كلام إبراهيم بن مراد أن البناء الصرفي الاشتقاقي للوحدات المعجمية بناءً معجمي ويخضع لقواعد وعلائق صرفية معجمية صارمة، حيث تتم العمليات الصرفية داخل المعجم لإنتاج الجذوع البسيطة. فانطلاقاً من جذر [ق ط ع] يتولد جذع 1: قَطَعَ فجذع 2: قَاطَعَ ثم جذع 3: تقاطع، وهكذا. أما الجذوع المركبة، مثل: (يقطعون) فهي تحمل لواصقة تصريفية، وهي: لاصقة (ياء المضارعة) الدالة على زمن الحاضر ولاصقة (واو الجماعة) الدالة على الفاعل المذكر الجمع الغائب، ولاصقة [النون] الدالة على علامة الرفع في الفعل. فوجود هذه اللواصق التصريفية في المفردة يجعلها تخرج من حيز الصرف الاشتقاقي إلى حيز التصريف الذي يربطها بواجهة التركيب أو الجملة وبذلك يظهر لنا أن البناء الصرفي الاشتقاقي عند ابن مراد له واجهة واحدة تربطه فقط بالمعجم دون التركيب.

وعلى خلاف تصور إبراهيم بن مراد للنظام الصرفي في المعجم، يرى الفاسي الفهري أن البناء الصرفي في المعجم يعتمد على العلاقات القائمة بين الموضوعات

¹- بن مراد، إبراهيم (1996): مقدمة لنظرية المعجم، (مرجع سابق)، ص: 63

²- بن مراد، إبراهيم (1997): الصيغية المعجمية، (مرجع سابق)، ص: 124

الصرفية التالية: (الجزور والجزوع واللواصق) حيث تتصل اللواصق بالجزور لإنتاج الجزوع البسيطة وفق قواعد الاشتقاقي، أو تتصل بالجزوع لإنتاج الجزوع المركبة التي لها إسقاط في التركيب. يقول الفاسي الفهري في هذا الصدد: "إن الصرافة تهتم بدراسة العلاقة بين الموضوعات الصرفية (Morphological Objects) وهي: الجزور أو (المادة الأصلية) والجزوع أو (المادة المقطعية التي تتموضع في علائق الاشتقاق) واللواصق (بما فيها السوابق واللواحق والأواسط) التي تتصل بالجزور لتكون الجزوع، أو بالجزوع لتكون جزوعا مركبة، أو كلمات تدخل التركيب"⁽¹⁾. يظهر أن البناء الصرفي عند الفاسي الفهري بناء (صرف تركيبي) له واجهتان: واجهة المعجم وواجهة التركيب؛ ففي واجهة المعجم ينطلق البناء الصرفي من الجزور باعتبارها مجموعة من الأصوات الصامتة المنفصلة خطيا أو ذهنيا، والتي تدخل عليها الصوائت لتولد منها جزوعا منجزة ومنطوقة، حيث تطبق عليها قواعد الاشتقاق داخليا لإنتاج جزوع بسيطة لها خصائص معجمية معينة ومحددة. وفي واجهة التركيب، لا ينطلق البناء الصرفي من الجزور، بل من الجزوع لإنتاج جزوع مركبة بزيادة اللواصق التي تسمح للمفردة بالدخول في التركيب. وهذا يعني أن البناء الصرفي عند الفاسي الفهري مبني على تجنب تكرار القواعد الاشتقاقية التي تفترض العودة دائما إلى الجذر من أجل اشتقاق الكلمات. وهذا الأمر من شأنه أن يجعلنا نكرر العمليات الاشتقاقية.

وعلى هذا الأساس، فإن البناء الصرفي في المعجم يتبع سلمية خطية تبدأ بالجزور فالجزوع الأصلية، فالجزوع البسيطة المقترنة باللواصق الصرفية، ثم الجزوع المركبة المقترنة باللواصق التصريفية، ([ض ر ب] (ضَرَبَ) (تَضَارَبَ) (تَضَارَبُوا) أو (تَضَارَبْنَ)). فهذه العمليات والعلائق الصرفية مترابطة فيما بينها، لأن البناء الصرفي في اللغة العربية غير سلسلي، وهذا يفترض أن كل المشتقات مرتبطة بالجذر اللغوي لأنها تشترك في الحروف الأصلية للجذر، وتحمل المعنى العام المطلق الذي تشترك فيه كل المشتقات المتصلة به. بعكس اللغات الأخرى التي يتميز فيها نظام الاشتقاق بالخطية حيث تنطبق اللواصق الصرفية على الجذر بشكل تراكمي وسلسلي.

¹ - الفاسي الفهري، عبد القادر (1990): البناء الموازي، ص: 38

إن النظام الصرفي المعجمي لا يقوم فقط ببناء الوحدات المعجمية من الجذور، بل إنه يقوم كذلك بوسم الوحدات المعجمية وتقسيمها إلى مقولاتها المعجمية: الأسماء والأفعال والحروف والصفات، "فالمفردة لا بد أن تنتمي إلى إحدى المقولات المعجمية وهي خمس: الاسم، والفعل، والصفة، والظرف، والأداة، وندرج في مقولة الصفة: اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وصيغ المبالغة، والنسبة وندرج في مقولة الأداة: الحرف، واسم الإشارة، واسم الموصول، والضمير"⁽¹⁾.

إن هذا الانتماء المقولي للوحدات المعجمية مبني على السمات. يقول الفاسي الفهري "فالمقولات المعجمية مبنية على السمات [+س،+ف] (س=اسم،ف=فعل) وهذه السمات تمكن من تحليل المقولات التقليدية: (الاسم والفعل والصفة والحرف) فالاسم [+س،-ف] والفعل [+ف،-س] والصفة [+س،+ف] والحرف [-س، -ف]، أما المقولات غير المعجمية، فهي المصدرية والصرفة التي تضم التطابق والزمن والموجهات"⁽²⁾.

ونعتقد أن تصنيف المفردات المعجمية بناء على النسق السمي ([±س ±ف]) قاصر لأنه لا يحيط بجميع المقولات المعجمية المحتملة في كل اللغات. وعليه يتعين إقامة بديل يتوقع كل مقولة ممكنة نظريا. إذ كيف للصفة أن تجمع (+س،+ف) مع العلم أن السمة (+س،-ف) الخاصة بالاسم تخالف تماما السمة (-س،+ف) الخاصة بالفعل. وكيف تكون للحرف سمة السلب (-س،-ف) وكأن الموجودات والمسميات كلها فقط، أسماء وأفعال كل هذه القرائن، تبين أن السمات: ([+س +ف]، [-س +ف]، [+س -ف]، [-س -ف]) لا تشكل حدودا صريحة وواضحة لوسم المفردات المعجمية. وهذا الأمر، يؤكد كلام الفاسي الفهري، حيث يقول: "فمصفوفة مثل (+س،+ف) تتطلب خصائص إعرابية ومحورية متناقضة، فالفعل ينصب أو يسند إعرابا لمفعوله، والاسم ليس كذلك، والفعل يسم محوريا فضلته، وهذا لا يفعله الاسم، فالجمع بين الاسم والفعل في مصفوفة واحدة هو في اعتقادنا كالجمع بين النقيضين، ونظن أنه آن الأوان لاقتراح نظرية مقولية أكثر طبيعية، وملائمة من ناحية الوصف ومن جانب التصور"⁽³⁾.

¹ - بن مراد، إبراهيم (1997): الصيغية المعجمية، (مرجع سابق)، ص: 130

² - الفاسي الفهري عبد القادر (1990): البناء الموازي، ص: 23

³ - المرجع نفسه، ص: 264

بناءً على ذلك، فقد شكّل تصنيف المفردات المعجمية داخل مقولاتها المعجمية موضوع نقاش بين الدارسين القدماء والمحدثين. فقد قسم سيبويه في مؤلفه الكتاب الكلم إلى اسم وفعل وحرف. وحاول ابن مالك في ألفيته أن يحدد علامات الاسم، والفعل والحرف، فخصص للاسم علامات مثل: الجر، والنداء، والتنوين، والتعريف، وخصص للفعل لواصق مثل تاء الفاعل، وياء المخاطبة، ونون النسوة. فمن الواضح، أن تصنيف سيبويه وابن مالك للمقولات تصنيف تركيبى خالص، لأنه قائم على الشكل، وينظر إلى المقولات داخل الجملة، وفي علاقة أقسام الكلم بعضها ببعض. ومن المحاولات التصنيفية كذلك للمقولات محاولة ابن هشام، حيث يقول: "الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير أجمع على ذلك من يُعتدُّ بقوله ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة: ذات وحدث، ورابطة للحدث بالذات؛ فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف، وأن الكلمة إن دلت على معنى في غيرها، فهي الحرف، وإن دلت على معنى في نفسها، فإن دلت على زمن محصل، فهي الفعل، وإلا فهي الاسم. ولا يختصُّ انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دلَّ على الانحصار في الثلاثة عقلي والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات"⁽¹⁾.

إن تصنيف المقولات عند ابن هشام مختلف عن تصنيف سيبويه وابن مالك لها، حيث بنى ابن هشام تصنيفه على أساس المعنى وليس على أساس الشكل؛ فالاسم ما دل على الذات، والفعل ما دل على الحدث، والحرف ما دل على معنى في غيره. وهذا التصنيف المقولي للمفردات المعجمية الذي تم على أساس المبنى أو المعنى لم يعجب الكثير من الدارسين، منهم على سبيل المثال، تمام حسان الذي يقول: "إن التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط، ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطرق، أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين"⁽²⁾.

ومن التصنيفات المعتبرة للمقولات المعجمية، تصنيف (محمد الأوراعي) الذي يرى

¹ - ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص: 21

² - حسان، تمام (2006): اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 87

"أن المفردات الكونية، إما ذوات تقسم سِمَةً الجسم([ج]) أو أعمال تتقاسم سِمَةً الحدث([ح])، وإما أوقات تشترك في سِمَةِ الزمان([ز]). ومن هذه السمات القاعدية الثلاث([ج] و[ح] و[ز]) لا يُحتمل منطقياً أن يُبنى بواسطة العلاقة ($\pm$) أكثر من الأنساق التصنيفية الثلاثة التالية: 1- [$\pm$ ح $\pm$ ز] و 2- [$\pm$ ج $\pm$ ز] و 3- [$\pm$ ج $\pm$ ح]. وكل نسق من هذه الأنساق الثلاثة، يضم مقولة من المقولات المعجمية محددة عل الشكل التالي:

1- النسق الأول [$\pm$ ح $\pm$ ز]: ويضم مقولة الفعل التام [$\pm$ ح $\pm$ ز] مثل (قرأ وفهم واجتمع) ومقولة الفعل الناقص [$\pm$ ح $\pm$ ز] مثل (كان وليس وظل) ومقولة المصدر [$\pm$ ح $\pm$ ز] مثل (قراءة وفهم وخروج).

2- النسق الثاني: [$\pm$ ج $\pm$ ز]: ويضم مقولة الاسم التام [$\pm$ ج $\pm$ ز] مثل (ذرة، وخلية وشعاع، وإنسان، ومقولة الاسم الناقص [$\pm$ ج $\pm$ ز] مثل (ثانية، ودقيقة، وشهر، وقرن).

3- النسق الثالث: [$\pm$ ج $\pm$ ح]: ويضم مقولة الصفة [$\pm$ ج $\pm$ ح] مثل: (قارئ، ومقروء وقراء، وأقرأ⁽¹⁾).

فانطلاقاً من هذا التصنيف الذي وضعه (الأوراغي) للمقولات المعجمية، فإننا نعتقد أن المقولات أصبحت محصورة في ستّ مقولات، وهي: (مقولة الفعل التام، ومقولة الفعل الناقص ومقولة المصدر، ومقولة الاسم التام، ومقولة الاسم الناقص، ومقولة الصفة). وبناء على هذا التصنيف، فإن المفردات المعجمية تنتظم داخل المعجم وفق هذا التصنيف، بحيث ينتمي كل مدخل من المداخل المعجمية إلى إحدى المقولات المعجمية. ومن وجهة نظرنا فإننا نعتقد أن هذا التصنيف مبني على المنطق، وعلى تصنيف المفردات بناء على وظائفها في الكون. بمعنى أنه تصنيف لا ينظر إلى طبيعة المفردات أو جوهرها، بل إنه ينظر إلى المفردات في ضوء علاقتها بوظيفة تقطيع الكون والموجودات إلى أجسام أو أحداث أو أزمنة. وهذا ما يجعل المفردات المعجمية نسخة عن التفكير الذهني المنطقي الذي هو نسخة عن عالم الموجودات والمجردات.

لكل هذا، فإننا نعتقد أن تصنيف المفردات المعجمية ضمن مقولاتها المعجمية يجب أن

¹ - انظر: الأوراغي، محمد(2011):المعالجة العلمية لقواعد اللغة العربية، مجلة التاريخ العربي، مكتبة جابر الأحمد المركزية، ع:57، ص:11و12.

يكون مبنيا على طبيعة المفردات وخصائصها المتميزة أي بناء على تكوينها الصوتي والصرفي والدلالي. وهذا التصور، نجد إبراهيم بن مراد يدافع عنه، حيث يقر بالخاصية الطبيعية للمقولات المعجمية، إذ يقول: "المَقُولَةُ في اللغة تكون إما معجمية تجرى على مكونات المعجم، وهي الوحدات المعجمية باعتبارها أدلة لغوية ذات تأليفات صوتية، وأبنية صرفية، ودلالات معجمية، قابلة للتصنيف والتجميع في مقولات عامة، وإما نحوية تجرى على المفردات أيضا لكن باعتبارها ذرات تركيبية"⁽¹⁾ وتعني المَقُولَة (Catégorisation) في مفهومها العام "عملية ذهنية تقوم على تنظيم الفرد لأشياء مختلفة بإدراجها بعضها مع بعض في كل، وهي عملية شائعة فيما يقوم به البشر من فعل وتفكير وكلام، ثم إنها خاصية أساسية في نظرة الإنسان إلى تجربته في الكون، وسعيه إلى نظمته مفهومية يتجاوز بها الكيانات الفردية، فالمقولة إذن في جوهرها نظمة للواقع - الواقعي المدرك بالحس، والحققي المدرك بالذهن- نظمة ذهنية بتقسيمه إلى مقولات (Catégories)"⁽²⁾.

فالتمييز بين المقولات المعجمية، يبدأ بخاصية التأليف الصوتي باعتبارها "خاصية تمييزية مطلقة في المفردة، لأن لكل مفردة تأليفا صوتيا خاصا بها يجعلها تختلف عن غيرها من المفردات، ولا يمكن للمفردة أن تطابق مفردة أخرى في تأليفها الصوتي"⁽³⁾.

ومن خلال الخاصية الصرفية كذلك، يمكن التمييز بين مقولة الاسم والفعل حيث "البنية الصرفية وما يرتبط بها من صيغة في العربية مثلا، قيمة تمييزية ذات أثر حاسم في جعل مفردة ما تنتمي إلى مقولة ما من المقولات، فإن النمط الصيغي (فَعْلٌ) مثلا، لا يجدول تحته إلا ما يطلق على المسمى من اسم سواء كان حسيا معينا مثل (كَلْبٌ) و(بَدْرٌ) أو كان مجردا مثل (صَبْرٌ) و(خَيْرٌ). كما أن النمط الصيغي (فَعْلٌ) لا يمكن أن يجدول تحته إلا ما صدر عن المسمى من فعل في زمن معين مثل (كتب) و(أخذ)"⁽⁴⁾.

كما يمكن من خلال الخاصية الدلالية، أن نميز بين الأسماء والأفعال والصفات؛ حيث "إن من المفردات ما يحيل إلى شيء ما سواء كان محسوسا أو كان مجردا، وهذا الصنف

¹ - بن مراد، إبراهيم(2001):المقولة الدلالية في المعجم، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، عدد مزدوج:16 و17، تونس، ص:22

² - المرجع نفسه، ص:17

³ - بن مراد، إبراهيم(1997): الصيغية المعجمية، مرجع سابق، ص:132

⁴ - بن مراد، إبراهيم(2001):المقولة الدلالية في المعجم، مرجع سابق، ص:25

من المفردات هي الأسماء المكونة لمقولة الاسم، ثم إن من المفردات ما يحيل إلى ما يرتبط بالشيء المسمى من حدث، وهذه هي الأفعال، ثم إن من المفردات ما كان وصفا لخصائص الأشياء، وهذه هي الصفات، والمفردات المحيلة إلى المواضع المكانية والزمانية هي الظروف⁽¹⁾.

هكذا ندرك أن تصور إبراهيم بن مراد للمقولات المعجمية مبني على اعتبار "المفردة دليلا لغويا تشترك في تكوينه وتحديد عناصر ضرورية مستمدة من الأصوات، والبنية الصرفية والدلالة. ووجود هذه العناصر الضرورية يجعل المفردة تكتسب خصيصة الانتماء المقولي، فتكون اسما أو فعلا أو صفة أو ظرفا أو أداة. ولا يمكن أن تكون ذات انتماء مقولي إلا إذا تحقق ما سميناه كيانا معقدا مجردا، فيكون لها بذلك تأليفها الصوتي وبنيتها الصرفية ودلالاتها"⁽²⁾.

1-2-3- النظام الدلالي

تعتبر مسألة كيفية تعالق دلالة المفردات المعجمية ببنيتها الصرفية والصوتية من المسائل التي تعمل النظرية المعجمية على وصفها وتفسيرها. ذلك أن "البنية الصرفية تنبئ بالدلالة العامة التي تفيدها المفردات المصوغة عليها، وهي في الحقيقة دلالات مرتبطة في الأصل بالأنماط الصرفية، إذ ليس النمط الصرفي مجرد شكل، بل هو شكل دال، لذلك فإنه يمكن أن تعتمد هذه الأنماط الصرفية لتوزيع المفردات بحسبها توزيعا جدوليا تدل أشكال الدوال المدرجة فيه على معاني المداليل المرتبطة بها"⁽³⁾.

ويتضح الارتباط بين البنية الصرفية والبنية الدلالية للمفردات المعجمية من خلال الصيغ الصرفية، حيث ما كان على وزن (فَعَال) دلَّ غالبا على مرض أو على طارئ غير طبيعي، مثل: (زُكَّام) أو (سُعَال) أو (صُدَاع)، وما كان على وزن (فِعَالَة) دلَّ غالبا على الحرفة والمهنة، مثل: (حدادة) و(نجارة) و(صباعة)، وما كان على وزن (فَعْلَان) دلَّ على اضطراب وحركة، مثل: (غثيان) و(دوران) و(جولان) و(ميلان). فالمعنى لا يُسند إلى المفردة اعتباطا، بل إنه يسند بناء على شكل المفردة الصيغي، مما يعني أن البنية الصرفية

¹ - بن مراد، إبراهيم (2001): المقولة الدلالية في المعجم، ص: 27 و 28

² - بن مراد، إبراهيم (1994): مقدمة لنظرية المعجم، مرجع سابق، ص: 78

³ - بن مراد، إبراهيم (1997): الصيغ المعجمية، مرجع سابق، ص: 135

للمفردة مقيدة بدلالات عامة مرتبطة بها. وهذا ما ينفي عن المفردات المعجمية خاصية الاعتباط بين شكلها الدالي الصوتي والصرفي ومدلولها الدالي. مما يجعل المفردة داخل المعجم تدخل في علاقات انتلافية بين أشكالها ومعانيها. وهذا الأمر مهم بالنسبة للنظرية المعجمية التي تبحث عن نظام العلاقات الصوتية والصرفية والدلالية بين مفردات المعجم.

أما تعالق الدلالة بالبنية الصوتية، فيتضح لنا عند "تعديل النظام الصوتي لبنية مفردة من مفردات المعجم الذي ينجم عنه آليا تعديل من جهة نطق صوت من أصواتها وتغير في المعنى على منوال: عَلم، وعِلم وشِعْر وعِغَم وعُغْم... لأن للصوت وظيفة حاسمة في تحديد معنى المفردة، وفي إنشاء علاقة معجمية بين نظام المفردة الصوتي، ومدلولها المعجمي أو اللغوي"⁽¹⁾. إن التكوينات الصوتية تقوم بوظيفة تمييزية بين معاني المفردات المعجمية ذلك أن مواقع الحروف وكيفية توزيعها في بناء المفردة صوتيا يولدان وحدات معجمية متعددة ومختلفة المعاني. فمثلا تكوين مفردة (ضَرَب) ليس هو تكوين مفردة (ضَارَب) أو (مَضْرُوب) أو (مُضْرَب). من هنا نستنتج أن البناء الصوتي أول الأنظمة التي تسهم في بناء المفردات المعجمية، وفي تحديد دلالتها وتثبيتها لغويا.

كما يتضح ترابط الدلالة بالبنية الصوتية من خلال الجذور التي لا تُعتبر مجرد بنية شكلية خالية من أية دلالة، بل إنها تحمل المعنى العام المطلق الذي تشترك فيه كل المشتقات المتصلة بها. بمعنى، أن الحروف الأصول تتصل بها كل الدلالات التي تحملها المفردات المعجمية. وهذه العلاقة الدلالية بين الأصل والفرع تعود بنا إلى النقاشات التي دارت بين النحاة حول الاشتقاق. فهم يرون أن هناك علاقة دلالية جامعة بين المشتق والمشتق منه أو بين الأصل والفرع. فعلى سبيل المثال، يقول الجرجاني في تعريف الاشتقاق إنه "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة"⁽²⁾. والاشتقاق عند أبي البقاء العكبري، هو "اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل"⁽³⁾. كما يبرز ابن جني دلالة الجذر على المعنى، في تعريفه للاشتقاق الأصغر، حيث يقول: "كأن تأخذ أصلا من الأصول، فتنتقراه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته ومبانيه، وذلك كتركيب

¹ - الدريسي، فرحات (1994): حول نظامية المعجم، مرجع سابق، ص: 147

² - الشريف علي بن محمد الجرجاني: التعريفات، ص: 27

³ - العكبري، أبو البقاء (1992): مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ص: 74

(س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو: سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان وسلمى، والسلامة، والسليم⁽¹⁾. وتبرز علاقة المعنى بالجذر بوضوح ودقة أكبر في الأبواب التي تحدث فيها ابن جني عن الاشتقاق الأكبر الذي يتمثل في "أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً"⁽²⁾.

ولم يختلف ابن عصفور وابن يعيش عن النحاة السابقين في إكساب الجذر دلالة وإيجاد تفسير لعلاقة الفروع (المشتقات) بالأصول (الجذور)، حيث يقول ابن عصفور في تعريف الاشتقاق، إنه "إنشاء فرع من أصل يدل عليه"⁽³⁾. ويقول ابن يعيش عن علاقة الأبنية بالحروف الأصول: "فالحروف الأصول هي مادة لما يبنى منها من الأبنية المختلفة الموجودة في جميعها من نحو ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب، ف(ض رب) موجودة في جميع هذه الأبنية"⁽⁴⁾.

إن دلالة المفردات المعجمية لا تأتي من الصيغ الصرفية بمفردها، بل إنها تأتي كذلك من الجذر الذي لا يخلو من معنى عام ومطلق، يتفرق على جميع الوحدات المعجمية التي تنفرع منه، وتحمل سمته الدلالية الأولى المجردة. وهذا ما تشير إليه الباحثة (زكية دحماني) عند حديثها عن دلالة الجذر في المعجم، حيث تقول "الجذر عندنا وظيفي دلالي حامل للمعنى، ورغم عدم انتمائه إلى بناء معين، وخلوه من الحركات التي هي جزء لا يتجزأ من الدلالة على المعنى، ومن حروف الزيادة الاشتقاقية والتصريفية، فهو ليس جامداً خالياً من الدلالة، وليس هيكلاً بدون روح، إنه يدل على المعنى، وما الأوزان والحركات إلا توابع له تساهم في إثراء حقله المعجمي وتوسع مشتقاته"⁽⁵⁾. وتضيف "إذا لم يكن للجذر دلالة ومعنى مجردا ومطلقاً قبل حدوث الحدث وصوغه، فكيف لنا أن نفسر حينئذ أن الضَّارِب هو الذي يقوم بحدث الضَّرب، وأن المَضْرُوب هو من وقع عليه الحدث والضَّرب تحقيق لحدث الضَّرب من المحدث في الزمن الحاضر، وضَّربٌ تسمية للحدث"⁽⁶⁾.

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص: 134

² - المصدر نفسه، ج2، ص: 134

³ - ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط4، (1979م) بيروت، ج1، ص: 41

⁴ - ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب (1973م)، ص: 109

⁵ - دحماني، زكية (1997): دلالة الجذر على المعنى في نظر اللغويين القدامى، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، عدد مزدوج

12 و13، تونس، ص: 118

⁶ - المرجع نفسه، ص: 108.

لقد حاولنا في هذا المحور من نظرية المعجم، أن نبين أن بناء المفردات المعجمية صوتيا وصرفيا ودلاليا، بناء معجمي؛ حيث رأينا أن النظام الصوتي يسهم في بناء المفردات المعجمية وفق قواعد انتظام الأصوات في اللغة العربية، وبناء على ما بينها من تجانس أو تنافر أو تقارب أو تباعد أو قلب أو غيره. يعني أن البنية الصوتية للمفردة المعجمية محكومة بقواعد التأليف بين الأصوات التي تضبط تعاقب الأصوات وتجاورها وتجانسها وانقلاب بعضها إلى بعض. من هنا ندرك أن البناء الصوتي داخل نظرية المعجم له دور أساسي في توليد الأبنية المقبولة والمفهومة طبقا لخصائص الأصوات، وطبقا للقواعد والعلاقات الصوتية المتحكمة في تأليف الأصوات.

ويعتمد البناء الصرفي على البناء الصوتي في تكوين المفردات المعجمية، ويتأسس عليه حيث رأينا أن النظام الصرفي يبني المفردة انطلاقا من الحروف الأصول للجزر، والتي تطبق عليها قواعد الاشتقاق لاشتقاق مفردات معجمية بخصائص صوتية وصرفية محددة ومخبرة بمعان معجمية أو لغوية. وهذا يعني أن البناء الصرفي بناء معجمي في الأصل لأن المفردة لا تبني صوتيا وصرفيا ودلاليا في التركيب وحده، بل إنها تدخل إلى التركيب وهي محافظة على بنائها الأولي الصوتي والصرفي والدلالي. مما يدل منطقيا على أسبقية النظام المعجمي في بناء المفردات صوتيا وصرفيا ومعجميا على باقي الأنظمة اللغوية الأخرى.

إن أهم خلاصة قد نخرج بها من نظرية المفردات المعجمية هي أن تصور اللسانيات للمعجم على أنه قائمة من المفردات الطويلة وغير المنظمة لا تربط بينها علائق، تصور خاطئ وبعيد عن حقيقة الدراسات الحديثة التي "قضت على تلك الأوهام وأضحى المعجم يتألف من مجموعات أو تنظيمات تنضوي فيها الكلمات بشكل مرتب في أبواب معينة، وتخضع لمبادئ لا تقل نسقية واطرادا على المبادئ النحوية، وتضبطها مبادئ الدلالة التصورية، ومبادئ الدلالة الصرفية، أو دلالة اللواحق والصيغ"⁽¹⁾.

كما أن قضية ترتيب الكلمة في المعجم سواء أكانت بسيطة أم مركبة، أمر ما يزال

¹ - الفاسي الفهري، عبد القادر (1991): اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، في كتاب "تقدم اللسانيات بالأقطار العربية"، وقائع ندوة جهوية، أبريل (1987م) الرباط، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت لبنان (1991م) ص: 11

يشغل بال اللسانيين العرب والغرب. لذلك فإن الأبحاث اللسانية والمعجمية الموجهة نحو القضايا والإشكاليات التي تطرحها المفردة كوحدة للتحليل الدلالي والمعجمي لم تتوقف خاصة تلك الأبحاث المسلطة على القضايا المعجمية التي لها علاقة بدلالة المفردات المعجمية، وما يطرأ عليها من تحول أو ترابط دلالي، وذلك بناء على أسس نظرية التطور الدلالي ونظرية الحقول الدلالية. لذلك فإننا نتساءل، ونقول: كيف تعاملت النظرية المعجمية مع دلالة المفردات المعجمية؟ بمعنى، هل هناك نظرية معجمية تقوم على رصد مظاهر التحول الدلالي الذي تعرفه دلالات المفردات المعجمية في المعجم العربي الحديث، ثم تحليله؟ وما مدى استفادة النظرية المعجمية من نتائج نظرية الحقول الدلالية من أجل تطوير المعجم العربي الحديث، وتنظيم مداخله المعجمية؟.

2- المعجم العربي الحديث في ضوء النظريات الدلالية والمعجمية

لما كانت القضايا الدلالية التي تطرقت إليها النظرية المعجمية في المعجم العربي متعددة، فإننا نفضل الاكتفاء بدراسة نموذجين من نماذجها: نموذج نظرية التطور الدلالي، ونموذج نظرية الحقول الدلالية. وذلك لكونهما موضوعين يشملان أغلب القضايا الدلالية التي اشتغل عليها الدارسون في الحقل المعجمي والدلالي. لذلك نحاول في هذا المحور، التعريف بنظرية التطور الدلالي، وتحديد عوامل ظهورها، ودراسة مظاهرها، وذلك من خلال تحليل أمثلة من ظاهرة التطور الدلالي في المعجم العربي الحديث. وفي نموذج نظرية الحقول الدلالية، نعمل على تحديد مفهوم نظرية الحقول الدلالية، ثم نقوم على رصد مبادئها وأسسها في تحليل المعنى. كما نسعى إلى البحث عن جذورها وامتداداتها في التراث اللغوي العربي، وذلك من أجل التأكيد على وجود تطبيقاتها في المعاجم العربية القديمة، لنصل إلى تحديد مكانتها وقيمتها في النظرية المعجمية، ودورها في تحديث المعجم العربي.

2-1- نظرية التطور الدلالي

2-1-1- التطور الدلالي

يظهر من خلال تتبع التعاريف التي أعطيت للتطور الدلالي، أنها لا تخرج عن دلالة

تغير معاني المفردات وانتقالها من معنى قديم وأصلي إلى معنى جديد ومتطور، وذلك لعدة أسباب. وهذا المعنى هو ما نجده عند إبراهيم أنيس، حيث يعني التطور الدلالي عنده "تغير دلالة الألفاظ عبر مراحل نمو اللغة التاريخية، وهذه الظاهرة شائعة في كل اللغات"⁽¹⁾.

يبين هذا التعريف أن مراحل نمو اللغة التاريخية تعتبر من العوامل المؤدية إلى تطور دلالة الألفاظ. لهذا فإن العامل التاريخي يلعب دورا كبيرا في تفسير التطور الدلالي الذي يلحق دلالة المفردات. بمعنى، أنه لا يمكن الحديث عن مظاهر التطور الدلالي إلا في إطار تتبع المراحل التاريخية التي تمر منها اللغة. لذلك فإن مسألة الربط بين دلالة الألفاظ وتطورها التاريخي مسألة صحيحة، لأن الكثير من الألفاظ لا يظهر تطورهما الدلالي إلا من خلال مقارنة دلالاتها بين طورين تاريخيين: الأول، متقدم وهو الأصل، والثاني، متأخر، وهو الفرع.

كما يُعرّف التطور الدلالي بأنه "إبداع المتكلم لدلالات معجمية وتراكيب دلالية جديدة تختلف عن تلك الدلالة التي تفيدها الوحدة أو البنية المعجمية المعروفة والمألوفة بين أفراد الجماعة اللغوية، حيث يقوم أفراد هذه الجماعة بتوليد معان جديدة تحمل قيما دلالية جديدة لأبنية معجمية موجودة من قبل، استوجبتها سياقات ومقامات وظروف وملابس لغوية لم تكن تتحقق في مدلول البنية المعجمية قبل ذلك"⁽²⁾.

يختلف هذا التعريف الأخير عن تعريف إبراهيم أنيس، حيث أصبح التطور الدلالي مرادفا للتوليد الدلالي الذي دعت إليه الضرورة اللغوية نتيجة حاجة المتكلم إلى معان جديدة تسائر السياقات والمقامات اللغوية الجديدة. كما أن هذا التعريف يربط بين ظاهرة التطور الدلالي والدلالة المعجمية، مما يبين ارتباط نظرية التطور الدلالي أساسا بنظرية المعجم، إذ تظهر دلالات جديدة للوحدات المعجمية لم تكن من قبل، الشيء الذي يفرض على المعجميين تسجيل تلك الدلالات المستحدثة وعدم إهمالها لكن المسألة ليست بتلك السهولة، حيث إن رصد التوسع الدلالي وتحليل مظاهره يتطلب من النظرية المعجمية

¹ - أنيس، إبراهيم (1984): دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، القاهرة، مصر، ص:123

² - البهنساوي، حسام (2003): التوليد الدلالي، مكتبة زهراء الشرق، ط1، القاهرة، مصر، ص:10

وضع منهجية مضبوطة لتحديد ورصد العلاقات الدلالية بين المعنى المعجمي الأصلي للمفردات المعجمية، والمعنى المعجمي المولد والمشتق.

2-1-2- عوامل التطور الدلالي

يعرف الجانب الدلالي في اللغة تحولاً سريعاً مقارنة بالتحول الذي يطرأ على باقي الجوانب اللغوية الأخرى: الصوتية والصرفية والنحوية. يقول (فندريس) عن ملامح الاختلاف بين التطور الصوتي والصرفي والتطور الدلالي: "فالنظام الصوتي يستقر منذ الطفولة، ويستمر طول الحياة. فالإنسان يحتفظ حتى آخر حياته بمجموعة الحركات التي تعودت عليها أعضاؤه الصوتية منذ طفولته. والنظام الصرفي ثابت أيضاً، نعم إن استقراره يتطلب وقتاً أطول، ولكنه بعد أن يستقر لا يعتريه تغير يذكر. فالنظام الصرفي والنحوي إذا ما اكتسبا مرة بقيا طول العمر. أما المفردات، فعلى العكس من ذلك، لا تستقر على حال لأنها تتبع الظروف"⁽¹⁾. ويضيف في موضع آخر "العلاقات الاجتماعية والصناعات والعادات المتنوعة تعمل على تغير المفردات، وتقضي على الكلمات القديمة، أو تحور معناها"⁽²⁾. كما تحدث (علي عبد الواحد) عن عوامل التطور اللغوي فقال: "ذلك أن العوامل التي تؤثر في معاني الكلمات وفي قواعدها وأساليبها فتؤدي إلى اختلافها وتطورها وما إلى ذلك، يرجع أهمها إلى ظواهر اجتماعية وتاريخية وسياسية، وثقافية، وعوامل مثل هذه، ليس من اليسير تحديد آثار كل منها وتحديد العلاقات التي تربطها بالظواهر اللغوية، فلا ينبغي أن ننتظر من علم اللغة أن يصل في هذه الناحية إلى قوانين ثابتة وصارمة إلا بعد زمن طويل ومجهود كبير"⁽³⁾.

لقد تبين أن التطور الدلالي متعلق أكثر بدلالة المفردات وليس ببنيتها الصوتية أو الصرفية أو النحوية، حيث تعتبر هذه العناصر من أكثر العناصر اللغوية محافظة في المفردات اللغوية. كما اتضح أن العوامل غير اللغوية: الاجتماعية والثقافية والتاريخية تسهم بشكل كبير في تغير دلالة المفردات. مما يوضح أن معاني المفردات تكون دائماً عرضة للتغير مع مرور الوقت، وذلك كلما دعت الحاجة إلى التعبير عن المضامين

¹- جوزيف، فندريس (1950): اللغة، ترجمة. محمد عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص: 246

²- المرجع نفسه، ص: 247

³- وافي، علي عبد الواحد (2004): علم اللغة، نهضة مصر للنشر والتوزيع، ط9، القاهرة، مصر، ص: 23

والأفكار الجديدة. وهذه الحقيقة عبّر عنها (فايز الداية) في كتابه (علم الدلالة العربي) حيث أكد أن التطور الدلالي يعبر عن "الحاجة إلى استعمال وافٍ للغة تعمل على تلمس السبل الأكثر نفعا في الاستفادة من المعاني أو نقلها أو تطويرها"⁽¹⁾.

يظهر -إذا- أن الباحثين اهتموا كثيرا بموضوع التطور الدلالي، حيث أفردوا له دراسات كثيرة حاولوا من خلالها فهم بواعثه ومسبباته، ثم إنهم سعوا إلى تفسير عوامله. لكننا نعتقد أن أهم جانب في موضوع التطور الدلالي ليس هو معرفة أسباب أو عوامل التطور الدلالي، وإنما هو وضع نظرية دلالية ترصد التعالق الدلالي بين المعنى المعجمي الحقيقي أو الأصلي، والمعنى المعجم (المشتق أو المجازي أو المتطور). وهذا هو الجانب المهم في نظرية التطور الدلالي. وقد تحدث (محمد غاليم) عن كيفية تعالق الدلالات المختلفة في المعجم العربي، حيث يقول: "إن تاريخ التغير الدلالي المسجل في المعاجم في جزء كبير منه هو تاريخ الإبداع المجازي، انطلاقا من قراءات دلالية أصبحت معمجة. ذلك أن اتساع القراءات الإنسانية بالنسبة لوحداث مثل (فم الزجاجة) و(رجل الطاولة) يوضح مثل هذه العمليات الإبداعية المشتقة معجميا من (فم الإنسان) و(رجل الإنسان)"⁽²⁾. وبذلك يكون المعجم سجّل للعلاقات الدلالية التي ترصد التوسع والتحول الدلالي للمفردات المعجمية. فمثلاً كلمة (نخلة) لها سمات دلالية مثل: [+شيء] و[+نبات] و[+طويل] ولها سياقات مجازية ترد فيها مثل (زيد نخلة) للدلالة على (طول زيد) حيث تعمل القواعد الدلالية على حذف كل السمات، والإبقاء على سمة [+طويل] التي تتطلبها القراءة الدلالة المعمجة أو المشتقة.

يتضح من خلال استعراض مختلف العوامل التي تجعل دلالة الألفاظ تتطور باستمرار وفق الحاجيات والسياقات المختلفة صعوبة ربط تلك العوامل بالظواهر اللغوية نظرا لغياب نظرية ترصد العلائق الممكنة بين الجانب اللغوي والجانب الاجتماعي أو التاريخي، مما يوضح لنا حجم الإشكالية المتوقعة في التعامل مع ظاهرة التعدد والتطور الدلالي معجميا.

¹ - الداية، فايز (1996): علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية وتأسيسية ونقدية، دار الفكر، ط2، دمشق، ص: 247

² - غاليم، محمد (1987): التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، ط1، الدار البيضاء، المغرب، ص: 183

2-1-3- نظرية التطور الدلالي عند العرب

تناول العلماء العرب مسألة التطور الدلالي في كتبهم ومصنفاتهم. فقد قال العلماء الأصوليون بإمكان انتقال الدلالة وتحولها في الألفاظ، وبأن "كون الاسم اسماً للمعنى غير واجب له، وإنما هو تابع للاختيار، بدلالة انتفاء الاسم عن المعنى قبل المواضعة، وأنه كان يجوز أن يسمى المعنى بغير ما سمي به، نحو أن يسمى البياض سواداً، إلى غير ذلك، فإذا كان كذلك، جاز أن يختار مُختار سلب الاسم عن معناه، ونقله إلى غيره"⁽¹⁾ إن الدلالات تتغير ويمكنها أن تنتقل من معنى إلى آخر، لأن وضع الاسم بإزاء المعنى تحكمه علاقة مواضعة؛ أي إن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتبارية عرفية، وأن اللغة ليست أسماء تقابلها مفاهيم موجودة سلفاً أو ثابتة لا تتغير، فالتغير يمكن أن يلحق الدال، كما يمكن أن يلحق كذلك المدلول.

كما نجد لنظرية التطور الدلالي إرهابات في أعمال اللغويين العرب القدماء، حيث لم يرغب عنهم معرفة أسباب التطور الدلالي المختلفة التاريخية والثقافية والاجتماعية. فقد فسّر ابن فارس في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة) أسباب تطور دلالة بعض الألفاظ الدينية عند العرب، فقال: "كانت العرب في الجاهلية على إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائهم وقرابينهم. فلما جاء الله عز وجل بالإسلام حالت أحوال ونسخت ديانات وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخرى بزيادات زيدت وشرائع شرعت. فكان ما جاء في الإسلام ذكر: المؤمن والمسلم والكافر والمنافق وإن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان هو التصديق، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سمي المؤمن بالإطلاق مؤمناً، وكذلك الإسلام والمسلم، وإنما عرفت منه إسلام الشيء ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء"⁽²⁾. نفهم من كلام ابن فارس أن العلماء القدماء أدركوا أن دلالة الألفاظ الدينية تتحول من المعنى التزامني إلى المعنى التعاقبي، وذلك مثل تحول دلالة المؤمن والمسلم والكافر.

¹ - العلمي، عبد الحميد (2000): مسالك الدلالة عند اللغويين والأصوليين، أنفو برينت، ط1، فاس، المغرب، ص: 16

² - ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص: 79 و 80

كما يمكن ملاحظة معالم التطور الدلالي في بعض الكتب القديمة، منها على سبيل المثال كتاب (الزينة في الكلمات الإسلامية العربية) لأحمد بن حمدان الرازي (ت322هـ) حيث تحدث المؤلف في هذا الكتاب عن الدلالة وتطورها بين العصر الجاهلي والعصر الإسلامي. ومما جاء في كتابه: "الصراط في كلام العرب هو الطريق قال الله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم)⁽¹⁾. قال المفسرون: هو طريق الحق والهداية ويقال الصراط الذي في الآخرة، وهو جسر على النار يجوز عليه الخلائق"⁽²⁾. فكل من قرأ هذا النص أو غيره من النصوص التي جاءت في كتاب الزينة يستطيع إدراك التحول الدلالي الذي نقل دلالة الألفاظ من عصر إلى عصر آخر. فعلى سبيل المثال، فقد تحولت دلالة الصراط من الدلالة على الطريق إلى دلالة على الحق والاستقامة.

وتبعاً لهذا التحول الدلالي، فقد بات تعريف الألفاظ يسبب صعوبات كبيرة للمعجميين العرب، نظراً لما يطرأ على دلالتها من تغيرات عديدة، نحو: التغير الدلالي والتوسع الدلالي، والتخصيص الدلالي، واكتساب المعاني الهامشية والاستعمالات المجازية والترادف، والاشتراك اللفظي، والترحال من لغة إلى أخرى. وفي هذا الصدد يرى عبد العلي الودغيري أن "المعاجم اللغوية العامة مطالبة بتسجيل ما يطرأ على دلالات الألفاظ من تحول. على أن يكون المعيار في ذلك كثرة الاستعمال، وإعمال غير ذلك، مما لم يكثر استعماله وتداوله، بأن ظل أمره مقصوراً على كاتب بعينه، أو شاعر بذاته أو متكلم وحيد من متكلمي اللغة على سبيل المثال"⁽³⁾.

ويرى علي القاسمي -على خلاف عبد العلي الودغيري- أن مسألة اختيار دلالة اللفظ تعود إلى المُعجمي بالدرجة الأولى، وليس إلى الشهرة أو كثرة استعمال دلالة على أخرى. وهذا ما نستنتجه من كلامه، حيث يقول: "وبعد أن يختار المعجمي مداخله من مدونته اللغوية، ويرتبها حسب نظام الترتيب الذي يختار ينكب على صياغة المعلومات الدلالية عنها. ولما كانت كل كلمة تقريباً قد اكتسبت - من جرّاء الاستعمال الطويل - عدة

¹ - القرآن الكريم: سورة الفاتحة، الآية: 6.

² - الرازي، أبو حاتم أحمد بن حمدان (1994): كتاب الزينة في الألفاظ الإسلامية العربية، تح: حسين بن فيض الله الهمذاني، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط1، صنعاء، اليمن، ص: 398.

³ - الودغيري، عبد العلي (1989): قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص: 223 و 224.

معان فإن على المُعجمي أن يقرر ما الذي يضمن من هذه المعاني وما الذي يغفل المعنى الأصلي أم المعنى المجازي؟ المعنى المحسوس أم المعنى التجريدي؟ المعنى الحقيقي أم المعنى المجازي؟ المعنى الأساسي أم المعنى الهامشي؟⁽¹⁾. هكذا نستنتج أن (الودغيري) يعتمد على الشهرة في اختيار الدلالات، بينما يترك (القاسمي) الأمر بيد المُعجمي ليختار من بين دلالات اللفظ المتعددة ما يراه ملبياً لأهداف معجمه.

2-1-4 نماذج تحليلية من التطور الدلالي في المعاجم العربية

تطرقت الدراسات الدلالية إلى نماذج تحليلية من التطور الدلالي في المعاجم العربية وقد رأت هذه الدراسات أن معالجة التطور الدلالي الذي يلحق دلالة المفردات يجب أن تتم ضمن إطار التعريف المعجمي وفق التطور التاريخي للغة. والعلة في ذلك، أن التطور الدلالي لا يظهر بصورة جلية إلا عند تتبع دلالة الألفاظ عبر أطوارها التاريخية. وفي هذا السياق، فقد رصد أصحاب الدراسات الدلالية عدداً من الألفاظ التي عرفت دلالاتها تطورا، فاهتموا بدراساتها وبيان ما لحقها من تطور، ثم قاموا بتحديد مظهر التطور الدلالي في كل منها.

ومن نماذج الدراسات الدلالية التي اهتمت بتتبع دلالة الألفاظ في المعاجم العربية دراسة (الكلبي بدر بن عائد) في كتابه (محاولات بناء المعيار الدلالي في الدلالة المعجمية). فقد تناول الباحث في دراسته مجموعة من الألفاظ منها على سبيل المثال (الصلاة) و(الاستحمام) و(الحاجب) و(المقامة) و(القطار) حيث قام برصد تحولها الدلالي وانتقال دلالتها من معجم إلى آخر⁽²⁾.

أ- الصلاة

جاء في معجم (العين) "صلوات الرسول للمسلمين: دعاؤه لهم وذكرهم، وصلوات الله على أنبيائه والصالحين من خلقه: حين ثنائه عليهم، وحسن ذكره لهم، وقيل مغفرته لهم

¹ - القاسمي، علي (1998): إشكالية الدلالة في المعجمية العربية، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط ع: 46، ص: 61

² - انظر: الكلبي بدر بن عائد (2017): محاولات بناء المعيار الدلالي في الدلالة المعجمية دراسة وصفية تحليلية، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، ص: 263-270، (بتصرف)

وصلاة الناس على الميت :الدعاء، وصلاة الملائكة الاستغفار"⁽¹⁾. وفي (لسان العرب) "الصلاة: الدعاء والاستغفار، وبه سميت الصلاة لما فيها من الدعاء والاستغفار"⁽²⁾. وفي (المعجم الوسيط) "الصلاة: الدعاء والعبادة المخصوصة المبينة حدود أوقاتها في الشريعة"⁽³⁾. يظهر من خلال الشروح التي قدمت للفظ الصلاة في المعاجم اللغوية القديمة والحديثة التطور الدلالي الذي لحق دلالة الصلاة. حيث انتقلت دلالتها من الدلالة على الدعاء والاستغفار إلى الدلالة على الأفعال المخصوصة من ركوع وسجود في أوقات حددها الشرع. ومظهر التطور الدلالي هنا هو الانتقال من العام إلى الخاص أو تخصيص الدلالة العامة وتضييق مجال استعمالها.

ب)- الاستحمام

جاء في معجم (العين)"الحميم: الماء الحار"⁽⁴⁾. وورد في (لسان العرب) "الاستحمام الاغتسال بالماء الحار، هذا هو الأصل، ثم صار كل اغتسال استحماماً، بأي ماء كان"⁽⁵⁾ وجاء في (المعجم الوسيط) "استحم: دخل الحمام واغتسل"⁽⁶⁾. لقد انتقلت دلالة الاغتسال من الاغتسال بالماء الحار دون غيره، إلى الاغتسال بأي ماء كان. ومظهر التطور الدلالي هنا، هو الانتقال من الدلالة الخاصة إلى الدلالة العامة للاستحمام، حيث عُمِّت دلالته، وتوسَّع مجال استعمالها.

ج)- الحجاب

جاء في معجم (العين) "الحجب:كل شيء منع شيئاً من شيء، فقد حجب، والحجابه ولاية الحجاب"⁽⁷⁾. وورد في (لسان العرب) : "الحجاب: البواب، صفة غالبية، وجمعه حجة وحجاب"⁽⁸⁾. وثبت في (المعجم الوسيط) "الحجاب:البواب صفة غالبية"⁽⁹⁾.

¹- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين مادة: (صلو)

²- ابن منظور: لسان العرب، مادة: (صلا)

³- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (صلى)

⁴- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، مادة: (حم)

⁵- ابن منظور: لسان العرب، مادة: (حمم)

⁶- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (حم)

⁷- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: معجم العين، مادة: (حجب)

⁸- ابن منظور: لسان العرب، مادة: (حجب)

⁹- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (حجب)

فوظيفة الحاجب لم تتغير، لكن مكانته الاجتماعية انحطت؛ فبعد أن كان الحاجب صاحب ولاية، ويشرف على قصور الخلفاء وتكون له الكلمة، أصبح لفظ (الحاجب) يدل على أي بواب يفتح الباب للداخلين ويغلقه خلفهم. ومظهر التطور الدلالي هنا هو انحطاط الدلالة. ومظهر انتقال الدلالة نفسه؛ أي انحطاطها ينسحب كذلك على دلالة (الغانية) حيث انتقلت دلالتها من دلالة المرأة المتزوجة التي غنيت ببيت أبويها أو زوجها أو بجمالها عن الزينة إلى دلالة الراقصة التي ترقص في أماكن اللهو.

(د)- المقامة

جاء في معجم (العين) "المقام: موضع القدمين والمقام والمقامة: الموضع الذي تقيم فيه"⁽¹⁾ وجاء في (لسان العرب) "المقام والمقامة: الموضع الذي يقيم فيه، والمقامة بالفتح: المجلس والجماعة من الناس"⁽²⁾. وورد في (المعجم الوسيط) "المقامة: الجماعة من الناس والمجلس والخطبة أو العظة أو نحوهما، وقصة قصيرة مسجوعة تشتمل على عظة أو ملحّة كان الأدباء يظهرون فيها براعتهم"⁽³⁾.

يظهر هنا التطور الدلالي الذي لحق كلمة المقامة، من دلالتها على الجماعة من الناس أو المجلس إلى دلالتها على فن أدبي راق يتنافس فيه الأدباء، ويظهرون من خلاله مهاراتهم وقدراتهم اللغوية. ومظهر التطور الدلالي هنا هو رقي الدلالة.

(هـ)- القطار

جاء في معجم (العين) "القطار: قطار الإبل بعضها إلى بعض على نسق واحد"⁽⁴⁾ وثبت في (لسان العرب) "القطار: جمع قَطَرٍ، وهو المطر، والقطار: أن تقطر الإبل بعضها إلى بعض على نسق واحد"⁽⁵⁾. وجاء في (المعجم الوسيط): "الْقِطَارُ من الإبل عددٌ منها بعضُهُ خُلِفَ بعض على نسق واحد، يقال جاءت الإبل قِطَارًا مقطورةً، والقِطَارُ جمع قَطَرٍ: وهو المطر، والقِطَارُ مجموعة من مركبات السكك الحديدية تجرها قاطرة، والجمع

1- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين مادة: (قوم)

2- ابن منظور: لسان العرب، مادة: (قوم)

3- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (قام)

4- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، مادة: (قطر)

5- ابن منظور: لسان العرب، مادة: (قطر)

قُطِرُ"⁽¹⁾. يظهر هنا التطور الدلالي الذي لحق القطار من دلالاته على قطار الإبل، وهو أن تجمع على نسق واحد، إلى دلالاته على مجموعة من مركبات السكك الحديدية. ومظهر التطور الدلالي هنا، هو انتقال الدلالة، أو تغير مجال استعمالها.

يتضح من خلال هذه الدراسة الدلالية أن دلالات المفردات يلحقها التحول من دلالة إلى دلالة أخرى، الشيء الذي يتطلب من المعجميين تتبع كل الدلالات التي تطرأ على المفردات وتسجيلها، ثم دراستها دراسة دلالية تجمع بين الدراسة الآنية والتطورية. وهذا هو جوهر نظرية التطور الدلالي التي تحاول بناء نماذج دلالية ترصد مختلف مراحل تطور دلالة المفردات.

وإذا حاولنا استقرار مظاهر نظرية التطور الدلالي في المعاجم العربية الحديثة، فإننا نجد مثلاً، في (المعجم الوسيط) الكثير من الكلمات التي تغيرت دلالتها، فأصبحت تحمل دلالات حديثة، منها على سبيل المثال، مدخل: (زحل) و(نقابة) و(قهوة) و(عمارة) و(معاش). حيث جاء في تعريف لفظ (زحل) في الطبعة الأولى للوسيط (زحل: أعظم الكواكب السيارة، وأبعدها في النظام الشمسي). وجاء في الطبعة الثالثة (زحل: في علم الفلك ثاني كواكب المجموعة الشمسية حجماً بعد المشتري، وسادسها بعداً عن الشمس، ينفرد بثلاث حلقات من الأجرام الصغيرة)⁽²⁾. فقد واکب المعجم الوسيط التطور الدلالي الذي لحقت دلالة (زحل).

وجاء في تعريف (النقابة) "جماعة يُختارون لرعاية شؤون طائفة من الطوائف منهم النقيب، ووكيله، وغيره، مثل نقابة المهندسين ونقابة الأطباء، ونقابة المهن التعليمية"⁽³⁾ وجاء في معجم (لسان العرب) "النقيب عريف القوم، والجمع نقباء، والنقيب العريف وهو شاهد القوم وضمينهم ونقب عليهم ينقب نقابة: عرف"⁽⁴⁾ يتضح أن دلالة النقابة تحولت من دلالة قديمة هي العريف أو الضامن إلى دلالة أعم، وهي الهيئة التي تتولى الدفاع عن حقوق العمال والموظفين.

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (قطر)

² - المرجع نفسه، مادة: (زحل)

³ - المرجع نفسه، مادة: (نقب)

⁴ - ابن منظور: لسان العرب، مادة: (نقب)

ومما جاء في تعريف (قهوة) في المعجم الوسيط "مكان عام تقدم فيه القهوة ونحوها من الأشربة"⁽¹⁾ وجاء في لسان العرب "قهي الرجل: لم يشته الطعام، وقهي عن الشراب وأقهي عنه: تركه، والمقهي الذي لا يشتهي الطعام، والقهوة: الخمر سميت بذلك لأنها تقهي شاربها عن الطعام أي تذهب بشهوته"⁽²⁾ نستنتج أن دلالة القهوة تغيرت من الدلالة على الخمر أو فقدان شهية الشراب أو الأكل إلى الدلالة على المكان الذي يقصده المرء للشرب أو الأكل.

أما لفظ (عمارة) فقد أورد الوسيط في تعريفه "مبنى كبير فيه جملة مساكن في طوابق متعددة، ج عمائر"⁽³⁾. وجاء في معجم لسان العرب: "عَمَر الرجل ماله وبيته يعمره عِمارة وعمورا وعمرانا لزمه، ويقال عمر فلان إذا كبر والعمارة: ما يعمر به المكان"⁽⁴⁾. فقد تطورت دلالة العمارة من لزوم المكان، إلى البناء الكبير الذي يجمع عدة منازل وطوابق.

وأورد الوسيط في تعريف المعاش "المرتب الذي يتقاضاه من قضى مدة معنية في خدمة الحكومة عند انقطاعه عن العمل"⁽⁵⁾. وجاء في لسان العرب "المعاش والمعيش والمعيشة ما يعاش به، والمعاش مظنة المعيشة وفي التنزيل (وجعلنا النهار معاشا)، أي ملتصقا للعيش"⁽⁶⁾. فبعدما كانت دلالة المعاش تشير إلى طلب العيش والتماسه، أصبحت دلالاته تشير إلى المرتب الذي يأخذه الموظف بعد نهاية سنوات الخدمة.

إن الألفاظ التي أوردناها هنا، تطورت دلالتها، فأصبحت تستخدم في العصر الحديث بدلالات جديدة، مما يدل على أهمية مواكبة المعاجم العربية الحديثة الدلالات الجديدة التي تظهر على المفردات، تلبية لمتطلبات مستعملي اللغة ومسايرة للعصر. ومن الألفاظ التي تطورت كذلك دلالتها لفظ: ((ترياق) و(عمولة) و(تعريفة) و(ناموسية) و(نادل)...) ⁽⁷⁾.

1- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (قهوة)

2- ابن منظور: لسان العرب، مادة: (قها)

3- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (عمر)

4- ابن منظور: لسان العرب، مادة: (عمر)

5- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة: (عيش)

6- ابن منظور: لسان العرب، مادة: (عيش)

7- انظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: مواد: (ريق) و(عمل) و(عرف) و(نمس) و(ندل)

ومن الأمثلة التي تأخذ كذلك بنظرية التطور الدلالي، وتعكس تطور دلالة الألفاظ في المعاجم العربية الحديثة، ما جاء في (المعجم العربي الأساسي) عند تعريفه لفظ (بابل) "بابل-1: من أشهر مدن الشرق القديمة عاصمة البابليين الذين عاشوا في بلاد ما بين النهرين (العراق) في الألفين الثاني والأول ق.م.، بابل-2: محافظة في العراق قاعدتها مدينة الحِلَّة"⁽¹⁾. فقد جمع المعجم العربي الأساسي بين الدلالة القديمة والدلالة الحديثة للفظ (بابل).

كما يورد (المعجم العربي الأساسي) الدلالات الحديثة لبعض المفردات، مثل (الحزب) و(الصناعة) و(المقود). حيث عرّف (الحزب) بأنه: "تنظيم سياسي له فلسفة معينة يدعو إليها ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه"⁽²⁾. وعرف (الصناعة) بأنها "فن تحويل المواد الأولية إلى مواد للاستعمال، وهي خفيفة، كصناعة المواد الغذائية، وثقيلة كصناعة السفن والطائرات وصناعات آلية وصناعات كيميائية"⁽³⁾. أما تعريف (المقود) فقد جاء في تعريفه أنه "ما تقاد به الآلات المتحركة، كمقود السيارة، ومقود الطائرة"⁽⁴⁾. يتضح من خلال هذه الأمثلة أهمية مواكبة المعاجم الحديثة المفردات المستحدثة ودلالاتها الجديدة.

وعلى الرغم من سعي المعاجم العربية الحديثة إلى مسايرة التطور الدلالي الذي يظهر على المفردات المعجمية، ومحاولتها تسجيل ما استحدثت من دلالات معجمية حديثة، فإن تلك المساعي تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الكم الهائل من الألفاظ التي لها دلالات حديثة في الاستعمال المعاصر، لكننا لا نجد لها إشارة في متون المعاجم العربية الحديثة، الشيء الذي جعل هذه المعاجم موضوع نقد العديد من الباحثين. منهم على سبيل المثال، محمد رشاد الحمزاوي الذي يرى أن المعاجم العربية الحديثة أخذ عليها أنها "لا

¹ - المنظمة العربية للثقافة: المعجم العربي الأساسي، مادة: (باب)

² - المرجع نفسه، مادة: (حزب)

³ - المرجع نفسه، مادة: (صنع)

⁴ - المرجع نفسه، مادة: (قود)

تُميز بين الدلالة الآنية والتاريخية للكلمة، وأنها كثيراً ما تخط بين مراحل اللغة المختلفة، وذلك شأن المعجم الوسيط⁽¹⁾.

ومما أخذ على (المعجم الوسيط) أنه أغفل المعاني الجديدة التي طرأت على بعض الألفاظ الشائعة. فمثلاً في مادة (تبت) لم يورد المعجم ضمن شرحها معنى (التابوت) المعروف والمتداول في جميع الأقطار العربية، وهو (الصندوق الخشبي الذي يوضع فيه الميت)، فكل ما أورده المعجم الوسيط هو: "التابوت عند قدماء المصريين صندوق من حجر أو خشب"⁽²⁾. ومن الأمثلة كذلك تعريف لفظ (المحمول) حيث يورد المعجم الوسيط في تعريفه: "المحمول عند المناطق: هو المسند (عند النحاة)"⁽³⁾. فقد أغفل المعجم الوسيط الدلالة الحديثة للفظ (المحمول) التي تعني الهاتف المحمول، ووسيلة الاتصال الحديثة. فضلاً عن ذلك، فإن المعجم الوسيط، قام بإغفال دلالة الكثير من الألفاظ الحديثة مثل دلالة (الحزب) و(الطقوس) و(المقود) و(الهيكل). حيث يورد الوسيط في تعريف الحزب: "الأرض الغليظة الشديدة، والجماعة فيها قوة وصلابة وحزب الرجل أعوانه والنصيب وما يعتاده المرء من صلاة وقراءة ودعاء"⁽⁴⁾. ويقول في تعريف (الطقوس) "حالة الجو والمناخ"⁽⁵⁾. أما (المقود) فقد عرّفه (المعجم الوسيط)، بأنه "القياد، ج. مقاود، والقياد ما تقاد به الدابة من حبل ونحوه"⁽⁶⁾. وجاء في تعريف (الهيكل) "الهيكل: المرأة العظيمة، والهيكل واحدة، الهيكل للنبات والشجر"⁽⁷⁾.

فهذه الألفاظ بحكم أن دلالتها تطورت في العصر الحديث، فإنها تحتاج إلى أن تواكب المعاجم العربية الحديثة تطورها الدلالي، خاصة وأنها نعيش في عصر يتطور بسرعة، فتظهر ألفاظ ومعاني جديدة، من المفروض أن تواكبها معاجمنا العربية الحديثة، وتسجلها في متنها اللغوي، وذلك بعدما انتشرت في استعمالنا اليومي، وتعودت عليها ألسنتنا.

¹ - الحمزاوي، محمد رشاد (1991) المعجم العربي إشكالات ومقاربات، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقق والدراسات، بيت الحكمة، ط1 تونس، ص: 179

² - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (تبت)

³ - المرجع نفسه، مادة: (حمل)

⁴ - المرجع نفسه، مادة: (حزب)

⁵ - المرجع نفسه، مادة: (طقس)

⁶ - المرجع نفسه، مادة: (قود)

⁷ - المرجع نفسه، مادة: (هكل)

وفي هذا الصدد يقول محمود زكي نجيب: "وما دامت المعاني المعجمية للكلمات تسجيلاً لما يجري به الاستعمال بين جماعة من الناس، فلهذه الجماعة أن تغير كيف شئت من طريقة استعمالها للكلمات، فتتغير تبعاً لذلك معانيها المعجمية، فالمعجم يتبعه الاستعمال ولا يسبقه، والمعجم يستوحي ولا يملئ، وليست المعاني المعجمية بالحقائق الثابتة ثباتاً مطلقاً كجدول الضرب في الحساب"⁽¹⁾. يتضح من خلال هذا الكلام، أن وظيفة المعجم العربي، هي ملاحقة الدلالات الجديدة للألفاظ، ومواكبة استعمالها اللغوي الجديد الذي يساير التطور الذي تعرفه الأفكار والمفاهيم في مختلف العصور والمجالات. لقد بينّا في هذا المحور، أن دلالة المفردات عرضة لتغيرات دلالية مستمرة، نتيجة الاستعمال والحاجة الملحة إلى التعبير عن الحاجيات الطارئة عند مستعملي اللغة. كما أوضحنا أن هذه التغيرات الدلالية تعود لعدة عوامل مختلفة: تاريخية واجتماعية ولغوية أي إن سبب تعدد دلالات المفردات المعجمية، يعود لمرورها بمراحل تاريخية طويلة ومختلفة. وقد سجلنا أن الدراسات الدلالية اهتمت بهذا الجانب المهم المتعلق بالتحول في دلالات الألفاظ. حيث اتضح من خلال الوقوف عند دلالة بعض الألفاظ في المعاجم العربية القديمة والحديثة، أن معاني المفردات المعجمية تنتقل من معنى إلى آخر. لذلك أصبح المُعجمي مطالباً عند تعريف أي مدخل من مداخل معجمه باستحضار الدلالة التعااقبية للكلمة، والدلالة التزامنية لها. لذلك فإن من بين الجوانب التي يجب أن تشغل عليها النظرية الدلالية في المعجم العربي الحديث، هي الجوانب التي تنص على تواريخ الدلالات المعجمية من أجل ترتيبها بحسب مراحل تطور المفردات المعجمية. مما سيكون له نتائج إيجابية كبيرة، خاصة على صعيد التأريخ لظهور المفردات والمفاهيم والمصطلحات وتطورها.

¹ - محمود، زكي نجيب (1965) المنطق الوضعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، ج2، ص: 129

2-2- نظرية الحقول الدلالية

2-2-1- مفهوم نظرية الحقول الدلالية

تقوم نظرية الحقول الدلالية على فرضية علمية تقول أن ألفاظ اللغة مترابطة بناء على مجموعة من العلاقات الدلالية؛ أي إن الألفاظ اللغوية ليست مستقلة تمام الاستقلال عن غيرها، بل إنها مترابطة فيما بينها، وأن كل لفظ يرتبط بشبكة من العلاقات مع عدد من الألفاظ الأخرى داخل المنظومة اللغوية.

بناء على هذه الفرضية، اعتمد أصحاب نظرية الحقول الدلالية على الفكرة المنطقية التي تؤكد أن "المعاني لا توجد منعزلة الواحدة عن الأخرى في الذهن، وأن إدراكها يستوجب ربط كل معنى منها بمعنى أو معان أخرى، فلفظ إنسان مثلاً يعد مطلقاً وبالتالي لا يمكن أن تعقله إلا بإضافته إلى حيوان، ولفظ حار لا يفهم إلا بمقارنته ببارد وهكذا"⁽¹⁾. لذا فإن أصحاب نظرية الحقول الدلالية يهتمون ببيان أنواع العلاقات الدلالية داخل كل حقل من الحقول المدروسة، حيث "يحصرون العلاقات الدلالية في الأنواع الآتية: الترادف والاشتغال وعلاقة الجزء بالكل والتضاد والتنافر. وليس من الضروري أن يكون كل حقل مشتملاً على هذه العلاقات الدلالية جميعها، لأنه قد تضم بعض الحقول الكثير من العلاقات الدلالية في حين تقل بعض هذه العلاقات في حقول أخرى"⁽²⁾.

إن نظرية الحقول الدلالية بهذا التصور تحاول أن "تعيد ترتيب ألفاظ اللغة، حيث تعطي لمفردات اللغة شكلاً تركيبياً يستمد كل عنصر فيه قيمته من مركزه داخل النظام العام، وتضع المفردات في شكل تجميعي تركيبى ينفي عنها التسبب المزعوم"⁽³⁾. كما تقوم على "تصنيف الدلالة أو الفهرسة الدلالية، من خلال فرز ألفاظ اللغة في حقول متعددة، والربط بين مجموعة من الألفاظ تجمع بينها ملامح دلالية مشتركة"⁽⁴⁾.

يتضح من خلال هذه التصورات أن الهدف الذي تسعى إليه نظرية الحقول الدلالية هو بيان نوع العلاقات الدلالية بين الألفاظ، نحو: علاقة الترادف والتضمن والتضاد

¹ - كريم زكي، حسام الدين (1985): أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة، ص: 294

² - قدور، أحمد محمد (2008): مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط: 3، دمشق، ص: 305

³ - عمر، أحمد مختار (2008): صناعة المعجم العربي الحديث، ص: 30 و 31

⁴ - نهر، هادي (2007): علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد الأردن، ص: 563

وغيرها من العلاقات الدلالية داخل الحقل الدلالي الواحد، الشيء الذي يجعل ألفاظ اللغة العربية مترابطة فيما بينها داخل المعجم بنظام الحقل المعجمي، بناء على شبكة من العلاقات الدلالية التي توجد بين مفرداته.

وعلى الرغم من ظهور اتجاهات نظرية مختلفة في تصنيف الكلمات في حقولها الدلالية، فإننا نجد أنها كلها متفقة في الجانب النظري على جملة من المبادئ النظرية، تحدث عنها الباحث أحمد مختار عمر، وحصرها في المبادئ الآتية:⁽¹⁾

- لا وحدة معجمية عضو في أكثر من حقل.
- لا وحدة معجمية لا تنتمي إلى حقل معين.
- لا يصح إغفال السياق الذي ترد فيه الكلمة.
- استحالة دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوي.

2-2-2- مفهوم الحقل الدلالي

تنتظم الكلمات في ضوء نظرية الحقول الدلالية ضمن مجال مفهومي محدد يسمى الحقل الدلالي (Le Champ Sémantique) وذلك بناء على مجموعة العلائق الدلالية التي تجمع بين مفرداته؛ أي إن كل كلمة في اللغة تملك حقلاً دلالياً "يقوم على أساس جمع الكلمات ذات المعاني المتقاربة والملاحم المشتركة وجعلها تحت لفظ عام يجمعها وينظمها، ولذلك يعرف الحقل الدلالي في أبسط صورته بكونه مجموعة من الكلمات ترتبط دلالتها فيما بينها وتوضع تحت لفظ عام يجمعها"⁽²⁾.

ويرى جورج مونان (Georges Mounin) أن الحقل الدلالي هو "مجموعة من الوحدات المعجمية التي تشتمل على مفاهيم تدرج تحت مفهوم عام يحدد الحقل"⁽³⁾. إن الحقل عند (جورج مونان) مجموعة من الوحدات المعجمية التي تترايط فيما بينها بناء على العلاقات الدلالية، حيث يجمعها مفهوم عام تظل متصلة به داخل الحقل الدلالي.

ويعرف عبد السلام المسدي الحقل الدلالي بما يلي: "أما الحقل الدلالي لكلمة ما فتمثله كل الكلمات التي لها علاقة بتلك الكلمة، سواء كانت علاقة ترادف أو تضاد أو

¹ - عمر، أحمد مختار (2006): علم الدلالة، عالم الكتب، ط6، القاهرة، ص: 80

² - المرجع نفسه، ص: 79

³ - Georges. Mounin (1971) : Clefs pour La Linguistique, seghers, paris, p:65

تقابل جزئي أو كلي. فكل مجموعة نسميها الحقل، والحقل هو المعنى العام الذي يشمل كل الوحدات⁽¹⁾.

تأسيسا على ما سبق، يتضح أن الحقل الدلالي يعتبر الكلمات وحدة تجمع بينها علاقات دلالية؛ أي إن الكلمة في أي حقل ليست مستقلة بنفسها أو بمعناها، وإنما هي مقترنة بباقي الكلمات الأخرى التي توجد معها في الحقل، بل إنها لا تُعرف إلا من خلال النظر إلى الكلمات المجاورة لها في الحقل نفسه. وهذه النتيجة، أكدتها نظريات الاكتساب اللغوي، إذ "تُنكر اكتساب اللغة في شكل كلمات مفردة، بل إن الاكتساب يكون من خلال التركيب الذي تفرزه الكلمات التي يتعلمها الفرد، وتتضح الفكرة أكثر حين تعلم لغة أجنبية ما، فمهما حفظ المرء من مفرداتها، فإنه يظل عاجزا عن فهم نصوصها ومضمون خطاباتها ما لم يتزود بمعرفة نظامها التركيبي والنحوي والصوتي والصرفي والدلالي والأسلوبي"⁽²⁾.

لا شك أن التعاريف النظرية التي قدّمناها هنا لمفهوم الحقل الدلالي، إذا ما بحثنا عن جانبها التطبيقي في الدراسات اللغوية القديمة، فإننا سنجد اللغويين القدماء طبقوا مبادئ نظرية الحقول الدلالية في أكثر من كتاب ومصنف. فقد سبق اللغويون العرب القدماء الجميع إلى تصنيف الألفاظ في حقولها الدلالية والمفهومية، فكانت لهم الريادة في هذا المجال. وخير دليل على ذلك، تأليفهم الرسائل اللغوية ومعاجم الفروق والمعاني. مما يدل على معرفتهم بمنهجية تصنيف الألفاظ على أساس الحقل الدلالي. بناء على هذه الحقيقة فإننا نحاول في الفقرة التالية، استقراء معالم نظرية الحقل الدلالي في التراث اللغوي القديم.

2-2-3 معالم نظرية الحقول الدلالية في التراث اللغوي

على الرغم من كون نظرية الحقول الدلالية من النظريات الدلالية الحديثة من حيث الضبط والتقنين، فإننا وجدنا لهذه النظرية بجوانبها النظرية والتطبيقية إرهاصات واضحة في الدرس اللغوي القديم. لذلك فإن كل من يتناول هذه النظرية الدلالية بالدراسة

¹ - المسدي، عبد السلام (1983): النقد والحداثة، دار الطليعة، ط1، بيروت، ص: 28

² - عزوز، أحمد (2002): أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص: 19

والبحث لا يمكنه تجاوز ما قدّمه أصحاب المؤلفات اللغوية القديمة من أعمال معجمية تجلت في الرسائل اللغوية ومعاجم الموضوعات.

فقد اهتدى علماء العرب القدماء إلى مبادئ نظرية الحقول الدلالية بفكرهم اللغوي المتميز. فتجسدت نظرية الحقول الدلالية عندهم في معاجم المعاني والموضوعات التي سخرها فيها جهودهم لخدمة لغة القرآن الكريم. يقول أحمد محمد قدور عن سبق العرب إلى نظرية الحقول الدلالية: "لقد كان اللغويون العرب سباقيين إلى تصنيف المفردات حسب المعاني أو المفردات، وتمثلت الوجوه الأولى لهذا التصنيف في الرسائل الصغيرة التي ظهرت مع بداية التدوين، ومن ذلك رسائل متعددة اختصت بموضوع واحد كالرسائل التي عنيت بالمفردات الدالة على خلق الإنسان أو الحيوان، إضافة إلى الرسائل التي عمدت إلى التصنيف الصرفي كرسائل الهمز والأبنية، كفعلت وأفعلت"⁽¹⁾.

لقد وضع اللغويون العرب القدماء الخطوة الأولى لتجميع الألفاظ العربية على أساس حقولها الدلالية. وقد بدأت معالم هذه الخطوة من مرحلة تأليف الرسائل اللغوية، حيث احتوت كل رسالة على ألفاظ خاصة في مجموعات دلالية صغيرة تتعلق كل واحدة منها بموضوع واحد في موضع خاص. وبهذا تكون هذه الرسائل اللغوية من صميم مبادئ نظرية الحقول الدلالية، وإن لم يشر القدماء إلى المصطلح النظري.

وتشكل رسائل ((الخيّل) لأبي عبيدة معمر بن المثنّى (ت209هـ) و((اللبن) و((المطر) لأبي زيد الأنصاري (ت215هـ) و((النبات) و((الشجر) و((خلق الإنسان) للأصمعي (ت216هـ) أهم الأعمال الدلالية، بالإضافة إلى كتب أبي عبيد القاسم (ت224هـ) عن ((الغنم) و((البهائم) و((السباع) و((الطيور) و((الهوام) و((حشرات الأرض) كما اشتهر ابن السكيت (ت244هـ) في هذا النوع من التأليف. وينضاف إلى هذه الرسائل، رسائل في ((النخل) و((الكرم) و((الشاء) و((الإبل)، وأسماء ((الوحوش) و((الخيّل) و((النبات) و((الشجر) و((النبات) لأبي حنيفة الدينوري (ت282هـ))⁽²⁾.

كما اشتهر أيضا ((أبو حاتم السجستاني (ت248هـ)، وأحمد بن وتد (ت299هـ) في

¹- قدور، أحمد محمد (2008): مبادئ اللسانيات، ص: 306.
²- عزوز، أحمد (2002): أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، ص: 24.
[239]

تأليف كتب (النبات) و(الأنواء)، وألف ابن دريد (ت321هـ) في (السراج) و(اللجام) و(المطر) و(السحاب)، وابن خالويه (ت370هـ) في كتب (الريح)، وألف النمرى (ت385هـ) كتاب (الملمع) وهو كتاب متخصص في الألوان⁽¹⁾.

وبعد مرحلة الرسائل جاءت مرحلة معاجم الموضوعات التي تميزت بالضبط والتصنيف الدلالي المتميز، كمصنف ((مبادئ اللغة) للإسكافي (ت221هـ) و(الغريب المصنف) لأبي عبيد القاسم (ت224هـ) وكتاب (الألفاظ) لابن السكيت (ت244هـ) و(فقه اللغة وأسرار العربية) للثعالبي (ت429هـ) و(المخصص لابن سيده (ت485هـ))⁽²⁾.

من هنا يتضح أن معالم نظرية الحقول الدلالية عند العرب ظهرت بدايةً في شكل رسائل صغيرة اقتصر على تدوين الألفاظ التي تدل على مجال واحد، حيث جُمعت فيها الألفاظ المتعلقة بالإنسان وأعضائه أو بالإنسان أو بالنبات أو بالشجر. بعدها ألفت كتب الموضوعات التي تميزت بالضبط وحسن التأليف. وقد اعتبرت هذه الكتب عملاً دلاليًا مهمًا، أسهم في إرساء معالم النظرية الدلالية في التراث العربي. الشيء الذي يؤكد سبق اللغويين العرب إلى مجال تأليف المعاجم المرتبة على أساس المعاني والموضوعات. ونظرًا لأهمية معاجم الموضوعات في تأسيس نظرية الحقول الدلالية عند العرب فإننا نحاول في الفقرة الآتية دراسة كتاب (المخصص) لابن سيده الذي يمثل قمة النضج الذي وصلت إليه معاجم الموضوعات في التراث اللغوي العربي.

يمتاز كتاب (المخصص) لابن سيده بالإحاطة اللغوية الكبيرة، حيث يضم مفردات اللغة بدلالاتها المختلفة. لذلك يعد هذا الكتاب "الأشمل والأغزر مادة لما يتسم به من نقص واستيعاب لمعظم ألفاظ العربية، واعتبر صفوة المعاجم الموضوعية"⁽³⁾. وهذه الخاصية التي تميز كتب المخصص نستخلصها من مقدمته، حيث صرح ابن سيده في مقدمة الكتاب بعدة أهداف ودواعٍ دعت لتأليف الكتاب، منها هذه الأهداف:

(أ)- جمع ما تنثر من اللغة، وفي هذا الجانب، يقول ابن سيده: "لما رأيت اللغة على

¹- ظاظا، حسن (2002): كلام العرب من قضايا اللغة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، ص:128
²- ربيعي، أحمد فرج (2001): مناهج معجمات المعاني إلى نهاية القرن السادس الهجري، مركز الإسكندرية للكتاب، ص:145
³- المرجع نفسه، ص:250

ما رأيته من الحاجة إليها لمكان التعبير عما نتصوره وتشمل عليه أنفسنا وخواطرنا، أحببت أن أجرد فيها كتباً يجمع ما تنشر من أجزاءها شعاعاً وتنثر من أشلائها حتى قارب عدم ضياعاً... وتأملت ما ألفه القدماء في هذه اللسان المعربة الفصيحة... فوجدتهم قد أورثنا بذلك منها علوماً نفيسة جمة... إلا أنني وجدت ذلك نشرًا غير ملتئم ونثرًا ليس بمنظم" (1).

ب)- تأليف معجم مرتب حسب الموضوعات، لأنه أجدى للخطباء والفصحاء والشعراء، حيث يقول ابن سيده: "لما وضعت كتابي الموسوم بالمحكم مجنسا لدل الباحث على مظنة الكلمة المطلوبة أردت أن أعذل به كتابا مبوبا حيث رأيت ذلك أجدى على الفصيح المدره والبالغ المفوه والشاعر المجيد" (2).

ج)- التطرق للمسائل النحوية والصرفية، وعن هذا الجانب، يقول ابن سيده: "إني رأيت جميع من مد إلى تأليفها قد حرموا الارتياض بصناعة الإعراب... فاشترأبت نفسي عند ذلك إلى أن أجمع كتابا مشتملا على جميع ما سقط إلي من اللغة إلا ما لا بال به" (3). أما فيما يتعلق بموضوعات الكتاب، فإنها جاءت على النحو الآتي:

1)- كتاب خلق الإنسان (4): وتحتة ثلاثة أبواب وثمانية عشر ومائة فصل، تحدث فيها عن الإنسان، وأعضائه، وصفاته الخلقية، وعن الحمل، والرضاعة، والولادة، وما يتعلق بهما من رضاع، وفطام، وتربية، كما تحدث عن عمر الإنسان، والأصوات الصادرة عنه.

2)- كتاب الغرائز (5): وتحتة سبعة أبواب، وستة وأربعون فصلا، تحدث فيها عن صفات الإنسان الخلقية، وعن غرائزه، ونعوت مشي الناس واختلافها.

3)- كتاب النساء (6): وهو خال من الأبواب، وتحتة خمسة وأربعون فصلا، تحدث فيها عن صفاتهن الخلقية والخلقية، وغرائزنهن، وما يتصل بهن من مهر وزينة ولباس...

¹ - ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل: المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت (1996م) ج: 1 المقدمة ص: 27

² - المصدر نفسه، ج1، ص: 35

³ - المصدر نفسه، ج1، ص: 37

⁴ - المصدر نفسه، ج1، ص: 43

⁵ - المصدر نفسه، ج1، ص: 213

⁶ - المصدر نفسه، ج1، ص: 335

(4)- كتب اللباس⁽¹⁾: وتحت بابان، وثلاثة وثلاثون فصلا، ذكر فيها عامة الثياب وما يتصل بها من خياطة، وصون، وابتذال، وقطع، وسلخ للجلود، ودباغاتها، وعلاجها ووسخها، وسائر نعوتها...

(5)- كتاب الطعام⁽²⁾: وتحت سبعة أبواب، وتسعة وثلاثون ومائة فصل، تحدث فيه عن أسماء الطعام، وأسبابه، وأوقاته، وأنواعه، ونعوته، من حيث الجودة والغثاثة وأنواع اللحوم...

(6)- كتاب السلاح⁽³⁾: وتحت أربعة أبواب، وثمانية وتسعون فصلا، تحدث فيه عن السيوف، والرماح، والسهام، والسكين، وما يتصل بها من صفات، ونعوت، وصناعة وإعداد، ثم تحدث عن أسماء الدروع...

(7)- كتاب الخيل⁽⁴⁾: وتحت ستة أبواب، وثلاثة وخمسون فصلا.

(8)- كتاب الإبل⁽⁵⁾: وتحت ستة أبواب، واثنان وثمانون فصلا.

(9)- كتاب الغنم⁽⁶⁾: وتحت بابان، واثنان وثلاثون فصلا، تحدث فيه عن أعضائها وصفاتها، وحملها، ونتاجها، وأسنانها، وألبانها، وأصواتها...

(10)- كتاب الوحوش⁽⁷⁾: وتحت خمسة أبواب، وسبعة وثلاثون فصلا، ذكر فيها الأطباء والوعول، والإبل، والبقر، وحمر الوحش...

(11)- كتاب السباع⁽⁸⁾: وتحت ثلاثة أبواب، وسبعة وأربعون فصلا، تحدث فيها عن السباع، والأسود، والنمور، والذئاب، وتحدث عن أصواتها وصفاتها...

(12)- كتاب الحشرات⁽⁹⁾: وهو خال من الأبواب، وتحت سبعة وعشرون فصلا تحدث فيها عن القنافذ، والضباب، والفار، والعقارب، والقمل، والنمل...

(13)- كتاب الطير⁽¹⁰⁾: وتحت بابان، وثمانية وعشرون فصلا، تحدث فيها عن سفاد

¹ - ابن سيده: المخصص، ج 1، ص: 380

² - المصدر نفسه، ج 1، ص: 413

³ - المصدر نفسه، ج 2، ص: 13

⁴ - المصدر نفسه، ج 2، ص: 62

⁵ - المصدر نفسه، ج 2، ص: 125

⁶ - المصدر نفسه، ج 2، ص: 227

⁷ - المصدر نفسه، ج 2، ص: 261

⁸ - المصدر نفسه، ج 2، ص: 279

⁹ - المصدر نفسه، ج 2، ص: 301

¹⁰ - المصدر نفسه، ج 2، ص: 321

الطير، وبيضها، وخلق الطير، وطيرانه...

14- كتاب الأنواء⁽¹⁾: وتحتة خمسة أبواب، وواحد وثلاثون فصلا، تحدث فيها عن

السماء، والفلك، والشمس، والقمر...

15- كتاب الدهور والأزمنة والأهوية والرياح⁽²⁾: وتحتة اثنان وخمسون بابا

ومائة وعشرة فصول. تحدث فيها عن أسماء الدهر، والأوقات، والسنين، والأيام.

16- كتاب النخل⁽³⁾: وتحتة خمسة وثلاثون بابا، وواحد وثمانون وثلاثمائة فصل

وهو من أكثر الكتب فصولا، تحدث فيها عن النخل، ونباته، وكل ما يتعلق ويتصل به...

17- كتاب المكنيات والمبنيات والمثنيات⁽⁴⁾: وتحتة ثمانية أبواب فقط، دون أي

فصول، تحدث فيها عن الآباء، والأمهات، والأبناء، والبنات...

18- كتاب المثنيات⁽⁵⁾: وتحتة أربعة عشر بابا، وأحد عشر فصلا، تحدث فيها عما

جاء مثنى من أسماء الأجناس، وصفاتها.

19- كتب الأضداد⁽⁶⁾: وتحتة ثلاثة وعشرون بابا، وستة وثلاثون فصلا، تحدث

فيه عما هو في طريق الضد، والبدل.

20- كتاب الأفعال والمصادر⁽⁷⁾: وتحتة تسعة وتسعون بابا، وواحد وعشرون فصلا

تحدث فيه عما يتعلق بالأفعال والمصادر.

21- كتاب المقصور والممدود⁽⁸⁾: وتحتة سبعة وخمسون بابا، وثلاث ومائة فصل

تحدث فيه عن أبنية المقصور، والممدود، ومقاييسها، وتنثنيتهما.

يتضح من خلال هذه الموضوعات أن ابن سيده استطاع إلى حد كبير إتقان معجمه

وإحكام وضعه، وذلك على الرغم من ضخامة المادة اللغوية المجموعة فيه. كما يتضح

أنه "اتخذ من الإنسان محور معجمه الأول، ومركز التنسيق فيه، فأدار حوله وبكيفية

¹ - ابن سيده: المخصص، ج 2، ص: 361

² - المصدر نفسه، ج 2، ص: 400

³ - المصدر نفسه، ج 3، ص: 209

⁴ - المصدر نفسه، ج 4، ص: 108

⁵ - المصدر نفسه، ج 4، ص: 149

⁶ - المصدر نفسه، ج 4، ص: 173

⁷ - المصدر نفسه، ج 4، ص: 276

⁸ - المصدر نفسه، ج 4، ص: 417

منطقية متدرجة مختلف الموضوعات المرتبطة به، وسائر حياته خطوة بخطوة من المهد أو ما قبله ودرس نشاطاته الاجتماعية، والفكرية، والدينية، والمادية، وهذا ما جعل عمل ابن سيده مثيرا لإعجاب معاصريه، واللغويين الذين جاؤوا بعده⁽¹⁾.

هكذا نلاحظ أن العرب القدماء وظفوا مبادئ النظرية الدلالية في معاجمهم توظيفا منهجيا، مما جعل الحقول الدلالية في تلك المعاجم خاضعة للنسقية والعلائق الدلالية المضبوطة التي جاءت بها نظرية الحقول الدلالية. الشيء الذي منح المعجم العربي بعده الدلالي والتصوري. بناء على ذلك، يتضح أن المعجميين العرب لم يكونوا بعيدين عن الإسهام في تأسيس نظرية الحقول الدلالية، حيث رأينا أنهم ألفوا معاجم الموضوعات قبل أن يطلقوا على ما أبدعوه اسم نظرية الحقول الدلالية. لهذا يمكن القول إن فكرة تصنيف المفردات في حقولها الدلالية التي شملت موضوعات مهمة من المعجم العربي، كانت فكرة رائدة عند العرب. لذلك فإن كل من اطلع على التراث اللغوي يدرك أن اللغويين العرب القدماء حللوا في وقت مبكر الحقول الدلالية منهجيا وإجراءيا وإن كانوا لم يشيروا إلى المصطلح النظري فيما ألفوه من كتب حول الدلالة والمعجمية.

وللوقوف أكثر على الجانب التطبيقي لنظرية الحقول الدلالية في التراث اللغوي، نقدم هنا نموذجا تحليليا للحقل الدلالي المتعلق بالرأس من خلال كتاب (المخصص) لابن سيده.

يضم حقل الرأس ثلاث مجموعات دلالية فرعية، وهي الألفاظ الدالة على (الرأس) والوحدات الدلالية الدالة على (الشعر) ثم الألفاظ الدالة على (الأذن).

(أ)- حقل الرأس: الذي يضم (الأدمة والأفخ والجمجمة والحف والخشرم والخشش والدماغ والدور والنؤابة والشأن والشعب والشوابة والصدى والصقر والصماخ والعلاوة والغضبة والغضاض والفأس والفروة والفود والقبائل والقحف والمقذ والقرن والقصاص والقمحذوة والقمعل والكعبور واللحمة واللطط واللمع والمخ والنعامة والهامة)⁽²⁾.

¹- إسماعيل، عز الدين (1979): المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، دار النهضة للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، ص: 304

²- ابن سيده: المخصص، ج1، ص: 40-45

(ب)- حقل الشعر: الذي يشمل (البشرة والخصلة والزغب والسبد والشرص والشعفة والصوفة والصفائر والعذر والعفر والعقيقة والعنصوة والغدر والغفر والفليلة والقصة والناصية)⁽¹⁾.

(ج)- حقل الأذن: الذي يضم الألفاظ التالية: (الأنت والحتار والحدن والحرث والحصيصة والخر والذباب والرانفة والزمن والسمع والشحمة والصحن والصمخ والصنارة والعمود والغرضوف والغضون والغفر والقذ والقمع والكفاف والمحر والهنرة والوترة والوشج والوقب)⁽²⁾.

ومن خلال القراءة التحليلية لهذه الحقول الثلاثة، يتضح وجود العلاقات الدلالية الآتية:

(أ)- علاقة التضمن

توجد علاقة التضمن بين اللفظ العام (الرأس) وبين جميع ألفاظ حقل الرأس، نحو (القلة) و(القنة) و(الصدى) و(النعام) و(القبائل) وغيرها، وكذلك بين اللفظ العام (الشعر) وبين جميع ألفاظ حقل الشعر نحو (الغفر) و(الحية) و(الخصلة) وغيرها. وتوجد علاقة التضمن أيضا بين اللفظ العام (الأذن) وبين جميع ألفاظ حقل الأذن مثل، (القمعان) و(الكفاف) و(الشحمة) و(المحارة) وغيرها.

(ب)- علاقة الجزء بالكل

توجد علاقة الجزء بالكل بين لفظ (الرأس) بوصفه كلا وبين ألفاظ الدالة على الأجزاء نحو (الفروة) و(المخ) و(الحلاوة) و(الشان) وغيرها. كما توجد نفس العلاقة بين لفظ (الشعر) بوصفه كلا وبين الألفاظ الدالة على الأجزاء، نحو (الخصلة) و(الصفيرة) و(الحبيكة) و(الغديرة) وغيرها، وأيضا توجد علاقة الكل بالجزء بين لفظ (الأذن) بوصفه كل وبين الألفاظ الدالة على أجزائها ومنها، (الغضروف) و(الوترة) و(الصحن) و(الرانفة) و(الريش) وغيرها.

¹- ابن سيده: المخصص، ج1، ص: 63-69

²- المصدر نفسه، ج1، ص: 80-85

ج- علاقة الترادف

وردت علاقة الترادف في حقل (الرأس). وتظهر هذه العلاقة من خلال قول ابن سيده: "الدماغ: حشو الرأس"⁽¹⁾. وقوله: "المخ: الدماغ"⁽²⁾. وقوله: "الصدى: الدماغ، وهو موضع السمع منه"⁽³⁾. وقوله: "العلاوة: الرأس"⁽⁴⁾.

كما توجد علاقة الترادف في حقل (الشعر)، ومنها على سبيل المثال، قول ابن سيده "السبد: الشعر"⁽⁵⁾. وقوله: "البشرة: الفروة، وقيل البشرة، والأدمة واحد، وهما منبت الشعر"⁽⁶⁾ وقوله كذلك: "الغفر: الشعر، وهو الشعر اللين الذي يبدأ في رأس الصبي"⁽⁷⁾. وتوجد علاقة الترادف في حقل (الأذن) ومنها على سبيل المثال، قول ابن سيده: "الحُذن: الأذن، والحُذنتان: الأذنان"⁽⁸⁾. وقوله: "القذ: قيل القُذتان: الأذنان، وهو على المثل"⁽⁹⁾.

د- علاقة تقابل

جاءت علاقة التقابل بين عدة ألفاظ، منها على سبيل المثال: (بين القصاص و المقذ) حيث يقول ابن سيده عن المقذ: "منتهى منبت الشعر من مؤخر الرأس"⁽¹⁰⁾. ويقول عن القصاص: "منتهى منبت الشعر في الرأس مما يلي الوجه"⁽¹¹⁾. كما توجد علاقة التقابل بين (الشعفة والناصية) حيث عرف ابن سيده الشعفة بأنها "خصلة شعر في وسط الرأس"⁽¹²⁾ في حين عرّف الناصية بأنها "منبت الشعر في مقدم الرأس"⁽¹³⁾. لقد حاولنا من خلال تحليل جزء بسيط من الحقول الدلالية الواردة في كتاب (المخصص) أن نبين مدى إدراك اللغويين القدماء مبادئ نظرية الحقول الدلالية، حيث

¹ - ابن سيده: المخصص، ج 1، ص: 55

² - المصدر نفسه، ج 1، ص: 58

³ - المصدر نفسه، ج 1، ص: 55

⁴ - المصدر نفسه، ج 1، ص: 45

⁵ - المصدر نفسه، ج 1، ص: 63

⁶ - المصدر نفسه، ج 1، ص: 45

⁷ - المصدر نفسه، ج 1، ص: 62

⁸ - المصدر نفسه، ج 1، ص: 82

⁹ - المصدر نفسه، ج 1، ص: 84

¹⁰ - المصدر نفسه، ج 1، ص: 59

¹¹ - المصدر نفسه، ج 1، ص: 59

¹² - المصدر نفسه، ج 1، ص: 68

¹³ - المصدر نفسه، ج 1، ص: 69

استطاعوا الاعتماد على الجوانب الدلالية بشكل نسقي للوصول إلى تصنيف المفردات داخل حقولها. مما يبين قيمة نظرية الحقول الدلالية في جمع وتصنيف مفردات اللغة والتغلب على الصعوبات الدلالية التي شكلت دائماً في النظرية المعجمية إشكالا كبيرا ما تزال الأبحاث الدلالية تبحث له عن آليات ونماذج قادرة على تفسير جوانبه الدلالية في المعجم العربي. وفي هذا المجال، فإننا نتساءل عن دور الحقول الدلالية في تطوير المعجم العربي الحديث.

2-2-4- قيمة نظرية الحقول الدلالية، وأوجه استفادة المعجم العربي منها

تتجلى قيمة نظرية الحقول الدلالية في بحثها عن حلول تقنية لبعض الإشكالات اللغوية المرتبطة بالصناعة المعجمية، منها على الأساس، إشكالية جمع المفردات المعجمية وترتيبها داخل مداخلها المعجمية، بالإضافة إلى الإشكالات المرتبطة بالجوانب الدلالية، خاصة كيفية ضبط التعريف المعجمي ومعالجة الترادف الدلالي والاشتراك اللفظي.

من هنا تعتبر دراسة الحقول الدلالية في العصر الحديث ذات أهمية بالغة، لما لها من إسهامات كثيرة في المعجم، حيث تسهم في الجوانب الآتية⁽¹⁾:

(أ)- الكشف عن العلاقات الدلالية، وأوجه الشبه والاختلاف بين الكلمات التي يجمعها حقل واحد، وبينها وبين المصطلح العام الذي يجمعها، فيتضح لنا بذلك مجال استعمال كل كلمة بدقة.

(ب)- تزويدنا بقائمة من الكلمات لكل موضوع على حدة، وهذا ما يسهل على الكاتب أو المتكلم في موضوع معين اختيار ألفاظه بدقة، ويوفر له فرصة اختيار الأنسب منها لتعبيره.

(ج)- وضع مفردات اللغة في شكل تجميعي، وتركيب ينفى عنها الانعزالية.

(د)- تحديد أوجه الاختلاف بين اللغات، وكذا الأسس المشتركة التي تحكم اللغات في تصنيفها للمفردات.

¹ - عمر، أحمد مختار (2006): علم الدلالة، ص: 111 و 112

أما فيما يخص أوجه استفادة المعجم العربي من نظرية الحقول الدلالية، فإنه يمكن أن يستفيد منها في الأمور الآتية:

2-2-4-1- جمع المفردات اللغوية

أصبحت المعاجم العربية الحديثة تعتمد على نظرية الحقول الدلالية في عملية جمع الألفاظ اللغوية العامة والمصطلحات العلمية، حيث يتم توظيف الحقل الدلالي لتجميع الرصيد المفرداتي الموجود في مختلف الحقول الإنسانية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطبية والعلمية، وغيرها، وذلك بناء على الترابط الدلالي الذي يربط مفردات أي حقل بصرف النظر عن الاعتبار الصوتي أو الصرفي. ويسهل من خلال هذه الطريقة الوقوف عند أهم الثغرات المفرداتية التي يمكن أن يكون المعجم قد أغفلها وذلك كي يعيد ملأها بألفاظ جديدة أو توليدها صرفيا أو دلاليا. أي إن جمع المفردات بناء على الحقل الدلالي يسهم في "الكشف عن الفجوات المعجمية التي توجد داخل الحقل الدلالي، وتسمى بالفجوة الوظيفية"⁽¹⁾.

وبهذه الطريقة تكون نظرية الحقول الدلالية قد أسهمت في الكشف عن الثغرات المعجمية الخاصة بالألفاظ والدلالات التي يفتقر إليها المعجم العربي الحديث. ذلك أن جمع المفردات على أساس البناء الصرفي يترك فراغات كثيرة في مداخل المعجم، الشيء الذي يقلل من وظيفته، خاصة عند محاولة إيجاد المقابلات العربية لبعض المفردات الأجنبية، وذلك عندما نقارن حقول المعجم العربي بتلك الحقول التي تتضمنها المعاجم الأجنبية، والسبب في هذه الوضعية، هو عدم توظيف المعجم العربي هذه النظرية في جمع مفرداته المعجمية وتنظيمها، حيث "أظهرت الدراسات الإحصائية أن المعجم العربي المعاصر لم يعتمد على هذه النظرية في جمع رصيده المفرداتي ويتضح ذلك جليا من خلال وجود ثغرات مفرداتية كبيرة تصل إلى ما يعادل خمسين بالمائة (50%) في بعض الحقول الدلالية بالمعاجم العربية المعاصرة"⁽²⁾.

¹ - منقور، عبد الجليل (2001): علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص: 79.
² - الجليل، حلام (1998): نقد عناصر المعجم العربي في ضوء نظرية الحقول الدلالية، مجلة المنهل، المجلد 60، ع: 550، ص: 113.

لهذا فإن أي تجديد للمعجم العربي الحديث يجب أن يأخذ بنتائج نظرية الحقول الدلالية في مجال جمع المفردات اللغوية، وذلك لما لهذه النظرية من فضل كبير في استقصاء الألفاظ المستحدثة التي تدخل في تواصلنا اليومي، والتي تحتاج إلى تجميع وتصنيف وتحليل. كما من شأن هذه النظرية الدلالية أن تعطي الثراء المعجمي للمعجم العربي، وتزيد من عدد مفرداته المعجمية وتنظيمها تنظيمًا حقلًا ومفهومًا عوض تنظيمها صوتي أو صرفي فقط.

2-2-4-2- ضبط التعريف المعجمي

من أهم القضايا التي تحاول نظرية الحقول الدلالية معالجتها في المعجم العربي الحديث قضية التعريف المعجمي، حيث تسهم نظرية الحقل الدلالي "في استنباط الفجوات الموجودة في تعريف مداخل المعجم، وخاصة عند المقارنة بين اللغات في المجال الاصطلاحي والمفرداتي، كما أنها تدقق في تعاريف المداخل"⁽¹⁾. وتتجلى أهمية الحقول الدلالية في الجانب المتعلق بضبط التعريف المعجمي من خلال ما يلي:

(أ)- معالجة قضية الترادف

إذا كان المعجم الوسيط يُعرّف: "المحمي بأنه: الأسد"⁽²⁾ على أساس أن كلمتي (المحمي) و(الأسد) مترادفتان، فإن نظرية الحقول الدلالية تضع (المحمي) ضمن حقل الصفات الدالة على المناعة (كالمحروس والمنيع والمصون) وتضع (الأسد) ضمن حقل الحيوانات السنورية. بناءً على ذلك، فإن دلالة كلمة المحمي تندرج ضمن: (أحمى الشيء جعله حمى لا يقرب) بينما دلالة الأسد تندرج ضمن حقل الحيوانات الثديية من فصيلة السنوريات، نحو: (النمر والفهد والقط). وفي هذه الحالة، يُعرف المحمي بأنه (الشيء المصون) ويُعرف الأسد بأنه: (جنس حيوان من الفصيلة السنورية).

هكذا نستنتج أن كلمة (المحمي) ليست مرادفة لكلمة (الأسد) وإنما هي صفة من صفاته الغالبة التي يمكن أن ينعت بها كل من اتصف بالمناعة كالوطن والمعسكر والقائد وغيره.

¹ - الجيلال، حلام (1998): نقد عناصر المعجم العربي في ضوء نظرية الحقول الدلالية، ص: 114.

² - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (حمى)

ب)- التلخص من الاشتراك اللفظي

تكمن أهمية الحقول الدلالية في ضبط المعاني المتعددة الناجمة عن ألفاظ التعدد الدلالي خاصة المشترك اللفظي. فمثلا إذا كانت معاجم الألفاظ تثبت معاني المشترك اللفظي للفظ (العين) متدرجة نحو: (العين) عضو الإبصار و(العين) ينبوع الماء و(العين) الجاسوس تحت المدخل الرئيس (عين) أو في أحسن الأحوال في مداخل فرعية، فإن معاجم الحقول الدلالية توزع المشتركات اللفظية على حقول مختلفة: فيصبح عضو الإبصار في حقل أعضاء الحواس الخمس، مثل (الأذن والأنف والعين...) ويصبح (ينبوع الماء) في حقل موارد المياه: (البئر والعين والسد والينبوع) أما (الجاسوس) فإنه يصبح في حقل وظائف المراقبة: (الحارس والشرطي والمخبر).

وعلى هذا الأساس، فنحن بأمس الحاجة في معاجمنا العربية الحديثة إلى نظرية الحقول الدلالية التي بفضلها يمكن التغلب على التعدد الدلالي والاشتراك اللفظي، ومن ثم يمكن الإسهام في تنظيم مواد المعجم تنظيما ينسجم مع الأهداف المتوخاة منه، وهي تحقيق الكفاءة والجودة المعجمية.

2-2-4-3- تقاطع الحقول الدلالية

تحاول نظرية الحقول الدلالية التأكيد على أن المعجم العربي عبارة عن حقول دلالية متقاطعة؛ أي "إن مفردات اللغة مقسمة في المعجم إلى طبقات من الوحدات المعجمية كل وحدة منها تحدد مجالا تصوريا تتميز داخله مجالات فرعية، وتدل على هذه المجالات الفرعية مفردات من معجم اللغة، ويعتبر كل مجال فرعي تدل عليه مفردة معينة بمثابة معنى لهذه المفردة"⁽¹⁾. فعلى الرغم من اختلاف المفردات من ناحية البناء الصرفي والصوتي فإنها يمكن أن تجتمع في حقل عام يدل على معنى مشترك بينها. فعلى سبيل المثال، فإن "أفعالا مثل: (باع) و(اشترى) و(بادل) و(أعطى) و(أخذ) و(اقترض) و(ورث) كلها ترتبط بحقل دلالي عام يتعلق بعملية انتقال الملكية:

1)- باع زيد كتابا بدرهمين.

¹ - غاليم، محمد (1987): التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، ص: 171
[250]

(2)- اشترى عمرو كتابا من زيد بدرهمين.

فالجملـة (1) و(2) تحددان حقلا فرعيا داخل الحقل الدلالي العام لعمليات انتقال الملكية. وكذلك تشتركان مع قراءات أفعال، مثل: تاجر وأعطى واقترض وأخذ واكترى في البنية القاعدية العامة نفسها التي تميز حقل عمليات انتقال الملكية من حقول أخرى⁽¹⁾.

فانطلاقا من هذا المعطى، يمكن أن تشترك مجموعة من الأفعال في الحقل المعجمي نفسه، ولو أنها مختلفة من حيث الطبيعة الصرفية أو الصوتية. فلو قلنا مثلا: (أعطى زيد كتابا لعمرو) أو (أخذ عمرو كتابا من زيد) أو (اقترض زيد كتابا من عمرو) أو (اكترى محمد منزلا من علي) فإن جميع هذه القراءات المعجمية لا تخرج عن حقل انتقال الملكية، على الرغم من التعديلات التي قد تدخل على الجملة.

2-2-4-4- ترتيب المداخل المعجمية

وضع ستيفن أولمان (Stephen Ullman) تصنيفا لأنواع الحقول الدلالية، حيث تحدث عن الأنواع الآتية⁽²⁾:

(1)- الحقول المحسوسة المتصلة، ويمثلها نظام الألوان في اللغات، فمجموعة الألوان امتداد متصل، يمكن تقسيمه بطرق مختلفة.

(2)- الحقول المحسوسة ذات العناصر المنفصلة مثل التي تشتمل على الأسر (الإنسان والحيوان والنبات والجماد...) فهي تحتوي على عناصر، تنفصل واقعا في العالم اللغوي.

(3)- الحقول التجريدية، ويمثلها ألفاظ الخصائص الفكرية، وهذا النوع من الحقول يعد أهم من الحقلين المحسوسين السابقين لأهميته في تشكيل التصورات التجريدية للغة. بناء على هذا التصنيف للحقول الدلالية، فإننا نتساءل: ألا يمكن أن يكون ترتيب المعجم العربي بناء على أنواع الحقول؟.

¹ - غاليم، محمد (1987): التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ص:173

² - Ullman.Stephen (1973) : Meaning and Style, Collected Papers, Oxford , Basil Blackwell, p:27-31

فمن المعروف أن ترتيب المشتقات تحت أي مدخل معجمي معين، لا بد وأن يخضع لنظام عام في المعجم اللغوي بأكمله، حيث "ترتب الأفعال والأسماء والصفات وبقية المشتقات الفعلية أو الاسمية مثلا طبقا لقاعدة تقول: إن المعاني أو الدلالات الحسية تأتي قبل المعاني أو الدلالات المجردة، وأن الكلمات ذات المعنى الحقيقي تأتي قبل الكلمات المجازية، والمعنى العام قبل الخاص وهكذا، ومعنى ذلك، أن الأفعال تأتي قبل الأسماء والصفات بعد الأسماء، وفي جميع الأحوال لا بد أن يخضع الترتيب الداخلي تحت المدخل الواحد لنظام ثابت، مما يسهل على المستعمل للمعجم أن يعثر على ما يريد بسهولة ويسر"(1).

فهذا الترتيب بناء على المشتقات في المعجم يمكن أن يتحول إلى ترتيب معجمي بناء على أنواع الحقول المعجمية: الحقول العامة فالحقول الخاصة، والحقول المحسوسة فالحقول المجردة، والحقول الحقيقية فالحقول المجازية، وهكذا. فمثلا لو أخذنا تعريف كلمة (نخلة) في المعجم العربي، فإننا نجد لها في الحقل العام المحسوس، الذي هو النبات وتحت الحقول الفرعية: النخلة، والشجرة، وغيرها... والحقول الخاصة: وتضم أجزاء النخلة أو الشجرة، وحقول المعنى الحقيقي: (نخلة طويلة) ثم حقول المعنى المجازي (زيد نخلة) وهكذا.

وهذا التصنيف لمدخل المعجم القائم على الحقول الدلالية وأنواعها مهم جدا من أجل ضبط مختلف الدلالات التي تملكها المفردات اللغوية. كما أنه مهم من أجل ضبط استعمالات تلك المفردات في سياقاتها التواصلية المختلفة. ولا شك أن ترتيب بعض المواد في المعاجم العربية الحديثة حسب الحقول الدلالية بات أمرا مطلوبا، بل إنه غدا أمرا ضروريا، خاصة تلك المداخل المتعلقة بالمصطلحات العلمية والفنية والتقنية.

هكذا نلاحظ أن نظرية الحقول الدلالية أصبحت تملك الآليات التطبيقية القادرة على صناعة المعاجم التي تضم كافة الحقول الدلالية الموجودة في اللغة، حيث تُرتب المفردات داخل كل حقل ترتيبا دلاليا متدرجا من العام إلى الخاص. لذلك فإن تصنيف معاجم اللغات واللهجات المتعددة بناء على نظرية الحقول الدلالية أصبح أمرا ممكنا، وذلك بناء

¹ - خليل، حلمي (1997): مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص: 22
[252]

على ما تملكه هذه النظرية من تطبيقات معجمية ولسانية تستطيع من خلالها إحداث تحول كبير في منهجية البحث اللغوي، خاصة فيما يتعلق بمسألة جمع الرصيد اللغوي. حيث إنه من شأن الأخذ بمنهجية جمع مفردات اللغة بناء على الحقل الدلالي ملء الثغرات المعجمية التي تظهر -تحديدا- عند عملية الترجمة أو النقل التي تحدث من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية. لذلك فإن سد هذه الثغرات المعجمية، يشكل خطوة صحيحة نحو الحصول على ترجمة مقبولة ومضمونة. كما تساعد نظرية الحقول الدلالية في تيسير طريقة ترتيب المواد المعجمية، الشيء الذي يُسهّل على الباحثين عملية البحث عن الألفاظ. أضف إلى ذلك، أن هذه النظرية بإمكانها أن تساعد المعجميين على ضبط التعريف المعجمي الذي لطالما كان يشكل صعوبة بالغة في الصناعة المعجمية العربية.

هكذا، يتضح أن نظرية الحقول الدلالية أصبحت منهجا مهما في البحث المعجمي الحديث؛ حيث يُلاحظ أن المعجميين المحدثين استعانوا بمناهجها الحديثة من أجل تطوير صناعتهم المعجمية سواء فيما يتعلق بمسألة جمع المفردات اللغوية، أو فيما يتعلق بتنظيم بنية المعجم. لذلك فإن مجالات تطبيق هذه النظرية متعددة، ولا تقتصر على مجال بعينه بل إن تطبيقها يشمل مختلف مجالات البحث المعجمي. فقد بات يستفيد منها صناع المعاجم المختلفة في رصد مختلف أنواع المفردات اللغوية وتتبعها تطورها، والإطلاع على كل ما يروج في العصر من ألفاظ جديدة، وذلك لكي يقفوا على النقص المفرداتي في معاجمهم ثم يعملوا على استدراكه، وإعادة تسجيله في مداخل المعجم. وهذا هو ما يتطلبه البحث المعجمي العربي الحديث؛ أي توظيف نظرية الحقول الدلالية من أجل إعداد المعاجم القطاعية، نحو: معاجم الصحافة، ومعاجم الحرف، ومعاجم الألوان ومعاجم القانون، ومعاجم الملابس، والمعاجم المدرسية، وغيرها من المعاجم التي تدخل في سياق التواصل اليومي للمتكلم العربي.

2-3- نظرية النص المعجمي

لم تعد صناعة المعجم (Lexicographie) بفضل النتائج العلمية للمعجمية الحديثة مجرد صناعة تطبيقية لعلم المعجم، بل إنها أصبحت نظرية علمية لسانية يسعى

من خلالها صناع المعاجم إلى تطبيق مبادئها وقواعدها العلمية، "وقد أنتج هذا التطور العلمي خطاباً، هو الخطاب المعجمي الواصف الذي يعنى بدراسة التأليف المعجمي في مرحلتي الجمع والوضع، فيدرس في المرحلة الأولى، أي الجمع المصادر التي تجمع منها الوحدات المعجمية، والمستويات اللغوية التي تصنف بحسبها تلك الوحدات، وأما في مرحلة الوضع فيدرس الخطاب المعجمي الواصف ترتيب المداخل المعجمية وتعريفها"⁽¹⁾.

إن النظرية المعجمية الواصفة (**Méta-Lexicologie**) تُعنى بوصف بنية النص المعجمي من حيث الشكل والمحتوى، وذلك كي يكون النص المعجمي نصاً متماسكاً ومحترماً لشروط تأليفه. وليست شروط بنية النص المعجمي إلا امتداد للنظرية المعجمية التي تفرض على مؤلفي المعاجم ضرورة الإحاطة الشاملة بخصائص المفردات المعجمية وترتيبها داخل المعجم ترتيباً مخصوصاً، وتعريفها تعريفاً متميزاً من الناحية الشكلية والدلالية.

انطلاقاً من الأهمية البارزة لنظرية النص المعجمي في تطوير الصناعة المعجمية فإننا نحاول هذا المحور التعرف على بنية النص المعجمي ومكوناتها الأساسية، وإبراز دورها في تطوير المعجم العربي الحديث.

2-3-1- بنية النص المعجمي

يقول غوز (**Gouws**): "يقوم النص المعجمي المثالي على مكونين أساسيين: هما وصف الشكل ووصف الدلالة"⁽²⁾. يتضح من خلال هذا التعريف، أن بنية النص المعجمي لا تخرج عن بنيتين أساسيتين:

(1)- بنية شكلية، مكوّنها الأساسي المدخل من حيث هو دال، تقدم عنه معلومات صوتية ونطقية وصرفية مقولية وصيغة اشتقاقية.

¹ - الششتوي، منصور (2014): المظهر الصرفي في تعريف المدخل القاموسي وأثره في بنية النص القاموسي، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، عدد مزدوج: 19 و 20، الجزائر، ص: 525

² - Gouws, R, H (2003): Types of Articles, their structure and different types of lemmata, in A Practical guide to lexicography, John Benjamins Publishing Company, Philadelphia, USA, p: 35

(2)- بنية دلالية، مكونها الأساسي المدخل من حيث هو مدلول. حيث تحتوي هذه البنية على معلومات دلالية ومعجمية تشرح المعنى، وتذكر مختلف السياقات، وما يلحق بالمدخل من ظواهر: كالترادف والتعدد الدلالي وتوسيع المعنى بتعميمه أو تضيقه بتخصيصه. كما تسهم كذلك الوسائل المساعدة من شواهد، وأمثلة، وغيرها في تدعيم المعنى وتدقيقه.

وتبعا لهذا التحديد الأولي لبنية النص المعجمي، فإن جميع النصوص المعجمية في المعاجم العامة تملك بنيتين: بنية شكلية (المدخل) وبنية دلالية (التعريف). غير أن هذا التحديد الأولي للنص المعجمي لا يُعتبر من وجهة نظر بعض الدارسين دقيقا وكافيا. ذلك أن البنية الشكلية والدلالية لا تشكل فقط إلا بنية صغرى داخل المعجم، أي إنها نص داخلي لا غير. أما البنية الكبرى، فهي التي تجمع بين النص الداخلي المكون من (المدخل) و(التعريف) والنص الخارجي المتمثل في الشواهد اللغوية بكل أنواعها. وهذا التحديد الأخير للنص المعجمي المبني على البنية الصغرى والبنية الكبرى، هو ما تشير إليه زكية دحماني، حيث تؤكد أن النص المعجمي يمتلك بنيتين أساسيتين: بنية صغرى وبنية كبرى ⁽¹⁾:

(1)- البنية الصغرى: مكونة من:

(أ)- المدخل : وهو العنوان أو الموضوع الذي تدور حوله المعلومة.

(ب)- التعريف: وهو النص المحض. أي المتن الذي يتكون من أبنية صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية. ويتفرع التعريف إلى قسمين: تعريف شكلي، يهتم بالكتابة الصوتية (النطق) وبالانتماء المقولي المعجمي وبالمقولات التصريفية والإعرابية وتعريف دلالي مضموني يخص الشرح، وذكر السياقات الوضعية والنقلية، وتدعيم المعنى بالشواهد.

(2)- البنية الكبرى: وتتكون من نصين:

¹⁻ دحماني، زكية السانح (2014): بنية النص القاموسي، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، عدد مزدوج: 19 و 20، الجزائر، ص: 267

أ)- نص داخلي: متضمن للعنوان والمتمن، ويعتبر نصا داخليا، لأنه من وضع المؤلف.

ب)- نص خارجي: منجز خارج النص المحض، وطارئ عليه أدمج في بنية النص الداخلي ليثبت المعنى ويدعمه. وهذا النص الشاهد الذي يعد شاهدا نصيا وليس مثالا مصنوعا وظيفته تقريب المعنى وتحديد الدلالات. فالتعريف بالشاهد يثري المدخل بمعارف ثقافية وتاريخية، ويكسبه جمالية، وينوع حقول استعماله. ويشكل الشاهد نصا واحدا متى اقتصر على مصدر واحد، أما إذا تكون من مجموعة من الشواهد ضمن النص الداخلي، فإنه يمثل تراكما من النصوص الفرعية.

وقد شَبَّهت راي دييوف (Rey Debove Josette) "بنية النص المعجمي بجملة إسنادية اسمية مكونها الأساسيان: المسند إليه، أي المبتدأ، ويقوم مقامه في النص المعجمي (المدخل) والمسند أو الخبر، وهو المحمول، والمعرف، والمحمّل بمعلومات عن المعرف ويقصد به (التعريف)"⁽¹⁾.

يظهر من التعاريف السابقة أن هناك اتفاقا بين الباحثين حول بنية النص المعجمي التي تتكون من عنصرين مهمين: المدخل والتعريف الذي يضم المعلومات الشكلية والدلالية والسياقية. وهذه البنية هي التي تجعل من النص المعجمي نصا موحدًا في جميع المعاجم اللغوية والاصطلاحية.

2-3-2- خصائص النص المعجمي

نركز في هذا المحور على ذكر خصائص النص المعجمي، وما يتضمنه من مقومات نصية تجعل من نظام المعجم نظاما محكما ومركبا. لذلك فإن النص المعجمي لا يختلف في مقوماته العامة عن غيره من النصوص والخطابات. فهو نص متماسك من ناحية الشكل والمضمون. وهو بهذه الخاصية، يؤكد وجود الوحدة والتجانس بين مكونات المعجم.

¹- Josette Rey Débove(1971) :Etude linguistique et sémiotique des dictionnaire français contemporains paris, ed Mouton, p:191

وتتطلب دراسة خصائص النص المعجمي البحث في نتائج اللسانيات النصية (text linguistics) التي اهتمت بدراسة النص وأنواعه. ونخص بالذكر هنا دراسة الباحثين دي بوغراند (de beaugrande) ودريسليير (dressler) اللذين توصلا إلى مجموعة من المبادئ التي تحدد نصية النص منها: "الاتساق والانسجام والقصدية والمقبولية والإخبارية والسياقية والتناسية ثم الكفاءة والفاعلية والملائمة"⁽¹⁾.

وانطلاقا مما ذكر من مقومات النصية التي تتميز بها مختلف النصوص وأنماطها فإننا نحاول أن نعرف مدى انسحاب تلك المقومات النصية على النص المعجمي في المعجم العربي، ونود أن نعرف كذلك، هل يملك النص المعجمي الخصائص نفسها التي تملك النصوص اللسانية والأدبية أم إنه يتميز عنها بخصائص نصية مختلفة؟.

فإذا كان المعجم يُعرف بأنه الكتاب الذي يضم الوحدات المعجمية المأخوذة من مصادر لغوية مختلفة، والمرتبة وفق أنواع الترتيب، والمعرفة بحسب أنواع التعريف المعروفة، فإن الكتابة تعتبر مقوما جوهريا من مقومات النص المعجمي، أي إن النص المعجمي نص مكتوب.

وما دام النص المعجمي نصا مكتوبا، فإنه خضع قبل كتابته لعمليات منهجية منها الجمع والتصنيف والشرح؛ أي إن المُعجمي لا يدون المادة المعجمية في معجمه إلا انطلاقا من وعيه بأصنافها وخصائصها، وبطريقة ترتيبها وشرحها وتفسيرها. من هنا ندرك أن النص المعجمي نص منهجي ومتسق في كتابته. فقد مر بمراحل منهجية مختلفة قبل اكتماله نصا؛ بداية بمرحلة الجمع التي يختار فيها المعجمي المصادر اللغوية التي يعتمد عليها لتوفير المادة المعجمية، ويختار من بين الوحدات المعجمية التي جمعها الوحدات التي تصلح للتصنيف في معجمه. ثم في مرحلة الوضع يرتب المادة اللغوية المَجْمُوعة في شكل مداخل معجمية، ثم يقوم بتعريف كل واحد منها وفق طريقة معينة وبتمام عملية الترتيب والتعريف ينشأ النص المعجمي الذي يبقى مفتوحا لدخول ألفاظ جديدة. لذلك فإن النص المعجمي نص متحرك ودينامي، لأنه يخضع للتطور والتغير

¹- Rebert . De Beaugrande & W.V. Dressler(1981) : introduction to text linguistics, London , longman.

والتوليد دائما. بناء على هذه الخصائص، يمكن القول، إن نظرية النص المعجمي من أهم النظريات المعجمية التي تستطيع تطوير محتوى المعجم العربي الحديث ومنهجيته. إن النص المعجمي بمقومات الكتابة والمنهجية والدينامية "يسعى كذلك إلى تحقيق الاتساق والانسجام في بنيته الكبرى وبنيته الصغرى، وتحقيق المقبولية؛ أي الوعي بصنف الكلمات المقبولة التي يتوجه إليها المعجمي ويحتاج إلى تدقيق المعرفة فيها. كما يسعى النص المعجمي إلى تحقيق الإفادة من خلال مناسبة مضمونه للسياق اللغوي والمعرفي والاجتماعي والحضاري الذي يكتب فيه. ولاشك أن مقوم (التناسق) في النص المعجمي، يتحقق بصور كثيرة متنوعة منها أن النص المعجمي العام يتكون من مجموعة من النصوص الصغرى التي تشكل في مجملها المعجم. ويمكن أن نذكر من مظاهر التناسق أيضا، نقل المعجمي لتعريفات من النصوص المعجمية السابقة. إن النص المعجمي بهذا الوصف الموجز يحقق نصيته"⁽¹⁾.

2-3-2- النص المعجمي في المعاجم العربية الحديثة

ورد فيما سبق أن النص المعجمي يتكون من عنصرين أساسيين، هما: العنوان والتعريف؛ فالعنوان: هو "ما سماه القدماء (المادة) ويسميه اللسانيون المحدثون (المدخل) ويتكون من مُعجِمة بسيطة (أي مفردة واحدة) مثل: (عين) أو من مُعجِمة مركبة (مركب ثنائي) مثل: (فرس بحر) أو من مُعجِمة معقدة (نسق أو جملة) مثل: (شبكة تطهير السائل) وهذا النوع الأخير، كثير في المعاجم العلمية والتكنولوجية المعاصرة ويرتب (المدخل) ترتيباً خارجياً وترتيباً داخلياً، فالترتيب الخارجي، متنوع منه الصوتي والأبجدي والألفبائي. أما الترتيب الداخلي، فيكون بالاشتراك أو بالتجنيس، ومفاد الأول (الاشتراك) أن نقتصر على مدخل واحد نحشر تحته كل المعاني والدلالات التي يعبر عنها في سياقات مختلفة. ومفاد الثاني (التجنيس) أن نخصص لكل معنى مدخلا خاصا به. أما (التعريف) فقد سماه القدماء (الشرح) أو (التفسير) وهو عندنا ينقسم إلى تسعة

¹- فتحي، جميل (2014): النص القاموسي بين الوحدة والتنوع، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، عدد مزدوج: 19 و 20، الجزائر، ص: 240 و 241

أقسام: الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي والمجازي والبلاغي والأسلوبي التضميني وبالشاهد، وبالصورة⁽¹⁾.

كانت هذه أهم العناصر النظرية التي جاءت بها نظرية النص المعجمي. لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هنا، هل امتثلت المعاجم العربية لهذه العناصر النظرية؟ فبالرجوع إلى نصوص المعاجم العربية القديمة، فإنه يظهر أن "نظرية النص المعجمي متأرجحة بين الشمولية والانتقائية، حيث لم يحدد للنص المعجمي أركان واضحة المعالم متبعة من طرف واضعي المعاجم. فقد جاءت النصوص المعجمية غير مضبوطة، وغير موحدة الأركان تتداخل فيها البنية الشكلية بالبنية الدلالية، وتحضر عناصر، وتغيب أخرى في المعجم نفسه دون تبرير منهجي علمي. فالتوازن في عنصر الترتيب، خاصة الداخلي لا يخضع إلى منهجية محددة. والتعريف مضطرب في المعجم الواحد، ومبني في نهاية الأمر على عشرات النصوص المتضاربة البنية والمقاييس"⁽²⁾.

وقد نتج عن هذا الاختلال المنهجي المرتبط بالوضع تداخل بين الجوانب الشكلية والدلالية في المدخل. من هنا فإننا نتساءل: هل صورة النص المعجمي في المعاجم القديمة هي نفسها في المعاجم العربية الحديثة؟ للجواب على هذا السؤال، اخترنا التطبيق على نصوص المعجم الوسيط، في باب (الباء) مقتصرين على مثالين عن كل نوع من الألفاظ.

النص المعجمي الألفاظ	المدخل	الشرح
1- العربية	1- بت	1- مدخل فعلي، مرتب حسب الاشتراك الذي يزودنا بأحد عشر معنى أفعاله لازمة ومتعدية متداخلة، فيه تعريف صوتي جزئي يتعلق بحركة المضارع، والباقي من التعريفات غائب.
	2- بخل	2- مدخل فعلي مرتب حسب الاشتراك له تعريف صرفي وذلك بذكر مشتقاته ونحوي وذلك بذكر جموعه يفتقر للتعريفات الأخرى.

¹ - الحمزاوي، محمد رشاد (2004): المعجمية: مقارنة نظرية ومطبقة مصطلحاتها ومفاهيمها، ص: 73

² - المرجع نفسه، ص: 75

2-المعربة(مع)	1- البرقوق 2-الباذنجان	1- مدخل اسمي، معرف تعريفا منطقيا طويلا بطبيعة البرقوق ووظيفته "البرقوق:شجر من الفصيلة الوردية ينمو في المناطق المعتدلة أزهاره بيض وردية وثمره مختلف الألوان" و معرف بالصورة (غصن برقوق) الباقي من التعريفات غائب. 2- الباذنجان : مدخل اسمي ، معرف تعريفاً منطقيا متوسطا كميا (بطبيعة الباذنجان فقط) "الباذنجان رأس الفصيلة الباذنجانية ذو ثمر أسود أو أبيض مستطيل أو مكور" ومعرف بالصورة.
3-الدخيلة(د)	1- البارود 2- الباشا	1- البارود: مدخل اسمي ،معرف تعريفا منطقيا،بمكوناته ووظيفته."البارود:خلط من ملح البارود والكبريت والفحم يكون في قذائف الأسلحة النارية ويستعمل في النسف" 2- الباشا: مدخل اسمي، معرف تعريفا مقتضب، باقي التعريفات غائب."الباشا: لقب من ألقاب الشرف استعمل في تركيا والبلاد التي خضعت لها"
4-المولدة(مو)	1- البسط 2- بس 3- البصارة	1- البسط: مدخل اسمي معرف تعريفا منطقيا، "البسط في علم الحساب العدد الأعلى في الكسر الاعتيادي". 2- بس: مدخل اسمي، معرف تعريفا بالمرادف "بس:صوت يزجر به الهر". 3- البصارة : مدخل اسمي، معرف تعريفا منطقيا (الوظيفة والطبيعة) يراد به "مطبوخ متخذ من جريش الفول والملوخية أو النعناع وبعض الأفاويه".
5-المحدثة(محدثة)	1-النارجيلة 2- التبشير	1- النارجيلة: مدخل اسمي،معرف تعريفا نحويا فقط،"النارجيلة ج مباسم" (محدثة). 2- التبشير : مدخل اسمي – معرف تعريفاً مقتضبا جداً "التبشير: الدعوة إلى الدين "رغم ما وراء هذا المفهوم من خلفيات عقدية وحضارية تستوجب نصا معجميا متكاملا اقتصر تعريفه على : "التبشير: الدعوة إلى الدين"
6-المجمعي(مج)	1- البازلت 2- البوصلة	1- البازلت: مدخل اسمي، معرف تعريفا منطقيا (بالطبيعة والوظيفة) دون باقي التعريفات."البازلت صخر بركاني دقيق الحبيبات لونه إلى السواد يكثر في الهضبة الحبشية ويوجد في مصر بمنطقة أبي زعبل ويستعمل في رصف الطرق لقوة احتماله". 2- البوصلة: مدخل اسمي، معرف تعريفا منطقيا بالوظيفة فقط، "البوصلة: جهاز تعين به الجهات"

- جدول يوضح عناصر النص المعجمي كما جاءت في باب (الباء) في المعجم الوسيط

كانت هذه أنواع المداخل المعجمية ونصوصها في باب (الباء) في المعجم الوسيط ومن خلال تحليل مواد هذه المداخل، استطعنا الخروج بالخلاصات الآتية:

(1)- لم يستعمل المعجم الوسيط جميع التعريفات التسعة التي جاءت في النص المعجمي في المثال الواحد، وإنما استعملها متفرقة بين الأمثلة، مما يوضح أن التعريف وفق خصائص النص المعجمي غير مطرد في مداخل المعجم الوسيط.

(2)- تقتصر أغلب النصوص المعجمية التي جاءت في الأمثلة المدروسة على نص مكون من نوعين من التعريف، هما (التعريف النحوي) و(التعريف الدلالي). وكما هو معروف، فإن هذين التعريفين لا يستطيعان تحقيق الغاية المعرفية والتربوية والثقافية، نظرا لاحتفائهما بالمدلول النحوي والدلالي فقط.

(3)- ما يلاحظ على الأمثلة المدروسة، هو غياب التعريف بالشاهد اللغوي، بل إن حضوره في المعجم الوسيط ليس بتلك الكثافة التي يوجد بها في المعاجم العربية القديمة.

(4)- يغلب التعريف المنطقي الذي يركز على طبيعة الشيء ووظيفته على المداخل العلمية مع وضع صورة للمعرف. ومن أمثلة ذلك، تعريف مدخل (البازلت) و(البازنجان) و(البرقوق)⁽¹⁾.

(5)- المداخل المدروسة كلها مفردة، أما المداخل المركبة أو المعقدة، فإنها لا ترد في المعجم الوسيط كمداخل مستقلة، وإنما ترد كمداخل فرعية للمداخل المفردة. فقد جاء مثلا المدخل المركب (بس بس) تحت المدخل المفرد (بس)، حيث جاء في تعريفه "صوت تدعى به الناقة أو الشاة للحلب، وصوت تدعى به الهرة لتُقبل"⁽²⁾.

ومن أمثلة النصوص المعجمية الواردة في (المعجم العربي الأساسي) وفي (معجم المنجد في اللغة والأعلام) ما يلي:

¹- انظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مواد (البازلت) و(البازنجان) و(البرقوق)

²- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط: مادة (بس)

المدخل	المعجم العربي الأساسي	معجم المنجد
(1)- أريكة	- أريكة: ج أرائك: 1- مقعد مزين مريح (متكئين فيها على الأرائك) [قرآن] 2- كل ما اتكى عليه من سرير أو فراش أو منصة. - مقولة العدد - تحديد الدلالة - الشواهد والسياق.	- أريكة: ج أرائك: مقعد منجد أو سرير أو متكأ مزين مريح كرسي ملك عرشه: ملك متربع على أريكته. - مقولة العدد - تحديد الدلالة - الشواهد السياقية.
(2)- مُحَرِّك	- المحرك: ج. محركات: 1- المسبب للحركة، 2- الجهاز الذي يحرك السيارة. - تحديد مقولة العدد - تحديد الطبيعة والوظيفة	- المحرك: ج. محركات: جهاز تجهز به الطائرات والسيارات والدراجات وغيرها من الآلات فيحركها بواسطة البنزين أو المازوت أو غيرها. - تحديد مقول العدد - تحديد الطبيعة والوظيفة.
(3)- إضراب	- الإضراب: 1- مص أضرب، 2- ج. إضرابات: التوقف عن العمل. - تحديد مقولي - تحديد مقولة العدد - تحديد الدلالة	- الإضراب: ج. إضرابات: هو أن يعلن أشخاص متحالفون على شروط محددة بينهم وقف الأعمال والامتناع عن مواصلتها توصلا لمطالب يبتغونها. - تحديد مقولة العدد. - تحديد الدلالة

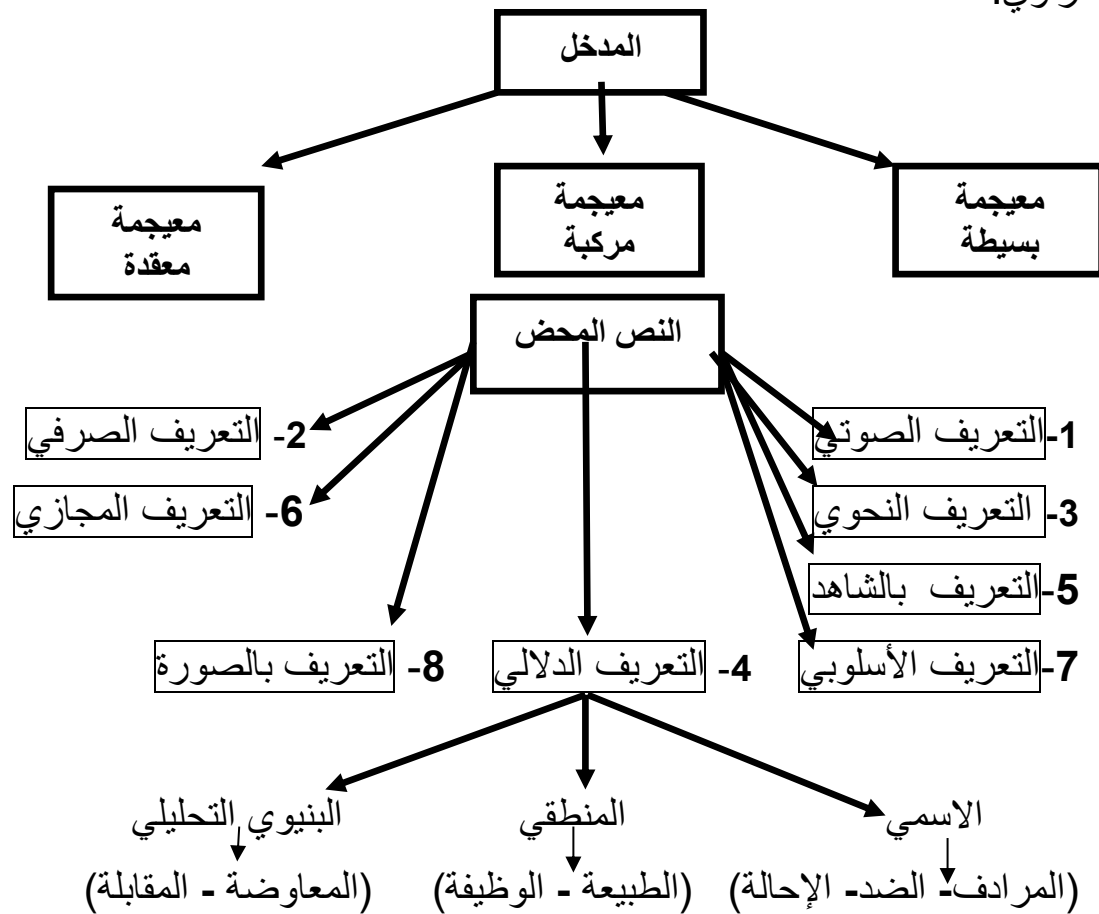
- جدول يوضح عناصر النص المعجمي في المعجم العربي الأساسي ومعجم المنجد.

يتضح من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه، أن التعريف في مداخل (المعجم العربي الأساسي) ومداخل (معجم المنجد في اللغة والأعلام) غابت عنه ستة أنواع مهمة من التعريف، وهي: التعريف الصوتي والصرفي والمجازي والبلاغي والأسلوبي والتأريخي. وأن العنصر الذي -غالبا- ما يذكر في المداخل المعجمية ويتكرر، هو التعريف النحوي والتعريف الدلالي، ثم التعريف بالطبيعة والوظيفة.

نستنتج مما سبق أن النص المعجمي في المعاجم العربية الحديثة لا يختلف كثيرا عن النصوص المعجمية الموجودة في المعاجم العربية القديمة، حيث تعرف بنيته اضطرابا ونقصا، خاصة من جهة التعريف الذي يعد من أهم عناصر النص المعجمي فقد لاحظنا أن التعريف في المعجم العربي الحديث يقتصر غالبا على الجوانب الدلالية

أو النحوية أو المنطقية، لكن الجوانب المهمة الأخرى، تغيب عنه: كالجانب الصوتي والصرفي والمجازي والأسلوبي والتأريخي. لذلك فإن بنية النص المعجمي في المعجم العربي الحديث ما تزال تحتاج إلى تطوير وتقوية. وذلك كي تكون نصوص المعاجم العربية مرتبطة بتحولات العصر. ذلك أنه بغض النظر عن وظيفة النص المعجمي في بناء بنية المعجم وتماسكها، فهو يعتبر الأداة المعرفية والعلمية والحضارية التي نستطيع بها مواجهة التحديات العلمية والتقنية التي تواجه صناعة المعاجم العربية الحديثة. لذلك يجب على المعجميين واللسانيين توحيد الجهود من أجل بناء نصوص المعاجم العربية بجميع أنواعها. وذلك بناء على ضوابط النظرية المعجمية، ومعايير المعرفة العلمية الصحيحة والمتطورة.

وفيما يلي خطاطة تلخص عناصر النص المعجمي، كما اقترحها محمد رشاد الحمزاوي:⁽¹⁾



¹ - الحمزاوي، محمد رشاد (2007) : مقترح لوضع نموذج للمعجم العربي الحديث، مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، منشورات مؤسسة عبد القني للنشر، ع:6، ص:80

يتضح من خلال ما قدمناه من تحليل يخص نظرية النص المعجمي في المعجم العربي أنه يجب النظر إلى النص المعجمي نظرة تعتبره نوعا من أنواع النصوص المتماسكة له بنية مركبة، ويحتوي على مكونات محددة ومتراصة فيما بينها، وله وظيفة أساسية، وهي إيصال المعاني المتعددة إلى المتلقي. فالمعنى هو أصل وجود المعجم، وهو يعتبر الوجه المقابل للفظ. وتبعاً لذلك، فإن الهيكل العام للنص المعجمي يتحدد من خلال اتحاد شكلين مهمين من أشكال المعلومات: معلومات ترتبط باللفظ ومعلومات ترتبط بالمعنى. وما على المعجميين إلا أن يدركوا أن المعجم العربي يجب أن يُنظر إليه نظرة تركيبية مبنية على مقومات معجمية تجعل منه نصاً معجمياً يتميز بالوحدة والمنهجية من جهة، ويتميز من جهة ثانية بالتنوع اللغوي والمصطلحي الذي يستجيب للغايات والأهداف المنتظرة منه، ويلئم جميع أصناف مستعمليه، ويعبر عن خصوصية اللغات التي يتعلق بها. كما يتميز بانفتاح متنه على سياقات اجتماعية وتاريخية من شأنها أن تجعل المعجم العربي مستجيباً لمتطلبات الاستعمال والحدثة المعجمية.

خاتمة

لقد حاولنا في الباب الثاني من البحث الوقوف عند معالم النظرية المعجمية في التراث اللغوي العربي من خلال النباش والقراءة في العديد من مقدمات المعاجم العربية القديمة التي كانت بمثابة الوعاء النظري والتطبيقي للمعجميين العرب القدماء، والموجه لأفكارهم ومناهجهم في الصناعة المعجمية. فقد تمكنوا من خلال الرؤى المعجمية التي وضعوها في مقدمات معاجمهم من تأليف العديد من المعاجم المحكمة التي أعطت زخما كبيرا لحركية التأليف المعجمي العربي، وجعلته محط أنظار الدارسين الذين حفزتهم معرفة الخلفية النظرية التي أطرت المعجميين العرب، وحركتهم نحو تأليف معاجمهم والتفنن في مناهج تأليفها أكثر مما حفزتهم معرفة معاني الكلمات أو المفردات في هذه المعاجم. لذلك فإننا لم نستبعد فكرة أن تكون الخلفية العلمية وحب الابتكار المحركين الأساسيين لقاطرة البحث المعجمي العربي.

لقد كان المعجمي ينضبط للمنهجية التي يصرح بها في مقدمة معجمه، ويلتزم بمراحل الصناعة المعجمية وخطواتها. لهذا فإن فهم دوافع تأليف المعاجم العربية القديمة ومناهجها لا يتطلب سوى العودة إلى السياقات المختلفة التي أنتجت فيها تلك المعاجم. والأكيد أنها سياقات واسعة ومتميزة بالخلق والإبداع والعطاء العلمي. لذلك فإن الحكم على الاختيار النظري أو المنهجي لأي معجم يجب أن يُنظر إليه في ضوء هذه الشروط والسياقات التاريخية لمراحل الصناعة المعجمية. وقد كان الهدف من تتبع نصوص المعاجم العربية ومقدماتها هو استقراء عناصر النظرية المعجمية العربية القديمة التي كانت منهجية ومضبوطة، لأنها أوصلت كل معجمي إلى مقصده وهدفه، وأعطت لكل معجم قيمة واسما. وحتى المعاجم العربية التي يُقال عنها أنها كانت مقلدة أو تابعة، لا يمكن نفي التفرد والإبداعية عنها.

كما بحثنا في محور آخر من هذا الباب في موضوع النظرية المعجمية الحديثة وخصائصها النظرية، وذلك في ضوء التطورات التي عرفتتها النظريات اللسانية الحديثة خاصة بعدما حظيت المباحث المعجمية بمكانة اعتبارية في الدرس اللساني الحديث

والمعاصر، وبعدها أصبح الحقل المعجمي مستقلاً بنظرياته ومناهجه الخاصة في البحث والدراسة. وعلى ضوء ذلك، لم تعد الأبحاث المعجمية تعتمد على الوسائل القديمة، بل إنها أصبحت تعتمد على النظريات اللسانية والمناهج الحديثة التي تدرس مكونات المعنى والدلالة في المعجم. الشيء الذي جعل المنطلقات المعجمية القديمة تتغير، حيث تغير موضوع البحث المعجمي من دراسة اللغة إلى دراسة أنساق وعلائق المفردات اللغوية الصوتية الصرفية والتركيبية والدلالية داخل المعجم. أي إن البحث المعجمي انتقل من دراسة جانب معين من جوانب المفردات إلى دراسة نظرية المفردات التي تملك داخل المعجم عدة خصائص ومستويات لغوية من المفروض رصدها ودراستها من أجل بناء نظرية المفردات التي تسمح ببناء نظرية المعجم. لذلك وجدنا أن النظرية المعجمية العربية بكل ما أتيح أمامها من وسائل علمية حديثة تعيد طرح قضايا النظرية المعجمية للنقاش، خاصة قضية طبيعة المفردات داخل المعجم وقضية التطور الدلالي، والحقول الدلالية، وقضية النص المعجمي. ذلك أن الهدف من وراء إعادة دراسة هذه القضايا المعجمية بالتحديد، هو البحث عن عناصر النظرية المعجمية في المعجم العربي الحديث، وتحديد خصائصها اللسانية والمعجمية.

فانطلاقاً من هذه الأهداف حاولنا دراسة قضية المفردات المعجمية من أجل الوقوف عند العناصر التي تدخل في تكوين بنية المفردة المعجمية، وتعطيها استقلاليتها وخصوصياتها داخل بنية المعجم؛ أي إننا حاولنا التعرف على الأنظمة الصوتية والصرفية والدلالية التي تملكها المفردات المعجمية داخل نظام المعجم مع إبراز دور كل نظام على حدة في بناء نظرية المعجم.

كما تمكنا من خلال دراسة قضية التطور الدلالي أن ندرك أن دلالة المفردات تعرف تحولاً من دلالة إلى أخرى، إلى درجة أن المعجم العربي الحديث بات غير قادر على ملاحقة كل التغيرات التي تطرأ على معاني المفردات في مختلف عصورها التاريخية مادام أنه لا ينص في مداخله المعجمية على الدلالة الجديدة التي تحملها المفردة، ويكتفي فقط بالإشارة إلى الدلالة القديمة. ومن ثم، فإن هذه القضية كشفت عن حاجة اللغة العربية

إلى المعجم التاريخي الذي يرصد كل الدلالات التي تحملها المفردات اللغوية منذ ولادتها إلى عصورها الحديثة والمعاصرة.

أما في نظرية الحقول الدلالية، فقد استطعنا أن نبين فيها أن مفردات المعجم تملك نظاما دلاليا خاصا يسمح لها بالانتظام داخل حقول دلالية بناء على مجموعة من العلاقات الدلالية بين مفرداتها. مما جعل بنية المداخل المعجمية في المعجم العربي مؤسسة على أسس دلالية بالدرجة الأولى. حيث إن ورود المفردات داخل المدخل المعجمي يكون بناء على ترابطها الدلالي والمعجمي عوض ترابطها الصرفي. الشيء الذي جعلنا ننظر إلى محتوى المعجم العربي الحديث على أساس أنه مجموعة من الحقول الدلالية المختلفة وليس على أساس أنه مجموعة من المفردات والمصطلحات لا تجمع بينها أي علاقة دلالية. وقد اتضح من خلال دراسة نظرية الحقول الدلالية أن بإمكان المعجم العربي الاستفادة من تطبيقات هذه النظرية خاصة فيما يتعلق بمسألة جمع المفردات وتنظيمها في حقولها دلالية، لاسيما تلك الحقول الدلالية التي لها علاقة بالحياة المعاصرة، بحكم أنها تزخر بالعديد من المفردات اللغوية والمصطلحات العلمية الحديثة. وفيما يتعلق بدراسة نظرية النص المعجمي، فإننا حاولنا أن نبرهن فيها على أن صناعة المعاجم العربية أصبحت علما قائما على أسس النظرية المعجمية خاصة من ناحية ترتيب المداخل المعجمية وشرحها؛ بمعنى أن بنية النص المعجمي في المعجم العربي الحديث تتشكل من عناصر شكلية وعناصر دلالية متماسكة ومتحدة. لذلك فقد تبين من خلال دراسة تلك الجوانب المتعلقة بنظرية المعجم أن كل جانب منها يحاول تقديم القيمة المضافة للمعجم العربي، من خلال العمل على توظيف العناصر النظرية توظيفا جديدا بطريقة تعطي بعدا علميا ووظيفيا لمكونات المعجم.

ويبقى الإشكال الذي يحاول الدرس المعجمي العربي الإجابة عنه هو: إلى أي حد تستطيع النظرية المعجمية إعادة قراءة قضايا المعجم العربي قراءة جديدة تعيد من خلالها تشكيل البناء العام للمعجم من الناحية اللغوية والمنهجية؟ هل وفرت النظرية المعجمية الشروط والمتطلبات النظرية والمنهجية لمعالجة كل القضايا المعجمية المطروحة للنقاش؟ ثم كيف ستكون مقاربتها لتلك القضايا النظرية والتطبيقية؟ هل

ستكون مقارنة جديدة ومتطورة، أم إنها ستكون مجرد تكرار للعمل المعجمي القديم؟ كل هذه الأسئلة، نحاول الإجابة عنها في الباب الثالث من هذا البحث.

الباب الثالث

قضايا المعجم العربي الحديث في ضوء النظرية المعجمية

مدخل

إن الحديث عن تطوير المعجم العربي في ظل التجربة الكبيرة للمعجمية العربية ليس بالأمر السهل؛ فقد يتبادر إلى ذهن القارئ من أول وهلة أننا أمام محاولة لتجاوز الإرث المعجمي القديم والفقر على أسسه وثوابته، وهدم المنهجية التي انتهجها الأوائل في الصناعة المعجمية، وتقويض أركانها، ثم ابتداع منهجية جديدة منسلخة عن سابقتها فالأمر ليس بهذه الصورة بتاتا، وإنما هي قراءة محاورة لجهود المعجميين في العصر الحديث؛ تقف على مواطن القوة فتعززها، وتقف على مواطن الضعف فتعيد بناءها بموضوعية، في انسجام تام مع أسس النظرية المعجمية الحديثة وقضاياها المتعددة. كما أننا نتوخى من هذه الدراسة المعجمية الابتعاد عن تبخيس الأعمال المعجمية التي بُذلت في مجال البحث المعجمي العربي، والتحسر على ما لم ينجز، والنظر بعين الريبة إلى ما تم تحقيقه في مجال المعجمية العربية.

ولأننا نؤمن بالتراكم العلمي وبالاستمرارية في البحث المعجمي، فإن ما تحقق في مجال المعجم والمعجمية العربية يعتبر إنجازا عظيما، وما لم يتحقق نتطلع إليه برؤية منهجية حديثة، وبمقتضيات معجمية جديدة، وبأساليب بحث متطورة. فمسألة تطوير المعاجم في جميع المراحل أضحت من الحقائق العلمية في كل الأمم، حيث باتت قضية إنضاج البحث المعجمي من الركائز العلمية التي تعتمد عليها كل المجتمعات اللغوية من أجل الحفاظ على تراثها اللغوي وصيانتها، وتكييفه مع مستجدات البحث العلمي حتى يكون قادرا على الاستجابة لمتطلبات الحياة المعاصرة، وقادرا على التجاوب مع قضايا البحث المعجمي الحديثة والمعاصرة.

إن التعبير عن ثقافة العصر، واستيعاب كل تحولاته العلمية، كل ذلك لا يمكن تحقيقه من خلال إنتاج معاجم لغوية واصطلاحية تتمتع بالسهولة والمواكبة اللغوية فحسب، وإنما من خلال إعادة بناء النظريات اللسانية المتراكمة، وتجديد وسائل البحث، ثم استشراف الآفاق المعجمية الجديدة. أي إن العمل المعجمي في كل الحقب ولادة متواصلة وإنتاج مستمر ينبغي متابعته تجديدا وتجويدا، حتى يكون مسaira للتطور

الحضاري، ومواكبا للثورة المعلوماتية، ومعبرا عن كل الطفرات العلمية. من هنا ندرك، أن العمل المعجمي له بداية لكن ليست له نهاية. لذلك يتوجب على المجامع اللغوية تطوير المعجم العربي باطراد بإغناء محتواه المعجمي بالألفاظ الحديثة.

وفي سياق تطوير المعجم العربي عبّر أحمد مختار عمر في مقدمة كتابه (معجم اللغة العربية المعاصرة) عن ضرورة إعادة جمع مفردات اللغة المعاصرة، وتسجيلها في المعجم العربي، حيث يقول: "وهكذا ظل التفكير في جمع ثان لمفردات اللغة العربية المعاصرة، وكيفية توظيفها في سياقاتها المتعددة والاهتمام بالتعبير الاصطلاحية، ظل كل ذلك مطلباً ملحاً، كما ظل غيابه قصوراً في صناعة المعجم الحديث"⁽¹⁾.

بناء على ذلك، فإن الاتجاه الذي يجب أن تأخذه الأبحاث اللغوية العربية، هو الاتجاه الذي يهتم بتطور اللغة، وبالوسائل التي تنمي مفرداتها وأساليبها، وتجعل معجمها صورة حقيقية عن الواقع اللغوي. وبذلك "تكون الوظيفة الأساس للمعجمية العربية إعادة قراءة التراث اللغوي قراءة جديدة تتوافق ومقتضيات العصر وتلائمها. ومن ثم، فإن من أكبر المهمات التي أوكلت إلى المعجمية، فتح آفاق ومجالات جديدة وأبعاد مكنية في البحث المعجمي العربي، سواء تعلق الأمر بالمادة أو بالمنهج أو بالنتائج أو تعلق الأمر بالجانب النظري أو بالجانب التطبيقي، أو بإعادة استكشاف التراث اللغوي لجعله تراثاً حياً يعبر عن مضامين العصر، ويواكب مستجدات النظريات اللغوية، ويساهم في تطويرها ويشارك في تصوراتها وتوجهاتها... كما يتطلب العمل على إعادة النظر في كثير من المسلمات التي جمدت مسaire اللغة لروح العصر ومراجعة الأسباب التي جعلت المعجم العربي في كثير من الجوانب غير قادر على مواكبة المضامين الجديدة، وإنتاج المعرفة، وترويجها"⁽²⁾.

لقد لخص عبد الرحمان يجوي ما ينتظر المعجميين العرب من تحديات كبيرة، وما ينتظرهم من آفاق معجمية فسيحة تنتظر فتح مجال البحث فيها. لذلك فإننا نعتقد أن البحث المعجمي العربي ما يزال في بداياته مادام أن هناك آفاقاً بحثية جديدة لم تفتح بعد أو

¹ - عمر، أحمد مختار (2008): معجم اللغة العربية المعاصرة، المقدمة، ص: 10

² - يجوي، عبد الرحمان (2014): المعجمية الحديثة وإعادة قراءة التراث اللغوي العربي، في كتاب الندوة الدولية الثانية، في قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وأدبها، ص: 580

إنها فتحت لكن تحتاج إلى المزيد من البحث؛ لأن "الأبحاث والدراسات المعجمية المبنية على قضايا لغوية وتنموية محددة لم تفتح بعد بالصيغة المطلوبة، وكثير من مجالات البحث ذات الصلة بالنظام المعجمي تنظيراً وتطبيقاً، مازالت تستشرف البدايات ومن بينها: المعجم التاريخي، والمعاجم الاصطلاحية، وقضاياها النظرية والتطبيقية والقواميس القطاعية، وقضايا التنمية المعجمية، وتنمية الموارد المعجمية الوظيفية التي تخدم القطاعات: الاقتصادية أو التجارية أو المقاولاتية، والقواميس المدرسية المواكبة لمستويات نمو المعرفة المعجمية واللغوية عموماً عند المتكلم العربي. ناهيك عن البحث المنتظم المؤطر داخل النماذج اللسانية المعاصرة، في خصائص المداخل المعجمية واطراداتها، صرفاً وتركيباً ودلالة، وفي تشبيك البحث المعجمي بالأبحاث في العلوم المعرفية، لرصد مظاهر المعجم الذهني اكتساباً واستحضاراً وتخزيناً..."⁽¹⁾.

لقد اتضح أن مسارات البحث المعجمي الحديث متشعبة ومتداخلة، تتداخل فيها اختصاصات وحقول علمية متنوعة. كما اتضح أن قضايا المعجم العربي متنوعة ومتجددة باستمرار، بحيث يصعب الفصل بين جوانبها وعناصرها. ولما كانت قضايا المعجم العربي بهذا التعدد، فإننا ارتأينا في هذا الباب، التطرق إلى بعض القضايا التي تتعلق بمحتوى المعجم العربي الحديث ومنهجيته. وهذه القضايا هي: قضية التوقيفية اللغوية في المعجم العربي الحديث، وقضية مواكبة المعاجم العربية الحديثة اللغة العربية المعاصرة، وقضايا ورود المصطلحات العلمية في المعجم العربي الحديث. وتعتبر هذه القضايا المعجمية محور انشغالات النظرية المعجمية الحديثة التي تحاول إعادة قراءة قضايا المعجم العربي الحديث قراءة صحيحة ومنسجمة مع تطورات العصر، وذلك على ضوء ما تعرفه الساحة العلمية من نظريات علمية مكنت الأبحاث المعجمية من إعادة بلورة تصوراتها حول قضايا المعجم، ومن ثم إعادة طرح القضايا المعجمية وفق تلك الأسس الجديدة.

¹ - اسماعيلي، حافظ علوي، ومنتصر، أمين عبد الرحيم (2014): المعجمية العربية قضايا وآفاق، سلسلة المعرفة اللسانية، ط1، عمان، ج 1

الفصل الأول

التوقيفية اللغوية في المعاجم العربية الحديثة

1- مظاهر التوقيفية اللغوية في المعجم العربي الحديث

1-1- الرصيد المعجمي القديم

تعتبر التوقيفية اللغوية من القضايا التي تستحق النقاش؛ لأن إرهاباتها ونتائجها ما تزال متحركة في التفكير المعجمي العربي إلى اليوم. وتعود جذور هذه القضية إلى النقاش الذي دار بين اللغويين حول أصل اللغة، أهى توقيف من الله باعتبار الآية الكريمة [وعلم آدم الأسماء كلها]⁽¹⁾ أم هى اصطلاح. لذلك فقد أخذت هذه القضية المعجمية طابعا دينيا، فأصبحت التوقيفية اللغوية تنظر إلى مفردات اللغة الفصيحة باعتبارها توقيف وليس اصطلاح أو تطور.

وقد عرض جلال الدين السيوطي فى كتابه (المزهر) قضايا التوقيف اللغوي وجدال العلماء اللغويين حوله، حيث بيّن وجهات نظر كل طرف، وأدلته حول أصل اللغة أهى توقيف ووحى وإلهام أم هى تواضع واصطلاح⁽²⁾. أما ابن جنى، فإنه تعمّق فى قضية اللغة بين التوقيف والاصطلاح، وكان له رأي واضح بأن اللغة اصطلاح ووضع، حيث أخرج الآية القرآنية السابقة (وعلم آدم السماء كلها) تخريجا مرضيا بمعنى (أقدر آدم) على وضع اللغة. وعن ذلك يقول: "وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله (أقدر آدم) على أن واضع عليها. وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة"⁽³⁾. ويضيف فى موضع آخر "لنعد فلنقل فى الاعتدال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحيًا، وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة قالوا: وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدًا؛ فيحتاجوا إلى الإنابة عن الأشياء المعلومات، فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظًا، إذا ذكر عرف به ما مسماه؛ ليمتاز من غيره، وليغنى بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين"⁽⁴⁾.

وقد ظل هذا التصور التوقيفي للغة حاضرا بقوة فى البحث اللغوي العربي، حيث ساهم فى تكريس النظرة المعيارية للرصيد المعجمي التى تفضل الألفاظ القديمة والفصيحة وتهمل الألفاظ المستحدثة والمولدة. وهذه التوقيفية على حد تعبير محمد رشاد

1- قرآن كريم : سورة البقرة، الآية: 31

2- انظر: السيوطي، جلال الدين: المزهر فى علوم اللغة وأنواعها تج: محمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ج1، ص:896

3- ابن جنى، عثمان: الخصائص، ج1، ص:40

4- المصدر نفسه، ج1، ص:44

الحمزاوي "تحاول تبرير موقفها من الجديد اللغوي بنصوص ضاربة في الدهر لا مبرر لها، كما أن آثار التوقيف مازالت ظاهرة في تعلق بعض اللغويين بمقاربة تراثية تقليصية وتحجيرية، تتمثل في تفضيل القديم على الحديث إلى حد السذاجة"⁽¹⁾.

نستنتج من كلام الحمزاوي أن التوقيف اللغوي في المعاجم العربية يخلق رصيда لغويا مرفوضا وغير مستعمل. والدليل على ذلك، أن كثيرا من الألفاظ القديمة في المعجم العربي الحديث تحولت إلى توقيف لغوي مهجور وغريب، لا دور له سوى أنه يثقل مداخل المعجم، ويأخذ مكان المداخل المعجمية الحديثة والمعاصرة. وقد كان من الأجدر أن يتضمن المعجم العربي الحديث المداخل الجديدة، وأن يجد لها مكانا داخل متنه مادامت تلك المداخل مرتبطة بالألفاظ الحديثة التي نستعملها بالفعل في تواصلنا اليومي والحاجة إليها ماسة لنقل المفاهيم والأفكار الجديدة التي تطرأ على مختلف الميادين الثقافية والسياسية والاقتصادية والتقنية، وغيرها. وإذا ما استمر المعجم العربي في التمسك بالمداخل المعجمية التي تحتوي على الرصيد المعجمي القديم والمهجور، فإن النتيجة ستؤول حتما إلى عزل المعجم عن لغته ومحيطه. ولنا في معاجمنا الحديثة الكثير من النماذج اللغوية التي تبين مدى سيطرة المداخل المعجمية القديمة والتراثية على المداخل المعجمية الحديثة.

فمثلا، من خلال استقراءنا مواد بعض المداخل المعجمية في (المعجم الوسيط)، فإننا وجدنا مجموعة كبيرة من المفردات اللغوية التي تتضمنها تلك المداخل لم يعد لها أثر في الاستعمال اليومي، بل إن بعضها أصبح غريبا عن المتكلم والمستمع المعاصر. ولتوضيح وجهة نظرنا هذه، يمكن أن نقدم أمثلة من باب (الباء) وباب (النون). فقد جاء في باب (الباء): "(بأدل) و(بئرة) و(بأش) و(بؤل) و(بأت) و(بب) و(بتع) و(بكتة) و(بائر) و(بثي) و(بجبا) و(بجاء) و(بجر) و(بجيس) و(أبجل) و(بجال) و(بجباح) و(حتر) و(باحوراء) و(بحشل) و(بخباخ) و(بيذار) و(برائل) و(إبريج) و(برجاس)

¹ - الحمزاوي، محمد رشاد (2003): المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد: 78، ج4 ص: 1022

و(بريص) و(برصوم) و(برطوم) و(بزراء) و(بازمة) و(بصيع) و(بظرم) و(بعكوكة) و(بهص) و(بهصل) و(بهنس) و(بيقرة) و(بيهس)"⁽¹⁾.

وجاء في باب (النون): "نأش) و(نؤوش) و(منتاق) و(نثلة) و(نجوء) و(منجاش) و(نحض) و(نخفة) و(استنخى) و(ندس) و(ندص) و(منداص) و(ندغ) و(مندغ) و(نراق) و(نزق) و(منسغة) و(نشيشة) و(منشاص) و(نشوص) و(نشغ) و(منشغة) و(نشخة) و(نض) و(أنض) و(نضامة) و(نضيضة) و(أنط) و(منعب) و(ناغض) و(نغل) و(نغنغة) و(منفج) و(نفيج) و(نفصة) و(نقريس) و(أنقوفة) و(نقاف) و(منكزة) و(نكوع) و(أنمس) و(نمقة) و(النهبرة) و(نهبرة) و(نهبله) و(منهام) و(نهسر) و(نؤور) و(نيقة) و(نيرب) و(النيرج) و(النيص)"⁽²⁾.

يظهر من خلال هذه الأمثلة أن واضعي المعجم الوسيط اعتمدوا بشكل كبير في مواد المعجم على المفردات المعجمية التراثية. وفي مقابل هذا الاعتماد الواضح على الألفاظ التي تجاوزها الزمن، والتي لم تعد صالحة للاستعمال المعاصر إلا في إطار احتياج المستعمل لها عند تعامله مع النصوص القديمة، فإننا نجد غيابا كبيرا للمفردات المعجمية التي تعبر عن لغة العصر، نحو: (تأويلات) و(مباشرة) و(أباطيل) و(حصريا) و(محمول) و(استخلاص) و(دافعية) و(تدويل) و(مرجعيات) و(رسميا) و(سابقا) و(سفریات) و(تسميد) و(تسييس) و(تشهير) و(تصاريح) و(أضاليل) و(علانيا) و(تعولم) و(عولمة) و(استغباء) و(غوايات) و(استقطاب) و(قفشات) و(أكاذيب) و(إكراميات) و(كاملا) و(كاملة) و(مجانا) و(هاتف) و(استوزار) و(وساطات) و(توصيفات) و(مواضيعية) و(موضوعاتية) إلخ.

ومن الأمثلة التي توضح - بجلاء - اعتماد (المعجم الوسيط) على الرصيد المعجمي القديم في مداخله المعجمية في مقابل الاعتماد القليل والنادر على المداخل الجديدة المولدة والمحدثنة والمجمعية والدخيلة والمعرّبة، ما نلاحظه في معطيات الجدول الآتي:

¹ - انظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، باب: (الباء)

² - المرجع نفسه، باب: (النون)

المداخل الأبواب	عدد المداخل المعجمية	المداخل المولدة	المداخل المحدثة	المداخل المجمعية	المداخل الدخيلة	المداخل المعرية
الهمزة	1400	00	08	73	22	48
الباء	1750	11	22	95	33	34
التاء	599	12	05	14	24	09
الياء	214	01	21	38	00	02
المجموع	3963	24	56	220	79	93
النسبة المئوية	0,60%	01,41%	05,55%	01,99%	02,34%	

- جدول يبين توزيع الرصيد اللغوي في بعض مداخل المعجم الوسيط

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه أن عدد المداخل التراثية في المعجم الوسيط يفوق بكثير عدد المداخل الجديدة مجتمعة: (المولدة والمحدثة والمجمعية والدخيلة والمعرية). فمثلا في باب (الباء) بلغ عدد المداخل المعجمية ألفا وسبعمائة وخمسين (1750) مدخلا، منها فقط مائة وثمانية وعشرون (128) مدخلا جديدا، فيما بلغ عدد المداخل المعربة والدخيلة سبعة وستين (67) مدخلا. ويظهر من خلال هذه المعطيات أن واضعي المعجم الوسيط حاولوا الجمع في مادة المعجم بين ألفاظ القرنين الهجريين الأول والثاني وألفاظ القرن العشرين، لكن مع سيطرة الألفاظ القديمة على الألفاظ الحديثة في معظم مداخل المعجم. من هنا نستنتج أن مادة المعجم العربي الحديث ما تزال متأثرة بإرهاصات التوقيفية اللغوية ونتائجها، وأن مؤلفي المعاجم العربية الحديثة لم يتخلصوا بعد من ظلال مدونة المعاجم العربية القديمة، على الرغم من دعوات التجديد وأفكارها التي لطالما يصرحون بها في مقدمة المعاجم العربية الحديثة.

أما فيما يتعلق بالمعجم العربي الأساسي، فإنه من خلال استقراء مداخله المعجمية في باب (الدال) و(الميم) و(الواو)، فإننا وجدناه يتخلّى عن مجموعة كبيرة من المداخل المعجمية المهجورة والغريبة التي وردت في المعاجم القديمة، ويركز على إيراد المداخل المعجمية العربية الفصيحة والمستحدثة والمجمعية، بالإضافة إلى إثبات عدد من المداخل

المعجمية الأعجمية، مما يدل أن المعجم أراد التخلص من الرصيد المعجمي القديم وتعويضه بالرصيد المعجمي الحديث والمعاصر، وطمح إلى أن تكون مادته المعجمية أفضل من مواد كل المعاجم العربية الحديثة، وأكثر استجابة لمتطلبات العصر. غير أن هذه الأهداف كلها لم تُترجم على أرض الواقع بالمنهجية الصحيحة والعمل الكافي؛ لأن حضور الرصيد اللغوي القديم ما يزال طاغيا على مداخل المعجم. وهذا ما توضح معطيات الجدول أسفله:

المدخل الأبواب	عدد المدخل المعجمية	المدخل المولدة	المدخل المحدثة	المدخل المجمعية	المدخل الدخيلة	المدخل المعربة
المدخل	1280	11	30	44	15	24
الميم	1585	21	20	39	08	16
الواو	1520	32	20	73	00	00
المجموع	4385	64	70	156	23	40
النسبة المئوية	01.45%	01.59%	03.55%	0.52%	0.91%	

- جدول يوضح نسبة الرصيد اللغوي الحديث في مداخل المعجم العربي الأساسي

نستنتج من خلال معطيات الجدول أعلاه، أن عدد المداخل المعجمية التراثية في المعجم العربي الأساسي يفوق بكثير عدد المداخل الحديثة: (المولدة والمجمعية والمحدثة) والدخيلة والمعربة، مما يبرز الحاجة الماسة إلى المزيد من الجهد في مجال الاهتمام باللغة المعاصرة والمتداولة في المعاجم العربية الحديثة. فعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين (المعجم العربي الأساسي) والمعجم الوسيط، في مسألة التخلص من المداخل المعجمية الموهلة في الغرابة والبداوة، والابتعاد عن الألفاظ القديمة التي تناقلتها المعاجم القديمة والحفاظ على المداخل العربية الفصيحة التي تتمتع بقدر كبير من الاستعمال والشيوع أي المداخل المعجمية التي تمثل الرصيد الأساسي للغة العربية والحضارة العربية والإسلامية، والاهتمام كثيرا بالأعلام وأسماء الأماكن والمدن والمواقع الحربية، والمعالم الحضارية العالمية في متنه، فإنه ما يزال بعيدا عن تمثيل الواقع اللغوي تمثيلا

حقيقيا وملائما، نظرا لقلّة حضور اللغة المعاصرة والحديث في متنه. فعلى سبيل، إذا بحثنا في المعجم العربي الأساسي عن المفردات التالية: (احتجاجات) و(حوسب) و(استحقاقات) و(احتياطات) و(تخريجات) و(مخرجات) و(تخصص) و(مخططات) و(رقمنة) و(زعمات) و(تأسلم) و(إسلاموية) و(شرعنة) و(مشاورات) و(تمشيخ) و(تطمينات) و(عقابية) و(متعاهد) و(تعلمن) و(معاون) و(متعاون) و(تكميم) و(تمديدات) و(تنسيقيات) و(تأكيدات) إلخ. فإننا لن نجد لها إشارة في متن المعجم العربي الأساسي أو في إحدى المعاجم الحديثة على الرغم من الحضور الطاعني لهذه المفردات في الخطاب اللغوي العادي أو الرسمي. بل إن هذه المفردات اللغوية أصبحت اليوم أكثر توظيفا في جل الخطابات والكتابات، ونسبة ورودها في متون البحوث مرتفعة جدا. مما يؤكد تطور اللغة العربية في مقابل بطء المعجم العربي الحديث وتراخيه عن مواكبة اللغة العربية الحديثة، ومتابعتها بالوصف والتقعيد.

من هنا يأتي دور النظرية المعجمية العربية في إعادة بلورة تصوراتها حول مواد المعجم العربي الحديث من خلال فتح باب الوضع وفق ضوابط القياس والاشتقاق والنحت، وتحديد الخيارات المناسبة للتخلص من المقاربات اللغوية التي تحجر اللغة وتوقف تطورها، والقطع معها قصد تطوير محتوى المعجم العربي الحديث وتحريره من قيود التقليد المتمثلة في نقل المداخل المعجمية المهجورة التي مضت عليها سنوات طويلة، والعمل على تعويضها بالمداخل المعجمية التي تعبر عن مستجدات الحياة. لهذا وجب على مؤلفي المعاجم العربية الحديثة مراعاة المواد المعجمية الجديدة التي تعبر عن تطور اللغة وثراء مفرداتها بدلا من حشو مواد المعجم العربي بالكلمات الحوشية والغريبة التي لا تزيد المعجميين إلا عبئا كبيرا في الترتيب والشرح. وحتى متعلم اللغة لا يستفيد من هذه المفردات ما دامت بعيدة عن الاستعمال اللغوي المعاصر الذي يتحقق لدى الجماعة اللغوية من خلال استعمال لغة تنأى عن الألفاظ الغريبة والمستنكرة، ومن خلال استعمال معجم يحفل بالمفردات المأنوسة والفصيحة والمحترمة للحدود التواصلية والوظيفية للغة.

أما فيما يخص معجم (المنجد في اللغة والأعلام)، فإنه من خلال استقراء مقدمته ومداخله المعجمية، فإننا وجدناه لا يضع رموزا للمولد أو المحدث أو المجمعي أو المعرب أو الدخيل. لكن ذلك، لا يعني أنه لم يهتم في متنه بهذه الأصناف، بل إنه معجم مشتمل على الكلمات المولدة والمحدثة والأعجمية. كما أنه معجم يشير إلى أصل الكلمات الدخيلة والمعربة بتحديد أصولها: اللاتينية أو الفارسية أو اليونانية أو الإيطالية أو التركية أو الألمانية أو الإسبانية أو الفرنسية أو السنسكريتية أو الإنجليزية.

ومن خلال استقراءنا مواد باب (الباء) وباب (الراء) وباب (الطاء) فإننا وجدنا أن (المنجد) يتضمن عددا كبيرا من المداخل في هذه الأبواب الثلاثة. فقد بلغ عدد المداخل العامة في باب (الباء) ألفين وثلاثمائة وواحدا وثلاثين (2331) مدخلا، وبلغ عدد المداخل في باب (الطاء) ألفا وثمانية وأربعين (1048) مدخلا، أما في مدخل الراء، فقد بلغ عدد المداخل المعجمية أربعة آلاف ومائة وتسعين (4190) مدخلا. والسبب في ارتفاع عدد المداخل المعجمية في جميع أبواب (المنجد) مقارنة بأبواب المعجم الوسيط أو أبواب المعجم العربي الأساسي، هو أن المنجد يورد الاستعمالات المختلفة لكل مدخل ويعتبرها مدخلا قائما بذاته في المعجم. بمعنى، أنه معجم يرتب المداخل المعجمية بالاعتماد على طريقة الترتيب بالتجنيس، الذي يورد لكل دلالة مدخلا خاصا بها. فعوض أن يورد معجم (المنجد) المداخل الفرعية ودلالاتها تحت المدخل الرئيسي، فإنه يفرد لكل دلالة مدخلا مستقلا بها. وهذا ما توضحه معطيات الجدول التالي:

المدخل الأبواب	المدخل المعجمية العامة	المدخل المولدة	المدخل المحدثة	المدخل المجمعية	المدخل الدخيلة	المدخل المعربة
الباء	2331	08	14	60	73	33
الراء	4190	16	17	67	09	16
الطاء	1048	13	04	25	30	16
المجموع	7569	37	35	152	112	65
النسبة المئوية	0,48%	0,46%	02,08%	01,47%	0,85%	

- جدول يوضح توزيع الأرصدة اللغوية في بعض مداخل المنجد في اللغة والأعلام

يتضح من قراءة نتائج الجدول أعلاه، ومن مطالعة معظم أبواب معجم المنجد أن وَضْعَهُ لا يختلف كثيراً عن وَضْعِ المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي، حيث إن عدد المداخل التراثية أكبر من عدد المداخل الحديثة. فعلى الرغم من تمكن معجم (المنجد) من إيراد عدد كبير من المداخل المعجمية في معظم أبوابه، كما هو ملاحظ في باب (الباء) وباب (الراء) وعلى الرغم من تنويعه مداخل المعجم بين القديمة والمولدة والمحدثة والمعاصرة والمعرّبة والدخيلة، فإنه لم يتخلص من هيمنة اللغة القديمة على مداخله المعجمية حيث إن نسبة حضور الرصيد القديم تفوق بكثير نسبة حضور الرصيد الجديد. من هنا ندرك أن المعاجم العربية الحديثة تحتاج إلى نقلة نوعية فيما يتعلق بتجديد محتواها المعجمي حتى تكون مواكبة للغة المستعملة.

1-2- التوقيفية اللغوية على مستوى المفردة المعجمية

من الجوانب الأخرى للتوقيفية اللغوية على المستوى اللغوي توقيف اللغة على مستوى المفردة المعجمية دون الانتقال إلى مستوى التركيب اللغوي من خلال عدم السماح باستعمال التعبيرات اللغوية الجديدة التي اقتضتها الحياة الجديدة. وهذا "النوع من التوقيفية في مستوى المفردات يحرم الجمل والتراكيب المتنوعة، البسيطة منها والمعقدة من الاستعمال والتوظيف المعجمي. كما تقتضي توقيفية اللغة على مستوى المفردة إصابة اللغة في آلية عطائها وتوليدها الضخمة، من خلال رفض استعمال أسلوب جديد يحمل وجوهاً متنوعة من اللغة للتعبير عن مفاهيم حديثة"⁽¹⁾.

إن توقيف اللغة على مستوى المفردات يخالف مسألة التوليد اللغوي والدلالي الذي تتميز به اللغة العربية. ذلك أن تكثيف كل الدلالات في مفردة واحدة يحد من إمكانيات اللغة واستعمالاتها الجديدة من خلال الوقوف عند مستوى المفردة دون الذهاب إلى مستوى الجملة أو التركيب اللغوي. لذلك فإن من شأن النظرية المعجمية تسليط الضوء على هذا الجانب المرتبط بحياة المعجم العربي من خلال تحطيم الذاكرة المعجمية المتحجرة، وفتح الآفاق اللغوية الجديدة التي تسمح بظهور دلالات جديدة للوحدات المعجمية، وتوسيع المعنى الواحد إلى المعنى المتعدد، عبر نظرية دلالية معجمية تطمح

¹ - الحمزاوي، محمد رشاد (2003): المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية، مرجع سابق، ص: 1022

إلى رصد التعالقات الدلالية بين الوحدات المعجمية وبين المداخل المعجمية للمفردة الواحدة.

ومن أمثلة المركبات اللغوية التي نجدها مستعملة بكثرة في حياتنا اليومية، لكن لا نجد لها أثرا في المعجم العربي الحديث تحديدا (المعجم الوسيط): (أخذ الكلمة) و(اتخذ القرار) و(تباحث مع) و(تبادل الآراء) و(تبادل الكلمات) و(بطاقة حمراء) و(بنك المعلومات) و(جلسة تشريعية) و(لا حدث) و(الحرب الباردة) و(الحراسة النظرية) و(حرفا بحرف) و(حق الفيتو) و(تحالف مع) و(لا أخلاقية) و(درجة أولى) و(رأي عام) و(رفع الجلسة) و(المساعدة القضائية) و(السوق السوداء) و(الشرطة السياحية) و(صحيح أن) و(من الصعب أن) و(الصناعة الثقيلة) و(تطبيع العلاقات) و(الظاهر أن) و(لا معقول) و(علاقات حسن الجوار) و(من المعلوم أن) و(العالم الثالث) و(تعاون مع) و(أغلبية مطلقة) و(فريد من نوعه) و(القدرة الشرائية) و(على قدم المساواة) و(قاعدة عسكرية) و(على الأقل) و(قاعة العلاج) و(قائم بالأعمال) و(اللعب بالنار) و(مائة بالمائة) و(من الممكن أن) و(المنظومة التربوية) و(في نفس الوقت) و(تهريب الأموال) و(من الواجب أن) و(وجهة نظر) و(اتفاق طويل الأمد) إلخ.

إن استعمال العبارات اللغوية أضحى أكثر انتشارا في اللغة العربية المعاصرة؛ إذ يتم قبولها وتوظيفها بسهولة كبيرة، حيث تلعب أغلب الصحف ووسائل الإعلام دورا هاما في انتشار المزيد منها في مختلف النصوص والخطابات: السياسية والاقتصادية والمالية والقانونية. كما ساهمت كتب الترجمة والتعريب في انتقال العديد من المركبات اللغوية المعربة إلى معجم اللغة العربية، فأصبحت تُستخدم من قبل الناطقين باللغة العربية في خطابهم اللغوي. لكن المعاجم العربية الحديثة لا تحفل بالكثير من هذه التعابير اللغوية الحديثة والمعاصرة.

ومن الأدلة التي تؤكد على التوقيفية اللغوية في مستوى المفردة المعجمية عدم اهتمام المعاجم العربية الحديثة بالمركبات اللغوية والوحدات الاصطلاحية بشكل كبير. ذلك أن ورودها في متون المعاجم قليل، حيث "إن عدد الوحدات الاصطلاحية في المعجم الوسيط مثلا لا تتجاوز تسعا وأربعين (49) وحدة، منها مثلا: الجذر الأصم، وجذر العدد

(في الحساب) و(الصداف الشدقي) و(الغدة الجرابية) (في الطب) و(صمام الأمن) في (الهندسة الميكانيكية) و(الصيغة التنفيذية) و(محكمة النقض) في (قانون المرافعات) و(العملة الصعبة) (في الاقتصاد) و(الحركة الجزيئية) في (علم الأحياء)... أما المعجم العربي الأساسي، فقد وصل عدد وحداته الاصطلاحية إلى اثنتين وثمانين (82) وحدة ومن أمثلة ذلك: (الجزء العشري) (في الرياضيات) و(تجميد الأجور) في (في علم الاقتصاد) و(جزاء نقدي) و(التصفية القضائية) (في القانون) و(صمام القلب) و(تصلب شرياني) و(النخاع الشوكي) (في الطب)"⁽¹⁾.

ومن أمثلة المداخل المركبة -على قلتها- في (المعجم الوسيط) ما جاء في باب (الهمزة) و(الباء) و(الثاء). فقد ورد في باب (الهمزة): "الإبرة المغناطيسية) و(الأبوص من الخيل) و(أبص النساء) و(تأبط الشيء) و(تأبلت الإبل) و(أتم السقاء) و(تأتي للأمر) و(تأجل القوم) و(استأجل فلانا) و(أذى الشيء) و(أين الدم في الجرح، و(تأفق فلان بالقوم)"⁽²⁾.

وجاء في باب (الباء): (البئر السلم) و(بجد بالمكان) و(أبحر الماء) و(تبقحت المرأة) و(بارك على الشيء) و(حبة البركة) و(باحث فلان الود) و(بادل الشيء بغيره) و(برص المطر الأرض) و(باغت المرأة مباغة)"⁽³⁾.

وورد في باب (الثاء): "ثأث الغضب) و(ثابر على الأمر) و(ثج الماء) و(ثرثر في الشيء) و(أثلجت السماء) و(ثمر الشجر) و(تغب الماء والدم ونحوهما)، و(ثلم الدار وغيرها) و(ثلث الحبل ونحوه) و(ثوى بالمكان وفيه)"⁽⁴⁾.

يظهر من خلال استقراء هذه المواد المعجمية أن مركباتها اللغوية بعيدة كل البعد عن تلك التي تحفل بها لغة العصر، مما يوضح بجلاء أن المداخل المركبة والمعقدة التي ترد في المعجم الوسيط لا تتمتع بالشيوع والاستعمال الذي تتمتع به مركبات وتعابير على نحو: (آخر العنقود) و(تبنى الفكرة) و(تبييض الأموال) و(أثلج صدره) و(حكومة انتقالية)

¹ - جويده، معبود (2014) : مكانة الوحدات الاصطلاحية المركبة في النص المعجمي عينة من المعاجم العربية الحديثة، مجلة اللسانيات مركز البحث العلمي والتقني، عدد مزدوج: (19) و(20)، الجزائر، ص: 138

² - انظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، باب: (الهمزة)

³ - المرجع نفسه، باب: (الباء)

⁴ - المرجع نفسه، باب: (الثاء)

و(حلقات نقاش) و(خلية أزمة) و(خفيف الظل) و(أدلى بصوته) و(مربط الفرس) و(مركب جراحي) و(أسدل الستار على) و(السكن الاجتماعي) و(الضربة القاضية) و(طلب يدها) و(انطلقت عليه الحيلة) و(أعطى الضوء الأخضر) و(فأرة الحاسوب) و(مفترق الطرق) و(القدرة الشرائية)، و(الاقتراع السري) و(ألقى الضوء على المسألة) إلخ. فإذا بحثنا عن هذه المركبات اللغوية في مداخل المعجم الوسيط، فإننا لن نعثر عليها لأن مداخله المعجمية المركبة ما تزال تعتمد على التراكيب اللغوية القديمة التي لم تعد مستعملة بكثرة في واقعنا اللغوي اليومي. وإن حدث وعثرنا على مركب من المركبات اللغوية، فإننا لا نجده مرتبا داخل المعجم كمدخل معجمي رئيس، وإنما نجده مرتبا كمدخل متفرق أو فرعي. مما يبرز أن ظاهرة التركيب اللغوي في المعجم العربي الحديث لا تحظى بالأهمية البالغة التي تحظى بها المفردة اللغوية. لذلك، فإن سمة توقيف المداخل المعجمية على المفردات المعجمية هي السمة الطاغية على تصنيف مداخل المعاجم العربية الحديثة.

أما فيما يخص (المعجم العربي الأساسي)، فإنه من خلال استقراءنا موادها في باب (الهمزة) و(الباب) و(الثاء)، فإننا وجدناه يتضمن مجموعة من المركبات اللغوية والتعابير الاصطلاحية التي تستعمل في اللغة المعاصرة وفي التواصل اليومي. ومن أمثلة المركبات اللغوية التي جاءت في باب (الهمزة): (أوابد الشعر) و(لا أفعل ذلك أبدا) و(أبد الأبدين) و(أبد الدهر)، و(لا يؤبه له) و(أبى إلا أن يفعل كذا) و(أتى على آخره) و(أتى على الأخضر واليابس) و(الأشخاص الآتية أسماؤهم) و(على وجه الآتي) و(استأثر بحصة الأسد) و(استأثر بالحكم والسلطة) و(أصبح أثرا بعد عين) و(قطعة أثرية) و(مآثر حميدة) و(كلمة ماثورة) و(عظم الله أجركم) و(سيارة أجرة) و(أخذ التأثير) و(أخذه على حين غرة) و(أخذ بيده) و(أخذ على خاطره) و(كلية الآداب) و(كلي أذان صاغية) و(أذان الحيطان) و(طبق الأصل) و(حكومة ائتلافية) و(من ألفه إلى يائه)⁽¹⁾.

ومما ورد من مركبات لغوية في باب (الباء): (بث إذاعي) و(أجهزة البث) و(في باديء الأمر) و(باديء ذي بدء) و(فعله عودا عن بدء) و(قيد البحث) و(تفكير إبداعي)

¹ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المعجم العربي الأساسي، باب: (الهمزة)

و(حسب ما يبدو) و(بذل جهده) و(برج عاجي) و(حوالة بريديّة) و(تبادل ثقافي) و(كان على بصيرة من الأمر) و(ثلاثي الأبعاد) و(على بكرة أبيهم) و(بالغ الاهتمام) و(فتح بابا جديدا) و(بيت القصيد) و(بيض الله وجهه) و(الكتاب الأبيض) و(همزة بين بين)⁽¹⁾.

ومما جاء من مركبات لغوية في باب (الثاء): ((ثأر لنفسه من العدو)، و(ثبت على الشيء) و(ثبوت الشهر) و(وثائق ثبوتية) و(أثخنه ضربا) و(ثورة أدبية) و(ثورة لغوية) و(ثورة طبيعية) و(تثقيف ذاتي) و(الطبقة المثقفة) و(أثقل كاهله) و(ثقل الظل) و(الثنائية اللغوية)⁽²⁾.

ندرك من خلال مقارنة هذه المواد بالمواد الواردة في المعجم الوسيط أن المعجم العربي الأساسي أحسن بكثير من المعجم الوسيط في إيراد المركبات اللغوية؛ حيث إن التركيب اللغوي الوارد في المعجم العربي الأساسي قريب مما هو مستعمل في اللغة المعاصرة، ومن ثم، فإنه أكثر استعمالا من ذلك الموجود في المعجم الوسيط. كما أننا وجدنا المداخل المركبة في المعجم العربي الأساسي مستقلة عكس المعجم الوسيط الذي يجعلها مشتتة أو فرعية. من هنا نستنتج، أن المعجم العربي الأساسي مهتم بشكل ملحوظ بتركيب اللغة العربية المعاصرة. لكن يبقى هذا الاهتمام - من وجهة نظرنا - في حاجة إلى المزيد من التفاعل من جانب المعجميين من خلال الإحصاء والدراسة والتوظيف فنحن نعيش في عصر أصبح فيه مستعملو اللغة يميلون إلى استعمال التركيب اللغوي أكثر من ميلهم إلى استعمال المفردات اللغوية مستقلة بعضها عن بعض. لذلك، فقد بتنا نلاحظ أن عدد المركبات اللغوية يتزايد باستمرار ويتم استعماله بنسب كبيرة في كل المجالات والمؤسسات.

أما فيما يتعلق بمعجم (المنجد في اللغة والأعلام) فإنه من خلال استقراء مواده المعجمية في باب (الباء) وباب (الراء) وباب (الطاء)، فإننا وجدنا ظاهرة التركيب اللغوي في هذه الأبواب أو في غيرها من الأبواب تتمثل في إيراد التراكيب اللغوية القديمة. فقد جاء في باب (الباء): ((أبجله الشيء): كفاه و(أبحر الماء): ملح و(تبخبخ

¹ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المعجم العربي الأساسي، باب: (الباب)

² - المرجع نفسه، باب: (الثاء)

(الحر): سكن و(بخبخ في النوم): غطَّ و(ابتدَّ الرجلان فلانا بالضرب) و(تبادها الشعر أو الخطاب): ارتجلها و(بارأ شريكه): فاصله وفارقه، و(برَّح به الأمر): أتعبه وجهد و(برشن الرسالة): ألصقها و(تبرع بالعطاء): تفضل بما لا يجب عليه و(برغث المكان) كثر فيه و(بارى امرأته): صالحها و(بسبس بالغنم أو الإبل): دعاها و(بشيش الرجل) أظهر البشاشة و(بطبط البط): صات و(تبقر الرجل): توسع في العلم و(بكبك القوم) ازدحموا⁽¹⁾. وجاء في باب (الراء): ((ربَّ الأمر): أصلحه، و(أربش الشجر): أورق وتفطر و(ارتجل الكلام): تكلم به من غير أن يهيئه و(إرتجن الزبد): طبخ ولم يصف وفسد و(أرجى الأمر): أخره و(ارتَحَصَ الرجل): افتضح و(أردأ الستر): أرخاه و(ردى الرجل): ألبسه الرداء و(رسَّغ العيش): وسَّعه و(أرشى القوم في دمه): اشتركوا فيه و(رطل الشعر): لَيْنُهُ بالدهن و(أرطم الرجل): سكت و(ارغل الزرع): جاوز سنبله الإلحام و(ترافد القوم على فلان): تناصروا عليه⁽²⁾.

وورد في باب (الطاء) ((طأطأ الرأس): خفضه و(طَبَّط الماء): صَوَّت و(طَجَّن الشيء): قلاه، و(طحلب الماء): علاه الطحلب و(طَحْلَب الرجل): قتله و(طَخَّط الشيء) سواه وضم بعضه إلى بعضه و(إطرخمَّ الليل): اسودَّ و(تطرَّس في المأكَل): تأنق فيها و(طرمح البناء): طَوَّله و(طَغَمَشَ الرجل): كان في بصره طَغْمَشَةٌ، أي ضعف و(أطلَّ الزمان): قرب و(طلسم عن القتال): نكص و(طنَّب الذب): عوى و(أطنب في الوصف) بالغ و(طَهَّم الشيء): ضَحَّم⁽³⁾.

فمن خلال مقارنة هذه التراكيب اللغوية الموجودة في معجم (المنجد) بالمركبات اللغوية التي تستعمل في اللغة العربية المعاصرة، فإننا نستنتج أن مركبات (المنجد) بعيدة عن الاستعمال اللغوي المعاصر. فعلى الرغم من كثرتها بالمقارنة مع المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي، فإنها تبقى تراكيب لغوية مرتبطة أكثر باللغة العربية الفصحى. لذلك فإن معجم المنجد ما يزال متأثراً بالتوقيفية اللغوية في الجانب المتعلق بالتركيب اللغوي الذي يعرف تنوعاً في الاستعمال المعاصر.

¹ - معلوف، لويس: معجم المنجد في اللغة والأعلام، باب: (الباء)

² - المرجع نفسه، باب: (الراء)

³ - المرجع نفسه، باب: (الطاء)

فكيف يمكن تفسير وجود كمّ هائلٍ من المركبات اللغوية في اللغة المعاصرة، وفي المقابل، لا نجد لذلك الكم الضخم من المركبات حضوراً في المعاجم العربية الحديثة؟ أليس من الأنفع لو واكبت المعاجم العربية الحديثة المركبات اللغوية المعاصرة التي نجدها حاضرة في حياتنا اليومية بشكل واضح وجلي؟. إذ يكفي أن نلقي نظرة على عدة مجالات حيوية، كمجال الإشهار أو الإعلام أو السياسة أو الاقتصاد أو القانون أو الطب وغيرها من المجالات حتى ندرك مدى سطوة التركيب اللغوي على الاستعمال اللغوي والحياة المعاصرة، لكن دون أن يكون لهذا الصنف اللغوي الحضور البارز في مداخل المعجم العربي الحديث. لذلك فإننا نتساءل ونقول: إلى متى سيبقى التركيب اللغوي المعاصر خارج مداخل المعجم العربي؟ وإلى متى سيبقى التفاعل معه من قبل المعاجم العربية الحديثة نادراً وبطيئاً؟.

1-3- فصاحة اللغة وصحة الألفاظ

من الإشكالات التي تطرحها قضية التوقيفية اللغوية مسألة الفصاحة. فقد سعت التوقيفية اللغوية إلى تضيق لغة المعجم العربي من خلال اعتمادها مفهومي الفصح والأفصح. وهما من التوصيفات اللغوية التي قد تُطلق كذلك على المداخل المعجمية القديمة في المعاجم العربية لتمييزها أو تفضيلها عن المداخل المعجمية الأخرى. وبالعودة إلى دلالة الفصاحة في المعاجم اللغوية، فإننا نجدها مرتبطة أساساً بمعاني الصحة والوضوح والجودة والبيان، والسلامة من الإبهام واللحن وسوء التأليف. فقد جاء في المعجم الوسيط: "فصح اللبّ فصحا وفصاحة، خُصّص مما شوبه، فأخذت عنه رغوته وبقي خالصه، وفصح الرجل انطلق لسانه بكلام صحيح واضح، ويقال فصحا الأعجمي جادت لغته، فلم يلحن فهو فصّح، والفصاحة فهي البيان وسلامة الألفاظ من الإبهام وسوء التأليف"⁽¹⁾. إن هذا التعريف اللغوي العام الوارد في المعجم الوسيط، لا يختلف كثيراً عما أورده السيوطي في المزهري، إذ يقول: "فصح اللبّ وأفصح فهو فصيح ومفصح، إذا

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (فصح)

تعري من الرغبة قال الشاعر: وتحت الرغبة اللبن الفصيح. ومنه استعير فصح الرجل: جادت لغته وأفصح تكلم بالعربية، وقيل العكس والأول الأصح⁽¹⁾.

لقد ركزت التعاريف اللغوية على خصائص الوصفية واللغوية للفصاحة، حيث إنها متعلقة باللغة العربية النقية والصافية والبعيدة عن الشوائب والنواقص. وهذه الخصائص اللغوية من المؤكد أنها تنطبق على اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم، ونطقت بها العرب في البدو لا في الحضر. لذلك فهي لغة خاصة ومنعزلة، لأنها محدودة بمكان وزمان محددين. وهذا ما عبّر عنه محمد رشاد الحمزاوي عندما أشار إلى أن "الفصيح بدوي أساسا انعزالي يوهم بلغة صافية نقية ذات مستوى واحد أوحد لا بديل عنه، سليم من المعرب والدخيل واللهجات، وهذا يتنافى قطعاً مع واقع اللغة المعيشة"⁽²⁾.

إن هذا الجانب من التوقيفية اللغوية المتعلق بفصاحة المفردة له انعكاسات سلبية على المعجم العربي الحديث؛ حيث أسهم في حرمان المعاجم العربية من الاستفادة من الألفاظ الحديثة التي تستعمل في الأعمال الأدبية العربية، مثل: المقالة الأدبية والقصة والرواية والمسرح والشعر والكتابات الفكرية. كما أسهم في حرمانها من الاستفادة من ألفاظ الصحافة والإعلام، ومن مصطلحات العلوم التي زودتنا برصيد مصطلحي كبير ومهم. فكل هذه المصادر لم يُسمح لها بعدُ بالشكل الكافي بالدخول إلى خطاب المعجم العربي. ومن الأمثلة التي تبين ابتعاد المعاجم العربية الحديثة عن لغة العصر قلة المداخل الجديدة في (المعجم الوسيط) في باب (الحاء) بالمقارنة مع عدد المداخل المعجمية القديمة والفصيحة. وذلك ما توضحه معطيات الجدول الآتي:

المعرب والدخيل	المداخل المجمعية	المداخل المحدثّة	المداخل المولدة	عدد المداخل المعجمية	المداخل الباب
04	32	22	19	2575	الحاء

- جدول يوضح نسبة المداخل الفصيحة في المعجم الوسيط

¹ - السيوطي: المزهري، ج1، ص: 184

² - الحمزاوي، محمد رشاد (2003): المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية، مرجع سابق، ص: 1025

توضح معطيات الجدول - بشكل جلي- مدى ابتعاد المعجم الوسيط عن لغة العصر حيث نستنتج من عدد مداخل باب (الحاء) أن المداخل المعجمية التي لها علاقة بالتطور اللغوي لا تتجاوز سبعة وسبعين (77) مدخلا معجميا من ألفين وخمسمائة وخمسة وسبعين (2575) مدخلا. مما يجعلنا نقول إن متن المعجم العربي الحديث تغلب عليه المداخل القديمة المأخوذة غالبا من المعاجم التراثية. فبدل أن تكون المداخل الجديدة أكثر عددا من المداخل القديمة فإننا نرى العكس. وهذه النتيجة سببها عدم قدرة المعجم العربي الحديث على مسايرة اللغة المعاصرة التي تتطور بسرعة كبيرة، وعدم مواكبته المستمرة للمفردات والمصطلحات التي تنتمي إلى مختلف الروافد والسياقات اللغوية والعلمية.

ثم إن هذه الهوة الفاصلة بين اللغة المعاصرة والمعجم العربي الحديث، يُجَلِّبُها معطى واحد، وهو أن "المجامع اللغوية والمنظمات العربية مازالت تأخذ بمبدأ صحاح العربية، فلا تسمح بدخول المفردة الجديدة المعجم إلا بعد مرور سنوات كثيرة، ولو ضربت شهرتها الآفاق. فمثلا نجد المعجم الوسيط لا يسمح بدخول دلالة الفعل (لَعِبَ) بمعنى مثل دوراء، وهذا التباطؤ لم يعد يتماشى وسرعة العصر الذي يفرض تسجيل المصطلح الشائع، ولا يتفق والحياة المعاصرة التي لا تهمل الباحث حتى يصدر المجمع اللغوي قراراته بشأن مصطلح أو لفظ حضاري شهرته وسائل الإعلام"⁽¹⁾.

إن اللغة العربية التي نتحدث بها اليوم لا يجب أن نتعامل مع مفرداتها وظواهرها اللغوية بقيود معيارية توقف حركيتها وتطورها بل يجب أن نحكم عليها بضوابط وصفية تسمح بفتح باب الوضع والاشتقاق، وتسمح بتسجيل الألفاظ المولدة والمعرّبة والدخيلة في مداخل المعجم، لأن اللغة في آخر المطاف نمط من أنماط الثقافة، وظاهرة اجتماعية يتواصل بها أفراد المجتمع، وكائن حي تجري عليه قوانين الطبيعة من ولادة ونمو وتطور. فكلما غلّفنا اللغة بمعايير الفصاحة، كلّما أسهمنا في وضع حجرة عثرة في سبيل تقدم البحث المعجمي، لأن الحاجة التواصلية المتزايدة لمتكلمي اللغة لا يمكن أن تُعبر

¹- الجبالي، حلام (2002): اللغة العربية المعاصرة ومواكبة مستجدات العصرنة، مجلة الفيصل، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ع:310، ص:32

عنها كلمات فصيحة محدودة ومعلومة الشكل والمعنى، يجمعها المعجم كقائمة مغلقة ولا يخرج عنها.

وفي هذا الصدد يشير عبد السلام إسماعيلي علوي إلى ضرورة تحرير المعجم العربي من معيار الفصاحة، وربطه بالاستعمال والتداول، حيث يقول: "فالمعجم بصفة عامة تتطور وفق ما تمليه الحاجة التمثيلية والتواصلية، إلا أن الواقع يثبت أن هذا الحاجة أعتى من أن تدركها قائمة وضعية ترتبط بما هو لساني، وإلا كيف يمكن لقائمة معلومات بوحدات متناهية أن تتمثل لأفكار لا يدركها حصر ولا يستنفذها عد؟. وكيف يمكن لقائمة كهذه أن تساعد على التواصل؟. وعليه، فإن معجماً يلبي الحاجة التمثيلية والتواصلية أكبر من أن تستوعبه قائمة وضعية ترتبط بما يودع في اللسان. إن معجماً كهذا، يحتاج إلى أن تُرفع عنه خاصية الثبات لتصبح وحداته قابلة لأن تدل على أكثر مما وضعت له أو تصبح متغيرات تأخذ قيمة جديدة في كل لحظة استعمال، وهكذا يصبح المعجم مرتبطاً بالاستعمال لا باللسان. وكما كان محكوماً بالوضع، سيصبح محكوماً بالتداول، ليُمثل مقوماً من مقومات الكفاءة التداولية كما مثله بالنسبة للكفاءة اللسانية، وسيكون دوره هنا دوراً معرفياً بعدما كان تأسيسياً معيارياً"⁽¹⁾.

نستنتج من كلام الباحث أن المعجم العربي الحديث لن يتحقق فيه الكفاءة التواصلية والتداولية إلا إذا تخطى حاجز مدونة اللغة الفصيحة التي قيّدت مداخله وجعلتها مثل قائمة متناهية من المفردات يحكمها الوضع أو الاتفاق المسبق. فلا يعقل أن تكون التجربة الإنسانية الممتدة لعدة قرون محصورة في مفردات وضعية ومداخل محددة. لذلك فإن فتح مداخل المعجم العربي أمام دخول أصناف عديدة من اللغة المعاصرة، كفيل بربط المعجم العربي بمحيطه اللغوي، وتمثيله أحسن تمثيل.

ومن الأمثلة التي تبين تأثير المعجم العربي الحديث بالتوقيفية اللغوية في مستوى الفصاحة، ما نلاحظ من غيابٍ عددٍ لا يستهان به من المفردات والمركبات اللغوية التي توظف في لغة الصحافة، وفي الإعلام بأنواعه عن مداخل (المعجم الوسيط) و(المعجم

¹ - إسماعيلي علوي، عبد السلام (2009): دور المعجم في تقويم الكفاءة التواصلية في كتاب "دور المعجم في تعليم اللغة العربية وتعلمها" وقائع اليوم الدراسي: (دور المعجم في تعليم اللغة العربية وتعلمها) جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 22 نونبر (2005م)، سلسلة الندوات، ع: 24، (2009م). ص: 26 و 27.

العربي الأساسي) ومعجم (المنجد في اللغة والأعلام). ومن أمثلة ذلك: (بلوكاج) و(بنية تحتية) و(جريدة الحزب) و(التجليات) و(الحجبات) و(الحساب البنكي) و(حملة مقاطعة) و(حوار اجتماعي) و(تمخزن) و(خلية إرهابية) و(الرئاسية) و(تسييس) و(التشريح الطبي) و(الشعبوية) و(تمشكل) و(طابوه) و(تعجيم) و(أعمال عنف) و(عمليات انتحارية) و(تغطية صحافية) و(فاكس) و(المقروئية) و(التقشفات) و(القطبية) و(استقواء) و(المكاتبة) و(مونولوج) و(النداءات) و(التنسيقية) و(النقابات) و(الوثوقية) إلخ...

إن من شأن المقاربات الإقصائية لأصناف اللغة الحديثة أن تهمش خطاب مجالات مهمة، كالصحافة والسياسة والاقتصاد والقضاء والطب. فلو خُصّص المعجميون المحدثون للألفاظ هذه المجالات المعاصرة الدراسة اللازمة لاستفاد منها المعجم العربي الحديث استفادة كبيرة، حيث لن يضيع الرصيد اللغوي الهائل الذي خلّفته الكتابات والإنتاجات الإبداعية طوال فترات زمنية طويلة، ولن يتم تهميش كل الأصناف اللغوية التي يتعامل معها المتكلم العربي ويوظفها بشكل يومي في حياته وأنشطته اليومية. كل هذه الجوانب لو تم الأخذ بها كانت ستُقوي موقع اللغة العربية في خريطة اللغات العالمية في ظل تحديات العولمة اللغوية والثقافية. كما كانت ستعزز دورها في تطوير جوانب البحث المعجمي العربي.

وقد كانت هناك محاولات في هذا الجانب المتعلق بالاستفادة من لغة الصحافة من خلال استقراء الصحف وجمع ألفاظها الحضارية. ومن هذه المحاولات، محاولة محمد رشاد الحمزاوي، حيث يقول عن هذه المحاولة: "وقد دعانا العناية بموضوع الألفاظ والأساليب الحضارية إلى الإفادة من الصحافة العربية بتونس، فوضعنا معجم المفاهيم الحضارية من خلال جريدة الرسمي التونسي، ونحن حريصون على مواصلته إلى حدود سنة (2000م) اقتناعاً منا بأنه زودنا وسيزودنا بمفاهيم ومصطلحات لا وجود لها في لسان العرب، ومن واجب معاجمنا الحديثة ومنها الوسيط العناية بهذا المظهر الخصب من لغتنا في العصور الحديثة"⁽¹⁾.

¹ - الحمزاوي، محمد رشاد (1998): معجم المفاهيم الحضارية، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ط2، تونس، ص: 347

إن لغة الصحافة والإعلام وسيلة من وسائل ترقية اللغة، حيث تعمل على إشهار مصطلحاتها وألفاظها الجديدة، لكن المجامع اللغوية ما تزال بطيئة في التعامل مع ما ينشر في الصحف والمجلات، وما يذاع في القنوات الفضائيات من مفردات حديثة. فعوض أن تكون المجامع اللغوية سبّاقةً إلى تسجيل المفردات اللغوية الجديدة، وتصحيح الأخطاء، ونشر المصطلحات المولدة، ووضع تشريعٍ شاملٍ لمنهجية التوليد اللغوي والمصطلحي بطرقه المختلفة أصبحنا نرى أن وسائل الإعلام باتت تتجاوز المجامع وتضطلع بمهمة خدمة اللغة العربية وترقيتها من خلال الترويج لها، وتوسيع إمكانياتها واستعمالاتها اللغوية.

لذلك لا غرابة إن وجدنا وسائل الإعلام سبّاقةً إلى استعمال المفردات الجديدة والتعابير المستحدثة دون الرجوع إلى المجامع اللغوية وإلى سلطتها اللغوية، وذلك بحكم السرعة والحركية التي باتت تنتقل بها هذه المفردات اللغوية في مختلف المنابر الإعلامية، وبفضل الاستعمال المكثف الذي تحظى به تلك المفردات في معظم منصات التواصل الحديثة. لهذا يجب على المجامع اللغوية أن تسبق وسائل الإعلام في نشر مفردات اللغة المعاصرة ومصطلحاتها، وفق الضوابط اللغوية والمصطلحية المعمول بها في القياس والاشتقاق والنحت والتعريب، تجنباً لكل تداخل لغوي أو فوضى لغوية تزيد من تعقيد المشهد اللغوي العربي المتسم أصلاً بالتعدد والازدواج اللغوي.

1-4- الدلالة المعجمية القديمة

لم تقتصر التوقيفية اللغوية في المعجم العربي الحديث على جانب اللفظ، بل إنها شملت كذلك جانب الدلالة. حيث عمل المعجم العربي الحديث على نقل المادة اللغوية من المعجم العربي القديم إلى مداخله، وأضاف عليها بعض الأمثلة والشواهد، وأجرى عليها تعديلاً إما باختزالها أو اختصارها. أي إن بعض الدلالات القديمة الموجودة في المعجم العربي القديم تكررت في المعجم العربي الحديث. وهذا التكرار يشمل كذلك طرائق تقديم الشرح والشاهد. ومن الأدلة التوضيحية التي تدعم طرحنا هذا، ما جاء في تعاريف

بعض المواد في (المعجم الوسيط) و(المعجم العربي الأساسي) ومعجم (المنجد) والتي وجدناها تتشابه مع تعاريف معجم (لسان العرب).

1- فقد ورد في مادة (شطن) :

- في معجم (لسان العرب) "الشطن: الحبل، وقيل الحبل الطويل الشديد الفتل يستقى به، وتشد به الخيل، والجمع أشطان"(1).

- وفي (المعجم الوسيط) "الشطن: الحبل الطويل يستقى به من البئر، أو تشد الدابة، والجمع أشطان"(2).

2- وجاء في مادة (هصر):

- في (لسان العرب) (هَصَرَ الشيء يهصره هَصْرًا، إذا كسره، وهصرت الغصن، إذا أخذت برأسه، فأملته إليك، وهصر قرنه: غمزه).

- وفي المعجم الوسيط (هَصَرَ فلان الشيء هَصْرًا كسره، وهَصَرَ الغصن: جذبته وأماله، وهصر قرنه: غمزه بقوة).

3- وجاء كذلك في مادة (وَهَقَ):

- في (لسان العرب) (الوهق: الحبل يرمى فيه أنشودة، فتؤخذ فيه الدابة والإنسان، والجمع: أوهاق).

- وفي المعجم الوسيط (الوهق: الحبل في أحد طرفيه أنشودة، يطرح في عنق الدابة والإنسان حتى يؤخذ، والجمع: أوهاق).

4- وورد في مادة (حزب):

- في (لسان العرب) (جماعة من الناس، وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم وكل حزب بما لديهم فرحون): كل طائفة هواهم واحد).

- وفي (المعجم الوسيط) (الحزب: الجماعة، وكل قوم تشاكلت أهواؤهم وأعمالهم وفي التنزيل العزيز: المؤمنون آية (53) (كل حزب بما لديهم فرحون)).

5- وجاء في مادة (هزر):

¹ - ابن منظور: لسان العرب: مادة: (شطن)
² - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (شطن)

- في (لسان العرب) (هزره يهزره هزرا بالعصا: ضربه بها على جنبه وظهره ضربا شديدا).

- وفي (المعجم العربي الأساسي) (هزر يهزر هزرا فهو هازر: - بالعصا: ضربه بهاد ضربا شديدا).

(6)- وورد في مادة (هلقم):

- في (لسان العرب) (هلقم الشيء: ابتلعه).

- وفي (المعجم العربي الأساسي) (هلقم يهلقم هلقمة: الشيء: ابتلعه).

(7)- وجاء في مادة (هاش):

- في (لسان العرب) (هاشت الإبل هوشا: نفرت في الغارة فتبددت وتفرقت).

- وفي (المعجم العربي الأساسي) (هاش يهوش هوشا: هوشت الإبل: نفرت وتبددت).

(8)- وورد في مادة (جفر):

- في لسان العرب (الجَفْر من أولاد الشاء، إذا عظم واستكرش).

- وفي معجم المنجد (الجَفْر: ولد الشاة، واستجفر، إذا عظم واستكرش).

(9)- وجاء في مادة (مَهَج):

- في (لسان العرب) (المُهْجَة دم القلب، وقيل المُهْجَة الدم، ومُهْجَة كل شيء خالصه، ومَهَج، إذا حُسِّن وجهه بعد علة، والمَاهِج والأْمُهْج والأْمُهْجان: كلُّه اللبن الخالص من الماء).

- وفي (معجم المنجد) (مَهَج حُسِّن وجهه بعد علة، والمُهْجَة: الدم أو دم القلب، ومُهْجَة كل شيء: أحسنه وخالصه، والأْمُهْج والأْمُهْوج والأْمُهْجان: اللبن الخالص من الماء).

يتضح أن المعجم العربي الحديث قام بنقل جزء من المادة المعجمية القديمة إلى مداخله المعجمية، واعتمد عليها في شرح المفردات المعجمية خاصة تلك المفردات التي تمثل الرصيد المعجمي القديم، أي التي لا تملك استعمالا في اللغة العربية الحديثة. من

هنا ندرك، أن المعجم العربي الحديث لم يتخلص بعدُ من تبعيته للمعجم العربي القديم ومن ارتباطه بمواده ومضامينه.

فعلى الرغم من التنظيم الذي اتبعه المعجم العربي الحديث في تقديم المادة المعجمية، والمنهجية التي أدخلها على ترتيب مداخله المعجمية، والتجديد في طرائق الشرح من خلال تنويعها واختصارها وإدخال الشواهد السياقية عليها، فإنه ما يزال يعتمد على تفاسير المعجم القديم في الكثير من شروحاته اللغوية. ثم إن هذا الاستتساخ للمفردات المهجورة بشروحاتها يدعم فكرة أن المعجم العربي الحديث ما يزال غير قادر على الانفتاح على مستجدات العصر وتسجيل المتداول من الألفاظ والمعاني الجديدة. فكيف يمكن أن يحقق ذلك، وهو ما يزال يعتمد على تناقل التعاريف من معجم عربي حديث إلى آخر. فعلى سبيل المثال وجدنا (المعجم الوسيط) يتشابه في بعض شروحه اللغوية مع (المعجم العربي الأساسي) ومعجم (المنجد في اللغة والاعلام).

(1)- فقد جاء في مادة (ردف):

- في (المعجم الوسيط) (ردفه يردفه ركب خلف، ويقال :ردف له أمر: دهمه. وفي التنزيل العزيز (قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون).
- وفي (المعجم العربي الأساسي) (ردف الرجل: ركب خلفه، و- له أمر :دهمه (قل عسى أن يكون ردف لكم بعضكم الذي تستعجلون).

(2)- وورد في مادة (لحق)

- في (المعجم الوسيط) (لحق العسل ونحوه لحقا :لحسه بلسانه أو بأصبعه ويقال لحق فلان إصبعه كناية عن موته).
- وفي (المعجم العربي الأساسي) (لحق العسل ونحوه :لحسه بلسانه أو بأصبعه، 1- لحق فلان إصبعه :مات).

(3)- وورد في مادة (لغى)

- في المعجم الوسيط (اللغة: أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، والجمع لُغَى ولُغَاتٌ).

- وفي المعجم العربي الأساسي (لغة: ج لُعَى وَلُعَاتٌ: أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم).

(4)- وجاء في مادة (صرف):

- في معجم (المنجد) (الصَّرَافَة : حرفة الصَّرَاف).

- في المعجم (الوسيط) (الصَّرَافَة: مهنة الصَّرَاف).

(5)- وورد في مادة (نُقَب):

- في معجم (المنجد) (النقاب : ج نُقَب :القناع تجعله المرأة على مارن أنفها، وتستتر به وجهها).

- في (المعجم الوسيط) (النقاب: القناع تجعله المرأة على مارن أنفها، تستتر به وجهها ج: نقب).

(6)- وجاء في مادة (نجش):

- في معجم (المنجد) (نجش نجشا الشيء: بحث عنه واستثاره واستخرجه، و- النار: أوقدها و- الحديث أذاعه).

- وفي (المعجم الوسيط) (نجش الشيء: استثاره واستخرجه، ونجش الحديث أذاعه، ونجش النار: أوقدها).

(7)- وجاء في مادة (تلغراف)

- في معجم المنجد (التلغراف: البرق (يونانية)).

- وفي معجم الوسيط (التلغراف: البرق (د)).

يظهر من خلال هذه الأمثلة المستقراة من مداخل المعاجم العربية الحديثة أن المعجم العربي الحديث تشابهت تعاريفه في بعض المواد المعجمية. وهو بهذا التماثل في جوانب التعريف يكون قد ضيَّع على نفسه فرصة التطور وملاحقة المعاني المستحدثة، لأن المعاني التي يعتمد عليها في شروحاته المعجمية إما أنها قديمة أو إنها مشتركة بين معجم وآخر. من هنا نستنتج أن كل معجم من المعاجم العربية الحديثة مطالب ببناء مدونته المعجمية الخاصة به إذا أراد أن يكون معجما حديثا ومواكبا؛ لأنها الطريقة السليمة للخروج من دائرة التوقيفية اللغوية التي عطلت تطور المعجم العربي الحديث في جانبي

اللفظ والمعنى؛ حيث تمكنه المدونة المعجمية من بناء نصه المعجمي بناء متماسكا ومرتبطا بمضامين العصر وتحولاته.

1-5- المدونة المعجمية القديمة

نشير إلى أن مصطلح المدونة (Corpus) مصطلح حديث؛ حيث لم نجد له إشارة في المعاجم العربية القديمة أو الحديثة بالمعنى الاصطلاحي الدقيق والواضح. ذلك أن ما وجدناه في هذه المعاجم، هو أن دلالة المدونة تحيل في مجملها على الديوان والدفتر الذي تكتب فيه الأسماء، أو المكان الذي يوضع فيه الدفتر أو تجمع فيه الكتب.

فقد جاء في لسان العرب: "دون: دون: نقيض فوق، وهو تقصير عن الغاية، والدُّونُ الحَقِيرُ الخسيس، ويقال دونك ذلك في التقريب والتحقيق، ورجل دُونٌ بلا حق... والديوان: مجتمع الصحف، وهو فارسي معرَّب، والديوان: الدفتر الذي يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء، وأول من دَوَّنَ الديوان عمر رضي الله عنه"⁽¹⁾. وورد في المعجم الوسيط "الديوان مجموع شعر شاعر وكل كتاب والكتبة ومكانهم، والجمع دواوين، وهي كلمة مُعَرَّبَةٌ"⁽²⁾. أما معجم (الغني) لعبد الغني أبو العزم، فعلى الرغم من إيراد لفظ المدونة في مداخله، فإنه لم يخرج به عن المعنى اللغوي الذي يدل على المكتوب أو المسجل فالمدونة عنده اسم مفعول مشتق من فعل (دَوَّنَ) بمعنى كتب وسجل، وهذا ما نقرأه في مادة (دَوَّنَ) حيث جاء فيها، "مُدَوَّنٌ اسم مفعول من دَوَّنَ، نص مدون في وثيقة مسجل ومكتوب، ونصوص مدونة ومُدَوَّنَةٌ: الجمع مدونات: مدونة الأحوال الشخصية: مجموعة الأحكام القانونية والفقهية المتعلقة بتنظيم الأسرة"⁽³⁾.

تركز جل التعريفات اللغوية الواردة في المعاجم اللغوية على المعنى اللغوي لمصطلح المدونة الذي يعني الديوان أو السجل أو الدفتر أو المكتوب. لكن هذه المعاني لن تسعفنا في تحديد المعنى الاصطلاحي للمدونة التي تعني في (المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية) "كل ما يشكل الرصيد اللغوي أو مجموع المعطيات اللغوية التي

¹- ابن منظور: لسان العرب، مادة: (دون)

²- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (دون)

³- أبو العزم، عبد الغني: معجم الغني الزاهر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، مادة: (دون)

يخضعها الباحث للتحليل والدرس"⁽¹⁾. ويُضاف إلى هذا التعريف الاصطلاحي، تعريف علي القاسمي الذي يعرف المدونة بأنها "مجموعة من النصوص تمثل اللغة في عصر من العصور أو في مجال من مجالات استعمالها أو في مستوى من مستوياتها. والمدونة إما أن تجمع يدويا وتقرأ وإما تخزن في الحاسوب وتعالج وتقرأ إلكترونياً"⁽²⁾. وتعريف معجم (علم اللغة النظري) الذي يعرف المدونة بأنها "الأقوال المحكية أو المكتوبة التي يعتبرها الباحث هدفاً للتحليل اللغوي أو مصدراً للبيانات اللغوية"⁽³⁾.

فمن الواضح أن التعريفين الأخيرين للمدونة وإن كانا واضحين من حيث الحديث عن مصادر المدونة وطرق الاشتغال عليها إلا أنهما لم يفرّقا بين مفهومي المدونة اللغوية (Corpus Linguistics) ولسانيات المدونة (Linguistique de Corpus) التي يُراد بها "المدونات اللغوية المحوسبة، وهي أحد فروع اللسانيات التطبيقية التي تهتم بالإفادة من معطيات الحاسوب في دراسة قضايا اللسانيات المتعددة مثل: رصد الظواهر اللغوية وفقاً لمستوياتها الصوتية والنحوية والبلاغية والعروضية وتهدف كذلك إلى معالجة وتحليل الظواهر اللغوية وصناعة المعاجم والترجمة، وتعليم اللغات، وإجراء التحاليل على السياقات اللغوية المتعددة، واستعمالها الحاسوب بغرض الدقة العلمية، والسرعة وتوفير الجهد"⁽⁴⁾.

وللخروج من هذا الخلط بين مفهوم المدونة اللغوية ومفهوم لسانيات المدونة، فإننا نورد هنا تعريفاً للمدونة وقفنا عليه عند محمد رشاد الحمزاوي، حيث يعرف المدونة بأنها "مجموعة معينة من النصوص المكتوبة والمقولة أو مجموعة من المراجع المختارة تؤخذ سنداً لوضع أسس لغة ما أو معجم أو مؤلف في موضوع من المواضيع. وغايتها منهجية تضبط حدود الموضوع، زماناً ومكاناً وميداناً"⁽⁵⁾.

يتضح أن المدونة اللغوية هي مجموعة من النصوص اللغوية الشفوية أو المكتوبة الموثقة التي تساعدنا بشكل منهجي في بناء أي معجم من المعاجم اللغوية أو

1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2002): المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، -إنجليزي فرنسي - عربي، مكتب تنسيق التعريب، ط2، الرباط، المغرب، ص: 32

2- القاسمي، علي (2014): صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، ص: 206 و 207

3- الخولي، محمد علي (1991): معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، بيروت، ص: 60

4- الوعر، مازن (1989): دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، دمشق، ص: 23-25

5- الحمزاوي، محمد رشاد (1986): من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، ص: 117

الاصطلاحية أو الحاسوبية. لذلك تعتبر المدونة المعجمية الجانب الأكثر أهمية في العمل المعجمي، لأنها الأساس الذي تبنى عليه باقي مكونات الصناعة المعجمية، خاصة الوضع والشرح. كما أنها تشكل المادة المعجمية التي يجب أن يحتوى عليها أي معجم كيفما كان نوعه وطبيعته. بناء على ذلك، فإن مفهوم المدونة المعجمية لم يغيب عن فكر وتصور المعجميين القدماء. فعلى سبيل المثال نجد الخليل بن أحمد الفراهيدي في منهجية تأليف معجمه (العين) يستقي مدونته المعجمية من مصادر متعددة، إما من خلال المنهج الرياضي والإحصائي الذي طبقه على ذاتية الحروف العربية لحصر كلمات اللغة العربية أو من خلال العودة إلى مؤلفات معاصريه والنظر في المصادر الفقهية واللغوية فكانت بذلك مدونة معجم العين صورة حية عن اللغة التي كانت متداولة في عصره. كما كانت مصادره في الشرح متعددة، منها: القرآن الكريم والحديث النبوي وأشعار العرب وأمثالهم وأقوالهم.

وبناء على أهمية المدونة المعجمية التي جعلت المعجم العربي القديم مرتبطا بلغة عصره، فإننا نتساءل عن المدونة التي اعتمد عليها المعجم العربي الحديث لاستخراج مادته اللغوية وتصنيفها؛ لأن المعجم من وجهة نظرنا لا يكون صورة لاستعمال اللغوي إلا حينما تكون مدونته ممثلة للغة تمثيلا صحيحا. لذلك فنحن نفترض أن يكون المعجم العربي الحديث معبرا عن روح العصر، وعاكسا لمظاهر اللغة المستحدثة التي يستعملها متكلم اللغة ويتواصل بها. وذلك بناء على ما نقرأه في مقدمات مختلف المعاجم العربية الحديثة؛ حيث جاء في مقدمة المعجم (الوسيط) أن "اللغة ماضيا وحاضرا، فلها قديمها الموروث، وحاضرها الحي الناطق، ولا بد من أن يلاحظ ذلك في وضع معجم جديد للغة العربية... وتثبت الألفاظ الطارئة التي دعت إليها ضرورات التطور، وفرضها تقدم الحضارة، ورقي العلم"⁽¹⁾. يظهر أن القائمين على المعجم الوسيط بصدد وضع معجم يجمع بين اللغة الموروثة واللغة الحديثة. أي إن مدونته تجمع بين اللفظ الفصيح واللفظ المولد والمجمعي والمحدث والمغرب والدخيل. وهذا يعني أن جزءا كبيرا من مدونة الوسيط المعجمية مأخوذ من المعاجم القديمة أما الجزء الآخر من مدونة المعجم الذي

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، المقدمة، ص: 10

يمثل اللغة المولدة، فهو لا يشكل إلا جزءا بسيطا من مداخل المعجم، ولا يمكن مقارنته بعدد المداخل المعجمية القديمة.

أما فيما يتعلق بالمعجم العربي الأساسي، فإننا نستنتج من خلال قراءة مقدمته أن لجنته سعت إلى إنشاء مدونة معجمية مواكبة لحركة اللغة ولتطور العصر. غير أننا لاحظنا أن تلك اللجنة لم تقم بتحديد مصادر تلك المدونة تحديدا دقيقا. كما أنها لم توضح للقارئ كيفية استخراجها وضبطها ووصفها. ومما جاء في المقدمة أن المعجم العربي الأساسي "لا يستتكمف في معاشرة حميمة لحركة اللغة، وأن يورد الكلمات المولدة المعربة والدخيلة التي دخلت الحياة واستعملها رجال الفكر والثقافة، وأقرتها المجامع اللغوية العربية، وأنه يتجنب الحوشي والغريب، ويتكسب المهمل والمهجور من الألفاظ، وبأن يعرف من مفردات اللغة الحية الجارية على ألسنة العلماء والأدباء والمتفنيين"⁽¹⁾.

فمن يقرأ هذه الأسطر من مقدمة المعجم العربي الأساسي يعتقد أن مدونته المعجمية حديثة ومواكبة للتطور اللغوي. لكننا بالعودة إلى بعض الأبواب في المعجم فإننا ما نفأ نصادف داخلها بعض المفردات القديمة، نحو: ((أَبَدَ) و(تَأَبَطَ شِرا) و(إِثْمَدُ) و(أَجَمَةُ) و(أَسَلَّ) و(بُرْثُنْ) و(بِرْدُونْ) و(باضع) و(بَجَع) و(تبغدد) و(بَلْشَفَ) و(تِيَمَاء) و(سَجَنَجَل) و(شَطَنَ) و(طَسَمَ) و(هَبْهَبَ) و(هَبَا) و(هَذَرَمَ) و(هَزَهَرَ) و(هَلَقَمَ) و(هَبْهَبَ) و(هَزَبَرُ) و(هَزِيْعَ) و(هَصَرَ) و(هَصُورُ) و(مَهْمَارَ) و(مُهْلَهْلَ) و(هُمَائُون) و(هَفْهَفَ) و(هَوَشَ) و(هَاشَ) و(هَاءَ) و(هَاضَ) و(وَبِقَ) و(وَهَقَ) و(هَزَرَ) إلخ...

فكما هو ملاحظ فإن هذه الألفاظ لا علاقة لها بمدونة اللغة العربية المعاصرة. فهي إما ألفاظ غريبة أو مهجورة أو نادرة الاستعمال. مما يوضح أن مادة المعجم العربي الأساسي ما تزال تحمل في طياتها اللغة القديمة التي وُضِعَتْ داخل المعجم إلى جانب اللغة العربية الحديثة. الشيء الذي يبين أن المعجم لم يعتمد كليا في بناء مدونته المعجمية على المدونات الحديثة، بل إنه اعتمد كذلك على ما هو موجود في المعاجم العربية القديمة.

¹ - المنظمة العربية للثقافة والعلوم: المعجم العربي الأساسي، المقدمة، ص:9

أما فيما يخص معجم (المنجد في اللغة والأعلام)، فإننا نقرأ في مقدمته أنه يتمسك بعبارات الأقدمين، حيث يقول لويس معلوف: "وقد تحرينا ما أمكننا المحافظة على عبارات الأقدمين"⁽¹⁾. نفهم من هذه العبارة التي جاءت في مقدمة معجم (المنجد) أن مدونته لم تتخلص من قيود لغة المعجميين القدماء، ومن ثم، فهي مدونة أكثر محافظة وارتباطا بالمعجم القديم. كما أن مؤلف المعجم لا يقول إنه يعتمد على مدونة غنية ومتنوعة من نصوص اللغة العربية المعاصرة في بناء مداخله، بل إنه يقول إن معجمه يعتمد على لغة وعبارات الأقدمين. لذلك فقد جاءت مادته المعجمية مشابهة لمواد المعجم العربي القديم.

بناء على ما تقدم، ندرك أن المعاجم العربية الحديثة لم تبني مدونتها المعجمية بناء منهجيا ولغويا حقيقيا؛ لأنها "لم تنطلق من مدونة محددة ومعينة ولا تدعي ذلك، وإنما تكتفي بادعاء تصوير الواقع اللغوي الحي، بل إنها في أحيان أخرى لا تزعم تصوير هذا الواقع"⁽²⁾، لأن معايير المدونة المعجمية كما حددها (حسن حمزة) تتمثل في المعايير الآتية⁽³⁾:

أ- أن تكون المدونة أصيلة ولم تتعرض للتغيير أو للتحريف.

ب- أن تكون ممثلة تمثيلا صحيحا للغة التي يراد وصفها.

ج- أن تكون غنية وواسعة.

وفي ضوء التحليل السابق، وبناء على المعايير المحددة للمدونة المعجمية، فإننا نعتقد أن المعجم العربي الحديث لا يعتمد بشكل منهجي على مدونة معجمية حقيقية تمثل الواقع اللغوي الذي يفترض أن يكون ممثلا في مداخل المعجم؛ لأن المعجم اللاحق غالبا ما يبني مادته على مادة المعجم السابق. كما أن المعجمي لا ينسج مداخل معجمه بناءً على مدونة مستقاة من مصادر تمثل مختلف الشرائح اللغوية الحية، بل إنه ينسجها بناءً على ما هو موجود في مواد المعاجم التراثية التي سبقته؛ حيث يقوم ببعض التغيير على تلك

¹ - معلوف، لويس: المنجد في اللغة والأعلام، المقدمة، ص: 1

² - النصراوي، الحبيب (2010): وظيفة الشاهد في القاموس العربي الحديث بين المحافظة والتجديد، من خلال المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي، في كتاب: "المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجميين" وقائع ندوة جامعة ليون (2) بفرنسا، 29 و30 شتبر (2005م) مركز البحث في المصطلح والترجمة، الناشر: دار ومكتبة الهلال، ط1، بيروت، لبنان (2010م) ص: 196

³ - حمزة، حسن (2012): المعجم العربي وهوية الأمة، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قطر، مج1، ع1، ص: 63

المادة إما بالحذف أو الزيادة، دون أن يكلف نفسه عناء الاستقراء والنبش في الكتب والمصادر الحديثة التي تعتبر شاهدة على اللغة الحية والمعاصرة التي يجب عليه جمع مفرداتها وتوثيقها ومعالجتها. ويرجع سبب هذا الاتكال المعجمي على مدونة معجمية واحدة إلى الفكر التوقيفي الذي امتدت تأثيراته إلى مؤلفي المعجم العربي الحديث؛ حيث إننا تحدثنا في بداية هذا الفصل، وأشرنا إلى أن التوقيفية اللغوية أثرت بشكل سلبي على محتوى المعجم العربي. لذلك فإننا نعتقد أنها من بين الأسباب الرئيسة في ابتعاد المعجم العربي الحديث عن واقعه اللغوي، وابتعاده كذلك عن تلبية المتطلبات اليومية للمتكلم العربي، وعدم قدرته على المواكبة الفعلية للغة العربية المعاصرة.

بناءً على ذلك، فإننا نعتقد أن خصائص المدونة المعجمية وشروطها العلمية كانت غائبة عن المعجم العربي الحديث. وهذا الغياب بحسب (حسن حمزة) يتجلى في مظهرين اثنين⁽¹⁾:

أ)- المظهر الأول: غياب لافت لعدد كبير جدا من المفردات دون سبب، فلا هي مما خرج من التداول، فَمَاتَ، ولا هي مما صار من النادر، فلم يجد المُعجمي فائدة في ذكره بل إن أكثر المفردات الغائبة حديثة العهد، أو ألفاظ قديمة حملت معنى حديثا لم يكن لها من قبل.

ب)- المظهر الثاني: من مظاهر غياب المدونة هو غياب الشواهد التي قد تكون خير ما يكشف وجه المعجم في تعبيره عن الواقع والأمة، فليست الوظيفة اللغوية إلا وجهها من وجوه استخدام الشواهد.

وقد درس الحبيب النصراوي وظائف الشاهد في المعجم العربي، فجعلها أربع وظائف: " لغوية وبلاغية وثقافية وأيديولوجية"⁽²⁾. ندرك من خلال هذه الوظائف التي تحدث عنها الحبيب النصراوي أن المعجم ليس مدونة أو قائمة من الكلمات فحسب، بل إنه مصدر لمعرفة ثقافة العصر الذي أنتج فيه، وهو ديوان للاطلاع على شبكة العلاقات الاجتماعية السائدة فيه، فضلا عن ذلك، فإن المعجم طاقة استيعابية لكل ما يتداوله الناس

¹- حمزة، حسن(2012): المعجم العربي وهوية الأمة، ص:64

²- انظر: النصراوي، الحبيب (2010): وظيفة الشاهد في القاموس العربي الحديث بين المحافظة والتجديد من خلال المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي، ص:188-199

في حقول المعرفة ومجالات العلوم والفنون. والأکید أن هذه الوظائف التي يضطلع بها المعجم في المجتمع تجسدت في المعاجم العربية القديمة، حيث كانت بمثابة الكنز الزاخر بالمعطيات الاجتماعية والثقافية. فقد كانت هذه المعاجم انعكاسا للحياة اللغوية في الجاهلية وصدر الإسلام، أشعارا وخطبا وحكايات وأمثالا. وهذا الجانب الموسوعي في المعجم العربي كما نلاحظ لا يتحقق إلا إذا كان المعجم العربي غنيا بالشواهد والسياقات اللغوية. لذلك كانت مدونته المعجمية غنية بالمعطيات اللغوية المأخوذة من مختلف المجالات الحياتية.

أما وضعية الشاهد في المعاجم العربية الحديثة، فقد تحدث عنها (حسن حمزة) بقوله "إننا نجد المعجم الوسيط يحفل بالعديد من الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية التي يحتج بها في معنى هذا اللفظ أو ذاك التي ترمز إلى اللغة الصافية والنقية، غير أن المعجم من جهة أخرى يترك الشواهد الأخرى، كأقوال المنشئين العرب والشعر العربي القديم. كما أنه ليس في الوسيط شاهد على لفظ حديث، ولا على معنى حادث. فليس للمولد والمحدث ما يستشهد به عليهما، وليس للدخيل والمجمعي بالطبع شواهد على استعمالهما. فكثير من هذا الدخيل والمجمعي ألفاظ أجنبية، أخذتها العرب لحاجتها إليها في مجالات العلوم والفنون. ويمضي (المعجم العربي الأساسي) على خطى المعجم الوسيط في اعتماده على آيات قرآنية وأحاديث نبوية، مبتعدا عن الشعر وعن كتابات المبدعين في القديم والحديث أما (المنجد في اللغة العربية المعاصرة) فهو أيضا يستغني عن الشواهد قديمها وحديثها ويكتفي في مقابل هذا الغياب، بتقديم أمثلة مصنوعة على غرار المعجم العربي الأساسي فلا يمكن أن يقوم ما يصنعه الفرد الواحد في التمثيل لمعنى مقام ما تبذعه الأمة في تواصلها الحي في مقامات الخطاب"⁽¹⁾.

ويؤكد عبد الغني أبو العزم ما خلص إليه (حسن حمزة) بخصوص ضعف الاعتماد على الشاهد في المعاجم العربية الحديثة بالمقارنة مع المعاجم القديمة، فيقول "أن الشواهد اعتمدت بكثافة في المعاجم العربية القديمة، ضاربا مثالا بمعجم لسان العرب حيث لاحظ حضور الشاهد بشكل طاغ في كل مدخل. وقد أرجع ذلك إلى استفادة ابن منظور من

¹ - حمزة، حسن (2012): المعجم العربي وهوية الأمة، ص: 75

شواهد الخليل في كتابه معجم العين، وكذا من شواهد ابن سيده في المحكم. كما توسع في إيراد شواهد إضافية من القرآن والحديث وتعريفات اللغويين، مثل الفراء، وابن عباس وقتادة، وابن السكيت. كما تمكن من الإحاطة بمعاني العصر في مختلف أوجهها الحقيقية والمجازية. أما المعاجم العربية الحديثة، فهي في نظره قد استغنت عن تقديم الشواهد بالكثافة، والشكل المطلوبين وبالأخص في المعجم الوسيط⁽¹⁾.

لقد اتضح مما سبق ذكره، أن المعاجم العربية الحديثة تفتقد لمعايير المدونة المعجمية الحديثة، وأن صفة الحداثة المعجمية لم تتحقق -على الأقل- في الجانب المتعلق بمادة المعجم، حيث إن حداثة المدونة المعجمية لا تعني ترميمها المادة اللغوية وتعديلها بتقليص حجمها والتخلص من الألفاظ الغريبة والمهملة وإسقاطها من متن المعجم، ولا تعني كذلك تمديد حجمها بنقل المداخل المعجمية القديمة بألفاظها وشروحها ومعانيها إلى المعجم العربي الحديث، بل إن الحداثة المعجمية تعني اتباع المنهجية المضبوطة والتصور الشامل في التعامل مع اللغة، باعتبارها لغة تنمو وتتطور وتتطلب منهجا علميا ولسانيا منفتحا على عدة علوم لسانية للتعامل معها بهدف وصفها ودراستها وتفسير معطياتها وإحصائها، الشيء الذي سيحفظ للغة والمعجم معا علاقتهما المتوازنة الأفقية والعمودية. فنحن لا نريد أن ينقطع المعجم عن لغته وواقعه، ولا نريد أن تبقى لغتنا سجيناً أو ميتة في المعجم العربي.

يجب أن تؤمن النظرية المعجمية بحقيقة أن المعجم العربي عليه أن يعكس تطور اللغة والمجتمع، لأن مفردات اللغة لا توضع في المعجم لتسجن أو تموت، بل إنها توضع داخله لترسم صورة عن مدى التطور اللغوي الذي وصلت إليه اللغة في المجتمع اللغوي الذي تنتمي إليه. وعندما تؤمن النظرية المعجمية بحقيقة أن اللغة في حالة تطور مستمر آنذاك سيكون من اللازم عليها مواكبة حركية هذه اللغة، وذلك بإنتاج معاجم لغوية تستقصي ما استجد وظهر من ألفاظ وعبارات.

¹ - انظر: أبو العزم، عبد الغني (2010): المدخل والتعريف والشاهد في المعجم، أي علاقة؟ في كتاب: "المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجميين"، وقائع ندوة جامعة ليون الثانية بفرنسا، يومي: 29 و30 شتنبر (2005م)، مركز البحث في المصطلح والترجمة الناشر: دار ومكتبة الهلال، ط1، بيروت، لبنان (2010م)، ص: 134

لذلك فإننا نعتقد أن على النظرية المعجمية العربية أن تسلك مسلكين مهمين من أجل تدارك التأخر اللغوي الحاصل في المعاجم العربية الحديثة:

- (أ)- تأليف معاجم جديدة معاصرة تهتم بتسجيل ألفاظ ومصطلحات العصر.
- (ب)- تحديث المعاجم العربية الحديثة، خاصة تلك التي صدرت عن المجامع اللغوية أو دور النشر الحديثة، وإضافة كل جديد إليها ومواكبته.

1-6- المذهبية بدل المنهجية المعجمية

من الإشكالات التي تعيق تطور المعجم العربي قضية سمّاها محمد رشاد الحمزاوي (المذهبيات) وهي "تطويع اللغة لقضايا لا صلة لها مباشرة بذاتها، وحد ذاتها خلافا لما دعت إليه اللسانيات الحديثة، وما زودتنا به من منهجيات وصفية وعلمية لمواجهة التوقيفية التقليدية التي كثيرا ما تحول قضايا اللغة والمعجم إلى مهاترات وهامشيات تفسد للفكر والود كل قضية، وتؤول أحيانا إلى نوع من الإرهاب الفكري باسم العقيدة والقومية"⁽¹⁾.

يتضح أن جزءا من تاريخ البحث المعجمي العربي غاب عنه التحليل العلمي والموضوعي لقضايا المعجم العربي، حيث كان الباحث المعجمي لا يستند في دراسته المعجمية إلى ما وصلت إليه مختلف النظريات اللسانية الحديثة من نتائج علمية، بل إنه كان يعتمد بالدرجة الأولى على الدراسة الوصفية أو التاريخية أو الفقهية اللغوية التي تقف عند مستوى السرد والوصف لبعض الجوانب المتعلقة باللغة والمعجم. وهذا الأمر هو ما ذهب إليه إبراهيم بن مراد في معرض حديثه عن تيارات النظرية المعجمية الحديثة، حيث يقول: "لقد عرفت المعجمية العربية الحديثة تيارين مختلفين في المنهج لكنهما متفقان في النتيجة، الأول: نسميه التيار اللساني، لأنه أصحابه ينطلقون منطلقات مستمدة من اللسانيات الحديثة. وأما التيار الثاني، فليس باللساني الخالص، بل هو فقهي لغوي، لأنه منتم إلى ما يسمى فقه اللغة، فإن أصحابه لا يرجعون إلى النظريات اللسانية الحديثة في مقاربتهم، بقدر ما يرجعون إلى النصوص العربية وخاصة القديمة فيصفونها. وأمامنا من النصوص المنتمية إلى هذا التيار أربعة تحمل عناوين مصطلح معجم أو

¹ - الحمزاوي، محمد رشاد (2003): المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية، مرجع سابق، ص: 1034

معجمية وهي: (المعجم العربي نشأته وتطوره) لحسين نصار و(المعاجم اللغوية العربية) لأحمد محمد المعتوق، و(المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق) لعلي القاسمي⁽¹⁾ ويضيف في موضع آخر قائلاً: "لقد كان التأليف المعجمي إلى وقت غير بعيد، يعد مجرد صناعة، وقد دُعيت هذا التصور أمور، أهمها: غلبة الهواية على التأليف المعجمي العربي الحديث، فجل مؤلفي المعاجم العربية الحديثة منذ بطرس البستاني في معجمه (محيط المحيط) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانوا أناس ذوي هموم ثقافية عامة، ونوايا حسنة تحثهم على خدمة العربية، نظراً لما تلقاه من التهديد، وخدمة مستعمليها، خاصة المتعلمين منهم، ولم يكونوا في الغالب لغويين، فإذا كان لهم في اللغة باع، لم يكن لهم من المعرفة بقضايا المعجم النظرية والتطبيقية إلا القليل، وليس تلك القلة بناتجة عن عزوف منهم عن معرفة المعجم وقضاياها، بل هي نتيجة حتمية لغياب المعجمية من الدرس اللغوي العربي الحديث في معظم الجامعات العربية، وضعف الاختصاص. وهذا ما جعل معاجمنا الحديثة مثل القديمة، يغلب عليها النقل. ويمكن القول إن مؤلفي المعاجم لم يؤلفوا معاجمهم لأنهم معجميين، بل هم قد أصبحوا معجميين بعد أن ألفوا معاجمهم"⁽²⁾.

لذلك، فإن النظرية المعجمية العربية -على خلاف الدراسات المعجمية القديمة- عندما تخوض في قضايا المعجم العربي تخوض فيها بمنهجية علمية تستحضر كل معطيات العلوم الحديثة ومناهجها المختلفة، ولا تنظر إلى موضوع المعجم نظرة لغوية بسيطة ومحدودة، بل إنها تنظر إليه باعتباره مظهراً حضارياً واجتماعياً لا يمكن إهماله أو الاستغناء عنه؛ لأنه يتعلق بالذات وبالمخزون التراثي الجماعي للأمة يتطور بتطور التجارب الإنسانية، ويتجدد بتجدد النظريات والمناهج المعقنة في طرق التعامل معه ويتفاعل مع كل مستجدات العصر وتحولاته العلمية. لذلك تحاول النظرية المعجمية تجاوز كل الإشكالات التي عاقت تطور المعجم العربي الحديث، وذلك من خلال الاستفادة من مناهج البحث اللسانية.

¹ - بن مراد، إبراهيم (2009): المعجم العربي بين النظرية والتطبيق، سلسلة محاضرات كرسي (مارغريت واير هاووزر جويت) للدراسات العربية، الجامعة الأمريكية، بيروت.

² - بن مراد، إبراهيم (2009): صلة التأليف المعجمي العربي الحديث بالنظرية المعجمية، مرجع سابق، ص: 51 و52.

2- محتوى المعجم العربي الحديث في ضوء مناهج البحث اللسانية

إن النظرية المعجمية العربية لا تقف فقط عند رصد مظاهر التوقيفية اللغوية في المعجم العربي الحديث، بل إنها تسعى كذلك إلى تصحيح كل الجوانب التي وقفت عائقاً أمام تطور المعجم العربي. لذلك فقد وجدناها تتعامل مع اللغة والمعجم بمنهجية علمية مستمدة من مبادئ النظريات اللسانية التي تهتم بالمستقر من اللغة (السانكروني) في فتراته ومستوياته المختلفة، ثم تهتم بالمتحرك (الدياكروني)، وذلك وفق رؤى لغوية ومعجمية تصف اللغة من جديد في حركيتها وتطورها باعتبارها مرآة صادقة عن المجتمع العربي بكل شرائحه. لهذا تحاول النظرية المعجمية العربية تأسيس منهجية معجمية علمية تسعى إلى قراءة التراث اللغوي قراءة جديدة على أساس تجاوز سلبيات التوقيفية اللغوية وتطوير محتوى المعجم العربي، وذلك من خلال توظيف مناهج العلوم اللسانية الحديثة مثل: اللسانيات الجغرافية واللسانيات الاجتماعية، والمعجمية الإحصائية.

2-1- اللسانيات الجغرافية

تعتبر اللسانيات الجغرافية (Linguistic Geography) فرعاً من فروع اللسانيات التي تدرس اللغة ولهجاتها في إطارها اللساني والجغرافي. فقد جاء في تعريفها في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات أنها "العلم الذي يدرس التنوع في استعمال اللغة عند الأشخاص أو المجموعات من أصول جغرافية مختلفة"⁽¹⁾. كما أنها تعني "دراسة الفروق المحلية أو الإقليمية الخاصة بلغة ما"⁽²⁾. وهي أيضاً العلم الذي "يحدد اختلافات اللغات وفروقاتها في خرائط جغرافية"⁽³⁾. أما اللسانيات الجغرافية عند محمد رشاد الحمزاوي، فهي "علم يراد به معرفة حدود الظواهر اللغوية سواء أكانت ظواهر صوتية أم ظواهر تتعلق باستعمال الألفاظ، وذلك بوضع مصور لغوي يبين المناطق اللغوية والجزر اللغوية"⁽⁴⁾.

1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2002): المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات - انجليزي - فرنسي - عربي - ، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ص: 62

2- البعلبكي، رمزي منير (2017): المورد الحديث: قاموس انجليزي- عربي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، ص: 669

3- مبارك، مبارك (1995): معجم المصطلحات الألسنية، فرنسي- انجليزي- عربي، دار الفكر اللبناني، ط1، بيروت، ص: 120

4- الحمزاوي، محمد رشاد (1987): المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، معجم عربي أعجمي، وأعجمي عربي، الدار التونسية للنشر، ط1، تونس، ص: 35

المُلاحظ أن كل التعريفات السابقة تحاول قَصْر اللسانيات الجغرافية على دراسة اللهجات داخل حدودها الإقليمية والجغرافية. أي إن اللسانيات الجغرافية هي علم اللهجات والفروق اللغوية. غير أننا لا نتفق مع أصحاب هذه التعاريف التي تختزل مهمة اللسانيات الجغرافية في دراسة لهجات الأمم والشعوب. لذلك، فإننا نعتقد أنه يجب إعادة النظر في مضمون تلك التعاريف حتى تتلاءم مع معطيات تطور العلوم اللسانية. إذ كيف لنا أن نخترل مهمة فرعٍ من فروع اللسانيات في دراسة جانب معقد من اللغة، وهو اللهجات؟. وكيف يمكن أن تكون اللسانيات العلم الذي يبحث عن الأنحاء الكلية في جميع اللغات، أن يسخر فرعاً من فروع له كي يدرس الفروق اللغوية بين اللغات؟.

لذلك فقد بحثنا أكثر في تعاريف اللسانيات الجغرافية، ووجدنا لها تعاريف أخرى تشير إلى أنها ليست علماً لغوياً إقليمياً، ولا يقتصر هدفها على دراسة اللهجات المحلية أو الإقليمية فحسب، بل إنها علم يقوم على دراسة اللغات. لذا فهي "علم يهتم بدراسة مواقع اللغات الفصيحة والعامية واللهجات من حيث انتشارها وانحصارها أو انتشار التخيّل بين ألفاظها أو تبدل أصواتها بسبب اندماجها بغيرها أو اعتناق شعوبها ديناً جديداً أو بسبب الغزو"⁽¹⁾. كما أنها "علم يهتم في المقام الأول بدراسة التوزيع الجغرافي للغات الإنسانية على أجزاء الكرة الأرضية، وتوضيح ذلك من خلال الأطالس اللغوية التي تحتوي على معلومات مختلفة، كتحديد عدد المتكلمين مع بيان نوعية اللغة بالنسبة لهم أهى لغتهم أم لغة استعمارية تحولت إلى لغة رسمية... أم هى لغة ثقافية أو دينية وتحديد اللهجات المختلفة التي ترتبط بل لغة وتوزيعاتها"⁽²⁾. كما يرى ماريو باي (Mario, Pei) أن وظيفة علم اللسانيات الجغرافية "أن يصف بطريقة علمية وموضوعية توزيع اللغات في مناطق العالم المختلفة ليوضح أهميتها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية والثقافية، وأن يدرس طرق تفاعل اللغات بعضها مع بعض، وكيفية تأثير العامل اللغوي على تطور الثقافة والفكر الوطنيين"⁽³⁾.

¹ - التونجي، محمد، الأسمر، راجي (2001): المعجم المفصل في علوم اللغة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان مجلد1، ج1، ص:226

² - عياد حنا، سامي، وآخرون (1997): معجم اللسانيات الحديثة، انجليزي- عربي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، ص:54

³ - باي، ماريو (1998): أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط:8، القاهرة، مصر، ص:37

لقد أضحت اللسانيات الجغرافية علما من علوم اللسانيات يتولى دراسة اللغات دراسة علمية، ويهيئ نتائجها العلمية كي تستفيد منها مختلف العلوم الإنسانية الأخرى. ولعل النظرية المعجمية أحوج العلوم اللسانية إلى نتائج اللسانيات الجغرافية؛ حيث إن لها دورا أساسيا في إثراء رصيد المعجم العربي بأصناف اللغات المستعملة في مختلف المناطق والجهات، إنها "مؤهلة لتزويدنا بمعلومات ثمينة لا بد منها عن هندسة وجغرافية اللغات، بشكل يدعونا إلى أن نقرأ حسابا للغات واللهجات التي تحيط باللغة العربية الرسمية والتربوية والثقافية والحضارية والقانونية المشتركة والمتطورة المتفق عليها. فلا يجوز أن نقصيها، ونهمل ما لها من تفاعل وتعامل مع اللغة الرسمية المفضلة المعزولة في ميادين معينة"⁽¹⁾.

تتضح أهمية اللسانيات الجغرافية في تغطية الخريطة اللغوية لكل المجتمعات البشرية التي تتميز بالتنوع والتعقيد في كل المناطق الجغرافية. فعلى سبيل المثال، يعرف واقع اللغة العربية في الوطن العربي تنوعا كبيرا؛ حيث إننا نجد فيه تنافسا شديدا بين اللغة الفصحى واللهجات واللغة العربية المعاصرة واللغات الأجنبية. لكن عوض أن يكون هذا التنوع اللغوي في صالح تطور المعجم العربي، فإنه أضحى يشكل عبئا ثقيلا على الدارسين، وسببا في تعطيل حركية البحث المعجمي، نظرا لعدم قدرة المعجميين على معالجة قضايا التعدد اللغوي، والحسم في مسأله وإشكالياته، ونظرا كذلك لعدم تجاوب المعاجم العربية الحديثة مع كل أصنافه، وتراخيها عن ملاحقة تطور أشكاله. فكانت النتيجة، إقصاء أنماط اللغة الحديثة من الدخول إلى متن المعجم. لذا يجب على واضعي المعاجم العربية الانفتاح على كل هذه الروافد اللغوية الغنية، والاستفادة منها، وتمثيلها داخل متن المعجم، وخلق تواصل بينها وبين المعجم العربي، حتى لا تكون هناك فجوة لغوية بين المعجم والواقع اللغوي.

فالذي جعل المعاجم العربية القديمة مرتبطة بعصرها وواقعها هو استحضار اللغويين البعد الجغرافي عند تدوين اللغة العربية ولهجاتها وآثارها الأدبية، حيث كان جمع اللغة مرتبطا بوعي اللغويين ومعرفتهم بالمواقع الجغرافية، وتوزيع اللغة واللهجات فيها. لذلك

¹ - الحمزاوي، محمد رشاد (2003): المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية، مرجع سابق، ص: 1051

فإن تداخل اللغات عند العرب لم يشكل عائقاً للغويين في دراستهم للغة، بل إنه كان مجالاً لإبراز مدى معرفتهم العميقة بلغات العرب ولهجاتهم. حيث كانوا يخصصون لكل لغة ولهجة تصنيفاً وتحديداً. كما كانوا يميزوا في دراستهم بين اللغة الفصيحة واللهجات وبين لغة الوصف والدراسة. مما يبين أن مبادئ اللسانيات الجغرافية كانت مبطنة في أساليب البحث اللغوي العربي القديم، حتى وإن لم يشر اللغويون إلى ذلك في كتبهم اللغوية، وحتى وإن لم يطلقوا على بحوثهم اللغوية مصطلح اللسانيات الجغرافية.

2-2- اللسانيات الاجتماعية

تهتم اللسانيات الاجتماعية (Sociolinguistics) بدراسة اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية لها تجلياتها في المجتمع اللغوي الذي نشأت فيه. أي إنها لسانيات تقرأ اللغة في علاقتها بالمجتمع. فهي "علم يدرس اللغة في سياقها الاجتماعي، ويفحص الدور الذي تلعبه في المجتمع، ويهتم بطرق تأثر اللغة بالتدريس والطبقة الاجتماعية والجنس والعرق والمحيط الجغرافي. كما يدرس بطريقة نسقية ومنظمة كيفية تبادل التأثير بين المجتمع واللغة. فاللغة تؤثر في المجتمع والفكر، كما تسهم في تغيير سلوكيات الفرد والمجتمع معاً"⁽¹⁾. يظهر أن دراسة اللغة لا تتم بمعزل عن المجتمع الذي تُداول فيها تلك اللغة بمعنى أن فهم اللغة وتفسير ظواهرها مرتبط بفهم الوقائع الاجتماعية التي أفرزتها. فاللغة نتاج التفاعل والتجاذب بين المعطيات اللغوية والمعطيات الاجتماعية. وهذا التفسير لعلاقة اللغة بالمجتمع، نجد له إشارة عند جوشوا فيشمان (Joshua, Fishman) في تعريفه للسانيات الاجتماعية، حيث يقول عنها: "إن السوسiolسانيات أو سيوسولوجية اللغة علم يسعى إلى معرفة من يتكلم اللغة، وفي أي سياق؟ ومع من؟. أي إنه يبحث التفاعل بين جانبي السلوك الإنساني أي اللغة والمجتمع، حيث يهتم بالموضوعات التي ترتبط بالتنظيم الاجتماعي لسلوك اللغة واتجاهاتها، والسلوكيات الفرعية اتجاهها، واتجاه مستعمليها"⁽²⁾.

¹ - Ennaji.M.Sadigi.F (1994): Applications of Modern Linguistics, Casablanca, Afrique Orient, p:65

² - Fishman, Joshua (1970) : Sociolinguistic, a Brief Introduction, Rowley, Mass Newbury House, p:18

إن اللغة سلوك اجتماعي ولغوي يجب دراسته وتفسير مظاهره في علاقته بالمتكلم أي إن الوقائع الاجتماعية هي وقائع لغوية ولسانية ناتجة عن استعمال المتكلم للغته. وهذا التقاطع بين ما هو لغوي وما هو اجتماعي، هو ما تحاول اللسانيات الاجتماعية تفسيره حيث إن مهمة السوسيولساني هي البحث في العناصر الاجتماعية التي تؤدي إلى اختلاف استعمالات اللغة، وتطورها داخل المجتمع. لذلك فإن فهم اللغة وتفسيرها ينطلقان من وجهة نظر السوسيولساني من دراسة الأحداث الاجتماعية.

وعن مهمة السوسيولساني يعلق جون دوبوا (Dubois, Jean) بقوله: "إن اللغة هي ذلك الجزء من اللسانيات التي يتقاطع ميدانها مع سوسيوولوجية اللغة والجغرافية اللسانية وعلم اللهجات والإثنولسانيات، بحيث تكون مهمة السوسيولساني إبراز العلاقات الممكنة بين تنوع الظواهر اللسانية والاجتماعية وضروب التأثير المتبادل بينها. أخذا بعين الاعتبار حالة المتكلم ووضعياته الاجتماعية وأصله ومهنته، كمعطيات اجتماعية مرتبطة بانجازاته اللغوية"⁽¹⁾. ويقول حليلى عبد العزيز عن دور السوسيولساني في اللسانيات الاجتماعية: "إن السوسيولساني يحاول تبيان العناصر الاجتماعية التي تؤدي إلى الاختلافات اللهجية، والكشف عن مظاهر المؤثرات الاجتماعية في لغة المجتمع. أي ما يميز لغة طبقة عن الطبقات الأخرى أو فئة من الفئات أو جهة من الجهات، وتفسير كيفية تطور اللغة عبر التاريخ، وتوضيح أثر تبادل التأثير مع المحيط الخارجي في إطار الربط بين اللغة ومستعملها ومحيطهم البيئي وحاجتهم"⁽²⁾.

تحاول التعريفات السابقة توضيح العلاقة الوطيدة التي تجمع بين اللغة والمجتمع حيث إن فهم الظاهرة اللغوية وتفسيرها يمر حتما عبر فهم المعطيات الاجتماعية. وهذا ما عبّر عنه تودوروف (Tzvetan, Todorov) بقوله: "نفترض وجود كيانيين منفصلين: اللسان (اللغة) والمجتمع (الثقافة) وندرس الواحد من خلال الآخر، ونعتبر أحد العنصرين سببا والآخر نتيجة، وندرس هذه الأخيرة لهدف معرفة السبب والعك"⁽³⁾.

¹ - Dubois, J. et autres : (1973) : Dictionnaire de Linguistique, Paris, La rousse, P : 444

² - حليلى، عبد العزيز (1999): قضايا لسانية، السوسيولسانيات، التصريف، أقسام الكلام، مطبعة انفو برينت، ط: 1، فاس، ص: 3

³ - Ducrot .O / Todorov .T (1992) : Dictionnaire Encyclopédique des Sciences du Langage, Paris Edition du Seuil, p : 84

لذلك فإن الوقائع الاجتماعية تساعدنا في فهم اللغة، كما أن اللغة تساعدنا بدورها في استيعاب الوقائع الاجتماعية. فهذه العلاقة المتفاعلة بين البنيات اللغوية والبنيات الاجتماعية، هي ما تحاول السوسيولسانيات دراستها دراسة علمية، بغية إيجاد تفسير علمي لقضايا التغيرات والاختلافات اللغوية، والتداخل اللغوي، وفهم أسرار تطور مفردات اللغة ودلالاتها، واستيعاب أسباب اختلاف أصوات اللغات وصرفها وتراكيبها ومعجمه، وغيرها من القضايا اللغوية التي تتقاطع دراستها مختلف النظريات اللسانية والمعجمية والدلالية.

لقد فتحت اللسانيات الاجتماعية آفاقا كثيرة للنظرية المعجمية من خلال ما وفرت من نتائج وخلاصات متعلقة بدراسة اللغات الإنسانية، "فلغة شعب ما توفر مفردات كلامه وتعتبر مرآة تعكس بأمانة معارف ذلك الشعب. فيكفي أن نقارن مفردات كلام أمة على مدى حقبة مختلفة لنستخلص منها فكرة عما حققته من تقدم فضلا عما تتميز به تلك اللغة من مواصفات وخصائص مشتركة أو مختلفة أو متنافرة في مستوى شرائحها الاجتماعية المعينة"⁽¹⁾.

نفهم من هذا النص أن اللسانيات الاجتماعية توفر للمعجم اللغوي مدونة معجمية حية تعبر عن حركية المجتمع، وتطور لغته. فاللغة مرتبطة بحياة الإنسان وبرغباته وبسلوكاته وبأنماط عيشه. فهي كائن اجتماعي يتطور بتطور طرق الإدراك والتفكير عند الفرد والجماعات. ومن السهل أن ندرك العلاقة القائمة بين اللغة والمجتمع من خلال أن جل الدراسة الاستكشافية والعلمية للمجتمعات البشرية كانت تبدأ مما تركته هذه المجتمعات من نقوش ومنحوتات وآثار أدبية وتعبيرية. فاللغة نظام رمزي وترمизи خاص بالمجتمعات البشرية لا يقتصر أثره على اللغة المنطوقة بل إنه يتعداها إلى اللغات المكتوبة والإشارات والتعبيرات. لذلك فهو من أكثر الأنظمة ارتباطا بالأفراد كأداة تواصلهم وتنظيمهم وتعبيرهم عن تجاربهم.

لهذا فمن المفروض أن تحافظ النظرية المعجمية على هذه الصلة الموجودة بين اللغة والمجتمع، وأن تحافظ على صلة المعجم العربي بلغته وبيئته، وأن تعمل على انفتاح

¹ - Georges Matoré (1953) : La Méthode en Lexicologie , paris, p :54

المعجم على قضايا مجتمعه ومستجداته وقضاياها الراهنة، وذلك بتجديد محتواه وتزويده بالمفردات والمصطلحات والتعابير اللغوية الجديدة التي تعبر عن إنجازات العصر وإبتكاراته، وأن تسعى كذلك نظرية المعجم إلى تطبيق مختلف نتائج النظريات اللسانية في دراستها لمسألة اللغة وتمظهراتها المختلفة. فلا يعقل أن يعرف استعمال اللغة داخل المجتمع تطوراً كبيراً ويبقى المعجم العربي متأخراً عن مواكبة هذا التطور. لذلك فإن تسجيل اللغة المستعملة وحفظها في المعاجم، من شأنه أن يسعفنا في فهم المزيد عن أسرار نمو اللغات الإنسانية وتطور المجتمعات البشرية. يقول عبد الغني أبو العزم عن الدور المتعاظم للمعجم في صيانة تراث الأمة وكنوزها: "فالمعجم كأداة لغوية ومعرفية يعبر عن المستوى الثقافي للأمة، وبواسطته يتم ترسيخ اللغة، وتكريس مكانتها واستمراريتها، وعبره يتم خلق كل الأشكال الاجتماعية للاتصال فهو كتاب حامل لكنز مشترك"⁽¹⁾.

2-3- المعجمية الإحصائية

لا شك أن الأبحاث اللغوية في دراستها للغة استفادت من النظريات اللسانية المختلفة التاريخية والبنوية والتوليدية والوظيفية. كما استفادت أيضاً من مختلف العلوم المعرفية ومن تطبيقاتها المتطورة. لذلك، فإنه لا يعقل أن يكون البحث المعجمي العربي في منأى عن الاستفادة من تلك العلوم اللسانية ومن مناهجها المتعددة. ولعل أهمها: اللسانيات الإحصائية (Statistique Linguistique) أو اللسانيات الكمية (Linguistique Quantitative) التي "تسعى إلى دراسة الظواهر اللسانية باستخدام تقنيات رياضية وإحصائية قصد تحديد سماتها اللغوية: الفونولوجية والمورفولوجية والتركيبية والمعجمية التي تعجز الدراسة الوصفية المحضة عن تحديدها وتعيينها بشكل موضوعي ودقيق"⁽²⁾. واضح أن اللسانيات الإحصائية تعتمد على منهج الإحصاء في دراسة الظواهر اللغوية قصد إحصاء عناصرها المختلفة وتحليلها. فمثلاً يستعمل منهج الإحصاء في الأبحاث اللسانية في دراسة المعطيات الصوتية، كعدد الفونيمات ونسبة ورودها في لغة

¹ - أبو العزم، عبد الغني (1997): المعجم المدرسي وتوجهاته، مؤسسة الغني للنشر، ط:1، الرباط، ص:7

² - Lebrun Yvan(1966) :Linguistique Quantitative, dans ,Statistique et Analyse Linguistique, colloque de Strasbourg, Presses Universitaires de France, Paris, p :105

من اللغات، أو يستعمل في دراسة المعطيات التركيبية، كنسبة ورود مكونات الجملة في الاحتمالات الممكنة وفي التقديم والتأخير والحذف. كما يستعمل الإحصاء في دراسة المعطيات المعجمية: كنسبة ورود الكلمات أو تواترها في نص من النصوص اللغوية أو المعجمية.

ولا يقتصر استعمال الإحصاء (La Statistique) على اللسانيات الإحصائية بمفردها بل إنه منهج مشترك في مختلف العلوم. وهذا ما تؤكد عدة تعريفات لمصطلح الإحصاء، حيث يقصد به عند شارل مولر (Charles, Muller) المناهج التي "تدرس عموماً مختلف الحالات الممكنة والمحتملة لعناصر مجموعة ما من المجموعات"⁽¹⁾ والإحصاء عند جون دوبوا (Jean, Dubois) هو "أداة تجريبية تستخدم لإثبات وتأكيد فرضيات معينة، إن الإحصاء يرتبط بشكل أساسي بالتحليل البنيوي للغة"⁽²⁾. أما أوليفر غودوين (Olivier, Gaudion) فيرى أن الإحصاء هو: "العلم الذي يتمثل هدفه في جمع ومعالجة وتحليل البيانات المستمدة من ملاحظة الظواهر العشوائية، أي التي تدخل فيها الصدفة. وهو العلم الذي يستخدم تحليل البيانات لوصف الظواهر المدروسة، ولعمل التنبؤات واتخاذ القرارات بشأنها. لهذا، تعد الإحصائيات أداة أساسية لفهم الظواهر المعقدة وإدارتها. ويمكن أن تكون البيانات المدروسة من أي نوع مما يجعل الإحصائيات مفيدة في جميع المجالات. ومن هنا نفهم سبب تدريسها في جميع المجالات الأكاديمية من الاقتصاد إلى علم الأحياء إلى علم النفس وبالطبع علوم الهندسة"⁽³⁾.

تبين التعاريف السابقة أهمية الإحصاء في مختلف العلوم الإنسانية؛ حيث يساعدها في الدراسة الدقيقة والعلمية لمعطيات الظواهر اللغوية وغير اللغوية. لذلك، فإننا نجد الإحصائيات المعجمية (Statistiques lexicales) لا تختلف عن باقي العلوم في توظيف المناهج الإحصائية في تحليل مفردات اللغة أو في إحصاء مداخل أو جذور معجم من المعاجم أو في إحصاء الكلمات المتواردة في نص من النصوص أو في كلام

¹ - Muller, Charles (1993) : Principes et Méthodes de Statistique Lexicale, Honoré Champion, Paris, p:5

² - Dubois. J : ibid, p :95

³ - Olivier, Goudoin (2012) : Principes et méthodes statistiques, Université, Grenoble Alpes, Grenoble, p :7

شاعرٍ أو كاتبٍ أو نحو ذلك. يقول شارل مولر (Charles, Muller) في تعريف الإحصاء المعجمي "هو الدراسة الكمية لكل الكلمات الواردة في نص أو مدونة تبعا لخاصية واحدة، وهي ارتباطها بوحدة معجمية معينة"⁽¹⁾.

يتضح أن الإحصاء المعجمي يعتمد على الكلمة كوحدة إحصائية، وأن إحصائها في المعاجم أو في النصوص يتم تبعا لانتمائها للمجموعة المتجانسة نفسها، كالمدخل المعجمي أو الجذر اللغوي أو الصيغة الصرفية أو الانتماء المقولي، "فالكلمة هي وحدة الوصف في الإحصائيات، ولكنها يجب أن ترصد في مجموعتها المتجانسة، التي تمثل عادة عينة تؤخذ عشوائيا حسب قواعد علمية من مدونة (Corpus) هي موضوع الإحصاء المعجمي الذي يرفض دراسة الكلمة مستقلة عن تواترها، أو منعزلة عن القسم الذي يحويها"⁽²⁾. يتضح أن الكلمة في الإحصائيات المعجمية تمثل العنصر المعجمي المتوارد في النص والخطاب، وهي تقبل التشخيص والعزل. لذلك، فهي محور الدراسة في الإحصائي المعجمي الذي له أهمية كبيرة في الدراسات المعجمية والصناعة المعجمية، لما له من دور كبير في مجال تطوير جوانب المعاجم، كمعرفة طبيعة أي معجم وفهرسة مداخله، وإعداد مدونة المعاجم الإلكترونية، ودراسة خصائص المفردات التي تتضمنها؛ "فالإحصاء المعجمي تطبيق لمناهج الإحصاء في دراسة المفردات، ولقد أسهم بدور معتبر في بناء المفردات الأساسية لتعليم اللغات، وتنظيمها وأدت جل أبحاث الإحصاء المعجمية المخصصة لمفردات هذا المعجم أو ذاك إلى استنتاجات من نحو غنى أو فقر معجم بالنظر إلى غنى مفرداته"⁽³⁾.

هكذا يمكننا الإحصاء المعجمي من الحكم على تطور معجم ما أو تقلصه أو جموده كما أنه يمكننا من الوقوف عند المفردات الأكثر استعمالا وتواردا في الخطاب. فمعجم اللغات الطبيعية واسع جدا، وهناك بعض المفردات أو المصطلحات التي لا تُستعمل في الخطاب لارتباطها بمفاهيم قليلة التداول أو بمقامات خاصة، ولا يمكن معرفتها أو

¹ - Muller, Charles :ibid,p :10

² - بن عمر، عبد الرزاق (1990): معجم الطبيعة بين أبي إسحاق إبراهيم بن خفاجة وإيليا أبي ماضي، دراسة تصنيفية تواترية، كلية الآداب بمنوبة، تونس، ص:11

³ - الفوحي، أحمد (2009): الإحصاء المعجمي وتعليم اللغة العربية، في كتاب "دور المعجم في تعليم اللغة العربية وتعلمها"، وقائع اليوم الدراسي (دور المعجم في تعليم اللغة العربية وتعلمها) بجامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 22 نونبر (2005م) سلسلة الندوات، ع: 24 (2009م) ص:43و44

تحديدها إلا من خلال منهج الإحصاء الذي يتيح لنا إمكانية معرفة درجة تردد المفردات اللغوية في مختلف السياقات والاستعمالات. بمعنى، أن الإحصاء المعجمي منهج علمي يمكننا بطريقة علمية من حصر الكلمات الأكثر استعمالاً، ومعرفة كذلك المفردات القليلة التردد. لذلك فإن المعجمية الإحصائية لها فضل كبير على المعجم العربي؛ حيث إنها تزوده بأنواع الكلمات بجميع مواصفاتها ودلالاتها واستعمالاتها المقتبسة والهامشية والبلاغية والأسلوبية، وتوفر له نسب اطرداها وشيوعها وندرتها. كما تقدم المعجمية الإحصائية للمعجم العربي كل ما من شأنه أن يثري نصه المعجمي بأنماط لغوية مختلفة تعكس ما وصلت إليه اللغة العربية من تطور.

بذلك تكون مجالات تطبيق الإحصاء المعجمي في المعجمية العربية كثيرة كإحصاء الكلمات في مدونة من المدونات المعجمية، أو إحصاء كلمات مدخل من مداخل المعاجم اللغوية أو الاصطلاحية أو جرد مفردات اللغة من مختلف المصادر اللغوية المتعددة قصد إعداد مدونات المعاجم الإلكترونية أو ربط عناصر المعجم بنظم اللغة المختلفة الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وغيرها من التطبيقات المعجمية التي تجود عمل المعجميين العرب الذين لم يكن غريباً عنهم تطبيق المنهج الإحصائي في الصناعة المعجمية القديمة. ولنا في تجربة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) في معجمه (العين) ما يؤكد توظيف اللغويين القدماء المنهج الإحصائي في تأليف المعاجم العربية فتجربة الخليل تعتبر رائدة في مجال الاستفادة من الإحصاء في دراسة مفردات اللغة العربية؛ حيث عمد الخليل إلى إحصاء كلام العرب، مستعمله ومهمله، بطريقة رياضية اهتدى إليها من خلال فكرة البنى والتقليبات.

فكل من طالع مقدمة كتاب (العين) يدرك خصوصية المنهج الإحصائي الذي اتبعه الخليل لحصر مفردات معجمه. حيث إن "الكلمات الثنائية تتصرف على وجهين: نحو(قد ودق وشد ودش) والكلمات الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، وتسمى مسدوسة، والكلمات الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجهاً، يكتب مستعملها ويلغى مهملها، وذلك نحو: عقرب وعقبر وبرقع والكلمات الخماسية تتصرف على مئة وعشرين وجهاً،

يستعمل أقله ويلغى أكثره"⁽¹⁾. فقد استطاع الخليل من خلال هذا العمل الإحصائي بناءً معجمه وفق منهجية مضبوطة قادتته إلى ضبط المستعمل والمهمل من مفردات اللغة بناءً على خصائص بنية الكلمة العربية: الصوتية، والصرفية والدلالية.

ولم يقف توظيف المنهج الإحصائي في المعجم العربي عند حدود تجربة الخليل، بل إنَّ تطبيقه استمر في الدراسات الإحصائية المعجمية، منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي، حيث افتتحت الأعمال المعجمية الإحصائية بظهور عمل معجمي إحصائي لإبراهيم أنيس الذي أنجز دراسة إحصائية للجذور الثلاثية وغير الثلاثية لمعجم الصحاح⁽²⁾ ثم تلتها دراسات أخرى في المنحى نفسه للمعاجم العربية الأخرى. من بينها دراسة علي حلمي موسى لجذور معجم تاج العروس للزبيدي باستخدام الحاسوب ومقارنتها بالجذور الواردة في الصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور⁽³⁾.

فقد زواج علي حلمي في دراسته الإحصائية بين المعجم والحاسوب، وركّز فيها على تحليل بنية الجذور التي يتضمنها معجم تاج العروس. كما بيّن طريقة تتابع الحروف داخل جذور الكلمات العربية. ليصل إلى خلاصة مفادها أن بنية الجذور في العربية تقوم على احترام قواعد التأليف بين حروف الجذور، واختيار التوليفات الصوتية السهلة على المتكلم، والابتعاد عن تتابع حروف الجذور المتقاربة المخرج.

ومهما يكن من أمر هذه الدراسات الإحصائية المعجمية ونتائجها، فإنه بات من المؤكد أن تطبيق المناهج الإحصائية في المعاجم العربية له نتائج علمية عظيمة، لما لهذه المناهج من قدرة على وصف معجم اللغة العربية وصفا دقيقا من خلال معرفة طبيعة اللغة التي يتضمنها، وقياس مدى شيوع مفرداته واطرادها في الاستعمال اللغوي، وحصر المداخل المعجمية الغنية والمفقرة، ومعرفة مدى اتساع مدونته المعجمية وشموليّتها، والوقوف عند درجة مواكبتها للغة العصر، ثم وضع قائمة بالمفردات الأساسية التي يستعملها المتكلم أو يحتاجها بكثرة، وتصنيف المصطلحات بحسب علومها

¹ - الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، ص: 59.

² - انظر: أنيس، إبراهيم (1971): الدراسة الإحصائية للجذور الثلاثية وغير الثلاثية لمعجم الصحاح، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ص: 6.

³ - انظر: حلمي، علي موسى و شاهين، عبد الصبور (1973): دراسة إحصائية لجذور تاج العروس للزبيدي باستخدام الكمبيوتر، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ص: 5.

ومجالاتها، ثم تحديد المفردات الأساسية التي تساعد على تعليم اللغة العربية وتعلمها، لأن تعلم اللغات بشكل نسقي ومنظم يبدأ أساساً من تعلم المفردات الأكثر استعمالاً.

لهذا فإن مجالات استفادة المعجم العربي من العلوم كثيرة، ليس من مناهج الإحصاء فقط، وإنما من مختلف المناهج العلمية التي تدرس اللغة، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كاللسانيات الجغرافية والاجتماعية والتاريخية والنفسية واللسانيات الحاسوبية ومن شأن استثمار معطيات هذه العلوم أن يجعل المعجم العربي حقلاً معرفياً تتقاطع فيه عدة علوم محورها الإنسان ولغته.

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى قضية التوقيفية اللغوية، حيث بيّنا مظاهرها المتداخلة في المعجم العربي الحديث، وأوضحنا كيف أثرت عناصرها سلباً على المعاجم العربية الحديثة، وكيف جعلتها أكثر ميلاً إلى تسجيل لغة العصور الماضية في مقابل تسجيل النزر القليل من مفردات اللغة العربية المعاصرة. فعلى الرغم مما حققته المعاجم العربية الحديثة من تطور في جوانب الترتيب والتنظيم، فإنها لم تهتم بما يكفي بتطوير مادة المعجم، حيث لم تتمكن من الإحاطة الشاملة باللغة العربية المعاصرة كما هي مستعملة في مختلف المجالات: الثقافية والعلمية والتقنية. لذلك فقد رأينا أن المعجم العربي الحديث لم يختلف كثيراً عن المعجم العربي القديم إلا في عرض محتواه بمنهجية جديدة في الترتيب. أما من حيث تحديث محتوى المعجم، فإن المعاجم العربية الحديثة ما تزال في حاجة إلى المزيد من العناية بالمستجد من اللغة المعاصرة.

فلا يكفي أن يُصرَّح مؤلفو المعاجم العربية في مقدمات معاجمهم بضرورة الاعتماد على لغة العصر، وانتقاء المستعمل من لغة الماضي، والتخلي عن المهجور وغير المستعمل، بل يجب أن تكون عندهم رؤية منهجية في التعامل مع اللغة تعاملًا شمولياً، لا تعاملًا انتقائياً أو إقصائياً؛ تعاملًا مبنياً على منهجية تراعي طبيعة اللغة وخصائصها. فاللغة تنمو وتتطور باستمرار، ولا يقف تطورها عند عصر من العصور أو عند مكان من الأمكنة. وأي تعامل مع اللغة لا يستحضر الخاصية التطورية لعناصرها سيحكم على علاقة اللغة بمعجمها بالجمود، ومن ثم، سيبقى التفاعل مع اللغة مقتصرًا فقط على مستعملي اللغة الذين يولدون مجموعة من المفردات والمصطلحات الحديثة التي يسدون

بها حاجاتهم اللغوية، لكن دون أن يعودوا إلى المعاجم العربية للبحث عن تلك المفردات الحديثة، لأن حضورها في متن المعاجم العربية الحديثة دائما ما يتطلب وقتا كبيرا.

لهذا كله تحاول النظرية المعجمية العربية أن تجعل المعاجم العربية الحديثة معاجم مسايرة للتطور اللغوي ومواكبة لمستجدات العصر، ومحررة من تبعات التوقيفية اللغوية وغنية بالألفاظ المستحدثة، وفي الوقت نفسه محافظة على الألفاظ المستعملة الماثورة عن المعاجم العربية القديمة، أي إن النظرية المعجمية تحاول الربط بين لغة القرون الماضية ولغة العصر، وذلك وفق منهجية منسجمة تحافظ بها من جهة على صلة المعاجم العربية الحديثة بتراثها اللغوي، وتفتح بها من جهة أخرى متن هذه المعاجم على تطورات العصر ومستجداته، الشيء الذي سيجعلها مشتملة على رصيد مفرداتي متنوع يشمل الألفاظ المحدثه والمصطلحات العلمية والألفاظ المعربة والدخيلة، إلى جانب الرصيد المفرداتي الأساسي القديم الخالي من المهمل والغريب والمهجور.

الفصل الثاني

محتوى المعجم العربي الحديث ومواكبة لغة العصر

تمهيد

تعتبر قضية مواكبة المعاجم العربية الحديثة اللغة المعاصرة من القضايا المعجمية المهمة في البحث المعجمي العربي؛ لأنها تتعلق بطبيعة المعجم العربي ووظيفته. فمقياس الحكم على تطور المعاجم العربية لا يتوقف أساسا عند المنهجية الحديثة في الترتيب أو الشرح أو الإخراج وإنما يتوقف بدرجة كبيرة عند مدى تجدد محتوى المعجم العربي. لهذا تُعتبر المواكبة اللغوية في المعاجم العربية أهم القضايا المعجمية التي تشغل عليها النظرية المعجمية.

بناء على ذلك، نحاول في هذا الفصل التطرق إلى جوانب هذه القضية المعجمية محاولين الإجابة عن تساؤلاتها التي تتعلق أساسا بعلاقة تطور اللغة بتطور محتوى المعجم العربي.

فمن المعروف أن متن اللغة العربية يشهد منذ مدة طويلة تطورا كبيرا في مفرداته وأصاليه ومصطلحاته، وفي طرق توظيفه واستعماله. ولا شك أن هذا الطغيان البارز لاستعمال اللغة العربية المعاصرة قد جعل اهتمام اللغويين منصبا حوله بغية دراسته وتحليل مظاهره، ومعرفة خصائصه ومميزاته وأنواعه، وكيفية مواكبته والاستفادة منه. لهذا فإن تطرقنا لقضية مواكبة المعاجم العربية اللغة العربية المعاصرة يجعلنا ننطلق من التساؤلات التالية: كيف هو واقع اللغة العربية المعاصرة؟ وما هي علاقة اللغة العربية القديمة باللغة العربية الحديثة؟ هل هناك تشابه أم اختلاف بينهما؟ ثم إذا كانت اللغة العربية المعاصرة تفرض نفسها في مختلف المجالات، فما هي نسبة حضورها في المعاجم العربية الحديثة؟ هل هناك فجوة بين المفردات المستعملة في لغة الإعلام وفي مختلف المجالات المعاصرة، وبين ما هو موجود في المعاجم العربية الحديثة؟ أليس من المفروض أن يكون المعجم العربي سبّاقا إلى استعمال المفردات الجديدة وتسجيلها، بحكم أن المعجم أنيطت به مهمة وصف مفردات اللغة وتفسيرها؟ وإذا كانت اللغة العربية المعاصرة تعرف ثراء كبيرا في مفرداتها وتعابيرها، فهل المعاجم العربية الحديثة ملزمة فقط بتسجيل المفردات التي لها شرعية الدخول إلى المعجم، أم إنها ملزمة كذلك بتسجيل

جميع مستويات اللغة المعاصرة؟ بمعنى، هل مهمة المعاجم العربية الحديثة الحفاظ على مقاييس اللغة العربية أم أن مهمتها ملاحقة الاستعمال اللغوي كيفما كان نوعه وشكله؟ أليست اللغة العربية الحديثة سوى خليط من الازدواج اللغوي الذي يجمع بين الفصحى والدخيل والمعرب والعامي، وأن تسجيلها في المعاجم العربية دون تحفظ من شأنه أن يخلق فوضى لغوية نحن في غنى عنها؟.

تلك أهم التساؤلات التي ستؤطر محورنا الموسوم بمحتوى المعجم العربي الحديث ومواكبة لغة العصر. والأكد أن الإجابة عن تلك التساؤلات ستكشف عن عمق التحديات التي باتت تواجه البحث المعجمي العربي اليوم. صحيح أنها لا تقارن بالتحديات التي واجهت البحث المعجمي القديم، ولكنها تحديات صعبة وثقيلة؛ لأنها جاءت في ظل عصر يعرف حركية كبيرة، وتطورا سريعا في كافة النواحي، خاصة من الناحية اللغوية والاصطلاحية. لذلك، فليس من السهل مسايرة التطور اللغوي والعلمي الذي يعرفه العصر الحالي، وذلك في ظل واقع لغوي وإشكاليات لغوية ومصطلحية عديدة: كالتعدد اللغوي والمصطلحي، والازدواجية اللغوية، ومزاحمة اللغات، والتنافس اللغوي بين اللغات، وازدياد الثورة اللغوية والمصطلحية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

1- مظاهر المواكبة اللغوية في المعجم العربي الحديث للغة المعاصرة

لا شك أن اللغة كظاهرة اجتماعية قبل أن تكون مرتبطة بالتعبير عن رغبات الإنسان وإشباع حاجات اللغوية والتواصلية، فإنها تشكل كيان أي أمة ووجودها. فلم يثبت في التاريخ أن حضارة من الحضارات عُرِفَتْ أو دُرِسَتْ بغير لغتها، ولم يثبت كذلك أن اندثرت أي حضارة مادامت محافظة على مقوماتها اللغوية، بل لا توجد أي أمة تقدمت وأبدعت بغير لغتها الرسمية. لذلك فهي جزء من كيان الفرد واستقلاليتها. من هنا فإن حفاظ الإنسان على لغته هو حفاظ على وجوده، لأن فناء الأمم لا يحدث بسبب القتل والإبادة، بل يحدث بسبب القضاء على لغتها وثقافتها. ومادامت اللغة بهذه الأهمية القصوى في حياة الإنسان، فإنه بات لزاما على الأمم الارتقاء بلغتها ومواكبة تطورها؛ لأن اللغة كائن حي يتطور وفق الضوابط والقوانين التي تحكم نظام اشتغاله. كما أنه يتطور كذلك وفق المنهجية العلمية التي يضعها الدارسون لوصف هذا النظام وتطويره، بالإضافة إلى ذلك، فإن تطور اللغة لا يتم بمعزل عن التحولات التي تعرفها مختلف مجالات المعاصرة بمعنى أن تطور اللغة يخضع لعوامل داخلية وعوامل خارجية مرتبطة بضرورة مواكبة اللغة لمجريات التطور الحضاري الذي تعرفه مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن الواضح أن اللغة العربية لا تشكل استثناء فيما تعرفه اللغات الإنسانية من تطور. فقد عرفت مفرداتها نموا سريعا، وازدادت ثروتها اللغوية نماء، من خلال ما تم وضعه واشتقاقه من ألفاظ جديدة، وما تم إحيائه وإعادة استعماله من مفردات قديمة بمعاني جديدة. لهذا فقد شهدت اللغة العربية تطورا ملحوظا في مظاهرها، وأضحت لغة عربية معاصرة ومواكبة لكافة التحولات والنقلات العلمية، بفضل ضخامة معجمها وصلاحيته للتعبير عن مستجدات العصر، واتساع نطاق استعماله في مختلف السياقات والأزمنة والأمكنة. لذلك، فإننا نعتقد أن مواكبة المعاجم العربية الحديثة هذه اللغة المعاصرة وتسجيلها في مداخل المعجم مسألة ملحة وضرورية، نظرا لحيويتها ومرونتها وقدرتها على مواكبة تطورات العصر. لكننا قبل أن نتطرق إلى قضية مواكبة المعجم

العربي الحديث للغة المعاصرة، فإننا نحاول أولاً تحديد ماهية اللغة العربية المعاصرة وإبراز أهم خصائصها اللغوية.

1-1- اللغة العربية المعاصرة: خصائصها ومظاهرها اللغوية

تعتبر اللغة العربية المعاصرة لغة فصحي مرتبطة بقواعد اللغة العربية القديمة وموصولةً بأنظمتها اللغوية. غير أن ما يميزها عن نظيرتها القديمة، هو كونها متطورة في أساليبها ومفرداتها. فهي لا تختلف عن سابقتها إلا في صفة المعاصرة المرتبطة بالاستعمال اللغوي المعاصر الذي نجده في مختلف المجالات والحقول. أي إن اللغة العربية التي نتحدث بها اليوم ليست سوى لغة عربية فصحي، لكنها معاصرة ومسايرة للتطور العلمي. يقول حلام الجيلالي في تعريف اللغة العربية المعاصرة: "اللغة العربية المعاصرة هي النمط اللغوي الرسمي والمعيش في التعليم والبحث العلمي والصحافة ووسائل الإعلام العربية عامة، والتمتيز بعدة خصائص أهمها: أنها فصحي خاضعة لأنظمة اللسان وقواعده الصوتية والصرفية والنحوية والتركيبية، وأنها متأثرة باللهجات العامية العربية واللغات الأجنبية اقتراضاً وترجمة وتعريباً، ومحكومة بالوصفية. كما أنها تحرر السماع من قيود الزمان والمكان، وتعتد بأساليب المحدثين والمعاصرين الخاضعة لأنظمة اللسان العربي الفصيح، وتفتح باب الوضع، وتعتد بالألفاظ المولدة والمعرّبة والدخيلة المقترضة عن اللغات الأجنبية، فيما ليس له مقابل" (1).

ويعلق فايز الداية على سمات اللغة العربية المعاصرة بقوله: "قامت العربية المعاصرة على أصول العربية الفصحي في كل المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وعُرِّفت العربية المعاصرة بأنها فصحي كلاسيكية مستمرة مع تغير وتطور ضمن حدود لا تتجاوزها على خلاف معظم اللغات الحية التي يمكن نظرياً أن تتغير" (2). يتضح أن اللغة العربية المعاصرة من الناحية المعيارية لغة فصحي؛ لأنها مرتبطة بقواعد اللغة العربية وأصولها، وإن كانت متأثرة بالمستويات والأنظمة اللغوية المحيطة بها، كاللغة العامية واللغات الأجنبية. أما من الناحية الوصفية، فهي لغة حديثة ومتطورة

¹ - الجيلالي، حلام (2002) : اللغة العربية المعاصرة ومواكبة مستجدات العصرية، ص: 30
² - الداية، فايز (1978): الجوانب الدلالية في نقد الشعر في القرن الرابع الهجري، دار الملاح للطباعة والنشر، ط1، دمشق، ص: 119

لأنها تعتد بالوضع والقياس والسماع في استعمال الألفاظ والمصطلحات التي تعبر عن المفاهيم الجديدة والمتداولة. وقد أحسن (عباس السوسوة) التعبير عن العلاقة التي تربط اللغة القديمة باللغة الحديثة، عندما شبّه علاقتهما بالعلاقة التي تربط الابن بالأب، حيث قال: "يحمل الابن صفات وراثية وثقافية عن الأب، ويختلف عنه في أنه يعيش في زمن غير زمن أبيه، واختلاف الزمن يحمل في طياته اختلافا في الرؤية والتفكير وأمور الثقافة جميعا"⁽¹⁾. ندرك من خلال هذا التشبيه أن اللغة العربية المعاصرة لغة فحص؛ لأنها خارجة من رحم اللغة العربية الفصحى القديمة ومحترمة لقواعدها، وهي لغة معاصرة بحكم أنها تُستعمل في عصرٍ متطورٍ ومختلف عن العصور الماضية، وهي لغة مواكبة بحكم أن استعمالها اللغوي يساير مختلف المجالات والمؤسسات الاجتماعية ويحفل بتوظيف الكثير من المفردات والمصطلحات والأساليب اللغوية الجديدة.

إن واقع استعمال اللغة العربية المعاصرة في عصرنا الحاضر، على الرغم مما يشهده من تنوع لغوي ومصطلحي، فإنه لا يخلو من صعوبات لغوية ناتجة عن التطور السريع الذي يعرفه العصر، وناتجة كذلك عن غزارة الثورة اللفظية، وعدم توحيد استعمالها. حيث بتنا نلاحظ اختلافا في توظيف ألفاظ اللغة العربية ومصطلحاتها الجديدة بين مختلف البلدان العربية. فلو أخذنا على سبيل المثال مصطلحات المجال التعليمي، فإننا نجد مصطلحات عديدة تستعمل بطرق مختلفة من مجتمع لغوي إلى آخر. منها على سبيل المثال: ((التعليم) و((التدريس) و((التربية) و((البيداغوجيا) و((المعلم) و((المدرس) و((المربي) و((الأستاذ) و((التلميذ) و((المتعلم) و((المتدريس) و((الطالب) و((الطرائق) و((المنهجية) و((التدريسية) و((ديداكتيك) و((الاستراتيجية) و((البرنامج) و((المنهاج) و((الجامعة) و((الكلية) و((المدرسة) و((college) و((lycée) و((الثانوية) و((الثانوية العامة) و((الباك) و((الباكلوريوس) و((الليسانس) و((الإجازة) و((الماجستير) و((الماستر) و((شهادة الدراسات المعمقة) و((الدبلوم)، و((الشهادة) إلخ...

والشيء نفسه نلاحظه في المجال الصحي، حيث نجد اختلافا في استعمال بعض المصطلحات الطبية، نحو: ((مرض السكري) و((داء السكري) و((السكري) و((diabète)

¹ - السوسوة، عباس (2000): العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية، دار غريب، ط1، القاهرة، ص: 22.

و(زيادة نسبة السكر في الدم) و(ضغط الدم) و(tension) و(فرط ضغط الدم) و(الكوليسترول) (cholestérol) و(ارتفاع نسبة الدهون في الدم) و(مرض القلب) (les maladies cardiaques) و(مرض القلب التاجي) ((cardiopathie)) بالإضافة إلى استعمال الدخيل والعامي وخلطه مع ألفاظ اللغة العربية. علاوة على عدم انسجام بعض المواليد اللغوية مع قواعد اللغة العربية أو مع ما أقرتها مجامع اللغة العربية، مثل: (استعمال كلمة (أخصائي) بدلا من (اختصاصي) أو (متخصص) واستعمال كلمة (الطقوس) بدلا من الشعائر) ومثلها، استعمال (كرّس) بدلا من (قَصَرَ) أو استعمال (قناعة) بدلا من (اقتناع) أو جمع كلمة (مدير) على (مدراء) أو جمع (مشكلة) على (مشاكل)، والصواب مديرون ومشكلات، والنسبة إلى الجمع ك(مفاهيمي) بدل (مفهومي) و(مصطلحاتي) بدل (مصطلحي). زدْ على ذلك، مشكلة تدريس اللغة العربية في المدارس والجامعات، ومشكلة الازدواجية اللغوية والتعدد اللغوي والمصطلحي.

ويعلق (الطاهر ميله) على واقع اللغة العربية المعاصرة في هذا العصر، فيقوله "فإذا نظرنا إلى واقع اللغة العربية نجد أن متنها المفرداتي قد حدث فيه تطور كبير لم تشهد مثله العصور السابقة مجتمعة، فالمولدات الجديدة الدالة على مظاهر الحياة مبنوثة في بطون الصحف والكتب والمواقع الإلكترونية. ولهذا يمكن القول بأن العربية سايرت الحياة العربية المعاصرة... وإذا نظرنا إلى استعمال هذه الثورة المفرداتية، نجدها تتصف بالاضطراب في الاستعمال؛ إذ نجد بعضهم يميل إلى المقابل الأفصح، والآخر إلى الفصيح، والبعض الآخر لا يتحرج في قبول المعرب أو الدخيل أو العامي"⁽¹⁾. ويضيف الباحث نفسه، لهذا الوصف تفسيرا لعوامل اضطراب استعمال اللغة العربية المعاصرة ويقول: "لا شك أن هناك عوامل كثيرة: لغوية ولغوية اجتماعية عامة أدت إلى هذا الوضع. ولعل أهمها ببطء عمل المؤسسات اللغوية، وعدم إعطاء الأهمية اللازمة للألفاظ الحضارية الدالة على المسميات الحديثة ذات الانتشار الواسع في الحياة اليومية من قبل

¹ - الطاهر، ميله (2013): المعجم العربي والحياة المعاصرة، في كتاب (القاموس واللغة العربية المعاصرة) منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ص: 16 و17.

هذه المؤسسات التي تعمل على نشر العربية، وجعلها وافية بمقتضيات العصر الحديث ظلًا منها أن هذا النوع من الألفاظ والمصطلحات ذات الانتشار الواسع أقل أهمية من المصطلحات العلمية⁽¹⁾.

يظهر أن (الظاهر ميلة) يوجه خطابه إلى المجامع اللغوية التي وُضع على عاتقها مهمة خدمة اللغة العربية وتطويرها، مطالبًا إيّاها بضرورة إعمال طرق الاشتقاق والقياس قصد ملاحقة التطور اللغوي الذي تعرفه لغتنا العربية، وضبط المواليد اللغوية الجديدة، ونشر القرارات اللغوية التي تهم مختلف الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والمصطلحية للغة العربية. وفي هذا الجانب، بذل مجمع اللغة بالقاهرة مجهودا محمودا في إعمال الاشتقاق والقياس في اللغة العربية، حيث عمل على إقرار جملة من القرارات اللغوية التي سمحت بتوليد صيغ اشتقاقية جديدة أضحت أكثر استعمالا في اللغة العربية الحديثة والمعاصرة، ومن أهم هذه القرارات، نجد:

أ- قرار المصدر الصناعي⁽²⁾

أقر المجمع اللغوي إعمال المصدر الصناعي، وذلك نظرا لحاجة مستعملي اللغة المعاصرة إلى المصادر التي تدل على المعاني والأحوال الخاصة بمختلف العلوم والفنون والآداب والاقتصاد والفلسفة. وقد فتح هذا القرار الباب أمام توظيف مجموعة كبيرة من المصادر الصناعية القديمة والحديثة في اللغة العربية المعاصرة، وذلك نحو (الجاهلية) و(الوصفية) و(المقروئية) و(الوجودية) و(المردودية) و(المحسوبية) و(الزبونية) و(الأدائية) و(النخبوية) و(الوثوقية) و(النهضوية) و(المحدودية) إلخ. إن هذه المصادر الصناعية ضرورية للتعبير عن المعاني العلمية واللغوية الدقيقة والخاصة التي تدل عليها زيادة تاء التأنيث إلى المصدر بعد ياء النسب.

ب- قرار فعالة للحرفة⁽³⁾

يسمح قرار إعمال صيغة فعالة للحرفة بتوظيف مصادر قياسية مشتقة من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي للدلالة على الحِرَف والمِهَن، نحو: (تجارة) و(نجارة) و(صناعة)

¹ - الظاهر، ميلة (2013): المعجم العربي والحياة المعاصرة، (مرجع سابق)، ص: 19

² - مجمع اللغة العربية: مجلة مجمع اللغة العربية، المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة، مصر (1935م)، ع1، ص: 35

³ - المرجع نفسه، ص: 34

و(جِدَادَة) و(حِيَاكَة). وقد وردت صيغة فعالة في التراث اللغوي دالة على الحرفة. فهذا رضى الدين الأستراباذي يقول: "الغالب في الجرف وشبهها من أي باب كانت الفعالة (بالكسر) كالصياغة والحياكة والخياطة والتجارة والإمارة، وفتحوا الأول جوازا في بعض ذلك، كالوكالة والدلالة والولاية"⁽¹⁾. وقد سمحت هذه الصيغة باشتقاق العديد من المفردات المستعملة في اللغة المعاصرة، مثل: (العِمَادَة) و(الحِرَاسَة) و(الصِّبَاغَة) و(السِّيَاقَة) و(العِمَالَة) و(الدَّلَاكَة) و(الْوِسَاطَة) و(الصِّحَافَة) و(الطِّبَاعَة).

ج- قرار اسم الآلة⁽²⁾

اقتصر النحاة في القديم على ثلاث صيغ قياسية لاسم الآلة، وهي: (مِفْعَلٌ) و(مِفْعَلَةٌ) و(مِفْعَالٌ). يقول السيوطي عن صيغ الآلة: "بناء الآلة مُطَرِد على مِفْعَل (بكسر الميم وفتح العين) ومِفْعَال ومِفْعَلَة، كذلك كَمِشْفَر ومِجْدَع ومِفْتَاح ومِنْقَاش ومِكْسَحَة"⁽³⁾. لكن المجمع اللغوي رأى أن تُضاف إلى أسماء الآلة صيغ أخرى تلبية لمتطلبات الحياة المعاصرة التي تكثر فيها حركة التصنيع. وبناء على هذه الحاجة، أضيفت إلى صيغ الآلة القديمة صيغ جديدة، وهي: (فَعَالَة) و(فِعَال) و(فَاعِلَة) و(فَاعُول). وهكذا أصبحت للآلة سبع صيغ بدل ثلاث صيغ. ويهدف قرار المجمع اللغوي الخاص باشتقاق أسماء الآلة إلى مواكبة تطور اللغة ونموها، وإلى جعل أوزان اسم الآلة المشتقة من الفعل الثلاثي قياسية على وزن (فَاعِل)، مثل: (لَاصِق) و(عَازِل) و(كَاشِف) وعلى وزن (فَاعِلَة)، نحو: (رَافِعَة) و(دَافِعَة) و(طَائِرَة) و(بَارِجَة) و(حَامِلَة) و(قَازِفَة) و(نَاقِلَة) وعلى وزن (فِعَال) مثل: (طَرَّاد) و(طَرَّاب) وعلى وزن (فَعَالَة) مثل: (جَرَّافَة) و(دَبَّابَة) و(غَوَّاصَة) و(طَيَّارَة) و(ثَلَّاجَة) وعلى وزن (فِعَال) مثل: (شِعَاع) و(نِطَاق) و(صِمَام) وعلى وزن (مِفْعَال) مثل (مِحْرَاث) و(مِفْتَاح) وعلى وزن (مِفْعَلٌ) مثل: (مِبْرَد) و(مِنْقَب)، وعلى وزن (مِفْعَلَة) مثل (مِسْطَرَة) و(مِحْفَظَة)، وعلى وزن (فَاعُول) مثل: (صَارُوخ) و(حَاسُوب) و(نَاسُوخ)

¹ - الأستراباذي، رضى الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت (1975م) ج:1، ص:153

² - مجمع اللغة العربية: مجلة المجمع، ع1، ص:35

³ - السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العالم سالم مكرم، دار البحوث العلمية، ط1، الكويت (1980م)، ج:6، ص:56

و(تابوث) و(فانوس) و(الكانون) و(ساطور) و(قادوم). بالإضافة إلى استعمال اسم الآلة الجامد غير المشتق من الفعل، مثل: (فأس)، و(سكين)، و(كأس).

د- الاشتقاق من أسماء الأعيان، ومن الأسماء الأعجمية⁽¹⁾

بُني قرار المجمع اللغوي المتعلق باشتقاق صيغ صرفية من أسماء الأعيان أو من الأسماء الأعجمية، على ما ورد عن العرب أنها كانت تشتق كثيرا من أسماء الأعيان فتقول: "(استنوق) من (النوق) و(استأسد) من (الأسد)، و(استنسر) من (النسر) و(استفيل) من (الفيل) و(استجمل) من (الجمل) و(أصاف) من (الصيف) و(أبحر) من (البحر) و(أغرب) من (الغرب) و(حنك الدابة) إذا وضع الرسن في حنكها، و(تاس الجدي) إذا صار كالتيس، وقالوا حصاه إذا ضربه بالحصى، وثعلب الرجل، وطحلب الماء. وتشتق من الأعجمي، فتقول: دَرَهَم ومُدَرَهَم، وقد سمع قديما عن العرب، تمنطق، وتمسكن وتمذهب، وتمدرع"⁽²⁾.

وعلى غرار ذلك، أصبحت تُستعمل في اللغة العربية المعاصرة صيغ مشتقة من الأعيان والأعجمي على وزن (فَعَّلَ) و(تَفَعَّلَ)، نحو: (تفرنس) و(فرنسة) و(تعنتر) و(تفرنج) و(تأقلم) و(تخندق) و(تأسلم) و(تأمرك) و(تبغدد) و(تحزب) و(تمخزن) و(تمنطق) و(تفلسف) و(استوزر) و(تعولم) و(تدلج) و(تأكسد) و(بستر) و(بلور) و(بلشف) و(تلفن) و(فبرك) و(كهرب) و(هندس) و(أفلس) و(تسرطن) و(تَجَرَّثَم) و(تفرعن) و(ترندق) و(بستن) و(فسبك) إلخ...

فقد باتت هذه الألفاظ شائعة في الاستعمال اللغوي المعاصر. لذلك أجاز المجمع اللغوي هذا النوع من الاشتقاق لكنه قيَّده بالضرورة العلمية، ثم بعد ذلك أخرج من هذا القيد، فجعله صالحا كلاً ما دعت إليه الحاجة، بشرط أن يوافق قواعد اللغة العربية، وأن يكون سائعا في الذوق، وشائعا في الاستعمال.

¹ - مجمع اللغة العربية: مجلة مجمع اللغة العربية، ع1، ص: 36

² - الزعبلوي، صلاح الدين (1982): الاشتقاق، مجلة التراث العربي، اتحاد كتاب العرب، دمشق، ع: 9، السنة: 3، أكتوبر (1982م)،

(هـ)- يجوز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه⁽¹⁾

يعتبر قرار جواز جمع المصدر من القرارات اللغوية المهمة التي اتخذها مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وقد جاء هذا القرار، منسجماً مع الحاجة اللغوية الكبيرة إلى استعمال مجموعة من الجموع في اللغة العربية، هي جموع المصادر. كما يأتي هذا القرار ضمن سياق تسهيل عمل المترجمين، وواضعي المصطلحات العلمية، نظراً لإمكانية توليد ألفاظ ومصطلحات جديدة تعطي للغويين هامشاً كبيراً من حرية الاختيار اللغوي والمصطلحي للتعبير عن المستجدات العلمية. والأكد أن قرار المجمع اللغوي بجواز جمع المصدر مبني على ما ورد عن القدماء من استعمال المصدر في حالة الجمع والتنثنية. فقد ثبت أن ابن جني جمع من المصادر: (قصداً) على (قصودٍ) حيث جاء في الخصائص "فلعله شيء طُبِعوا عليه من غير اعتقاد منهم لعله، ولا لقصد من القصور التي تنسبها إليهم"⁽²⁾. وجمع (الحذف) على (حذوف) في قوله: "ألا ترى إلى ما في القرآن العظيم وفصيح الكلام من كثرة الحذوف؟ كحذف المضاف وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير"⁽³⁾. كما جمع (الغلط) على (أغلاط) في قوله: "وهذا ونحوه مما يُعتدّ في أغلاط العرب، إلا أنه لما كان من أغلاط هذه الطائفة القريبة العهد، جاز أن نذكره في سقطات العلماء"⁽⁴⁾.

ولم يكن ابن جني وحده من استعمل المصدر في حال الجمع، بل إننا نجد كذلك (الفيروزآبادي) يقول في مقدمة معجمه (القاموس المحيط): "واختَصَّصْتُ كتاب الجوهري من بين الكتب اللغوية، مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة والأغلاط الفاضحة لتداوله واشتهاره بخصوصه، واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه"⁽⁵⁾. كما وجدنا كذلك (الجاحظ) يجمع المصدر، وذلك واضح من خلال قوله: "يجمع من التدابير العجيبة والعلوم الغريبة ومن آثار العقول الصحيحة، ومحمود الأذهان اللطيفة، ومن الحكم

1- مجمع اللغة العربية: مجلة المجمع، المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة (1951 م)، ع: 6، ص: 76.

2- ابن جني: الخصائص، ج1، ص: 237.

3- المصدر نفسه، ج1، ص: 86.

4- المصدر نفسه، ج3، ص: 299.

5- الفيروزآبادي، مجد الدين: القاموس المحيط، المقدمة، ص: 89.

الرفيعة والمذاهب القويمة، والتجارب الحكيمة"⁽¹⁾. أما (مصطفى الغلاييني) فإنه تحدث عن أنواع المصادر ومسألة تثنيتهما وجمعها، فقال: "والمفيد عددا يثنى ويجمع بلا خلاف وأما المفيد نوعا، فالحق أن يثنى ويجمع قياسا على ما سمع منه، كالعقول والألباب والعلوم، وغيرها"⁽²⁾. يتضح من هذه النصوص أن استعمال المصدر في حالة الجمع قد ورد في كتب القدماء، وذلك كلما دلَّ على العدد والنوع، وكلما دعت إليه الحاجة، وذلك مثل: ضربات، وانفجارات، وتمهيدات، واجتماعات، وقرارات، وتهنئات.

وجريا على ما استنته العرب في كلامها، واقتاست به في جمع المصادر، فإننا وجدنا المجمع اللغوي بالقاهرة يجيز جمع المصادر عندما تختلف أنواعها. ومن أمثلة جموع المصادر القياسية التي تستعمل في اللغة المعاصرة، ما جاء على وزن: (3)

- (فَعْلٌ تَفْعِيلٌ) نحو: (ترجيعات) و(تشريعات) و(تقسيمات) و(تعليقات) و(تفسيرات) و(تأكيدات) و(تخريجات) و(تمديدات) و(تبريرات) و(تخفيضات).
- (أَفْعَلٌ إِفْعَالٌ) نحو: (إحسانات) و(إخفاقات) و(إرهاصات) و(إفرازات) و(إضرابات) و(إنجازات) و(إصدارات) و(إقرارات).
- (فَاعِلٌ فِعَالٌ) نحو: (خلافات) و(صراعات) و(نضالات) و(نزاعات) و(نقاشات).
- (افْتَعَلَ افْتِعَالٌ) نحو: (اتجاهات) و(اتحادات) و(اتفاقات) و(احتجاجات) و(اختلافات) و(التزامات) و(انتظارات) و(اقتطاعات) و(احتياجات) و(اختلالات).
- (انْفَعَلَ انْفِعَالٌ) نحو: (انبثاقات) و(اندحارات) و(انشقاقات) و(انعطافات) و(انقسامات) و(انفعالات) و(انقطاعات) و(انصهارات).
- (تَفَعَّلَ تَفَعُّلٌ) نحو: (تجمعات) و(تحزبات) و(تخصصات) و(تسللات) و(تشوهات) و(تكتلات) و(تراجمات) و(تدخلات).
- (تَفَاعَلَ تَفَاعُلٌ) نحو: (تجاوزات) و(تساؤلات) و(تناقضات) و(تناحرات) و(تظاهرات) و(تداخلات) و(تجادُّبات).

¹ - الجاحظ : الحيوان، تج: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، (1966م)، ج:1، ص:42
² - الغلاييني، مصطفى(1993): جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، ط: 28، صيدا- بيروت، ج:3، ص:430
³ - انظر: السوسوة، عباس (2000): العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية، ص:67-70 (بتصرف)

- (اسْتَفْعَلَ اسْتَفْعَال) نحو: (استجابات) و(استطلاعات) و(استعدادات) و(استفسارات) و(استعطافات) و(استبلاعات) و(استبزازات).

كما نجد التنويع بين جمع المؤنث السالم وبين جمع التكسير في اللغة العربية المعاصرة، نحو: (إطارات وأطر) و(نشاطات وأنشطة) و(غلافات وأغلفة) و(تصميمات وتصاميم) و(تمرينات وتمارين) و(رسومات ورسوم) و(طرقات، وطرق) و(مشروعات ومشاريع) و(موضوعات ومواضيع) و(كشوفات وكشوف) و(خروقات وخروقات). وهي مقيسة على ما ورد عند القدماء من نحو (بيوت وبيوتات) و(رجالاً ورجالات) و(فتوح وفتوحات)⁽¹⁾.

يتضح أن جمع المصادر يكون إما جمع مؤنث سالم أو جمع تكسير، وأن جمع المصدر جمع المؤنث السالم لا يشترط فيه أن يكون مفرداً ومؤنثاً، بل يجوز أن يُجمع كذلك هذا الجمع إذا كان مفرداً غير عاقل. لذلك لا يطلق اللغويون القدماء على هذا النوع من الجمع، اسم جمع المؤنث السالم بل إنهم يطلقون عليه اسم المجموع بألف وتاء. وهذا ما جاء في كتاب (متن الألفية) لابن مالك، حيث يقول المؤلف: "وما بتا وألف قد جمعا يُكسر في الجر والنصب معاً"⁽²⁾.

و)- النسب إلى لفظ الجمع⁽³⁾

قرّر المجمع اللغوي أن ينسب إلى لفظ الجمع، وهذا القرار يتماشى مع الحاجة العلمية والحضارية التي جعلت المتكلم المعاصر يستعمل في لغته المعاصرة النسبة إلى الجمع؛ حيث ينسب مثلاً (أسناني إلى أسنان) و(القواعد إلى القواعد) و(الصوائتي إلى الصوائت) و(الصوامتي إلى الصوامت) و(العلائقي إلى العلائق) و(المعاجمي إلى المعاجم) و(التراكيب إلى التراكيب) و(المفاهيمي إلى المفاهيم) و(المصطلحاتي إلى المصطلحات) و(الأخلاقي إلى الأخلاق) و(النصوصية إلى النصوص) و(الوقائعية إلى

¹ - النجار، نادية رمضان (2017): فقه اللغة وخصائصها، دار الكتب العلمية، ص: 136

² - انظر: ابن مالك : متن الألفية، المكتبة الشيعية، بيروت، ص: 4، وانظر: ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد

محبي الدين عبد الحميد، دار التراث، ط20، القاهرة، (1980م) ج: 1، ص: 73

³ - مجمع اللغة العربية: مجلة المجمع، المطبعة الأميرية بولاق، (1935م)، ع: 2، ص: 35

الوقائع) و(الوثائقية إلى الوثائق) و(التقاليدية إلى التقاليد) و(العقائري إلى العقائير) و(الشوارعي إلى الشوارع).

والأكيد أن قرار المجمع القاضي بالنسب إلى الجمع يتكئ على ما ذهب إليه الكوفيون في جواز النسب إلى الجمع، أما البصريون فإنهم لا يجوزون ذلك. فهذا سيبويه يقول: "اعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبدأ، فإنك توقع الإضافة على واحد الذي كسر عليه، ليفرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به إلا الجمع. فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل، قَبْلِيَّ، وَقَبْلِيَّةٌ لِلْمَرْأَةِ... وكذلك لو أضفت إلى المساجد قلت مسجدي"⁽¹⁾.

كما يشيع في اللغة العربية المعاصرة صيغ النَّسَب إلى المضاف بالألف والنون خاصة في الكتابات الفلسفية، على نحو: جسماني ونفساني وروحاني. وهي مقيسة على ما ورد عند العرب القدماء في كتبهم. ويؤكد ذلك، ما ذكره سيبويه في أن من العرب من يقول: "في صَنْعَاءَ صَنْعَانِيَّ، وفي شتاء شَتَوِيَّ، وفي بَهْرَاءَ قَبِيلَةٍ من قضاة: بَهْرَانِيَّ وفي دَسْتَوَاءَ دَسْتَوَانِيَّ، مثل بَحْرَانِيَّ"⁽²⁾. فمادامت هذه الصيغ مسموعة عن العرب، فإن المعاصرين اقتاسوا عليها، ونسبوا إلى الكلمات بزيادة الألف والنون، على نحو: علماني وعقلاني وشكلاني وفرداني ورباني ولحياني وبراني وجواني وجثماني وحقاني وتحتاني وفوقاني.

لقد اتضح أن متن اللغة العربية المعاصرة غني بالمفردات والمصطلحات الجديدة وأن كل واحد يغترف من هذا المتن الكبير، ويستعمله وفق ما تمليه عليه ضرورة التعاطي مع الاستعمال اللغوي المعاصر، ووفق ما تقتضيه عليه صفة الميل المشترك نحو توظيف اللغة العربية المعاصرة، ونحو مواكبة الحداثة اللغوية والعلمية. من هنا ندرك أن اللغة العربية المعاصرة مواكبة، كما أنها تتمتع بقدر كبير من المرونة اللغوية والتعبيرية، ليس لأنها لغة اشتقاقية وسلسلة فحسب، بل لأنها خزان كبير من المفردات

¹ - سيبويه: الكتاب، ج: 3، ص: 378.

² - المصدر نفسه، ج: 3، ص: 336.

والأساليب لا يستطيع أي إنسان أن يدرك عدده، أو الإحاطة بمخزونه مهما وظّف أو استعمل منه.

ومادام أن هناك اقتناعا كبيرا لدى الجميع بأن استعمال اللغة العربية المعاصرة - في هذا عصر- لا حدود له، ومادام أن لا أحد يجادل على قوة رصيد اللغة العربية وتنوعه، فإننا نتساءل عن مدى مساهمة المعجم العربي الحديث في الحفاظ على تطور اللغة العربية ومواكبة استعمالها اللغوي المعاصر. أي إننا نود أن نعرف، ما هي نسبة حضور الرصيد المفرداتي المعاصر في المعاجم العربية الحديثة؟ ونرغب كذلك أن نعرف، هل استطاعت المعاجم العربية الحديثة تحقيق الكفاءة التمثيلية والوصفية مع الواقع اللغوي المعاصر؟ وهل المداخل المعجمية التي يحتوي عليها المعجم العربي الحديث مداخل تراثية أم هي مداخل حديثة تحتفي باللغة المولدة والمستحدثة؟. كما أننا نستفسر عن دور المجامع اللغوية في النهوض بالواقع اللغوي العربي الحديث والمعاصر، ونقول: هل يتوقف دور جميع الفاعلين في الحقل المعجمي عند وصف الواقع اللغوي أم يتعداه إلى التأصيل والإنتاج اللغوي والعلمي؟.

1-2- المواكبة اللغوية في المعاجم العربية الحديثة

تزخر اللغة العربية المعاصرة بمعجم كبير من المفردات والمصطلحات الحديثة والتعابير الجديدة التي يتم استعمالها بكثافة في العديد من المجالات؛ كالمواقع الإلكترونية والمنابر الإعلامية والمجلات والكتب والمؤلفات والمقالات الأدبية، وغيرها. وما دام أن مجال استعمال اللغة العربية المعاصرة شاسع ولا حدود له، فإننا نقتصر على رصد تجلياته في المجال الإعلامي تحديداً الإعلام الإلكتروني المكتوب. وقد اخترنا لغة الصحافة الإلكترونية المكتوبة دون غيرها، لكونها تمثل الاستعمال اللغوي المعاصر بشكل واضح، فضلا عما تُمثله هذه الصحافة من تنوع في مادتها، وتعدد في اهتماماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والطبية والرياضية، بالإضافة إلى تجدد مواضيعها وموادها وسهولة الولوج إليها، إما عبر الهواتف أو الحواسيب أو عبر الوسائط الإلكترونية المختلفة، زيادة على ارتفاع عدد زوّارها وقراءها. وقد وقع اختيارنا

على جريدتين إلكترونيتين: (جريدة هسبريس) وهي جريدة إلكترونية مغربية، وجريدة (الشرق الأوسط العربية) وهي جريدة عربية دولية. وقد عملنا على قراءة أرشيف الجريدتين الإلكترونية وجديدهما، وقمنا باستخراج -على سبيل المثال لا الحصر- عينة من الألفاظ العربية والأعجمية، بالإضافة إلى عدد من التعابير المركبة والاصطلاحية على شكل مدونة معجمية مصنفة حسب مختلف المجالات؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية والطبية والإعلامية والثقافية والفنية والرياضية، ثم بعد ذلك قمنا بعرض ما تم جمعه من مادة على مداخل المعاجم العربية الحديثة وهي: (المعجم الوسيط) و(المعجم العربي الأساسي) ومعجم (المنجد في اللغة والأعلام). كل ذلك من أجل معرفة مدى مواكبة هذه المعاجم الاستعمال اللغوي الحديث والمعاصر.

فكما هو معروف، فقد بات المتكلم العربي يستعمل في لغته المعاصرة عددا من الألفاظ والتعابير اللغوية التي لم تكن مستعملة في اللغة العربية القديمة أو موجودة في المعاجم العربية القديمة، الشيء الذي يدل على أن اللغة العربية، لغة متطورة ومواكبة لكل التحولات الاجتماعية، ولا تعرف نقصا أو جمودا لغويا ومصطلحيا. وهذه الحقيقة أكبر رد على من يدعي بأن اللغة العربية فقيرة في معجمها اللغوي والمصطلحي، ولا تصلح كلغة التدريس والنشر الأكاديمي والعلمي. لكن لو ألقينا نظرة على عدة مجالات معاصرة لوجدنا أن استعمال اللغة العربية فيها متطور وغني، غير أنه يحتاج إلى جهد كبير في الدراسة والتصنيف لكي نستفيد منه أكثر في مجال البحث العلمي.

1-2-1- مواكبة المعاجم العربية الحديثة الألفاظ العربية الحديثة

1-1-2-1- المجال السياسي

يُعتبر المجال السياسي من أهم المجالات التي تعرف استعمالا كبيرا للعديد من المفردات السياسية. لذلك يعد هذا المجال من بين العوامل المؤثرة في التنمية اللغوية والمعجمية للغة العربية، حيث أسهم الاهتمام المتزايد بالقضايا السياسية المتعددة في استحداث مجموعة من الألفاظ التي أغنت مخزون اللغة العربية ومنحته القدرة على استيعاب كل التحولات السياسية التي يعرفها المجتمع العربي. من هنا، فإننا نعتبر

الخطاب السياسي مصدرا أساسيا من مصادر تعزيز قوة اللغة العربية، ورافدا من روافد إغناء رصيدها المعجمي والمصطلحي.

ومن خلال استقراء جديد وأرشيف الجريدتين الإلكترونية؛ جريدة (هسبريس المغربية) وجريدة (الشرق الأوسط العربية) فإننا وجدنا مجموعة كبيرة من الألفاظ التي لها علاقة بالمجال السياسي، منها على سبيل المثال: (مأسس ومؤسسائي ومؤسسائية ومؤتمرات وائتلاف ومباحثات وتبخيص وتبريرات وجدولة وتجاذبات وجلسات واحتجاجات واستحداث ومحادثات وتخريج وتخريجات وخرجات ودسترة وإدعاءات ومذكرات ورئاسة ورئاسية وزعمات وتركيات ومسؤول وتسريبات ومشحنات وتشريعات وشعبوية وتصريحات وتصعيد وضبابية وتطبيع وعرائض وأغلبية واستفتاء وتقاطبات وتكتمات وتلاسنات وتمثيلية ونجاعة وتهديدات واستوزار وتئيس...) (1).

تشكل هذه الألفاظ السياسية عينة تمثيلية بسيطة من مجموعة كبيرة من الألفاظ السياسية التي استطعنا جمعها وتصنيفها وترتيبها ألفبائيا، ثم قمنا بعرضها على المعاجم العربية الحديثة من أجل معرفة مدى مواكبتها الحياة السياسية وتحولاتها. وبناء على نتائج عرض المدونة المجال السياسي على مداخل (المعجم الوسيط)، فإننا وجدناه يثبت من مجموع ما ورد في مدونتنا من مفردات سياسية: (تحزّب وحزب) (2) وتحكّم وتخريج ورابطة وترشح ومسؤول واستكان وسياسة ومعارضة (3) وعزوف وأغلبية ومفوضية واستقطاب ومقاطعة وإقطاعي وكّرّس ولعب وتمثيلية (4) وتمسكن وملكية وهيكل (5) ووساطة وتوافق). أما باقي مفردات المعجم السياسي، فإنها غائبة عن متن المعجم، مما يوضح أن المعجم الوسيط لم يتجدد في محتواه المعجمي، ولم يواكب الحياة السياسية الحديثة والمعاصرة بما يلزم.

¹ - انظر: الملحق، المدونة، مدونة الألفاظ، المجال السياسي.

² - يرد (الحزب) في المعجم الوسيط بمعنى الأرض الغليظة والجماعة فيها قوة وصلابة، وحزب الرجل أعوانه، أما المعنى المعاصر، فهو مثلا ذلك التنظيم السياسي الذي له مشروع، وبرنامج سياسي يسعى إلى تطبيقه وتحقيق أهدافه.

³ - ترد المعارضة في المعجم الوسيط بمعناها القانوني "طريقة الطعن في الحكم الغيابي، أما معناه السياسي فيدل على اصطفااف الحزب قوة سياسية في المعارضة كقوة إما معارضة أو اقتراحية لعمل الحكومة أو البرلمان.

⁴ - ترد التمثيلية في المعجم الوسيط بالمعنى الفني، حيث إنها " عمل فني منثور أو منظوم يؤلف على قواعد خاصة ليمثل حدثا حقيقيا أو مختلفا، قصدا للعبرة، في حين يغيب المعنى السياسي، بمعنى المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص الذي يمثلون الشعب في الحكومة أو البرلمان.

⁵ - يعرف المعجم الوسيط الهيكل بأنها "المرأة العظيمة، وهيكل النبات أو الشجر" أما المعنى المعاصر، فهو مثلا: هيكلت الوزارة هيكلها، أي أعادت تنظيمها، وتشكيلها، وترتيبها، ومن ثم فإن الوسيط لم يواكب تغير دلالات الكلمة.

أما (المعجم العربي الأساسي) فإننا وجدناه على خلاف المعجم الوسيط في تعامله مع المعجم السياسي يثبت العديد من المفردات والمصطلحات السياسية، منها على سبيل المثال (مؤتمرات وائتلاف ومبالغات وتجبيش و(حزب)⁽¹⁾ وحكومية وخلافات وتخوين ورئاسيات ومزایدات وشعارات ومصالحات وتصويت و(معارضة)⁽²⁾ ومغالطات وانتخابية ومناوشات و(هيكلة)⁽³⁾ وولاءات ويسارية...).

ومن خلال مقارنة هذه الألفاظ السياسية بالألفاظ التي جاءت في المعجم الوسيط فإننا نستنتج أن المعجم العربي الأساسي أكثر اهتماماً بإيراد المفردات والمصطلحات السياسية؛ ذلك أنه لم يكتف فقط بإثبات ما ورد في المعجم الوسيط من مفردات سياسية، بل إنه قام كذلك باستدراك مجموعة من الألفاظ التي لم ترد في مداخل المعجم الوسيط. وبذلك يكون المعجم العربي الأساسي قد سد معظم الثغرات المعجمية التي تركها نظيره الوسيط في الحقل السياسي.

أما معجم (المنجد في اللغة والأعلام) فقد وجدناه يثبت من مفردات المجال السياسي (مؤتمرات ومبعوث وتحزب وحزب)⁽⁴⁾ ومذكرات ورابطة وترشح ومسؤول واستكان وسيادة وسياسة⁽⁵⁾ وسياسي وتصويت وظلامية وتظاهرات و(معارضة)⁽⁶⁾ وعزوف واستفتاء وانفصالية وتفاوض ومفوضية ومقاطعة وكرّس ولعب وملكية ومناورات ومناوشات وتهويل وتهوين وهيكلة⁽⁷⁾ واستوزار ووساطة ووصولية ومواطن وتوافق).

يظهر -إذاً- أن المعاجم العربية الحديثة تتفاوت فيما بينها من حيث إيراد ألفاظ الحقل السياسي في مداخلها المعجمية؛ حيث يعتبر المعجم العربي الأساسي أحسن المعاجم العربية الحديثة اهتماماً بالمفردات السياسية؛ حيث بلغ عدد الألفاظ التي أثبتتها مائة وتسع

¹ - يرد الحزب في المعجم العربي الأساسي بأنه: "تنظيم سياسي له فلسفة معينة يدعو إليها ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه"

² - ترد (المعارضة) في المعجم الأساسي بمعنى ضيق وغير واضح، حيث يعرفها بأنها (الفئة التي تعارض الحاكم)

³ - ترد الهيكلة في المعجم العربي الأساسي بمعنى قديمة، حيث إنها "هيكلة الزرع، وكل شيء ضخم، والبناء، والتمثال، وهيكل السيارة وهيكل عظمي" ولم نجد المعنى السياسي (هيكلة الوزارة، وهيكل الحزب)

⁴ - ورد في معجم المنجد "الحزب، ج: أحزاب: الجماعة من الناس، وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم، فهم أحزاب، وإن لم يلق بعضهم بعضاً، وتحزب القوم: تجمعوا، وصاروا أحزاباً".

⁵ - ترد السياسية في معجم المنجد بأنها "فن الحكم وإدارة أعمال الدولة الداخلية والخارجية، ومنها السياسة الداخلية والسياسة الخارجية"

⁶ - ترد المعارضة في المنجد بمعنى لغوية؛ عارض معارضة، وعراضاً عدل عنه وجانبه، وعارض الرجل ناقض كلامه وعارضه قاومه، لكن لا ذكر للمعنى السياسي لكلمة المعارضة التي تعني القوى والهيئات التي تراقب عمل الحكومة، وخططها وقد تكون فئات وشخصيات من داخل الحكومة نفسها

⁷ - ترد الهيكلة في معجم المنجد بدلالات قديمة (هيكل الزرع: نما وطل، الهيكل ج: هياكل: البناء المرتفع / الصورة والتمثال/ الهيكل العظمي) ولا وجود للمعنى السياسي المعاصر الذي يدل على التنظيم.

(109) مفردات، من أصل مائتي (200) مفردة سياسية، يليه معجم المنجد في اللغة والأعلام ثم المعجم الوسيط. وهذا ما توضحه معطيات الجدول الآتي:

المعطيات المعجم	مدونة المعجم السياسي	عدد الألفاظ الموجودة	عدد الألفاظ الغائبة	النسبة المئوية
المعجم الوسيط	200	24	176	12%
المعجم. ع. أ	200	109	91	54.5%
معجم المنجد	200	35	165	17.5%

- جدول يوضح نسبة تفاعل المعاجم العربية الحديثة مع المعجم السياسي

1-2-1-2- المجال الاقتصادي

أضحى المجال الاقتصادي بحكم المعاملات الاقتصادية والعلاقات التجارية التي تتم بين الأفراد والجماعات، وبين مختلف الدول والمؤسسات المالية مجالا غنيا بالمفردات الاقتصادية التي تعكس مدى التطور المتنامي الذي وصلت إليه الحياة الاقتصادية في هذا العصر. فقد أوجدت الحركية الاقتصادية التي طبعت مختلف أنشطة وتعاملات الإنسان المالية مجموعة من المفردات الاقتصادية التي أضحت رائجة في الأوساط الاقتصادية والتجارية، فباتت تشكل لغة التواصل والتبادل الاقتصادي بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين. لذلك، فإننا نعتقد أن لغة الاقتصاد أسهمت بدور كبير في إثراء رصيد اللغة العربية وإغنائه، وفي تقوية دور اللغة في الحياة الاقتصادية المعاصرة، وفي تحسين وظائفها وفعاليتها التعبيرية والأدائية في عصر يؤمن بالعلبة والقوة الاقتصادية.

انطلاقا من هذه الأهمية البالغة للغة الاقتصادية في حياتنا المعاصرة، فإننا قمنا بجمع مجموعة من المفردات التي لها علاقة بالمجال الاقتصادي، ثم عملنا على استقراء حضورها في مداخل المعاجم العربية الحديثة من أجل إدراك مدى مواكبتها التحول الاقتصادي الذي يعرفه العصر. ومن نماذج المفردات الاقتصادية التي وردت في مدونتنا المعجمية، نذكر على سبيل المثال: (أجراء ومتأخرات وأدائية ومبادلات وتباطؤ وجبايات وجبائي ومحجوزات ومحدودية وتحرير وخصخصة وتخصيصات ومخصصات ومدخرات وتداعيات ودفع وذعائر ومرابحة واسترداد وزبناء وتسبيقات وسداد وتسعير

وشحنات وشراكة وتصدير وتصديري وصادرات وتضخم وتضريب وطلبات وطلبات
وتعبئات وعطالة وتعافي وإفلاس وتفوتات وتفويت وقابضة وتقسيط وتقشف وتكبيد
وكرائية وانكماش وتمليك وتمويل وتمويلات وناتج ونشاط وانتعاش ومتهربين ومستهلك
وهيكلية وتوأمة واستورد وإيرادات...⁽¹⁾.

فإذا أمعنا النظر في هذه الألفاظ الاقتصادية، فإننا نجدها أكثر استعمالاً في الحياة
العملية والاقتصادية بدرجة كبيرة، حيث إن وجودها في الساحة الاقتصادية المعاصرة
يفرض نفسه، إلى درجة لا يمكن معها تجاهل المصطلح الاقتصادي أو إسقاطه من
خطابنا اللغوي المعاصر، مما يبين أن اللغة العربية واكبت الحياة الاقتصادية وتفاعلت
مع تجلياتها وتفصيلها الدقيقة، وباتت قادرة على أداء دورها التنموي والاقتصادي داخل
المجتمع. وقد وجدنا من خلال عرض مدونة الحقل الاقتصادي على المعاجم العربية
الحديثة أن (المعجم الوسيط) يثبت من مفردات المجال الاقتصادي: (جُملة ودَفْع ومُرَابحة
واسترداد ورَّيع وسداد وأسهم وسومة وشهرية وصادرات وتصنيع وتضخم ومعاون
وإفلاس وتقشف ومقاول وتُلْهَبُ ونشاط واستورد والواردات). أما المفردات الاقتصادية
الأخرى المتبقية، فإن المعجم (الوسيط) لم يواكب استعمالها اللغوي والاصطلاحي، ولم
يهتم لمسألة ورودها في متنه المعجمي، على الرغم من امتلاك تلك المفردات اللغوية
شيوفاً في خطاب اللغة العربية المعاصر، وفي مختلف الأنشطة التجارية والمبادلات
المالية. كل هذا يبين أن حضور المعجم الاقتصادي داخل متن المعجم الوسيط ضعيف؛
نظراً لغياب عدد كبير من المفردات الاقتصادية عن مداخله المعجمية. من هنا، فإننا
نعتقد أن تحديث محتوى المعجم الوسيط أضحى مسألة ضرورية وعاجلة، لأن من شأن
هذه العملية أن تجعل محتواه المعجمي أكثر ارتباطاً بلغة العصر، وبقضايا الاقتصادية
المستجدة.

أما (المعجم العربي الأساسي) فإننا وجدناه - على النقيض من المعجم (الوسيط)-
يثبت مجموعة كبيرة من المفردات الاقتصادية الحديثة، منها على سبيل المثال: (أجراء
ومأذونية ومؤشر وائتمان ومبادلات وتباطؤ ومبيعات ومحروقات وحسابات وحمولات

¹ - انظر: الملحق، المدونة، مدونة الألفاظ العربية، المجال الاقتصادي.

وتحويلات ومخصصات وتخفيضات وتدوير واستدانة وترويج وسداد وتسعيرة وشحنات ومصارف وصفقات ومضاربات وتعافي وعائدات وتفويت وتقسيط وتكبيد وتمويل وناتج ومناقصات ووسطاء ووكلاء...). إن ورود هذه المفردات اللغوية المعاصرة في مداخل المعجم العربي الأساسي يعتبر دليلاً كافياً على تطور محتواه المعجمي بالمقارنة مع محتوى المعجم الوسيط. لذلك فقد استطاع المعجم العربي الأساسي مواكبة جزء كبيرٍ ومهمٍ من ألفاظ الحقل الاقتصادي، كما أنه لم يغفل عن دلالتها المعاصرة. لهذا، يعتبر من أفضل المعاجم العربية الحديثة تجاوباً مع لغة العصر.

أما معجم (المنجد في اللغة والأعلام) فإنه يثبت من مدونة المعجم الاقتصادي (أجراء ومأذونية ودفع واستدانة وديون ومراوحة ومردود وسداد وأسهم وسومة وتصدير وصيارفة وعطالة وتعافي وإعفاء وتقشف وتلهب ونشاط ومناقصات ومستهلك واستورد وواردات ووسطاء ووكلاء).

وبهذه المعطيات يكون واقع استعمال اللغة العربية في المجال الاقتصادي من الناحية الوصفية، واقعاً متطوراً ومواكباً لمستجدات الحياة الاقتصادية، خاصة وأن المجال الاقتصادي يعد من المجالات الحيوية التي تعرف تدفقاً لغوياً كبيراً. لكن مواكبة المعاجم العربية الحديثة المفردة الاقتصادية ما تزال بعيدة عن مستوى طموحات مستعملي المعاجم العربية، خاصة المعجم الوسيط ومعجم المنجد في اللغة والأعلام.

إن الطلب المتزايد على لغة الاقتصاد والحاجة الملحة لمعرفة معاني المفردات الاقتصادية سببان كافيان كي يتحول المصطلح الاقتصادي من مصطلح خاص بمجاله إلى لفظٍ عام وشائعٍ في التواصل اليومي، وذلك نحو: (أدائية وائتمان وتباطؤ ونظام جبائي وخصخصة وخصوصية ومديونية ورسوم وتسقيف وتضريب وتعويم وفوترة ومقاطعة وقيمة مضافة وناتج...). فهذه الألفاظ الاقتصادية وغيرها، لم تعد غريبة أو بعيدة عن حياتنا اليومية، بل إنها غدت مأنوسة ومتداولة سواء من قبل المتخصصين في مجال الاقتصاد أو من قبل الأشخاص العاديين. لهذا فقد اقتحمت اللغة الاقتصادية حياة البسطاء والأغنياء، ولم يعد استعمال المصطلح الاقتصادي حكراً على الاقتصاديين بمفردهم، بل إنه أصبح ملكاً للجميع.

يتضح -إذاً- أن اللغة العربية تطورت كثيراً في مجال مسايرة التطور الاقتصادي لكن مواكبة المعاجم العربية هذا التحول الاقتصادي ما تزال ضعيفة، ودون المستوى المطلوب. وهذا ما تظهره نتائج عرض المدونة الاقتصادية على مداخلها المعجمية، حيث جاءت النتائج وفق معطيات الجدول الآتي:

المعطيات المعجم	مدونة المعجم الاقتصادي	عدد الألفاظ الموجودة	عدد الألفاظ الغائبة	النسبة المئوية
المعجم الوسيط	146	20	126	13.69%
المعجم. ع. أ	146	78	68	53.42%
معجم المنجد	146	24	122	16.43%

- جدول يوضح نسبة مواكبة المعاجم العربية الحقل الاقتصادي

1-2-1-3- المجال الاجتماعي

لا خلاف أن اللغة عنصر مهم من عناصر البنية الاجتماعية، ومكون من مكوناتها الرئيسية، ووسيلة مهمة من وسائل التعبير عن التحولات التي تطرأ على حياة الفرد والمجتمع. فهي قادرة على التفاعل مع محيطها الاجتماعي، وقادرة على مواكبة كل التطورات التي تمس البنيات الاجتماعية. ومن المؤكد أن حضور اللغة في مختلف السياقات الاجتماعية يجعلها أكثر تطوراً ومواكبة للحياة الاجتماعية. لذلك فقد تضمنت مدونة الحقل الاجتماعي مجموعة من المفردات اللغوية التي تعكس مدى النماء الذي وصلت إليها اللغة العربية المعاصرة في علاقتها مع الظواهر الاجتماعية، منها على سبيل المثال: (تأديبية ومأسسة ومبحوثات ومبادرة ومبصاريون وتعساء واستجداء وتجريم وتجزئات وحجابات وتحديث ومتحرشين ومخدرات وخدمات وخدماتية وتَمْدُرس والتَمْدُرس ومتمدرس ورجالات الترحيل والاسترخاء والزبونية ومنزليون وتزويج وأسبوعي وتسريبات ومسرطن وتشبيب وتشبيك وتشابكات وصالونات وصيفي ومصطافون وإضرابات واضطراري وتطبيب وطقوس وتظلمات ومتمظهر وتعجيل وعرضاني وعازبات وغلاء واستغوار ومفرقات وفضلاء وفوقي وقابلات وقاصرات

وتقاضي وكتبيين وتكفير ومكفوفون ومّارة وممارسات وتمريض ونخبوي ونزلاء وناسخات وتهديدية وهشاشة وتهميش وموسمين وموضوعاتية ووظيفة...⁽¹⁾.

لقد اتضح من خلال الاشتغال على جمع مفردات المجال الاجتماعي أنها تتواجد في أكثر من مجال؛ أي إن استعمال المفردة الاجتماعية لا يقتصر على مجال بعينه، بل إنه يغطي عدة مجالات مختلفة؛ اقتصادية وحقوقية وطبية وسياسية. لذلك يعتبر المجال الاجتماعي المجال الوحيد الذي يكاد يجمع كل المجالات السابقة، نظرا لامتداداته الواسعة وتغطيته الكبيرة لمختلف مناحي الحياة الإنسانية. وقد حاولنا ما أمكن جرد الألفاظ التي تتميز بالطابع الاجتماعي على الرغم من امتلاكها استعمالا آخر في المجال السياسي أو الديني أو الطبي أو الاقتصادي.

وفيما يتعلق بعرض مدونة المعجم الاجتماعي على المعاجم العربية الحديثة، فإن وجدنا (المعجم الوسيط) يثبت من مفرداتها: (إباحية و) (إجهاض)⁽²⁾ وشتوي وشخصية ومستشفيات وصيفي وطقوس وعمداء وغلاء ومفرقات وتمريض وموائد ونزلاء و) (هشاشة)⁽³⁾ ووظيفة). أما باقي المفردات الاجتماعية الأخرى، فإنها لم ترد في مداخل المعجم الوسيط، مما يدل على أن محتوى المعجم لم يعد يلائم مستجدات الحقل الاجتماعي. أي إن أغلب المداخل المعجمية في المعجم الوسيط تراثية تملك فيها اللغة القديمة حضورا وازنا في مقابل الحضور النادر للغة الحديثة.

أما (المعجم العربي الأساسي) فقد وجدناه يثبت العديد من المفردات الاجتماعية، منها على سبيل المثال: (مبادرة واستجداء وتجريم وتجفيف ومجتمعية وتجنيد ومجنون وتجهيل وتجويع ومتحرشون وخادمت وأخلاقيات ورجالات وتزويج وتشبيب ومصطافون وإضرابات وتطبيب وتعازي وفئوية وقاصرات وتقاضي وكتبيين وتلقيب وممارسات ونشطاء وتهميش وهبات...). يتضح من خلال استقراء مفردات الحقل الاجتماعي في المعجم العربي الأساسي أن مجموعة كبيرة من المفردات الاجتماعية التي

¹ انظر: الملحق، المدونة، مدونة الألفاظ العربية، المجال الاجتماعي.

² يرد تعريف الإجهاض في المعجم الوسيط ناقصا، وغير مضبوط، حيث يعرفه بأنه: "خروج الجنين من الرحم قبل الشهر الرابع"

³ يعرف المعجم الوسيط الهشاشة من الناحية الطبية، حيث يقول عنها: "مرض خلقي نادر يصيب الهيكل العظمي. في حين أنه لم يتطرق لمعناه الاجتماعي.

لم ترد في المعجم الوسيط دخلت إلى متته، مما يدل على مدى انفتاح هذا المعجم على لغة العصر، ومدى تجاوبه مع ألفاظ الحقل الاجتماعي بعكس المعجم الوسيط الذي ما يزال بعيدا عن الحداثة المعجمية التي تنشدها المعاجم العربية الحديثة.

أما فيما يخص معجم (المنجد في اللغة والاعلام) فعلى الرغم من كونه أقدم من المعجم الوسيط من حيث الظهور، فإنه أحسن حالا منه؛ حيث إنه أثبت مجموعة من المفردات اللغوية التي لم نعثر عليها في المعجم الوسيط. فقد وردت في مداخله المعجمية المفردات الاجتماعية التالية: (مبادرة واستجداء وتجفيف وتجنيذ وتجويع ورجالات وأروقة وشتوي ومستشفيات وصيفي وإضرابات وطقوس وتعازي وتعطيل وعمداء وغلاء واستغوار ومفرقات وفضلاء وقابلات وتقاضي وكتبيين وليلي وموائد ونزلاء وإنصاف واستنطاق وهشاشة وتهوين ووظيفة وهبات). ولتوضيح نسبة مواكبة كل معجم من المعاجم العربية الحديثة للمعجم الاجتماعي، نقدم معطيات الجدول الآتي:

المعطيات المعاجم	مدونة المعجم الاجتماعي	عدد الألفاظ الموجودة	عدد الألفاظ الغائبة	النسبة المئوية
المعجم الوسيط	147	15	132	10.20%
المعجم. ع. أ	147	77	70	52.38%
معجم المنجد	147	31	116	21.08%

- جدول يوضح نسبة مواكبة كل معجم من المعاجم العربية الحديثة للحقل الاجتماعي

يتضح من خلال معطيات الجدول -أعلاه- أن أضعف نسبة مئوية متعلقة بمواكبة ألفاظ الحقل الاجتماعي سجلها (المعجم الوسيط) بنسبة (10.20%) يليه من حيث ضعف المواكبة اللغوية معجم (المنجد) بنسبة لم تتجاوز (21.08%). أما المعجم العربي الأساسي فإن نسبة مواكبته ألفاظ المجال الاجتماعي تبقى مقبولة ما دامت أنها تخطت نسبة (52.38%).

ويوضح الجدول التالي نسب مواكبة المعاجم العربية الحديثة ألفاظ اللغة العربية الحديثة في المجالات الثلاثة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

المعطيات المعاجم	مدونة الألفاظ العربية	عدد الألفاظ الموجودة	عدد الألفاظ الغائبة	النسبة المئوية
المعجم الوسيط	493	59	434	11.96%
المعجم. ع. أ	493	264	229	53.54%
معجم المنجد	493	90	403	18.25%

- جدول يوضح نسبة مواكبة المعاجم العربية الحديثة مدونة الألفاظ العربية

لقد اتضح من النتائج المسجلة أن (المعجم الوسيط) لم يواكب معطيات الواقع اللغوي الحديث إلا بنسبة قليلة جداً. فعلى الرغم من تمثيله العمل الجماعي في التأليف المعجمي، وعلى الرغم من تضافر جهود الباحثين واللسانيين من أجل صناعته، فإنه كان بعيداً عن التطور اللغوي، إذ بلغت نسبة مواكبته للألفاظ العربية في المجال؛ السياسي والاقتصادي والاجتماعي (11.96%). أما (المعجم العربي الأساسي) فإنه تمكن من تدارك الكثير من المفردات التي أغفلها المعجم الوسيط، وبذلك بلغت نسبة مواكبته اللغوية للألفاظ العربية (53.54%) على الرغم من عدم تجدد طبعته إلا مرة واحدة منذ طبعة (1989م) مقارنة مع المعجم الوسيط الذي طبع أكثر من مرة، كان آخرها سنة (2005م). أما معجم (المنجد في اللغة والأعلام) فإن وضعه لا يختلف كثيراً عن وضع المعجم الوسيط في مواكبة بعض المفردات المستحدثة، حيث بلغت نسبة المواكبة اللغوية عنده (18.25%).

والأكيد أن نتائج الدراسة الإحصائية التي قدمناها هنا، وإن كانت تبين حجم الهوة بين المعاجم العربية الحديثة والاستعمال اللغوي المتطور، إلا أنها لا تنقص شيئاً من قيمة تلك المعاجم ولا من قيمة ما تتضمنه من ثورة لفظية مهمة. ولعل سبب هذا الفرق الكبير بين الاستعمال اللغوي والمعجم يعود إلى كون المعاجم العربية الحديثة ألفت حينما لم تكن تلك المفردات والصيغ اللغوية الجديدة قد استقرت في الاستعمال بشكل فعلي، أو يعود إلى السرعة التي تتطور بها اللغة العربية المعاصرة اليوم في مقابل بطء وتيرة مواكبة المعاجم العربية هذا التطور اللغوي المتسارع.

لقد حاولنا في الفقرة السابقة أن نتتبع استعمال الألفاظ العربية في لغة الإعلام من أجل معرفة مدى مواكبة المعاجم العربية الألفاظ الحديثة التي نحتاج إليها في مجالات التعبير والكتابة والتواصل. وقد اتضح من خلال نتائج الدراسة أن اللغة العربية المعاصرة تحفل بالعديد من الألفاظ التي تستعمل في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن نسبة مواكبتها في المعاجم العربية ناقصة. لذلك وجب الالتفات إلى هذه الألفاظ، لأنها تشكل ثروة معجمية حقيقية، وهامشا كبيرا من الاستعمال اللغوي، وقدرة معجمية لا يستهان بها عند متكلمي اللغة.

ومادامت لغة الإعلام لا تقتصر على استعمال اللفظ العربي في خطاباتها وكتاباتاتها وتستعمل إلى جانب ذلك مجموعة من الألفاظ الأعجمية التي أصبح متداولة في الخطاب اللغوي العربي، فإننا سنحاول في الفقرة التالية التعرف على نسبة حضور الرصيد الأعجمي في مداخل المعجم العربي الحديث.

1-2-2- مواكبة المعاجم العربية الحديثة الألفاظ المعربة والدخيلة

توظف اللغة العربية كغيرها من اللغات العديد من الألفاظ المعربة والدخيلة التي جاءت نتيجة الاحتكاك اللغوي بين اللغات الطبيعية. وقد كان من نتائج هذا التقارب اللغوي بين اللغة العربية واللغات الأعجمية دخول مجموعة من الألفاظ المعربة والدخيلة إلى خطاب اللغة العربية، واستقرارها داخل متن المعجم العربي إلى جانب الألفاظ العربية. لذلك، نحاول في هذا المحور تتبع هذه المفردات الأعجمية وعرضها على معاجمنا العربية الحديثة من أجل معرفة درجة المواكبة المعجمية لهذا النوع من الألفاظ.

ولأننا خصصنا لمحور الألفاظ العربية المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي فإننا سنخصص لمحور المعرب والدخيل حقولا معجمية أخرى غير تلك التي تطرقنا إليها في محور الألفاظ العربية، وذلك حتى تكون مدونتنا المعجمية شاملة لمختلف المجالات الإنسانية. لهذا فقد ارتأينا أن نخصص للمعرب والدخيل المجال العلمي والتقني، نظرا لأهمية هذا المجال في حياتنا المعاصرة، حيث بتنا في حاجة إلى توظيف العديد من الألفاظ التي جاءت مع الركب الحضاري والتقدم العلمي.

فقد وردت في مدونة المعجم العلمي والتقني مجموعة من الألفاظ الأعجمية، منها على سبيل المثال: (أرشف و(أرشف إستراتيجية واستوديو وبانوراما وبتروولية وبروتوكول وترندات وترامواي وترموتر ودبلوم ودكتور ودكتوراه وديداكتية وراديو وراميد وروبوتات وسكرتير وسكرتارية وسكانير وطبوغرافيا وغيغابايت وفاكس وفوتوغرافي وفيتامين وكابل وكلاسيكية وكليب ولابتوب ولوجيستيك وماجستير وماستر وماسنجر وناسا وهاشتاغات واتساب ويندوز ويوتيوب...)⁽¹⁾.

ومن خلال عرض مدونة الألفاظ المعربة والدخيلة على المعاجم العربية الحديثة وجدنا المعجم (الوسيط) يثبت بعض الألفاظ الأعجمية، نحو: (إنسولين وترامواي وترموتر وتللكوب وتلغراف وتلفزيون وتلفون ودبلوم وديناميكي وطبوغرافيا وفيتامين). كما وجدناه يورد المقابل العربي لبعض المفردات الدخيلة التي وردت في مدونتنا؛ حيث وجدناه يثبت (تربوي) بدلا من (بيداغوجي) و(مذيع) بدلا من (راديو) ويثبت (بريد الرسائل) في مقابل (إميل).

وفيما يخص باقي المفردات الأعجمية فإن المعجم الوسيط لم يوردها، كما أنه لم يورد مقابلها العربي. فحتى المقابلات العربية المشهورة لبعض الألفاظ الأعجمية لم يثبتها في مداخله المعجمية، مثل: (حاسوب) الذي يقابل (كمبيوتر) و(ناسوخ) الذي يقابل (فاكس) و(ماسح الصور) كمقابل لجهاز (سكانير) و(فهرسة) في مقابل (ببليوغرافيا) و(نفسى أو علم النفس) في مقابل (سيكولوجي) و(تشويق) الذي يقابل (سوسبنس) و(مجهرى) في مقابل (مكروسكوبي). كما لم يورد المعجم الوسيط بعض الألفاظ المعربة، نحو: أرشف وأكسدة ومكننة وأدلجة وتشفير.

أما (المعجم العربي الأساسي) فإنه أثبت من مدونة المعرب والدخيل عددا من المفردات الأعجمية، منها على سبيل المثال: (استراتيجية واستديو وأكاديمية وأكسدة وإنسولين وبروتوكول وبروتين وترنرستور وبكالوريا وبكالوريوس وتقنيات وتكتيك وتكنيك وتكنولوجيا وتلفاز ودبلوم ودكتوراه وسكرتير وسيناريو وطبوغرافيا وفيتامين وكاميرا وميكروفونات...).

¹ - انظر: الملحق، المدونة، مدونة الألفاظ الأعجمية، المجال العلمي والتقني.

وعلى غرار المعجم الوسيط، فإننا وجدنا (المعجم العربي الأساسي) يثبت - زيادة على المقابلات العربية التي وردت في المعجم الوسيط لبعض الألفاظ الدخيلة- مجموعة أخرى من المقابلات العربية للألفاظ الأعجمية، منها على سبيل المثال: (حاسب آلي) أو (حاسوب) مقابل (جهاز الكمبيوتر) و(مجهر) في مقابل (تلسكوب) و(جهاز الحرارة) مقابل (ترمومتر) و(ملف) مقابل (دوسيه) و(آلة تصوير) مقابل (كاميرا) و(جهاز نقل الصور) مقابل (تلفزيون) و(جهاز الاستقبال) في مقابل (راديو) و(قابس كهربائي) في مقابل (بريز) و(جهاز كهربائي لتكبير الصوت) في مقابل (ميكروفون) و(نزل) في مقابل (فندق) و(مركبة كهربائية) في مقابل (ترام) و(رداء) في مقابل (شال) و(ملعب) في مقابل (ستاد) و(مصرف) في مقابل (بنك) و(تراث شعبي) في مقابل (فلكلور). كما وجدناه يثبت بعض الأفعال المعربة على غرار: (أكسد وأدلى وأرشف).

أما معجم (المنجد في اللغة والأعلام) فإنه يثبت من مدونة المعرب والدخيل (إستراتيجية واستوديو وأكسدة وإنسولين وأتوماتيك وأتوماتيكي وبيداغوجيا وترامواي وترمومتر وتقنيات وتكتيك وتكنيك وتلسكوب وتلغراف وتلفزيون وتلفون وديناميكي وراديو وسيكولوجي وكابل ولوجيستيك ومغناطيس ومكننة وميكروسكوب).

ووجدنا معجم (المنجد في اللغة والأعلام) يورد كذلك بعض المقابلات العربية لمجموعة من الألفاظ الأجنبية، نحو: (مَجْهَر) في مقابل (ميكروسكوب) و(شطيرة) في مقابل (سوندويتش) و(بارودة) أو(رشاشة) مقابل (بندقية) و(سروال) مقابل (بنطلون) و(منطاد) مقابل (بالون) و(مجلس النواب) مقابل (برلمان) و(علم النفس) مقابل (سيكولوجي) أو (بسيكولوجي) و(جمالية) مقابل (إسطاطيقية) و(محل التصوير) مقابل (استديو) و(هاتف) مقابل (تلفون) و(علم الأجناس البشرية) مقابل (إثنولوجيا) و(علم الأجنة) مقابل (إمبريولوجيا) و(شرطي) مقابل (بوليس) و(فن التربية) مقابل (بيداغوجيا) و(ميزان الحرارة) مقابل (ترمومتر) و(قطار كهربائي) مقابل (ترامواي) و(مِرْقَب) مقابل (تِلْسُكُوب) والشهادة مقابل (سرتيفيكا). كما وجدناه يثبت بعض الألفاظ المعربة منها على سبيل المثال: (أكسدة وأكسد وأرشف).

لقد تفاعلت المعاجم العربية الحديثة مع مدونة المعرب والدخيل من خلال إيراد اللفظ الأعجمي مع إثبات مقابله العربي داخل المدخل المعجمي نفسه، أو من خلال تعريب المصطلح الأعجمي وفق صيغ اللغة العربية ومقاييسها، وذلك على نحو: أدلج وأكسد وتأكسد وأرشف، وغيره، أو من خلال الاكتفاء بإيراد اللفظ العربي المقابل للفظ الأجنبي إذا كان صحيحا ومفيدا، حيث إن اللفظ العربي أولى بالدخول إلى المعجم من اللفظ الأعجمي. كل هذا يوضح أن اللغة العربية قادرة على التعاطي مع المخترعات العلمية والمستجدات التقنية من خلال اشتقاق الألفاظ التي تلائم الحياة المعاصرة. ويمكن إجمال نتائج عرض مدونة المعرب والدخيل على المعاجم العربية الحديثة، وفق بيانات الجدول الآتي:

المعطيات المعاجم	مدونة المعرب والدخيل	عدد الألفاظ الموجودة	عدد الألفاظ الغائبة	النسبة المئوية
المعجم الوسيط	102	11	91	10.78%
المعجم. ع. أ	102	37	65	36.27%
معجم المنجد	102	25	77	24.50%

- جدول يوضح نسبة تفاعل المعاجم العربية مع المعرب والدخيل في المجال التقني والعلمي.

يظهر من خلال نتائج عرض مدونة المعرب والدخيل على المعاجم العربية الحديثة أن (المعجم العربي الأساسي) يشتمل على عدد لا يستهان به من الألفاظ المعربة والدخيلة حيث بلغت نسبة إيراده الألفاظ الأعجمية (36.27%) مما يدل أنه من أكثر المعاجم الحديثة اهتماما بتعجيم الألفاظ وتعريبها، بخلاف (المعجم الوسيط) ومعجم (المنجد) اللذين لا يحفلان كثيرا باللفظ المعرب والدخيل.

ولعل ضعف هذا الجانب المتعلق بمواكبة الألفاظ الأعجمية في المعاجم العربية خاصة في المعجم (الوسيط) يعود إلى قرارات المجامع اللغوية بخصوص استعمال اللفظ الأعجمي. فقد أصدر المجمع اللغوي بالقاهرة قرارا يجيز استعمال بعض الألفاظ الأعجمية -عند الضرورة- على طريقة العرب في تعريبهم، لكن مع تفضيل اللفظ العربي القديم على المعرب إلا إذا اشتهر المعرب. وبناء على هذا القرار، أصبحت للمقابلات

العربية أولوية الدخول إلى المعجم العربي على المفردات المعربة أو الدخيلة خاصة في حالة وجود اللفظ العربي الصحيح المقابل للفظ الأجنبي. أما تعجيم اللفظ أو تعريبه فيكون في حالات يصعب معها إيجاد المقابل العربي المناسب للفظ الأجنبي أو في حالة أن المقابل العربي لا يوضح بشكل مضبوط مفهوم اللفظ الأجنبي.

وفي هذا الجانب المتعلق بالمقابلات العربية للألفاظ الأجنبية، توجد في اللغة العربية عدة ألفاظ مستقرة في الاستعمال تصلح أن تكون بديلاً عن اللفظ الأعجمي، على غرار (برقية مقابل تلغراف) و(مباشر مقابل لايف) و(بيان حساب مقابل فاتورة) و(محرمات مقابل طابوهات) و(حاسوب مقابل كومبيوتر) و(حواسيب مقابل كومبيوترات) و(حافلة مقابل أوتوبيس أو باص) و(الحوار الداخلي مقابل المونولوج) و(خارق مقابل سوبر) و(مكياج) و(الشبكة مقابل انترنت) و(الشخصية مقابل الكريزما) و(شريط مقابل فيديو) و(مشاركة مقابل بارتاج) و(الشهادة مقابل الدبلوم) و(مصرف مقابل بنك) و(طريق سريع مقابل أوطوروت) و(عتيق مقابل كلاسيكي) و(إعجاب مقابل جيم أو لايك) و(تعليق مقابل كُومَنْت) و(تغريد مقابل تويتر) و(الكتابة في مقابل سكرتارية) و(النص السينمائي مقابل سيناريو) و(نפט مقابل بترول) و(منامة مقابل بيجامة) و(هاتف مقابل تلفون) إلخ...

يتضح -إذاً- أن اللغة العربية لا تحتاج إلى الاعتماد على المقابلات الأجنبية كي تعبر عن مختلف المفاهيم الحديثة التي يتم تداولها في مختلف المجالات والحقول العلمية. لذلك فإن طموح التقليل من استخدام اللفظ الأجنبي في المجال العلمي طموح واقعي مادام أن استعمال اللفظ العربي في الكتابات الإبداعية والإنتاجات العلمية، وفي مختلف الوضعيات التواصلية يفي بالغرض. لذا لا حاجة لنا إلى استعمال الألفاظ الأعجمية التي غزت معظم الخطابات العربية، وأصبحت مفضلة عند البعض على اللسان العربي. فقد أضحت ظاهرة التعجيم في الأوساط العربية مستفحلة، مما يستوجب منا كباحثين التشجيع على استعمال الحرف العربي، لأنه قادر على التعبير عن مضامين العصر وتطوراتها.

2- مواكبة المعاجم العربية الحديثة ظاهرة التركيب اللغوي

2-1- الأسماء المركبة والتعابير الاصطلاحية

قبل التطرق إلى موضوع مواكبة المعاجم العربية الحديثة ظاهرة التركيب اللغوي في لغة الإعلام الإلكتروني يجدر بنا -أولاً- تحديد مفهوم التركيب اللغوي، ثم تحديد أصنافه وأنواعه.

لا شك أن اللغة العربية المعاصرة لا تقف عند حدود استعمال المفردات اللغوية في التعبير والتواصل بل إنها تتعدى ذلك إلى توظيف التركيب اللغوي أو المتلازمات اللغوية التي تضم عدة أنواع مختلفة: (التعابير المسكوكة والتعابير السياقية والأسماء المركبة⁽¹⁾) والتعابير الاصطلاحية والتعابير الإتباعية وتعابير الأمثال السائرة...)، ومادامت أصناف التراكيب اللغوية في اللغة العربية متعددة، فإننا نقتصر على دراسة نوعين منها:

(أ)- الأول: الأسماء المركبة التي تسمح بضم كلمة إلى كلمة أخرى أو أكثر، حيث يدل تركيب الكلمة وترابطها مع أختها على معنى جديد مستقل لا يمكن أن تدل عليه الكلمة بمفردها. "فالاسم المركب بهذا المعنى، هو ضم اسم إلى اسم، وجعلهما اسماً واحداً، أو هو ضم اسم إلى قسم من أقسام الكلام العربي أو أكثر، وجعل كل ذلك اسماً واحداً، بل إن الاسم المركب هو كل اسم مكون من عنصرين لغويين لهما وجودهما المعجمي المستقل، أو مكون من أكثر من ذلك، له تصور واحد في الدماغ، أو له مدلول واحد مستمد من مجموع المكونات المتلازمة، وأعيد إنتاجه في الخطاب على شكل كتلة لا تحتل أن تتجزأ، وقام بوظائف نحوية مختلفة، وأدوار دلالية متباينة داخل الجملة، إنه وحدة معجمية قائمة الذات"⁽²⁾.

يتضح أن الأسماء المركبة تعتمد على تركيب الكلمات وفق الضوابط الصرفية والتركيبية والدلالية، بحيث تدل الكلمات مجموعةً على معنى معجمي مستقل، ومستعمل في مجالٍ من مجالات الحياة المعاصرة، نحو: (تحت الحساب) و(تحت الطاولة) و(جلسة محاكمة) و(حطم الرقم) و(أسدل الستار) و(سيارة أجرة) و(افتتح الجلسة) و(فوق

¹- وجدنا مصطلح المركبات اللغوية يستعمله أ.د. يحيوي، عبد الرحمان في أعماله وأبحاثه، انظر: يحيوي، عبد الرحمان (1994) : الأسماء المركبة في اللغة العربية: دراسة مورفولوجية-تركيبية، ويحيوي، عبد الرحمان (2001) :قضايا الصفة في الأسماء المركبة.

²- يحيوي، عبد الرحمان (2016): من المعجم إلى المعجمية، قراءة في المتن والهامش، مطبعة انفوبرانت، ط1، فاس، ص: 86

المتوقع) و(القدرة الشرائية) و(قاعة العلاج) و(ألقى الخطاب) و(الهدر المدرسي) و(اتفق الطرفان).

ب)- الثاني: التعابير الاصطلاحية التي تسمح بضم مصطلح إلى مصطلح آخر لتشكيل وحدة دلالية مصطلحية موحدة ومرتبطة بعلم من العلوم أو بمجال من المجالات. فالتعابير الاصطلاحية التي نقصدها هنا بالدراسة، هي تلك التي "ترتبط بمجال العلوم وتأتي مركبة من كلمتين أو أكثر، وتشكل عادة وحدة مصطلحية قائمة بذاتها، ولا تحتل إلا المعنى المرتبط بنطاق اشتغالها العلمي أو المعرفي، كما أنها يمكن أن تكون مصطلحا مركبا من كلمتين ينقل بصيغته الأجنبية، ومن أمثلة التعابير الاصطلاحية العلوم التطبيقية والفيزياء النووية والهندسة التحليلية وعلم الإحصاء والأكسجين والأنثروبولوجية"⁽¹⁾.

نفهم من هذا التحديد أن التعابير الاصطلاحية مكونة من مصطلحين يكونان معا وحدة مصطلحية تستعمل في علم من العلوم الطبيعية أو الاصطناعية. لذلك، فنحن بهذا التحديد، نكون قد فرّقنا بين التعابير الاصطلاحية، والتعابير الاصطلاحية المسكوكة التي تعني "كل عبارة تتألف من لفظتين أو أكثر، وتنظم معا في الوضع، ولكنها في النهاية، تؤدي إلى دلالة مختلفة عما يوحي به ظاهر التركيب، فتتخذ بذلك بعدا بلاغيا واصطلاحيا يحصل بإحدى طرق المجاز المعروفة. وهذا ما يعبر عنه بالعبارة الاصطلاحية أو التعبير الاصطلاحي"⁽²⁾.

إن المقصود بالتعبير الاصطلاحي المسكوك كل تأليف تتجاوز فيه الكلمات معانيها التي وضعت لها في الأصل بمعزل عن سياقها أو التراكيب التي ترد فيها إلى معان أخرى تكتسبها عن طريق الاستعمال. ومن أمثلة ذلك: ((أوتاد الحبال، كناية عن (الجبال) والذهب الأسود، كناية عن (البترول) وأخو الأسفار، كناية عن (كثير الأسفار) وحبائل الشيطان، كناية عن (النساء)⁽³⁾.

¹ - أبو العزم، عبد الغني (2006): مفهوم المتلازمات وإشكالية الاشتغال المعجماتي، مجلة الدراسات المعجمية، منشورات الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط، ع:5، ص:42.

² - أبو السعيد، أحمد (1987): معجم التراكيب والعبارات الاصطلاحية العربية القديم منها والمولد، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، المقدمة.

³ - أبو العزم، عبد الغني (2006): مفهوم المتلازمات وإشكالية الاشتغال المعجماتي، مجلة الدراسات المعجمية، ع:5، ص:40.

ويمكن تقسيم مركبات اللغة العربية في العصر الحديث، من حيث مكوناتها إلى عدة أنواع، أهمها:

2-1-1- التركيب الإضافي

التركيب الإضافي "صنف كبير يضم كل الأسماء المركبة المكونة من اسمين متلازمين تربط بينهما علاقة الإضافة التي يقصد منها التنبيه على شدة اتصال الأول بالثاني، وجعل العنصر الثاني من تمام الأول، ولا يقصد بها الإضافة الوظيفية أو المفيدة لمعنى ما أو الموضوعية للتخفيف أو المقدر معها حرف جر"⁽¹⁾. إن التركيب الإضافي هو ذلك التركيب الذي تتكون بموجبه تراكييب لغوية مكونة من كلمتين مترابطتين ومتحدتين لا يمكن الفصل بينهما. فهما كالكلمة الواحدة الدالة والمستقلة والمنفصلة عن التركيب أو الجملة.

ومن أمثلة التراكييب الإضافية التي تجمع بين كلمتين (حارس المرمى) و(طبيب العائلة) و(خطاب المعارضة) و(قائد الفريق) و(تصفية الحسابات) و(غرفة الإنعاش). ومن أمثلة التراكييب الإضافية المكونة من أكثر من كلمتين: (شبكات تطهير السائل) و(الشبكات تحت الأرضية) و(نسخة طبق الأصل) و(هجرة غير مشروعة) و(عملية زرع الأعضاء) و(صاروخ عابر للقارات) و(قذيفة أرض أرض) و(أشعة فوق بنفسجية)⁽²⁾.

2-1-2- التركيب الوصفي

يتكون التركيب الوصفي من "لفظتين أو أكثر، ويكوّن اللفظ الثاني، وما بعده وصفاً للأول، ولا يحتفظ كل لفظ في التركيب باستقلاله"⁽³⁾. يظهر من خلال هذا التعريف أن التركيب الوصفي، هو علاقة تلازم بين الاسم والصفة، بحيث لا انفصال بينهما. أي أن العلاقة بين الاسم والصفة تتجاوز العلاقة الوصفية النحوية إلى علاقة تلازم، واندماج بين الاسم والصفة. "فالصفة هنا لم تعد تحليلية للاسم، أو حكماً زائداً على حد الاسم

¹- يجيوي، عبد الرحمان (2016): من المعجم إلى المعجمية، قراءة في المتن والهامش، ص: 87

²- المرجع نفسه، ص: 90

³- القاسمي، علي (2008): علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، ص: 450 و451

أو شيئاً خارجاً عن حيز الاسم، إن شئت وصفت، وإن شئت لم تصف، وإنما هي جزء منه داخلة في حدّه، وفي تكوينه"⁽¹⁾.

إن التراكيب الوصفية تراكيب تجمع بين الاسم والصفة، حيث إن علاقتهما الوصفية لا تنشأ أو تتكوّن داخل الجملة النحوية كأيّ علاقةٍ وصفية تربط الموصوف بصفته، وما يترتب عن ذلك من تخصيص أو تمييز أو تحديد، وإنما هي علاقة وصفية تنشأ عن علاقة الترابط والاتحاد التام بين الاسم وصفته باعتبارهما وحدة معجمية دالة لها استقلالها عن الجملة أو التركيب، ولها استعمالها في المعجم واللغة. ومن نماذج التراكيب الوصفية ما يستخدم في صوغ المصطلحات العلمية والسياسية والفنية مثل: (اللسانيات الحاسوبية) و(الفكر الإرهابي) و(المصالحة الوطنية) و(الأمن الغذائي) و(التلوث البيئي) و(التلوث الضجيجي) والسوق العالمية و(الآلة الحاسبة).

ومن نماذجها كذلك: (الحلقة المفرغة والسكة الحديدية والقصة القصيرة والقصة الهوائية والوتران الصوتيان وبطاقة حمراء والضوء الأخضر وزاوية قائمة والدار البيضاء والبيت العتيق والحقيقة المرة والثدي الأبيض والمثوى الأخير...) ⁽²⁾.

2-1-3- التركيب الظرفي

يقصد بالتركيب الظرفي "الصنف الذي يضم الأسماء المركبة المكونة من ظرف واسم يدلان معاً على شيء واحد ويتلازمان تلازماً، ولا يكاد ينفك أحدهما عن ملازمه ومثال ذلك: فوق العادة، وتحت الصفر، وفي المائة، وبين قوسين، وبين النهرين، ووراء البحر، وبين السطور، وتحت الحزام، وصباح مساء، وبيت بيت، وبين بين، وبين عشية وضحاها"⁽³⁾.

2-1-4- التركيب الفعلي

يضم التركيب الفعلي "كل الأسماء المكونة من فعل واسم، ولم تتوفر فيهما الشروط الضرورية ليكونا حملاً مستقلاً، ولم تتوفر فيهما شروط الجملة من إفادةٍ وتمايم، والإسناد

¹ - يجيوي، عبد الرحمان (2001): قضايا الصفة في الأسماء المركبة من اسم وصفة وفي المركب الوصفي والظروف والنعوت، إشراف الفاسي الفهري، إعداد خالد الأشهب، منشورات معهد الدراسات والأبحاث حول التعريب، الرباط، ص: 101
² - يجيوي، عبد الرحمان (2016): الأسماء المركبة في اللغة العربية تحديد وتصنيف، في كتاب، من المعجم إلى المعجمية، قراءة في المتن والهامش، ط1، مطبعة أنفو- برانت، فاس، ص: 88
³ - المرجع نفسه، ص: 88

في ذلك إسناد لفظي شكلي، ولم تتمكن عناصره لحمل مقومات مكونات الجمل، كالحدث والزمان في الفعل؛ جاد الحق، وجاد الحق البارحة، وسيجود الحق، ويعجبني جوده والجود الحسن جوده، والفاعلية في الاسم صورية غير حقيقية، وغير مجازية، ولم يقو ذلك البناء على التحويلات أو ما أشبه ذلك. ومن أمثلة هذا الصنف، جاد الله، وجاد الحق وسر من رأى، وتأبط شرا، وحمد الله⁽¹⁾.

يتضح أن التركيب الفعلي يختلف عن المركب الفعلي في الجملة النحوية من حيث إن العلاقة بين الفعل وموضوعاته (الفاعل) و(المفعول به) ليست مبنية على إسناد الوظائف النحوية والدلالية كما في المركبات الفعلية في الجملة، ولا تتمتع التراكيب الفعلية بالمرونة النحوية التي تكون في المركب الفعلي النحوي، كإمكانية الإضمار والتقديم والتأخير والحذف وتحديد الزمن والعدد والتطابق، وغيرها من القواعد والضوابط التي عادة ما تنظم العلاقات التركيبية بين مكونات المركب الفعلي. من هنا ندرك، أن التراكيب الفعلية مختلفة تماما عن المركب الفعلي، وذلك مثل: (ضرب الولد الكرة) أو (حضر الطلاب)

ومن أمثلة التراكيب الفعلية في اللغة العربية المعاصرة: (أعطى الضوء الأخضر) و(انطلت عليه الحيلة) و(أسدل الستار) و(تبنى الفكرة) و(أثلج صدره) و(طلب يدها) و(حطم الرقم القياسي) و(ألقى الضوء على المسألة) و(تباحث مع) و(نظم حفل عشاء على شرف) و(صادق المجلس) و(كشف أوراقه) و(وضع خطة) و(تدارس المجلس) و(ألقى كلمة بالمناسبة) و(وضع يده على قلبه) و(رمى المنديل) و(يتقدم الوفد) و(أجرى عملية جراحية ناجحة) و(تلقى التصريح الطبي) إلخ...

2-1-5- التركيب المزجي

التركيب المزجي كل تركيب "يضم كلمتين إلى بعضهما البعض لتصبحا كلمة واحدة"⁽²⁾. أي إن الكلمتين في التركيب المزجي تكونان وحدة معجمية، بحيث تدلان معا على معنى واحد، لا يمكن أن تدل عليه كل كلمة بمفردها. ومن أمثلة التراكيب المزجية

¹ - يجيوي، عبد الرحمان (2016): الأسماء المركبة في اللغة العربية تحديد وتصنيف، في كتاب، من المعجم إلى المعجمية، قراءة في المتن والهامش، ص: 90

² - القاسمي، علي (2008): علم المصطلح، أسسه النظرية، وتطبيقاته العلمية، ص: 449

في اللغة العربية: (حضر موت) و(بعلبك) و(معد يكرب). أما التراكيب المزجية في العربية المعاصرة، فإنها تأتي على الشكل التالي:

- **تركيب (لا / اسم):** يستعمل هذا التركيب في اللغة العربية المعاصرة للتعبير عن بعض المصطلحات الفلسفية والاجتماعية والسياسية. نحو: و(لا وجود) و(لا ثبوت) (لا مبالاة) و(لا معقول) و(لا حَدَث) و(لا مركزية) و(لا سلكي) و(لا حرب) و(لا سلم) و(لا أخلاقي) و(لا عودة) و (لا أمن) و(لا مساواة) و(لا عدل) و(لا ثقافة).

- **تركيب (شبه / اسم):** مثل: (شبه حربي) و(شبه جزيرة) و(شبه رسمي) و(شبه عسكري) و(شبه طبي) و(شبه حضري).

- **تركيب (غير / اسم):** تكونت في اللغة العربية تراكيب مزجية تبدأ بلفظ (غير) نحو: (غير إنساني) و(غير مباشر) و(غير دستوري) و(غير ديموقراطي) و(غير رسمي) و(غير أخلاقي).

- **تركيب (عدم / اسم):** شاعت في اللغة العربية مركبات مزجية عنصرها الأول كلمة (عدم). ومن أمثلة ذلك (عدم الانحياز) و(عدم الارتياح) و(عدم اهتمام).

- **تركيب (سوء/ اسم):** توجد في اللغة العربية مركبات لغوية مزجية يكوّن عنصرها الأول كلمة (سوء) نحو: (سوء سلوك) و(سوء نية) و(سوء إدارة) و(سوء تدبير) و(سوء تسيير).

يتضح مما سبق أن ظاهرة التركيب اللغوي ظاهرة لغوية معقدة، بسبب الطابع الإشكالي لمفهومها وأصنافها؛ حيث بات من الصعب على الدارسين المحدثين تحديد أنواع المتلازمات اللغوية ومعرفة طبيعتها وطريقة تكوينها وحصر استعمالاتها. لذلك فإننا نعتقد أن قضية التركيب اللغوي ما تزال تثير العديد من الإشكالات بين مختلف الباحثين لاسيما وأن الاستعمال المعاصر للمركبات اللغوية في مختلف المجالات أضحى أكثر انتشاراً، الشيء الذي يزيد من صعوبة دراسة المركبات اللغوية.

وفي هذا الجانب المتعلق بدراسة المركبات اللغوية، نحاول في هذا المحور تتبع ظاهرة التركيب اللغوي في لغة الإعلام الإلكتروني بهدف معرفة بعض خصائص استعمال الأسماء المركبة والتعبير الاصطلاحية في اللغة العربية المعاصرة، ومعرفة

مدى مواكبة المعاجم العربية الحديثة هذا الصنف من اللغة. ولأننا خصصنا للألفاظ العربية المجال السياسي والمجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي، وخصصنا للألفاظ المعربة والدخيلة المجال العلمي والتقني، فإننا سنخصص للمركبات اللغوية والتعابير الاصطلاحية المجال الطبي والمجال الإعلامي والمجال الفني والثقافي والمجال الرياضي.

2-2- مواكبة المعاجم العربية الحديثة المركبات اللغوية

2-2-1- المجال الطبي

شملت مدونة المعجم الطبي عدة تراكيب لغوية من مختلف الأنواع؛ الفعلية والاسمية والوصفية والظرفية. نذكر منها على سبيل المثال: (الإيذاء البدني) و(البرنامج الوطني للتمنيع) و(تقنيي المختبرات) و(جراحة المياه البيضاء) و(الحركة التمريرية) و(مختبر التحاليل الطبية) و(التدخلات الجراحية) و(زراعة العدسات) و(الأسبوع الوطني للتلقيح) و(الشريط الطبي اللاصق) و(الصحة الإنجابية) و(مضادات الأكسدة) و(الأطباء المبصاريون) و(عدسة لاصقة) و(التغذية العلاجية) و(الفحوصات الروتينية) و(القسطرة القلبية) و(كمادات طبية) و(متلازمة داون) و(التلقيح الصناعي) و(مرض الصدفية) و(نزلات البرد) و(هرمون الذكورة) و(الوخز بالإبر)⁽¹⁾.

2-2-2 المجال الإعلامي

تضمنت مدونة المجال الإعلامي مجموعة من المركبات الفعلية والاسمية والوصفية والاصطلاحية، على نحو: (أرشيف الصحيفة) و(البث التلفزيوني) و(الجريدة الرسمية) و(حرب المعلومات) و(الأخبار الزائفة) و(أدلى بتصريح للقناة) و(الذباب الإلكتروني) و(رابطة الصحافة) و(زاوية الأخبار) و(السبق الصحفي) و(شخصية العام الإعلامية) و(صحافة العمق) و(ضجة إعلامية) و(العامود الصحفي) و(تغطية الأحداث) و(افتتاحيات الصحف) و(كشك الصحافة) و(نسب المشاهدة) و(موجز إخباري)⁽²⁾.

¹ انظر: الملحق، المدونة، مدونة المركبات اللغوية، المجال الطبي.

² انظر: الملحق، المدونة، مدونة المركبات اللغوية، المجال الإعلامي.

2-2-3- المجال الفني والثقافي

جاء في مدونة المجال الثقافي والفني العديد من المركبات اللغوية، منها على سبيل المثال: (أب الفنون) و(بطاقة الفنان) و(جمهور المهرجان) و(حقوق التأليف) و(خطف الأضواء) و(الدراما التلفزيونية) و(ذكورة التأليف) و(المركز السينمائي) و(زاوية القراء) و(السجادة الحمراء) و(شبكة القراءة) و(الصناعة السينمائية) و(طرح جديده الفني) و(اعتلى الخشبة) و(الفن التشكيلي) و(قصر المعارض) و(الكتاب المستعمل) و(لجنة التحكيم) و(الملكية الفكرية) و(نجومية الفنان) و(المهرجان الدولي للسينما) و(ميزانية الثقافة) و(اليوم الدراسي)⁽¹⁾.

2-2-4- المجال الرياضي

ورد في مدونة المجال الرياضي الكثير من المركبات الفعلية والاسمية والوصفية والاصطلاحية، نذكر منها: (المؤتمر الصحفي للفريق) و(التبديل الاضطراري) و(تقنية حكم الفيديو المساعد) و(جهوزية الفريق) و(حطّم الرقم القياسي) و(اختبار صعب) و(الأدوار الإقصائية) و(الأرقام القياسية) و(سحب القرعة) و(شبح الهبوط) و(الصراع على اللقب) و(الضربة القاضية) و(عجلة الدوري) و(غرفة خلع الملابس) و(فوز مثير) و(يقطع الفارق) و(كشف أوراقه) و(لقاء القمة) و(تمديد العقد) و(النيران الصديقة) و(هداف الدوري) و(الوقت الإضافي)⁽²⁾.

ومن خلال عرض جميع المركبات اللغوية بمجالاتها المختلفة على معاجمنا العربية الحديثة، فإننا وجدنا (المعجم الوسيط) يورد من مركبات (المجال الرياضي): (حطّم الرقم القياسي، والأرقام القياسية، وسجل الرقم القياسي، والضربة القاضية، وكرة التنس، وكرة السلة، وكرة القدم، وكرة الماء، وتنفس الصعداء). ويورد من مدونة (المجال الطبي) (الزائدة الدودية، والعمليّة الجراحية، والقلولون العصبي). أما فيما يخص (المجال الإعلامي) و(المجال الفني والثقافي) فإن المعجم الوسيط لم يورد أي تركيب لغوي من التراكيب اللغوية التي جمعناها في هذين المجالين، مما يدل على أن المعجم الوسيط لا

¹ - انظر: الملحق، المدونة، مدونة المركبات اللغوية، المجال الفني والثقافي.

² - انظر: الملحق، المدونة، مدونة المركبات اللغوية، المجال الرياضي.

يهتم كثيرا بالتركيب اللغوي المعاصر الذي يُستعمل في لغة الإعلام أو في المجالات الفنية والثقافية. فلا يعقل أن تعرف هذه المجالات غزارة كبيرة في توظيف المركبات اللغوية، وفي توظيف معجم جديد من المفردات اللغوية المعاصرة، وفي المقابل لا نجد (المعجم الوسيط) مهتما إلا بالنزر القليل منها. وذلك ما تُظهر نتائج عرض مدونة المركبات على مداخل المعجم؛ حيث جاءت النتائج وفق معطيات الجدول الآتي:

المعجم الوسيط		عدد المركبات	المعطيات المجالات
عدد المركبات الغائبة	عدد المركبات الموجودة		
71	03	74	المجال الطبي
106	00	106	المجال الإعلامي
123	00	123	المجال الفني والثقافي
97	09	106	المجال الرياضي

- جدول يبين نتائج عرض مدونة المركبات اللغوية على المعجم الوسيط

أما فيما يتعلق ب(المعجم العربي الأساسي) فإنه أورد من مدونة (المجال الطبي) (الجيوب الأنفية) و(التحاليل الطبية) و(مختبر التحاليل الطبية) و(اندمال الجرح) و(الزائدة الدودية) و(السكتات القلبية) و(الشريط الطبي اللاصق) و(علم التشريح) و(الاستشارات الطبية) و(التصوير الإشعاعي) و(طبيب جراح) و(طبيب شرعي) و(طبيب نسائي) و(العملية الجراحية) و(القولون العصبي) و(التلقيح الصناع) و(مرض الصدفية) و(نزلات البرد) و(الوخز بالإبر) و(الأورام السرطانية).

وأورد من مركبات (المجال الإعلامي): (مؤتمر صحفي) و(البث التلفزيوني) و(البرامج التلفزيونية) و(الجريدة الرسمية) و(جراد صفراء) و(الحريات الصحافية) و(محطات البث الإذاعي) و(أدلى بتصريح) و(الأرصاد الجوية) و(الصحافة الحرة) و(افتتاحيات الصحف) و(مقدم البرامج) و(كشك الصحافة) و(نشرة الأخبار) و(موجز إخباري) و(وكالة الأنباء). وأثبت من (المجال الفني والثقافي): (المجموعة القصصية) و(حقوق التأليف) و(خشبة المسرح) و(أسدل الستار) و(الفن التجريدي) و(الفن التشكيلي) و(الفيلم الوثائقي) و(الملكية الفكرية) و(الإنتاجات السينمائية) و(المهرجان الدولي للسينما).

وذكر من (المجال الرياضي): (حطم الرقم القياسي) و(حامل اللقب) و(الأرقام القياسية) و(سجل الرقم القياسي) و(ضربة جزاء) و(الضربة القاضية) و(كرة التنس) و(كرة السلة) و(كرة القدم) و(كرة الماء) و(ألعاب القوى) و(تنفس الصعداء). وقد جاءت نتائج عرض مدونة المركبات على مداخل المعجم العربي الأساسي، وفق النتائج الآتية:

المعطيات المجالات	عدد المركبات	المعجم العربي الأساسي	
		عدد المركبات الموجودة	عدد المركبات الغائبة
المجال الطبي	74	20	54
المجال الإعلامي	106	16	90
المجال الفني والثقافي	123	10	113
المجال الرياضي	106	12	94

- جدول يوضح نسبة مواكبة المعجم العربي الأساسي للمركبات وفق المجالات المدروسة.

أما فيما يخص معجم (المنجد في اللغة والأعلام) فإنه من خلال عرض جميع المركبات اللغوية على مداخله المعجمية، فإننا وجدناه يورد من المجال الطبي: (الزائدة الدودية) و(طبيب جراح) و(علم التشريح). ويثبت من المجال الإعلامي: (التصوير الفوتوغرافي). أما في المجال الفني والثقافي فإنه لم يورد إلا (أسدل الستار) في حين أنه أورد من المجال الرياضي: (حطم الرقم القياسي) و(الأرقام القياسية) و(سجل الرقم القياسي) و(كرة السلة) و(كرة القدم) و(تنفس الصعداء).

أما فيما يخص نتائج عرض مدونات المركبات اللغوية على معجم (المنجد في اللغة والأعلام) فإنها جاءت على الشكل الآتي:

المعطيات المجالات	عدد المركبات	معجم المنجد في اللغة والأعلام	
		عدد المركبات الموجودة	عدد المركبات الغائبة
المجال الطبي	74	03	71
المجال الإعلامي	106	01	105
المجال الفني والثقافي	123	01	122
المجال الرياضي	106	06	100

- جدول يوضح نسبة إيراد معجم المنجد للمركبات اللغوية وفق المجالات المدروسة

كانت هذه نتائج عرض مدونة المركبات على المعاجم العربية الحديثة حسب المجالات المدروسة؛ حيث أظهرت معطياتها أن المعاجم تتفاوت فيما بينها من ناحية إيراد المركبات اللغوية، وتغطيتها المعجمية للمجالات الحياتية. فقد أورد مثلاً المعجم (الوسيط) تسعة (09) مركبات من المجال الرياضي، في حين أنه لم يورد أي مركب من المجال الإعلامي، والمجال الفني والثقافي، بينما نجد (المعجم العربي الأساسي) يورد ستة عشر (16) مركباً من المجال الإعلامي، واثنى عشر (12) مركباً من المجال الرياضي وعشرة (10) مركبات من المجال الفني والثقافي، في حين أن معجم (المنجد) لا يورد من المجال الطبي إلا ثلاثة (03) مركبات، ولا يثبت من المجال الإعلامي والثقافي إلا مركباً لغوياً واحداً.

لقد أظهرت النتائج الإحصائية أن المعاجم العربية الحديثة تعاني من نقص كبير في مواكبة المركبات اللغوية والاصطلاحية، خاصة مركبات المجالات الحيوية، مثل: المجال الطبي والإعلامي والثقافي. كما بينت كذلك النتائج أن المعاجم العربية الحديثة ما تزال تعاني من ضعف في توظيف ظاهرة التركيب اللغوي التي تعبر عن الحياة المعاصرة بكل مناحيها.

أما فيما يخص النتائج الإجمالية لعرض مدونة المركبات على المعاجم العربية الحديثة، فيمكن إجمالها في معطيات الجدول الآتي:

المواد المعجم	عدد المركبات اللغوية	المركبات الموجودة	المركبات الغائبة	النسبة المئوية
المعجم الوسيط	409	12	397	(02.93%)
المعجم ع.أ	409	58	351	(14.18%)
معجم المنجد	409	11	398	(02.68%)

- جدول يوضح نسبة مواكبة المعاجم العربية الحديثة ظاهرة التركيب اللغوي حسب عدد المركبات المرصود.

هكذا يتضح من خلال نتائج عرض مدونة المركبات على المعاجم العربية الحديثة أن المعجم الوسيط لا يهتم بإيراد المركبات اللغوية والتعابير الاصطلاحية؛ حيث بلغت نسبة

إيراده المركبات (02.93%). وهي كما يظهر نسبة ضعيفة جداً، وذلك مقارنة مع العدد المرصود من المركبات اللغوية، وحتى وإن أورد المعجم الوسيط المركبات، فإنه يوردها متفرقة إما في مداخل رئيسة، أو في مداخل ثانوية وفرعية.

أما فيما يتعلق بالمعجم العربي الأساسي، فإن درجة تمثيله مدونة المركبات اللغوية لا تصل إلى المستوى المطلوب؛ إذ أن نسبة إيراده المركبات لا تتجاوز (14.18%) الشيء الذي جعل عددا كبيرا من المركبات اللغوية المستعملة في اللغة الحديثة والمعاصرة لا يصل إلى متن المعجم، ولا نعثر عليه في مداخله المعجمية. ومع ذلك فهو أفضل حالا من المعجم الوسيط.

أما فيما يخص معجم (المنجد في اللغة والأعلام) فإن درجة تعامله مع المركبات اللغوية والتعابير الاصطلاحية لا تختلف كثيرا عن تعامل المعجم (الوسيط) معها؛ إذ إن نسبة إيراده المركبات اللغوية وقفت عند نسبة (02.68%). لذلك فإن هذه النسبة - من وجهة نظرنا - لا ترقى إلى مستوى طموح مستعملي اللغة؛ حيث إن أهم المركبات اللغوية المستعملة في اللغة المعاصرة لا نعثر عليها في مداخل المعجم، زد على ذلك، أنه لا يورد المركبات ضمن مداخل مستقلة، وإنما يوردها كمداخل متفرعة ومشتتة.

لقد اتضح مما سبق أن المعاجم العربية الحديثة في حاجة ماسة إلى المواكبة الفعلية للغة العربية المستعملة في الحياة المعاصرة. فلا يعقل أن تكون اللغة العربية متطورة ومواكبة لمختلف التطورات التي تعرفها المجالات الحياتية، وفي المقابل لا نجد لهذا التطور صدى أو صورة في المعاجم العربية الحديثة. والسبب في هذه الوضعية الفارقة هو أن الوتيرة التي تتجاوب بها المعاجم العربية مع اللغة العربية لا تتماشى مع الوتيرة التي تتطور بها هذه اللغة المعاصرة. بمعنى أن هناك تأخرا في مسايرة المعاجم اللغة المستحدثة. فعلى سبيل المثال، فقد بلغ عدد عناصر مدونة اللغة المعاصرة التي جمعناها ألفا وأربعة (1004) عناصر ما بين لفظ ومركب. غير أن نسبة مواكبة المعاجم العربية هذا العدد المرصود تبقى - من وجهة نظرنا - غير كافية، لأن النسبة لم تتخطى (35.75%) كأعلى نسبة مواكبة في كل المعاجم العربية المختارة للدراسة والاستقصاء وهذا ما توضحه معطيات الجدول الآتي:

المواد المعجم	العدد الإجمالي للمدونة	العدد الموجود	العدد الغائب	النسبة المئوية
المعجم الوسيط	1004	82	922	(08.16%)
المعجم ع.أ	1004	359	645	(35.75%)
معجم المنجد	1004	126	878	(12.54%)

- جدول يبين نسبة مواكبة المعاجم العربية الحديثة مجموع مفردات ومركبات المدونة.

هكذا، يتضح أن نسبة تجاوب (المعجم الوسيط) مع المدونة المرصودة بكل أصنافها من ألفاظ عربية ومعربة ودخيلة ومركبات وتعابير اصطلاحية هي (08.16%). وهي نسبة ضعيفة جداً، مما يوضح أن المعجم الوسيط لم يستطع مجاراة التطور اللغوي والركب الحضاري بالشكل المطلوب، ومن ثم، فإنه لم يؤد دوره المنوط به على أكمل وجه في تمثيل اللغة العربية الحديثة، والتواصل مع مستجدات العصر، لأن تحقيق الكفاءة التمثيلية والتواصلية لا يكون بإهمال الألفاظ والتراكيب اللغوية المعاصرة، بل إنه يتحقق بمواكبتها ووصفها، ثم تفسيرها.

أما (المعجم العربي الأساسي) فعلى الرغم من تداركه الكثير من الألفاظ والمركبات والتعابير الاصطلاحية التي غيَّبها المعجم الوسيط، فإن نسبة حضور المتن المعاصر في مداخله المعجمية قد وقفت عند نسبة (35.75%) وهي نسبة مقبولة مقارنة مع المعجم الوسيط، لكنها تظل غير كافية لبلوغ المستوى المنشود، نظراً للتطور اللغوي الكبير الذي تعرفه اللغة العربية في متنها واستعمالها، ومن ثم حاجتها إلى معاجم لغوية واصطلاحية تواكب تطورها في مختلف الميادين.

أما معجم (المنجد) فعلى الرغم من كونه أحسن من المعجم الوسيط، من حيث إيراد الألفاظ والمركبات، فإن نسبة تمثيله اللغة المطلوبة لم تتجاوز (12.54%). وهي نسبة تظل دون مستوى انتظارات مستعملي المعجم الحديث. لذلك فقد بات من واجب المجامع والهيئات اللغوية تكثيف الجهود من أجل إثراء المعاجم العربية الحديثة باللغة الحديثة

والتشجيع على استخدام اللفظ العربي المعاصر للتعبير عن الحياة المعاصرة في مختلف مجالاتها وتمظهراتها.

لقد تطرقنا في الفصل الثاني إلى قضية مواكبة المعاجم العربية اللغة العربية المعاصرة. وهذه القضية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضية التوقيفية اللغوية التي تحدثنا عنها في الفصل الأول؛ حيث إن إرهاباتها ما تزال متحكمة في محتوى المعجم العربي الحديث. فقد تجلت مظاهر تأثيرها في المعاجم العربية الحديثة في ابتعاد هذه المعاجم عن مواكبة التعبير الحي للغة العربية، خاصة المعجم (الوسيط) الذي اتسعت الهوة بينه وبين الاستعمال اللغوي الحديث، إلى درجة أن مُستعمل هذا المعجم لا يكاد يجد ضالته فيه كُلاً ما أراد البحث عن لفظ أو تعبير معاصر في مجال من المجالات المعاصرة. لذلك فإننا نعتقد أن الهوة بين المعاجم العربية الحديثة ولغتنا المعاصرة في اتساع مستمر، وإذا لم يبادر القائمون على هذه المعاجم إلى تحديث متونها، فإنه بعد سنوات قليلة قادمة سنجد هذه المعاجم خارج دائرة الاستعمال، لأن الرصيد اللغوي الحديث أخذ في الارتفاع، ودائرة استعماله تتسع باستمرار، وفي المقابل، فإننا نلاحظ تقلصاً في استعمال الرصيد اللغوي القديم.

والسبب في ذلك، هو أن السياقات اللغوية والوضعية التواصلية الجديدة التي يُوضع فيها مُستعمل اللغة المعاصرة، غالباً ما تجعله يُؤدّ أصنافاً لغوية مختلفة عن اللغة القديمة ويميل إلى استعمال نمط لغوي معاصر مختلف عن النمط اللغوي القديم. أي إن تطور الحياة الحديثة صاحبه تطور لغوي هائل في مفردات اللغة العربية وفي تراكيبها. لكن المعاجم العربية الحديثة عوض أن تكون مواكبة لهذا التطور اللغوي السريع، ومتفاعلة مع مواليد اللغة الجديدة، رأينا أنها تتعامل معه ببطء شديد، ولا تتفاعل معه إلا بعد أن تضرب شهرته الآفاق، ويصبح استعماله دارج على كل لسان. ونتيجة لهذا الوضع، فقد غدا الاستعمال اللغوي مقياساً للحكم على قدم اللفظ أو حداثته، كما أصبح معياراً للمفاضلة بين مصطلحات اللغة العربية وتراكيبها، وبات استعمال اللغة العربية في مختلف القنوات والمجالات اللغوية المعاصرة: الإبداعية والإعلامية والعلمية والتقنية

خارج السلطة التقريرية للمجامع اللغوية التي أوكلت إليها مهمة تطوير اللغة العربية والسهر على حمايتها.

وأمام هذا الوضع، لم يعد ممكناً أو مسموحاً للمجامع اللغوية أن تلعب دور المشاهد على الوضع اللغوي المتسم بالتنوع المفرداتي والمصطلحاتي، وبالمواكبة اللغوية للحياة المعاصرة، وبالاستعمال المختلف للمصطلحات في مختلف الأقطار العربية. لذلك وجب على المجامع اللغوية المكلفة بصناعة المعاجم العربية الحديثة التفاعل السريع مع كل المستجدات التي تعرفها الساحة العلمية من خلال توليد المصطلحات الجديدة، وتوحيد استخدامها في التعبير عن الحاجيات العلمية والمتطلبات المعاصرة.

إن اللغة العربية المعاصرة لا تعرف فقط غنى في مصطلحاتها بل إنها تعرف كذلك اختلافاً في طرق استخدام تلك المصطلحات؛ حيث إننا نجد في البلدان العربية استخداماً مختلفاً للمصطلح الواحد في كثير من الأحيان. من هنا، فإننا نعتقد أن قضية مواكبة المعاجم العربية الحديثة المصطلحات العلمية الموحدة لا تقل أهمية عن مسألة مواكبتها المفردات اللغوية. لذلك فإننا نحاول في الفصل الثالث من هذا الباب، البحث في قضية مواكبة المعاجم العربية الحديثة اللغة المصطلحية من أجل معرفة مدى مسايرة المعاجم العربية الحديثة المصطلحات العلمية، ومعرفة مدى توحيد استعمالها بين مختلف المعاجم العربية.

الفصل الثالث

المعجم العربي الحديث ومواكبة مصطلحات العصر

تمهيد

بعد تناول قضية التوقيفية اللغوية في المعجم العربي الحديث، وتحليل مظاهرها المختلفة فيه، وتوضيح مدى تأثيرها السلبي على تطور محتواه المعجمي، ثم مناقشة قضية مواكبة المعاجم العربية اللغة العربية المعاصرة بأصنافها المختلفة: الألفاظ العربية والألفاظ الأعجمية والمركبات اللغوية والتعابير الاصطلاحية، والتي استنتجنا من خلالها مدى محدودية تجاوب المعجم العربي الحديث مع الاستعمال اللغوي المعاصر، وذلك بناءً على نتائج الدراسة الإحصائية التي اعتمدنا عليها في رصد حضور الرصيد اللغوي الحديث في مداخله المعجمية... بعد كل هذه القضايا، فإننا نحاول في الفصل الثالث مناقشة قضية حضور اللغة الخاصة أو المصطلحات العلمية في المعاجم اللغوية من خلال تحليل كيفية إيراد المصطلح داخل المعاجم العامة، وشرح منهجية ترتيبه، وطرق التعبير عنه، ثم إحصاء نسبة حضوره في متن المعجم العام. كل ذلك من أجل معرفة مدى تنوع مواد المعاجم العربية الحديثة، ثم معرفة درجة مواكبتها مصطلحات العصر ومستجداتها العلمية.

1- خصائص اللغة الخاصة في المعجم العربي الحديث

غالبا ما نلاحظ في الصناعة المعجمية العربية أن مصنفي المعاجم يهتمون كثيرا بترتيب الألفاظ العامة وشرحها في معاجمهم اللغوية، وفي مقابل ذلك، نلاحظ أنهم لا يعطون أهمية بالغة لمسألة ورود المصطلح وتعريفه داخل معاجمهم، معتقدين أن طبيعة المعجم اللغوية تفرض عليهم ذلك، وأن مسألة وضع الوحدات المعجمية الخاصة كداخل ضمن المعاجم العامة إلى جانب الوحدات المعجمية العامة مسألة هامشية أو زائدة في الصناعة المعجمية في حين أنها على العكس من ذلك.

فمسألة إيراد المصطلحات داخل المعاجم العامة تعتبر مسألة ذات أهمية بالغة وقصوى؛ حيث إن إغناء المعاجم اللغوية بالمصطلحات يساهم في الرفع من كفاءتها وأدائها، ويساهم في زيادة نسبة استعمالها والإقبال عليها. لذلك فإننا نعتقد أن تصنيف المصطلح في المعجم اللغوي لا يقل أهمية عن تصنيف الألفاظ العامة فيه. بناءً على ذلك أصبحت مهمة المعجميين مهمة مضاعفة وشاقة؛ لأنها تجمع بين مهمتين اثنتين: لغوية واصطلاحية؛ أي إن المُعْجَمِي يقوم بمهمته اللغوية الرسمية في جمع المفردات اللغوية وتصنيفها وشرحها، ثم يضطلع بمهمة أخرى اصطلاحية يقوم من خلالها على اختيار المصطلحات العلمية التي ستدخل إلى معجمه، وفق قيود توارد المصطلح التي منها على سبيل المثال؛ شرط تواتر المصطلح في الاستعمال والخطاب. حيث إننا نجد مصطلحات بعض العلوم حاضرة بقوة في الحياة العامة، مما يفرض على واضعي المعاجم اللغوية ضرورة تدوينها في معاجمهم، وفي مقابل ذلك، فإننا نجد استعمال بعض المصطلحات العلمية الأخرى مقتصرًا فقط على مجالها الخاص أو على المختصين في ذلك المجال العلمي أو التقني، لذلك فإن هذا النوع من المصطلحات لا يحظى بالتوارد في المعجم العام.

ومن الواضح أن المهمة الاصطلاحية لواضعي المعاجم العامة لا تقف عند حدود اختيار المصطلحات فسحب، بل إنها تتواصل بمهمة ترتيب المصطلح ترتيبا مضبوطا وتعريفه تعريفا وافيا. وفي هذا الجانب المتعلق بتعريف المصطلح تظهر صعوبة المهمة

الاصطلاحية؛ حيث يجد المُعجمي نفسه أمام مَعْنَيْن: لغوي واصطلاحي، فيصعب عليه الفصل أو الاختيار بينهما. أي إنه يجد صعوبة بالغة في اختيار أيِّ المَعْنَيْن يورد في المدخل المعجمي. من هنا يتضح أن المهمة الاصطلاحية صعبة، لأنها تفرض على المعجميين اتباع معايير مختلفة عن تلك التي تحكم ورود المصطلحات في المعاجم الخاصة. فإذا كانت المصطلحات في المعجم الخاص تحظى بالنسقية من حيث جمعها ووضعها وتعريفها، فإن وجودها في المعاجم العامة لا يتطلب بالضرورة تلك النسقية وإنما تطاله تغييرات تفرضها طبيعة المعجم اللغوي.

لقد اتضح من خلال هذا التقديم، أن ورود المصطلح في المعجم العام يثير العديد من التساؤلات. فعلى الرغم من أهمية حضور المصطلحات في المعاجم العامة وفائدتها العلمية والحضارية، فإن هذه المسألة لا تخلو من إثارة عدة تساؤلات، من قبيل: ما هي شروط ورود المصطلح في المعجم العام؟ هل يتم اختيار المصطلحات بطريقة منهجية أم يتم اختيارها بطريقة انتقائية؟ وما هي المنهجية المتبعة في ترتيب المصطلح وتعريفه في المعجم العام؟ هل يتعامل المُعجمي مع المصطلحات في المعجم اللغوي كما يتعامل مع الألفاظ العامة؟ وكم نسبة حضور المصطلحات العلمية في مداخل المعاجم العربية الحديثة؟ وهل يحفل المعجم العربي الحديث بالمصطلحات العلمية، خاصة المصطلحات التي لها ارتباط بمتطلبات الإنسان ومشاغله؟.

1-1- شروط ورود المصطلحات في المعاجم العامة

على الرغم من الاختلاف الواضح بين طبيعة المعجم العام وطبيعة المعجم الخاص الذي يضم مصطلحات المجال الواحد مرتبة ومصنفة تصنيفاً معيناً، فإنه قد يحصل أن تنتقل بعض المصطلحات من المعجم الخاص إلى المعجم العام، فتصير مدخلاً معجمياً من مداخله. غير أننا لا نجد هذا الانتقال الاصطلاحي من المعجم الخاص إلى المعجم العام سهلاً وحرراً، بل إننا نجده محكوماً بضوابط تسمح بإيراد مصطلحات دون أخرى في المعاجم اللغوية. ومن بين هذه الشروط: "شرط تواتر المصطلح وتداوله في الخطاب؛ أي في الكتب والبرامج الدراسية ووسائل الإعلام والقانون والسياسة، بالإضافة إلى حاجة

المتلقي للتمكن من ما يتضمنه من حمولة مفاهيمية، بحيث لم يعد بالإمكان إهماله أو إقصاؤه من بين المداخل المعجمية عند عملية إنجاز المعاجم اللغوية"⁽¹⁾.

يتضح من هذا النص أن تواتر المصطلح في الاستعمال يعتبر شرطاً أساسياً في انتقال المصطلحات من معجمها الخاص إلى المعجم العام وإدراجها فيه، ليس كمداخل معجمية خاصة، وإنما كمداخل معجمية عامة. ومن الأدلة التي تؤكد على أن الشهرة المصطلحية شرط أساسي لدخول المصطلح إلى المعجم العام، هو أن بعض المصطلحات التي لا تملك صفة الشيوخ في الاستعمال، لا تجد طريقها إلى المعجم العام. فلو أخذنا على سبيل المثال بعض المصطلحات المستخدمة في المجال الطبي: كمصطلح (الكواشيوركو) (Kwashiorkor) ومصطلح (المراسم) (Marasmus) التي هي من أمراض سوء التغذية الناجمة عن نقص البروتين والمعادن والفيتامينات في الجسم ومصطلح (بكتريما) (Bacteremia) ومصطلح (الهيموفيليا) (Hemophilia) التي هي من أمراض تلوث وتَجَرُّم الدم، فإننا نجد هذه المصطلحات لا تُستعمل ولا تُعرف إلا في مجالها الخاص وبين المتخصصين في ذلك المجال. وأي شخص إن لم يكن متخصصاً في المجال الطبي سيحس أن تلك المصطلحات الطبية مصطلحات غريبة عنه لأنه لم يسبق له أن سمع بها، إما لندرة استعمالها أو لقلة انتشارها.

وإذا قارنا تلك المصطلحات الطبية مثلاً، بمصطلح (الأنيميا) (Anemia) مرض فقر الدم أو مصطلح (الأنفلونزا) (Grippe) العدوى التي تصيب الجهاز التنفسي أو مصطلح (الليشمانيا) (Leishmania) المرض الذي يصيب الجلد أو مصطلح (الملاريا) (Malaria) العدوى التي تصيب الكبد والدم أو مصطلح (الحمى) (Fièvre) أو مصطلح (الأنسولين) (Insuline) أو مصطلح (غسيل الكلى) (Dialyse)، فإننا نجد هذه المصطلحات شائعة ومفاهيمها قريبة من الحياة اليومية، وغير بعيدة عن التداول والشيوخ، لأن آذان المتخصص وغير المتخصص استصاغتها، فأصبحت بذلك تفرض وجودها في الحياة اليومية. وذلك واضح من خلال استعمالنا لها في الكثير من الجمل

¹- أبو العزم، عبد الغني، وآخرون (2013): منهجية اختيار المصطلحات العلمية في المعجم اللغوي وأسسها المعجمية، في كتاب "المصطلح العلمي والفني في القاموس العام" وقائع أعمال ندوة جامعة ليون الثانية بفرنسا يومي 26 و 27 نونبر (2010م) الناشر: دار ومكتبة الهلال، ط1 بيروت، لبنان (2013م) ص: 41.

والتعابير اللغوية، فنقول مثلاً: (هذا مريض مصاب بالأنيميا) و(هذا رجل مصاب بالليشمانيا الجلدية) و(أصيب بالأنفلونزا الموسمية) و(نزلت به الحمى) و(يحتاج المريض إلى حقنة أنسولين) و(استفاد المريض من حصة الغسيل الكلوي).

كما نجد أغلب المعاجم اللغوية الحديثة تورد هذه المصطلحات ضمن مادتها المعجمية، ومن ذلك مثلاً (المعجم الوسيط) الذي جاء فيه أن (الأنيميا): "مرض ينقص فيه الدم أو يختل فيه تركيبه، ويصاحبه شحوب وخفقان"⁽¹⁾. كما ورد فيه أن (الإنفلونزا) "حمى مُعدية يسببها فيروس تتميز بالتهاب رشحي في الجهاز التنفسي أو الهضمي أو العصبي يصحبها صداع وأرق"⁽²⁾. وجاء فيه كذلك أن (الأنسولين) "هرمون تفرزه جزر (لأنجر هانز) بالبنكرياس (البنكرياس) ويختص بعمليات أيض (الكربوهيدرات)"⁽³⁾. وجاء في تعريف (الملاريا) في (المعجم العربي الأساسي): "الملاريا حمى متقطعة يسببها بلازموذيوم خاص تنقله أنثى الناموس"⁽⁴⁾.

يتضح أن المصطلحات العلمية المتداولة في الحياة المعاصرة يتم اختيارها كي تكون مداخل معجمية ضمن المعجم العام، كما يتم ترتيبها وتعريفها داخله باعتبارها مفردات معجمية عامة، وليس باعتبارها مصطلحات خاصة بمجال من المجالات الإنسانية الاقتصادية أو الطبية أو القانونية أو غيرها من المجالات.

ينضاف إلى شرط التوارد، "شرط الأهمية التي يكتسبها المصطلح في مجاله الأم والتي تخول له فرضه بالطريقة نفسها في مجالات أخرى سواء بالحضور أو بالغياب"⁽⁵⁾ نفهم من هذا الكلام أن المصطلحات ترد في المعاجم اللغوية؛ لأنها مهمة في مجالها وتعتبر من المصطلحات الرائجة بكثرة فيه. فمادام أن المصطلح مهم في مجاله، فإنه من المفروض أن يكون كذلك في المعجم العام. وذلك لكي يطلع عليه أي شخص كيفما كان مستواه، ويكتسب مفهومه. فهذا النوع من المصطلحات يدخل ضمن ما يسمى بالثقافة العامة والمشاركة بين أفراد المجتمع.

1- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: الأنيميا

2- المرجع نفسه، مادة: الأنفلونزا

3- المرجع نفسه، مادة: الأنسولين

4- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المعجم العربي الأساسي، مادة: (م ل ا ر ي ا)

5- أبو العزم، عبد الغني، وآخرون: المصطلح العلمي والفني في القاموس العام، "منهجية اختيار المصطلحات العلمية في المعجم اللغوي وأسسها المعجمية"، ص: 42

فلو أخذنا على سبيل المثال مصطلح (أسهم) أو مصطلح (ضريبة) أو مصطلح (الصَّرْف) في المجال الاقتصادي، لوجدنا أن هذه المصطلحات متداولة في الحياة العامة بشكل كبير. حيث نقول مثلاً: (ارتفعت أسهم اللاعب) و(يملك أسهم في البورصة) و(هبطت أسهم الشركة) (أدى ما عليه من ضرائب) و(ضريبة الشهرة) و(الضريبة على السيارات). فبسبب شهرة هذه المصطلحات في مجالها الخاص أصبحت ترد ضمن المعاجم العربية الحديثة كمدخل عامة. فعلى سبيل المثال، يُعرّف (المعجم الوسيط) مصطلح (الضريبة) بأنها "ما يُفَرَضُ على المَلِكِ والعمل والدَّخْل للدولة. وتختلف باختلاف القوانين والأحوال"⁽¹⁾. ويُعرّف مصطلح (الصَّرْف) بأنه "في الاقتصاد: مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية، ويطلق على سعر المبادلة أيضاً"⁽²⁾.

وإذا أخذنا مصطلح (النفقة) ومصطلح (الجريمة) في المجال القانوني، فإننا نجد هذين المصطلحين مهمين في مجالهما. لذلك فإنهما يردان في المعاجم العربية الحديثة حيث يُعرّف المعجم الوسيط (النفقة) بأنها "ما يُفَرَضُ للزوجة على زوجها من مالٍ للطَّعام والكساء والسُّكنى والحضانة ونحوها، والجمع: نَفَقَاتٌ"⁽³⁾. ويعرف الجريمة بأنها "(بوجه عام): كل أمر إيجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون سواء أكان مخالفة أم جنحة أم جناية. والجريمة بوجه خاص: الجناية، والجمع جرائم"⁽⁴⁾.

وإذا أخذنا مصطلح (السكري) أو مصطلح (ضغط الدم) في المجال الطبي، فإنه يمكن القول إن هذين المصطلحين يعتبران من المصطلحات الأدبية في مجالهما. ونظراً لأهميتهما تلك، فإنهما انتقلا من مجالهما الطبي إلى مجال الحياة العامة. فصرنا نقول مثلاً: (خالد مصاب بالسكري) و(احذر من السكري) و(السكري قاتل صامت) و(ارتفع ضغطه) و(يجب عليك مراقبة ضغط الدم). من هنا ندرك، أنه أصبح إلزاماً على واضعي المعجم اللغوي نقل مثل هذه المصطلحات من معجمها الخاص، أي (المعجم الطبي) إلى المعجم العام، وذلك وفق معايير محددة تحكم عملية النقل تلك.

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (ضرب)

² - المرجع نفسه، مادة: (صرف)

³ - المرجع نفسه، مادة: (نفق)

⁴ - المرجع نفسه، مادة: (جرم)

لقد اتضح مما سبق أن معظم المصطلحات الحضارية التي يتم تداولها اليوم في لغتنا المعاصرة لم تعد مصطلحات خاصة مرتبطة بمجالها وبمعجمها الخاص، وإنما أضحت مفردات معجمية عامة تلج مداخل المعجم العام، وتصبح جزءاً من مداخله المعجمية وذلك بفضل شيوعها وأهميتها العلمية. لذلك فإننا نعتقد أن حضور المصطلحات في المعاجم اللغوية هو نتيجة لقوة تداول هذه المصطلحات، وهو كذلك نتيجة لانفتاح المعجم العربي الحديث على مختلف القطاعات التي تزودنا كل يوم بالعديد من المصطلحات التي قد تبقى حبيسة مجالها ودائرة تخصصها لفترة من الفترات، لكنها بعد ذلك تنتقل من مجالها الخاص إلى المجال العام تحت ضغط الطلب والاستعمال. وهذه حال العديد من المصطلحات التي تستعمل في حياتنا المعاصرة، حيث لم نعد نُفرق بينها وبين اللفظ العام لكثرة تداولها ووجودها في تواصلنا اليومي، الشيء الذي يجعل مهمة المعجم العربي الحديث صعبة ومعقدة؛ إذ عليه أن يضطلع بالمهمة اللغوية والمهمة الاصطلاحية في آن واحد، بالاهتمام العلمي نفسه، وبالمنهجية العلمية نفسها في التعامل مع مفردات ومصطلحات المعجم. وأيُّ تقصير في أي جانبٍ من جوانب هذه المهمة المركبة سيجعل مستعمل اللغة يحكم على المعجم العربي بالقصور؛ ليس لأنه لا يورد الألفاظ اللغوية المعاصرة فحسب، بل لأنه لا يهتم كذلك بإيراد المصطلحات الحضارية التي يحتاج إليها في تواصله اليومي وحياته المعاصرة. من هنا أصبح من واجب المعجميين المحدثين الاهتمام بقضية المصطلحات، من خلال أعمال طرق توليدها، ثم إدراجها في مداخل المعجم وفق المنهجية العلمية المتبعة في الترتيب والشرح.

فانطلاقاً من أهمية تصنيف المصطلحات العلمية في المعاجم العامة، فإننا نتساءل عن منهجية ترتيب المصطلح العلمي وتعريفه في المعاجم العامة، ونقول: ما الترتيب الذي اعتمدت عليه المعاجم العربية الحديثة في ترتيب المصطلحات؟ هل ترد المصطلحات في المعاجم اللغوية كمداخل رئيسة أم كمداخل فرعية؟ هل يتم توليد المصطلح داخل مداخل المعجم العام أم يتم نقله من مجاله الخاص إلى المعجم اللغوي؟ وكيف يتم التعامل مع المادة المصطلحية؟ هل يتم نقلها من مجالها الخاص كما هي إلى المعجم اللغوي، أم يتم اختزالها وتكييفها مع طبيعة المعجم اللغوي؟ وهل هناك فرق بين تعريف المصطلح

وتعريف اللفظ العام؟ ألا تشكل مهمة تعريف المصطلحات تداخلا بين مهام المُعجمي ومهام المُصطلحي؟ ثم هل هناك حدود فاصلة بين قضايا المعجمية وقضايا المصطلحية أم أن هناك تقاطعا بينهما؟ فإذا كانت هناك حدود فاصلة بين الحقلين، فكيف يمكن معرفتها وتمييزها حتى تتضح مهام المُعجمي ومهام المُصطلحي، ومن ثم لا يتم الخلط بين مهامهما؟ وإذا كان هناك تقاطع بينهما، فما تجلياته في المعجم العربي الحديث؟ وكيف تساهم القضايا المصطلحية في تطوير محتوى المعجم العربي وتجويد وظائفه؟.

1-2- وضع المصطلحات في المعاجم اللغوية

1-2-1- ترتيب المصطلحات في المعاجم العربية الحديثة

ترتب المصطلحات في مداخل المعجم العام بصور مختلفة؛ حيث يقسم الباحثون المصطلح بحسب وروده في المعجم العام إلى ثلاثة أقسام⁽¹⁾:

(أ)- مصطلح يتولد عن مدخل عام رئيس، فيدرج تحته ويعرف تعريفا منطقيا مختزلا. ومن أمثلة ذلك في (المعجم العربي الأساسي) لفظ (البعث) وهو حزب سياسي عربي ورد تحت الوحدة المعجمية العامة (بَعَث) فأصبح مصطلحاً منتقلاً من الوحدة اللغوية العامة إلى اسم علم دال على حزب بعينه ذي اتجاه إيديولوجي معين.

(ب)- مصطلح يرد مدخلا رئيسا مخصصا مثل (منطق)، فتتولد عنه بقاعدة التوليد بالتعميم وحدات عامة، ويتحول المصطلح في استعماله المجازية إلى وحدات لغوية عامة ذات دلالات معجمية ومشتقات اسمية وفعليّة مثل: (تمنطق) و(أمر منطقي) و(مناطقة).

(ج)- مصطلح يكون مدخلا رئيسا مستقلا بذاته، ولا يقبل التعميم. ومنه (فيزياء) و(طب) و(هودج)، فيعرف تعريفا منطقيا ضيقا مختزلا نظرا لوروده في قاموس عام. يتضح من خلال هذا التقسيم لصور ورود المصطلح في المعجم اللغوي، أن تعامل المعجميين مع المصطلحات داخل المعجم العام لا يخضع لمنهجية موحدة ومضبوطة حيث إن المصطلح قد يرد في المعجم كمدخل رئيس أو فرعي. ومن الأدلة على ذلك، ما

¹ - دحماني، زكية، وآخرون (2013): المصطلح بين التعميم والتخصيص في القاموس العام، في كتاب "المصطلح العلمي والفني في القاموس العام" وقائع أعمال ندوة جامعة ليون الثانية بفرنسا، يومي 26 و27 نونبر (2010م)، الناشر: دار ومكتبة الهلال، ط1 بيروت لبنان (2013م)، ص:93.

نلاحظه في مداخل المعجم الوسيط؛ حيث إنه يورد مرةً المصطلحات الأعجمية كمدخل رئيسة، لكنه في مرات كثيرة، يوردها كمدخل فرعية لمدخل معجمية عامة. ومن ذلك مثلاً، ما جاء في باب (الهمزة). فقد أورد المعجم الوسيط في هذا الباب، مجموعة من المصطلحات الأعجمية كمدخل رئيسة، منها على سبيل المثال: (الأسبرين) و(الأسمنت) و(المأساة) و(الأكسجين) و(الأكسيد) و(الإلكترون) و(الألماس) و(الالمنيوم) و(الأنسولين) و(الإنفلونزا) و(الأنيميا). لكنه في أبواب أخرى يورد المصطلحات الأعجمية كمدخل فرعية. منها مثلاً، مصطلح (الديباج) الذي ورد كمدخل فرعي تحت المدخل الرئيس (ذبح)، والشيء نفسه مع مصطلحي (كاثون الأول) و(كانون الثاني) اللذين وردا تحت المدخل الرئيس (كنن)، وكذلك مصطلح (شباط) الذي جاء تحت مدخل (شأوت). في حين أن مصطلح (إبريل) و(سبتمبر) و(نيسان) وُضعوا في المعجم كمدخل رئيسة. كما يورد المعجم الوسيط مصطلح (المريخ) تحت (مرخ) ويضع (مارس) و(المَارَسْتَان) تحت مدخل (مَرس) و(المليون) تحت (ملاً) و(الموسيقار) و(الموسيقي) تحت (الموسيقي)، و(الموميا) تحت (الموماء)، و(النَّيْرَك) تحت مدخل (نَرَكَ)، و(السينما) و(السينماتغراف) تحت مدخل (سَنِم)، و(الإسوار) و(السِّوار) تحت مدخل (سار).

كل هذه الأمثلة توضح أن المعجم الوسيط لا يلتزم بترتيب موحد عند ترتيب المصطلح الأعجمي في مداخله المعجمية.

أما فيما يخص المصطلحات العربية، فإنها ترد في المعجم الوسيط تحت مداخلها الرئيسية. فقد ورد مصطلح (الأدب) ومصطلح (الأديب) كمدخلين فرعيين تحت المدخل الرئيس (أَدَب)، وورد مصطلح (المؤلف) تحت مدخل (أَلَف)، ورُتِب مصطلح (التأمين) تحت مدخل (أَمِن)، وجاء مصطلح (التأثيرية) تحت مدخل (أَثَر)، ووضع مصطلح (الأجر) ومصطلح (الأجرة) تحت مدخل (أَجَرَ)، وجاء مصطلح (العدالة) تحت (عدل) ومصطلح (النظرية) تحت مدخل (نظر) ومصطلح (التنفيذ) تحت (نَفَذ)، ومصطلح (التنوين) تحت (نَوْن).

نلاحظ أن المعجم الوسيط اتبع في ترتيب المصطلحات في مداخله المعجمية طريقتين

اثنتين:

أ- الطريقة الأولى؛ رَتَّبَتْ فيها المصطلحات كمدخل رئيسة وفق تسلسل حروفها دون الرجوع إلى الجذر. وتعتبر هذه الطريقة الأنسب لترتيب المصطلحات المعربة والدخيلة لأنها غير مشتقة من أصول أو مواد عربية. فهذه المصطلحات دخلت إلى معجم اللغة العربية عن طريق التعريب أو التعجيم أو الاقتراض. لذلك يُنظر إلى مجمل حروفها على أساس أنها حروف أصلية، ولذلك فهي ترتب في المعجم ترتيباً ألفبائياً.

ب- الطريقة الثانية؛ رَتَّبَتْ فيها المصطلحات كمدخل فرعية مولدة عن المدخل الرئيس. وهذه الطريقة تصلح للمصطلحات العربية التي يتم توليدها صرفياً كمصطلح (محفظة) من (حفظ) أو (معجم) من (عجم) أو (سماعة) من (سمع) أو (محكمة) من (حكم) أو (قباضة) من (قبض) و(أطروحة) من (طرح). وهذا الترتيب له تبريره عند أصحاب المعجم الوسيط، فهو يهدف إلى لَمْ شمل أسر المفردات والمشتقات تحت مدخل واحد تفادياً لتشتيت المواد. لذلك، فإن هذا الترتيب يتغىى الحفاظ على لحمة المفردات كما أنه ترتيب بالاشتراك، لأنه لا يفرد لكل دلالة مشتقة مدخلا خاصا بها، بل يورد جميع دلالات الجذر تحت مدخل واحد، مراعاة للاختصار.

أما فيما يتعلق بترتيب المصطلحات في معجم (المنجد في اللغة والأعلام)، فإنه من خلال استقرار مداخله المعجمية، فإننا وجدناه يتبع منهجية مختلفة عن منهجية المعجم الوسيط في ترتيب المصطلحات، خاصة ترتيب المصطلحات المعربة والدخيلة؛ حيث لا يورد هذه المصطلحات كمدخل رئيسة، بل يوردها كمدخل فرعية تحت مدخل عام (جذر). حيث يورد معجم (المنجد) في باب (الباء) - مثلاً- مصطلح (البترول) تحت المدخل المعجمي (بتر)، ويورد (البرسكوب) تحت مدخل (برس)، ويضع (البروليتاريا) تحت مدخل (برو)، و(البيكولوجيا) تحت (بسك) و(بكترية) تحت (بكت) و(باكالوريا) تحت (بكل) و(البندقية) تحت (بندق) و(البوتان) تحت (بوت) و(البورجوازية) و(البورصة) تحت (بار) و(بيداغوجيا) تحت (باد) و(بيروقراطية) تحت (بير) و(بيانو) تحت (بان).

ويتبع معجم (المنجد) الطريقة نفسها مع جميع المصطلحات الأعجمية حيث رتب مصطلح (الأرستقراطي) و(الأرستقراطية) تحت مدخل (ارس)، ورتب ومصطلح

(الاسطاطيقي) تحت مدخل (اسط)، ووضع مصطلح (التكنيك) تحت مدخل (تكن) وأورد مصطلح (الجغرافيا) تحت (جغر)، ورتب مصطلح (الجيولوجيا) تحت (جيو). أما المصطلحات العربية، فإن معجم (المنجد) يوردها تحت مداخلها الرئيسية، حيث يورد مصطلح (المبتدأ) تحت مدخل (بدأ)، ومصطلح (المبادرة) تحت جذر (بدر) ومصطلح (البديع) و(الإبداع) تحت مدخل (بدع). كما يضع مصطلح (المبرد) تحت مدخل (برد)، ومصطلح (البريد) تحت (أَبْرَدَ)، ومصطلح (البصريات) تحت مدخل (بَصُرَ). وبنفس الطريقة، يرتب مصطلح (البَعْثُ) تحت مدخل (بَعَثَ)، ومصطلح (البنية) تحت مدخل (بنى)، ومصطلح (البُلْسُمُ) تحت مدخل (بُلْسَمَ)، ومصطلح (البَسْمَلَة) تحت مدخل (بَسَمَلَ)، ومصطلح الجاذبية تحت مدخل (جذب).

يتضح من خلال هذه الأمثلة أن معجم (المنجد) يختلف عن المعجم الوسيط في ترتيب المصطلحات الأعجمية؛ حيث لا يرتبها وفق ترتيبها الألفبائي، بل يرتبها تحت جذور عربية، وإن كانت غير دالة، وذلك مثل جذر: (اسط) و(تكن) و(ارس) و(جغر) و(جيو). أما ترتيب المصطلحات العربية فليس هناك اختلاف بين المعجمين في ترتيبها، حيث ترتب تحت جذور العربية.

يتضح مما سبق، أن ترتيب المصطلحات في المعاجم العامة لا يختلف عن ترتيب المفردات اللغوية العامة فيها. ذلك أن المصطلحات في المعجم اللغوي لا تُعامل معاملة خاصة باعتبارها مصطلحات آتية من مجالها أو معجمها الخاص، بل تُعامل كوحدات معجمية عامة، ومن ثم، فترتيبها في مداخل المعاجم العربية الحديثة لا يختلف عن ترتيب الألفاظ العامة؛ حيث تخضع المصطلحات العربية لترتيب جذورها، أما المصطلحات المعربة أو الدخيلة، فإنها غالبا ما ترد كمداخل رئيسة؛ حيث تعتبر جميع حروفها أصلية، وترتب دون الرجوع إلى الجذر. كما يمكن أن ترد كمداخل فرعية تحت مدخل عربي، كما جاء في معجم (المنجد). كل هذه المعطيات، توضح أن المعاجم العربية الحديثة لا تتبع منهجية مضبوطة وموحدة في ترتيب المصطلحات. زد على ذلك أنها لا تسم المصطلحات في مداخلها المعجمية، بوضع علامة أو نجمة أو مختصر ك(مص) تمييزا لها عن الألفاظ العامة.

1-2-2- تعريف المصطلحات في المعاجم العربية الحديثة

إذا كان ترتيب المصطلحات في مداخل المعاجم العامة لا يخلق الكثير من الصعوبات للمُعجمي في صناعة معجمه، فإن الصعوبة تبدأ عندما يتولى المعجميون مهمة تعريف المصطلحات العلمية؛ لأن تعريف أي مصطلح ليس أمرا سهلا على المعجمي، فهو يتطلب الإحاطة بمفهومه الدقيق وبالعلائق الممكنة بين مفهومه والمفاهيم المتقاربة والدراية بمجاله الخاص وبالمستجدات المعرفية المتعلقة به، الشيء الذي يتطلب الدخول في غمار المصادر والمراجع العلمية لتقديم التعريف العلمي للمصطلح المطلوب.

لذلك فإننا نعتقد أن مرحلة تعريف المصطلحات في المعجم اللغوي تشكل نقطة التقاء المعجمية بالمصطلحية. كما تشكل خط تماس بين قضايا المعجم العام، وقضايا المعجم الخاص حيث يضطلع المُعجمي في هذه المرحلة بمهمة المُصطلحي، فيعمل على وضع منهجية علمية من أجل نقل المفاهيم وتبسيطها لكي تكون مفهومة ومعبرة عن المصطلح بشكل دقيق. أي إن المُعجمي مطالب بصناعة نص معجمي علمي متماسك، يكون من جهة محترما للشروط المعجمية والمصطلحية، ثم من جهة أخرى يكون ملائما لمستوى مستعمل المعجم العام، وملبيا لمتطلباته. من هنا ندرك، أن صعوبة شرح المصطلحات تكمن في محاولة تقديم شروح مصطلحية ملائمة لطبيعة المعجم اللغوي، وفي الوقت نفسه، ملائمة للضوابط العلمية المتعارف عليها في تعريف المصطلحات. بمعنى، أن المُعجمي في مرحلة شرح المصطلحات تكون لديه مادة مصطلحية جاهزة، لكن عليه أن يختار ما هو ملائم لمعجمه من عناصر التعريف، إذ من الممكن أن يكون تعريف المصطلح طويلا أو موجزا أو غامضا. وفي هذه النقطة، يبرز دوره في عملية التكييف والنقل من اللغة الخاصة إلى اللغة العامة بحيث يحافظ على جوهر التعريف العلمي ودلالة مفهومه.

يتضح مما سبق، أن عملية شرح المصطلحات داخل المعاجم العامة تتطلب وضع منهجية محكمة وواضحة. لذلك فمن الخطوات المنهجية التي يقترحها المعجميون على واضعي المعاجم العامة أثناء إقرارهم تعاريف المصطلحات داخل معاجمهم ما يلي⁽¹⁾:

- (1)- تجنب النقل الحرفي للتعاريف من المعاجم المختصة إلى المعاجم اللغوية.
- (2)- اللجوء إلى المختصين عند اختزال هذه التعاريف قبل وضعها في المعجم العام لأن المعجمي قد يكون عارفا بمجالات دون غيرها، وذلك تفاديا لأي غموض أو خلل في تعريف هذه المصطلحات.
- (3)- توحيد نمط تعريف المصطلحات داخل المعجم، من حيث المحتوى، والحجم والشكل.

وقد يضاف إلى هذه الإجراءات نقطة رابعة وهي:

- (4)- تخصيص وسم للمصطلح داخل المعجم العام من قبيل (مُصن) أو ما شابه.
- يتضح من خلال هذه الخطوات المنهجية المقترحة للتعامل مع تعريف المصطلحات في المعجم العام، أن شرح المصطلح في المعجم العام له خصوصية مختلفة عن التعريف الذي يقدم له في معجمه الخاص، حيث إن تعريفه في المعجم العام غالبا ما يكون مختزلا وقاصدا، بحيث لا يتم نقل المادة المصطلحية بحذافيرها من المعجم الخاص إلى المعجم العام، بل إنها تخضع لنوع من الاختزال والملاءمة، وذلك بحسب إيفاء المطلوب. غير أن ذلك، لا يعني إهمال المعجميين الضوابط المنهجية، والدقة العلمية المعمول بهما في شرح المصطلحات العلمية.

وانطلاقا من هذه المنهجية العلمية التي يتم على ضوءها شرح المصطلحات في المعاجم العامة، فإننا نتساءل عن طريقة تعامل المعاجم العربية الحديثة مع شروحات المصطلحات، ونقول: ما هي طبيعة الشرح الذي يقدمه المعجم اللغوي للمصطلحات العلمية؟ أيدخل تعريف المصطلح ضمن الشروح اللغوية أم يدخل ضمن التحديدات المصطلحية؟ ألا يُعتبر المعنى اللغوي كافيا لإيفاء المصطلح حقّه في التوضيح أم أنه يبقى قاصرا عن أداء وظيفة الشرح، ومن ثم لا بد من تقديم المعنى الاصطلاحي؟ وهل

¹- دحماني، زكية، وآخرون(2013):المصطلح بين التعميم والتخصيص في القاموس العام،(مرجع سابق) ص:55

هناك منهجية موحدة في شرح جميع المصطلحات أم إن كيفية الشرح وحجمه يختلفان من مصطلح إلى آخر؟. إن محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة تقتضي منا استقراء نماذج من الشروح المصطلحية كما وردت في المعاجم العربية الحديثة؛ (المعجم الوسيط) و(المعجم العربي الأساسي) ومعجم (المنجد في اللغة والأعلام)، وذلك من أجل توضيح طريقة تعامل كل معجم مع المادة المصطلحية في مداخله المعجمية.

1-2-2-1- المعجم الوسيط

إن المطلع على مقدمة المعجم الوسيط سيقراً أن المعجم "أضيفت إليه طائفة كبيرة من أمهات المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة التي أقرها المجمع، وذلك إلى جانب مراجعة التعريف بكل مصطلح علمي ورد له في المعجم ذكر"⁽¹⁾. لكن هذا الكلام يتناقض مع بحثنا عن بعض المصطلحات العلمية. فعلى سبيل المثال يعاني المصطلح اللساني من شبه غياب عن مداخل المعجم الوسيط، وذلك على الرغم من شيوع استعماله في الحقل اللساني. أما ما ورد من مصطلحات لسانية في مداخل المعجم، فإننا نسجل عليه مجموعة من الهنات والنواقص. إذ تكشف الشروح المقدمة لبعض المصطلحات اللسانية في المعجم الوسيط عن غياب التعريف الاصطلاحي الدقيق، وحضور الدلالة اللغوية العامة.

فقد جاء في شرح مصطلح (الدليل) (**Signe**): "المشرد ج أدلة، وأدلاء ما يستدل به ج أدلة"⁽²⁾. وجاء في تعريف مصطلح (اللسان) (**Langue**): "جسم لحمي مستطيل متحرك، يكون في الفم، ويصلح للتذوق والبلع والنطق (مذكر وقد يؤنث) جمع ألسنة ولسن، واللسان: اللغة، وفي التنزيل العزيز (فإنما يسرناه بلسانك) واللسان الخبر والرسالة، يقال أتاني وأتتني منه لسان، واللسان الحجة، ويقال فلان ينطق بلسان الله: بحجته"⁽³⁾. وورد في تعريف مصطلح (القدرة) (**Compétence**) "الْقُدْرَةُ الطاقة والقوة على الشيء والتمكن منه. والقدرة: الغنى والثراء، ويقال رجل ذو قُدْرَة ذو يسار

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، المقدمة، ص: 6

² - المرجع نفسه، مادة: (دليل)

³ - المرجع نفسه، مادة: (لسن)

وغنى⁽¹⁾. يتضح أن المعجم الوسيط يورد المصطلح اللساني لكنه لا يشرحه شرحاً علمياً واصطلاحياً، بل إنه يكتفي فقط بتقديم معناه اللغوي دون الاصطلاحى. كما أنه يورد المصطلحات اللسانية بدلالاتها النحوية القديمة دون الدلالة اللسانية الحديثة. وهذه حال مصطلحات لسانية عديدة عثرنا عليها في مداخله المعجمية، وذلك على غرار مصطلح (اللغة) و(الكلام) و(البنية) حيث جاء في تعريف مصطلح (الكلام) (Parole) "الكلام (في اصطلاح النحاة) الجملة المركبة المفيدة نحو: جاء الشتاء أو شبهها مما يكتفي بنفسه، نحو: يا علي"⁽²⁾. وجاء في تعريف مصطلح (البنية) (Structure) "البنية هيئة البناء، ومنه بنية الكلمة: أي صيغتها"⁽³⁾. وجاء في تعريف مصطلح (اللغة) (Langage) "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، والجمع لُغى ولغات، ويقال سمعت لغاتهم: اختلاف كلامهم"⁽⁴⁾.

الملاحظ أن المعجم الوسيط لم يجتهد كثيراً في تعريف هذه المصطلحات اللسانية ولم يبحث في المسارد اللسانية الحديثة عن مفاهيم تلك المصطلحات، وذلك كي يستعين بها في شرح دلالة المصطلح اللساني شرحاً وافياً. فهو لم يقم بأي شيء من ذلك كله، لذلك اكتفى فقط بالدلالة النحوية القديمة للمصطلح.

وإذا أخذنا على سبيل المثال، مصطلحات المجال السياسي، فإننا نجد المعجم الوسيط يختزل الشروحات، ويقدم تعريفات مقتضبة وغير دقيقة عن المصطلح السياسي. فقد جاء في تعريف مصطلح (الحكومة) (الهيئة الحاكمة)، وجاء في تعريف مصطلح (الناخب) (المنتخب)، وعرف مصطلح (التشريع) (بسن القوانين)، وأورد في تعريف مصطلح السياسة: (سياسة السوق الحرة (في الاقتصاد): تعبير يدل على سياسية البنوك المركزية في بيع الأوراق المالية وشرائها لزيادة المتداول من النقود أو نقصه). وذكر في تعريف مصطلح (المعارضة) (المعارضة في القضاء: طريقة الطعن في الحكم الغيابي) وعرف

1- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (قدر)

2- المرجع نفسه، مادة: (كلم)

3- المرجع نفسه، مادة: (بني)

4- المرجع نفسه، مادة: (لغى)

مصطلح (الحرية) (الخلوص من الشوائب أو الرق أو اللؤم. وفي الاقتصاد، مذهب اقتصادي يرمي إلى إعفاء التجارة الدولية من القيود والرسوم)⁽¹⁾.

ويستعمل المعجم الوسيط الأسلوب نفسه غير الدقيق في شرح مصطلحات المجال الطبي. فقد جاء في تعريف مصطلح (الإجهاض) (خروج الجنين من الرحم قبل الشهر الرابع)، وعُرِّف مصطلح (الحقنة) (اسم من الاحتقان ودواء يحقن به المريض)، وعُرِّف مصطلح (الحَمْلُ) (فلان حَمْلٌ على أهله: إذا كان ثقیل المرض، وما كان في بطنٍ أو على شجر)، وأورد في تعريف مصطلح (الطَّب) (الطب علاج الجسم والنفس، ومنه علم الطب والرفق وحسن الاحتیال، والسحر والدأب والعادة).

ويُعرف المعجم الوسيط المصطلحات التي ترد في المجال القانوني، باقتضاب شديد أو بتعاريف يغيب عنها الضبط والتدقيق العلمي، الشيء الذي يخلق لدى مُتَصَحِّح المعجم نوعاً من الغموض. فقد جاء في تعريف مصطلح (المحكمة) (المحكمة هيئة تتولى الفصل في القضاء ومكان انعقاد هيئة الحكم)، وجاء في تعريف مصطلح (المحامي) (في القضاء: المدافع عن أحد الخصمين) وورد في تعريف مصطلح القضاء (الحُكْم، والأداء وعمل القاضي، ويقال وقع هذا الحادث قضاء وقدرا، لم ينسب إلى فاعل أحدثه).

يظهر من خلال هذه الأمثلة التي سقناها هنا أن المعجم الوسيط لا يتبع منهجية واضحة في تعريف المصطلحات العلمية، وأنه غالباً ما يغفل المعنى الاصطلاحي للمصطلحات، ويكتفي بإيراد المعنى اللغوي الذي يبقى غير قادر على توضيح أو إيصال مفهوم المصطلح إلى القارئ بشكل واضح. مما يدل أن المعجم الوسيط ما يزال يرى أن مهمته الأساسية هي المهمة اللغوية لا الاصطلاحية. لذلك فهو لا يدقق في المضامين والمفاهيم العلمية الخاصة بالمصطلحات.

1-2-2-2- المعجم العربي الأساسي

ذكر مؤلفو (المعجم العربي الأساسي) في مقدمة المعجم أنه "معين أمين للمعلمين والأساتذة والطلبة والجامعيين وعامة المثقفين من العرب والمستعربين، وأن له سمة موسوعية محددة، لأنه يتناول عدداً من المصطلحات الجديدة، الحضارية والعلمية

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة: (حرر)

والتقنية، ويتعرض في إيجاز إلى طائفة كبيرة من أسماء الأعلام⁽¹⁾. نستنتج من خلال هذا النص، أن المعجم العربي الأساسي سيكون أحسن حالا من المعجم الوسيط في تعامله مع المصطلحات، من حيث إيرادها وتعريفها. أي إنه يورد المصطلحات العلمية، ويقدم لها تعريفات اصطلاحية لا لغوية، ويتبع منهجية موحدة ومضبوطة في ذلك. غير أن شيئا من ذلك لم يحصل، لأننا عندما تصفحنا مداخل المعجم العربي الأساسي، وجدنا أنه لا يختلف كثيرا عن المعجم الوسيط في مسألة ضبابية التعريف المقدم للمصطلحات العلمية، والافتقار للدقة المطلوبة في الشرح.

فعلى الرغم من إيراد المعجم الأساسي بعض المصطلحات اللسانية التي أغفلها الوسيط، فإنه لا يقدم لتلك المصطلحات تعريفا اصطلاحيا مضبوطا. فعلى سبيل المثال فقد وجدنا المعجم العربي الأساسي يعرف مصطلح (اللسانيات) (Linguistique) بأنه: "علم اللغة، ويقال أيضا ألسنية" معهد اللسانيات⁽²⁾. إن المتمعن في تعريف مصطلح اللسانيات، يدرك أنه تعريف غامض وناقص، وغير مقنع؛ لأن تعريف المصطلح استند إلى التعريف بالمرادف. وكما هو معروف، فإن التعريف بالمرادف يندرج ضمن التعاريف اللغوية وليس الاصطلاحية. لذلك فإن متصفح المعجم العربي الأساسي والباحث فيه عن دلالة مصطلح (اللسانيات) لن يستوعب الشرح الذي قدّمه المعجم للمصطلح، وذلك نظرا للطريقة غير المقنعة التي قُدم بها التعريف.

ولم يتوقف غموض التعريف في المعجم العربي الأساسي، عند تعريف مصطلح (اللسانيات)، بل إن الغموض استمر، وانسحب كذلك على مصطلحات لسانية أخرى منها على سبيل المثال مصطلح (علم اللغة) حيث جاء فيه، أن علم اللغة "علم يدرس أوضاع الأصوات والألفاظ والتراكيب وأنظمتها، ويقال علم اللسان أو اللسانيات أو الألسنية"⁽³⁾. إن المتأمل في مضمون هذا التعريف، سيدرك أنه تعريف قاصر؛ لأنه أسقط بعض أجزاء المعرّف، حيث ركّز تعريف مصطلح (علم اللغة) على جوانب الصوت والمعجم والتركيب، وأغفل باقي الجوانب اللسانية الأخرى، خاصة الجوانب الصرفية

¹ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المعجم العربي الأساسي، المقدمة، ص: 98

² - المرجع نفسه، مادة: (لسن)

³ - المرجع نفسه، مادة: (علم)

والصواتية والدلالية التي تعتبر من علوم اللسانيات الحديثة. فالبحث اللساني ليس مقصوراً على جوانب معينة من اللغة دون أخرى، بل إنه يهتم بالدراسة العلمية للغة بمختلف جوانبها وأناقها. من هنا ندرك، أن المعجم العربي الأساسي لم يفلح في تقريب مفهوم (علم اللغة) إلى ذهن القارئ، كما أنه لم يستطع تحديد المصطلح تحديداً علمياً ودقيقاً، وذلك نظراً لعدم إحاطة التعريف بكافة جوانب المعرف. زد على ذلك، فإن التعريف يورد مرادفات (علم اللغة) مما يزيد من غموض المصطلح وتشتيت وحدته. الشيء الذي يجعل الباحث في حيرة من أمره في مسألة اختيار المصطلح الأنسب للاستعمال في الدراسة والبحث. لذلك فإن هذا التعريف يتعارض مع ضوابط وأهداف علم المصطلح الذي يحاول توحيد استعمال المصطلحات، وذلك بجعل المفهوم الواحد للمصطلح الواحد، والمصطلح الواحد للمفهوم الواحد.

ومن المصطلحات اللسانية التي لم تسلم كذلك من التقصير في التعريف حجماً ونوعاً في المعجم العربي الأساسي، مصطلح (الكلام) (**Parole**) فقد جاء في تعريفه "الكلام في علم اللسان: اللغة الدارجة"⁽¹⁾. إن هذا التعريف - من وجهة نظرنا - تعريف مغلوط ويفتقد إلى الدقة العلمية، لأنه يخالف ما تعارفت عليه الأدبيات اللسانية. فكيف يكون الكلام هو اللغة الدارجة، بينما نجده في اللسانيات على خلاف ذلك، حيث يعتبر مصطلح الكلام مقابل مصطلح (اللغة) (**Langage**) في ثنائية (دي سوسير). كما أنه يدل في الدراسات اللسانية على الفعل الملموس والشخصي لاستعمال النظام اللغوي في حالات معينة. أي إنه يعتبر المظهر التطبيقي للقواعد والأنظمة اللغوية، سواء على مستوى المشافهة أو الكتابة، وهو على خلاف اللغة أو اللغة الدارجة في الحقل اللساني.

يتضح مما سبق أن المعجم العربي الأساسي لا يختلف كثيراً عن المعجم الوسيط في تعامله مع المصطلح اللساني؛ حيث لاحظنا غياب التعريف العلمي والاصطلاحي عند تعريف المصطلحات. فعلى الرغم من إيراد مجموعة من المصطلحات اللسانية، مثل: اللسانيات والكلام وعلم الدلالة وغيرها، فإنه لم يتبع المنهجية العلمية في تعريف تلك المصطلحات اللسانية، حيث جاءت معظم التعاريف إما ناقصة أو عامة أو متناقضة مع

¹ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المعجم العربي الأساسي، مادة: (كلم)

التعريف الاصطلاحي للمصطلح اللساني في مجاله الخاص. ومن ثم، فإن المعجم العربي الأساسي عاكس ما سطره في مقدمته المعجمية من أهداف، خاصة فيما يتعلق بإيراد المصطلحات اللسانية وضبطها وشرحها.

وفيما يتعلق بالمصطلحات العلمية الأخرى الواردة في مداخل المعجم العربي الأساسي، فإننا وجدنا المعجم لا يتعامل معها بالطريقة نفسها في الشرح. حيث إنه يقدم في الكثير من المرات تعاريف بطبيعة المصطلح أو بوظيفته بطريقة مختزلة ومقتضبة ودون تفصيل، ويقدم في مرات أخرى تعاريف عامة للمصطلح دون تقييد أو تخصيص. ومن نماذج التعاريف المصطلحية المختزلة التي وردت في المعجم العربي الأساسي تعريف مصطلح (الألمنيوم) ومصطلح (الأورانيوم). حيث جاء في تعريف (الألمنيوم) أنه (معدن خفيف فضي، يستخدم كثيرا في صنع أدوات الطبخ) وورد في تعريف (الأورانيوم) أنه (عنصر فلزي إشعاعي النشاط). ندرك من خلال هذه التعاريف أن المعجم العربي الأساسي يعرف المصطلحات العلمية تعاريف موجزة وقصيرة، إما بطبيعة المصطلح أو بوظيفته، دون زيادة أو تفصيل أو تمثيل، ودون تسييق المصطلح أو ذكر لمجال استعماله.

وقد وجدنا الكثير من التعاريف المصطلحية على هذا المنوال، منها على سبيل المثال تعريف مصطلح (باثولوجيا) حيث جاء فيه أنه (علم الأمراض أسبابها وأعراض) وتعريف مصطلح (بُئْسِلِين) الذي ورد فيه أنه (مادة عضوية تستعمل كمضاد لبعض أنواع البكتيريا) وتعريف مصطلح (الجلوكوز) الذي ذكره فيه أنه (مادة بيضاء سكرية في العسل والثمار وغيرها)، وتعريف مصطلح (مازوت) الذي جاء فيه أنه (سائل غليظ قابل للاشتعال يتخلف بعد استطار الزيوت الأخرى من البترول) وتعريف مصطلح (ميثولوجيا) بأنه (علم الأساطير)، وتعريف مصطلح (ميتافيزيقا) بكونه (فرعا من الفلسفة يبحث في الموجود الذي خرج من عالم الواقع إلى عالم المعقول).

وبالموازاة مع هذه التعاريف المصطلحية المختزلة والمقتضبة، وجدنا كذلك المعجم العربي الأساسي يقدم تعاريف عامة لمجموعة من المصطلحات، منها على سبيل المثال تعريف مصطلح (الآداب) الذي جاء فيه أن (الآداب: مصطلح يطلق على جملة المعارف

الإنسانية، وبخاصة على الأدب الإنشائي، والأدب الوصفي، والتاريخ، والجغرافية، وعلم اللغة، والفلسفة، وغيرها)، وتعريف مصطلح (علوم الأدب) الذي ورد فيه أنه علم يجمع (اللغة، والنحو، والصرف، والبلاغة، والنقد، والعروض، والإنشاء). فهذه التعاريف من وجهة نظرنا غير دقيقة؛ لأنها عامة وغير مقيدة. إذ كيف يعقل أن نقبل، أن يكون مصطلح (الأدب) شاملا لكافة العلوم الإنسانية التي نعرف عنها، أنها تجمع بين ما هو علمي وأدبي وتقني واصطناعي. لذلك، فإن هذا التعريف ينطبق على تعريف مصطلح (كلية الأدب)، وليس على مصطلح (الأدب). وكيف يمكن أن نقبل بأن يكون مصطلح (الأدب) جامعا للعلوم اللسانية والنحوية والمعجمية والصوتية والصرفية والدلالية التي أصبحت علوما مستقلة بذاتها، لها انشغالاتها وقضاياها المختلفة، ولها مناهجها وأساليبها الخاصة في البحث والدراسة. إن مثل هذه التعاريف، هي التي جعلت مستعمل اللغة لا يثق في نصوص المعاجم اللغوية ومعلوماتها، ويضطر إلى الذهاب إلى المعاجم المختصة للتزود بالمعلومة الصحيحة.

ومن التعاريف المصطلحية التي أخل فيها المعجم العربي الأساسي بمفهوم المصطلح تعريف مصطلح (الطبيب الممارس)، حيث عرّفه بأنه (الطبيب المتدرب)، وتعريف مصطلح (الإبداعية) حيث يقول عنه: (الإبداعية: نزعة أدبية وفنية تبرز الخيال الإبداعي والتعبير الذاتي والتغني بالطبيعة وجمالها، وتتميز بالخروج عن أساليب القدماء، وخلاف الاتباعية الكلاسيكية. وتعرف كذلك بالرومانسية والرومانتيكية والرومانطية)، وتعريف (محكمة النقض والإبرام) بأنها (محكمة التمييز).

يبدو من خلال هذه التعاريف أن المعجم العربي الأساسي يغالط معلومات القارئ وأفكاره. إذ كيف يمكن قبول فكرة أن يكون الطبيب الممارس هو الطبيب المتدرب وكيف لم يفرق المعجم بين مصطلح (الإبداعية) كفكر ومنهج إبداعي، وبين مصطلح (الرومانسية) التي تعتبر اتجاها من الاتجاهات الأدبية إلى جانب الاتجاه الكلاسيكي والواقعي والوجودي والبنوي. والغريب في الأمر، أننا وجدنا المعجم العربي الأساسي يخصص مدخلا مستقلا لمصطلح (الرومانسية) ويعرّفه بأنه (رومانتيكية). فإذا كان مصطلح (الرومانسية) مرادفا لمصطلح (الإبداعية) فلماذا خصص له المعجم مدخلا

مستقلا في باب (الراء). إن هذا الاضطراب في التعريف له تفسير واحد، هو أن المعجم العربي الأساسي اختلط عليه الأمر بين مصطلح (الإبداعية) ومصطلح (الرومانسية). وكيف يمكن أن تكون (محكمة النقض) (محكمة التمييز)؟ فعن أي تمييز يتحدث أصحاب المعجم؟ وبأي شيء يتعلق هذا التمييز؟. من هنا ندرك أن المعجم العربي الأساسي يخلط بين التعاريف العلمية بل ويقلبها كذلك، لأنه لا يتحرى الدقة العلمية عند تقديم الشروح للمصطلحات. كل هذه الأمثلة تبين حاجة المعجم الأساسي إلى مراجعة مجموعة من التعاريف التي قدّمها لمجموعة من المصطلحات العلمية، وذلك حتى يتسنى للباحث عن المعلومة والفائدة العلمية إيجاد حاجته وطلبه.

1-2-2-3- معجم المنجد في اللغة والأعلام

جاء في مقدمة الطبعة السابعة عشرة أن المنجد "رفيق الطالب والأديب منذ نحو قرن، يجدد متنه، وغايته أبدا أن يبقى بين يدي الخاصة والعامة المعجم العربي المثالي أما مواده اليوم، فقد زيد عليها مئات المفردات والمعاني المستحدثة من لغة المعاصرين فضلا عن ألف كلمة ونيف من اصطلاحات ذوي العلم والاختصاص بمختلف ميادين المعرفة"⁽¹⁾. فكل من قرأ هذا النص، يدرك أن معجم (المنجد) مثالي ومعاصر، لأنه متجدد في متنه، وحافل باللغة المعاصرة، ومواكب للمصطلحات العلمية في مختلف العلوم والميادين. لكن هذه الاستنتاجات تُعاكسها المعطيات المعجمية التي وقفنا عندها في مداخل (المنجد). إذ من خلال استقراءنا مجموعة من المداخل المعجمية، خاصة مداخل المصطلحات العلمية، فإننا وجدنا غياب التعريف الاصطلاحي عن معظم التعاريف التي أعطيت للمصطلحات المتعلقة بالعلوم الحديثة والمعاصرة.

فعلى سبيل المثال، فإن معجم (المنجد) يورد بعض المصطلحات المستعملة في الحقل اللساني، لكنه لا يقدم لها تعريفا اصطلاحيا مضبوطا، بل يكتفي بتعريفها تعريفا لغويا بسيطا، كما أنه يغفل عن الإشارة إلى وظائفها في المجال اللساني. فقد جاء في تعريف مصطلح (الترجمة) (Traduction) "1- الترجمة: ج تَرَاجم: التفسير و2- الترجمة:

¹ - لويس معلوف: معجم المنجد، مقدمة الطبعة السابعة عشرة، ص: (أ)

ج تراجع: ذكر سيرة شخص وأخلاقه ونسبه، وتَرْجَمَةُ الكتاب: فَاتِحَتُهُ⁽¹⁾. وجاء في تعريف مصطلح (البنية) (**Structure**) "البنية في الكلمة صيغتها والمادة التي تبنى منها كبناء الأمر مثلا من المضارع"⁽²⁾. وورد في تعريف مصطلح (اللغة) (**Langage**) "اللغة: ج. لُغَى ولغات ولُغُون: الكلام المصطلح عليه بين كل قوم"⁽³⁾. وعرّف مصطلح (علم اللغة) بأنه "معرفة أوضاع المفردات، وقد يطلق علم اللغة على جميع أقسام العلوم العربية"⁽⁴⁾. أما مصطلح (العلامة) (**Signe**) فقد جاء في تعريفه "ج. علامة: عَلَامُ السمة والأمرة، ما ينصب، فيهدى به، ويقال لها الإشارة"⁽⁵⁾. وجاء في تعريف مصطلح (الدلالة) (**Sémantique**) "الدلالة: ج دلائل: ما يقوم به الإرشاد"⁽⁶⁾ ويعرف معجم (المنجد) مصطلح (المرجع) (**Référent**) بأنه "محل الرجوع"⁽⁷⁾.

يتضح من تحليل نماذج الشروح المقدمة للمصطلحات اللسانية الواردة في معجم (المنجد) أن كل المصطلحات اللسانية لم تحظ بالتعريف العلمي والاصطلاحي الرصين إذ غاب عنها الاحتراز والاستقصاء العلميان. فكيف يمكن أن نقبل أن يعرف المنجد مصطلح (الترجمة) بالتفسير، ويعرف مصطلح (اللغة) بأنها (الكلام المصطلح عليه) فهذا خلط كبير بين مصطلح (اللغة) ومصطلح (الكلام) ومصطلح (اللسان)، لأن اللسانيات الحديثة فرّقت بينها، وجعلت لكل واحد منها استعمالا وتحديدا. فهذا (دي سوسير، De Saussure) يعرف (اللسان) بقوله: "ليس اللسان إلا جزءا محدودا من اللغة، وهو جزء أساس لا شك فيه، وبهذا الاعتبار يكون اللسان في الوقت نفسه إنتاجا اجتماعيا حادثا عن ملكة اللغة، وعن أنواع التواطؤ والاتفاقات الضرورية التي أقرها المجتمع وسنها، لكي تتأتى ممارسة هذه الملكة عند الأفراد"⁽⁸⁾. و(اللسان) كما عرّفه

¹ - لويس معلوف: معجم المنجد، مادة: (ترجم)

² - المرجع نفسه، مادة: (بني)

³ - المرجع نفسه، مادة: (لغو)

⁴ - المرجع نفسه، مادة: (لغو)

⁵ - المرجع نفسه، مادة: (علم)

⁶ - المرجع نفسه، مادة: (دل)

⁷ - المرجع نفسه، مادة: (رجع)

⁸ - دي سوسير، فرديناند (2006): محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة: قتيبي، عبد القادر، دار النشر افريقيا شرق، الدار البيضاء،

المغرب، ص: 23

(الحاج صالح) هو "مجموعة منتظمة من الرموز تصطلح عليها جماعة ويشترك في استعماله جميع أفرادها"⁽¹⁾. أما (اللغة) فيقول عنها (دي سوسير) "فإن نظرنا إلى اللغة في شموليتها وكليتها نجد لها متعددة متباينة الأجناس"⁽²⁾. نستنتج من خلال كلام (دي سوسير) أن اللغة غير متجانسة، لأنها تتكون من جوانب نفسية وفيزيولوجية واجتماعية وفيزيائية. وهذا بالضبط ما جعله يحكم عليها بأنها لا تصلح أن تكون موضوع اللسانيات، لأنها تجمع بين ما هو لغوي ونفسي واجتماعي، ومن ثم يصعب - من وجهة نظره - إخضاعها للنظام والدراسة.

وإذا بحثنا في تعاريف بعض المصطلحات العلمية المستعملة في مجموعة من المجالات الإنسانية، فإننا نجد معجم (المنجد) يعتمد على التعاريف اللغوية المختزلة التي لا توضح مفهوم المصطلح ومظاهر استعماله في مجاله. فقد عرّف (المنجد) مصطلح (البيكولوجيا) أو (السيكولوجيا) (بعلم النفس أو علم الفلسفة العقلية). فكل من قرأ هذا تعريف يدرك أنه تعريف قاصر وغير واضح؛ لأنه يعتمد على تقديم المقابل العربي للمصطلح الأجنبي دون التطرق إلى طبيعة العلم ووظيفته. ومن ثم، فإن مثل هذه التعريفات لن تفيد القارئ، ولن تسعفه في تمثيل مفاهيم المصطلحات العلمية بشكل صحيح. وجاء في تعريف مصطلح (البترول): (البترول: لاتينية، عربيها النفط، والعامة تقول (الكاز): زيت معدني قابل الاشتعال، يستخرج من أحشاء الأرض، ويستعمل للإنارة والتدفئة وتزييت الآلات المعدنية).

حاول المنجد تقديم تعريف شامل لمصطلح (البترول) من خلال ذكر أصله اللغوي ومقابله العربي والعامي، وطبيعته واستعمالاته في الحياة. لكن البترول ليس هو الغاز، بل إنه مادة عضوية تستخرج من باطن الأرض نتيجة ترسب كائنات بحرية ونباتية عبر آلاف السنين، وتحللها، واختلاطها بطين الأرض. كما أن البترول لا يستعمل للإنارة والتدفئة فقط بل إنه مادة محوّلة يسهل تحويلها واستعمالها كمادة أو منتج في المجالات الطاقة أو الصناعية أو الفلاحية أو الخدماتية. لذلك فإننا نعتقد أن معجم (المنجد) لم

¹ - الحاج، صالح (2007): بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، ص: 134

² - دي سوسير فرديناند (2006): محاضرات في علم اللسان العام، (مرجع سابق)، ص: 23

يستطع تقريب مفهوم البترول إلى ذهن القارئ، وذلك عندما جعله مقابلاً لمصطلح (الغاز)، وعندما جعل له استعمالاً واحداً، في حين أن مجالات استعماله لا تعد ولا تحصى.

ويستمر معجم (المنجد) في الإخلال بمفاهيم المصطلحات العلمية، ويعرف مصطلح (البنكرياس) بالشرح التالي: (البنكرياس أو لوزة المعدة، غدة كبيرة وراء المعدة، تفرز عصارة خاصة حيوية). فكل من قرأ هذا الشرح، فإنه لن يستطيع أن يفهم وظيفة (البنكرياس) في جسم الإنسان، كما أنه لن يستطيع أن يفهم طبيعة المادة التي يفرزها هذا العضو، ودورها في جسم الإنسان. بمعنى، أن التعريف الذي قدّمه المنجد لمصطلح (البنكرياس) غامض، ولا يعتمد على معطيات المجال الطبي. والسبب في ذلك واضح، وهو أن (المنجد) يقدم التعاريف للمصطلحات العلمية دون الرجوع إلى المصادر العلمية المختصة، ودون الرجوع إلى أهل الاختصاص. وهذا ما يتضح كذلك في محاولة تعريفه مصطلح (الجراحة) حيث جاء في تعريفها: (الجراحة: ج. جَرَّاح وجِرَّاحات، والجرح صَنَعَة الجَرَّاح). إن هذا التعريف لا يخلو من ضبابية وتقصير، فكيف يمكننا أن نفهم أن الجراحة صَنَعَة يزاولها كل من يتقن الجرح، وليست فرعاً من فروع الطب، حيث يقوم بها الطبيب أو الفريق الطبي من أجل علاج الحالات المرضية التي تتطلب التدخل الجراحي.

وبالطريقة نفسها المعتمدة على الشروح المختزلة والمخلّة بمفاهيم المصطلحات يعرف المنجد مصطلح (الجغرافية) بأنها (علم وصف الأرض وأقسامها) ويعرف مصطلح (السُّوسْيُولُوجيا) بأنها (علم أحوال الهيئة الاجتماعية) ويورد في تعريف مصطلح (الحرية) الشرح البسيط التالي: (الحرية خاصّة من كان حراً، وحرية القوم أشرافهم). ويذكر في تعريف مصطلح (المحمول) المعنى النحوي دون الإشارة إلى الاستعمال المعاصر للمصطلح حيث يقول عنه: (المحمول والموضوع عند المنطقيين، هما بمنزلة المسند والمسند إليه عند النحاة. ففي جملة (زيد كريم) زيد هو الموضوع، وكريم هو (المحمول). ويعرف مصطلح (الصائم) بأنه (الممسك عن الطعام والشراب). ويعرف (الظاهرة) بأنها (ج. ظاهرات، وظواهر مؤنث الظاهر ومن العيون الجاحظة).

يتضح مما سبق أن معجم (المنجد) لم يختلف عن المعاجم العربية الحديثة في اتباع أساليب مضطربة في شرح المصطلحات العلمية؛ إذ غالباً ما يتم اللجوء إلى إعطاء المعنى اللغوي دون المعنى الاصطلاحي أو يتم اختزال المحتوى وتقليص حجمه والاكتفاء فقط بذكر عنصر من عناصره وإسقاط أخرى، أو يتم تحديد المقابل العربي للمصطلح الأجنبي أو مرادفه. كل هذه المعطيات تشير إلى شيء واحد، وهو غياب المنهجية العلمية الموحدة والمضبوطة في التعامل مع شروح المصطلحات في المعجم العام.

إن المعجم العربي الحديث في رسده للمصطلحات وتصنيفها لم يستفد استفادة علمية من تجربة المعجميين القدماء عند تأليفهم المعاجم الاصطلاحية، وتعاملهم مع قضايا المصطلح فيها. ولنا في نماذج الرسائل اللغوية وكتب الموضوعات خير مثال، "فقد بيّن البحث في المعاجم الخاصة في التراث اللغوي العربي أن المعاجم الاصطلاحية تناولت إشكالية المصطلح من زوايا متعددة، ومن مجالات متباينة، ومن خلال تصورات ومرجعيات مختلفة، ومصادر متنوعة الأصول زماناً ومكاناً، وذلك من خلال مسميات عدة: كمفتاح العلوم والاصطلاحات والمواضيعات والمصطلحات"⁽¹⁾. ندرك من خلال هذا النص أن القدماء كانت عندهم رؤية واضحة في تصنيف اللغة المصطلحية في كتبهم، وأن تصنيف المصطلح عندهم كان مبنياً على معرفة بمفهومه واستعماله.

وقد تحدث السيوطي عن المعرفة المصطلحية التي يجب أن يمتلكها مصنف المعاجم الاصطلاحية قبل أن ينطلق إلى تصنيف معجمه حيث يقول: "إن معرفة المواضع والمصطلحات من أول الصناعات، وأهم المهمات والطالب الذهن الأديب الراغب الفطن اللبيب متى فرغ من حفظ اللغة واستحضارها وضبط أنواع مفرداتها واستظهرها، لا بدّ وأن يكون بمصطلحات أهل كل فنّ خبيراً وبمواضع كل طبقة من العلماء بصيراً ليحيط به إحاطة أولية تكون له عوناً على التحصيل، ويطلع على مقاصدهم إجمالاً قبل التفصيل حتى إذا أراد استحصان مسائلها وأحكامها والوقوف عند جميع أنواعها

¹- يجيوي، عبد الرحمان (2016): من المعجمية إلى المصطلحية، ص: 40
[390]

وأقسامها سهل عليه ما يريد وحصل به إتقانه وتسديده، فلكل طائفة من العلماء كلمات فيما بينهم، لا يفهم مرادهم إلا من بلغ مبلغ قصدهم أو شارفه"⁽¹⁾.

يكشف لنا كلام السيوطي عن جانب مهم من التفكير العلمي في التراث اللغوي القديم، وهو أن اللغويين القدماء كانوا يمتلكون المعرفة اللغوية والمصطلحية عن تراثهم اللغوي؛ حيث لم تكن عنايتهم مقتصرة على جمع مفرداتها اللغة العامة وتفسيرها، بل إن عنايتهم شملت كذلك دراسة مصطلحات العلوم من أجل معرفة كنهها ومفاهيمها وقِيمها الروحية والعلمية والعقلية، وعمقها ليس اللغوي فقط، وإنما كذلك الحضاري والعلمي. فلا يمكن الإلمام بالعلوم إلا من خلال الإحاطة بمصطلحاتها وإدراك مفاهيمها. وهذا الأمر هو ما عبّر عنه عبد القاهر الجرجاني، بقوله: "كدأب أهل العلم في زمنه، فلم يكونوا يقبلون على مدارس العلم والإلمام به إلا بعد استيعاب مصطلحاته وألفاظه، وذلك بمعرفة حدودها ومميزاتها ليتسنى لهم فهمها، ولكي يميز بعضها من بعض، فتظهر نظائرها ومرادفاتها، ومن ثمة ينصرفون إلى مادة العلم"⁽²⁾.

يبدو أن شرط معرفة العلم هو معرفة قاموسه الاصطلاحي معرفة علمية شاملة. ولما كان الأمر كذلك، فإن العلماء القدماء اهتموا كثيرا بمصطلحات العلوم والفنون، فألفوا العديد من المؤلفات والرسائل الاصطلاحية القديمة على غرار كتاب (رسالة الحدود) لجابر بن حيان (ت200هـ) الذي تناول فيه المصطلح الفلسفي ودلالته العلمية. وكذلك مؤلف (رسالة الحدود والرسوم) للكندي (ت260هـ) الذي تناول فيه مائة وتسعة (109) مصطلحات منها أربعون (40) مصطلحا جديدا لم يورده (جابر بن حيان) في مؤلفه (رسائل الحدود) مما يبرز أن المؤلفات الاصطلاحية اللاحقة تواكب تطور المصطلحات وتجدد مفاهيمها. ثم كتاب (مفاتيح العلوم) للخوارزمي (ت232هـ) الذي تناول فيه مجموعة من المصطلحات العلمية والفلسفية والمنطقية. يقول الخوارزمي في مقدمة الكتاب: "ودعنتي نفسي إلى تصنيف كتاب يكون جامعا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، متضمنا ما بين كل طبقة من العلماء من الموضوعات والاصطلاحات التي خلت منها أو

¹ السيوطي، جلال الدين: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تح: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة، ص: 44 و43.

² الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، دار الكتاب العربي، ط3، (1999م) بيروت، ص: 331.

من جلها الكتب الحاصرة لعلم اللغة. حتى إن اللغوي المبرز في الأدب إذا تأمل كتابا من الكتب التي صنفت في أبواب العلوم والحكمة ولم يكن شدا صدرا من تلك الصناعة لم يفهم شيئا منه، وكان كالأعمى الأغتم عند نظره فيه"⁽¹⁾. يتبين من خلال هذا الكلام، اهتداء الخوارزمي إلى إرساء دعائم الصناعة المعجمية المتخصصة في التراث اللغوي، إذ تنبّه إلى أن المعاجم اللغوية لم تعد تستجيب لحاجات المتكلم، لاسيما الطالب المقبل على العلوم الجديدة آنذاك. لذلك عمل على جمع المصطلحات المتداولة بين أهل هذه العلوم في كتاب واحد يغني عن التعدد المصطلحي الذي شهدته اللغة العربية في تلك المرحلة نتيجة تعدد مصطلحات العلوم وتداخلها.

وينضاف إلى المؤلفات الاصطلاحية القديمة السابقة، مؤلف (رسالة الحدود) لابن سينا (ت428هـ) الذي سرد فيه مجموعة من المصطلحات التي لها علاقة بالفلسفة والمنطق والطبيعة. وأيضا مؤلف (الحدود) للغزالي (ت505هـ) الذي تطرق في قسمه الأول إلى معالم نظرية التعريف، ثم تناول في القسم الثاني مجموعة من المصطلحات الفلسفية بحدودها. تبرز لنا هذه المؤلفات الاصطلاحية أن المسألة المصطلحية في التراث اللغوي حظيت باهتمام العلماء دراسة وتأليفا، والأهم من ذلك أنها هذه المؤلفات لم تكن الغاية من تأليفها في ألفاظ الطب والأدوية أو الأعشاب أو الأحجار والمساحيق أو الأمراض والعلل والعلاجات هي الألفاظ ذاتها، وإنما مدلولاتها ومسمياتها وماهية الأشياء التي ترمز لها الألفاظ وخصائصها وصلاحياتها واستعمالها، ولا تولي تعريفاتها كبير اهتمام لجانب الدال منها بقدر ما تهتم بالمدلول، ولا تقف في الغالب عند المعاني اللغوية العامة للألفاظ، ولا عند اشتقاقها ومبانيها وصياغتها، وإنما تركز على الجانب الاصطلاحي منها"⁽²⁾.

إن المطلع على الموروث المصطلحي القديم، "يدرك أن القدماء أعطوا للمسألة المصطلحية بعدا معرفيا وحضاريا ولغويا تطبيقيا ونظريا على عكس المعجم العربي الحديث؛ لأن القدماء يدركون أن المصطلحات هي أساس المعرفة وهي الوسيلة القادرة

¹ - الخوارزمي: مفاتيح العلوم، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2، (1989م) بيروت، ص: 302
² - الودغيري، عبد العلي (2008): المعجم في الغرب الإسلامي إلى بداية القرن الرابع عشر الهجري، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، ص: 121

على توصيل المضامين العلمية في اللغة، لذلك أنتجوا ما تيسر لهم في هذا الباب، ويشهد هذا التراكم المعرفي المصطلحي الهام كما وكيفا على ذلك⁽¹⁾. يظهر أن اللغويين القدماء اهتموا بإيراد المصطلحات العلمية في معاجمهم، وقاموا بتصنيفها وتفسيرها بشكل مضبوط. لذلك فقد زحرت مؤلفاتهم الاصطلاحية بالعديد من المصطلحات التي كانت رائجة في عصر الازدهار الأدبي والفكري، حيث كان من المفروض أن يفتح مؤلفو المعجم العربي الحديث عليها، ويستفيدوا منها من أجل ضبط طريقة ترتيب المصطلحات في المعاجم اللغوية وشرحها. غير أن أصحاب المعاجم العربية الحديثة لم يقوموا بشيء من ذلك. لهذا لم تكن عندهم رؤية واضحة في التعامل مع المصطلح العلمي خاصة من جهة التعريف؛ حيث تميزت المداخل المخصصة لبعض المصطلحات العلمية بالتقصير وعدم الوفاء بالمطلوب؛ إما لكون التعاريف المقدمة متسمة بالتقادم حيث تكتفي بالمدلول التراثي واللغوي، بدل المعنى الاصطلاحي، وإما لكونها تختزل وتُقيّد التعريف، ولا تفتح على المرجعيات العلمية والسياقات الثقافية التي ظهر فيها ذلك المصطلح، وإما لكونها تقلّب التعريف؛ أي أن المعاجم اللغوية تُقدم تعريفا للمصطلح يكون معناه مغايرا لمعناه في العلوم المختصة، وذلك كتعريف مصطلح (الكلام) في المعجم العربي الأساسي وتعريف (اللغة) في معجم (المنجد)، وإما أن تلك التعاريف المقدمة سقطت في عمومية التعريف، فغابت عنها الدقة العلمية، وذلك لعدة أسباب: إما بسبب غموض عبارات التعريف أو بسبب تشتيت عناصره، وتفريق محتواها على عدة مداخل متفرعة، حتى أصبح من الصعب على متصفح المعجم العربي فهم المصطلح وتحصيل مفهومه.

كل هذا الاضطراب في التعامل مع المصطلحات في مداخل المعجم العام، يعكس نتيجة واحدة، وهي أن المعجم العربي الحديث كان بعيدا عن تمثيل المصطلح في مداخله تمثيلا صحيحا؛ نظرا للمشاكل التي تخبط فيها عند تعريف المصطلحات. لذلك، فإننا نعتقد، أنه يجب على المعاجم العربية الحديثة مراجعة الكثير من الشروح الاصطلاحية التي قُدمت لمجموعة من المصطلحات وتصويبها وتحديثها حتى تنسجم مع المضامين الجديدة والحقائق العلمية المعاصرة، الشيء الذي سيجعل المعاجم العربية الحديثة أكثر

¹ - يجبوي، عبد الرحمان (2016): من المعجمية إلى المصطلحية، ص:42
[393]

كفاءة ومردودية، ومن ثم أكثر ارتباطا بالحياة المعاصرة. وهذا يعني أننا في حاجة ماسة في مجال المعجمية العربية إلى متخصصين في مجال المصطلح، مهتمهم الأساسية التحري والبحث في مفهوم المصطلح واستقصاء معطياته، ثم العمل على ترتيبه وفق منهجية موحدة، والعمل على تعريفه تعريفا علميا مضبوطا، ومنسجما مع مقتضيات العلوم الحديثة. كل هذه الإجراءات النظرية والتطبيقية الهدف منها مساعدة مؤلفي المعجم العربي الحديث على التغلب على الصعوبات المنهجية التي تواجههم عند صناعة المعجم ولعل أهمها تلك الصعوبات المتعلقة بمنهجية إيراد المصطلحات العلمية في مداخل المعجم العربي، وترتيبها وشرحها فيه.

2- المواكبة المصطلحية في المعجم العربي الحديث

لقد اتضح من خلال دراسة مظاهر ورود المصطلح في المعجم العام ترتيبا وشرحا أن طبيعة المعجم العربي الحديث لم تعد منحصرة في الطبيعة اللغوية الخالصة بل إنها أضحت طبيعة مركبة تجمع بين العناصر اللغوية والمعجمية، والعناصر المصطلحية. وبفضل هذا التلاقي بين المعجمية والمصطلحية لم يعد دور المعجم العربي الحديث منحصر في الصورة النمطية المتمثلة في شرح الكلمات وترتيبها بل إن دوره غدا أعظم. فقد بات مطالبا بتجسيد أدوار حضارية وتنموية مهمة في الحياة من خلال الاستجابة لمتطلبات العصر وتحولاته، ومواكبة المستجدات العلمية والحضارية والانفتاح على مختلف المجالات المعاصرة، واستثمار معطيات النظريات اللسانية ومناهجها العلمية.

إن التنمية الإنسانية المنشودة تنطلق من الأساس الفكري والثقافي، ولا يمكنها أن تنطلق من الأساس المادي بمفرده. بمعنى، أن لا تطور في أي مجال من المجالات الإنسانية ما لم يكن ذلك التطور مقترنا بتنمية لغوية ومعجمية حقيقية. فباللغة ننتج المعرفة، وبواسطة مصطلحاتها الدقيقة نتواصل، ونخلق الثروة اللغوية التي يحتاج إليها الإنسان من أجل ضمان عيشه، واستمرار حياته، وتحقيق تطوره ونمائه. لذلك، فإننا نعتقد أن تطور حياة الإنسان يوازيه دائما تطور في مفردات اللغة. وتبعاً لهذه العلاقة

المتفاعلة بين اللغة وحياة الإنسان، فإن تطور اللغة في المجتمع أصبح مرتبطاً أكثر بتطور أساليب التفكير والإنتاج عند الإنسان، وذلك كلما مر ذلك المجتمع بعصر من العصور الحضارية حتى صرنا نقول: لكل عصرٍ مصطلحاته وتعبيره. ولا شك أن عصرنا هذا، لا يختلف عن العصور السابقة في إنتاج العديد من المصطلحات التي تعبر عن الحياة المتطورة. إذ بفضل الحركية التي تعرفها مختلف المجالات العلمية والتقنية استحدثت في الحياة المعاصرة مجموعة من المصطلحات الحضارية، فأصبحت لتلك المصطلحات أهمية بالغة في الحياة الجديدة. فهي بمثابة المفتاح في أي علمٍ، لها قيمتها الوصفية والإجرائية في إنتاج المعرفة، وإيصالها إلى الناس. بناءً على ذلك، فقد أضحت مهمة النظرية المعجمية العربية في العصر الحاضر أكثر صعوبة من ذي قبل في احتواء كمية المصطلحات التي يتم إنتاجها كل يوم في العديد من الحقول الإنسانية، وذلك لما تتطلبه هذه المواكبة من مجهود كبير من الناحية النظرية والتطبيقية.

تأسس على ما سبق، فإن مهمة المعجميين لم تعد مقتصرة على المهمة اللغوية العادية المتمثلة في وصف المفردات اللغوية وتفسيرها، بل إنها غدت تتجاوز كل ذلك، إلى مهمة تصنيف المصطلحات العلمية، وإيجاد مكان لها داخل المعاجم العربية، والاهتمام بجوانبها العلمية، لأنها تمثل جزءاً مهماً من ملكة المتكلم المعجمية، بل إنها تمثل الملكة المعجمية نفسها؛ فمادامت المصطلحات العلمية مستعملةً بكثرة في حياتنا المعاصرة، ومادامت تدخل في تواصلنا اليومي، ونستعملها للتعبير عن حاجياتنا وتطلعاتنا، فإنها تشكل بالنسبة لكل فرد منا، ملكة مصطلحية حقيقية تعينه على ملاحقة الركب الحضاري، وإثبات ذاته داخل عالم متغيرٍ وسريعٍ، يعتمد على الإنتاج والتسويق للمعلومة والسلع، بالاعتماد على شبكة كبيرة من المصطلحات العلمية والتقنية.

انطلاقاً من هذه الأهمية البالغة للمصطلحات في الحياة المعاصرة، ولدورها في تقدم العلوم الإنسانية، فإننا نحاول في هذا المحور استقراء نسبة حضور المصطلح في المعجم العربي الحديث قصد معرفة مدى تفاعله مع المصطلحات، وتجاوبه مع مستحدثات العصر في مختلف الميادين: اللسانية والطبية والصناعية والمهنية

2-1- مصطلحات الحقل اللساني

لا خلاف بين الدارسين حول أهمية المصطلحات في كل التخصصات العلمية؛ حيث إنها تساعد المشتغلين في البحث العلمي على الإمساك بالمعرفة العلمية والفكر العلمي لمختلف العلوم الإنسانية، كما أنها تمكنهم من الاطلاع على نظرياتها وأسرارها الخفية. لذلك، فإن اقتحام الحقول العلمية يمر حتما عبر استيعاب مفاهيمها ومصطلحاتها، كما أن إنتاج الأبحاث العلمية لا يتم إلا بواسطة اللغة العلمية التي تعتمد على المصطلحات والمفاهيم العلمية الدقيقة.

والأكيد أن المصطلح اللساني لا يشكل استثناء من حيث الأهمية التي تحظى بها المصطلحات العلمية في مجالها؛ إذ لا يخلو بحث من الأبحاث اللسانية من استعمال المصطلحات اللسانية، كما أننا لا نجد باحثا أو طالبا قادرا على إسقاط المصطلح اللساني من بحثه الجامعي أو من مقالته أو من محاضراته العلمية. لذلك فإن الإلمام بالمصطلحات اللسانية ضرورة علمية لكل المشتغلين في الحقل اللساني.

وبناء على هذه الأهمية التي يكتسيها المصطلح اللساني في حقله الخاص بصفة خاصة، وفي حقل البحث العلمي بصفة عامة، فإننا قمنا باستقراء حضور المصطلحات اللسانية في المعجم العربي الحديث من أجل الوقوف عند نسبة ورود المصطلح في مداخله المعجمية، ومعرفة درجة تفاعله مع مصطلحات الحقل اللساني.

وقد اخترنا عينة من المصطلحات اللسانية من أجل التمثيل. وهذه العينة المختارة تملك استعمالا كبيرا في الحقل اللساني؛ حيث ترد بنسب كبيرة في أبحاث الدارسين اللسانيين، كما أنها موزعة بين اتجاهات اللسانيات الحديثة، البنيوية والتوليدية والوظيفية، وفروعها المختلفة، وبين الدراسة المعجمية والدلالية والمصطلحية. ومن هذه المصطلحات اللسانية على سبيل المثال:

(بنية) (Structure) و(ترجمة) (Traduction) و(حقل) (Champ) و(تحليل) (Analyse) و(محمول) (Prédicatif) و(خرج) (Output) و(دال) (Signifiant) و(دليل) (Signe) و(تداوليات) (Pragmatique) و(مرجع) (Réfèrent)

و(تركيب) (Syntaxe) و(تزامنية) (Synchronie) و(سياق) (Contexte) و(اشتقاق) (Dérivation) و(صوائت) (Voyelles) و(صوامت) (Consonnes) و(صورة) (Formalisation) و(صيغة) (Forme) و(معجم) (Lexique) و(قدرة) (Compétence) و(مقولة) (Catégorie) و(كلام) (Parole) و(مكون) (Composant) و(لغة) (Langage) و(معنى) (Sens) و(إنجاز) (Performance) و(نظام) (Système) و(وظيفة) (Fonction) ⁽¹⁾.

2-2- مصطلحات المجال الطبي

يستعمل المشتغلون في الحقل الطبي العديد من المصطلحات الطبية المهمة التي يحتاج إليها الإنسان في حياته اليومية من أجل تملك المعلومة الطبية واستخدامها في المواقف الحياتية والمهنية العادية والطارئة، ومن أجل اكتساب القدرة على تفسير التحاليل الطبية، وقراءة وصفات الأدوية الطبية والعلاجية. وتبعاً لهذه الأهمية التي تكتسبها المصطلحات الطبية في الحياة المعاصرة، فإننا حاولنا استقراء المصطلح الطبي في مداخل المعجم العربي الحديث، وذلك على أساس معرفة درجة مواكبته لهذا الجانب اللغوي المهم من حياتنا المعاصرة. ومن هذه المصطلحات الطبية على سبيل المثال:

(إكزيما) (Eczéma) و(أنسولين) (Insuline) و(إنفلونزا) (Grippe) و(بروستات) (Prostate) و(جراحة) (Chirurgie) و(إجهاض) (Avortement) و(حساسية) (Allergie) و(حقنة) (Seringue) و(حمل) (Grossesse) و(تخدير) (Anesthésie) و(تخطيط القلب) (Electrocardiogramme) و(إدمان) (Toxicomanie) و(ذبحة) (Angine) و(ربو) (Asthme) و(ارتفاع ضغط الدم) (Hypertension) و(إسهال) (Diarrhée) و(سل) (Tuberculose) و(تسمم) (Empoisonnement) و(سمنة) (Obésité) و(تشريح) (Anatomie) و(عدوى) (Infection) و(فقر الدم) (Anémie) و(الليشمانية) (Leishmaniose)

¹ - انظر: الملحق، المدونة، مدونة المصطلحات، المجال اللساني.

و(نقرس) (Goutte) و(نوبة قلبية) (Crise Cardiaque) و(هشاشة العظام) و(Ostéoporose) و(ورم) (Tumeur)⁽¹⁾.

2-3- مصطلحات المجال الصناعي

بفضل التطور الصناعي الكبير الذي تعرفه الحياة المعاصرة للإنسان، والذي مس مختلف جوانب الحياة اليومية انتشرت في اللغة العربية المعاصرة مجموعة من المصطلحات التي تستعمل في المجال الصناعي والحياة الصناعية، وباتت تشكل مفتاحا من مفاتيح التواصل والتفاهم بين المشتغلين في المجال التصنيعي والإنتاجي. ونظرا لأهمية المصطلحات الصناعية في مجالها، ونظرا كذلك للطلب المتزايد عليها، وحاجة الإنسان إلى معرفة مفاهيمها وحدودها واستعمالاتها، فإننا حاولنا استقراء المصطلح الصناعي في مداخل المعاجم العربية الحديثة، من أجل معرفة مدى مواكبة هذه المعاجم لمصطلحات العصر، خاصة في مجال حيوي كالمجال الصناعي. ومن هذه المصطلحات الصناعية على سبيل المثال:

(إسفلت) (Asphalte) و(إسمنت) (Ciment) و(ألومنيوم) (Aluminium) و(بترول) (Pétrole) و(بلاستيك) (Plastique) و(بنزين) (Essence) و(ترانزستور) (Transistor) و(جير) (Chaux) و(حديد) (Fer) و(خزان) (Réservoir) و(دبابة) (Char) و(تركيب) (Installation) و(زفت) (Poix) و(سخان الماء) (Chauffe-eau) و(تشحيم) (Graissage) و(شحن) (Chargement) و(صناعة) (Industrie) و(مضخة) (Pompe) و(طابعة) (Imprimant) و(تعليب) (Conserverie) و(عوادم) (Echappement) و(معادن) (Minéraux) و(غاز) (Gaz) و(فرز) (Tri) و(تقطير) (Distillation) و(كربنة) (Carburation) و(مازوت) (Mazout) و(ميكانيك) (Mécanique) و(نحاس) (Cuivre) و(هيدروكاربونات) (Hydrocarbonés) و(ورق) (Papier) و(ورنيش) (Vernis)⁽²⁾.

¹- انظر : الملحق، المدونة، مدونة المصطلحات، المجال الطبي.

²- انظر: الملحق، المدونة، مدونة مصطلحات، المجال الصناعي.

2-4- مصطلحات المجال المهني

يرد في معجم اللغة العربية المعاصرة العديد من المصطلحات التي لها علاقة بالمجال المهني والحياة العملية لأفراد المجتمع؛ إذ بناءً على التوجهات الاقتصادية والإستراتيجية للنموذج التنموي الجديد الطامح إلى بناء اقتصاد وطني تنافسي وقوي يعتمد على جودة الكفاءات المهنية، وعلى خلق فرص الشغل والتشغيل الذاتي، وتشجيع المبادرات والمقاولات الحرة، استحدثت في مجال الحياة المهنية والتكوين المهني عدة تخصصات وشعب مهنية فاقت الثلاثمائة (300) شعبة.

ومن الواضح أن الهدف من خلق هذه الشعب المهنية الجديدة، هو تشجيع الشباب على اختيار مسارهم المهني الذي يمكنهم من التكوين، واكتساب الخبرات المهنية التي تؤهلهم إلى ولوج سوق الشغل، وإثبات قدراتهم المهنية. لذلك فقد حظيت هذه المهن المستحدثة بالاهتمام من لدن فئات واسعة من المجتمع، وأصبحت تشكل هذه التكوينات بالنسبة للفرد بوابة للاندماج الاجتماعي والتأهيل المهني، نظرا للآفاق المهنية التي تفتحها هذه التخصصات للباحث عن فرصة عمل؛ حيث يتلقى في هذه الشعب، التكوين والتأهيل، ويتحصل منها على شهادات تسهل عليه مهمة إيجاد عمل يناسب قدراته المهنية.

وبناء على هذه الأهمية الكبرى التي تحظى بها هذه المهن الجديدة، فإننا حاولنا استقراء المصطلح المهني في مداخل المعاجم العربية الحديثة، وذلك من أجل معرفة مدى مواكبة هذه المعاجم الحياة المهنية التي تشكل عصب الحياة الاقتصادية للمجتمع. ومن المصطلحات المهنية التي وردت في مدونة المجال المهني: (إلكتروميكانيك) (Electromécanique) و(إلكترونيك السيارة) (Electronique Automobile) و(بستنة) (Horticulture) و(بنا) (Maçonnerie) و(جزارة) (Boucherie) و(محاسب) (Comptable) و(محاسبة) (Comptabilité) و(خباز حلواني) (Boulangier Pâtisserie) و(خدمة الطعامة) (Service de Restauration) و(الدباغة) (Tannerie) و(التدبير الفندقية) (Gestion Hôtelière) و(تدبير

المقاولات) (Gestion des Entreprises) و(الترخيص الصحي) (Plomberie) (Sanitaire) و(صناعة الطيران) (Industrie Aéronautique) و(مصلح مركبات السيارة) (Réparateur de Véhicules Automobiles) و(طقامي الأسنان) (Prothésiste Dentaire) و(عامل الطوابق) (Employé d'étage) و(كهرباء الصيانة الصناعية) (Electricité d'entretien Industriel) و(التكوين المهني) (Formation Professionnelle) و(ميكانيكي عام) (Mécanicien) (Général) و(النجارة) (Tapisserie) و(نجارة الألمنيوم) (Menuiserie) (Aluminium) و(هندسة الطبوغرافية) (Géomètre Topographe) و(وكيل تجاري) (Agent Commercial)⁽¹⁾.

ومن خلال عرض مدونة المصطلحات الحضارية بمجالاتها المختلفة اللسانية والطبية والصناعية والمهنية على المعاجم العربية الحديثة، فإننا وجدنا المعجم الوسيط يورد من مصطلحات المجال اللساني، مصطلح: (بنية) و(حقل) و(تحليل) و(محمول) و(خَرْجٌ) و(دال) و(دلالة) و(دليل) و(مرجع) و(تركيب) و(سياق) و(اشتقاق) و(صرافة) و(صيغة) و(معجم) و(معنى) و(قدرة) و(كلام) و(لسان) و(لغة) و(نظرية) و(نظام) و(توزيع) و(وظيفة). فعلى الرغم من إيراد المعجم الوسيط هذه المصطلحات في مداخله، فإنه لا يتعامل معها باعتبارها مصطلحات لسانية وعلمية، بل إنه ينظر إليها باعتبارها مفردات لغوية عامة؛ حيث وجدناه يقدم لها تعاريف لغوية أو تراثية قديمة، على غرار تعريفه (الصَّرَافَة) بأنها (مهنة الصَّرَاف)، أو يقدم لها تعاريف مغلوطة كتعريفه مثلا (اللسان) بأنه (اللغة). لذلك فإننا لا نعتبر ورود هذه المصطلحات اللسانية في المعجم الوسيط دليلا على مواكبته المصطلح اللساني، بل إننا نعتبر كل ذلك، مؤشرا واضحا على افتقار المعجم الوسيط للغة اللسانية والمصطلح اللساني. كما نعتبره كذلك دليلا كافيا على حاجة المعجم إلى تحديث مداخله المعجمية قصد ملاحقة مفاهيم المصطلحات العلمية وتعريفها تعريفا علميا مضبوطا.

¹ - انظر: الملحق، المدونة، مدونة مصطلحات، المجال المهني.

أما فيما يخص المجال الطبي، فقد أورد المعجم الوسيط من مصطلحاته: (إكزيما) و(أنسولين) و(إنفلونزا) و(جراحة) و(جرعة) و(إجهاض) و(حصبة) و(حقنة) و(حمل) و(حُمى) و(تخدير) و(توالي) و(ذبحة) و(ربو) و(رعاف) و(روماتزم) و(زائدة دودية) و(سعال) و(سكري) و(تسمم) و(إسهال) و(تشرّيح) و(شقيقة) و(شلل) و(ضغط الدم) و(عدوى) و(تعقيم) و(العقم) و(علم الأعصاب) و(فقر الدم) و(قرحة) و(قسطرة) و(كزاز) و(كسور) و(كولسترول) و(لقاح) و(مثانة) و(إمساك) و(مناعة) و(نزيف) و(نقرس) و(هشاشة العظام) و(ورم) و(وريد).

وفيما يتعلق بالمجال الصناعي، فإننا وجدنا المعجم الوسيط يثبت من مصطلحاته (بتترول) و(بخار) و(تبريد) و(بطارية) و(بلازما) و(بلور) و(بنزين) و(جهاز الاستقبال) و(حبر) و(حدادة) و(حديد) و(حفر) و(محول كهربائي) و(خرسانة) و(خزان) و(تدبير) و(رصاص) و(مروحة) و(زنك) و(سخان الماء) و(شحن) و(صاروخ) و(تصنيع) و(صناعة) و(صندوق) و(صهر) و(مَصْهَر) و(مضخة) و(طاقة) و(طلاء) و(تعدّين) و(غاز) و(فحم) و(فرز) و(فرن) و(فلز) و(فولاذ) و(قابس الكهربائي) و(تقطير) و(كبريت) و(كهربائي) و(كيروسين) و(مطاط) و(نجارة) و(منجم) و(نحاس) و(ورق) و(ورنيش) و(وقود).

أما بالنسبة لمصطلحات المجال المهني، فإن المعجم (الوسيط) يورد منها، (بستنة) و(بناء) و(جزارة) و(حلاقة) و(خرازة) و(خياطة) و(طرز) و(كتابة) و(نجادة) و(نجارة) و(مولدة).

يتضح من خلال نتائج عرض مدونة المصطلحات على مداخل (المعجم الوسيط) أنه استطاع إيراد ومواكبة عددٍ مقبولٍ من المصطلحات اللسانية والطبية والصناعية والمهنية. وعلى الرغم من ذلك كله، فإننا سجّلنا عليه عدم تحرّيه الضبط العلمي والدقة العلمية المطلوبة عند تعريف تلك المصطلحات المرصودة. حيث لاحظنا أنه غالبا ما يقدم للمصطلح العلمي تعريفا لغويا محدودا لا ينفّتح فيه على الحقول المعرفية التي أتى منها ذلك المصطلح، كما لا يراعي فيه استعمالاته المتعددة في مجاله الخاص أو في مجالاته المختلفة. فعلى سبيل المثال، إذا أخذنا مصطلح (التوزيع)، فإننا نجده يُستعمل في مجال

اللسانيات، وفي مجال الصناعة والتجارة، لكن المعجم الوسيط يعرّفه بأنه (التفريق). لذلك، فإن هذا التعريف -من وجهة نظرنا- قاصر؛ لأنه لا يُحيط بحدود المصطلح واستعمالاته المتعددة التي ترد في مجموعة من الحقول والمجالات. والشيء نفسه، لأمسناه عند استقراءنا استعمالات مصطلح (التركيب) فهذا المصطلح يُستخدم في اللسانيات، وفي الصناعة والمهن، لكن (المعجم الوسيط) يذكر في تعريفه التحديد التالي: (التركيب في علم الفلسفة تأليف الشيء من مكوناته البسيطة، ويقابله التحليل). من هنا ندرك، أن المعجم الوسيط لا يفرق بين الاستعمال اللغوي والاستعمال الاصطلاحي للمصطلح.

يتأكد من خلال هذه الأمثلة أن مواكبة المعاجم العربية الحديثة المصطلحات العلمية لا تعني إيراد المصطلح، وترتيبه في المعجم فقط، بل إنها تعني كذلك ضرورة تعريف المصطلح تعريفاً علمياً مضبوطاً. تلك هي المواكبة المصطلحية الفعلية التي نطمح أن تُجسّدّها المعاجم العربية الحديثة. فلا يكفي أن يورد المعجم العربي المصطلح، ويرتبه في مداخله المعجمية، بل يجب أن يُصاحب تلك العمليات عملٌ أهم، وهو تعريف المصطلحات تعريفاً يراعي تطورات العصر. فمثلاً، كيف يمكن أن نقبل أن يُعرّف المعجم الوسيط (التلغراف) بأنه (البرق) ويعرف (جهاز الاستقبال) بأنه (الراديو: وهو جهاز كهربائي يعد لاستقبال الرسائل اللاسلكية المرسلة بطريقة أجهزة الإذاعة) في حين أننا نجد أجهزة الاستقبال في العصر الحاضر تستعمل باعتبارها أجهزة استقبال القنوات الفضائية ومشاهدتها عبر الأقمار الاصطناعية. كل هذا يوضح أننا في حاجة إلى مراجعة كل المصطلحات العلمية الواردة في المعاجم العربية الحديثة، والتي لها علاقة بالعصر وذلك بتجديد تعاريفها، وتدقيق مفاهيمها حتى تتلاءم مع الإنجازات الحضارية.

أما باقي نتائج عرض مدونة المصطلحات على المعاجم العربية الحديثة (المعجم العربي الأسّي ومعجم المنجد في اللغة والأعلام)، فإننا نوردّها في الجدول الآتي:

المعاجم المجالات	عدد المصطلحات	المعجم العربي الأساسي			المنجد في اللغة والأعلام		
		الموجود	الغائب	النسبة	الموجود	الغائب	النسبة
المجال اللساني	63	35	28	55%	25	38	39%
المجال الطبي	88	72	16	81%	51	37	57%
المجال الصناعي	106	90	16	84%	56	50	52%
المجال المهني	59	17	42	28%	12	47	20%

- جدول يوضح نتائج عرض مدونة المصطلحات على معجمي: العربي الأساسي والمنجد

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول - أعلاه- أن المعاجم العربية الحديثة واكبت مصطلحات العصر العلمية بنسبٍ مقبولة؛ حيث بلغت - مثلاً- نسبة المواكبة المصطلحية في المعجم العربي الأساسي (84%) في المجال الصناعي، و(81%) في المجال الطبي و(55%) في المجال اللساني، و(28%) في المجال المهني. لكن هذه المواكبة تبقى ناقصة وغير مجدية؛ لأنها تتعلق فقط بإيراد المصطلحات داخل مداخل المعجم، ولا تتعلق بحسن تصنيف المصطلح وتعريفه. فقد لاحظنا أن المعاجم العربية الحديثة واجهت صعوبات كثيرة في ترتيب المصطلح العلمي وشرحه؛ حيث غاب التعاطي العلمي مع تفاسير المصطلحات العلمية. فلو تعامل المعجم العربي الحديث مع المصطلحات العلمية التي أوردها في مداخله المعجمية تعاملًا علميًا لامتلك القدرة على مجازاة الثورات العلمية والتكنولوجيا التي يعرفها العصر، ولأستطاع كذلك إغناء مداخله المعجمية بالاستعمال اللغوي الحي لكل المفردات والمصطلحات الحديثة.

إن هذا الشرح البين بين لغة المعجم العربي ولغة العصر راجع بالأساس إلى السرعة الكبيرة التي تتطور بها ألفاظ اللغة العربية، وراجع كذلك إلى التحول الذي يلحق دلالتها ومفاهيمها، وإلى الطفرة العلمية التي تحققت في مختلف العلوم الإنسانية، زيادة على أن الألفاظ العربية التي تدخل إلى مداخل المعجم إن لم تُستعمل في سياقاتها تصبح مع مرور الوقت رصيدا لغويا قديما، ومن ثم يصبح المعجم الحامل لذلك الرصيد اللغوي معجما متأخرا عن الحداثة اللغوية.

لذلك فإن التجربة المعجمية والمصطلحية للمعجم العربي مبنية على التراكم اللغوي والمصطلحي الذي يجب أن نستغله من أجل النهوض ليس بطبيعة المعجم العربي فقط وإنما كذلك بوظائفه في الحياة والمجتمع. ذلك أن المعجم العربي في هذا العصر، لم يعد دوره مقتصرًا على وصف الواقع اللغوي، بل إن دوره الأساسي يتلخص في تمثيل هذا الواقع المتنوع وتفسيره، وإيجاد الحلول العملية للقضايا التي تواجه اللغة العربية المعاصرة، والبحث عن الآليات الناجعة لمواجهة التحديات اللغوية والمصطلحية التي تُطرح أمامنا كل يوم.

من هنا، فإنه بات من الضروري، أن يكون المعجم العربي الحديث على قدر كافٍ من التطور اللغوي والمصطلحي، وذلك لكي يتمكن من مسايرة متطلبات العصر ومواكبة حاجيات الفرد والمجتمع. كما يجب أن يكون متفاعلاً مع روح التجديد اللغوي ومواكبا لنتائج البحث العلمي، وأن يكون معيناً لكل الباحثين عن تعلم اللغة العربية ومرشداً لكل المهتمين بالبحث في أنساقها اللغوية، وأن يصبح مورداً غنياً بكل الأصناف اللغوية والمصطلحية التي تحفل بها اللغة العربية. فلا يكفي أن يكون المعجم محكم الترتيب والإخراج والطبع، ولكن أن يكون قادراً على رسم ملامح التحديث المعجمي وأن يكون قادراً كذلك على إغناء التجربة المعجمية والمصطلحية العربية، والدفع بقضاياها نحو الأمام وإيصال أبحاثها إلى أبعد الحدود، وأن يكون باستطاعته خوض المعارك اللغوية والمصطلحية بمنهجية علمية مضبوطة وواضحة، وأن يلامس الآفاق البحثية العميقة التي لم تصل إليها الأبحاث المعجمية، وأن يكون بإمكانه وضع الأسس النظرية للعمل المعجمي، وأن يعمل على تطبيق الأساليب العلمية في دراسة اللغة، وتفسير معطياتها. بمعنى أن يكون المعجم العربي حقلاً نظرياً وتطبيقياً للأبحاث المعجمية واللسانية.

إن الوصول إلى تحقيق مثل هذه الأهداف، هو ما جعلنا نشتغل في هذا الفصل الأخير من البحث بمناقشة مسألة مواكبة المعجم العربي الحديث مصطلحات العصر، حيث تبين من خلال دراسة جوانب هذه القضية المهمة أن المعاجم العربية الحديثة ما تزال تحتاج إلى تمثيل حقيقي للمصطلح العلمي في مداخلها المعجمية من خلال ضبط منهجية

تصنيف المصطلحات وشرحها. فلا يخفى على بال أي أحد مدى أهمية اللغة الاصطلاحية في المجال العلمي. فهي ركيزة أساسية من ركائز نشوء العلوم وتطورها ووسيلة مهمة لنقل المفاهيم العلمية، وبناء النماذج اللغوية. لذلك لا يمكن تحقيق المشاريع اللغوية بالاعتماد على الرصيد اللغوي المتوارث عن العصور السابقة، بل لا بد من الاعتماد على الرصيد اللغوي والمصطلحي الحديث والمعاصر الذي يحمل في طياته الكثير من القضايا اللغوية المطروحة على اللغويين، والتي تحتاج إلى أجوبة آنية؛ لأن إيقاع تطور القضايا اللغوية والمصطلحية وتشابكها أصبح يفرض على الدارسين تسريع وتيرة أبحاثهم المعاصرة، وتجديد وسائل الاشتغال العلمي على قضايا اللغة والمعجم.

خاتمة الباب

لقد حاولنا في هذا الباب الأخير من البحث، تسليط الضوء على أهم القضايا المعجمية والمصطلحية التي ما تزال تشكل حاجزا أمام تطور المعجم العربي. وقد رأينا أنه من الضروري التطرق إلى مثل هذه القضايا المعجمية المهمة من أجل الدفع بمسار البحث المعجمي نحو الحداثة المعجمية المطلوبة. لذلك تطرقنا في البداية، إلى قضية التوقيفية اللغوية التي تحكمت في تفكير مؤلفي المعاجم العربية، وقمنا بتحليل مظاهرها في المعجم العربي الحديث، وبيّنا كيف أثرت عناصرها على محتوى المعجم العربي الحديث وجعلته يبتعد عن مواكبة الألفاظ الحديثة. وقد اتضح من خلال تفحص أبواب المعجم العربي الحديث، واستقراء نسبة حضور الرصيد المعجمي الحديث فيها، أن حضور المتن اللغوي القديم أكثر من حضور الرصيد اللغوي الحديث. كما اتضح لنا أن وعود التجديد التي سطرّها كل معجم في مقدمته لم تتحققها كلها، ولم يتم الوفاء بأهمها، ومن ثم فقد أسهمت التوقيفية اللغوية في وضع الحواجز اللغوية أمام تطور المعجم العربي وتسببت في حدوث القطيعة اللغوية بين المعجم العربي الحديث والألفاظ المستحدثة في اللغة المعاصرة. إذ باتت الألفاظ الحديثة التي يستعملها المتكلم العربي ويحتاجها في حياته اليومية، ويصادفها كلما اطلع على موضوع أو مقالة أو سمع خبرا أو زاول مهنة قانونية أو اقتصادية أو سياسية خارج مداخل المعجم العربي الحديث.

ثم انتقلنا - بعد مناقشة قضية التوقيفية اللغوية - إلى دراسة قضية مواكبة المعاجم العربية الحديثة اللغة الحديثة بهدف معرفة مدى مساهمة هذه المعاجم روح العصر. وقد اتضح لنا أن نسبة المواكبة اللغوية لمختلف الأشكال اللغوية في المعاجم العربية الحديثة ضعيفة وغير كافية، نظرا للألفاظ الكثيرة التي لم تستطع المعاجم العربية اللحاق بها حيث قمنا باستقراء مجموعة كبيرة من الألفاظ اللغوية في مداخل المعاجم العربية الحديثة، لكننا لم نجد منها سوى عدد محدود، على الرغم مما سجلناه من ارتفاع طفيف في مواكبة (المعجم العربي الأساسي) المفردات اللغوية المعاصرة مقارنة مع المعجم (الوسيط) ومعجم (المنجد في اللغة والأعلام) اللذين اتسمت مواكبتهما للغة المستعملة

بالنقص والمحدودية. لذلك فإن المواكبة اللغوية في المعاجم العربية الحديثة للألفاظ المعاصرة متأرجحة وغير متوازنة. لهذا، فإننا نعتقد أن المعجم العربي الحديث ما يزال يحتاج إلى تحديث محتواه المعجمي. فعلى الرغم من المجهود المبذول من طرف المجامع والأفراد في مجال تدوين الألفاظ الجديدة، وفي مجال أعمال طرق التوليد والاشتقاق، وعلى الرغم من كل المحاولات للحاق بالتطور الحضاري، فإن المعجم العربي الحديث ما يزال يحتاج إلى تسريع وتيرة تحيين معطياته اللغوية من خلال تضافر جهود جميع المشتغلين في المجال المعجمي واللساني، واستثمار كل ما تحفل بها لغة الصحافة وميادين الاقتصاد والسياسية والقانون والتعليم ووسائل التواصل الحديثة من مفردات ومصطلحات لغوية من أجل إغناء مداخله المعجمية ورصيده المعجمي.

ومن القضايا التي أثارت انتباهنا، ونحن ننظر في قضايا معجم العربي الحديث قضية تصنيف المصطلحات العلمية في مداخل المعجم العام؛ حيث بدا لنا من خلال تحليل هذه القضية المهمة من جوانبها المختلفة، أن المعاجم العربية الحديثة تكاد تفتقر لضوابط وضع المصطلح وتحديده. فقد لاحظنا غموض الشرح، وابتعاده عن النسقية العلمية المطلوبة في شرح المصطلحات والمواد العلمية. ولو أنه ليس من اختصاص المعاجم اللغوية إيراد المصطلحات في مداخلها بتلك الدقة العلمية المطلوبة إلا أن إقبال المتكلم عليها، وحاجته إلى معرفة مدلول مصطلح من المصطلحات يقتضي من المعاجم العربية الالتزام بطرق الجمع والوضع المعمول بهما في المعاجم المختصة؛ لأن المعرفة العلمية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إليه المعجمية العربية، كيفما كان المصدر الذي يقدم هذه المعرفة. وهذه النقطة هي التي جعلت المعجمية والمصطلحية تتقاطعان في الأهداف والنتائج على الرغم من اختلاف مناهج الاشتغال وأساليبها.

كل القضايا التي تحدثنا عنها، سواء تلك المتعلقة بالتوقيفية اللغوية أو بالتجديد اللغوي أو بالمواكبة اللغوية في اللغة العادية والخاصة في معاجمنا العربية الحديثة، تعتبر من القضايا المهمة التي تسعى النظرية المعجمية إلى إعادة قراءتها وفق مناهج البحث الحديثة. لذلك اتضح لنا من خلال تحليل هذه القضايا الأساسية أن مداخل تطوير المعجم العربي، تتداخل فيها الجوانب المنهجية بالجوانب اللغوية، ولا يمكن أن نهتم بجانب منها

دون الآخر. لذلك فإن المطلوب من النظرية المعجمية العربية توفير الأرضية النظرية للاشتغال المعجمي، والانكباب على دراسة القضايا الجوهرية التي تمس طبيعة المعجم العربي ووظيفته، وعلاقته الممكنة بمجالات البحث الأخرى، وبذل المجهود من أجل مواكبة الأبحاث اللغوية والتحويلات العلمية، واستثمار المناهج العلمية والوسائل الحديثة في دراسة اللغة واستعمالاتها المختلفة، والاستفادة من النتائج المنبثقة من الدراسات المعجمية والمصطلحية في مجال التنمية اللغوية، وتجميع الجهود بين الخبراء والباحثين والتنسيق بين جميع المجامع اللغوية والمختبرات العلمية والجامعات العربية، ونشر البحوث والدراسات الأكاديمية. كل هذه الخطوات من شأنها أن تقوي موقف المعاجم العربية الحديثة أمام تقلبات العصر، ومتطلباته الكثيرة، وتساعد على أداء وظائفها العديدة بكفاءة وجودة عاليتين.

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال جميع أبواب البحث وفصوله الإجابة عن أغلب الإشكاليات النظرية والتطبيقية المرتبطة بمسألة تحديث المعجم العربي في ضوء النظرية المعجمية وبناء على ذلك، استطعنا الخروج بمجموعة من النتائج والخلاصات نذكر منها ما يلي:

تمكن المعجم العربي الحديث من تجديد معالم الصناعة المعجمية القديمة، ومن تصحيح منهجية توظيفها في المعجم العربي، حيث عمل المعجميون في الفترة الحديثة على معالجة بعض الاختلالات التي ظهرت على معظم المعاجم العربية القديمة سواء تلك المتعلقة بطبيعة المادة اللغوية أو بمنهجية الترتيب أو بأساليب الشرح. وقد تأتى لهم ذلك، من خلال ضبط أسس الصناعة المعجمية الحديثة، وتحديد مفاهيمها ومصطلحاتها الأساسية وتجديد أساليبها، وذلك عطفاً على ما تعرفه الساحة اللسانية والمعجمية من تطور من الناحية النظرية والمنهجية.

وعلى ضوء ذلك، استنتجنا أن المعجميين المحدثين تمكنوا من تجديد مادة المعاجم العربية الحديثة من خلال تسجيل الألفاظ الحديثة، وفتح باب الوضع، وتنويع المداخل المعجمية، وإغنائها بالأرصدة المولدة والمحدثة، بالإضافة إلى الألفاظ المعربة والدخيلة. ومن ثم، فقد تحرر جزء كبير من مواد المعاجم العربية الحديثة من مادة المعجم العربي القديم التي ارتبطت بمضامين العصور القديمة. كما استطاع المعجميون في العصر الحديث ضبط منهجية الترتيب وتوحيدها خاصة في الترتيب الداخلي الذي كان مضطرباً في المعجم القديم. أما فيما يتعلق بالشرح، فقد نوعت المعاجم العربية الحديثة في أساليبه وطرائقه، وأدخلت عليه عدة تعديلات أهم الاختصار في مواده.

غير أننا نعتقد أن المعجميين المحدثين ما يزالون في حاجة إلى الاشتغال أكثر على استيعاب خصائص النظرية المعجمية الحديثة التي أضحت تعتمد على النظريات والمناهج الحديثة في دراسة مفردات اللغة كيفما كانت طبيعتها وحدودها، وتعتمد على نظرية المفردات المعجمية في تحليل مكوناتها وخصائصها، وتستند إلى نظرية النص المعجمي في تنظيمها داخل بنية المداخل المعجمية. معنى ذلك، أن المعجميين مطالبون

بالاشتغال على تطوير جوانب المعجم العربي بناء على معطيات النظرية المعجمية الحديثة ومستجداتها العلمية، ومطالبون كذلك ببذل جهد أكبر للاستفادة من نظرياتها المختلفة قصد تطوير البحث المعجمي العربي.

فقد تبين من خلال دراسة مجموعة من المعاجم العربية الحديثة سواء ذات التأليف الفردي أو التأليف الجماعي أنها ما تزال تقتصر على تطوير جوانب الجمع والوضع والشرح في المعجم العربي، لكن دون أن يكون ذلك التطوير مؤسسا على خلفية نظرية محددة ومضبوطة في التأليف أو التصنيف. لذلك فقد وجدنا أغلب التحديثات المعجمية التي طرأت على المعجم العربي إما خاضعة لتصورات فردية من قبل المعجميين أو خاضعة لقرارات اللجان اللغوية المكلفة بمهمة تأليف المعاجم العربية الحديثة داخل المجامع اللغوية. فعلى الرغم من كل المحاولات المعجمية التجديدية التي قام بها المعجميون المحدثون في مجال تطوير الصناعة المعجمية، فإنهم لم يستطيعوا الخروج عن الإطار العام الذي رسمه لهم المعجم العربي القديم. أي إن مسألة التحديث المعجمي في المعجم العربي الحديث اقتصرت على العناصر المعجمية التي تعتبر جزءا من الهيكل العام الذي بُني عليه المعجم العربي القديم. لذلك فإن التطور المعجمي الذي لحق المعجم العربي الحديث لم يمس الأسس التي وضعها المعجميون القدماء لبناء المعجم العربي، وإنما مس فقط العناصر المعجمية القديمة.

لهذا وصلنا إلى خلاصة مفادها أنه لا يمكن للمعجميين المحدثين الحديث عن مسألة تطوير المعجم العربي ما لم يعملوا أولا على تحديد المرجعيات المعجمية النظرية التي تمكنهم من تجاوز كل الصعوبات اللغوية والمنهجية التي واجهت المعجميين القدماء في صناعة المعجم، حيث إن دورها مهم في إعادة قراءة معطيات المعجم العربي القديم قراءة صحيحة وسليمة، وتجديد منطلقاتها وتطويرها ودمجها في سياق الحداثة المعجمية وإيجاد نوع من التوافق بين عناصرها القديمة والحديثة.

بناء على ذلك، فإنه لا يمكن الانطلاق نحو الحداثة المعجمية ما لم تتوفر لدى المعجميين نظرية معجمية لسانية محددة في البحث المعجمي، تعيد تشكيل المنهجيات المعجمية التي بُني عليها التفكير المعجمي العربي منذ بداياته الأولى إلى حدود عصوره

الحديث والمعاصرة، وذلك من خلال تحديد موضوع البحث المعجمي بدقة، ووصف معطياته وخصائصه المختلفة وتفسيرها، ثم تهيين عناصره نظريا ومنهجيا لمرحلة صناعة المعجم. لذلك اتضح من خلال نتائج البحث التي توصلنا إليها، أن مسألة تحديث البحث المعجمي العربي لا تتعلق - تحديدا - بالحديث عن التطور الذي وصلت إليه المعاجم العربية الحديثة مقارنة مع المعاجم العربية القديمة، وإنما تتعلق أساسا بمسألة مدى تمثل المعجميين العرب مبادئ النظرية المعجمية، ومدى تطبيقهم معطياتها النظرية والإجرائية في صناعة المعاجم العربية، ثم مدى حرصهم على تكييفها بشكل دائم مع مستجدات العصر.

ومن هذا المنطلق، وإيماننا منا بأهمية النظرية المعجمية في تطوير البحث المعجمي العربي، فإننا حرصنا على رصد معالمها المعجمية في التراث المعجمي، انطلاقا من تتبع عناصرها في مختلف المعاجم العربية القديمة، وتجميع معطياتها الأساسية، ثم تركيب خلاصاتها. واستنتجنا من خلال دراسة نماذج من المعاجم العربية القديمة وتحليل مكونات الصناعة المعجمية فيها، أن المعجميين العرب القدماء كانوا ملتزمين بمجموعة من المبادئ المعجمية العامة التي كانت بمثابة الخلفية النظرية التي اعتمد عليها كل معجمي في جميع مراحل وخطوات تأليف معجمه، أي إن كل معجمي كان ملتزما بالإطار النظري العام في بناء معجمه، لكنه كان يبدع داخل ذلك الإطار، ويختار ما يلائم منهجيته في التأليف المعجمي. لذلك لم تكن المعاجم العربية القديمة مختلفة كثيرا عن بعضها البعض فيما يتعلق ببناء المعجم. ولا أدل على ذلك هو وجود عدة قواسم مشتركة بين غالبية المعاجم العربية القديمة في أكثر من جانب ومعطى.

ونظرا لأهمية مواكبة البحث المعجمي الحديث والاطلاع على أهم نظرياته المعجمية واللسانية، فإننا عملنا على تحديد موضوع النظرية المعجمية الحديثة، وقمنا بتحليل عناصرها النظرية وخصائصها المختلفة، وتحدثنا عن أهم نظرياتها الدلالية والمعجمية في العصر الحديث. وعلى ضوء ذلك، استنتجنا أن مجالات استفادة المعجم العربي الحديث من النظرية المعجمية نظريا ومنهجيا كثيرة، خاصة فيما يتعلق بمسألة بناء نظرية المفردات المعجمية، ومواكبة تطورها الدلالي، ورصد ترابطها داخل الحقول

الدلالية، وتنظيمها داخل بنية المداخل المعجمية من جميع النواحي الشكلية والدلالية. لكن على الرغم من الأهمية التي تملكها هذه الجوانب النظرية فإن المعجميين المحدثين ما يزالون غير قادرين على تطبيقها في المعجم العربي الحديث بالشكل المطلوب، نظرا للعديد من الإشكالات التي عاقت تنزيل ذلك، في مقدمتها عدم قدرة المُعجمي العربي على تمثيل خصائص النظرية المعجمية بطريقة صحيحة، وعدم استثماره ما يزخر به التراث اللغوي من نظريات لغوية في مجال دراسة اللغة، ثم تخطئه في منهجية معالجة قضايا المعجم العربي المستجدة. كل ذلك حال دون تطوير المعجم العربي الحديث من كافة جوانبه المعجمية، وإظهاره في ثوب الحداثة المنهجية واللغوية.

إن المجهودات المبذولة من لدن المعجميين والمؤسسات اللغوية في مجال تحديث محتوى المعاجم العربية الحديثة لم تكن كافية لجعل المعاجم العربية مسايرة بما يكفي للتطور العلمي الذي يعرفه العصر في جميع المجالات، حيث اتضح من خلال نتائج الدراسة الاستقرائية والإحصائية للأرصدة اللغوية التي تشتمل عليها بعض المعاجم العربية الحديثة أن الرصيد اللغوي القديم ما يزال مهيمنا على الرصيد اللغوي الحديث وذلك بسبب مجموعة من الإشكالات التي لم تستطع تلك المعاجم العربية التغلب عليها على رأسها إشكالية التعامل مع الرصيد اللغوي القديم الذي ورثته عن المعاجم القديمة وإشكالية كيفية مسايرة تطور لغة العصر ومصطلحاته. لهذا لم يكن بإمكان المعاجم العربية الحديثة مواكبة اللغة العربية المتطورة، ومواكبة مصطلحات العصر إذ هي لم تجاوزت تلك الإشكالات اللغوية التي فوتت عليها ملاحقة التطور اللغوي والمصطلحي الذي تعرفه اللغة العربية.

بناء على ذلك، فإننا نعتقد أن محتوى المعاجم العربية الحديثة بات في حاجة دائمة إلى سلسلة من التحديثات اللغوية المتواصلة لكي يعبر عن روح العصر، ويجب عن التحديات العلمية التي تواجه استعمال اللغة العربية في الحقل العلمي، خاصة فيما يتعلق بمسألة الاعتماد عليها في مجال التدريس والبحث، وفي مجال النشر العلمي والأكاديمي إذ كيف يمكن مواجهة هذه التحديات الراهنة، وأغلب المعاجم العربية الحديثة ما تزال وظيفتها تنحصر في تخزين الألفاظ وشرحها، وتقديم تفسير عام أو جزئي لبعض

المصطلحات المأخوذة بطريقة انتقائية من هذا المجال أو ذاك التخصص، من غير أن تكون هنالك محاولة للإلمام باستعمالات تلك المصطلحات العلمية في مجالها الخاص أو محاولة للإحاطة بخصائصها المتعددة، وبطرق تصنيفها وشرحها، ودونما أن تكون هنالك أي دراية بتطوراتها ومستجداتها العلمية.

إن هذه الطريقة التي يتم التعامل بها مع مصطلحات المعجم لا تسهم في تطوير محتوى المعاجم العربية الحديثة وعصرنته، بل إنها تسهم في إضعاف جودته وأدائه ومن ثم تأخير لحاقه بعصر المعرفة الذي يفرض على المعاجم ضرورة الاستجابة السريعة والفعالة للتغيرات اللغوية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما يفرض عليها ضرورة المواكبة المستمرة للمستجدات العلمية والتكنولوجية. لذلك فإن حجم التحديات والمهام المنتظرة أمام المعجم العربي تفرض عليه أن يكون معجماً متطوراً في مثته من الناحية اللغوية والمصطلحية، وذلك حتى تكون له القدرة الكافية على أداء وظائفه المنوطة به، وفي مقدمتها تحقيق الوظيفة التنموية والحضارية.

بناء على هذه الخلاصات، فإننا نعتقد أن مداخل تطوير المعجم العربي لا تخرج عن ثلاثة مداخل رئيسية:

- **مدخل نظري**، يكون بمثابة الأرضية النظرية الصلبة التي تتم على ضوئها أي عملية لدراسة أو تطوير المعجم العربي. بمعنى أننا في حاجة إلى غطاء نظري يحدد لنا المرجعيات والموارد المعجمية واللسانية الواضحة التي نتكئ عليها في معالجة قضايا المعجم العربي. وهذا المدخل يساعد المعجميين على تنظيف الحقل المعجمي من مختلف التصورات والمفاهيم والمصطلحات التي تعتبر مشوشة على تقدم البحث المعجمي العربي.

- **مدخل منهجي**، يمد المعجميين بآليات ومناهج الاشتغال الصحيحة على قضايا المعجم العربي القديمة والحديثة والمعاصرة، والتعامل معها وفق مستجدات البحث وتطوراته، حيث يساعد هذا المدخل على تحديد منهج الدراسة الملائم، وتحديد أدواته المناسبة في القراءة، وتحصيل النتائج.

- مدخل مؤسساتي، يؤمن بأن العمل المعجمي مؤسسة مبنية على التخطيط للمشاريع اللغوية والعلمية والعمل التشاركي والتنسيقي بين مختلف المتدخلين في الحقل المعجمي والتوفر على الموارد البشرية والمالية والتقنية. ومن الواضح أن هذا المدخل له أهمية بالغة في تقدم البحث المعجمي العربي، لذلك أصبحت الساحة العربية تزخر بالعديد من الجامعات والمؤسسات اللغوية والعلمية، إلا أن ما يجعل عملها حبيس مجالها وتخصصها هو غياب التنسيق بينها، زيادة على التأخر في نشر نتائج البحوث والأعمال، أو نشرها على نطاق جغرافي أو إقليمي معين. لهذا فإن البحث المعجمي يحتاج إلى بناء مؤسسات عربية مركزية ودولية وإقليمية ومحلية تسهر على المنتج المعجمي، وتوصله إلى جميع فئات ومؤسسات المجتمع العربي.

كانت هذه أهم الخلاصات والاستنتاجات التي أفرزها بحثنا في مسألة تحديث المعجم العربي في ضوء النظرية المعجمية، والأكد أنها ليست خلاصات نهائية أو قطعية في مجال تطوير المعجم العربي، بل إننا نعتبرها اجتهادا أو إضافة للأبحاث المعجمية التي تحاول تسليط الضوء على جوانب تحديث المعجم العربي، وهي قابلة للنقاش والزيادة لذلك لا ندعي أننا أحطنا بموضوع البحث من كافة الجوانب. فحسبنا أن نكون قد أثرنا النقاش، وفتحنا المجال لأبحاث أخرى يكون فيها العطاء أكثر عمقا ونتيجة.

المصادر والمراجع

1- العربية

أ)- المصادر

* القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

- الأزهرى، أبو منصور: تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، القاهرة، مصر (1964م).
- الأستراباذي، رضى الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن محمد الزفزاف، محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، (د.ط) بيروت، لبنان (1975م).
- ابن الأنباري، أبو البركات: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي مكتبة المنار، ط3، الأردن (1985م).
- الأنصاري، جمال الدين بن هشام: شرح شذور الذهب، تحقيق: محي الدين عبد الحميد الشركة المتحدة للتوزيع، ط1، دمشق، (1984م).
- البستاني، بطرس: محيط المحيط، مكتبة لبنان، (د.ط) بيروت، لبنان (1987م).
- البعلبكي، رمزي منير: المورد الحديث: قاموس انجليزي- عربي، دار العلم للملايين ط1، بيروت، لبنان (2017م).
- الثعالبي، أبو منصور: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط2، بيروت، لبنان، (1973م).
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر : الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل (د.ط) بيروت، لبنان (1996م).
- الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، دار الكتاب العربي، ط3، بيروت، لبنان (1999م).

- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط1، القاهرة، مصر (1952م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (د.ط) القاهرة، مصر (1994م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندراوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان (2000م).
- الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، لبنان، (1990م).
- حجازي، سعيد سمير: قاموس مصطلحات النقد الأدبي المعاصر، دار الآفاق العربية ط1، القاهرة، مصر (2003م).
- الحمزاوي، محمد رشاد: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية معجم عربي أعجمي وأعجمي عربي، الدار التونسية للنشر، ط1، تونس (1987م).
- الحمزاوي محمد رشاد: معجم المفاهيم الحضارية، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ط2، تونس (1998م).
- الخوارزمي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف: مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2 بيروت، لبنان، (1989م).
- ابن دريد، أبو بكر، محمد بن الحسن: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان (1987م).
- الرازي، أبو حاتم أحمد بن حمدان: كتاب الزينة في الألفاظ الإسلامية العربية، تحقيق حسين بن فيض الله الهمذاني، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط1، صنعاء اليمن (1994م).

- الرازي، محمد بن أبي بكر: مختار الصحاح، تحقيق: عصام فارس الحرستاني، دار عمار، ط 9، عمان، الأردن (1996م).
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: إبراهيم التّريزي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط1، الكويت (2000م).
- الزركشي، بدر الدين، محمد بن بهادر بن عبد الله: البحر المحيط في أصول الفقه تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني، ومراجعة عمر سلميان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار الصفاة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الكويت، (1992م).
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر، ط1، عمان (2004م).
- ابن السراج، أبو بكر محمد: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط4، لبنان، بيروت، (1999م).
- أبو السعد، أحمد: معجم التراكيب والعبارات الاصطلاحية العربية القديم منها والمولد دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان (1987م).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة مصر (1988م).
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل: المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، لبنان (1996م).
- ابن سينا، أبو علي: الإشارات والتنبيهات، تحقيق سليمان دينا، دائرة المعارف، ط1 القاهرة، مصر (1960م).
- السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العالم سالم مكرم، دار البحوث العلمية، ط1، الكويت (1980م).

- السيوطي، جلال الدين: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: علي منصور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، (1998م).
- السيوطي، جلال الدين: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة، مصر (2004م).
- الشدياق، أحمد فارس: الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوائب، ط1، القسطنطينية (1881م).
- الشرتوني، سعيد: أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، مطبعة مرسل (د.ط) بيروت (1893م).
- الشريف، محمد علي بن محمد الجرجاني: معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، (ط1) القاهرة، مصر (1979م).
- صليبيا، جميل: المعجم الفلسفي بالألفاظ والفرنسية والإنجليزية واللاتينية دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت، لبنان (1982م).
- العامل، أحمد رضا: متن اللغة، دار مكتبة الحياة، (د.ط) بيروت (1958م).
- أبو العزم، عبد الغني: معجم الغني، معجم إلكتروني، فهرسة وتنسيق فواز زكارنة مارس، (2013م).
- أبو العزم، عبد الغني: معجم الغني الزاهر، دار الكتب العلمية، ط1 بيروت لبنان (2014م).
- ابن عصفور، أبو الحسن علي الحضرمي الإشبيلي: الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط4، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان (1979م).
- ابن عقيل، بهاء الدين: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد دار التراث، ط:20، القاهرة، مصر (1980م).

- العكبري، أبو البقاء: مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، ط1، بيروت، لبنان (1992م).
- عمر، أحمد مختار: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1 القاهرة مصر (2008م).
- عياد حنا، سامي؛ وآخرون: معجم اللسانيات الحديثة، انجليزي- عربي مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، لبنان (1997م).
- الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين: ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة إبراهيم أنيس، دار الشعب للطباعة والنشر، (د.ط) القاهرة مصر (2003م).
- ابن فارس، أحمد بن زكريا أبو الحسين: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط) بيروت، لبنان (1979م).
- ابن فارس، أحمد بن زكريا أبو الحسين: الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان (1997م).
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، (د.ط) بغداد، العراق (1980م).
- الفيروزآبادي: القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط8، بيروت، لبنان (2005م).
- ابن مالك: متن الألفية، المكتبة الشعبية، (د.ط) (د.ت) بيروت، لبنان.
- مبارك، مبارك: معجم المصطلحات الألسنية، فرنسي- انجليزي- عربي دار الفكر اللبناني، ط1، بيروت، لبنان (1995م).

- المبرد، أبو العباس: المقتضب: تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط1، القاهرة، مصر. (1994م).
- مجدي وهبة، وكامل المهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، بيروت، لبنان(1984م).
- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مطبعة مصر، ط1، القاهرة (1960م).
- مجمع اللغة العربية: المعجم الكبير، مطبعة دار الكتب، القاهرة، مصر (1970م) ج:1، حرف: الهمزة.
- مجمع اللغة العربية: المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة مصر(1983م).
- مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة مصر (1989م).
- مجمع اللغة العربية: المعجم اللغوي التاريخي لفيشر، ط1، القاهرة، مصر(1998م).
- مجمع اللغة العربية: المعجم الكبير، مطبعة دار الكتب، القاهرة، مصر (2000م)
- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مطبعة الشروق الدولية، ط4، القاهرة مصر (2004م).
- معلوف، لويس: المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، ط1، بيروت، لبنان(1908م).
- معلوف، لويس: المنجد في اللغة والأعلام، المطبعة الكاثوليكية، ط:17، بيروت لبنان(1969م).
- معلوف، لويس: المنجد في اللغة والأعلام، المطبعة الكاثوليكية، ط:19، (د.ت) بيروت لبنان.

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (انجليزي- فرنسي - عربي-) مكتب تنسيق التعريب، ط2، الرباط، المغرب(2002م).
- المنظمة العربية للثقافة والعلوم : المعجم العربي الأساسي، لاروس، تونس(2003م).
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، محمد بن مكرم الإفريقي المصري: لسان العرب دار صادر للطباعة والنشر، ط1، (د.ت) بيروت، لبنان.
- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين الموصلي: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية ط1 حلب، سوريا (1973م).
- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين الموصلي: شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1 بيروت، لبنان (2001م).

ب)- المراجع

- استيتية، سمير شريف: اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث ط2، أربد، الأردن(2008م).
- إسماعيل، عز الدين: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، دار النهضة للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان(1979م).
- إسماعيلي علوي حافظ ، ومنتصر أمين عبد الرحيم: المعجمية العربية قضايا وآفاق دار كنوز المعرفة، ط1، عمان، الأردن(2014م).
- أنيس، إبراهيم: الدّراسة الإحصائيّة للجنور الثّلاثيّة وغير الثّلاثيّة لمعجم الصّحاح مكتبة الأنجلو مصريّة،(د.ط) القاهرة، مصر(1971م).
- أنيس، إبراهيم: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، القاهرة مصر(1984م).
- باي، ماريو: أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب ط:8 القاهرة، مصر(1998م).
- بركة، بسام: علم الأصوات العام، مركز الإنماء القومي، (د.ط) (د.ت) بيروت، لبنان.

- البكوش، الطيب، والماجري، صالح: في الكلمة، في النحو العربي، وفي اللسانيات الحديثة، دار الجنوب للنشر، (د.ط) تونس (1993م).
- البهنساوي، حسام: التوليد الدلالي، مكتبة زهراء الشرق، ط1، القاهرة مصر (2003م).
- التونجي، محمد، والأسمر، راجي: المعجم المفصل في علوم اللغة، دار الكتب العلمية ط1، بيروت، لبنان (2001م).
- التويجري، عبد العزيز بن عثمان: مستقبل اللغة العربية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة- إيسيسكو-، ط1، الرباط المغرب (2004م).
- جوزيف، فندريس: اللغة، ترجمة: محمد عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص مطبعة الأنجلو المصرية، (ط1)، القاهرة، مصر (1950م).
- الجيلالي، حلام: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة: دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (د.ط) دمشق، سوريا (1999م).
- الحاج، صالح عبد الرحمن: بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر (د.ط) الجزائر (2007م).
- حبلى، محمد يوسف: نظرية الخليل المعجمية، دار الثقافة العربية، ط1 القاهرة مصر (1992م).
- حسان، تمام: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ط) القاهرة مصر (1990م).
- حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، دار عالم الكتب، ط5، القاهرة مصر (2006م).
- حليلى، عبد العزيز: قضايا لسانية، السوسيولسانيات، التصريف، أقسام الكلام مطبعة انفو برينت، ط1، فاس، المغرب (1999م).

- حلمي، علي موسى وشاهين، عبد الصبور: دراسة إحصائية لجذور تاج العروس للزبيدي باستخدام الكمبيوتر، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت(1973م).
- الحمزاوي، محمد رشاد: من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس(1986م).
- الحمزاوي، محمد رشاد: المعجم العربي إشكالات ومقاربات، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، ط1، تونس(1991م)،
- الحمزاوي، محمد رشاد: ظاهرة المعجمية وسبلها إلى الإحاطة بالخطاب الإنساني والعربي، المجلس الأعلى للثقافة، (د.ط) القاهرة، مصر(1996م).
- الحمزاوي، محمد رشاد: النظريات المعجمية العربية، وسبلها إلى استيعاب الخطاب العربي، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر، مطبعة كوتيب الشرقية (د.ط) تونس(1999م).
- الحمزاوي، محمد رشاد: المعجمية مقدمة نظرية ومطبقة مصطلحات ومفاهيم، مركز النشر الجامعي، (د.ط) تونس(2004م).
- الخطيب، عدنان: المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مكتبة لبنان ناشرون، ط1. بيروت، لبنان(1994م).
- خليل، حلمي: التفكير الصوتي عند الخليل، دار المعرفة الجامعية، ط1 مصر(1988م).
- خليل، حلمي: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان(1997م).
- خليل، حلمي: دراسات في اللغة والمعاجم، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان(1998م).

- خليل، حلمي: الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، ط1 الإسكندرية مصر(1998م).
- الخولي، محمد علي: معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان ناشرون، ط2 بيروت لبنان(1991م).
- الخويسكي، زين كامل: المعاجم العربية قديما وحديثا، دار المعرفة الجامعية، ط1 الإسكندرية، مصر(2007م).
- ابن حويلي، الأخضر ميدني: المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية، دار هومة للطباعة والنشر، ط1، الجزائر(2009م).
- الداية، فايز : الجوانب الدلالية في نقد الشعر في القرن الرابع الهجري دار الملاح للطباعة والنشر، ط1، دمشق، سوريا(1978م).
- الداية، فايز: علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية وتأصيلية ونقدية دار الفكر، ط2، دمشق، سوريا(1996م).
- عبد الدايم، محمد عبد العزيز :النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، القاهرة مصر(2006م).
- دي سوسير، فرديناد: محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة: عبد القادر قنيني، دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب(2006م).
- ربيعي، أحمد فرج: مناهج معجمات المعاني إلى نهاية القرن السادس الهجري، مركز الإسكندرية للكتاب، (د.ط)، الإسكندرية، مصر(2001م).
- رياض، زكي قاسم(د.ت): معجم علم اللغة النظري، دار المعرفة، ط1، بيروت لبنان.
- الريديني، محمد عبد الكريم: المعجمات العربية، دراسة منهجية، دار الهدى، ط:2 عين مليلة، الجزائر(2006م).

- السغروشني، إدريس: مدخل إلى الصوارة التوليدية، دار توبقال للنشر ط1 الدار البيضاء، المغرب(1987م).
- السوسوة، عباس: العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية، دار غريب، ط1 القاهرة، مصر(2000م).
- طه، حسين: حديث الأربعاء، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، القاهرة مصر(2014م).
- ظاظا، حسن: كلام العرب من قضايا اللغة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان(2002م).
- أبو العزم، عبد الغني: المعجم المدرسي وتوجيهاته، مؤسسة الغني للنشر ط:1، الرباط المغرب(1997م).
- عزوز، أحمد: أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا(2002م).
- عطية، لواء عبد الحق: المصاحبة المعجمية، المفهوم والأنماط والوظائف بين الموروث العربي والمنجز اللساني، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان(2010م).
- عكاشة، محمود: التحليل الدلالي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات ط2 القاهرة، مصر(2011م).
- العلمي، عبد الحميد: مسالك الدلالة عند اللغويين والأصوليين، مطبعة أنفو برينت، ط1، فاس، المغرب(2000م).
- عمر، أحمد مختار: البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط:8 القاهرة مصر(2003م).
- عمر، أحمد مختار: علم الدلالة، عالم الكتب، ط: 6، القاهرة، مصر(2006م).

- عمر، أحمد مختار: صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة ط2، مصر(2009م).
- بن عمر، عبد الرزاق: معجم الطبيعة بين أبي إسحاق إبراهيم بن خفاجة وإيليا أبي ماضي، دراسة تصنيفية تواترية، كلية الآداب بمنوبة، تونس(1990م).
- عيد، محمد: الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط3، القاهرة، مصر(1988م).
- غاليم، محمد: التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، ط1 الدار البيضاء، المغرب(1987م).
- الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، ط: 28، صيدا- بيروت، لبنان(1993م).
- الفاسي الفهري، عبد القادر: البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال، ط1، الدار البيضاء، المغرب (1990م).
- الفاسي الفهري، عبد القادر: المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر ط2، الدار البيضاء، المغرب(1999م).
- فتح الله، سليمان: دراسات في علم اللغة، دار الحرم للتراث، ط1 القاهرة مصر(2013م).
- أبو الفرج، أحمد محمد: المعاجم اللغوية الحديثة في ضوء علم اللغة الحديث دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان(1996م).
- فهمي، خالد: المعاجم الأصولية في العربية، دراسة لغوية في النشأة والصناعة والمعجمية، دار إيتراك للنشر، ط1، القاهرة، مصر(2005م).
- القاسمي، علي: علم اللغة وصناعة المعجم، مكتبة لبنان ناشرون، ط:3 بيروت لبنان(1991م).

- القاسمي، علي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، ط1 بيروت، لبنان(2003م).
- القاسمي، علي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون ط1، بيروت، لبنان(2008م).
- القاسمي، علي: صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1 بيروت، لبنان(2014م).
- قدور، أحمد محمد: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط3، دمشق، سوريا(2008م).
- كريم زكي، حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2 القاهرة، مصر(1985م).
- كشلي، حكمت: تطور المعجم العربي من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام (1950م)، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان(2002م).
- ماطوري، جورج: منهج المعجمية، ترجمة: عبد العلي الودغيري منشورات كلية الآداب، ط1، الرباط، المغرب(1993م).
- المبارك، محمد: فقه اللغة وخصائص العربية، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، سوريا(1960م).
- محمود، زكي نجيب: المنطق الوضعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1 القاهرة مصر(1965م).
- مذكور إبراهيم: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما(1932-1962) مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر(1964م).
- بن مراد، إبراهيم: دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي ط2 تونس(1987م).
- بن مراد، إبراهيم: مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، ط1 تونس(1997م).

- بن مراد، إبراهيم: من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، ط1 تونس(2010م).
- مرداوي، مجاهد عبد الكريم: مناهج التأليف المعجمية عند العرب: معاجم المعاني والمفردات، دار الثقافة، ط1، عمان، الأردن(2010م).
- المسدي، عبد السلام: النقد والحداثة، دار الطليعة، ط1، بيروت، لبنان(1983م).
- الملاح، محمد سعيد: تاريخ الطباعة العربية في العالم العربي حتى نهاية القرن التاسع عشر، دار ناشري للنشر الإلكتروني(2007م).
- منقور، عبد الجليل: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا(2001م).
- موان، جورج: علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة: نجيب غزاوي منشورات وزارة التعليم العالي، (د.ط)، دمشق، سوريا(1982م).
- النجار، نادية رمضان: فقه اللغة وخصائصها، دار الكتب العلمية، ط1 بيروت لبنان(2017م).
- نصار، حسين: المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ط4 القاهرة مصر(1988م).
- نهر، هادي: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1 إربد، الأردن(2007م).
- عبد الواحد، عبد الحميد: الكلمة في اللسانيات الحديثة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس، ط1، صفافس، تونس(2007م).
- الوعر، مازن: دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1: دمشق، سوريا(1989م).

- وافي، علي عبد الواحد: علم اللغة، نهضة مصر للنشر والتوزيع، ط9 القاهرة مصر(2004م).

- الودغيري، عبد العلي: قضايا المعجم العربي في كتاب ابن الطيب الشرقي منشورات عكاظ، ط1، الرباط، المغرب(1989م).

- الودغيري، عبد العلي: المعجم في المغرب العربي إلى بداية القرن الرابع عشر الهجري، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، المغرب(2008م).

- الودغيري، عبد العلي: القاموسية العربية الحديثة، بين تنمية الفصحى وتحديث القاموس والتأريخ للمعجم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 بيروت لبنان(2019م).

- يجيوي، عبد الرحمان: من المعجم إلى المعجمية، قراءة في المتن والهامش مطبعة انفو- برانت، ط1، فاس، المغرب(2016م).

ج- المقالات والمجلات

- إسماعيلي علوي، عبد السلام: دور المعجم في تقويم الكفاية التواصلية، في كتاب "دور المعجم في تعليم اللغة العربية وتعلمها" وقائع اليوم الدراسي: (دور المعجم في تعليم اللغة العربية وتعلمها) جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، 22 نونبر (2005م)، سلسلة الندوات، ع:24، (2009م).

- الأوراغي، محمد: المعالجة العلمية لقواعد اللغة العربية، مجلة التاريخ العربي، مكتبة جابر الأحمد المركزية، الكويت، ع:57 (2011م).

- البعلبكي، رمزي: نظرية الاشتقاقية عند الشدياق: أصولها وتقويمها وعرضها على المعجمية الشامية المقارنة، في المعجمية العربية المعاصرة، دار الغرب الإسلامي تونس(1986م)

- البوشيخي، عز الدين: خصائص الصناعة المعجمية العربية، مجلة اللسان العربي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، ع:46 (1998م).
- جويده، معبود: مكانة الوحدات الاصطلاحية المركبة في النص المعجمي عينة من المعاجم العربية الحديثة، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني، الجزائر عدد مزدوج: (19) و(20) (2014م).
- الجيلال، حلام: نقد عناصر المعجم العربي في ضوء نظرية الحقول الدلالية، مجلة المنهل، المملكة العربية السعودية، المجلد 60، ع:550 (1998م).
- الجيلالي، حلام: اللغة العربية المعاصرة ومواكبة مستجدات العصرنة مجلة الفيصل مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية ع:310 (2002م).
- حمزة، حسن: المعجم العربي وهوية الأمة، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قطر، مج1، ع1 (2012م).
- الحمزاوي، محمد رشاد: المعجم، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، تونس ع:2 (1986م).
- الحمزاوي، محمد رشاد: المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 78، ج:4 (2003م).
- الحمزاوي، محمد رشاد: مقترح لوضع نموذج للمعجم العربي الحديث مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، منشورات مؤسسة الغني للنشر، الرباط المغرب، ع6 (2007م).
- عبد الدايم، محمد عبد العزيز: جهات النظرية المعجمية في التراث العربي مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، منشورات مؤسسة عبد الغني للنشر، الرباط المغرب، ع:6 (2007م).

- دحماني، زكية: دلالة الجذر على المعنى في نظر اللغويين القدامى مجلة المعجمية جمعوية المعجمية العربية، تونس، عدد مزدوج : 12 و13 (1997م).
- دحماني، زكية: المصطلح بين التعميم والتخصيص في القاموس العام، في كتاب "المُصطلح العلميّ والفنيّ في القاموس العام" وقائع أعمال ندوة جامعة ليون الثانية بفرنسا، يومي 26 و27 نونبر (2010م)، الناشر: دار ومكتبة الهلال، ط1 بيروت لبنان (2013م).
- دحماني، زكية السائح: النص القاموسي بين القاموس العام والقاموس الأسمائي دراسة مقارنة، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر عدد مزدوج: 19 و20 (2014م).
- الدريسي، فرحات: حول نظامية المعجم، مجلة المعجمية، جمعوية المعجمية العربية تونس، عدد مزدوج: 9 و10 (1996م).
- الزعبلوي، صلاح الدين: الاشتقاق، مجلة التراث العربي، اتحاد كتاب العرب، دمشق ع: 9، السنة: 3، أكتوبر (1982م).
- الشتوي، منصور: المظهر الصرفي في تعريف المدخل القاموسي وأثره في بنية النص القاموسي، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية الجزائر عدد مزدوج: 19 و20 (2014م).
- الصوري، عباس: في الممارسة المعجمية للمتن اللغوي، مجلة اللسان العربي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب بالرباط العدد: 45 (1998م).
- الطاهر، ميلة: المعجم العربي والحياة المعاصرة، مقال ضمن كتاب القاموس واللغة العربية المعاصرة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر (2013م).

- أبو العزم، عبد الغني: مفهوم المتلازمات وإشكالية الاشتغال المعجماتي مجلة الدراسات المعجمية، منشورات الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط ع:5 (2006م).

- أبو العزم، عبد الغني: مقدمات المعاجم العربية القديمة، رؤية معجمية أم مذهبية؟ مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، منشورات مؤسسة عبد الغني للنشر، الرباط، المغرب، ع:6، (2007م).

- أبو العزم، عبد الغني: المدخل والتعريف والشاهد في المعجم، أي علاقة؟ في كتاب: "المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجميين"، وقائع ندوة جامعة ليون الثانية بفرنسا، يومي 29-30 شتنبر (2005)، مركز البحث في المصطلح والترجمة، الناشر: دار ومكتبة الهلال، ط1، بيروت، لبنان (2010م).

- أبو العزم، عبد الغني، وآخرون: منهجية اختيار المصطلحات العلمية في المعجم اللغوي وأسسه المعجمية، في كتاب "المصطلح العلمي والفني في القاموس العام" وقائع أعمال ندوة جامعة ليون الثانية بفرنسا يومي 26 و 27 نونبر (2010م) الناشر: دار ومكتبة الهلال، ط1 بيروت، لبنان (2013م).

- عيدان، حيدر جبار: المتن اللغوي في المعجم العربي، دراسة في كيفية المعالجة، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة الكوفة، كلية الآداب، العراق العدد:6، (2008م).

- غلفان، مصطفى: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أي مصطلح لأي لسانيات مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب الرباط، ع: 46 (1998م).

- الفاسي الفهري، عبد القادر: تعريب اللغة وتعريب الثقافة، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، الخرطوم، السودان، عدد: أغسطس (1985م).

- الفاسي الفهري، عبد القادر: اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، بحث منشور بكتاب "تقدم اللسانيات بالأقطار العربية"، وقائع ندوة جهوية أبريل (1987م) الرباط، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت لبنان (1991م).
- الفوحي، أحمد: الإحصاء المعجمي وتعليم اللغة العربية، في كتاب "دور المعجم في تعليم اللغة العربية وتعلمها"، وقائع اليوم الدراسي (دور المعجم في تعليم اللغة العربية وتعلمها) بجامعة المولى إسماعيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس 22 نونبر (2005م)، سلسلة الندوات، ع: 24 (2009م).
- القاسمي، علي: المعجم والقاموس دراسة تطبيقية في علم المصطلح مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، ع: 48 (1999م).
- القاسمي، علي: إشكالية الدلالة في المعجم العربي، مجلة اللسان العربي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع: 46 (1998م).
- مجمع اللغة العربية: المرسوم الملكي لإنشاء المجمع، المادة رقم (1)، مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة الأميرية بولاق، القاهرة، مصر، ع1، (1935م).
- مجمع اللغة العربية: مجلة مجمع اللغة العربية، المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة مصر، ع1، (1935م).
- مجمع اللغة العربية: مجلة مجمع اللغة العربية، المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة مصر، ع: 2، (1935م).
- مجمع اللغة العربية: مجلة مجمع اللغة العربية، المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة مصر، عدد: 6، (1951م).
- بن مراد، إبراهيم: في النظرية المعجمية العربية، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، تونس، ع: 7 (1991م).

- بن مراد، إبراهيم: مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية تونس، عدد مزدوج: 9 و 10 (1994م).
- بن مراد، إبراهيم: الصيغمية المعجمية، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية تونس، عدد مزدوج: 12 و 13 (1997م).
- بن مراد، إبراهيم: المقولة الدلالية في المعجم، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، تونس، عدد مزدوج: 16 و 17 (2001م).
- بن مراد، إبراهيم: صلة التأليف المعجمي العربي الحديث بالنظرية المعجمية، مجلة الدراسات المعجمية، منشورات الجمعية المغربية للدراسات المعجمية الرباط، المغرب عدد مزدوج: 7 و 8 (2009م).
- بن مراد، إبراهيم: المعجم العربي بين النظرية والتطبيق، سلسلة محاضرات كرسي (مارغريت واير هاويزر جويت) للدراسات العربية، الجامعة الأمريكية بيروت (2009م).
- مطر، عبد العزيز: المعجم الوسيط بين المحافظة والتجديد، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع: 69 (1991م).
- المعتوق محمد أحمد: الحصيلة اللغوية أهميتها مصادرها، ووسائل تنميتها، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع: 212 (1999م).
- المهيري، عبد القادر: رأي في بنية الكلمة العربية، في كتاب "اللسانيات في خدمة اللغة العربية"، وقائع ندوة (اللسانيات في خدمة اللغة العربية) تونس أيام: 23-28 نونبر (1981م) سلسلة اللسانيات عدد 5، الناشر: مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية الجامعة التونسية، تونس (1983م).
- النصراوي، الحبيب: وظيفة الشاهد في القاموس العربي الحديث بين المحافظة والتجديد من خلال المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي، في كتاب "المثال والشاهد

في كتب النحويين والمعجميين" وقائع ندوة جامعة ليون(2) بفرنسا، 29 و30 شتنبر (2005)، مركز البحث في المصطلح والترجمة، الناشر: دار ومكتبة الهلال، ط1 بيروت، لبنان (2010م).

- النصراوي الحبيب: المكون الدلالي في تعريف المصطلح العلمي في القاموس اللغوي العام، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية الجزائر، عدد مزدوج: ع19 و20 (2014م).

- عبد الواحد، عبد الحميد: الكلمة وحدة لسانية، في كتاب "الوحدات اللسانية والتحليل اللساني" كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس، وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها، صفافس، تونس (2009م).

- الودغيري، عبد العلي: قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي مجلة: اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، ع:33 (1989م).

- يجيوي، عبد الرحمان: قضايا الصفة في الأسماء المركبة من اسم وصفة وفي المركب الوصفي والظروف والنعوت، إشراف الفاسي الفهري، إعداد خالد الأشهب، منشورات معهد الدراسات والأبحاث حول التعريب، الرباط، المغرب (2001م).

- يجيوي، عبد الرحمان: المعجمية الحديثة وإعادة قراءة التراث اللغوي العربي، في كتاب: "قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة" وقائع الندوة الدولية الثانية: (قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة) 25-27/02/2014 بجامعة الملك سعود، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، الرياض السعودية (2014م).

(د)- الرسائل الجامعية

- بلعيد، صالح: دور المؤسسات الثقافية العربية في تنمية اللغة العربية بحث لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تيزي وزو، الجزائر (1993م).

- الخوالدة، مشعل سليمان: الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب الزييات، دراسة فونولوجيا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك (2000م).

2- الأجنبية

- Bloomfield. L. (1984): Language, the University of Chicago, press.
- Charles. Muller (1993) : Principes et Méthodes de Statistique Lexicale, Honoré Champion, Paris.
- De Beaugrande .Rebert / Dressler .Wolfgang (1981) :Introduction to text linguistics ,Longman Publishing Group, London, 1981.
- Dubois J. et Claude Dubois (1971) :Introduction à la Lexicographie : Le Dictionnaire, Larousse, Paris.
- Dubois J. et autres (1973): Dictionnaire de Linguistique, librairie Larousse, Paris.
- Dubois J. et d'autre (1994) : dictionnaire de linguistique et des sciences du langage,éd: Larousse, Paris.
- Ducrot.Oswald /Todorov .Tzvetan(1992):DictionnaireEncyclopédique des Sciences du Langage, Edition du Seuil, Paris.
- Ennji .Moha / Sadigi .Fatima (1994) : Applications of Modern Linguistics Afrique Orient, Casablanca.
- Fishman. Joshua (1970) : Sociolinguistic, a Brief Introduction, Rowley Massachusetts, Newbury House publishers, USA.
- Goudoin. Olivier (2012) : Principes et méthodes statistiques, Grenoble ensimag, Grenoble.

- **Gouws .Rufus(2003):Types of Articles, their structure and different types of lemmata, in A Practical guide to lexicography, john benjamins publishing company, Philadelphia, USA.**
- **Hjelmslev. L (1961): Prolegomena to a Theory of Language, translated by Francis J. Whitfield, Madison, the University of Wisconsin press, USA.**
- **Lebrun Yvan (1966) :Linguistique Quantitative, dans Statistique et Analyse Linguistique, colloque de Strasbourg, Presses Universitaires de France, Paris.**
- **LeGuern.Michel /Berrendonner.Alain / Puech.Gilbert (1983): Principes de grammaire polylectale, Presses universitaires de Lyon.**
- **Matoré .Georges (1953) : La Méthode en Lexicologie, domaine français, didier, paris.**
- **Mounin. Georges. (1971) : Clefs pour La Linguistique, Seghers, Paris.**
- **Rey-Debove . Josette (1970): " le domaine du dictionnaire" in Langages (la lexicographie) N°19 (1970) Larousse, Paris,**
- **Rey-Débove. Josette (1971) : Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires français contemporains,éd : Mouton, paris.**
- **Ullman. Stephen (1973) : Meaning and Style, Collected Papers, Oxford, Basil Blackwell.**
- **Vendryes . Joseph (1996): Language ,A Linguistic Introduction to HistoryTranslate : Paul radin, Routledge, London**

الملحق

المدونة

تضم هذه المدونة المعجمية أصنافا لغوية مختلفة: الألفاظ العربية، والألفاظ الأعجمية والمركبات اللغوية، والمصطلحات العلمية، مصنفة حسب المجالات، ومرتبطة ترتيبا ألفبائيا. وهذه الأصناف اللغوية تعكس اللغة العربية الحديثة والمعاصرة. وقد جمعناها من لغة الإعلام الإلكتروني المكتوب، تحديدا من جريدتين إلكترونيتين؛ جريدة هسبريس المغربية، وجريدة الشرق الأوسط الدولية. والهدف من وراء جمع هذه المدونة هو عرض عناصرها على مداخل المعاجم العربية الحديثة: (المعجم الوسيط) و(المعجم العربي الأساسي) ومعجم (المنجد في اللغة والأعلام) من أجل معرفة نسبة مواكبة هذه المعاجم للغة العربية الحديثة. وقد اعتمدنا في قراءة هذه المدونة على عدة رموز ومختصرات، نوضحها على الشكل الآتي:

الرموز والمختصرات

- الرمز (-) : يشير إلى أن اللفظ غير موجود في مداخل المعجم.
- الرمز (+) : يدل على أن اللفظ ورد في مداخل المعجم.
- المختصر (ت.أ) : يدل على الترتيب الألفبائي .
- المختصر (م.و): اختصار (للمعجم الوسيط)
- المختصر (م.ع.أ): اختصار (للمعجم العربي الأساسي)
- المختصر (م.م) : اختصار (للمعجم المنجد في اللغة والأعلام)
- المختصر (ج.هس) : اختصار لجريدة هسبريس الإلكترونية (المغربية)
- المختصر (ج.ش.أ) : اختصار لجريدة الشرق الأوسط الإلكترونية (الدولية)

1- مدونة الألفاظ

أ- المجال السياسي

ت. أ	الألفاظ العربية	م.و	و.ع.أ	م.م	الجريدة الإلكترونية
(1)	- مأسس	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 04 مارس (2018)
	- مؤسساتي	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 13 نونبر (2018)
	- مؤسساتية	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 02 أكتوبر (2018)
	- مؤتمرات	(-)	(+)	(+)	- ج.هس: 26 مارس (2018)

(2018) - ج.ش.أ: 22 يونيو	(-)	(+)	(-)	- ائتلاف	
(2019) - ج.ش.أ: 12 يونيو	(-)	(+)	(-)	- مباحثات	(ب)
(2018) - ج.هس: 13 نونبر	(-)	(-)	(-)	- تبخيس	
(2019) - ج.هس: 09 فبراير	(-)	(+)	(-)	- تبريرات	
(2019) - ج.هس: 26 فبراير	(+)	(+)	(-)	- مبعوث	
(2018) - ج.هس: 31 ماي	(-)	(+)	(-)	- مبالغات	
(2018) - ج.هس: 12 يونيو	(-)	(+)	(-)	- جدولة	(ج)
(2018) - ج.هس: 15 شتنبر	(-)	(-)	(-)	- تجاذبات	
(2018) - ج.هس: 18 أبريل	(-)	(+)	(-)	- جلسات	
(2019) - ج.هس: 19 يناير	(-)	(-)	(-)	- جهوية	
(2018) - ج.هس: 07 نونبر	(-)	(+)	(-)	- تجييش	
(2017) - ج.ش.أ: 22 أبريل	(-)	(-)	(-)	- احتجاجات	(ح)
(2012) - ج.هس: 26 يونيو	(-)	(+)	(-)	- استحداث	
(2019) - ج.هس: 30 يناير	(-)	(-)	(-)	- محادثات	
(2017) - ج.هس: 02 أكتوبر	(-)	(-)	(-)	- تحريضية	
(2019) - ج.هس: 09 يناير	(-)	(+)	(-)	- حريات	
(2018) - ج.ش.أ: 09 يوليوز	(+)	(+)	(+)	- تحزب	
(2017) - ج.ش.أ: 03 يناير	(+)	(+)	(+)	- حزب	
(2018) - ج.هس: 23 أكتوبر	(-)	(+)	(-)	- حزبي	
(2019) - ج.هس: 22 أبريل	(-)	(-)	(-)	- حسابات	
(2018) - ج.هس: 09 أكتوبر	(-)	(-)	(-)	- تحضيرات	
(2012) - ج.هس: 24 غشت	(-)	(-)	(-)	- استحقاقات	
(2017) - ج.هس: 22 أبريل	(-)	(+)	(+)	- تحكُّم	
(2018) - ج.ش.أ: 14 دجنبر	(-)	(-)	(-)	- حكمة	
(2018) - ج.هس: 18 دجنبر	(-)	(+)	(-)	- حكومية	
(2018) - ج.هس: 30 يونيو	(-)	(+)	(-)	- حلحلة	
(2018) - ج.هس: 15 شتنبر	(-)	(-)	(-)	- تحالفات	
(2017) - ج.هس: 06 مارس	(-)	(+)	(+)	- تخريج	(خ)
(2008) - ج.هس: 08 يوليوز	(-)	(-)	(-)	- تخريجات	
(2018) - ج.هس: 23 يونيو	(-)	(-)	(-)	- خرجات	
(2018) - ج.هس: 10 فبراير	(-)	(-)	(-)	- مخرجات	
(2015) - ج.هس: 05 شتنبر	(-)	(-)	(-)	- خروقات	
(2013) - ج.هس: 24 نونبر	(-)	(-)	(-)	- تمخزن	
(2018) - ج.ش.أ: 18 أبريل	(-)	(-)	(-)	- اختصاصات	
(2018) - ج.هس: 26 غشت	(-)	(+)	(-)	- خصومات	
(2019) - ج.هس: 10 يناير	(-)	(-)	(-)	- مخططات	

	- خلافات	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 29 يناير (2019)
	- إخلالات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 23 شتبر (2016)
	- اختلالات	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 31 يناير (2017)
	- تخونج	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 08 أبريل (2018)
	- تخوين	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 26 فبراير (2018)
(د)	- دسترة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 17 يوليوز (2011)
	- إدعاءات	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 09 فبراير (2017)
	- تداعيات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 01 يونيو (2018)
	- تدليس	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 08 دجنبر (2018)
	- تدويل	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 28 شتبر (2018)
	- دولي	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 13 يناير (2019)
(ذ)	- مذكرات	(-)	(+)	(+)	- ج.هس: 08 مارس (2018)
(ر)	- رئاسة	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 14 أكتوبر (2018)
	- رئاسية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 10 فبراير (2019)
	- رئاسيات	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 19 يناير (2014)
	- رابطة	(+)	(+)	(+)	- ج.ش.أ: 27 يونيو (2019)
	- تراجعات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 13 فبراير (2018)
	- ترشح	(+)	(+)	(+)	- ج.هس: 21 أبريل (2018)
	- إرهاب	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 07 فبراير (2019)
	- ترويض	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 23 يوليوز (2018)
(ز)	- زعمات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 10 مارس (2018)
	- تركيات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 21 يونيو (2018)
	- انزلاقات	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 10 يناير (2018)
	- مزایدات	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 30 يناير (2019)
(س)	- مسؤول	(+)	(+)	(+)	- ج.هس: 30 يناير (2018)
	- تسريبات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 28 يناير (2019)
	- استكان	(+)	(+)	(+)	- ج.هس: 03 يونيو (2015)
	- سلطوي	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 28 فبراير (2011)
	- سلطوية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 06 دجنبر (2018)
	- تأسلم	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 05 يناير (2019)
	- إسلاموية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 08 يونيو (2018)
	- سيادة	(+)	(+)	(-)	- ج.هس: 18 فبراير (2019)
	- مساومات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 27 يناير (2019)
	- تسويات	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 19 يونيو (2019)
	- تسييس	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 09 فبراير (2017)
	- سياسة	(+)	(+)	(+)	- ج.ش.أ: 03 يناير (2017)

- سياسي	(-)	(+)	(+)	- ج.ش.أ: 09 يونيو (2019)
- سياسوي	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 06 دجنبر (2018)
- سياسوية	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 02 نونبر (2017)
- مشحنات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 14 غشت (2018)
- تشريعات	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 20 فبراير (2019)
- شعبية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 07 مارس (2017)
- شعارات	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 02 يونيو (2017)
- انشقاكات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 18 فبراير (2018)
- انشغالات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 30 يونيو (2018)
- مشاورات	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 26 يونيو (2019)
- تشهير	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 23 مارس (2019)
- تشويش	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 17 أبريل (2017)
- الإشاعات	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 12 يوليوز (2018)
- تصحيحات	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 13 يناير (2019)
- تصحيحية	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 21 دجنبر (2018)
- استصدار	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 10 مارس (2016)
- مصداقية	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 10 يونيو (2015)
- تصادم	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 11 غشت (2017)
- صدمات	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 09 ماي (2019)
- تصاريح	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 04 يونيو (2019)
- تصريحات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 12 أكتوبر (2018)
- تصعيد	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 18 يونيو (2019)
- اصطفاف	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 13 أبريل (2018)
- مُصالحة	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 19 مارس (2019)
- صلاحيات	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 04 فبراير (2017)
- تصهين	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 15 فبراير (2018)
- تصويت	(-)	(+)	(+)	- ج.هس: 14 يونيو (2018)
- ضبابية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 04 ماي (2018)
- تضليل	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 24 مارس (2017)
- تضيق	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 04 يناير (2017)
- مضايقات	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 27 فبراير (2017)
- تطبيع	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 11 مارس (2016)
- تطمينات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 07 مارس (2019)
- تطورات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 05 يونيو (2016)
- ظلامية	(-)	(-)	(+)	- ج.هس: 12 يناير (2019)
- تظاهرات	(-)	(-)	(+)	- ج.هس: 14 دجنبر (2018)

(ع)	- عرائض - معارضة - عزوف - إعفاءات - عقابية - تعقيدات - علاقات - علمنة - تعويضات - عولم - تعويم - تعيينات	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 17 مارس (2016) - ج.هس: 30 يناير (2019) - ج.هس: 26 أبريل (2019) - ج.هس: 14 غشت (2018) - ج.ش.أ: 07 يونيو (2017) - ج.ش.أ: 20 شتنبر (2017) - ج.هس: 23 أكتوبر (2018) - ج.هس: 29 دجنبر (2018) - ج.ش.أ: 20 فبراير (2017) - ج.هس: 28 أكتوبر (2016) - ج.هس: 16 يناير (2019) - ج.ش.أ: 22 يونيو (2019)
(غ)	- استغناء - أغلبية - مغالطات - استغلالات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 13 نونبر (2018) - ج.هس: 20 دجنبر (2018) - ج.هس: 29 نونبر (2019) - ج.هس: 10 دجنبر (2018)
(ف)	- استفتاء - استفزازات - إفشال - انفصالية - تفاوض - تفويضات - مفاوضات - مفوضية	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 22 يناير (2017) - ج.هس: 12 يناير (2019) - ج.هس: 05 ماي (2018) - ج.هس: 20 نونبر (2019) - ج.هس: 10 يوليوز (2018) - ج.ش.أ: 21 يونيو (2017) - ج.هس: 30 يناير (2019) - ج.هس: 02 أكتوبر (2018)
(ق)	- تقاطبات - استقطاب - استقطابية - قطبية - مُقاطعة - إقطاعي - انقلاب - استقواء	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 15 شتنبر (2018) - ج.هس: 09 مارس (2018) - ج.هس: 12 مارس (2016) - ج.هس: 06 مارس (2019) - ج.هس: 03 يونيو (2018) - ج.هس: 30 أبريل (2008) - ج.ش.أ: 08 أبريل (2017) - ج.هس: 07 يناير (2016)
(ك)	- تكبيل - تكتيمات - تكدير - كرّس	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 30 يونيو (2018) - ج.هس: 31 ماي (2013) - ج.ش.أ: 11 مارس (2017) - ج.هس: 27 أبريل (2016)

(2018) - ج.هس: 30 أكتوبر	(-)	(+)	(-)	- تكميم	
(2017) - ج.هس: 26 دجنبر	(-)	(-)	(-)	- تلاسناات	(ل)
(2017) - ج.ش.أ: 06 يناير	(+)	(+)	(+)	- لعب	
(2019) - ج.ش.أ: 26 يونيو	(-)	(+)	(+)	- تمثيلية	(م)
(2019) - ج.ش.أ: 15 يونيو	(-)	(-)	(-)	- مجانية	
(2018) - ج.ش.أ: 01 نونبر	(-)	(+)	(-)	- تأمر ك	
(2016) - ج.هس: 05 أكتوبر	(-)	(+)	(+)	- تمسكن	
(2019) - ج.هس: 14 يناير	(+)	(+)	(+)	- مَلَكِيَّة	
(2019) - ج.ش.أ: 23 يناير	(-)	(+)	(-)	- نجاعة	(ن)
(2018) - ج.هس: 30 يونيو	(-)	(+)	(-)	- انتخابية	
(2018) - ج.هس: 25 يناير	(-)	(-)	(-)	- نداءات	
(2018) - ج.هس: 11 نونبر	(-)	(-)	(-)	- تنازلات	
(2016) - ج.هس: 26 دجنبر	(-)	(-)	(-)	- تنسيقيات	
(2007) - ج.هس: 16 نونبر	(-)	(-)	(-)	- نشاطات	
(2019) - ج.هس: 26 يناير	(-)	(+)	(-)	- تنصيب	
(2019) - ج.هس: 19 يوليوز	(-)	(+)	(-)	- إنصات	
(2017) - ج.ش.أ: 28 يناير	(-)	(+)	(-)	- تنصير	
(2019) - ج.هس: 27 مارس	(-)	(+)	(-)	- مناصرة	
(2019) - ج.هس: 25 يناير	(-)	(+)	(-)	- مناصفة	
(2012) - ج.هس: 12 أبريل	(-)	(+)	(-)	- مناضل	
(2017) - ج.هس: 29 يناير	(-)	(-)	(-)	- تنظيم	
(2019) - ج.هس: 13 يناير	(-)	(+)	(-)	- تنظيم	
(2018) - ج.هس: 22 ماي	(-)	(-)	(-)	- تنظيمات	
(2018) - ج.هس: 22 نونبر	(-)	(-)	(-)	- تنظيمية	
(2017) - ج.هس: 28 دجنبر	(-)	(+)	(-)	- نقابات	
(2019) - ج.هس: 19 يناير	(-)	(+)	(-)	- نقابي	
(2017) - ج.ش.أ: 14 يناير	(-)	(+)	(-)	- مناقشات	
(2018) - ج.هس: 31 مارس	(-)	(-)	(-)	- انتماءات	
(2018) - ج.هس: 12 أكتوبر	(-)	(+)	(-)	- انتهازية	
(2017) - ج.ش.أ: 04 فبراير	(+)	(+)	(-)	- مناورات	
(2019) - ج.ش.أ: 20 ماي	(+)	(+)	(-)	- مناوشات	
(2018) - ج.هس: 02 مارس	(-)	(-)	(-)	- مناوءات	
(2019) - ج.ش.أ: 03 يونيو	(-)	(-)	(-)	- تهجير	(ه)
(2017) - ج.ش.أ: 04 يناير	(-)	(-)	(-)	- تهديدات	
(2017) - ج.ش.أ: 08 غشت	(+)	(-)	(-)	- تهويل	
(2018) - ج.هس: 29 يونيو	(+)	(+)	(-)	- تهوين	

(2019) 04 فبراير ج.هس: -	(+)	(+)	(+)	- هيكلة	
(2018) 01 غشت ج.هس: -	(-)	(+)	(-)	- توجيهات	(و)
(2019) 01 أبريل ج.ش.أ: -	(+)	(-)	(-)	- استوزار	
(2018) 09 ماي ج.هس: -	(+)	(+)	(+)	- وساطة	
(2016) 29 يوليوز ج.هس: -	(+)	(+)	(-)	- وصولية	
(2018) 12 دجنبر ج.هس: -	(-)	(+)	(-)	- توصيات	
(2018) 02 ماي ج.هس: -	(-)	(+)	(-)	- توطيد	
(2017) 19 أكتوبر ج.هس: -	(+)	(+)	(-)	- مواطن	
(2018) 19 يوليوز ج.هس: -	(+)	(+)	(+)	- توافق	
(2017) 12 فبراير ج.ش.أ: -	(-)	(-)	(-)	- توافقات	
(2014) 08 فبراير ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- توافقية	
(2018) 25 دجنبر ج.هس: -	(-)	(+)	(-)	- اتفاقيات	
(2019) 28 يناير ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- تأكيدات	
(2015) 25 دجنبر ج.هس: -	(-)	(+)	(-)	- ولاءات	
(2009) 28 فبراير ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- تئيس	(ي)
(2019) 19 يونيو ج.ش.أ: -	(-)	(+)	(-)	- يسارية	

ب- المجال الاقتصادي

ت.أ	الألفاظ العربية	م.و	م.ع.أ	م.م	الجريدة الإلكترونية
(أ)	- أجراء	(-)	(+)	(+)	(2018) 17 مارس ج.هس: -
	- متأخرات	(-)	(+)	(-)	(2018) 25 يناير ج.هس: -
	- أدائية	(-)	(-)	(-)	(2013) 08 ماي ج.هس: -
	- أداءات	(-)	(-)	(-)	(2018) 31 غشت ج.ش.أ: -
	- أذونات	(-)	(-)	(-)	(2018) 28 يونيو ج.ش.أ: -
	- مأذونية	(-)	(+)	(+)	(2012) 04 مارس ج.هس: -
	- مؤشر	(-)	(+)	(-)	(2018) 15 أكتوبر ج.هس: -
	- انتمان	(-)	(+)	(-)	(2018) 18 دجنبر ج.هس: -
(ب)	- مبادلات	(-)	(+)	(-)	(2018) 15 يوليوز ج.هس: -
	- تباطؤ	(-)	(+)	(-)	(2017) 04 يناير ج.ش.أ: -
	- بنيوي	(-)	(-)	(-)	(2018) 29 مارس ج.ش.أ: -
	- بورصات	(-)	(+)	(-)	(2017) 17 نونبر ج.هس: -
	- تببيض	(-)	(-)	(-)	(2018) 30 نونبر ج.هس: -
	- مبيعات	(-)	(+)	(-)	(2017) 05 يناير ج.ش.أ: -
(ج)	- جبايات	(-)	(-)	(-)	(2019) 04 ماي ج.ش.أ: -
	- جبائي	(-)	(-)	(-)	(2017) 28 أكتوبر ج.ش.أ: -
	- جُملة	(+)	(+)	(-)	(2018) 02 نونبر ج.هس: -

(ج)	- محجوزات - محدودية - التحرير - محروقات - حسابات - محاسباتي - تحملات - حمولات - حمائية - تحويلات - حاويات - احتياطات	(-) (-) (-) (-) (-) (-) (-) (-) (-) (-) (-) (-)	(-) (+) (-) (+) (+) (-) (-) (-) (+) (-) (-) (-)	(-) (-) (-) (-) (-) (-) (-) (-) (-) (+) (-) (-)	- ج.هس: 03 مارس (2018) - ج.هس: 10 يوليوز (2018) - ج.ش.أ: 09 فبراير (2018) - ج.هس: 08 مارس (2018) - ج.ش.أ: 16 مارس (2017) - ج.هس: 11 فبراير (2014) - ج.هس: 06 ماي (2016) - ج.هس: 05 نونبر (2018) - ج.ش.أ: 15 فبراير (2017) - ج.هس: 29 يناير (2018) - ج.هس: 11 أبريل (2018) - ج.ش.أ: 12 يناير (2017)
(خ)	- خصصة - تخصيصات - مخصصات - تَحْوَصص - خوصصة - تخفيض - تخفيضات	(-) (-) (-) (-) (-) (-) (-) (-)	(-) (-) (+) (-) (-) (-) (+) (+)	(-) (-) (-) (-) (-) (-) (-) (-)	- ج.ش.أ: 26 أكتوبر (2018) - ج.هس: 13 نونبر (2018) - ج.ش.أ: 25 فبراير (2017) - ج.هس: 15 يونيو (2019) - ج.هس: 18 يونيو (2019) - ج.هس: 27 نونبر (2018) - ج.هس: 15 يناير (2013)
(د)	- مدخرات - تداعيات - دفع - تدوير - تداولات - استدانة - مديون - مديونية - مديونيات	(-) (-) (+) (-) (-) (-) (-) (-) (-) (-)	(-) (-) (+) (+) (-) (-) (+) (-) (-) (-)	(-) (-) (+) (-) (-) (-) (+) (-) (-) (-)	- ج.ش.أ: 20 ماي (2017) - ج.ش.أ: 13 يونيو (2017) - ج.ش.أ: 13 يونيو (2019) - ج.ش.أ: 28 غشت (2018) - ج.هس: 09 أوتبر (2018) - ج.ش.أ: 03 مارس (2019) - ج.هس: 25 يوليوز (2016) - ج.هس: 27 أكتوبر (2018) - ج.ش.أ: 26 نونبر (2017)
(ذ)	- ذعائر	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 24 يناير (2018)
(ر)	- مرابحة - استرداد - مردود - مسترزق - رساميل - رقمية - رقمنة	(+) (+) (-) (-) (-) (-) (-) (-)	(+) (+) (-) (-) (-) (-) (-) (-)	(+) (+) (-) (-) (-) (-) (-) (-)	- ج.هس: 23 مارس (2018) - ج.هس: 30 مارس (2018) - ج.ش.أ: 27 ماي (2019) - ج.هس: 28 يناير (2019) - ج.هس: 11 دجنبر (2017) - ج.هس: 10 أبريل (2018) - ج.هس: 19 يناير (2019)

- تَمَرَكز	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 27 مارس (2010)
- ترويج	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 25 يوليوز (2018)
- رائج	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 03 شتنبر (2017)
- ريع	(+)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 05 أبريل (2019)
- زبناء	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 06 أبريل (2017)
(س)	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 20 يوليوز (2018)
- تسبيقات	(+)	(+)	(+)	- ج.هس: 28 ماي (2018)
- سداد	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 01 دجنبر (2017)
- تسعير	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 27 نونبر (2018)
- تسعيرة	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 08 يناير (2017)
- تسقيف	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 07 فبراير (2019)
- تسليع	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 02 يوليوز (2019)
- سندات	(+)	(+)	(+)	- ج.هس: 02 غشت (2018)
- أسهم	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 10 مارس (2017)
- تسويق	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 11 ماي (2017)
- سوقية	(+)	(+)	(+)	- ج.هس: 28 أكتوبر (2016)
- السومة	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 03 يوليوز (2018)
(ش)	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 23 يونيو (2019)
- شحنات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 23 مارس (2018)
- شراكة	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 27 فبراير (2019)
- تشاركية	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 19 فبراير (2019)
- شرائية	(-)	(+)	(+)	- ج.ش.أ: 28 ماي (2019)
- مشتريات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 28 مارس (2017)
- شهرية	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 05 فبراير (2017)
- شهريات	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 03 يونيو (2017)
(ص)	(+)	(+)	(+)	- ج.هس: 11 شتنبر (2018)
- تصدير	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 02 فبراير (2019)
- تصديري	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 26 دجنبر (2018)
- صادرات	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 03 أكتوبر (2018)
- مصارف	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 16 نونبر (2018)
- مصرفي	(-)	(+)	(+)	- ج.هس: 29 نونبر (2018)
- صياغة	(-)	(+)	(+)	- ج.ش.أ: 20 يونيو (2018)
- صفقات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 12 نونبر (2018)
- تصنيع	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 07 دجنبر (2018)
(ض)	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 30 أبريل (2017)
- تضخم	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 24 ماي (2018)
- تضريب	(-)	(-)	(-)	
- ضريبي	(-)	(-)	(-)	
- ضريبية	(-)	(+)	(-)	
- مضاربات				

(2019) - ج.ش.أ: 01 مارس	(-)	(+)	(-)	- ضمانات	
(2017) - ج.ش.أ: 03 يونيو	(-)	(-)	(-)	- طلبات	(ط)
(2019) - ج.ش.أ: 23 ماي	(-)	(-)	(-)	- طلبيات	
(2018) - ج.هس: 22 ماي	(-)	(-)	(-)	- تعبئات	(ع)
(2018) - ج.هس: 30 يناير	(+)	(-)	(-)	- عطالة	
(2019) - ج.ش.أ: 26 يونيو	(+)	(+)	(-)	- تعافي	
(2018) - ج.هس: 05 نونبر	(+)	(+)	(-)	- إعفاء	
(2019) - ج.ش.أ: 12 أبريل	(-)	(-)	(-)	- إعفاءات	
(2019) - ج.ش.أ: 17 يناير	(-)	(+)	(-)	- عمولات	
(2018) - ج.هس: 23 يوليوز	(-)	(+)	(-)	- عائدات	
(2019) - ج.هس: 14 فبراير	(-)	(+)	(-)	- تعويضات	
(2018) - ج.هس: 19 يوليوز	(-)	(+)	(+)	- معاون	
(2018) - ج.هس: 20 نونبر	(-)	(-)	(-)	- متعاون	
(2018) - ج.هس: 26 يناير	(-)	(+)	(-)	- تعويم	
(2017) - ج.هس: 19 غشت	(-)	(+)	(-)	- معاشات	
(2018) - ج.هس: 25 شتتبر	(-)	(+)	(+)	- إفلاس	(ف)
(2019) - ج.ش.أ: 30 يونيو	(-)	(-)	(-)	- تفويطات	
(2018) - ج.هس: 13 يوليوز	(-)	(+)	(-)	- تفويت	
(2019) - ج.هس: 15 يناير	(-)	(-)	(-)	- فوترة	
(2019) - ج.ش.أ: 18 يونيو	(-)	(-)	(-)	- قابضة	(ق)
(2018) - ج.هس: 02 نونبر	(-)	(+)	(-)	- تقسيط	
(2019) - ج.ش.أ: 09 ماي	(+)	(+)	(+)	- نقشف	
(2018) - ج.ش.أ: 12 فبراير	(-)	(+)	(-)	- مقاصة	
(2018) - ج.هس: 06 شتتبر	(-)	(+)	(+)	- مقال	
(2019) - ج.ش.أ: 19 يناير	(-)	(+)	(-)	- مقاولات	
(2017) - ج.هس: 05 يونيو	(-)	(-)	(-)	- مقاولاتية	
(2019) - ج.ش.أ: 19 أكتوبر	(-)	(+)	(-)	- تكبيد	(ك)
(2017) - ج.هس: 25 يوليوز	(-)	(-)	(-)	- كرائية	
(2018) - ج.هس: 11 دجنبر	(-)	(+)	(-)	- انكماش	
(2018) - ج.هس: 26 أبريل	(+)	(+)	(+)	- تُلْهُب	(ل)
(2018) - ج.هس: 23 مارس	(-)	(+)	(-)	- تمليك	(م)
(2018) - ج.هس: 01 ماي	(-)	(+)	(-)	- تمويل	
(2018) - ج.ش.أ: 30 نونبر	(-)	(-)	(-)	- التمويلات	
(2017) - ج.ش.أ: 06 يناير	(-)	(+)	(-)	- ناتج	(ن)
(2018) - ج.هس: 02 ماي	(+)	(+)	(+)	- نشاط	
(2019) - ج.ش.أ: 02 ماي	(-)	(+)	(-)	- انتعاش	

- منعشون	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 04 ماي (2019)
- مناقصات	(-)	(+)	(+)	- ج.ش.أ: 22 يونيو (2019)
- تنامي	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 07 يوليو (2018)
- إنماء	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 27 دجنبر (2017)
- تنموي	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 14 فبراير (2019)
- نهضوي	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 09 يوليو (2012)
- متهربون	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 05 يوليو (2018)
- مستهلك	(-)	(+)	(+)	- ج.ش.أ: 08 يونيو (2019)
- هيكلية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 28 يناير (2016)
- مهيكلة	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 28 مارس (2019)
- توأمة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 07 نونبر (2013)
- استورد	(+)	(-)	(+)	- ج.ش.أ: 02 دجنبر (2018)
- إيرادات	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 01 يوليو (2019)
- توريد	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 17 ماي (2019)
- توريدات	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 31 ماي (2018)
- واردات	(+)	(+)	(+)	- ج.هس: 24 يونيو (2018)
- وسطاء	(-)	(+)	(+)	- ج.هس: 24 ماي (2018)
- موسميّات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 19 نونبر (2018)
- استيعابية	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 27 أكتوبر (2018)
- اتفاقيات	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 03 يونيو (2019)
- توقعات	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 08 يوليو (2019)
- وكلاء	(-)	(+)	(+)	- ج.هس: 27 فبراير (2018)

ج- المجال الاجتماعي

ت. أ	الألفاظ العربية	م.و	م.ع.أ	م.م	الجريدة الإلكترونية
(أ)	- تأديبية	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 13 أبريل (2019)
	- مؤسسة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 22 فبراير (2019)
(ب)	- مبحوثات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 01 نونبر (2018)
	- مبادرة	(-)	(+)	(+)	- ج.ش.أ: 07 يوليو (2019)
	- مبصاريون	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 04 ماي (2019)
	- إباحية	(+)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 22 يناير (2019)
	- بيولوجيات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 04 مارس (2019)
(ت)	- تعساء	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 02 دجنبر (2015)
(ج)	- استجداء	(-)	(+)	(+)	- ج.هس: 19 يناير (2019)
	- تجريم	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 21 دجنبر (2018)
	- تجزئات	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 07 مارس (2012)

(2018) 21 دجنبر ج.هس: -	(+)	(+)	(-)	- تجفيف	
(2016) 01 ماي ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- تجليات	
(2017) 16 يناير ج.ش.أ: -	(-)	(+)	(-)	- مجتمعية	
(2017) 22 يناير ج.ش.أ: -	(+)	(+)	(-)	- تجنيد	
(2018) 22 غشت ج.ش.أ: -	(-)	(+)	(-)	- مجندون	
(2018) 22 يونيو ج.ش.أ: -	(-)	(+)	(+)	- إجهاض	
(2018) 21 يوليوز ج.ش.أ: -	(-)	(+)	(-)	- تجهيل	
(2019) 15 فبراير ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- مستجوبون	
(2019) 11 مارس ج.هس: -	(+)	(+)	(-)	- تجويع	
(2011) 20 أكتوبر ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- حجابات	(ح)
(2019) 04 يونيو ج.ش.أ: -	(-)	(-)	(-)	- محجبات	
(2018) 28 دجنبر ج.ش.أ: -	(-)	(+)	(-)	- تحديث	
(2018) 16 شتنبر ج.هس: -	(-)	(+)	(-)	- متحرشون	
(2019) 07 يناير ج.ش.أ: -	(-)	(-)	(-)	- إحصائية	
(2008) 26 ماي ج.هس: -	(-)	(+)	(-)	- أحفاد	
(2018) 18 مارس ج.هس: -	(-)	(+)	(-)	- احتقان	
(2017) 02 فبراير ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- حاوية	
(2019) 19 يناير ج.ش.أ: -	(-)	(+)	(-)	- مخدرات	(خ)
(2018) 27 نونبر ج.هس: -	(-)	(+)	(-)	- خادمت	
(2019) 06 مارس ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- خدماتية	
(2019) 03 يوليوز ج.ش.أ: -	(-)	(+)	(-)	- أخلاقيات	
(2018) 03 غشت ج.هس: -	(-)	(+)	(-)	- مخيمات	
(2018) 13 نونبر ج.ش.أ: -	(-)	(-)	(-)	- تَمْدَرَس	(د)
(2018) 21 شتنبر ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- تـمـدرس	
(2018) 07 نونبر ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- متمدرس	
(2014) 09 يوليوز ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- مداشر	
(2016) 10 ماي ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- مدراء	
(2018) 18 شتنبر ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- تدوينية	
(2018) 04 شتنبر ج.هس: -	(+)	(+)	(-)	- رجالات	(ر)
(2017) 30 يناير ج.ش.أ: -	(-)	(+)	(-)	- ترحيل	
(2019) 10 أبريل ج.هس: -	(-)	(+)	(-)	- استرخاص	
(2019) 04 مارس ج.ش.أ: -	(-)	(+)	(-)	- ترسيب	
(2017) 23 دجنبر ج.ش.أ: -	(-)	(-)	(-)	- مترفقين	
(2019) 04 يناير ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- مركزيات	
(2018) 07 غشت ج.هس: -	(+)	(+)	(-)	- أروقة	
(2017) 14 أكتوبر ج.ش.أ: -	(-)	(-)	(-)	- زبونية	(ز)

(2019) - ج.هس: 23 مارس	(-)	(+)	(-)	- تزويج	
(2019) - ج.هس: 20 مارس	(-)	(+)	(-)	- متزوجات	
(2019) - ج.ش.أ: 22 مارس	(-)	(-)	(-)	- أسبوعي	(س)
(2019) - ج.ش.أ: 19 ماي	(-)	(-)	(-)	- تسريبات	
(2019) - ج.ش.أ: 03 ماي	(-)	(-)	(-)	- مسرطن	
(2017) - ج.ش.أ: 16 ماي	(-)	(-)	(-)	- سقوية	
(2012) - ج.هس: 26 غشت	(-)	(-)	(-)	- متسكعون	
(2009) - ج.هس: 18 غشت	(-)	(-)	(-)	- سلوكيات	
(2018) - ج.ش.أ: 07 شتنبر	(-)	(-)	(-)	- سلالية	
(2010) - ج.هس: 20 دجنبر	(-)	(+)	(-)	- مساوئ	
(2018) - ج.هس: 05 أكتوبر	(-)	(+)	(-)	- تشبيب	(ش)
(2018) - ج.ش.أ: 15 غشت	(-)	(+)	(-)	- تشبيك	
(2018) - ج.ش.أ: 21 يونيو	(-)	(-)	(-)	- تشابكات	
(2013) - ج.هس: 18 دجنبر	(+)	(+)	(+)	- شتوي	
(2019) - ج.هس: 07 ماي	(-)	(+)	(+)	- شخصية	
(2017) - ج.ش.أ: 22 غشت	(-)	(-)	(-)	- مستشرية	
(2017) - ج.ش.أ: 11 أكتوبر	(-)	(-)	(-)	- شغيلة	
(2019) - ج.ش.أ: 29 يونيو	(-)	(-)	(-)	- مشغل	
(2012) - ج.هس: 21 نونبر	(-)	(-)	(-)	- مشغل	
(2019) - ج.ش.أ: 29 يونيو	(-)	(-)	(-)	- انشغالات	
(2017) - ج.ش.أ: 19 يناير	(+)	(+)	(+)	- مستشفيات	
(2009) - ج.هس: 16 غشت	(-)	(-)	(-)	- تَمْشِيخ	
(2018) - ج.ش.أ: 15 يونيو	(-)	(+)	(-)	- مَشِينَة	
(2019) - ج.ش.أ: 05 ماي	(-)	(-)	(-)	- صالونات	(ص)
(2018) - ج.هس: 20 أكتوبر	(+)	(+)	(+)	- صيفي	
(2018) - ج.هس: 03 يونيو	(-)	(+)	(-)	- مصطافون	
(2019) - ج.هس: 10 مارس	(+)	(+)	(-)	- إضرابات	(ض)
(2018) - ج.ش.أ: 22 شتنبر	(-)	(+)	(-)	- اضطراري	
(2017) - ج.ش.أ: 15 نونبر	(-)	(+)	(-)	- اضمحلال	
(2018) - ج.ش.أ: 16 غشت	(-)	(+)	(-)	- تطبيب	(ط)
(2018) - ج.هس: 30 ماي	(+)	(+)	(+)	- طقوس	
(2017) - ج.ش.أ: 26 أبريل	(-)	(+)	(-)	- تظلمات	(ظ)
(2019) - ج.هس: 01 فبراير	(-)	(-)	(-)	- متمظهر	
(2018) - ج.ش.أ: 17 نونبر	(-)	(+)	(-)	- تعجيل	(ع)
(2018) - ج.هس: 28 دجنبر	(-)	(-)	(-)	- عرضاني	
(2019) - ج.ش.أ: 18 أبريل	(-)	(-)	(-)	- عازبات	

(2016) ج.هـ: 24 مارس	(+)	(+)	(-)	- تعازي	
(2019) ج.ش.أ: 22 ماي	(-)	(-)	(-)	- عشوائى	
(2019) ج.هـ: 02 مارس	(-)	(+)	(-)	- اعتصامات	
(2019) ج.ش.أ: 24 يونيو	(+)	(+)	(-)	- تعطيل	
(2019) ج.هـ: 18 مارس	(-)	(-)	(-)	- معطلون	
(2018) ج.هـ: 26 مارس	(-)	(-)	(-)	- متعاقد	
(2019) ج.هـ: 27 أبريل	(-)	(-)	(-)	- متعاقدون	
(2015) ج.هـ: 29 يناير	(-)	(-)	(-)	- متعلم	
(2019) ج.ش.أ: 18 يونيو	(+)	(+)	(+)	- عمداء	
(2018) ج.ش.أ: 14 شتنبر	(-)	(-)	(-)	- استعمالات	
(2018) ج.هـ: 01 نونبر	(-)	(-)	(-)	- متعاشيات	
(2019) ج.هـ: 21 مارس	(+)	(+)	(+)	- غلاء	(غ)
(2017) ج.ش.أ: 22 أكتوبر	(+)	(-)	(-)	- استغوار	
(2019) ج.هـ: 19 شتنبر	(+)	(+)	(+)	- مفرقات	(ف)
(2012) ج.هـ: 12 يوليوز	(+)	(+)	(-)	- فضلاء	
(2018) ج.ش.أ: 12 فبراير	(-)	(-)	(-)	- فوقى	
(2018) ج.ش.أ: 05 دجنبر	(-)	(+)	(-)	- فنوية	
(2018) ج.هـ: 26 يوليوز	(+)	(-)	(-)	- قابلات	(ق)
(2018) ج.ش.أ: 29 دجنبر	(-)	(+)	(-)	- قاصرات	
(2017) ج.ش.أ: 14 ماي	(+)	(+)	(-)	- تقاضى	
(2019) ج.ش.أ: 09 يناير	(-)	(-)	(-)	- قطاعات	
(2018) ج.ش.أ: 02 نونبر	(-)	(-)	(-)	- اقتطاعات	
(2017) ج.ش.أ: 28 شتنبر	(-)	(-)	(-)	- متقاعد	
(2019) ج.ش.أ: 18 ماي	(-)	(-)	(-)	- متقاعدون	
(2019) ج.ش.أ: 10 فبراير	(+)	(+)	(-)	- كتييون	(ك)
(2018) ج.هـ: 21 دجنبر	(-)	(+)	(-)	- تكفير	
(2019) ج.هـ: 18 مارس	(-)	(+)	(-)	- مكفوفون	
(2018) ج.ش.أ: 23 دجنبر	(-)	(+)	(-)	- لصوصية	(ل)
(2019) ج.هـ: 09 مارس	(-)	(+)	(-)	- تلقيب	
(2018) ج.ش.أ: 11 دجنبر	(-)	(-)	(-)	- لقااحات	
(2019) ج.هـ: 08 مارس	(+)	(+)	(-)	- ليلي	

(م)	- مارة - ممارسات - تمرير - تمريرية - مسائي - ممتنات - مؤائد	(-) (-) (+) (-) (+) (-) (+)	(-) (+) (+) (-) (+) (-) (+)	(-) (-) (-) (-) (-) (-) (-)	- ج.هس: 19 شتبر (2018) - ج.هس: 26 نونبر (2018) - ج.ش.أ: 20 دجنبر (2018) - ج.ش.أ: 30 نونبر (2018) - ج.هس: 19 مارس (2019) - ج.هس: 14 دجنبر (2018) - ج.ش.أ: 21 ماي (2019)
(ن)	- نخبوي - نزلاء - منزليين - ناسخات - نشطاء - تنصيص - إنصاف - استنطاق - انتظارات - نظارتي - متنامي - ممنهج	(-) (+) (-) (-) (-) (+) (+) (-) (-) (+) (-) (-) (-)	(-) (+) (-) (-) (+) (+) (+) (-) (-) (+) (-) (-) (-)	(-) (+) (-) (-) (-) (+) (+) (-) (-) (+) (-) (-) (-)	- ج.ش.أ: 02 يناير (2018) - ج.هس: 19 شتبر (2019) - ج.ش.أ: 31 دجنبر (2018) - ج.هس: 10 مارس (2019) - ج.ش.أ: 21 يناير (2017) - ج.ش.أ: 29 مارس (2018) - ج.هس: 16 دجنبر (2018) - ج.ش.أ: 25 أكتوبر (2017) - ج.هس: 26 نونبر (2018) - ج.هس: 25 يونيو (2019) - ج.هس: 08 يناير (2017) - ج.ش.أ: 19 أبريل (2019)
(هـ)	- تهديدية - هشاشة - تهيمش - مهمشون - تهاني - تهوين	(-) (+) (-) (-) (+) (+)	(+) (+) (+) (-) (+) (+)	(-) (+) (-) (-) (-) (-)	- ج.ش.أ: 28 يوليوز (2018) - ج.ش.أ: 25 دجنبر (2018) - ج.ش.أ: 04 فبراير (2017) - ج.هس: 19 ماي (2008) - ج.هس: 22 غشت (2018) - ج.ش.أ: 05 أكتوبر (2018)
(و)	- موسميون - موضوعاتية - وظيفة - وقائي - اتكالية - ولوجيات - ولآعات - هبات	(-) (-) (+) (-) (-) (-) (-) (+) (+)	(-) (-) (+) (+) (-) (-) (-) (+) (+)	(-) (-) (+) (-) (-) (-) (-) (-) (-)	- ج.ش.أ: 05 فبراير (2019) - ج.ش.أ: 06 دجنبر (2018) - ج.ش.أ: 28 يناير (2017) - ج.هس: 05 دجنبر (2012) - ج.هس: 09 أبريل (2019) - ج.هس: 28 دجنبر (2018) - ج.هس: 07 فبراير (2008) - ج.هس: 04 أكتوبر (2018)

د- المجال العلمي والتقني

ت.أ	الألفاظ	م.و	م.ع.أ	م.م	الجريدة الإلكترونية
(أ)	- أرشيف	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 12 غشت (2017)

(2017) 05 يناير ج.ش.أ: -	(+)	(+)	(-)	- استراتيجية	
(2019) 16 مارس ج.ش.أ: -	(+)	(+)	(-)	- استوديو	
(2018) 22 أكتوبر ج.هس: -	(-)	(+)	(-)	- أكاديمية	
(2017) 07 يناير ج.هس: -	(+)	(+)	(-)	- أكسدة	
(2019) 26 فبراير ج.ش.أ: -	(-)	(-)	(-)	- إكسسوارات	
(2016) 11 ماي ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- إلكترونية	
(2018) 12 يناير ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- إلكترونيات	
(2019) 11 يونيو ج.ش.أ: -	(-)	(-)	(-)	- إيميل	
(2018) 04 شتتير ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- أنترنيت	
(2019) 02 أبريل ج.ش.أ: -	(-)	(-)	(-)	- اندرويد	
(2019) 02 مارس ج.ش.أ: -	(-)	(-)	(-)	- انسغرام	
(2018) 24 دجنبر ج.ش.أ: -	(+)	(+)	(+)	- إنسولين	
(2018) 20 فبراير ج.هس: -	(+)	(-)	(-)	- أوتوماتيك	
(2010) 06 شتتير ج.هس: -	(+)	(-)	(-)	- أوتوماتيكي	
(2019) 22 فبراير ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- أوسكار	
(2019) 09 أبريل ج.ش.أ: -	(-)	(-)	(-)	- آيفون	
(2012) 12 مارس ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- بانوراما	(ب)
(2018) 12 أكتوبر ج.هس: -	(-)	(+)	(-)	- بترولية	
(2018) 29 أبريل ج.هس: -	(-)	(+)	(-)	- بروتوكول	
(2018) 18 غشت ج.هس: -	(-)	(+)	(-)	- بروتين	
(2017) 07 يناير ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- بروفيسور	
(2019) 29 نونبر ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- بروفايل	
(2018) 24 يونيو ج.هس: -	(+)	(+)	(-)	- بكالوريا	
(2019) 11 ماي ج.هس: -	(-)	(+)	(-)	- بكالوريوس	
(2017) 29 ماي ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- بريكولاج	
(2018) 07 دجنبر ج.ش.أ: -	(-)	(-)	(-)	- بلاتوه	
(2019) 22 يناير ج.ش.أ: -	(-)	(-)	(-)	- بلاي ستيشن	
(2018) 18 مارس ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- بلوتوث	
(2017) 28 دجنبر ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- بلوكاج	
(2016) 30 أكتوبر ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- بور تريهات	
(2018) 16 يونيو ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- ببليوغرافيا	
(2019) 14 يونيو ج.هس: -	(+)	(-)	(-)	- بيداغوجيا	
(2019) 20 مارس ج.هس: -	(-)	(-)	(-)	- بيولوجية	
(2018) 31 دجنبر ج.ش.أ: -	(-)	(-)	(-)	- ترندات	(ت)
(2018) 05 دجنبر ج.هس: -	(+)	(+)	(+)	- ترامواي	
(2018) 12 فبراير ج.ش.أ: -	(+)	(+)	(+)	- ترمومتر	

- ترنرستور	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 03 شتنبير (2017)
- تفنّيات	(-)	(+)	(+)	- ج.هس: 03 يناير (2019)
- تكتيك	(-)	(+)	(+)	- ج.ش.أ: 04 ماي (2019)
- تِكْنِيك	(-)	(+)	(+)	- ج.هس: 22 يناير (2019)
- تكنولوجية	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 01 يوليوز (2018)
- تلسكوب	(+)	(+)	(+)	- ج.هس: 03 فبراير (2011)
- تلغراف	(+)	(+)	(+)	- ج.هس: 11 يوليوز (2016)
- تلفاز	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 09 يناير (2013)
- تلفزيون	(+)	(+)	(+)	- ج.هس: 09 يونيو (2017)
- تلفزيونية	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 06 يناير (2016)
- تلفون	(+)	(+)	(+)	- ج.ش.أ: 24 يونيو (2019)
- تلفونية	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 17 غشت (2018)
- تويتر	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 04 فبراير (2019)
- تيجيفي	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 10 يوليوز (2018)
- دبلوم	(+)	(+)	(-)	- ج.هس: 14 يناير (2018)
- دكتور	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 02 مارس (2012)
- دكتوراه	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 08 فبراير (2019)
- ديداكتية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 28 أبريل (2019)
- ديكور	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 04 ماي (2019)
- ديناميكي	(+)	(-)	(+)	- ج.ش.أ: 11 أكتوبر (2018)
- راديو	(-)	(-)	(+)	- ج.هس: 11 غشت (2018)
- راميد	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 21 نونبر (2018)
- روبوتات	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 05 فبراير (2019)
- سكرتير	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 27 يناير (2019)
- سكرتارية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 02 مارس (2019)
- سكانير	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 09 غشت (2018)
- سنابشات	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 18 مارس (2019)
- سُوسْبَانْس	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 18 أكتوبر (2016)
- سيكولوجي	(-)	(-)	(+)	- ج.ش.أ: 04 دجنبر (2017)
- سيلفي	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 27 مارس (2019)
- سيلكون	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 10 شتنبير (2018)
- سينارست	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 07 يناير (2018)
- سيناريو	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 15 يونيو (2019)
- طبوغرافيا	(+)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 04 فبراير (2019)
- غيغابايت	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 19 فبراير (2019)
- فاكس	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 09 يناير (2018)

(2014) 07 مارس	ج.هس:	(-)	(-)	(-)	- فوتوغرافي	
(2018) 24 دجنبر	ج.ش.أ:	(-)	(+)	(+)	- فيتامين	
(2017) 11 يناير	ج.ش.أ:	(-)	(-)	(-)	- فيديو	
(2019) 25 يونيو	ج.ش.أ:	(-)	(-)	(-)	- فيديو هات	
(2019) 24 يونيو	ج.ش.أ:	(-)	(-)	(-)	- فيسبوك	
(2015) 22 يناير	ج.هس:	(+)	(+)	(-)	- كابل	(ك)
(2017) 16 ماي	ج.هس:	(-)	(-)	(-)	- كلاسيكية	
(2019) 01 أبريل	ج.هس:	(-)	(-)	(-)	- كليب	
(2019) 10 يناير	ج.هس:	(-)	(+)	(-)	- كاميرا	
(2011) 20 مارس	ج.هس:	(-)	(-)	(-)	- كومبيوتر	
(2019) 26 فبراير	ج.ش.أ:	(-)	(-)	(-)	- كومبيوترية	
(2019) 19 فبراير	ج.ش.أ:	(-)	(-)	(-)	- كومبيوترات	
(2019) 25 يونيو	ج.ش.أ:	(-)	(-)	(-)	- لابتوب	(ل)
(2018) 05 غشت	ج.هس:	(+)	(-)	(-)	- لوجيستيك	
(2017) 25 يوليوز	ج.هس:	(-)	(-)	(-)	- ماجستير	(م)
(2018) 18 غشت	ج.هس:	(-)	(-)	(-)	- ماستر	
(2012) 08 نونبر	ج.هس:	(-)	(-)	(-)	- ماسنجر	
(2018) 21 يوليوز	ج.هس:	(+)	(+)	(-)	- مغناطيسي	
(2018) 02 دجنبر	ج.هس:	(+)	(-)	(-)	- مكننة	
(2019) 19 فبراير	ج.ش.أ:	(-)	(-)	(-)	- موديل	
(2019) 05 يوليوز	ج.ش.أ:	(-)	(-)	(-)	- مونتاج	
(2017) 15 ماي	ج.ش.أ:	(-)	(-)	(-)	- ميكانيزمات	
(2019) 05 فبراير	ج.ش.أ:	(-)	(+)	(-)	- ميكروبات	
(2017) 04 شتنبر	ج.ش.أ:	(+)	(+)	(-)	- ميكروسكوب	
(2019) 09 أبريل	ج.ش.أ:	(-)	(+)	(-)	- ميكروفونات	
(2018) 26 نونبر	ج.ش.أ:	(-)	(-)	(-)	- ناسا	(ن)
(2018) 31 دجنبر	ج.ش.أ:	(-)	(-)	(-)	- هاشتاغات	(ه)
(2019) 15 ماي	ج.هس:	(-)	(-)	(-)	- واتساب	(و)
(2019) 05 ماي	ج.هس:	(-)	(-)	(-)	- ويندوز	
(2019) 02 أبريل	ج.ش.أ:	(-)	(-)	(-)	- يوتيوب	

2- مدونة المركبات اللغوية

أ- المجال الطبي

ت.أ	المركبات اللغوية	م.و	م.ع.أ	م.م	الجريدة الإلكترونية
(ا)	- إيذاء بدني	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 19 شتنبر (2019)

	- استئصال البروستات - أطر طبية	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 24 مارس (2017) - ج.هس: 16 مارس (2019)
(ب)	- برنامج الوطني للتمنيع	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 21 أبريل (2019)
(ت)	- تقني المختبرات - تكنولوجيا الصحة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 24 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 05 يناير (2017)
(ج)	- جراحة المياه البيضاء - جروح متعمدة قطعية - إجراء جراحي - جهاز سكانيير - جيوب أنفية	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 06 يناير (2006) - ج.ش.أ: 19 شتنبر (2018) - ج.هس: 08 ماي (2018) - ج.هس: 24 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 08 دجنبر (2017)
(ح)	- حركة ترميزية - حصوات الكلي - حاضنات الرضع - محفزات الخصوبة - تحاليل طبية - حمض نووي	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 21 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 01 مارس (2019) - ج.ش.أ: 13 ماي (2017) - ج.ش.أ: 14 فبراير (2017) - ج.هس: 24 أبريل (2019) - ج.هس: 21 أبريل (2019)
(خ)	- مختبر التحاليل الطبية - الخط الدوائي العلاجي	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 24 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 24 مارس (2017)
(د)	- تدخلات جراحية - اندمال الجرح	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 27 مارس (2019) - ج.ش.أ: 08 يوليوز (2017)
(ر)	- رباط صليبي - ارتجاع مريئي - مركبات جراحية - مراكز استشفائية جامعية	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 04 يناير (2017) - ج.ش.أ: 05 أبريل (2019) - ج.هس: 15 مارس (2019) - ج.هس: 08 يوليوز (2015)
(ز)	- زراعة العدسات - زائدة دودية	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 06 يناير (2006) - ج.ش.أ: 17 فبراير (2017)
(س)	- الأسبوع الوطني للتلفيح - سرطان الثدي - سكتات قلبية - سياحة علاجية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 21 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 13 أبريل (2018) - ج.ش.أ: 14 فبراير (2017) - ج.ش.أ: 19 فبراير (2017)
(ش)	- شبه طبية - شريط طبي لاصق - علم التشريح - استشارات طبية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 12 شتنبر (2012) - ج.ش.أ: 08 يوليوز (2017) - ج.هس: 15 غشت (2018) - ج.هس: 05 أكتوبر (2016)
(ص)	- صحة إنجابية - مصحات خاصة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 21 أبريل (2019) - ج.هس: 21 أبريل (2019)

	- صداع نصفي - صناعة دوائية - تصوير إشعاعي	(-) (-) (-)	(-) (-) (+)	(-) (-) (-)	- ج.ش.أ: 22 مارس (2019) - ج.هس: 09 أبريل (2016) - ج.هس: 11 نوفمبر (2018)
(ض)	- مضادات الأكسدة - اضطرابات الإبصار	(-) (-)	(-) (-)	(-) (-)	- ج.ش.أ: 04 غشت (2017) - ج.ش.أ: 21 دجنبر (2018)
(ط)	- أطباء مبصاريون - طبيب جراح - طبيب شرعي - طبيب نسائي - طاقة سريرية	(-) (+) (-) (+) (-)	(-) (+) (+) (+) (-)	(-) (-) (-) (-) (-)	- ج.هس: 19 يونيو (2019) - ج.هس: 05 غشت (2017) - ج.هس: 03 يوليوز (2019) - ج.هس: 07 أكتوبر (2015) - ج.هس: 01 مارس (2019)
(ع)	- عدسة لاصقة - عرض الصحي - عقاقير الخصوبة - عملية جراحية - عمليات القلب المفتوح	(-) (-) (-) (+) (-)	(-) (-) (-) (+) (-)	(-) (-) (-) (+) (-)	- ج.ش.أ: 18 غشت (2018) - ج.هس: 25 ماي (2019) - ج.ش.أ: 14 مارس (2017) - ج.هس: 2- أبريل (2019) - ج.ش.أ: 20 أبريل (2019)
(غ)	- تغذية علاجية - غسيل كلوي - تغطية صحية - غيبوبة طويلة	(-) (-) (-) (-)	(-) (-) (-) (-)	(-) (-) (-) (-)	- ج.ش.أ: 04 غشت (2017) - ج.ش.أ: 20 شتنبر (2018) - ج.هس: 24 فبراير (2019) - ج.هس: 26 نوفمبر (2017)
(ف)	- فحوصات روتينية - فحص بالأشعة - فحص الكبد	(-) (-) (-)	(-) (-) (-)	(-) (-) (-)	- ج.هس: 24 أبريل (2019) - ج.هس: 06 نوفمبر (2017) - ج.هس: 24 أبريل (2019)
(ق)	- قسرة قلبية - قطاعات الطبابة - قولون عصبي	(-) (-) (+)	(-) (-) (+)	(-) (-) (+)	- ج.هس: 09 فبراير (2019) - ج.ش.أ: 16 أبريل (2017) - ج.ش.أ: 15 يونيو (2018)
(ك)	- كمادات طبية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 01 فبراير (2017)
(ل)	- متلازمة داون - تلقح صناعي	(-) (+)	(-) (+)	(-) (-)	- ج.ش.أ: 18 يناير (2019) - ج.ش.أ: 19 غشت (2018)
(م)	- أمراض الدم الوراثية - مرض الصدفية - ممرض التخيير	(-) (+) (-)	(-) (+) (-)	(-) (-) (-)	- ج.هس: 18 نوفمبر (2017) - ج.هس: 24 دجنبر (2016) - ج.هس: 11 يناير (2019)
(ن)	- نزلات برد - نوبات التهاب	(-) (-)	(+) (-)	(-) (-)	- ج.ش.أ: 27 يناير (2017) - ج.ش.أ: 08 دجنبر (2017)
(هـ)	- هرمون الذكورة	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 08 فبراير (2019)
(و)	- وخز بالإبر - أورام سرطانية	(-) (+)	(+) (+)	(-) (-)	- ج.ش.أ: 19 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 12 أبريل (2019)

- الأوساط الطبية	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 17 مارس (2017)

ب- المجال الإعلامي

ت.أ	المركبات اللغوية	م.و	م.ع.أ	م.م	الجريدة الإلكترونية
(أ)	- أرشيف الصحيفة - أزمة ورقية - مؤتمر صحفي - أمن رقمي	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 03 يوليو (2017) - ج.ش.أ: 01 يناير (2018) - ج.ش.أ: 11 فبراير (2019) - ج.هس: 22 أبريل (2018)
(ب)	- بث تلفزيوني - برامج تلفزيونية - برامج الجريمة - بلاغات إلكترونية - بنك المعلومات - مبيعات الصحف	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 28 يناير (2019) - ج.ش.أ: 08 أبريل (2019) - ج.هس: 05 فبراير (2015) - ج.ش.أ: 13 غشت (2018) - ج.هس: 07 دجنبر (2007) - ج.ش.أ: 31 دجنبر (2018)
(ج)	- جريدة رسمية - جرائم النشر - جائزة الصحافة العربية - المجلس الوطني للصحافة - جيوش إلكترونية	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 12 نونبر (2018) - ج.هس: 20 مارس (2018) - ج.ش.أ: 25 فبراير (2019) - ج.هس: 28 ماي (2018) - ج.ش.أ: 19 أبريل (2017)
(ح)	- حرب المعلومات - حريات صحافية - حسب بلاغ - محطات البث الإذاعي - حظر النشر - الحقل السمعي البصري - حماية الخصوصيات - حوار صحفي	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 09 أكتوبر (2017) - ج.ش.أ: 2- نونبر (2018) - ج.هس: 21 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 22 أبريل (2019) - ج.هس: 27 يونيو (2014) - ج.هس: 19 يناير (2019) - ج.هس: 11 دجنبر (2018) - ج.ش.أ: 25 فبراير (2019)
(خ)	- الأخبار الزائفة - الأخبار السريعة - الأخبار العاجلة - الأخبار المفبركة	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 22 أبريل (2019) - ج.هس: 07 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 10 يونيو (2019) - ج.ش.أ: 11 فبراير (2019)
(د)	- أدلى بتصريح للقناة	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 21 أبريل (2019)
(ذ)	- ذباب إلكتروني - إذاعة أمازيغية - إذاعات نسائية - ذكر الموقع	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 01 يوليو (2017) - ج.هس: 24 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 11 فبراير (2019) - ج.هس: 23 أبريل (2019)

(ر)	- رابطة الصحافة - أرصاد جوية - تراشق إعلامي - رصيف الصحافة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 10 مارس (2018) - ج.هس: 11 ماي (2019) - ج.ش.أ: 18 فبراير (2019) - ج.هس: 26 أبريل (2019)
(ز)	- زاوية الأخبار - زاوية العواجل	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 11 يونيو (2018) - ج.ش.أ: 03 يوليوز (2017)
(س)	- أسبوعيات اقتصادية - سبق صحفي - سرقة المحتوى الإعلامي - سلط الضوء على المسألة - سلطة رابعة - سوشيل ميديا - تسويق إعلامي - سوق الورق	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 12 ماي (2018) - ج.هس: 22 نونبر (2007) - ج.ش.أ: 15 يناير (2018) - ج.ش.أ: 25 مارس (2019) - ج.ش.أ: 19 نونبر (2018) - ج.ش.أ: 31 دجنبر (2018) - ج.ش.أ: 22 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 01 يناير (2018)
(ش)	- شخصية العام الإعلامية - المشهد الإعلامي العربي	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 25 فبراير (2019) - ج.ش.أ: 31 دجنبر (2019)
(ص)	- صحافة حرة - صحافة صفراء - صحافة العمق - صحافة فضائية - صحافة استقصائية - صحافة إلكترونية - صحافة مكتوبة - صحافة ورقية - مصدر مطلع - مصداقية الخبر - صرّح لوسائل الإعلام - تصريحات صحافية - تصريحات ملفقة - صفحة أولى - صناعة التأثير - صناعة الإعلام - التصوير الفوتوغرافي - مصورات صحافيات	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 14 يناير (2019) - ج.ش.أ: 24 أكتوبر (2018) - ج.ش.أ: 26 نونبر (2018) - ج.ش.أ: 03 شتنبر (2018) - ج.هس: 04 يوليوز (2019) - ج.ش.أ: 25 فبراير (2019) - ج.هس: 23 يناير (2019) - ج.ش.أ: 31 دجنبر (2018) - ج.هس: 21 أبريل (2019) - ج.هس: 08 شتنبر (2007) - ج.ش.أ: 17 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 22 أبريل (2019) - ج.هس: 28 أكتوبر (2016) - ج.ش.أ: 08 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 19 نونبر (2018) - ج.ش.أ: 31 دجنبر (2018) - ج.هس: 08 يوليوز (2019) - ج.ش.أ: 08 أكتوبر (2018)
(ض)	- ضجة إعلامية - أضاف المصدر	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 30 أكتوبر (2017) - ج.هس: 21 أبريل (2019)

	- تضحيقات إعلامية	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 18 يونيو (2018)
(ع)	- إعدام المطبوعات - معركة إعلامية - إعلام سياحي - إعلام القرب - عامود صحفي	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 11 يونيو (2018) - ج.ش.أ: 22 غشت (2016) - ج.هس: 22 يناير (2019) - ج.هس: 21 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 25 فبراير (2019)
(غ)	- تغطية الأحداث - تغطية إخبارية - تغطية دولية	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 11 فبراير (2019) - ج.هس: 29 دجنبر (2015) - ج.هس: 23 أبريل (2019)
(ف)	- افتتاحيات الصحف - انفرادات صحافية	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 07 يناير (2019) - ج.ش.أ: 05 يونيو (2017)
(ق)	- مقدم البرامج - قراء الصحف - تقارير صحفية - اقتصادات الصحف - قطاع الصحافة الرقمية - أقلام التشهير - قانون الصحافة - قناة فضائية	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 26 نونبر (2018) - ج.ش.أ: 16 أبريل (2018) - ج.ش.أ: 07 فبراير (2019) - ج.ش.أ: 29 أكتوبر (2018) - ج.هس: 03 ماي (2019) - ج.هس: 09 يناير (2019) - ج.هس: 02 ماي (2019) - ج.هس: 05 شتنبر (2018)
(ك)	- الأكثر قراءة - كشك الصحافة - انكماش الورق	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 04 يناير (2017) - ج.ش.أ: 01 يناير (2018) - ج.ش.أ: 16 أبريل (2018)
(ن)	- بالبُنت العريض - منتدى الإعلام العربي - نسب المشاهدة - نساء صحافيات - تناسل الإشاعات - نشرة أخبار - منصات تراسل - منصات التواصل الاجتماعي - نقابة الصحفيين - تَتْمُر إلكتروني	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 23 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 25 مارس (2019) - ج.هس: 25 ماي (2018) - ج.ش.أ: 06 غشت (2018) - ج.هس: 20 أبريل (2019) - ج.هس: 21 شتنبر (2018) - ج.ش.أ: 14 ماي (2018) - ج.هس: 23 نونبر (2017) - ج.هس: 23 يونيو (2019) - ج.هس: 24 يناير (2019)
(و)	- موجز إخباري - أورد البلاغ - أوساط صحافية - وسائل إعلام	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 29 يناير (2018) - ج.هس: 24 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 01 يناير (2018) - ج.هس: 01 مارس (2019)

- أوضح المصدر	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 21 أبريل (2019)
- وكالة أنباء	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 01 أكتوبر (2018)

ج- المجال الفني والثقافي

ت.أ	المركبات اللغوية	م.و	م.ع.أ	م.م	الجريدة الإلكترونية
(أ)	- أب الفنون - أدب السجال - أزمة قراءة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 16 نونبر (2018) - ج.هس: 12 يناير (2019) - ج.هس: 22 أكتوبر (2018)
(ب)	- برامج تثقيفية - برامج صناعة النجوم - برامج اكتشاف المواهب - بطاقة فنان - باكورة فنية - البورتريهات الفنية - مبيعات الكتب	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 01 أبريل (2019) - ج.هس: 10 غشت (2018) - ج.هس: 07 أبريل (2019) - ج.هس: 20 أكتوبر (2018) - ج.هس: 25 فبراير (2019) - ج.هس: 06 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 28 يناير (2019)
(ج)	- جغرافية الكتابة - مجموعة قصصية - جمعية الكتبيين - جمهور المهرجان - جائزة الكتاب - جوائز الأوسكار - جولة فنية	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 15 يناير (2019) - ج.ش.أ: 07 فبراير (2019) - ج.هس: 13 مارس (2019) - ج.هس: 16 أبريل (2019) - ج.هس: 23 غشت (2018) - ج.هس: 25 فبراير (2019) - ج.هس: 12 مارس (2019)
(ح)	- حب الجمهور - تحدي القراءة العربي - محترفات الكتابة - حقوق التأليف - حكايات الهامش	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 14 أبريل (2019) - ج.هس: 06 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 07 أبريل (2019) - ج.هس: 14 أبريل (2019) - ج.ش.أ: 2- دجنبر (2018)
(خ)	- اختتم المهرجان فعالياته - خريج البرنامج الغنائي - خزانة وسائطية - خشبة المسرح - خطف الأضواء - خيمة السينما	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 21 أبريل (2019) - ج.هس: 07 أبريل (2019) - ج.هس: 02 أبريل (2019) - ج.هس: 17 يناير (2019) - ج.ش.أ: 18 يوليوز (2016) - ج.هس: 12 أكتوبر (2018)
(د)	- دراما تلفزيونية - دعم الإنتاج السينمائي - دور النشر الإلكترونية	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 17 أبريل (2019) - ج.هس: 15 دجنبر (2018) - ج.ش.أ: 01 أبريل (2019)

(ذ)	- ذكورة التأليف	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 05 فبراير (2019)
(ر)	- رّابور مغربي	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 01 أبريل (2019)
	- تراجع المقرئية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 22 دجنبر (2018)
	- مركب سوسيوثقافي	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 14 أبريل (2019)
	- مركز سينمائي	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 27 أبريل (2019)
	- مركز التوثيق	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 07 يوليوز (2018)
	- أروقة المعرض	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 01 أبريل (2019)
	- رواية فيسبوكية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 03 يونيو (2018)
(ز)	- زمن الرواية	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 19 مارس (2019)
	- زاوية القراء	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 27 مارس (2019)
(س)	- سجادة حمراء	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 30 نونبر (2018)
	- أسدل الستار	(+)	(+)	(-)	- ج.هس: 26 مارس (2019)
	- مسرح مدرسي	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 29 مارس (2019)
	- سفيرة القراءة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 23 نونبر (2018)
	- مسلسل تركي	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 28 يونيو (2018)
	- مسلسل اجتماعي	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 27 يناير (2019)
	- مسلسل درامي	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 27 يناير (2019)
	- مسلسلات رمضان	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 01 أبريل (2019)
	- أسماء غنائية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 12 أبريل (2019)
	- تسويق ثقافي	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 23 أكتوبر (2018)
	- سوق النشر	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 01 أبريل (2019)
	- سوق صناعة الكتب	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 01 أبريل (2019)
	- سينما الذاكرة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 09 أكتوبر (2018)
	- سينما الصحراء	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 27 أبريل (2019)
	- سينما الهواء الطلق	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 30 دجنبر (2018)
	- سينوغرافيا	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 27 يناير (2019)
(ش)	- شبكة القراءة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 29 أكتوبر (2018)
	- مشروع أدبي	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 19 مارس (2019)
	- مشاريع غنائية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 15 أبريل (2019)
	- شركة إنتاج	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 07 أبريل (2019)
(ص)	- إصدار بحثي	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 31 أكتوبر (2016)
	- صناعة سينمائية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 09 دجنبر (2018)
	- أصوات أدبية	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 06 فبراير (2019)
	- أصوات شبابية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 25 نونبر (2018)
	- أصوات شعرية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 10 مارس (2019)
(ط)	- طرح جديده الفني	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 15 أبريل (2019)

(2019)	ج.هس: 14 أبريل	(-)	(-)	(-)	- طاولة الأدب	
(2019)	ج.ش.أ: 17 أبريل	(-)	(-)	(-)	- المعرض الدولي للكتاب	(ع)
(2019)	ج.ش.أ: 2 يونيو	(-)	(-)	(-)	- معرض فني	
(2019)	ج.هس: 19 دجنبر	(-)	(-)	(-)	- معرض فوتوغرافي	
(2018)	ج.هس: 22 أكتوبر	(-)	(-)	(-)	- عزوف عن القراءة	
(2019)	ج.ش.أ: 01 أبريل	(-)	(-)	(-)	- إعلام ثقافي	
(2019)	ج.هس: 02 أبريل	(-)	(-)	(-)	- اعتلى الخشبة	
(2019)	ج.هس: 10 مارس	(-)	(-)	(-)	- أعمال رمضان	
(2018)	ج.هس: 24 نونبر	(-)	(-)	(-)	- عمل وثائقي	
(2018)	ج.هس: 30 يونيو	(-)	(-)	(-)	- أغنية شبابية	(غ)
(2019)	ج.هس: 14 أبريل	(-)	(-)	(-)	- فعل ثقافي	(ف)
(2019)	ج.ش.أ: 18 فبراير	(-)	(-)	(-)	- فعاليات المعرض	
(2018)	ج.هس: 30 نونبر	(-)	(-)	(-)	- فن البورتريه	
(2019)	ج.ش.أ: 05 فبراير	(-)	(+)	(-)	- فن تجريدي	
(2018)	ج.ش.أ: 25 دجنبر	(-)	(+)	(-)	- فن تشكيلي	
(2019)	ج.ش.أ: 06 أبريل	(-)	(-)	(-)	- فن الكاريكاتير	
(2019)	ج.هس: 01 أبريل	(-)	(-)	(-)	- فن إيكولوجي	
(2019)	ج.ش.أ: 26 مارس	(-)	(-)	(-)	- فيلم طويل	
(2019)	ج.ش.أ: 29 مارس	(-)	(-)	(-)	- فيلم قصير	
(2019)	ج.هس: 27 أبريل	(-)	(+)	(-)	- فيلم وثائقي	
(2019)	ج.ش.أ: 17 فبراير	(-)	(-)	(-)	- القراءة التناسية الثقافية	(ق)
(2019)	ج.هس: 06 أبريل	(-)	(-)	(-)	- قصر المعارض	
(2019)	ج.هس: 23 أبريل	(-)	(-)	(-)	- مقطوعات موسيقية	
(2018)	ج.هس: 23 نونبر	(-)	(-)	(-)	- قافلة القراءة	
(2019)	ج.هس: 18 مارس	(-)	(-)	(-)	- مقهى ثقافي	
(2019)	ج.هس: 26 مارس	(-)	(-)	(-)	- كتاب مستعمل	(ك)
(2018)	ج.هس: 30 دجنبر	(-)	(-)	(-)	- كتابة سيناريو	
(2019)	ج.ش.أ: 06 يناير	(-)	(-)	(-)	- كلاسيكيات روائية عربية	
(2019)	ج.هس: 01 أبريل	(-)	(-)	(-)	- كاليغرافية	
(2018)	ج.هس: 13 أكتوبر	(-)	(-)	(-)	- لثقافة	(ل)
(2019)	ج.ش.أ: 06 فبراير	(-)	(-)	(-)	- لجنة تحكيم	
(2018)	ج.هس: 15 دجنبر	(-)	(-)	(-)	- لقاء تشبيكي	
(2018)	ج.هس: 14 دجنبر	(-)	(-)	(-)	- تلاقى ثقافي	
(2019)	ج.هس: 16 مارس	(-)	(-)	(-)	- لوحة فنية	
(2019)	ج.هس: 17 أبريل	(-)	(-)	(-)	- ممثل محبوب	(م)
(2018)	ج.هس: 30 يونيو	(-)	(+)	(-)	- ملكية فكرية	

	- مهن سينمائية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 28 مارس (2019)
	- موسيقى روحية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 01 يوليو (2018)
	- موسيقى إلكترونية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 06 يوليو (2018)
(ن)	- الإنتاجات السينمائية	(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 26 دجنبر (2018)
	- النجاح الأدبي	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 19 مارس (2019)
	- نجومية الفنان	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 29 يوليو (2018)
	- منصات المهرجان	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 02 أبريل (2019)
(هـ)	- مهرجان الدولي للسينما	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 06 دجنبر (2018)
	- مهرجان العود	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 13 نونبر (2018)
	- مهرجان موازين	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 27 مارس (2018)
(و)	- وجهة سينمائية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 12 نونبر (2018)
	- وجوه سينمائية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 30 نونبر (2018)
	- إرث هوياتي	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 27 أكتوبر (2018)
	- ورش الكتابة	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 07 أبريل (2019)
	- ميزانية الثقافة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 31 أكتوبر (2018)
	- إيقاعات العالم	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 24 يونيو (2018)
	- مواهب فنية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 16 مارس (2016)
	- مواهب الإنشادية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 14 دجنبر (2018)
(ي)	- اليوم الدراسي	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 01 أبريل (2019)
	- اليوم العالمي للشعر	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 16 مارس (2019)

د- المجال الرياضي

ت. أ	المركبات اللغوية	م.و	م.ع.أ	م.م	الجريدة الإلكترونية
(أ)	- المؤتمر الصحفي للفريق	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 04 مارس (2017)
(ب)	- تبديل اضطراري	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 13 مارس (2017)
	- أبرم النادي صفقة	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 26 مارس (2017)
	- إبرام التعاقدات	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 09 يناير (2017)
	- مباراة ماراثونية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 22 ماي (2016)
	- مباريات الحسم	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 05 أبريل (2019)
	- بطاقة حمراء	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 19 يونيو (2018)
	- بطل الخريف	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 05 يناير (2015)
	- بطولة احترافية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 21 أبريل (2019)
(ت)	- تتويج إفريقي	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 12 أبريل (2019)
	- تقنية حكم الفيديو المساعد	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 22 أبريل (2019)
(ج)	- مجريات المباراة	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 12 أبريل (2019)
	- تجمّد رصيده	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 08 مارس (2017)

	- مجموعة الموت	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 13 أبريل (2019)
	- جهوزية الفريق	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 01 مارس (2017)
(ح)	- احتسب ركلة جزاء	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 06 يوليوز (2019)
	- حسم لقب الدوري	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 21 أبريل (2019)
	- حطّم الرقم القياسي	(+)	(+)	(+)	- ج.ش.أ: 05 فبراير (2017)
	- احتفظ بلقبه	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 03 ماي (2018)
	- حقق تأهلاً تاريخياً	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 05 ماي (2019)
	- حكم قبضته على الصدارة	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 01 أبريل (2017)
	- حامل اللقب	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 17 غشت (2018)
	- يحوم الشك حول مشاركة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 03 ماي (2019)
(خ)	- اختبار صعب	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 29 دجنبر (2018)
	- خسارة مذلة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 29 أكتوبر (2018)
	- تخطى خصمه	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 17 نونبر (2018)
(د)	- داخل الشباك	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 27 يونيو (2019)
	- داخل منطقة الجزاء	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 06 مارس (2019)
	- دفع ثمن أدائه	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 30 دجنبر (2018)
	- أدوار إقصائية	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 27 يونيو (2018)
(ر)	- رأس الجهاز الفني	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 21 مارس (2019)
	- مربع ذهبي	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 23 أبريل (2019)
	- مرشح فوق العادة	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 06 أبريل (2019)
	- أرقام قياسية	(+)	(+)	(+)	- ج.ش.أ: 09 يناير (2017)
	- رماية الأطباق الطائرة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 10 غشت (2015)
(س)	- سباق الهدافين	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 25 يونيو (2018)
	- سجل الرقم القياسي	(+)	(+)	(+)	- ج.هس: 07 ماي (2018)
	- سحب القرعة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 14 يوليوز (2018)
	- أسعار اللاعبين	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 04 يناير (2019)
	- سقط أمام ضيفه	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 08 يناير (2018)
	- سقط في فخ التعادل	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 24 يونيو (2018)
	- أسهم المدرب	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 09 ماي (2019)
(ش)	- شبح الهبوط	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 04 أبريل (2014)
	- يشدد الخناق	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 05 مارس (2017)
(ص)	- تصريح طبي	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 09 غشت (2017)
	- صراع على اللقب	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 17 يناير (2017)
	- صفقة الموسم	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 28 فبراير (2017)
	- تصنيف منتخبات العالم	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 04 ماي (2019)
	- المصنف الأول عالمياً	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 02 يوليوز (2018)

	- تصويبات على المرمى	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 13 شتنبر (2018)
(ض)	- ضربة جزاء - ضربة قاضية - استضافة كأس العالم	(-)	(+)	(-)	- ج.هس: 27 ماي (2019)
		(-)	(+)	(+)	- ج.هس: 04 نونبر (2018)
		(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 15 يوليوز (2018)
(ع)	- عجلة الدوري - تعادل سلبي - تعزيز الصدارة - أعلن انسحابه - اعتلى سبورة الترتيب - يعمق الجراح - عملاق الكولف - معانقة الألقاب - عاد بتعادل ثمين	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 02 مارس (2017)
		(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 25 فبراير (2019)
		(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 09 فبراير (2017)
		(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 02 يوليوز (2018)
		(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 28 فبراير (2018)
		(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 25 ماي (2019)
		(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 16 أبريل (2019)
		(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 04 أبريل (2019)
		(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 06 أبريل (2019)
(غ)	- غرفة خلع الملابس - يغيب بداعي الإصابة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 25 فبراير (2019)
		(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 17 مارس (2011)
(ف)	- فريق مرعب - فوز مثير	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 06 فبراير (2017)
		(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 07 فبراير (2019)
(ق)	- استقبلت شباك الفريق - يقلص الفارق - قيادة سفينة الفريق - قاع الترتيب	(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 17 يناير (2017)
		(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 17 أبريل (2019)
		(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 01 مارس (2017)
		(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 22 يناير (2019)
(ك)	- كرة تنس - كرة سلة - كرة طاولة - كرة قدم - كرة ماء - كشف أوراقه - كلاسيكو الأرض	(-)	(+)	(+)	- ج.ش.أ: 12 أبريل (2019)
		(+)	(+)	(+)	- ج.ش.أ: 13 يونيو (2019)
		(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 29 مارس (2019)
		(+)	(+)	(+)	- ج.ش.أ: 17 يناير (2017)
		(-)	(+)	(+)	- ج.هس: 04 مارس (2018)
		(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 03 ماي (2018)
		(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 23 دجنبر (2017)
(ل)	- يلتحق بمعسكر الفريق - لعبة البولينغ - ألعاب القوى - اللقب الغائب عن خزائنه - لقاء قمة - لائحة المغادرين	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 24 مارس (2019)
		(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 13 أكتوبر (2016)
		(-)	(+)	(-)	- ج.ش.أ: 15 أكتوبر (2017)
		(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 29 دجنبر (2018)
		(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 13 مارس (2017)
		(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 08 أبريل (2019)
(م)	- تمديد العقد - تمريرات سريعة	(-)	(-)	(-)	- ج.هس: 13 يناير (2017)
		(-)	(-)	(-)	- ج.ش.أ: 30 دجنبر (2018)

(2016)	- ج.هس: 28 غشت	(-)	(-)	(-)	- ميداليات ذهبية	
(2018)	- ج.ش.أ: 06 شتنبر	(-)	(-)	(-)	- ينجو من فخ الهزيمة	(ن)
(2010)	- ج.هس: 15 مارس	(-)	(-)	(-)	- منصات التتويج	
(2017)	- ج.ش.أ: 25 فبراير	(+)	(+)	(+)	- تنفس الصعداء	
(2019)	- ج.ش.أ: 04 يناير	(-)	(-)	(-)	- انتقالات يناير	
(2019)	- ج.هس: 14 أبريل	(-)	(-)	(-)	- ينهي مشوار الفريق	
(2019)	- ج.ش.أ: 12 أبريل	(-)	(-)	(-)	- نيران صديقة	
(2018)	- ج.هس: 13 أبريل	(-)	(-)	(-)	- ينال الضوء الأخضر	
(2018)	- ج.ش.أ: 30 دجنبر	(-)	(-)	(-)	- هجمات مرتدة	(ه)
(2016)	- ج.هس: 18 شتنبر	(-)	(-)	(-)	- هدف التعادل	
(2019)	- ج.هس: 15 يونيو	(-)	(-)	(-)	- هداف الدوري	
(2019)	- ج.هس: 11 يناير	(-)	(-)	(-)	- هز الشباك	
(2019)	- ج.ش.أ: 23 أبريل	(-)	(-)	(-)	- هزيمة قاسية	
(2017)	- ج.ش.أ: 25 فبراير	(-)	(-)	(-)	- مواجهة نارية	(و)
(2017)	- ج.ش.أ: 15 أكتوبر	(-)	(-)	(-)	- اتحاد الإسكواش	
(2017)	- ج.ش.أ: 15 أكتوبر	(-)	(-)	(-)	- اتحاد المنطاد	
(2017)	- ج.ش.أ: 06 مارس	(-)	(-)	(-)	- الوقت بدل الضائع	
(2019)	- ج.ش.أ: 22 أبريل	(-)	(-)	(-)	- الوقت الإضافي	
(2016)	- ج.هس: 05 ماي	(-)	(-)	(-)	- الوقت المستقطع	
(2017)	- ج.ش.أ: 18 مارس	(-)	(-)	(-)	- أوقعت القرعة الفريق	
(2019)	- ج.هس: 15 مارس	(-)	(-)	(-)	- توقيف اللاعب	

3- مدونة المصطلحات

أ- المجال اللساني

ت.أ	المصطلحات اللسانية	الترجمة	م.و	م.ع.أ	م.م
(ب)	- البرنامج الأدنى	- Minimaliste Program	(-)	(-)	(-)
	- بنية	- Structure	(+)	(+)	(+)
(ت)	- ترجمة	-Traduction	(-)	(+)	(+)
(ح)	- حقل	- Champ	(+)	(+)	(+)
	- تحليل	- Analyse	(+)	(+)	(+)
	- محمول	- Prédicatif	(+)	(-)	(+)
(خ)	- خرج	- Output	(+)	(+)	(+)
(د)	- دخل	- Input	(-)	(+)	(+)
	- مدخل معجمي	- Entrée Lexicale	(-)	(-)	(-)

(+)	(+)	(+)	- Signifiant	- دال	
(+)	(+)	(+)	- Signification	- دلالة	
(-)	(+)	(-)	- Sémantique	- علم الدلالة	
(-)	(-)	(-)	- Signifié	- مدلول	
(+)	(+)	(+)	- Signe	- دليل	
(-)	(-)	(-)	- Pragmatique	- تداوليات	
(+)	(+)	(-)	- Référent	- مرجع	(ر)
(-)	(+)	(-)	- Syntaxe	- تركيب	
(-)	(-)	(-)	- Syntagmatique	- مركبي	
(-)	(+)	(-)	- Synchronie	- تزامنية	(ز)
(+)	(+)	(+)	- Contexte	- سياق	(س)
(+)	(+)	(+)	- Dérivation	- اشتقاق	(ش)
(+)	(+)	(+)	- Morphologie	- صرافة	(ص)
(-)	(-)	(-)	- Morphosyntaxe	- صرف تركيب	
(-)	(-)	(-)	- Terme	- مصطلح	
(-)	(-)	(-)	- Terminologie	- مصطلحية	
(-)	(+)	(-)	- Consonnes	- صوامت	
(-)	(-)	(-)	- Voyelles	- صوائت	
(-)	(-)	(-)	- Phonologie	- صواعة	
(-)	(+)	(-)	- Phonétique	- علم الأصوات	
(-)	(-)	(-)	Auto segmental phonologie	صواعة مستقلة القطع	
(-)	(-)	(-)	- Formalisation	- صورنة	
(-)	(+)	(-)	- Formelle	- صورية	
(+)	(+)	(+)	- Forme	- صيغة	
(+)	(+)	(-)	- Arbitraire	- اعتباطية	(ع)
(+)	(+)	(+)	- Lexique	- معجم	
(-)	(-)	(-)	- Lexique Mental	- معجم ذهني	
(-)	(-)	(-)	- Lexicologie	- معجمية	
(-)	(-)	(-)	- Diachronie	- تعاقبية	
(-)	(+)	(-)	- Usage	- استعمال	
(+)	(+)	(+)	- Sens	- معنى	
(-)	(-)	(-)	- Acceptabilité	- مقبولية	(ق)
(-)	(-)	(-)	- Inacceptabilité	- لامقبولية	
(+)	(+)	(+)	- Compétence	- قدرة	
(-)	(-)	(-)	- Catégorie	- مقولة	
(+)	(+)	(+)	- Parole	- كلام	(ك)

(-)	(-)	(-)	- Composant	- مكون	
(+)	(+)	(-)	- Langue	- لسان	(ل)
(-)	(+)	(-)	- Linguistique	- لسانيات	
(-)	(-)	(-)	- Linguistique Appliquée	- لسانيات تطبيقية	
(-)	(-)	(-)	- Linguistique Cognitive	- اللسانيات المعرفية	
(-)	(-)	(-)	- Amalgame	- ملغمة	
(+)	(+)	(+)	- Langage	- لغة	
(-)	(-)	(-)	- Métalangue	- لغة واصفة	
(-)	(+)	(-)	- Performance	- إنجاز	(ن)
(-)	(-)	(-)	- Grammaire universel	- نحو كلي	
(-)	(-)	(-)	- Grammaticalité	- نحوية	
(-)	(-)	(-)	- Agrammaticalité	- لا نحوية	
(-)	(-)	(-)	- Paradigmatique	- منسقية	
(+)	(+)	(+)	- Théorie	- نظرية	
(+)	(+)	(+)	- Système	- نظام	
(-)	(-)	(-)	- Morphème	- وحدة دنيا	(و)
(-)	(-)	(-)	- Phonème	- وحدة صوتية	
(-)	(-)	(-)	- Unité Lexicale	- وحدة معجمية	
(-)	(+)	(+)	- Distribution	- توزيع	
(+)	(+)	(+)	- Fonction	- وظيفة	
(-)	(+)	(-)	- Fonctionnel	- وظيفي	
(-)	(-)	(-)	- Génératif	- توليدي	

ب- المجال الطبي

ت.أ	المصطلحات الطبية	الترجمة	م.و	م.ع.أ	م.م
(أ)	- استئصال - إكزيما - ألم - أنسولين - أنفلونزا	- Eradication - Eczéma - Douleur - Insuline - Grippe	(-) (+) (+) (+) (+)	(+) (+) (+) (+) (+)	(+) (-) (+) (+) (-)
(ب)	- البروستات - البواسير	- Prostate - Hémorroïdes	(-) (-)	(+) (+)	(-) (+)
(ج)	- جراحة - جروح - جرعة - اجتفاف	- Chirurgie - Blessures - Dose - Déshydratation	(+) (-) (+) (-)	(+) (+) (+) (-)	(+) (+) (+) (-)

(+)	(+)	(+)	- Avortement	- إجهاض	
(+)	(+)	(-)	- Allergie	- حساسية	(ح)
(+)	(+)	(+)	- Rougeole	- الحصبة	
(+)	(+)	(+)	- Seringue	- حقنة	
(-)	(+)	(-)	- Analyse	- تحليلات	
(-)	(-)	(-)	- Acide Gastrique	- حمض المعدة	
(+)	(+)	(+)	- Grossesse	- حمل	
(+)	(+)	(+)	- Fièvre	- حمى	
(-)	(+)	(+)	- Anesthésie	- تخدير	(خ)
(-)	(+)	(-)	- Anesthésie locale	- تخدير موضعي	
(-)	(+)	(-)	- Electrocardiogramme	- تخطيط القلب	
(-)	(+)	(-)	- Toxicomanie	- إدمان	(د)
(-)	(+)	(+)	- Varices	- دوالي	
(+)	(+)	(-)	- Etourdissement	- دوخة	
(+)	(+)	(+)	- Angine	- ذبحة	(ذ)
(+)	(+)	(+)	- Asthme	- ربو	(ر)
(-)	(+)	(-)	- Agglutination	- تراص	
(-)	(-)	(-)	- Allaitement maternel	- رضاعة طبيعية	
(+)	(+)	(+)	- Epistaxis	- رعاف	
(-)	(+)	(+)	- Rhumatisme	- روماتيزم	
(+)	(+)	(-)	- Chronique	- مزمن	(ز)
(+)	(+)	(+)	- Appendicite	- زائدة دودية	
(-)	(-)	(-)	- Cancer du sein	- سرطان الثدي	(س)
(-)	(-)	(-)	- Leucémie	- سرطان الدم	
(-)	(-)	(-)	- Cancer de l'utérus	- سرطان الرحم	
(+)	(+)	(+)	- Toux	- سعال	
(-)	(+)	(-)	- Analgésique	- مسكن	
(+)	(+)	(-)	- Tuberculose	- السل	
(+)	(+)	(+)	- Empoisonnement	- تسمم	
(+)	(-)	(-)	- Obésité	- سمنة	
(+)	(+)	(+)	- Diarrhée	- إسهال	
(+)	(+)	(-)	- Laxatif	- مسهل	
(+)	(+)	(+)	- Anatomie	- تشريح	(ش)
(+)	(+)	(+)	- Migraine	- شقيقة	
(+)	(+)	(+)	- Paralysie	- شلل	
(-)	(-)	(-)	- Certificat médical	- شهادة طبية	

(+)	(+)	(-)	- Complications	- مضاعفات	(ض)
(-)	(+)	(+)	- Hypertension	- ضغط الدم	
(-)	(-)	(-)	- Impuissance	- عجز جنسي	(ع)
(+)	(+)	(-)	- Urgences	- مستعجلات	
(+)	(+)	(+)	- Infection	- عدوى	
(-)	(-)	(-)	- Dysménorrhée	- عسر الطمث	
(-)	(+)	(-)	- Indigestion	- عسر الهضم	
(+)	(+)	(+)	- Nerfs	- أعصاب	
(-)	(+)	(+)	- Stérilisation	- تعقيم	
(+)	(+)	(+)	- Stérilité	- عقم	
(-)	(-)	(-)	- Chimio	- علاج كيميائي	
(+)	(+)	(-)	- Coma	- غيبوبة	(غ)
(-)	(-)	(-)	- Défaillance rénal	- فشل كلوي	(ف)
(-)	(-)	(-)	- Contrôle médical	- فحص الطبي	
(-)	(+)	(+)	- Anémie	- فقر الدم	
(+)	(+)	(+)	- Ulcère	- قرحة	(ق)
(-)	(+)	(-)	- Pilules	- أقراص	
(-)	(+)	(+)	- Cathétérisme	- قسطرة	
(-)	(-)	(-)	- Césarienne	- قيصرية	
(+)	(+)	(-)	- Dépression	- الاكتئاب	(ك)
(+)	(+)	(+)	- Tétanos	- كزاز	
(+)	(+)	(+)	- Fracture	- كسر	
(-)	(-)	(+)	- Cholestérol	- كوليسترول	
(+)	(+)	(+)	- Vaccin	- لقاح	(ل)
(+)	(+)	(-)	- Inflammation	- التهاب	
(-)	(-)	(-)	- Laryngite	- التهاب الحنجرة	
(-)	(-)	(-)	- Méningite	- التهاب السحايا	
(-)	(-)	(-)	- Hépatite	- التهاب الكبد	
(-)	(+)	(-)	- Arthrite	- التهاب المفاصل	
(+)	(+)	(-)	- Amygdales	- لوزتين	
(-)	(-)	(-)	- Leishmaniose	- ليشمانية	
(+)	(+)	(+)	- Vissie	- مثانة	(م)
(+)	(+)	(+)	- Vésicule biliaire	- مرارة	
(-)	(+)	(+)	- Diabète	- مرض السكري	
(-)	(+)	(-)	- Maladie Infectieuses	- أمراض معدية	
(-)	(-)	(-)	- Cardiopathie	- أمراض القلب	

(-)	(-)	(-)	- Maladie gastrique	- أمراض المعدة	
(+)	(+)	(+)	- Constipation	- إمساك	
(+)	(+)	(+)	- Immunité	- مناعة	
(+)	(+)	(+)	- Hémorragie	- نزيف	(ن)
(+)	(+)	(-)	- Réanimation	- إنعاش	
(+)	(+)	(+)	- Goutte	- نقرس	
(+)	(+)	(-)	- Convalescence	- نقاهة	
(-)	(+)	(-)	- Crise cardiaque	- نوبة قلبية	
(-)	(+)	(+)	- Ostéoporose	- هشاشة العظام	(ه)
(+)	(+)	(+)	- Veine	- وريد	(و)
(+)	(+)	(+)	- Tumeur	- ورم	
(+)	(+)	(-)	- Accouchement	- ولادة	

ج- المجال الصناعي

م.م	أ.ع.م	م.و	الترجمة	المصطلحات	ت.أ
(-)	(+)	(-)	- Fossile	- أحفوري	(ا)
(-)	(+)	(-)	- Asphalte	- إسفلت	
(+)	(+)	(-)	- Ciment	- إسمنت	
(+)	(+)	(-)	- Aluminium	- ألومنيوم	
(+)	(-)	(-)	- Automatique	- أوتوماتيك	
(+)	(+)	(+)	- Pétrole	- بترول	(ب)
(+)	(+)	(+)	- Vapeur	- بخار	
(-)	(+)	(+)	- Réfrigération	- تبريد	
(+)	(+)	(-)	- Réfrigérant	- مبردات	
(+)	(+)	(+)	- Batterie	- بطارية	
(-)	(+)	(-)	- Emissions	- انبعاثات	
(-)	(+)	(+)	- Plasma	- بلازما	
(+)	(+)	(-)	- Plastique	- بلاستيك	
(+)	(+)	(+)	- Cristal	- بلور	
(+)	(+)	(+)	- Essence	- بنزين	
(-)	(+)	(-)	- Transistor	- ترانزستور	(ت)
(-)	(-)	(-)	- Congélateur	- مجمد	(ج)
(-)	(-)	(-)	- Télécommande	- جهاز تحكم	
(-)	(+)	(+)	- Récepteur	- جهاز استقبال	
(+)	(+)	(-)	- Chaux	- جير	
(+)	(+)	(+)	- Encre	- حبر	(ح)

(+)	(+)	(+)	- Fer	- حديد	
(+)	(+)	(+)	- Forgeron	- حدادة	
(-)	(-)	(-)	- Sidérurgie	- حديد وصلب	
(+)	(+)	(-)	- Combustion	- احتراق	
(+)	(+)	(-)	- Moteur	- محرك	
(+)	(+)	(+)	- Forage	- حفر	
(-)	(-)	(+)	- Transformateur	- محول كهربائي	
(-)	(-)	(-)	- Conteneur	- حاوية	
(-)	(+)	(-)	- Minerai	- خامات	(خ)
(-)	(+)	(+)	- Béton	- خرسانة	
(+)	(+)	(+)	- Réservoir	- خزان	
(+)	(+)	(-)	- Char	- دبابة	(د)
(-)	(+)	(+)	- Mesure	- تدبير	
(-)	(-)	(-)	- Circuit électrique	- دائرة كهربائية	
(+)	(+)	(+)	- Plomb	- رصاص	(ر)
(-)	(+)	(-)	- Installation	- تركيب	
(+)	(+)	(-)	- Véhicule	- مركبة	
(-)	(-)	(-)	- Composés organiques	- مركبات عضوية	
(+)	(+)	(+)	- Ventilateur	- مروحة	
(+)	(+)	(-)	- Poix	- زفت	ز
(+)	(+)	(+)	- Zinc	- زنك	
(-)	(+)	(-)	- lubrifiants	- زيوت تشحيم	
(+)	(+)	(-)	- Alliage	- سبائك	(س)
(-)	(+)	(+)	- Chauffe-eau	- سخان الماء	
(-)	(+)	(-)	- Fonctionnement	- تسيير	
(-)	(-)	(-)	- Céramique	- سيراميك	
(-)	(-)	(-)	- Silicium	- سيليكون	
(-)	(+)	(-)	- Graissage	- تشحيم	(ش)
(+)	(+)	(+)	- Chargement	- شحن	
(-)	(+)	(-)	- Actionnement	- تشغيل	
(+)	(+)	(+)	- Fusée	- صاروخ	(ص)
(+)	(+)	(-)	- Plaques	- صفائح	
(-)	(+)	(-)	- Valves	- صمامات	
(+)	(+)	(+)	- Coffre	- صندوق	
(-)	(+)	(+)	- Industrialisation	- تصنيع	
(+)	(+)	(+)	- Industrie	- صناعة	

(+)	(+)	(+)	- Fusion	- صهر	
(+)	(+)	(+)	- Fonderie	- مصهر	
(-)	(+)	(-)	- Maintenance	- صيانة	
(+)	(+)	(+)	- Pompe	- مضخة	(ض)
(-)	(+)	(-)	- Imprimante	- طابعة	(ط)
(+)	(+)	(+)	- Energie	- طاقة	
(+)	(+)	(-)	- Peinture	- طلاء	
(+)	(+)	(-)	- Avion	- طائرة	
(-)	(+)	(-)	- Matériel	- معدات	(ع)
(-)	(+)	(-)	- Echappement	- عوادم	
(+)	(+)	(+)	- Extraction	- تعدين	
(+)	(+)	(+)	- Minéraux	- معادن	
(-)	(+)	(-)	- Conserverie	- تعليب	
(+)	(+)	(+)	- Gaz	- غاز	(غ)
(-)	(-)	(-)	- Gaz synthèse	- غاز اصطناعي	
(-)	(-)	(-)	- Gaz à effet de serre	- غازات دفيئة	
(-)	(+)	(-)	- Conditionnement	- تغليف	
(-)	(+)	(-)	- Interrupteur	- مفتاح كهربائي	(ف)
(+)	(+)	(+)	- Carbone	- فحم	
(+)	(+)	(+)	- Tri	- فرز	
(+)	(+)	(+)	- Four	- فرن	
(+)	(+)	(+)	- Métal	- فلز	
(+)	(+)	(+)	- Acier	- فولاذ	
(-)	(+)	(+)	- Prise	- قابس كهربائي	(ق)
(+)	(+)	(+)	- Distillation	- تقطير	
(+)	(+)	(+)	- Soufre	- كبريت	(ك)
(+)	(+)	(-)	- Câble	- كابل	
(-)	(-)	(-)	- Carburant	- كربنة	
(-)	(+)	(-)	- Raffinage	- تكرير	
(+)	(+)	(-)	- Herse	- كاسحة	
(+)	(+)	(+)	- Electrique	- كهربائي	
(-)	(+)	(+)	- Kérosène	- كيروسين	
(-)	(+)	(-)	- Climatiseur	- مكيف هوائي	
(-)	(+)	(-)	- Mazout	- مازوت	(م)
(+)	(+)	(+)	- Caoutchouc	- مطاط	
(-)	(+)	(-)	- Mécanique	- ميكانيك	

(+)	(+)	(+)	- Menuiserie	- نجارة	(ن)
(+)	(+)	(+)	- Mine	- منجم	
(+)	(+)	(+)	- Cuivre	- نحاس	
(-)	(+)	(-)	- Prospection	- تنقيب	
(+)	(+)	(-)	- Manipulation	- مناولة	
(-)	(-)	(-)	- Hydrocarbonés	- هيدروكربونات	(ه)
(+)	(+)	(+)	- Papier	- ورق	(و)
(-)	(+)	(+)	- Vernis	- ورنيش	
(-)	(+)	(+)	- Distribution	- توزيع	
(-)	(+)	(-)	- Livraison	- توصيل	
(+)	(+)	(+)	- Carburant	- وقود	
(-)	(-)	(-)	- Production d'énergie	- توليد الطاقة	

د- المجال المهني

ت. أ	المصطلحات المهنية	الترجمة	م.و	م.ع.أ	م.م
(ا)	- إلكتروميكانيك - إلكترونيك السيارة	- Electromécanique - Electronique automobile	(-)	(-)	(-)
(ب)	- بستنة - بناء	- Horticulture - Maçonnerie	(+)	(+)	(-)
(ت)	- تقني متخصص	- Technicien spécialisé	(-)	(-)	(-)
(ج)	- جزارة - مجصص	- Boucher - Plâtrier	(+)	(+)	(-)
(ح)	- محاسب - محاسبة - الحلاقة - حلاقة وتجميل	- Comptable - Comptabilité - Coiffure - Coiffure et maquillage	(-)	(+)	(+)
(خ)	- خباز حلواني - الخرازة - خدمة الطعامة - الخياطة	- Boulanger pâtisserie - Cordonnerie - Service de restauration - Couture	(-)	(+)	(+)
(د)	- التدبير الفندقية - تدبير المقاولات - مدبرة المنزل - الدباغة	- Gestion hôtelière - Gestion de entrepris - Gouvernante - Tannerie	(-)	(-)	(+)
(ر)	- مربية - رسّام البناء	- Nurse - Dessinateur de bâtiment	(-)	(+)	(-)

(-)	(-)	(-)	- Moniteur auto-école	- مرشد تعليم السيادة	
(-)	(-)	(-)	- Plomberie sanitaire	- الترصيد الصحي	
(-)	(-)	(-)	- Assistant Vétérinaire	- مساعد بيطري	(س)
(-)	(-)	(-)	- peintre vitrier	- صبغة الزجاج	(ص)
(-)	(-)	(-)	- Réparateur de véhicules automobiles	- مصلح مركبات السيارة	
(-)	(-)	(-)	- Industrie de la céramique	- الصناعة الخزفية	
(-)	(+)	(-)	- Industrie Aéronautique	- صناعة الطيران	
(-)	(-)	(-)	- Poterie	- صناعة الفخار	
(-)	(-)	(-)	- Textile	- صناعة النسيج	
(-)	(-)	(-)	- Maroquinerie	- المصنوعات الجلدية	
(-)	(+)	(-)	- Topographe	- طبوغرافيا	(ط)
(-)	(-)	(-)	- Broderie et couture	- الطرز والخياطة	
(-)	(-)	(-)	- Prothésiste dentaire	- طقامي الأسنان	
(-)	(-)	(-)	- Conserverie métallique	- تعليب معدني	(ع)
(-)	(-)	(-)	- Ouvrier qualifié	- عامل مؤهل	
(-)	(-)	(-)	- Ouvrier en espaces vert	- عامل المساحات الخضراء	
(-)	(-)	(-)	- Employé d'étage	- عامل الطوابق	
(-)	(-)	(-)	- Coupe et couture	- الفصالة والخياطة	(ف)
(-)	(-)	(-)	- Art culinaire	- فنون الطبخ	
(-)	(-)	(-)	- Réception en hôtellerie	- الاستقبال الفندقي	(ق)
(+)	(+)	(+)	- Secrétariat	- الكتابة	(ك)
(-)	(-)	(-)	- Secrétariat bureautique	- كتابة المكتيبات	
(-)	(-)	(-)	- Electricité de bâtiment	- كهرباء البناء	
(-)	(-)	(-)	- Electricité d'entretien industriel	- كهرباء الصيانة الصناعية	
(-)	(-)	(-)	- Formation professionnel	- التكوين المهني	
(-)	(-)	(-)	- Chimie industrielle	- الكيمياء الصناعية	
(-)	(-)	(-)	- Soudure	- التلحيم	(ل)
(-)	(-)	(-)	- Métiers de la construction	- مهن البناء	(م)
(-)	(-)	(-)	- Mécanicien général	- ميكانيكي عام	
(+)	(-)	(+)	- Tapisserie	- النجادة	(ن)
(+)	(+)	(+)	- Menuiserie	- النجارة	
(-)	(-)	(-)	- Menuiserie aluminium	- نجارة الألمنيوم	
(-)	(+)	(-)	- Menuiserie de bois	- نجارة الخشب	

(-)	(-)	(-)	- Menuiserie métallique	- النجارة المعدنية	
(-)	(-)	(-)	- Installateur en thermique sanitaire	- منشئ حراري صحي	
(-)	(-)	(-)	- Animation touristique	- التنشيط السياحي	
(-)	(-)	(-)	- Géomètre topographe	- الهندسة الطبوغرافية	(هـ)
(+)	(+)	(+)	- Accoucheuse	- مولدة	(و)
(-)	(-)	(-)	- Agent commercial	- وكيل تجاري	

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

1	المقدمة
14	- تمهيد
16	1- المعجم
16	1-1- المعجم: لغة
18	1-2- المعجم: اصطلاحا
20	2- القاموس
25	3- النظرية
25	3-1- النظرية: لغة
26	3-2- النظرية: اصطلاحا
28	4- النظرية المعجمية
33	5- علم المعجم وصناعة المعجم
38	الباب الأول: المعجم العربي الحديث، موضوعه وخصائصاته
39	- مدخل
46	الفصل الأول: محاولات تحديث المعجم العربي
47	-تمهيد
49	1- محاولات الأفراد في تحديث المعجم العربي
49	1-1- معجم محيط المحيط لبطرس البستاني
51	1-2- معجم أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد لسعيد الشرتوني
54	1-3- معجم المنجد في اللغة والأعلام للويس معلوف
56	1-4- معجم متن اللغة لأحمد رضا العاملي
59	2- دور المؤسسات اللغوية والعلمية في تحديث المعجم العربي
59	2-1- نشأة المجامع اللغوية والعلمية
61	2-2- المجمع اللغوي بالقاهرة
64	2-3- الأعمال التطبيقية للمجمع اللغوي بالقاهرة
64	2-3-1- مشروع المعجم التاريخي للغة العربية
68	2-3-2- مشروع المعجم الكبير للغة العربية
72	2-3-3- وضع معجم وسيط
76	2-3-4- وضع معجم وجيز
81	الفصل الثاني: مظاهر التقليد والتجديد في المعجم العربي الحديث
82	1- التقليد والتجديد: تعريف وتحديد
82	1-1- تعريف التقليد
83	1-2- تعريف التجديد
87	2- مظاهر التقليد في المعجم العربي الحديث

87	1-2- التقليد في المادة اللغوية.....
89	2-2 مظاهر التقليد في ترتيب المعجم العربي الحديث.....
90	3- معالم التجديد في المعجم العربي الحديث.....
90	1-3- التجديد في المادة اللغوية.....
95	2-3- مظاهر التجديد في التعريف المعجمي.....
102	3-3- منهجية الترتيب في المعاجم العربية الحديثة.....
112	- خاتمة.....
115	الباب الثاني: المعجم العربي في ضوء النظرية المعجمية.....
116	- مدخل.....
120	الفصل الأول: معالم النظرية المعجمية في التراث اللغوي.....
121	- تمهيد.....
122	1- بذور النظرية المعجمية في المعاجم العربية القديمة.....
122	1-1- الفكر المعجمي في مقدمات المعاجم العربية: دراسة وتحليل.....
123	1-1-1- مقدمة كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي.....
129	1-1-2- مقدمة جمهرة اللغة لابن دريد.....
134	1-1-3- مقدمة معجم ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق الفارابي.....
139	1-1-4- مقدمة تهذيب اللغة للأزهري.....
144	1-1-5- مقدمة تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري.....
147	1-1-6- مقدمة لسان العرب لابن منظور.....
152	2- مكونات الصناعة المعجمية القديمة.....
152	1-2- جمع المادة اللغوية.....
158	2-2- التصنيف المعجمي للمادة اللغوية.....
159	2-3- الترتيب المعجمي.....
164	2-4- الدلالة في المعجم العربي القديم.....
165	2-4-1- التعريف المعجمي.....
169	2-4-2- أنواع التعريف المعجمي.....
169	2-4-2-1- الشرح بالتعريف.....
170	2-4-2-2- التعريف بالنقيض أو الضد.....
171	2-4-2-3- التعريف بالمعروف.....
172	2-4-2-4- التعريف بالمرادف.....
173	2-4-2-5- التعريف بالشاهد.....
176	الفصل الثاني: النظرية المعجمية، موضوعها، ونظرياتها الأساسية.....
177	- تمهيد.....
182	1- موضوع النظرية المعجمية.....
182	1-1- الكلمة.....
183	1-1-1- الكلمة في الدراسات النحوية القديمة.....

186	 2-1-1- الكلمة في الدراسات المعجمية القديمة
194	 3-2-1- الكلمة في اللسانيات الحديثة
203	 2-1- مكونات المفردات المعجمية وخصائصها في ضوء نظرية المعجم
204	 1-2-1- النظام الصوتي
209	 2-2-1- النظام الصرفي
218	 3-2-1- النظام الدلالي
222	 2- المعجم العربي في ضوء النظريات الدلالية والمعجمية
222	 1-2- نظرية التطور الدلالي
222	 1-1-2- التطور الدلالي
224	 2-1-2- عوامل التطور الدلالي
226	 3-1-2- نظرية التطور الدلالي عند العرب
228	 4-1-2- نماذج تحليلية من التطور الدلالي في المعاجم العربية
236	 2-2- نظرية الحقول الدلالية
236	 1-2-2- مفهوم نظرية الحقول الدلالية
237	 2-2-2- مفهوم الحقل الدلالي
238	 3-2-2- معالم نظرية الحقول الدلالية في التراث اللغوي
247	 4-2-2- قيمة نظرية الحقول الدلالية، وأوجه استفادة المعجم العربي منها
248	 1-4-2-2- جمع المفردات اللغوية
249	 2-4-2-2- ضبط التعريف المعجمي
250	 3-4-2-2- تقاطع الحقول الدلالية
251	 4-4-2-2- ترتيب المداخل المعجمية
253	 3-2- نظرية النص المعجمي
254	 1-3-2- بنية النص المعجمي
256	 2-3-2- خصائص النص المعجمي
258	 3-2-2- النص المعجمي في المعاجم العربية الحديثة
265	 - خاتمة
269	 الباب الثالث: قضايا المعجم العربي الحديث في ضوء النظرية المعجمية
270	 - مدخل
273	 الفصل الأول: التوقيفية اللغوية في المعاجم العربية الحديثة
274	 1- مظاهر التوقيفية اللغوية في المعجم العربي الحديث
274	 1-1- الرصيد المعجمي القديم
281	 2-1- التوقيف اللغوي على مستوى المفردة المعجمية
287	 3-1- فصاحة اللغة وصحة الألفاظ
292	 4-1- الدلالة المعجمية القديمة
297	 5-1- المدونة المعجمية القديمة
305	 6-1- المذهبية بدل المنهجية المعجمية
307	 2- محتوى المعجم العربي الحديث في ضوء مناهج البحث اللسانية

307	1-2- اللسانيات الجغرافية
310	2-2- اللسانيات الاجتماعية
313	3-2- المعجمية الإحصائية
320	الفصل الثاني: محتوى المعجم العربي ومواكبة لغة العصر
321	- تمهيد
323	1- مظاهر المواكبة اللغوية في المعجم العربي الحديث للغة المعاصرة
324	1-1- اللغة العربية المعاصرة: خصائصها، ومظاهرها اللغوية
334	2-1- المواكبة اللغوية في المعاجم العربية الحديثة
335	1-2-1- مواكبة المعاجم العربية الحديثة الألفاظ العربية الحديثة
335	1-1-2-1- المجال السياسي
338	2-1-2-1- المجال الاقتصادي
341	3-1-2-1- المجال الاجتماعي
345	2-2-1- مواكبة المعاجم العربية الحديثة الألفاظ المعربة والدخيلة
350	2- مواكبة المعاجم العربية الحديثة ظاهرة التركيب اللغوي
350	1-2- الأسماء المركبة والتعابير الاصطلاحية
352	1-1-2- التركيب الإضافي
352	2-1-2- التركيب الوصفي
353	3-1-2- التركيب الظرفي
353	4-1-2- التركيب الفعلي
354	5-1-2- التركيب المزجي
356	2-2- مواكبة المعاجم العربية الحديثة المركبات اللغوية
356	1-2-2- المجال الطبي
356	2-2-2- المجال الإعلامي
357	3-2-2- المجال الفني والثقافي
357	4-2-2- المجال الرياضي
365	الفصل الثالث: المعجم العربي الحديث ومواكبة مصطلحات العصر
366	- تمهيد
367	1- خصائص اللغة الخاصة في المعجم العربي الحديث
368	1-1- شروط ورود المصطلحات في المعاجم العامة
373	2-1- وضع المصطلحات في المعاجم اللغوية
373	1-2-1- ترتيب المصطلحات في المعاجم العربية الحديثة
377	2-2-1- تعريف المصطلحات في المعاجم العربية الحديثة
379	1-2-2-1- المعجم الوسيط
381	2-2-2-1- المعجم العربي الأساسي
386	3-2-2-1- معجم المنجد في اللغة والأعلام
394	2- المواكبة المصطلحية في المعجم العربي الحديث

396	 1-2- مصطلحات الحقل اللساني
397	 2-2- مصطلحات المجال الطبي
398	 3-2- مصطلحات المجال الصناعي
399	 4-2- مصطلحات المجال المهني
406	 - خاتمة الباب
409	 - الخاتمة
415	 - المصادر والمراجع
438	 - الملحق
479	 - فهرس الموضوعات

الملخص

ناقشنا في موضوع بحثنا "**المعجم العربي الحديث في ضوء النظرية المعجمية**" مسألة تطوير المعجم العربي الحديث بناء على أسس النظرية المعجمية وخصائصها الحديثة في الصناعة المعجمية؛ حيث حللنا مظاهر الحداثة المعجمية في المعجم العربي الحديث وبحثنا في منطلقات النظرية المعجمية، وأسسها القديمة والحديثة، كما قاربنا بعض القضايا المعجمية القديمة والمستجدة مقارنة بمعجمية لسانية. كل ذلك ضمن إطار النظرية المعجمية بمفاهيمها وتصوراتها الجديدة، وضمن إطار الصناعة المعجمية بمناهجها الحديثة، حيث كانت أسس هذين العلمين إطار نظريا وإجرائيا لمعالجة كل القضايا التي اشتغلت عليها في البحث.

وقد اخترنا البحث في موضوع "**المعجم العربي الحديث في ضوء النظرية المعجمية**" لأسباب كثيرة تعود بالأساس إلى الرغبة العلمية في البحث في مجال المعجمية الذي يعد مجالا لتقاطع مختلف العلوم اللسانية وتجاذبها، وبالتالي فإن البحث فيه، شكّل فرصة لنا للاطلاع على مختلف النظريات اللسانية التي تهتم بدراسة اللغة ومكوناتها. كما أن خوض تجربة البحث العلمي في أصعب المجالات العلمية بحثا ودراسة، يعد تحديا علميا لكل باحث، وبالتالي فقد كان اختيار موضوع البحث مبنيا على محاولة إثبات ذاتنا في مجال المعجمية الذي يعد مجالا صعبا نظريا لاتساع موضوعه، وتداخل حدوده مع مواضيع العلوم اللسانية الأخرى. كما تولدت لدينا رغبة في تطوير معلوماتنا ومعارفنا حول خصوصيات المعجم العربي الحديث، وأهم التطورات التي عرفها، والوقوف على أهم النظريات المعجمية التي من شأنها تطوير جوانبه المختلفة. ومما دفعنا أيضا إلى اختيار موضوع البحث، هو الأهمية التي يكتسبها موضوعه، حيث يناقش دور النظرية المعجمية في تطوير المعجم العربي.

لذلك فإننا نجد لبحثنا أهمية من الناحية النظرية، في الكشف عن الأسس النظرية والإجرائية التي تقوم عليها الصناعة المعجمية الحديثة، كما نجد له أهمية من الناحية التطبيقية، في توضيح كيفية استثمار تلك الأسس في مجال تحديث المعجم العربي

وتطويره. كل ذلك من أجل تحقيق الأهداف المنتظرة من البحث، وهي الوقوف على مختلف المشاكل التي وقفت أمام تطور محتوى المعجم العربي ومنهجيته، وأمام مواكبتها تحولات العصر ثم معالجة جوانبها المختلفة وفق منطلقات النظرية المعجمية وأسسها الحديثة، وبالتالي الوصول إلى الهدف المنشود، وهو تحديث المعجم العربي، وجعله ملائماً لمعطيات عصره ومستجيباً لحاجات مستعمليه.

والأكيد أن الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، ينطلق من الإجابة عن الإشكال التالي: كيف يمكن للنظرية المعجمية تطوير المعجم العربي الحديث؟ أي، ما هي المنهجية العلمية الصحيحة التي تستطيع من خلالها النظرية المعجمية مقارنة قضايا المعجم العربي الحديث مقارنة شاملة؟ وما الجديد العلمي الذي حملته المعجمية العربية إلى المعجم العربي الحديث؟ هل باتت تملك التصورات والوسائل القادرة على تحديث محتوى المعجم ومنهجيته؟ وكيف يمكنها قراءة الموروث المعجمي القديم، وملائمة معطياته مع تطورات العصر؟.

وللإجابة عن إشكالية البحث، انطلقنا من الفرضيات التالية:

أولاً- بما أن النظرية المعجمية علم مؤسس على النظريات والمناهج اللسانية في التعامل مع اللغة، فإننا نفترض أن تكون قادرة على تطوير المعجم العربي الحديث بناء على معطيات البحث المعجمي الحديث.

ثانياً- مادامت اللغة العربية متطورةً من حيث مفرداتها ومصطلحاتها وتراكيبها، فإننا نفترض أن تكون هذه اللغة موضوع المعجم العربي الحديث، وأن تكون قضية مواكبة المعاجم العربية التطور اللغوي الذي يعرفه العصر أهمّ القضايا المعجمية التي تحاول النظرية المعجمية معالجتها.

ثالثاً- بما أن المعاجم العربية الحديثة تشهد تنوعاً لغوياً في موادها المعجمية، وذلك بناء على التجديد اللغوي الذي يلحقها من حين إلى آخر، فإننا نفترض أن تكون هذه المعاجم قادرةً على التجاوب مع متطلبات البحث المعجمي الحديث، وقادرةً كذلك على الاستجابة لحاجات الفرد والمجتمع.

وعلى هذا الأساس، فإن معالجة إشكالية البحث بناءً على الفرضيات السابقة تطلبت منا الاعتماد على أكثر من منهج في البحث. فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، والمنهج الاستقرائي ثم المنهج الاستنباطي، حيث ساعدنا المنهجان: الوصفي والتحليلي في وصف وتحليل مختلف الظواهر اللغوية والقضايا المعجمية التي يتناولها البحث. أما المنهجان: الاستقرائي والاستنباطي، فإنهما ساعدانا في استقراء واستنباط كل ما له علاقة بمكونات النظرية المعجمية، انطلاقاً مما هو موجود في التراث المعجمي القديم من مصادر لغوية، ومما هو موجود في العصر الحديث من نظريات معجمية ولسانية، كما ساعدنا كذلك المنهج الاستقرائي في استقراء نسب حضور أصناف اللغة العربية الحديثة في مداخل المعجم العربي الحديث، وكذا استقراء مدى تفاعل المعاجم العربية الحديثة مع مصطلحات العصر إيراداً وتصنيفاً.

ومن الواضح أن قيمة أي بحث تكمن في عرضه أهم الجهود التي سبقته في مجال الدراسة التي يشغل عليها، ثم مناقشتها. لذلك فإن بحثنا لا يختلف عن باقي البحوث في هذه المسألة؛ حيث اقتضى منا الأمر التطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي خاضت غمار البحث في مجال المعجمية العربية، وتحديث المعجم العربي. ومن هذه الدراسات على سبيل المثال:

1- دراسة محمد رشاد الحمزاوي الموسومة بعنوان **(المعجم العربي المعاصر في**

نظر المعجمية الحديثة) والمنشورة بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م78، ج4، سنة 2003م. فقد ناقشت هذه الدراسة، بعض القضايا المعجمية التي ما تزال تشكل عائقاً أمام تطور المعجم العربي الحديث، مثل: قضايا التوقيفية اللغوية، وقضية الفصاحة اللغوية وقضية النص المعجمي. ويظهر من خلال انشغالات هذه الدراسة، أن بحثنا يتصل بدراسة الباحث اتصالاً مباشراً؛ ذلك أننا اشتغلنا كذلك على القضايا المعجمية نفسها الواردة في هذه الدراسة، وبالتالي فإن عمل الحمزاوي شكّل بالنسبة لبحثنا نقطة انطلاق نحو معالجة بعض القضايا المعجمية التي تعتبر حاسمة في تطور المعجم العربي؛ حيث توصلنا إلى نتيجة مفادها، أن مظاهر التوقيفية في المعجم العربي الحديث لا تشمل فقط

الجوانب اللغوية، وإنما تشمل كذلك الجوانب الدلالية والمنهجية. لذلك فإن معالجة هذه القضية بالذات تعتبر بدايةً حقيقية نحو تحديث المعجم العربي.

2- دراسة محمد عبد العزيز عبد الدايم، بعنوان (النظرية اللغوية في التراث العربي) الصادرة عن دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر ط1 2006م. وقد تناولت هذه الدراسة موضوع النظريات اللغوية، ومفاهيمها وأنظمتها العامة والخاصة في التراث اللغوي العربي. ويتضح من خلال محاور هذا العمل، أن دراستنا تلتقي مع دراسة الباحث في مسألة البحث عن معالم النظرية المعجمية في التراث المعجمي، وإبراز مختلف عناصرها الفرعية: كالجمع والتصنيف والترتيب والتحليل الدلالي.

3- دراسة عبد الرحمان يجوي بعنوان: (المعجمية الحديثة وإعادة قراءة التراث اللغوي العربي) المنشورة ضمن كتاب بحوث الندوة الدولية الثانية: قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة، والتي نظمها قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب، جامعة الملك سعود، سنة 2014م. حيث تناول الباحث في هذه الدراسة موضوع المعجمية العربية الحديثة، ودورها في إعادة استكشاف التراث اللغوي، وإعادة إنتاجه وفق متطلبات العصر. ويظهر من خلال موضوع هذه الدراسة، ومحاورها أن موضوع بحثنا يتصل بدراسة الدكتور يجوي عبد الرحمان في عدة نقاط أهمها: الحديث عن دور المعجمية في إعادة قراءة التراث المعجمي، وإعادة إحيائه وتطويره، والحديث عن كيفية استفادة المعجم العربي من المعجمية العربية، ثم كيفية قراءة قضايا المعجم العربي الحديث في ضوء النظرية المعجمية.

4- دراسة عبد العلي الودغيري التي تحمل عنوان: (القاموسية العربية الحديثة: بين تنمية الفصحى وتحديث القاموس، والتأريخ للمعجم) الصادرة عن سلسلة "دراسات معجمية ولسانية" والمنشورة بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت، لبنان ط1 سنة 2019م. حيث تناول الباحث في دراسته موضوع مواكبة اللغة العربية الفصحى في العصر الحديث والمعاصر، ورصد حركيتها وخطوات نهضتها في

حاضرهما واستشراف آفاق مستقبلها، وما يتعلق بتجديدها وتنميتها وتطورها والتأريخ لها. ويتضح من خلال موضوع الدراسة، أننا نلتقي مع دراسة الودغيري في عدة نقاط، أهمها مسألة رصد حركة التأليف المعجمي من مرحلة التأسيس إلى مرحلة العصر الحديث كما نلتقي معه، في مسألة التعرف على مدى مواكبة المعاجم العربية الحديثة للغة العربية المعاصرة، وكيفية تفاعلها مع مظاهرها ومستجداتها المختلفة

كانت هذه نماذج من الدراسات المعجمية السابقة التي اتصلت بموضوع بحثنا، وقد ساعدتنا كثيرا على بناء مجموعة من التصورات حول منهجية معالجة الموضوع الذي نشتغل عليه. وبناء على ذلك كله، اخترنا أن نسير على خطة البحث الآتية:

- **أولا:** تقديم نظرة شاملة عن حركة التأليف المعجمي في العصر الحديث، وإبراز أهم الجهود الفردية والجماعية في مجال تطوير البحث المعجمي العربي.

- **ثانيا:** البحث عن معالم النظرية المعجمية في التراث المعجمي العربي القديم، وتحديد عناصرها النظرية والتطبيقية في ضوء البحث المعجمي الحديث.

- **ثالثا:** دراسة قضايا المعجم العربي الحديث في ضوء مستجدات النظرية المعجمية.

- **خاتمة:** تقديم أهم الخلاصات والنتائج.

وبناء على هذه المنهجية، فإننا عملنا على تقسيم أبواب البحث، وترتيبها على الشكل الآتي:

- **الباب الأول:** المعجم العربي الحديث، موضوعه وخصائصه.

- **الباب الثاني:** المعجم العربي في ضوء النظرية المعجمية.

- **الباب الثالث:** قضايا المعجم العربي الحديث في ضوء النظرية المعجمية

خصصنا **الباب الأول**، للحديث عن موضوع المعجم العربي الحديث وخصائصه الحديثة، حيث قدّمنا في **الفصل الأول**، لمحةً تاريخيةً عن حركة التأليف المعجمي في العصر الحديث، أبرزنا فيها مختلف الجهود الفردية والجماعية التي بُذلت في مجال

تحديث المعجم العربي. وتناولنا في **الفصل الثاني**، بعض مظاهر التقليد المعجمي التي ما تزال موجودة في المعجم العربي الحديث، ثم بعض أوجه التحديث المعجمي التي صاحبت مرحلة الصناعة المعجمية الحديثة، خاصة ما يتعلق منها بالمادة والشرح والترتيب.

ودرسنا في **الباب الثاني**، موضوع المعجم العربي في ضوء النظرية المعجمية، فبحثنا في **الفصل الأول** عن معالم النظرية المعجمية في التراث اللغوي القديم. ثم شرحنا في **الفصل الثاني** مكونات النظرية المعجمية وخصائصها الحديثة، وقمنا بتحليل قضاياها الدلالية والمعجمية، كما أوضحنا أوجه استفادة المعجم العربي الحديث من مختلف النظرية الدلالية والمعجمية، كنظرية التطور الدلالي والحقول الدلالية، ونظرية النص المعجمي.

وتطرقنا في **الباب الثالث** إلى قضايا المعجم العربي الحديث في ضوء النظرية المعجمية. فدرسنا في **الفصل الأول**، قضية التوقيفية اللغوية، حيث أبرزنا مظاهرها المختلفة في المعجم العربي الحديث، وبيّنا انعكاساتها السلبية على تطور محتواه ومنهجيته. ثم ناقشنا في **الفصل الثاني** قضية محتوى المعجم العربي الحديث ومواكبة لغة العصر؛ حيث قمنا بجمع مدونة معجمية من لغة الصحافة الإلكترونية المكتوبة، وصنفناها حسب المجالات المختلفة، ثم عرضنا ألفاظها على مداخل المعاجم العربية الحديثة قصد معرفة مدى مواكبة هذه المعاجم أصناف اللغة العربية الحديثة واستعمالاتها المتنوعة.

وتحدّثنا في **الفصل الثالث** عن المعجم العربي الحديث ومواكبة مصطلحات العصر حيث انشغلنا في **المحور الأول**، بمسألة إيراد المصطلحات العلمية وشرحها في المعاجم العامة انطلاقاً من توضيح قيود ورود المصطلحات في المداخل المعجمية، ثم تفسير منهجية ترتيبها وشرحها. واشتغلنا في **المحور الثاني**، على مدونة من المصطلحات العلمية التي جمعتها من مختلف المجالات المعاصرة: كالمجال اللساني والمجال الطبي

والمجال الصناعي والمجال المهني، ثم قمنا بعرض مصطلحاتها على المعاجم العربية الحديثة بهدف معرفة مدى تفاعل هذه المعاجم مع مصطلحات العصر.

وقد مهّدا لأبواب هذا البحث، بتمهيد حاولنا فيه توضيح بعض المصطلحات المعجمية التي استدعت طبيعية هذا البحث. ثم ختمنا البحث بخاتمة عامة وقفنا فيها عند الخلاصات التي خلّص إليها البحث.

ومن المؤكد أن أيّ بحثٍ علمي كيفما كان نوعه، لا يخلو من صعوباتٍ، لذلك فإن بحثنا لا يشكل استثناءً من هذه الناحية، حيث واجهتُنا أثناء البحث صعوباتٌ علميةٌ متعلّقةٌ بجمع المادة العلمية، وبإشكالية البحث التي تتساءل عن كيفية تطوير النظرية المعجمية جوانب المعجم العربي الحديث. كما جاءت صعوبة البحث من خلال استحالة تناولنا قضايا المعجم العربي الحديث دون أن نكون مُطلّعين على خبايا المعجم العربي القديم. لذلك كنا نجد أنفسنا في الكثير من المرّات في حاجة إلى العودة إلى المعاجم القديمة لفهم جذور معظم القضايا المعجمية التي تطرق إليها البحث. وقد استطعنا والحمد لله تخطي هذه الصعوبات وتذليل عقباتها، بفضل عون الله، وبفضل مساعدات الأستاذ المشرف على البحث.

وقد حاولنا من خلال جميع أبواب البحث وفصوله، الإجابة عن أغلب الإشكاليات المرتبطة بمسألة تحديث المعجم العربي في ضوء النظرية المعجمية. وبناء على ذلك استطعنا الخروج بمجموعة من الخلاصات، أذكر منها ما يلي:

1- تمكن المعجميون من تجديد معالم الصناعة المعجمية القديمة، ومن تصحيح منهجية توظيف عناصرها في المعجم العربي، حيث عملوا في الفترة الحديثة على معالجة بعض الاختلالات التي ظهرت على معظم المعاجم العربية القديمة، سواء المتعلّقة بطبيعة المادة اللغوية أو بمنهجية الترتيب أو بأساليب الشرح. وقد تأتّى لهم ذلك، من خلال ضبط أسس الصناعة المعجمية الحديثة، وتحديد مصطلحاتها الأساسية وتجديد أساليبها، وذلك عطفاً على ما تعرفه السّاحة اللسانية والمعجمية من تطورٍ من النّاحية النظرية والمنهجية.

2- استطاع المعجميون في العصر الحديث تجديدَ مادة المعاجم العربية عن طريق تسجيل الألفاظ الحديثة، وفتح باب الوضع، وتنويع المداخل المعجمية، وإغنائها بالأرصدة المولدة والمحدثة، وتدعيمها بالألفاظ المُعرَبة والدخيلة، وبالتالي، فقد تمكّنوا من تحرير مداخل المعاجم العربية الحديثة من مادة المعجم العربي القديم التي ارتبطت بمضامين العصور القديمة. كما استطاعوا كذلك ضبطَ منهجية الترتيب وتوحيدها في المعجم العربي الحديث، خاصةً منهجية الترتيب الداخلي الذي كان مضطرباً في المعجم القديم. أما فيما يتعلق بالشرح، فقد نوّعت المعاجم العربية الحديثة من أساليبه، وأدخلت عليه عدة تعديلات أهم الاختصار في مواده.

3- تبين من خلال دراسة مجموعة من المعاجم العربية الحديثة، سواءً معاجم التأليف الفردي أو التأليف الجماعي أنها ما تزال تقتصر على تطوير جوانب الجمع والوضع والشرح في المعجم العربي، لكن دون أن يكون ذلك التطويرُ مؤسساً على خلفية نظرية محددة في التأليف أو التصنيف. لذلك فقد وجدتُ أغلبَ التحديثاتِ المعجمية التي طرأت على المعجم العربي إما خاضعةً لتصوراتٍ فرديةٍ من قبل المعجميين أو خاضعةً لقرارات اللجان اللغوية المكلفة بمهمة تأليف المعاجم العربية الحديثة داخل المجامع اللغوية.

4- رغم كل المحاولات المعجمية التجديدية التي قام بها المعجميون في مجال تطوير الصناعة المعجمية، فإنهم لم يستطيعوا الخروجَ عن الإطار العام الذي رَسَمَهُ لهم المعجم العربي القديم؛ أي إنّ مسألة التحديث المعجمي في المعجم العربي الحديث اقتصرَت على العناصر المعجمية التي تُعتبر جزءاً من الهيكل العام الذي بُنيَ عليه المعجم العربي القديم. لذلك فإن التطورَ المعجمي الذي لحق المعجم العربي الحديث لم يتجاوز الأسس التي وضعها المعجميون القدامى لبناء المعجم العربي، وإنما مسَّ فقط العناصر المعجمية القديمة.

5- ما يزال المعجميون في حاجة إلى الاشتغال أكثر على استيعاب خصائص النظرية المعجمية الحديثة، التي أضحت تعتمد على النظريات الحديثة في دراسة مفردات اللغة كيفما كانت طبيعتها وحدودها، وتعتمد على نظرية المفردات المعجمية في تحليل

مكوناتها وخصائصها، وتستند إلى نظرية النص المعجمي في تنظيمها داخل بنية المداخل المعجمية. معنى ذلك، أن المعجميين مُطالبون بالاشتغال على تطوير جوانب المعجم العربي بناء على معطيات النظرية المعجمية الحديثة ومستجداتها العلمية، ومُطالبون كذلك، ببذل جهد أكبر للاستفادة من نظرياتها المختلفة قصد تطوير البحث المعجمي العربي.

6- لا يمكن الانطلاق نحو الحداثة المعجمية ما لم تتوافر لدى المعجميين نظرية معجمية لسانية محددة في البحث المعجمي، تعيد تشكيل المنهجيات المعجمية التي بُني عليها التفكير المعجمي العربي منذ بداياته الأولى إلى حدود عصوره الحديثة والمعاصرة، من خلال تحديد موضوع البحث المعجمي بدقة، ووصف معطياته وخصائصه المختلفة وتفسيرها، ثم تهيئ عناصره نظريا ومنهجيا لمرحلة صناعة المعجم.

7- اتضح من خلال نتائج البحث التي توصلنا إليها، أن مسألة تحديث البحث المعجمي العربي لا تتعلق - تحديدا - بالحديث عن التطور الذي وصلت إليه المعاجم العربية الحديثة مقارنة مع المعاجم العربية القديمة، وإنما تتعلق أساساً بمسألة مدى تمثل المعجميين العرب مبادئ النظرية المعجمية، ومدى تطبيقهم معطياتها النظرية والإجرائية في صناعة المعاجم العربية، ثم مدى حرصهم على تكييفها بشكل دائم مع مستجدات العصر.

8- توصلنا من خلال دراسة نماذج من المعاجم العربية القديمة، وتحليل مكونات الصناعة المعجمية فيها، إلى أن النظرية المعجمية كانت لها معالم بارزة في التراث المعجمي، حيث كان المعجميون القدامى ملتزمين بمجموعة من المبادئ المعجمية العامة التي كانت بمثابة الخلفية النظرية التي اعتمد عليها كل معجمي في جميع مراحل تأليفه معجمه؛ أي إن كل معجمي كان ملتزما بالإطار النظري العام في بناء معجمه، لكنه كان يبدع داخل ذلك الإطار ويختار ما يلائم منهجيته في التأليف المعجمي.

9- اتضح من خلال دراسة موضوع النظرية المعجمية الحديثة، وتحليل عناصرها النظرية وخصائصها المختلفة، والتطرق لأهم نظرياتها الدلالية والمعجمية أن مجالات

استفادة المعجم العربي الحديث من النظرية المعجمية الحديثة نظريا ومنهجيا كثيرة، خاصة فيما يتعلق بمسألة بناء نظرية المفردات المعجمية، ومواكبة تطورها الدلالي ورصد ترابطها داخل الحقول الدلالية، وتنظيمها داخل بنية المداخل المعجمية من جميع النواحي الشكلية والدلالية.

10- تبين من خلال نتائج الدراسة الإحصائية للأرصدة اللغوية التي تشتمل عليها بعض المعاجم العربية الحديثة أن الرصيد اللغوي القديم ما يزال مهيمنا على الرصيد اللغوي الحديث، وهذا بسبب مجموعة من الإشكالات التي لم تستطع تلك المعاجم العربية التغلب عليها على رأسها إشكالية التعامل مع الرصيد اللغوي القديم الذي ورثته عن المعاجم القديمة وإشكالية كيفية مسايرة تطور لغة العصر ومصطلحاته.

11- حُصِّنا إلى أن محتوى المعاجم العربية الحديثة بات في حاجة دائمة إلى سلسلة من التحديثات اللغوية المتواصلة لكي يعبر عن روح العصر، ويجيب عن التحديات العلمية التي تواجه استعمال اللغة العربية في الحقل العلمي، خاصة فيما يتعلق بمسألة الاعتماد عليها في مجال التدريس والبحث، وفي مجال النشر العلمي.

بناء على هذه الخلاصات، فإننا نوصي بمجموعة من التوصيات من بينها:

- **أولا:** ينبغي تأليف معاجم عربية جديدة ومعاصرة، تعتمد على خصائص الصناعة المعجمية الحديثة، من حيث الجمع والتصنيف والإخراج.

- **ثانيا:** يجب إعادة تصنيف المعاجم العربية القديمة، بناء على خصائص النظرية المعجمية الحديثة، من خلال توحيد منهجية ترتيبها، وتبويبها وشرحها. الشيء الذي يمكننا من الاستفادة مما فيها من فكر معجمي وزخم لغوي ونحوي.

- **ثالثا:** ضرورة تحديث محتوى المعاجم العربية الحديثة، من خلال تسجيل الألفاظ الحديثة والمعاصرة ومواكبة تطورها.

- **رابعا:** ينبغي مواكبة اللغة العربية المعاصرة المستعملة في مختلف المجالات الإنسانية جمعا وتصنيفا ودراسة، ثم توظيفها.

- خامسا: أصبح من المفروض على المعاجم اللغوية مواكبة اللغة الاصطلاحية، من خلال إيراد المصطلحات العلمية في المعجم، وترتيبها، ثم شرحها شرحا علميا مضبوطا.

- سادسا: ينبغي تنظيف الحقل المعجمي من مختلف التصورات، والمصطلحات التي تعتبر مشوشة على تقدم البحث المعجمي العربي، والإبقاء فقط على الأصح والشائع منها.

- سابعا: يجب توحيد الجهود المعجمية بين الباحثين، لأن العمل المعجمي اليوم أضحى مؤسسة مبنية على التخطيط للمشاريع اللغوية والعلمية والعمل التشاركي والتنسيقي بين مختلف المتدخلين في الحقل المعجمي والتوفر على الموارد البشرية والمالية والتقنية.

كانت هذه أهم الخلاصات التي أفرزها البحث في مسألة تحديث المعجم العربي في ضوء النظرية المعجمية، والأکید أنها ليست خلاصات نهائية في مجال تطوير المعجم العربي، بل إننا نعتبرها اجتهادا وإضافة للأبحاث المعجمية التي تحاول تسليط الضوء على جوانب تحديث المعجم العربي، وهي بذلك قابلة للنقاش والزيادة.